المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

كتاب المؤتمر الأكاديمي الثالث

الواقع الاقتصادي والسياسي في ليبيا واستشراف المستقبل

2019/12/30م

TEL : +218512620403

E-mail : ***eco@misuratau.edu.ly***

Website: ***http://eps.misuratau.edu.ly/ACEBS/***

حقوق النشر محفوظة لكليـة الاقتصاد جامعة مصراتة

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال

ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

الجهات الراعية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما أُوتِيتُم مِنَ العِلْم إلا قليلًا)

(الإسراء، من الآية 85)

كتاب المؤتمر الأكاديمي الثالث

عمل متميز تقدمه كلية الاقتصاد يسعى إلى تحقيق جزء من رؤية ورسالة جامعة مصراتة وتحمل مسؤولياتها للمساهمة في تقدم ورفاه المجتمع الليبي، فتحية إلى كلية الاقتصاد وتحية إلى الذين قاموا بهذا العمل.

أ.د. فرج علي أبو شعالة
رئيس جامعة مصراتة

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأكاديمي الثالث لدراسات الاقتصاد والأعمال

الاســـم	الصفة
د. عبد الله محمد الشيخ	رئيس المؤتمر
د. عبد الحميد عبد السلام المقصبي	رئيس اللجنة التحضيرية
اللجنة العلمية	
د. نبيل محمد الجعيدي	رئيس اللجنة
د. محمد مفتاح الفطيمي	عضو اللجنة
د. علي عبد الله تيكة	عضو اللجنة
أ. عبد الحميد علي الفضيل	عضو اللجنة
أ. مفيد خليفة البكباك	عضو اللجنة
اللجنة الاعلامية	
أ. محمد علي السنوسي	رئيس اللجنة
أ. فاطمة الزهراء عبد الوهاب كريم	عضو اللجنة
أ. عبد الرحمن الصادق الاميل	عضو اللجنة
أ. معزعلي السريتي	عضو اللجنة
أ. سالم بشيرذهب	عضو اللجنة
اللجنة التنظيمية	
أ. مختارمحمد اسميو	رئيس اللجنة
أ. ايمان سالم العجيلي	عضو اللجنة
أ. سمية معمرمسلم	عضو اللجنة
أ. على مصطفى سويب	عضو اللجنة
أ. نوارة علي طقوق	عضو اللجنة
أ. محمد عبد الله الصغير	عضو اللجنة
أ. وليد مصباح كمبه	عضو اللجنة
لجنة الشؤون المالية ورعاة المؤتمر	
د. عبد الحكيم محمد المصلي	رئيس اللجنة
د. علي عبد الله تيكة	عضو اللجنة
أ. محمد علي السنوسي	عضو اللجنة
أ. مفيد خليفة البكباك	عضو اللجنة
أ. علي ابراهيم السريتي	عضو اللجنة

تحرير: **أ. علي عبد السلام الجروشي** **أ. محمد علي السنوسي**

المراجعة اللغوية: **أ. حسن صالح عقوب**

الافتتاحية

تعتبر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بصفة عامة مراكز إشعاع علمي وثقافي في المجتمع، وهي المصدر الأساسي لإعداد وتنمية الموارد البشرية التي تسهم في برامج ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وذلك من خلال نشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية التربوية والاجتماعية وإعداد الدراسات والإحصائيات المطلوبة وإعداد الكوادر المؤهلة.

في هذا الشأن تسعى كلية الاقتصاد، كأحد المنارات العلمية التابعة لجامعة مصراتة، الى مد جسر التواصل بين المستثمرين والمؤسسات الجامعية لتزويدهم بالمعلومات المفيدة من اجل تطوير مشاريعهم الانتاجية الحالية أو خلق استثمارات جديدة مُثلى، تؤسس بناءً على الدراسات والمعايير والطرق العلمية.

وفي ظل التحولات الجديدة التي تشهدها البلاد، وانطلاقاً من دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في تقديم المقترحات والنماذج القابلة للتنفيذ، وإيجاد الحلول للمشاكل، وتقديم توصيات يمكن من خلالها تطوير برامج وخطط إصلاح اقتصادية وسياسية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا – يأتي هذا المؤتمر لفتح الأبواب؛ لعرض الأفكار والآراء، وتبادل الخبرات بين مختلف الكوادر الأكاديمية المحلية والدولية المهتمة بالمجال الاقتصادي والسياسي في ليبيا.

كلية الاقتصاد:

هي إحدى كليات جامعة مصراتة، متخصصة في العلوم الاقتصادية، وتقع الكلية في مدينة مصراتة وتتبع الكلية نظام الدراسة الفصلي ومدة الدراسة بها (8) فصول دراسية وبها (7) أقسام: قسم المحاسبة، قسم أدارة الاعمال، قسم الاقتصاد، قسم الادارة العامة، قسم التجارية الدولية، قسم التمويل والاستثمار، وقسم التسويق. وتمنح الكلية شهادة (البكالوريوس والماجستير).

رؤية الكلية:

أن نكون مجتمعاً أكاديمياً متميزاً، ومؤثراً محلياً، وإقليمياً، ببرامج تعليمية، وبحثية في العلوم الاقتصادية، مع الالتزام بمعايير الجودة، لنساهم في التنمية المستدامة، وتلبية طموحات المجتمع".

رسالة الكلية:

نقدم برامج علمية تتضمن: التعليم، والبحث العلمي، والتدريب، والاستشارات، في مجالات العلوم الاقتصادية، في بيئة أكاديمية ذات موارد بشرية، ونظم إدارية متميزة، وملتزمة بمعايير الجودة، وتوظيف أساليب التقنية الحديثة، مع شراكة مجتمعية فاعلة، تضفي ميزة تنافسية على مخرجاتنا".

المؤتمر الأكاديمي الثالث لدراسات الاقتصاد والأعمال:

تمثل العلوم الاقتصادية بمختلف تخصصاتها الاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية أهمية كبيرة في المعرفة الإنسانية في إطار سعي دول العالم نحو تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

تأتي الحاجة إلى تنظيم هذا المؤتمر العلمي الذي يتناول الاتجاهات الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية بمختلف تخصصاتها ودورها في تشخيص وتحليل ومعالجة القضايا والمشاكل الاقتصادية، في إطار محاولة لتشخيص وتقييم الواقع الاقتصادي والسياسي في ليبيا وتوصيف تحديات الواقع الاقتصادي والسياسي في ليبيا واستشراق المستقبل

رؤية المؤتمر:

نسعى إلى أن نكون في مقدمة الحافل العلمية الرائدة في ليبيا التي تفتح الأبواب أمام مشاركة ومناقشة ونشر البحوث العلمية الأصلية ذات الصلة بالمواضيع الاقتصادية الهامة للمجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المحلي بالدولية الليبية من خلال تبني قيم الجودة والالتزام والاحترافية.

رسالة المؤتمر:

تقديم انتاج علمي رصين عالي الجودة في كافة التخصصات الاقتصادية، يساهم في تحقيق التنمية المحلية

أهداف المؤتمر:

- التعرف على التحديات الراهنة للتنمية المحلية وسبل العلاج.
- الحوار وتبادل الآراء بين الأكاديميين والخبراء المهنيين المهتمين بالقضايا الاقتصادية في ليبيا.
- البحث في واقع العلوم الاقتصادية وموقعها الأكاديمي والتطبيقي وأوجه التكامل والتفاعل في سبيل خدمة الاحتياجات الوطنية.
- إبراز دور العلوم الاقتصادية واستراتيجيات الفكر الاقتصادية والسياسي في تحقيق التنمية.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات العاملة بالدولة الليبية وطرق التعامل معها.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر توجهاتهم البحثية ودعم المكتبات العربية بأبحاث تتناول القضايا المرتبطة بالعلوم الاقتصادية بليبيا.

قائمة المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
	المحور الأول: المحور الإداري	
-1	رأس المال البشري وأثره في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب بمصراتة من وجهة نظر العاملين بها. (دراسة ميدانية). **الصادق عبد السلام مصطفى محمد علي اسميو**	***2***
-2	واقع الشفافية الإدارية ومعوقاتها في جامعة اجدابيا من وجهة نظر العاملين الإداريين فيها **هند خليفة سالم الصويعي**	***29***
-3	القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج ديف فرانسيس ومايك ودكوك.**1995**: "بحث ميداني على الموظفين بالإدارة العامة لجامعة مصراتة". **الصديق سليمان عمر الزريدي**	***56***
-4	علاقة أخلاقيات المهنة الطبية بالأداء الوظيفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين بمجمع عيادات سرت المركزي. **الطيب محمد القبي تحية أبوبكر محمد أبوشويتة**	***83***
-5	الأخطاء الصفرية ومدى إمكانية تطبيقها في المصانع الليبية: دراسة حالة الشركة الليبية للحديد والصلب – مصراتة. **إياد علي بالحاج**	***117***
-6	علاقة نظم معلومات الموارد البشرية بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية: دراسة حالة (المنطقة الحرة مصراتة) **عبد السلام محمد المايل عبد الله جبريل رمضان**	***142***
	المحور الثاني: محور التنمية الاقتصادية	
-7	قياس وتحليل اتجاه السببية بين سعر الصرف الموازي، العرض النقدي ومعدل التضخم: في ليبيا باستخدام أشعة الانحدار الذاتي للفترة 2011-2018 **سهام يوسف علي عبد الله إبراهيم نور الدين**	***171***
-8	دور ركائز الاقتصاد المعرفي الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة)**2000-2018**). **عبد الناصر بشير الصغير**	***192***

ت	العنوان	الصفحة
-9	عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي: (تحليل السببية متعدد المتغيرات). **حسين فرج الحويج**	***211***
-10	تقدير حجم اقتصاد الظل وقياس تأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية: في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (**1981-2014** م). **على محمد المحمودي سمية ميلاد باكير**	***234***
-11	تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة **2012-2018**: "الأسباب والآثار – سبل المعالجة". **عبد الحميد عبد السلام المقصبي عبد الحميد علي الفضيل**	***255***
-12	تحليل مدى ملاءمة مواصفات خريجي التعليم التقني والفني لمتطلبات سوق العمل الليبي: "دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم التقني والفني في مدينة مصراتة". **رمضان علي أبوراوي**	***283***
-13	أثر الولوج بسلاسل القيمة المتقدمة في تنمية الصناعة التحويلية في سورية. **كندة عبد الحميد نده**	***303***
-14	**محددات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1970-2014) .** **عبد العزيزعلي صداقة صقرحمد الجيباني**	***336***
-15	تقدير حجم الفجوة الغذائية المتوقعة من الحبوب وأثرها على الأمن الغذائي في ليبيا. **رجب امحمد منصورالورفلي خالد رمضان البيدي**	***368***
	المحورالثالث: المحورالسياسي	
-16	المؤسَّسات الموازية في ليبيا ودورها في تعميق حالة عدم الاسْتقْرار السياسي: قراءة تحليلية استشرافية للتحديات والمآلات. **يوسف عبد المجيد فرج المغربي**	***384***
	المحورالرابع: محورالمحاسبة والتمويل	
-17	واقع المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي من منظور إدارة المخاطر. **حميدة علي المحجوب**	***418***
-18	الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية: دراسة حالة بالشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية. **أبوالقاسم أبوستالة صالح مادي عمرالغرياني عزالدين باكير**	***441***

-19	**مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية مع إطار:coso دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة بمصراتة.** **ابتسام محمود القصير حسين طارق شعبان**	***466***
-20	الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة: الواقع وسبل تنمية الالتزام. **مفتاح عثمان الرفاعي ناصر ميلاد بن يونس**	***482***
-21	أثر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في إدارة فعالية مخاطر السيولة: دراسة ميدانية. **عبد الفتاح عثمان العريبى امحمد محمد المقريف عبد الله إدريس سرير**	***504***
-22	مدى فعالية رقابة ديوان المحاسبة الليبي على أداء المؤسسات العامة للالتزام بأهداف التنمية المستدامة في ضوء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. **غزالة اشكال سعاد امعرف امباركة العماري فاطمة المجربي**	***528***
-23	مدى تأثير آليات الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على المصارف التجارية **إيناس مفتاح محمد العريفي ضو مصطفى جبران**	***557***
-24	أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا: دراسة حالة: مصرف التجارة والتنمية. **أسامة امحمد سالم الجمل**	***586***
-25	أثر جودة الخدمات المصرفية على ولاء العميل من خلال ثقة ورضا العملاء كعامل وسيط: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. **حنان محمد المعيوفي عبد الله محمد عائض**	***606***
-26	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحاري. **مصطفى ساسي فتوحة**	***630***

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال

ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

الورقات العلمية المشاركة في المؤتمر

المحور الأول: محور التطوير الإداري

2019/12/30م

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

رأس المال البشري وأثره في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب بمصراتة من وجهة نظر العاملين بها. (دراسة ميدانية)

الصادق عبد السلام مصطفى
محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
alsadeg.m@eps.misuratau.edu.ly

محمد علي اسميو
محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
malis75@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال البشري في الأداء للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة كهدف رئيسي، بالإضافة إلى التعرف على مستوى توافر أبعاد رأس المال البشري ومستوى توافر الأداء من حيث الكفاءة والفاعلية، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين الإداريين بالشركة الليبية للحديد والصلب والبالغ عددهم (252)، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت (155) مفردة تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) عليها، واسترجع منها (139) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود أثر لرأس المال البشري بأبعاد في الأداء وأن مستوى توافر أبعاد رأس المال البشري مجتمعة وكل على حدة جاءت كلها متوسطة، وأظهرت النتائج أن مستوى الأداء جاء متوسطا أيضا.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، الأداء الوظيفي، الكفاءة، الفاعلية.

Abstract

This study aimed to identify the impact of human capital on performance at the Libyan Iron and Steel Company Misrata. A descriptive and analytical approach was used, and the study population was represented in all workers (252), which were selected as a random sample of (155) individual was distributed to the study tool (questionnaire), and retrieved (139) questionnaire valid for statistical analysis. The study reached several results, the most important of which is the impact of human capital dimensions in performance and that the level of availability of dimensions of human capital combined and each individual came all medium, and the results also showed that the level of performance was also moderate.

Keywords: human capital, performance, efficiency, effectiveness

المقدمة

يتميز عالم اليوم بالتطور السريع وفي شتى المجالات من تكنولوجيا المعلومات إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، والابتكار وغيرها، الأمر الذي يدفع وبقوة لظهور الاقتصاد القائم على المعرفة، لذا فإن الاعتراف بأهمية رأس المال البشري كمصدر للميزة التنافسية المستدامة أصبح سمة عصرنا الحالي؛ مما حدا بالمؤسسات والدول على حد سواء إلى الاستفادة قدر المستطاع من ما تمتلكه مواردها البشرية من المعرفة، والمهارة، والخبرة، وروحٍ للابتكار والتجديد، كدعامة أساسية يعتمد عليها في التنمية والتقدم واستغلالها في تقديم خدمات مميزة، تتميز بالسرعة والإتقان ومدى بلوغها لأهدافها مع الاقتصاد في استخدام كل مواردها والمتمثلة في الكفاءة والفاعلية في الأداء. ومن تم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة دور رأس المال البشري بأبعاده في تحسين الأداء من حيث الفاعلية والكفاءة.

مشكلة الدراسة

أدت العولمة وما صاحبها من انفتاح على الأسواق العالمية والتقدم التكنولوجي وظهور اقتصاد المعرفة إلى زيادة حدة المنافسة والحاجة أكثر من ذي قبل لتحقيق أداء يتميز بالكفاءة والفاعلية، ولعل ذلك يكمن في الحصول على المورد البشري المناسب، فيعتمد أداء المؤسسة إلى حد كبير على مستوى المعرفة والخبرة والقدرة على الابتكار والتجديد والمهارات لدى موظفيها، فتؤدي المستويات الأعلى منها إلى مستويات أعلى من التكيف مع الظروف المتغيرة، إذا ما وضعنا في الاعتبار الأول للمنظمة هو البقاء الذي يعتمد على مستويات عالية من فاعلية وكفاءة الأداء. وبالتالي كيف يمكن تحسين الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة من خلال ما تملكه المنظمة من رأس مال بشري؟ ومن تم تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما أثر رأس المال البشري في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة؟"

أسئلة الدراسة

- ما مستوى توافر أبعاد رأس المال البشري في الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة؟
- ما مستوى الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة للشركة الليبية للحديد والصلب؟

- هل يوجد رأس مال بشري من حيث (المعرفة، والمهارة، والخبرة، وروح الابتكار والتجديد) لدى الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة؟
- ما أثر رأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة؟

أهمية الدراسة

- تعد متغيرات الدراسة (تنمية رأس المال البشري) من المفاهيم المعاصرة التي تستخدم للتغلب على المصاعب والتحديات التي تواجهها المنظمات وخاصة أن هذه المفاهيم تعد حديثة نسبياً بالإضافة إلى قلة الدارسات التي تناولتها في البيئة الليبية.
- جاءت هذه الدراسة في أحد القطاعات الحيوية، القطاع الصناعي كمحاولة لتحسين الأداء فيها، والتي يمكن الاستفادة من نتائجها في تقديم حلول للمنظمات المشابهة في هذا القطاع بصفة عامة.
- تبرز أهمية هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول دور رأس المال البشري كخيار يُعوّل عليه في الرفع من مستوى الأداء المقدم وما ينتج عنه من تخفيض للتكاليف والوقت والجهد المبذول وما يحققه من زيادة في فاعلية وكفاءة أداء المنظمة.

فرضيات الدراسة

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في فاعلية الأداء الوظيفي الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في كفاءة الأداء الوظيفي الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

أهداف الدراسة

- تشخيص واقع رأس المال البشري وأبعاده في الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

- قياس مستوى الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.
- تبيان مدى مساهمة رأس المال البشري بأبعاده في الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

نموذج الدراسة

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

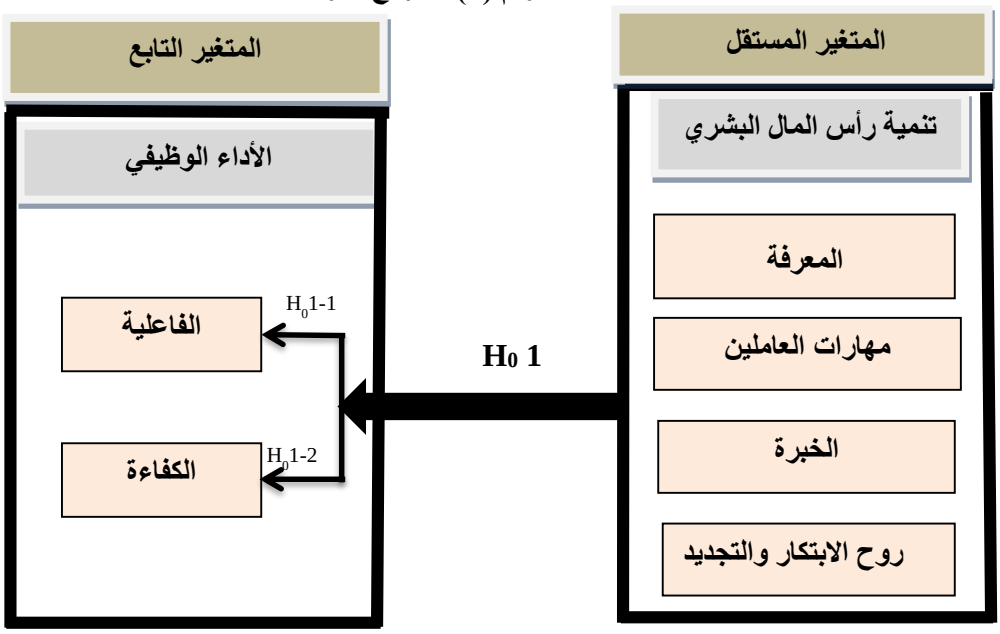

:

النموذج من إعداد الباحثين استنادا إلى الدراسات التالية: (الزبيدي والمشهداني، 2016، 275)، (Tessema, 2015)، (شبير، 2015، 37)، (عبدالمليك،2001).

الدراسات السابقة

دراسة (عاشور، وصارة، 2019) أثر رأس المال البشري على أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–

هدفت إلى تحديد مدى تأثير رأس المال البشري على أداء (17) مؤسسة جزائرية وذلك من خلال توزيع قائمة استقصاء على الموظفين الذين يشغلون مناصب إدارية مختلفة في المؤسسات محل الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لرأس المال البشري على أداء المؤسسات محل الدراسة.

دراسة (حسناوي، فوزي، 2019) أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة على عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر رأس المال الفكري بمكوناته في أداء المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع وتحليل آراء (51) من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، تم استخدام المنهج التحليلي والوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر لرأس المال الفكري على أداء المؤسسات الاقتصادية.

دراسة (جابر، 2017) دور رأس المال البشري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي دراسة حالة: جامعة محمد خيضر – بسكرة– الجزائر

تهدف هذه التعرف على درجة العلاقة بين رأس المال البشري والأداء المتميز بجامعة بسكرة بالجزائر، تكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين بجامعة بسكرة و البالغ عددهم (439) استخدمت العينة العشوائية البسيطة والتي بلغ حجمها (115)، تم توزيع الاستبانات عليهم واسترد منها (97) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، استخدام المنهج الوصفي للوصول إلى نتائج الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى رأس المال البشري جاء متوسطا، وتبين وجود دور معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري بأبعاد المختلفة في الأداء المتميز لدى الموظفين.

دراسة (شبير، 2015) دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني – دراسة حالة) بنك فلسطين)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري بمكوناته، وهي (معرفة العاملين، خبرة العاملين، مهارة العاملين، التدريب، روح الابتكار والتجديد) من خلال دراسة العلاقة في القطاع المصرفي الفلسطيني، استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، والاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في بنك فلسطين بقطاع غزة والبالغ عددهم (479) موظفا، تم استخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تم توزيع (230) استمارة من الاستبانة. أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام

أدوات أنظمة ذكاء الأعمال وتنمية رأس المال البشري في بنك فلسطين، وأن بنك فلسطين يمتلك مستوى مرتفعاً من تنمية رأس المال البشري.

دراسة (عبد، والصفار، 2008) تأثير رأس المال البشري في الأداء المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي المصارف التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأس المال البشري في المصارف التجارية الأردنية وأثره في الأداء المصرفي، اشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين في المصارف التجارية الأردنية في مدينة إربد، تم توزيع (200) استبانة وتم استرداد (180) استبانة صالحة للتحليل، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية لرأس المال البشري على أداء المصارف التجارية في مدينة إربد.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة والمرتبة من الأحدث إلى الأقدم نجد أنها أشارت إلى أهمية رأس المال في تحسين الأداء بغض النظر عن طبيعة عمل المنظمة والمجتمع الذي أجريت فيه الدراسة، وأظهرت تباين فيما بينها في تحديد أبعاد رأس المال البشري مع وجود تقارب في بعض الأبعاد، وكذلك في فيما يتعلق بالمتغير التابع (الأداء) فبالرغم من الأداء يعد الركيزة الأساسية الذي يمكن من خلاله الوصول إلى التميز والبقاء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء الذي يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط. وتحديد مؤشرات قياسه. وقد تشابهت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تناولها لرأس المال البشري والأداء إجمالا، إلا أنها تميزت عنها في ربط أبعاد رأس المال البشري مع أبعاد الأداء والتي لم تتناولها الدراسات السابقة كالفاعلية والكفاءة.

الإطار النظري

رأس المال البشري.

مفهوم رأس المال البشري.

اختلف الكتاب والباحثون في تحديد صياغة موحدة لمفهوم رأس المال البشري وذلك بسبب اختلاف وجهات نظرهم أو الرؤية التي انطلقت منها دراساتهم إلا أنهم اتفقوا في المعنى الأساسي

للمفهوم (الساعدي، غالي، ودواي، 2013). فيرى كل من (Matovac, Bilas, & Franc, p. 361) أن لرأس المال البشري مفهوم واسع يشمل العديد من الأنواع المختلفة من الاستثمار في الأفراد. فهو باختصار، القدرات والمعرفة والمهارات المتجسدة في الناس والتي يتم الحصول عليها من خلال التعليم والتدريب والخبرة. فمفهوم رأس المال البشري ليس جديداً، فقد كان مستخدماً من قبل الاقتصاديين رجوعاً إلى Adam Smith في القرن الثامن عشر (الحمداني وعلي، 2010، 128).

فرأس المال البشري كما يرى (Kocuch, 2008) هو أحد عنصرين أساسيين من العناصر المكونة لرأس المال الفكري، ففي نظرية الإدارة الحديثة، فإن رأس المال البشري، "يشكل مجموع ما يعرفه كل فرد في المنظمة والذي يعد أمراً حاسما للميزة التنافسية فيها"، بينما العنصر الآخر يتمثل في رأس المال الهيكلي، أي تحول رأس المال البشري إلى أصول في المنظمة، كبراءات الاختراع والتكنولوجيا الجديدة التي تثري المنظمة ككل وتؤدي إلى نتائج مالية أفضل وهي "القنابل الذكية في حرب الغد الاقتصادية". ويرى (الزبيدي والمشهداني، 2016، 273) أن رأس المال البشري يشير إلى كل الأفراد العاملين بالمنظمة، وبالتالي فإن رأس المال البشري هو رصيد المهارات التي تمتلكها القوى العاملة بالمنظمة. ويضيف (مفتاح، 2017، 4) التي لها قيمة اقتصادية للمؤسسة، أن تقوم على المهارات المحددة التي تحتاج إليها المؤسسة أو تكتسب من خلال خبرات عملي طويلة؛ كما يمكن الارتقاء بها من خلال التطوير. "وبالتالي فهو مجموع القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة" (هندة، 2016).

واعتماداً على ما تقدم يتضح أن رأس المال البشري هو خليط من القدرة، المعرفة، المهارة، والخبرة الذي يمتلكها الأشخاص في المنظمات والتي تعد المصدر الأساسي لتحقيق التغيير التنظيمي والمحور المركزي في تحقيق قيمة عليا للمنظمة على مستوى الأمد القصير والبعيد (الساعدي، غالي، و دواي، 2013)

أهمية رأس المال البشري.

يعد تكوين رأس المال البشري وتنميته ضرورة لدوره الفاعل في العملية الإنتاجية، وكأحد أهم العناصر التي تساعد على الابتكار والإبداع وكمتطلب من متطلبات العصر، لا يمكن تصور مجتمع متقدم في إمكاناته الإنتاجية فقيراً في كفاءة رأس المال البشري العائد له أو العكس (الروسان والعجلوني، 2010). ويشير كل من (الزبيدي والمشهداني، 2016، 274) إلى أن أهمية رأس المال البشري في حياة المنظمات تبرز من خلال الميزة التنافسية لها. ويتم الاعتراف بأهمية رأس المال البشري في كل من البلدان المتقدمة والنامية باعتبار أننا نعيش في عصر العولمة، والمنافسة الشرسة، والتطوير التكنولوجي المستمر والابتكار، ومن المسلم به عموماً أن تراكم رأس المال البشري يدفع نحو العوامل الخارجية المختلفة للتنمية، وخاصة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ويعتبر رأس المال البشري مدخلاً حيوياً لتطوير تكنولوجيات جديدة وعاملاً ضرورياً لاعتمادها واستخدامها بكفاءة (Matovac ، Bilas, Franc, 2010 p. 359).

فقد أصبح رأس المال البشري يكتسب دورا بالغ الأهمية، فهو الشيء الوحيد الذي لا يمكن تقليده ويصعب الحصول عليه ويمكن أن يخلق فجوة بين مؤسسة وأخرى، فمن السهل على المنافسين نسخ موارد أخرى، مثل: التكنولوجيا ورأس المال، لكن الموارد البشرية المميزة ليس من السهل تقليدها (مفتاح، 2017، 6).

ويضيف (شبير، 2015) أن رأس المال البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، من خلال إدارته لكل عوامل الإنتاج، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة، ويعتبر الرأسمال البشري العنصر الحيوي ضمن الاستراتيجيات الحديثة، وأن رغبة المؤسسة في تقديم منتجات تلقى قبولا في السوق بشكل مستمر يتطلب منها إلى جانب الإنفاق على البحوث والتطوير، ضرورة توافر العنصر البشري القادر على الإبداع والتجديد والابتكار، فامتلاك المؤسسات لمثل هذه الميزة أصبح حتميا لتحقيق أهدافها المنشودة. كما يشير (الساعدي، غالي، ودواي، 2013، 40) أن الاستثمار في البشر يحقق مجموعة من الفوائد منها تحسين نوعية العمل؛ حصول الأفراد على عوائد في شكل دخل إضافي، ارتفاع الأجور زيادة الأمن الاقتصادي زيادة فرص العمل وإدراك المنظمة للفوائد الاقتصادية فهو مسألة جدُ مهمة بالنسبة للمنظمات.

ويضيف كل من (Matovac, Bilas, & Franc, p. 361) أن رأس المال البشري يعد مدخلاً حيوياً لتطوير تكنولوجيات جديدة وعاملاً ضرورياً لاعتمادها واستخدامها بكفاء. ويمثل تطوير رأس المال البشري في المنظمة التحدي الرئيسي أمام القادة لصياغة استراتيجيات تنافسية مستقبلية (Sarra، Benabou ، & Tabeti، 2013، 361).

أبعاد رأس المال البشري

اختلف الكتاب والباحثون في تحديد أبعاد رأس المال البشري (الساعدي، غالي، ودواي، 2013، 40) فيشير (الزبيدي والمشهداني، 2016، 275) أن أبعاد رأس المال البشري تتكون من التدريب والمعرفة والخبرة والمهارة بينما (الساعدي، غالي، وادي، 2013) أشاروا في تحديد الأبعاد الفرعية لرأس المال البشري أنه يتضمن أربعة أبعاد فرعية :المعرفة والقدرة والمهارة والخبرة، بينما يرى (Tessema, 2015, p. 80) أن الرأسمال البشري يشمل التعليم ومهارات الابتكار والخبرة، وهي التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تحسين الأداء، إلا أن (شبير، 2015، 37) يرى أن رأس المال البشري يتكون مما يلي:

معرفة العاملين

وهي تتمثل في قدرة الأفراد على جمع المعلومة ذات القيمة وتفسيرها واستخدامها، والاستفادة منها. ويوجد نوعين من المعرفة، هما: المعرفة الصريحة وهي المعرفة التي يمكن تجسيدها والوصول إليها وتقاسمها مع جميع العاملين داخل المنظمة، والمعرفة الضمنية تتمثل في ثمرة الخبرة الفردية التي تتواجد في العقول ويصعب نقلها أو تحويلها للآخرين.

الخبرة

وتتمثل الخبرة في ما يتمتع به الأفراد العاملون من المعارف المكتسبة التي تراكمت من الوظيفة الحالية والوظائف السابقة التي شغلها.

مهارة العاملين

تمثل القدرات التي تكتسب بالتمرين والتجربة في العمل، اضافة الى قدرات الابتكار والتجديد لدى العاملين. وهي تشير تحديدا الى المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلاً من استخدام الأساليب

التقليدية بشكل مستمر، وهذا الجزء من رأس المال البشري ضروري وأساسي لإبداع العاملين ولمقدرة المنظمة على التكيف مع المواقف الجديدة.

الإبداع والابتكار

يمثل الابتكار والإبداع إحدى الضرورات الأساسية في إدارة الأعمال والمؤسسات، إذ أن الزمان في تصاعد والحاجات والطموحات هي الأخرى في نمو واتساع، فلا يعد كافياً أو حتى مرضياً أداء الأعمال في المؤسسات الروتينية التقليدية؛ لأن الاستمرار بها يؤدي إلى الوقوف بمعنى التراجع عن الركب المتسارع في المضي إلى الأمام أو الفشل (أبوالروس، 2015).

ويضيف (شبير، 2015) أن الابتكار والتجديد يقصد به المقدرة على تقديم حلول جديدة بدلاً من استخدام الأساليب التقليدية بشكل مستمر، وهذا الجزء من رأس المال البشري ضروري وأساسي لإبداع العاملين ولمقدرة المنظمة على التكيف مع المواقف الجديدة.

الأداء الوظيفي

يعد الأداء الركيزة الأساسية للمنظمات والذي يمكن من خلاله الوصول إلى التميز والبقاء والاستمرار في بيئتها بتقديمها أفضل السلع والخدمات لجمهورها (خميس، 2018، 264). وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء (زرقون وعرابة، 2014، 125).

وأداء المؤسسات أحد أهم المواضيع إن لم نقل الأهم في واقع المؤسسة، باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط. لذا فإن الأداء كمصطلح، يجب تحديده وضبط مدلوله؛ ذلك لأنه على ضوء تعريفه تتحدد مؤشرات قياسه كما يمكن تصور الإجراءات التي تسمح بتحسينه (عبدالمليك،2001، 85). وبالتالي لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد لقياس أداء الأعمال وهذا الاختلاف في وجهات النظر حول مفهوم الأداء أدى إلى اختلاف أيضا في الوسائل والأساليب المستخدمة في قياسه (الدليمي وسعيد، 2010). ويؤكد ذلك (فائق وعبد، 2018، 116) أنه ليس من السهل إيجاد مؤشرات محددة لقياس الأداء سواء من حيث المدى البعيد أو المدى القصير فهناك من يركز على الربحية أو على رضا الزبون أو جودة السلعة وهنالك من يركز على الكفاءات أو إمكانيات المديرين والعاملين. وبالرغم من ذلك فإن الأداء كما يراه (الكروي، 2018) هو أحد

المفاهيم المهمة في كافة القطاعات؛ لأنه يحكم من خلاله على مدى فشل أو نجاح تلك القطاعات في تحقيق أهدافها.

تعريف الأداء

مصطلح "الأداء" يعني كما يراه كل من (زرقون وعرابة، 2014، 125) تأدية أو القيام بفعل أو بذل جهد، من أجل هدف معين. ويضيف (حافظ وعباس، 2015) أن الأداء هو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق استخدام الموارد المتاحة بطرقة كفؤة وفاعلة.

الكفاءة والفاعلية

إن أداء الفرد وإن كان جزء لا يتجزأ من أداء المؤسسة ككل، إلا أنه لا يعبر لوحده مادامت المؤسسة تحقق أهدافها من خلال تفاعل مختلف عناصرها ومواردها (المادية، المالية والبشرية) المتميزة بالندرة، وغالبا ما كان يعبر عن أدائها بمقياسي الكفاءة والفاعلية، اللذان يعكسان إما تحقيق الأهداف أو مدى الاستعمال الرشيد للموارد (بريش ويحياوي، 2012، 29). وقد يبدو هذان المفهومان مترادفين، ومع ذلك كشفت النتائج أن لهما معنى مميزًا، فكل من هذه المصطلحات لها معنى خاص بها، فالأداء هو إنجاز عمل ما، لذلك اعتبره الباحثون بأنه أداء بشري أي إهمال لبقية الموارد، في حين نجد أن تحقيق المؤسسات لأهدافها ينجم عن تفاعل كل مواردها، ومن ثم فإن أداء المؤسسة يعبر عن مدى بلوغها لأهدافها مع الاقتصاد في استخدام كل مواردها، أي أنه كمتغير تابع لعاملين هما الكفاءة والفاعلية (Bartuševičienė & Šakalytė, 2013).

فقد حصر بعض الباحثين الأداء (وفق مفهوم الكفاءة) في بعد واحد هو الكفاءة فقط، أي الاستخدام الأمثل للموارد .بينما ركز بعض الباحثين في تعريفهم للأداء وفق مفهوم الفاعلية لوحدها، بأنه مدى تحقيق أهداف المؤسسة (يحياوي، 2007، 46). ويضيف Bartuševičienė & Šakalytė, 2013, p. 45) أن من الطرق الأكثر شيوعا لتقييم الأداء للمنظمات هو قياس فاعلية أو كفاءة المنظمة، فهي تمثل المقاييس الشائعة للأداء التنظيمي، يمكن للمنظمات استخدامها لتقييم أدائها، فتقوم معظم المنظمات بتقييم أدائها من حيث الفاعلية، ويتمثل في التركيز الرئيسي في تحقيق رسالتها وأهدافها ورؤيتها، وفي الوقت نفسه هناك العديد من المنظمات التي تقدر أدائها من حيث كفاءتها، والتي ترتبط بالاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الناتج المرغوب،

فتشير الفعالية نحو الاهتمام بالإنتاج والمبيعات والجودة وخلق القيمة المضافة والابتكار وخفض التكاليف وتقيس درجة تحقيق النشاط التجاري لأهدافه أو الطريقة التي تتفاعل بها المخرجات مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وعادة ما تحدد الفاعلية أهداف السياسة الخاصة بالمنظمة أو الدرجة التي تحقق بها المنظمة أهدافها الخاصة، ولتحسين إدارة الفعالية التنظيمية يجب أن تسعى إلى تحسين التواصل والتفاعل والقيادة والتوجيه والقدرة والتكيف والبيئة الإيجابية، وبالتالي فالفاعلية التنظيمية هي درجة أو مدى إنجاز هدف المؤسسة والذي يعتمد على القدرات الفكرية والعملية لموظفيها.

بينما تقيس الكفاءة العلاقة بين المدخلات والمخرجات أو مدى نجاح تحويل المدخلات إلى مخرجات فهناك فرق بين كفاءة العمل والكفاءة التنظيمية، فتكشف كفاءة الأعمال أداء نسبة المدخلات والمخرجات، بينما تعكس الكفاءة التنظيمية تحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، مثل الهيكل التنظيمي، كما يمكن أن تعمل الكفاءة التنظيمية الممتازة على تحسين الأداء من حيث الإدارة والإنتاجية والجودة والربحية، فالفاعلية والكفاءة، تؤثر كل منهما في الأخرى. لذلك من المهم أن تضمن الإدارة النجاح في كلا المجالين. ومن المهم إدراك أن الكفاءة لا تعني أن المنظمة تحقق أداءً ممتازًا في السوق، على الرغم من أنها تكشف عن تفوقها التشغيلي في عمليات استخدام مصادرها، ويمكن للمنظمات تحقيق الفاعلية، ومع ذلك قد يكون هناك ضعف في الإدارة التشغيلية (operational management)، ما سيؤدي إلى أداء غير فعال (Ganjali، Shahrakipour، Shahrakipour & ،2016).

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لوصف مشكلة الدراسة والتي تسعى إلى التعرف على رأس المال البشري وأثره على الأداء في الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة، ومن ثم تحليلها للوصول للنتائج ووضع توصيات بالخصوص، حيث تم إعداد استبيان كأداة لقياس فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة

شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين الإداريين في الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة، والبالغ عددهم (252)، وتمثلت عينة الدراسة في (155) مفردة تم اختيارها عشوائياً، علماً بأن العينة المسحوبة صالحة للتحليل الإحصائي اعتماداً على كل من (Sekran & Bauge, 2010, 295). تم توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة وتم الحصول على (143) استمارة وبنسبة استرداد (92%)، استبعد عدد (4) منها لعدم صلاحيتها، وتبقى عدد (139) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استمارة الاستبانة من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي تمثل "فقرات الاستبانة" لقياس متغيرات الدراسة والوصول إلى حقائق علمية حولها. وتقوم العينة المختارة بالإجابة على الأسئلة التي وجهت إليه حسب مقياس ليكارت الخماسي بأحد الاختيارات الآتية الأوزان المقابلة لها: "عالية جدا (5)، عالية (4)، متوسطة (3)، منخفضة (2)، منخفضة جداً (1).

صدق وثبات مقياس الدراسة:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ومن ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي والحكم على مناسبة الفقرات لمحاور الدراسة وكذلك مدى ملاءمتها للدراسة، حيث تم حذف وتعديل بعض الفقرات واستقرت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

صدق عبارات الاستبانة باستخدام الاتساق الداخلي: للوقوف على صدق عبارات رأس المال البشري تم حساب معاملات الارتباط لمعرفة مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لمحاور الاستبانة والتي ظهرت فيه مجالات الاستبانة أنها دالة إحصائيًّا عند مستوى (0.05) وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه وتتمتع بدرجة صدق جيدة، كما يبين الجدول (1)

جدول رقم (1): اختبار الصدق البنائي

المتغيرات	الفقرة	Sig.	ارتباط الفقرة لكل العبارات	المتغيرات	الفقرة		Sig.	ارتباط الفقرة لكل العبارات
المعرفة	1	.000	.871**	الإبتكار والتجديد	3			.672**
	2	.000	.417**		4		.000	.670**
	3	.000	.485**		5		.000	.651**
	4	.000	.620**		6		.000	.616**
	5	.000	.568**	الأداء	1	الفاعلية	.000	.190*
مهارات العاملين	1	.000	.530**		2		.000	.156*
	2	.000	.687**		3		.000	.157*
	3	.000	.873**		4		.000	.217*
	4	.000	.826**		5		.000	.212*
الخبرة	1	.000	.755**		6		.000	.211*
	2	.000	.730**		7		.000	.137*
	3	.000	.764**		1	الكفاءة	.000	.569**
	4	.000	.779**		2		.000	.268**
	5	.000	.680**		3		.000	.168*
	6	.000	.633**		4		.000	.158*
	1	.000	.781**		5		.000	.162*
	2	.000	.621**		6		.000	.178*

ثبات الاستبيان

تم استخراج الثبات بدلالة الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفاCronbach Alpha، لقياس الاتساق الداخلي أي قوة الارتباط بين كل الفقرات، ويأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب معامل الثبات من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع الثبات وانخفاضه كلما اقترب من الصفر، وتم حساب معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة وتبين ملاءمة معدل الثبات كما بالجدول (2).

جدول رقم (2): الثبات بالاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور	المعرفة	مهارات العاملين	الخبرة	الابتكار والتجديد	رأس المال البشري	الكفاءة	الفاعلية	الأداء
معامل الثبات	0.611	0.722	0.814	0.686	0.734	0.795	0.623	0.613

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن جميع مؤشرات جيدة وتعطي مؤشراً جيداً على ثبات المقياس. مما يعطى ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تحليل واختبار أسئلة الدراسة

ما مستوى توافر أبعاد رأس المال البشري في الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لرأس مال بشري من حيث المعرفة مرتبة ترتيباً تنازلياً تبعاً لمتوسطاتها الحسابية كما يبين الجدول رقم بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر أبعاد رأس المال بشري

الفقرة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية	الترتيب	التوافر
تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب على استقطاب أشخاص يمتلكون المعرفة.	المعرفة	32.2	1.4634	10.75	.000	5	منخفض
تهتم الشركة الليبية للحديد والصلب بالموارد البشرية الذين يمتلكون المعرفة لإداء أنشطتها.		.613	0.8908	50.07	.000	1	متوسط
تعمل الشركة الليبية للحديد والصلب للاحتفاظ بالعاملين ذوي المعرفة بالعمل.		.593	0.9877	44.99	.000	2	متوسط
لدى العاملون في المناصب الإدارية بالشركة معارف وخبرات كافية لأداء مهامهم.		2.38	1.3105	21.48	.000	4	متوسط
تحرص الشركة الليبية للحديد والصلب على مشاركة أفرادها في دورات تدريبية لزيادة معارفهم في تنفيذ العمل.		3.08	1.2992	28.00	.000	3	متوسط
توافر رأس المال البشري من حيث المعرفة.		2.99	1.1903	31.06	--	-	متوسط
هناك توافق بين طبيعة العمل والمؤهلات التي يمتلكها العاملون بالشركة الليبية للحديد والصلب.	مهارات العاملين	3.97	1.0388	45.15	.000	1	متوسط

الفقرة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية	الترتيب	التوافر
تسند مهام للعاملين بالشركة الليبية للحديد والصلب على أساس المهارة.		3.38	1.0522	37.88	.000	2	متوسط
تمنح المكافآت التشجيعية بالشركة الليبية للحديد والصلب على أساس المهارة.		3.05	1.4004	25.68	.000	4	متوسط
تركز الإدارة العليا بالشركة الليبية للحديد والصلب على التدريب لاكتساب مهارات أداء العمل.		3.10	1.4177	25.84	.000	3	متوسط
توافر رأس المال البشري من حيث مهارات العاملين.		3.37	1.2272	33.64			متوسط
تميز الشركة الموظفين ذوي الخبرة من ناحية الأجر.	الخبرة	3.01	1.3241	26.83	.000	6	متوسط
تعمل الشركة على تحسين خبرات موظفيها.		3.27	1.2955	29.78	.000	5	متوسط
تحافظ الشركة على الموظفين ذوي الخبرة.		3.89	0.9727	47.25	.000	1	مرتفع
تحرص الشركة على استقطاب الخبرات للعمل لديها.		3.66	1.0669	40.46	.000	2	متوسط
تعهد الوظائف المهمة في الشركة لذوي الخبرة.		3.49	1.0027	41.11	.000	3	متوسط
تتناسب خبرات الموظفين مع الأعمال التي يؤدونها.		3.41	1.0418	38.66	.000	4	متوسط
توافر رأس المال البشري من حيث الخبرة.		3.45	1.1173	37.35	-	-	متوسط
يتوفر المناخ المناسب لنشاطات الابتكار والتجديد لدى الشركة.	روح الابتكار والتجديد	3.55	.3683	12.56	..000	3	متوسط
لدى الشركة مستوى جيد من الابتكار في أساليب العمل.		3.57	1.1794	35.74	..000	2	متوسط
تحفز الشركة الأعمال المبتكرة للموظفين ماديا ومعنويا.		3.51	1.0858	38.19	..000	4	متوسط
تشجع الشركة الموظفين على الخوض في مجالات جديدة.		3.32	1.1747	33.35	..000	6	متوسط
تعمل الشركة على التجديد في العمل باستمرار.		3.63	1.0366	41.32	..000	1	متوسط
يتطلع الموظفون بالشركة لتحسين العمل الجاري.		3.34	1.1080	35.59	000	5	متوسط
توافر رأس المال البشري الابتكار والتجديد.		3.48	1.1588	32.79	-	-	متوسط
مستوى توافر رأس المال البشري.		3.46	1.1380	35.07	-	-	متوسط

من خلال الجدول رقم (3) يمكن التعرف على مستوى توافر أبعاد رأس المال بشري حيث بلغ المتوسط العام لها (3.46) وبانحراف معياري (1.13807) وبدرجة ممارسة أو توافر (متوسطة). كما يُظهر الجدول أن بُعد" روح الابتكار والتجديد" جاءت بالمرتبة الأولى، وكان الوسط الحسابي يساوي (3.48)، والانحراف المعياري يساوي (1.15882)، والأهمية النسبية (متوسطة). وأن بُعد" المعرفة "جاء بالمرتبة الأخيرة، وكان الوسط الحسابي يساوي (2.99)، والانحراف المعياري يساوي (1.19037)، والأهمية النسبية (متوسطة).

ما مستوى الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة؟

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء الوظيفي من حيث الكفاءة والفاعلية

الفقرة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية	الترتيب	التوافر
أهداف الشركة واضحة ومحددة للموظفين.	الفاعلية	2.71	1.0983	39.84	.000	7	متوسط
تعمل الشركة على إقامة دورات تدريبية للعاملين تسهم في تحقيق أهدافها.		3.82	0.8758	51.52	.000	1	متوسط
يدرك العاملون أهداف الشركة بوضوح.		2.92	0.7991	57.84	.000	5	متوسط
تعد من أولويات الشركة تحقيق أهدافها.		2.75	0.8996	49.21	.000	6	متوسط
تعمل الشركة على ربط نظام الحوافز لديها بأهدافها.		3.50	1.0657	38.75	.000	2	متوسط
تمنح الشركة قدر مناسب من الصلاحيات للموظفين بما يكفل أداء أعمالهم بالشكل المطلوب.		3.43	0.9487	42.73	.000	3	متوسط
تعمل الشركة على تطوير أساليب العمل لديها		3.30	1.1537	33.81	.000	4	متوسط
مستوى توافر الفاعلية		3.20	0.9772	44.819			
تعمل الشركة على تحسين مهارات العاملين لديها باستمرار.	الكفاءة	3.38	1.23003	32.409	.000	1	متوسط
تسعى الشركة إلى توفير الخدمات الإلكترونية بالشكل المناسب لأداء الأعمال.		3.12	1.14103	32.335	.000	2	متوسط
تسعى الشركة إلى تحسين إنجاز الأعمال بطرق مختلفة		2.25	1.39924	18.973	.000	5	منخفض
تعمل الشركة على تحقيق السرعة في إنجاز أعمالها.		2.71	1.34727	23.734	.000	3	متوسط
تعمل الشركة على تخفيض تكلفة أداء العمل.		2.43	1.11065	25.888	.000	4	متوسط
تسعى الشركة إلى تقديم خدما متميزة.		2.21	1.07516	24.297	.000	6	منخفض

الفقرة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية	الترتيب	التوافر
مستوى توافر الكفاءة.		2.68	1.2172	26.272	-	-	متوسط
توافر الأداء.		2.94	1.1875	25.047	-	-	متوسط

من خلال الجدول رقم (4) يمكن التعرف على مستوى الأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة حيث بلغ المتوسط العام لها (2.94) وبانحراف معياري (1.18757) وبدرجة ممارسة أو توافر (متوسطة). كما يُظهر الجدول أن بُعد " الفاعلية" جاءت بالمرتبة الأولى، وكان الوسط الحسابي يساوي (3.20)، والانحراف المعياري يساوي (0.97727)، والأهمية النسبية (متوسطة). وأن بُعد "الكفاءة "جاء بالمرتبة الأخيرة، وكان الوسط الحسابي يساوي (2.68)، والانحراف المعياري يساوي (1.21723)، والأهمية النسبية (متوسطة) .

اختبار فرضيات الدراسة

تمت دراسة هذه الفرضيات عن طريق عينة الدراسة، وتم اختبار هذه الفرضيات عن طريق حساب الانحدار المتعدد، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي (SSPS).

أولا: الفرضية الأولى

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

جدول رقم (5): تحليل الانحدار لاختبار أثر رأس المال البشري في الأداء الوظيفي

المتغير التابع	معامل الارتباط R	عامل التحديد R2	F المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة
الأداء	.605[a]	.366	19.338	4	.000[a]

تبين نتائج الجدول (5) أن قيمة ($R=605^{a}$) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين رأس المال البشري والأداء الوظيفي، كما يظهر الجدول أن قيمة معامل التحديد بلغت (R2=.366) وهذا يعني أن رأس المال البشري قد فسر ما نسبته (36.6%) من التباين في الأداء الوظيفي. ويبين الجدول أيضاً أن قيمة (F =19.338) عند مستوى معنوية (Sig=.000a) وهذا يدل على معنوية الانحدار عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) وعند درجة حرية (df =4)

جدول رقم (6): المعاملات لاختبار أثر رأس المال البشري في الأداء

	B	الانحـــــــراف المعياري	Beta	Tالمحسوبة	Sig.مستوى الدلالة
المعرفة	1.974	.159	.179	2.262	.025
المهارات	.069	.031	-.109-	-1.170-	.244
الخبرة	-.058-	.050	.266	2.800	.006
التجديد	.159	.057	.391	4.674	.000

يبين الجدول (6) أن قيمة (β) للعلاقة الفردية بين كل متغير من متغيرات رأس المال البشري بشكل فردي قد بلغت المعرفة (.179)، وبلغت قيمة (T) (2.262) عند مستوى معنوية (.025)، المهارات (−.109−)، وبلغت قيمة (T) (−1.170−) عند مستوى معنوية (.244)، الخبرة (.266)، وبلغت قيمة (T) (2.800) عند مستوى معنوية (.006)، التجديد (.391)، وبلغت قيمة (T) (4.674) عند مستوى معنوية (0.000). وعند ملاحظة معنويات معاملات الانحدار نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.05$)، باستثناء " المهارات " الذي لم يظهر أثراً معنوياً. مما سبق ترفض الفرضية الرئيسية العدمية الأولى وتقبل البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب.

الفرضية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في كفاءة الأداء الوظيفي الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

جدول رقم (7): تحليل الانحدار لاختبار أثر رأس المال البشري في كفاءة الأداء

المتغير التابع	معامل الارتباط R	عامل التحديد R2	F المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة
كفاءة الأداء	.439[a]	.193	7.990	4	.000[a]

تبين نتائج الجدول (7) أن قيمة (R=.439a) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين رأس المال البشري وكفاءة الأداء الوظيفي، كما يظهر الجدول أن قيمة معامل التحديد بلغت (R2=.193) وهذا يعني أن رأس المال البشري قد فسر ما نسبته (19.3%) من التباين في كفاءة الأداء الوظيفي. ويبين الجدول أيضاً أن قيمة (F =7.990) عند مستوى معنوية (Sig =.000a) وهذا يدل على معنوية الانحدار عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) وعند درجة حرية (df =4)

جدول رقم (8): المعاملات لاختبار أثر رأس المال البشري في كفاءة الأداء

	B	الانحـــــراف المعياري	Beta	T المحسوبة	مســـــتوى الدلالة
المعرفة	.035	.042	.074	.831	.407
المهارات	-.275-	.067	-.431-	-4.087-	.000
الخبرة	.174	.077	.242	2.257	.026
التجديد	.158	.047	.317	3.356	.001

يبين الجدول (8) أن قيمة (β) للعلاقة الفردية بين كل متغير من متغيرات رأس المال البشري بشكل فردي قد بلغت المعرفة (.074)، وبلغت قيمة (T) (.831) عند مستوى معنوية (.407)، المهارات (−.431−)، وبلغت قيمة (T) (−4.087−) عند مستوى معنوية (.000)، الخبرة (.242)، وبلغت قيمة (T) (2.257) عند مستوى معنوية (.026)، التجديد (.317)، وبلغت قيمة (T) (3.356) عند مستوى معنوية (0.001). وعند ملاحظة معنويات معاملات الانحدار نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.05$)، باستثناء " المعرفة " الذي لم يظهر أثراً معنوياً. مما سبق ترفض الفرضية الرئيسية العدمية الأولى وتقبل البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في كفاءة الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب.

ثالثا: الفرضية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده في فاعلية الأداء الوظيفي الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة.

الجدول رقم (9): تحليل الانحدار لاختبار أثر رأس المال البشري في فاعلية الأداء

المتغير التابع	معامل الارتباط R	عامـــل التحديـــد R2	F المحسوبة	درجـة الحريـة DF	مستوى الدلالة
فاعلية الأداء	.682a	.465	29.059	4	.000a

تبين نتائج الجدول (9) أن قيمة (R=.682a) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين رأس المال البشري وفاعلية الأداء الوظيفي، كما يظهر الجدول أن قيمة معامل التحديد بلغت (R2=.465) وهذا يعني أن رأس المال البشري قد فسر ما نسبته (46.5%.) من التباين في فاعلية الأداء الوظيفي. ويبين الجدول أيضاً أن قيمة (F =29.059) عند مستوى معنوية (Sig) =.000a وهذا يدل على معنوية الانحدار عند مستوى ($P \leq 0.05$) وعند درجة حرية (df =4)

جدول رقم (10): المعاملات لاختبار أثر رأس المال البشري في فاعلية الأداء

	B	الانحـــــــراف المعياري	Beta	T المحسوبة	مستوى الدلالة.Sig
المعرفة	.104	.038	.198	2.722	.007
المهارات	.159	.062	.221	2.569	.011
الخبرة	.144	.071	.177	2.034	.044
التجديد	.167	.043	.296	3.842	.000

يبين الجدول (10) أن قيمة (β) للعلاقة الفردية بين كل متغير من متغيرات رأس المال البشري بشكل فردي قد بلغت للمعرفة (.198)، وبلغت قيمة (T) (2.722) عند مستوى معنوية (.007)، المهارات (.221)، وبلغت قيمة (T) (2.569) عند مستوى معنوية (.011)، الخبرة (.177)، وبلغت قيمة (T) (2.034) عند مستوى معنوية (.044)، التجديد والابتكار (.296)، وبلغت قيمة (T) (3.842) عند مستوى معنوية (0.00). وعند ملاحظة معنويات معاملات الانحدار نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.05$). مما سبق ترفض الفرضية الرئيسية العدمية الأولى وتقبل البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في فاعلية الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب.

النتائج

- أظهرت النتائج أن المستوى العام "لرأس المال البشري" جاء متوسطاً من حيث الأهمية النسبية وبمتوسط حسابي (3.46) وبانحراف معياري (1.13807). وهذه النتيجة اتفقت مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (جابر، 2017) حيث جاء المستوى العام لرأس المال جاء متوسطا أيضا، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (شبير، 2015) حيث جاء مرتفعاً.
- توصلت الدراسة إلى أن بعد التجديد والابتكار جاء بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية على باقي أبعاد رأس المال البشري بمتوسط حسابي (3.48)، وبانحراف معياري يساوي (1.15882)، والأهمية النسبية (متوسطة)، بينما جاء هذا البعد بالمرتبة الأخيرة في دراسة (شبير، 2015).
- وأن بُعد" المعرفة "جاء بالمرتبة الأخيرة، وكان الوسط الحسابي يساوي (2.99)، والانحراف المعياري يساوي (1.19037)، والأهمية النسبية (متوسطة).
- بلغ المتوسط العام للأداء الوظيفي من حيث الفاعلية والكفاءة (2.94) وبانحراف معياري (1.18757) وبدرجة ممارسة أو توافر (متوسطة).

- وجـاء بُعـد" الفاعليـة" بالمرتبـة الأولـى، وبمتوسـط حسـابي (3.20)، وانحـراف معيـاري (0.97727)، وبأهمية نسبية (متوسطة).
- جـاء بُعـد" الكفـاءة "جـاء بالمرتبـة الثانيـة والأخيـرة، وبمتوسـط حسـابي (2.68)، وانحـراف معياري (1.21723)، وأهمية نسبية (متوسطة).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب، وهذه النتيجة اتفقت مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (جابر، 2017) ودراسة (عبد، والصفار، 2008) ودراسة (عاشور، وصارة، 2019).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في كفاءة الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \geq 0.05$) لرأس المال البشري بأبعاده مجتمعة في فاعلية الأداء الوظيفي للشركة الليبية للحديد والصلب.

التوصيات

- العمل على تبني مفهوم رأس المال البشري وتحسين مستوى توافره من معرفة ومهارات وتجديد من خلال الدورات التدريبية الممنهجة والموجهة إلى هذه الجوانب والتي من شأنها أن تحسن كفاءة الأداء.
- الاهتمام بأبعاد رأس المال البشري كمدخل للتطوير لما لها من أهمية في زيادة الكفاءة والفاعلية للأداء، ومن تم تحسين الأداء الفردي والمؤسسي، خاصة أن نتائج الدراسة قد أظهرت أن هناك أثرا لأبعاد رأس المال البشري في الأداء من حيث الكفاءة والفاعلية.
- الاهتمام ببعدي المعرفة ومهارات العاملين بشكل أكبر، خاصة أن الدراسة أظهرت أن هذان البعدان يفسران بنسب أقل مع بقية الأبعاد.
- العمل على الاستثمار في العنصر البشري لما له من دور في استجلاب المعرفة وما يؤديه ذلك من زيادة في المعرفة والخبرة وتحسين في المهارة ومن تم تحسين كفاءة الأداء.
- العمل على استقطاب وتدريب وتأهيل العاملين، الذي من شأنه الوصول بالشركة الليبية للحديد والصلب لكفاءة وفاعلية أكبر في الأداء.

المراجع

بريش، السعيد، ويحياوي، نعيمة (2012). أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها (دراسة حالة: ملبنة الأورأس). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (1)، 27-48، الجزائر.

جابر، سناء (2017). دور رأس المال البشري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي دراسة حالة: جامعة محمد خيضر – بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، الجزائر.

حسناوي، بلبال، وفوزي، عبد الرازق (2019). أثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة على عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9(16)، 322-346 ، جامعة سطيف، الجزائر.

الحمداني، ناهدة، وعلي، أكرم (2010). رأس المال الفكري وأثره في إدارة أداء العاملين، دراسة تحليلية لآراء عينة من رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الموصل. مجلة تنمية الرافدين، 98(32)، 119-145 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

مزريق، عاشور، بوقسري، صارة (2019). أثر رأس المال البشري على أداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (21)، 17-28، الجزائر.

عبد، أحمد، والصفار، إسماعيل (2008). تأثير رأس المال البشري في الأداء المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي المصارف التجارية الأردنية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 84 – 108. عمان، الأردن.

الكروي، أسعد (2018). إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الداء المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 108(24)، 653-669، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

فائق، تلا، وعبد، عذراء (2018). دور الذكاء الاستراتيجي في تعزيز الأداء التنظيمي (بحث استطلاعي لآراء القيادات الإدارية لجامعة الفلوجة). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 107 (24)، 108–127، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

حافظ، عبد الناصر، وعباس، حسين (2015). الاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية. دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الدليمي، عماد، وسعيد، عبد السلام (2010). أثر التوجه السوقي والتعلم المنظمي في أداء الأعمال، دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 60–86، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

الزبيدي، غني، والمشهداني، آمنة (2016). دور رأس المال البشري والأداء المتميز للعاملين في تحقيق التفوق المنظمي بحث ميداني في وزارة النفط العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38)، 269–287، بغداد، العراق.

خميس، لمى (2018). التوجه الاستراتيجي وأثره في الأداء المؤسسي دراسة استطلاعية في المديرية العامة للمناهج/ وزارة التربية العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 108 (24)، 484 –452، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

شبير، محمد (2015). دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني– دراسة حالة بنك فلسطيني. ماجستير غير منشورة، كليـــة التجـــارة، الجامعـة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو الروس، محمد (2015). دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة – دراسة حالة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعـة الإسلامية، غزة، فلسطين.

زرقون، محمد، وعرابة، الحاج (2014). أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (1)، 121–132، الجزائر.

الروسان، محمود، والعجلوني، محمود (2010). أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الصفحات 26(2)، 37-57. دمشق، سوريا.

مدفوني، هندة (2016). رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية قياس أدائه نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي – للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 127-147، جامعة أم البواقي الجزائر.

مفتاح، مريم (2017). دور رأس المال البشري في تحسين تنافسية المؤسسة. دراسة حالة – الشركة الوطنية للتأمينات وكالات بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر_ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكرة، الجزائر.

عبد المليك، مزهوده (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية، (1)، 85-100، جامعة محمد خيضر سكرة، الجزائر.

الساعدي، غالي، مؤيد، حسين، ودواي، أمير (2013). تأثير رأس المال البشري في إدارة التغيير التنظيمي دارسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من أعضاء مجالس الكليات في جامعة كربلاء. مجلة القادسية للعلوم الادارية، 15(2)، 31_57، جامعة القادسية. العراق.

يحياوي، إلهام (2007). الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوتة (باتنة). مجلة الباحث، (5)، 45-60، جامعة باتنة، الجزائر.

Bartuševičienė, I., & Šakalytė, E. (2013). Organizational Assessment: Effectiveness VS. Efficiency . Social Transformations in Contemporary Society, pp. 45-53

Kocuch , A. (2008). Human Capital And Its Significance For The Development OF Territorial Self-Government Units. Management Theory and Studies for Rural Business and Infrastructure Development, pp. 239-243 .

Tessema, A. D. (2015). The Impact of Human Capital on company performance Case of the footwear Sector in Ethiopia. JBAS , pp. 16(2) ، 76-103.

Mansour Ganjali ،Mahnaz Shahrakipour و ،Hassan Shahrakipour.(2016) . The Relationship between Efficiency and Effectiveness among Staff of Zahedan University of Medical Sciences .Scholars Research Library. (4) 59-854

Matovac, V., Bilas, V., & Franc, S. (n.d.). Understanding The Importance OF Human Capital And Labor Market Competitiveness IN The EU Candidate Countries And Selected EU Members. Ekon. Misao Praksa Dbk. God XIX. (2010.) BR. 2. (359-382).

Mlle Sarra ،Djilali Benabou و ، Habib Tabeti .(2013) .The Role of Strategic Human Capital Management in Achieving the Competitive Advantage .Academic Journal of Interdisciplinary Studies -361 (3)2، ،368Rome-Italy.

Sekaran, Uma & Bougie (2010). Research methods for business: A skill belding Approach (5th ed.). John Wiley &

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

واقع الشفافية الإدارية ومعوقاتها في جامعة اجدابيا من وجهة نظر العاملين الإداريين فيها

هند خليفة سالم الصويعي
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال–جامعة بنغازي
mail: Dr.hendbarka@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا، وذلك من خلال الأبعاد التالية (نظم المعلومات، الاتصالات الإدارية، المساءلة الإدارية، المشاركة)، كذلك التعرّف على صعوبات تطبيق الشفافية الإدارية في الإدارة العامة بجامعة أجدابيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي فقد قامت الباحثة بتطوير استبانة اعتمادا على بعض الدراسات السابقة، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (89) موظفا كما بلغ عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل الإحصائي (70) استمارة، وقد أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام لمستوى تطبيق الشفافية الإدارية كان متوسطا، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك معوقات تحد من تطبيق الشفافية الإدارية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة بجامعة أجدابيا وكانت بدرجة متوسطة، وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تساعد على نشر ثقافة تطبيق الشفافية الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الشفافية الإدارية، معوقات الشفافية، جامعة أجدابيا .

Abstract

The study aimed to identify the reality Administrative transparency, in Ajdabiya University ,of through the following dimensions (information systems, administrative communication, administrative accountability, participation), The study also aimed to identify the obstacles of Administrative transparency in the Public Administration at Ajdabiya University, to achieve the study objectives the study used descriptive analytical, and the questionnaire has been developed based on some previous studies. The population of the study reached (89) employee .The number of retrieved questionnaire for valid statistical analysis was (70) form. The results indicated that the overall level of the Administrative transparency were medium, The results also showed there that the overall level of the obstacles of Administrative transparency were medium Finally, the study provided a set of recommendations that may help to spread the culture of transparency in universities.

Key words: Administrative transparency, obstacles of transparency, Ajdabiya University.

المقدمة

إن المعطيات الجديدة التي فرضتها الظروف المتغيرة في كافة مجالات الحياة تقتضي التغيير في النظم الإدارية المتبعة في إدارات المؤسسات الحكومية، ومجاراة هذه التحولات، والتخلي عن العديد من النظم الإدارية القديمة، وإجراء تعديلات جوهرية في النظم الإدارية السائدة(فريك، 1998 ، 243) وأصبح السعي إلى التغيير والإصلاح مطلب ضروري للتحسين والتطوير والتحديث وعلى كافة المستويات والأنظمة، وبسبب كثرة المشكلات الإدارية مثل السرية في اتخاذ القرارات، وفقدان الثقة والتفاهم ،وبيروقراطية الإجراءات أصبح لزاما على المنظمات علاج هذه المشكلات لما لها من آثار سلبية على مناخ العمل، و تأتي مؤسسات التعليم العالي هنا كونها المسئولة عن إحداث التقدم والتطور للمجتمع، حيث يأتي من ضمن مسؤولياتها الاهتمام بالبعد الأخلاقي لكادرها الإداري والأكاديمي فى ظل سعيها للرقي بمستوى مخرجاتها تماشيا مع معايير الجودة المعمول بها في كافة المنظمات على اختلاف طبيعة نشاطها من خلال الاهتمام بمواردها البشرية والمادية وتوظيفها على أكمل وجه وصولا للإدارة الفاعلة، ويُعد التعليم الجامعي من أهم الركائز التي تقوم عليها نهضة المجتمع، وربما يلعب التطوير في التعليم الجامعي دوراً واضحاً في تغيير ملامح تطور المجتمعات بسبب تطور الأنظمة الإدارية والقانونية التي تحكمها ، من أجل تحديد أنظمة القصور التي تكتنف تلك الأنظمة والعمل على نشر الفضائل والحد من مظاهر الفساد، لذا يأتي ضمن هذا الخضم موضوع الشفافية الإدارية والتي تعتبر من المواضيع التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة محليا ودوليا، حيث باتت مطلبا ضروريا في ظل التوجه نحو التأكيد على الشفافية والمساءلة والنزاهة فقد برزت كظاهرة إدارية للحد من المشاكل الإدارية التي تعاني منها الدول النامية خاصة، كالتعقيدات الإدارية والإفراط في الرقابة وعدم وضوح التعليمات وغياب المساءلة والنزاهة وانتشار مظاهر الفساد والسلوكيات اللاأخلاقية وانعدام التدفق الحر للمعلومات وغياب التمكين والثقة والتعاون بين الإدارة والعاملين، وتعتبر الشفافية في مؤسسات التعليم العالي من المفاهيم التي يجب الأخذ بها في الإدارة الجامعية لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية وخلق مناخ تنظيمي صحي على كافة المستويات الإدارية والأكاديمية يعمل على توفير المصداقية والثقة بين الإدارة والأفراد من خلال التمكين الحقيقي للقيام بمسؤولياتهم وتوفير المعلومات الضرورية لكل مستوى حسب متطلبات

العمل. وكون الباحثة تعمل في إحدى المؤسسات التعليمية، فقد لمست وجود بعض المشكلات الإدارية قد يعزى سببها الرئيس إلى تغيب مبدأ الشفافية الإدارية، وربما وجود عدة معوقات تعيق ممارستها، وتعتبر جامعة أجدابيا من الجامعات المستحدثة بعدما كانت تابعة لجامعة بنغازي ولكن مؤخرا أصبحت جامعة مستقلة، ونظرا لاعتبارات مناطقية وقبلية اتضح وجود بعض الممارسات السلبية والتي أثارت حفيظة أعضاء هيئة التدريس والموظفين أبسطها عدم الإعلام بالوظائف الشاغرة والتعيينات لاعتبارات معينة ،وغيرها من الممارسات السلبية، وعليه جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا من وجهة نظر العاملين بها ومن ثم تتبلور تساؤلات الدراسة في ما يلي:

- ما هو واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا من وجهة نظر العاملين بها؟
- هل توجد معوقات تحول دون الرفع من مستوى تطبيق أبعاد الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة بالجامعة.

وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التعرف على واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا وذلك من خلال:

- التعرف على مستوى ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا؟
- معرفة أهم العوائق التي تحول دون الرفع من مستوى الشفافية الإدارية من وجهة نظر المبحوثين بالجامعة محل الدراسة.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في زيادة الاهتمام والوعي بأهمية تطبيق الشفافية الإدارية.

وتكمن أهمية الورقة البحثية الحالية من أهمية وحداثة موضوع الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي والذي يعد أحد المتطلبات المهمة من أجل العمل بنجاح من خلال إصلاح الأنظمة الإدارية، وخاصة أن هناك نقص في هذا النوع من الدراسات على حسب علم الباحثة.

- تزويد القيادات بالجامعة محل الدراسة بمعلومات حول واقع تطبيق الشفافية داخل الجامعة وأهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها بشكل كاف.

– يُمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير الأساسات النظرية لإجراء العديد من الدراسات من خلال ربط الشفافية الإدارية ببعض المتغيرات الشخصية الموجودة ضمن بيئة العمل بمؤسسات التعليم العالي أو العام، أو بيئات تطبيقية أخرى غير تعليمية.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

– **مفهوم الشفافية الإدارية:** يعد مفهوم الشفافية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ما يزال يكتنفها الغموض، حيث ترتبط بعدة مفاهيم كالمصداقية والنزاهة والعدل والمصارحة والمكاشفة والمساءلة والتمكين، أو كمدلول لمحاربة الفساد كما تم تضمينه في العديد من مداخل الإدارة الحديثة تحت مسميات عدة، مثل: الإدارة المفتوحة والإدارة على المكشوف والإدارة بالرؤية المشتركة. **(عمايرة، 2008 ،34).**

ويرى **(العمري،2013 :14)** أن الشفافية تعني وجود بيئة تنظيمية تتصف بالوضوح والعلنية والصراحة، والانفتاح في مختلف النشاطات، ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز الحكومي وبين الأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين.

وعرفها **(الغالبي والعامري، 2005،49)** على أنها جعل الأمر واضحا وشفافًا بعيدًا عن اللبس والغموض وتعقد الإجراءات بطريقة لا تتيح إمكانية متابعتها، ومعرفة أوجه النقص والخلل فيها.

ويضيف **(Breton et al,2007:13)** أن الشفافية تعني توفر المعلومات نفسها لجميع الأفراد، أي القضاء على تباين المعلومات، من خلال توفير معلومات متماثلة لمن لا يستطيع الوصول إليها، مما يسهم في عدم معارضة الأفراد للتغيير.

أما الشفافية الإدارية في الجامعة فتعرفها كل من **(الشمري والمنصور،2015: 310)** نقلا عن **أبو كريم 2009** بأنها "مجموعة السلوكيات التي تقوم بها الإدارة الأكاديمية داخل وخارج الجامعة والتي تتضمن الكشف المقصود عن البيانات والتشاركية في صنع القرارات ووضوح السياسات والتشريعات مما يساهم في القضاء على الفساد وبناء أنظمة النزاهة والعدالة".

وتعتبر الباحثة أن الشفافية الإدارية في أي منظمة مهما اختلف طبيعة نشاطها هي فلسفة إدارية قائمة على أساس المصارحة والمكاشفة والمسؤولية المشتركة وتوفير مناخ تنظيمي صحي على كافة المستويات الإدارية والأكاديمية يعتمد على توفير المعلومات ونشرها وإمكانية الحصول عليها

من قبل أصحاب المصلحة بالإضافة إلى تبنى قيم ينبغي توافرها بالعمل الإداري، مثل: العدل والمساواة والنزاهة والموضوعية، وتوفر نظم المساءلة الإدارية الفعالة والقادرة على ضبط العمليات وكشف الانحرافات وتصويبها.

- **أهمية تطبيق الشفافية الإدارية في الجامعة:** للشفافية فوائد عديدة أهمها:

1- تعتبر الشفافية أحد أهم أركان مقومات العمل ومحاور نجاح التنمية المستدامة؛ لأنها توفر بيئة عمل تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي مما يسهم في الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع.

2- تساعد في منع الانحراف وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات ومنع الاجتهاد الشخصي ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله والتصدي له.

3- تسهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير من خلال إعلان الجامعة عن سياساتها وخططها.

4- تعزز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية للعاملين في الجامعات حيث لديهم من الصلاحيات ما يكفي لاتخاذ القرارات من خلال تمتعهم باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية.**(حرب،2011)** .

5- رفع الروح المعنوية للعاملين وزيادة الرضا الوظيفي لديهم من خلال شعورهم بالعدالة خاصة عن تقييم الأداء وإجراءات الترقية في الجامعة. **(المفيز،2015).**

6- الشفافية الإدارية وسيلة لخلق اتجاهات إيجابية نحو الجامعة فاتباع الجامعة لسياسة الباب المفتوح، والإفصاح عن كل المعلومات، واستجاباتها السهلة والميسرة لأسئلة واستفسارات المعنيين والمهتمين بصدق وأمانة، سيشعرهم بأهميتهم وسيوفر أساسا لتغير اتجاهاتهم حول مدى اهتمام الإدارة بمصالحهم. **(بحيح ورحومة ورضوان،2014).**

وترى الباحثة أن أهمية الشفافية الإدارية تتضح من خلال تبني أبعاداً تستند على قيم العدالة والنزاهة والإيضاح في كافة العمليات والمعلومات والقرارات المتخذة داخل الجامعة مما يدعم الاستقلالية الذاتية، ويقلل من الصراع التنظيمي، ومحاربة الفساد، والقضاء على السلوكيات السلبية، الأمر الذي يسهم في خلق الثقة بين الإدارة والعاملين والأطراف ذوي العلاقة مما يعزز مستويات

النمو والتطور داخل أروقة الجامعة، وتوفر فرصة حقيقة للمنافسة بين الجامعات، وتحسين السمعة البيئية داخلها.

- **أبعاد الشفافية الإدارية:** هناك عدة أبعاد للشفافية الإدارية يمكن ذكرها كما يلي:

- **نظم المعلومات الإدارية:** تعتبر نظم المعلومات الإدارية هي الأداة الأساسية لتطبيق الشفافية الإدارية، حيث تقوم بجمع وتحليل ومعالجة وإرسال المعلومات المناسبة للمستفيدين حسب حاجاتهم في الوقت المناسب مما يدعم عمليات اتخاذ القرارات، وتنشط عمليات الاتصال في المنظمات، وتحسين استخدام الموارد **(بحيح وآخرون، 2014)** . وبالتالي يمكن القول أن عملية الإفصاح حق مكتسب لكل العاملين وليس حكرًا على فئة معينة، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات التي تهمهم وتسهل سير عملهم وتساعد على اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية دون المساس بسرية المعلومات التي تلحق الضرر بالمنظمة.

- **الاتصالات الإدارية:** هي العملية الهادفة إلى نقل وتبادل المعلومات التي على أساسها يتوحد القرار وتتفق المفاهيم وتتخذ القرارات بالتالي هي ضرورية لإتمام العمل، فالاتصالات مهمة حتى يطّلع الرؤساء على نشاطات المرؤوسين ونقل توجيهاتهم وتعليماتهم وتشجيع العمل بروح الفريق وتحديد المشكلات وإيجاد حلول لها **(Bloisi , et at,2007: 355)**

ويؤكد **حريم(2006)** أن الاتصالات هي بمثابة شريان الحياة بالنسبة لأي منظمة، حيث يزودها بالبيانات والمعلومات والتي تعتبر مثل الدم الذي يغذي كل الأجزاء ويمدها بالحياة، وأن معظم المشكلات التي تتعرض لها المنظمات سببها ضعف الاتصالات وعدم كفاءتها فهي مفتاح فعالية الإدارة وعنصر حيوي للتأثير على سلوك الأفراد، فالاتصالات السيئة تؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية، وضعف الإنتاجية وهدر الموارد والوقت، ولعل من متطلبات الشفافية الرئيسة وجود نظام اتصال فاعل كفيل بتوصيل المعلومات الواردة من المنظمة إلى كافة أجزائها، وإلى المجتمع المحيط بها، وبين مختلف المستويات الإدارية، فمقومات الشفافية المتمثلة بتدفق المعلومات على المستوى الداخلي والخارجي للمنظمة وتفعيل المساءلة، وتمكين الجميع من القيام بمسؤولياتهم، والمشاركة المجتمعية، والنزاهة في جميع العمليات مما يدعم محاربة الفساد، وقضايا أخرى تتعلق

بالشفافية لا يمكن تفعيلها والقيام بها على أفضل وجه دون وجود نظام للاتصالات يتسم بالفاعلية **(أبو كريم،2005).**

- **المساءلة الإدارية:** يعتبر مفهوم المساءلة من المفاهيم المتجددة حيث تختلف دلالاته تبعاً للمقصود منه، وفي العديد من اللغات لا يوجد معنى يوازي كلمة مساءلة، وأحيانا يتم تفسيره بالمسئولية **Responsibility** ،إلا أن مفهوم المساءلة أوسع وأشمل من ذلك **(2000:239 Romzek& Dubnick,)** فالمساءلة تعني العملية التي من خلالها يكون الموظفون مسئولين عن الأعمال التي يقومون بها ومحاسبتهم إذا لم تتحقق النتائج حسب المعايير الموضوعة، وتتطلب المساءلة وضوح المسؤوليات لدى الموظفين ومعايير محددة مسئولين عن الالتزام بها وتنفيذها، بحيث تفرض عليهم العقوبات اللازمة في حال عدم القيام بها، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP المساءلة على أنها "الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسئولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،POGAR) وتعتبر كل من الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ففي حال غياب الشفافية لا يمكن تطبيق المساءلة، وما لم يكن هنالك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة، ويرى كل من **(الطروانة و العضايلة)** أن الشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق هدفها فيما يخص إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات، ومواكبة التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، بالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر**(الطروانة والعضايلة، 2010).**

- **المشاركة:** تعني المشاركة تشجيع العاملين في جميع المستويات الإدارية على تبادل الأفكار بهدف تحديد وصياغة الأهداف التنظيمية، وحل المشكلات واتخاذ القرارات، ولتحقيق مشاركة أكثر فعالية ينبغي توفير نظام معلومات يقدم تغذية راجعة فورية عن الأداء التنظيمي، وتحفيز العاملين والمشرفين على إبداء الرأي وتقديم المقترحات دون الخوف من النقد، وترتبط

المشاركة بالعديد من المفاهيم الإدارية الحديثة، مثل: الإدارة المفتوحة، والإدارة على المكشوف، والإدارة المرئية، والإدارة بالرؤية المشتركة، والهندرة الإدارية، والإدارة التشاركية وتمكين العاملين، كلها مفاهيم تشير إلى تقاسم المعلومات وإيصالها لذوي العلاقة وأن تطبيق الشفافية يحتم على المنظمات أن تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار وهياكل تنظيمية مناسبة، ووجود قنوات اتصال مفتوحة في كل الاتجاهات، وتتمتع بدرجة عالية من الوضوح والمكاشفة بينها وبين الأفراد العاملين فيها والمجتمع الخارجي المحيط بها .حيث قد يكون في تطبيق الممارسات الإدارية الدالة على الشفافية حلا للعديد من المشكلات التي تواجهها المؤسسات التي تقوم على المبادئ التقليدية. **(ابوكريم،2005).**

وتؤكد الباحثة على أن تطبيق إجراءات الشفافية يستلزم وجود أدلة تنظيمية واضحة ومحددة ومعلنة يسهل الحصول عليها تشتمل على القوانين والأنظمة والتعليمات والعمليات المتعلقة بالعمل والعاملين، وأن يكون هناك نظام معلومات واتصالات فعال يربط جميع الأطراف ذوي العلاقة مع المنظمة، بالإضافة إلى تطبيق فعال للمساءلة ومشاركة العاملين في كافة المستويات الإدارية وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي مخالفات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

– **معوقات تطبيق الشفافية الإدارية:** هي العوامل والمؤثرات السلبية التي قد تحول دون تحقيق ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات**(العمري، 2013 :10)** وقد ذكر كل من **(السبيعي،2010)** و**(المفيز،2015)**عدة معوقات يمكن سردها فيما يلي:

– عدم تفعيل نظم المساءلة.

–عدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق الشفافية.

– تدني مستوى الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات.

– تدني مستول الدور التوعوي لوسائل الإعلام ،كمؤسسات المجتمع المدني في تطبيق الشفافية.

– الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين وتعقيد الإجراءات تشكل عائق أمام تطبيق الشفافية.

– الفساد وغياب الإطار القانوني اللازم لحماية الشفافية وحقوق الموظف والمجتمع في الاطلاع على المعلومات.

– تخوف المسؤولين من نشر المعلومات بسبب وجود تعليمات واضحة تنظم ذلك.

– غياب ثقافة تنظيمية قوية متماسكة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير.

منهجية الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على أسلوبين هما:

– **الدراسة النظرية:** فقد تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال المسح المكتبي واستخدام شبكة الانترنت للاطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري، أما الدراسة الميدانية فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي موجودة بالواقع في الوقت الراهن، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة الفروض الموضوعة، تم جمع البيانات بواسطة استمارات الاستقصاء واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

– **أداة القياس:** تم استخدام الاستبانة Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها نظرا لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع قدر ممكن من البيانات، فضلا عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها.

– **مجتمع الدراسة:** يتألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين الإداريين بالإدارة العامة بجامعة أجدابيا والبالغ عددهم (89) عاملاً حسب البيانات المتحصل عليها من مكتب الشؤون الإدارية بالجامعة، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة ذات العلاقة

✓ **دراسة عباس (2018): بعنوان "واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية بجامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها"** حيث سعت الدراسة إلى معرفة واقع ممارسة الشفافية الإدارية في الكلية المبحوثة بدولة الجزائر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وتم استخدام الاستبانة وتوزيعها

على (110) مفردة تمثل عينة البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة الشفافية الإدارية بكافة مكوناتها في الكلية كانت بدرجة متوسطة كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى ممارسة الشفافية الإدارية تعود لمتغيرات الجنس والرتبة والفئة العمرية.

✓ **دراسة المفيز(2015):** " **متطلبات تطبيق الشفافية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الملك سعود**" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهم متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية بجامعة الملك سعود، كما هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيقها وتوصلت الدراسة إلى أن درجة أهمية متطلبات تطبيق الشفافية بالجامعة جاءت عالية حسب آراء عينة الدراسة، كما تبين أن درجة الموافقة على المعوقات الخاصة بتطبيق الشفافية الإدارية كانت عالية أيضا، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني القيادات للمنهج الديمقراطي التشاركي الذي يعزز ثقافة الوضوح والإيضاح ونشر المعلومات والبيانات.

✓ **دراسة بحيح وآخرون(2014):** "**الشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات**" حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الالتزام بالشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازى من وجهة نظرهم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الإداريين العاملين بجامعة بنغازي والبالغ عددهم (145) قيادياً أكاديمياً إداريّاً، وقد أظهرت النتائج أن مستوى الالتزام بالشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي حسب أبعاد الدراسة كان عاليا، حيث احتل بعد نظام المعلومات الإدارية على المرتبة الأولى، واحتل بعد نظام الاتصال الإداري على المرتبة الثانية وبمستوى عالٍ من حيث الممارسة والاستخدام، في حين احتل بعد المساءلة الإدارية على المرتبة الثالث. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بالشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي تعزى لمتغير (النوع، العمر، والمؤهل العلمي) .

✓ **دراسة العمري(2013):** "**درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها**"، وهدفت الدراسة على معرفة درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية والتعرف على معيقاتها وطرق تحسينها"، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية السعودية والبالغ عددهم (5346) عضواً، بينما كانت

عينة الدراسة (1070) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لممارسة الشفافية الإدارية كانت متوسطة، وكانت أعلى الأبعاد ممارسة هي بعد الاتصال وأقلها بعد المساءلة. وأظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لمعيقات ممارسة الشفافية الإدارية كانت كبيرة.

✓ **دراسة حرب (2011) " واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"** وقد سعت الدراسة إلى تشخيص واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على عينة عشوائية قوامها(205) موظفاً في الجامعات المبحوثة، أظهرت الدراسة وجود التزام بممارسة الشفافية الإدارية بدرجة مقبولة لدى الإداريين والأكاديميين ممن يشغلون مناصب إدارية في الجامعات الفلسطينية. وأظهرت الدراسة درجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة على أن نظام المعلومات في الجامعات الفلسطينية يقدم معلومات تتسم بالصدق والدقة وبما يتلاءم ومتطلبات العمل الحالية والمستقبلية، كما بينت الدراسة موافقة بدرجة جيدة من قبل أفراد عينة الدراسة على توفر إجراءات عمل واضحة ومعلنة وسهلة الاستخدام تسمح بإنهاء المعاملات دون تعقيد، ومع ذلك لا يوجد اهتماماً كافياً من قبل إدارة الجامعات الفلسطينية بتبني فكرة إصدار قوانين وتعليمات جديدة تضمن للعاملين حقوقهم، حيث كانت موافقة عينة الدراسة على هذه الفقرة ضمن الدرجة المتوسطة.

✓ **دراسة Norman(2010) : "The impact of positivity and transparency on trust in leaders and their perceived effectiveness"** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية على مستوى ثقة المرؤوسين في الرئيس وإدراكهم لفعاليته بالتطبيق على (304) مشاركاً بولاية كولورادو الأمريكية، وقد كشفت النتائج أن مستوى شفافية الرئيس ومستوى قدراته النفسية والإيجابية أثرت على ثقة التابعين وعلى تقييمهم لفعالية القائد، كما اتضح أن العاملين أكثر ثقة في القائد الذي يثق بقدراتهم ويقدم لهم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

✓ **دراسة الشمري (2009) "درجة مراعاة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية والصعوبات التي تواجهها"**هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعرفة الصعوبات التي قد تواجهها، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. وبلغ عدد العينة (381) عضو هيئة تدريس. وقد تبين

أن درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة، كما تبين وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية من وجهة نظر المبحوثين تُعزى إلى متغيري "الجامعة، والرتبة الأكاديمية "، وكانت لصالح جامعة الملك عبد العزيز ولرتبة أستاذ مشارك.

- ✓ دراسة **(sevnssson,2007): "Legal Requirements for transparency in appointments and promotions in Swedish Higher education institutions"** عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الشفافية الإدارية والقانونية في حوافز وتعيينات مؤسسات التعليم العالي بالسويد من خلال مراجعة النصوص القانونية، وأوضحت توفر درجة عالية من الشفافية في جميع مراحل اتخاذ القرارات في الحوافز والتعيينات في قطاع التعليم العالي بما يتضمن الإفصاح عن جميع العمليات الإدارية، وكانت المتطلبات القانونية في إجراءات التعيين والحوافز تتمتع بدرجة مرضية من الشفافية وفق آراء العينة.

التعليق على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تناولها لواقع الشفافية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، كما حاولت توضيح كل الجوانب المتعلقة بالشفافية، كما اتفقت جزئيا مع بعض الدراسات في معرفة المعوقات التي تواجه تطبيقها ، بينما تختلف معها في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجامعات الحكومية الليبية (جامعة إجدابيا نموذجا) وهي التي لم يتم تناولها في أي دراسة مما سبق كما اختلفت مع دراسة(بحيح وآخرون، 2014) في اختيار عينة الدراسة حيث أن معظم الدراسات تناولت موضوع الشفافية من وجهة نظر القيادات الجامعية، أما الدراسة الحالية اهتمت بوجهة نظر الموظفين داخل الجامعة لربما تكون إجاباتهم أكثر صدقا ودقة من القيادات والمسئولين.

المحور الثالث: تحليل البيانات

أداة الدراسة: تم الاعتماد على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتشمل ثلاثة أقسام هي: **القسم الأول:** خصص لجمع البيانات الوظيفية وهي: العمر، النوع، المؤهل العلمي، مدة الخدمة.

- **القسم الثاني:** يحتوي على مقياس أبعاد الشفافية الإدارية بالاعتماد على دراسة حرب (2011) ودراسة المفيز (2013) وتم إجراء بعض التعديلات على المقياس ليناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها، ويشتمل على أربعة أبعاد هي: البعد الأول: أسئلة تتعلق بنظم المعلومات الإدارية، الفقرات (1-10)، البعد الثاني: أسئلة تتعلق بالاتصالات الإدارية الفقرات (11-18)، البعد الثالث: أسئلة تتعلق بالمساءلة الإدارية، الفقرات (19-27)، البعد الرابع: أسئلة تتعلق بالمشاركة الفقرات(28-39).

- **القسم الثالث:** مقياس خاص بمعوقات تطبيق الشفافية الإدارية ويشمل الفقرات من (1-12)

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها، تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS19** في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

1- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov – Smirnov test

جدول رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
الشفافية الإدارية	1.204	0.110
معوقات الشفافية الإدارية	0.713	0.690

ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة لمتغير الدراسة أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأنه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2- صدق الأداة وثباتها

جدول رقم (2): نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لأداة الدراسة

الأداة	نوع المقياس	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
مقياس الشفافية الإدارية	خماسي	39	0.924	0.691
مقياس معوقات الشفافية الإدارية	خماسي	12	0.895	0.944

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات (Cronbach –Alpha) للاتساق الداخلي لمقياس الشفافية الإدارية بلغ (0.924) ومعامل الصدق الذاتي (96%) بينما بلغ قيمة معامل الثبات (Cronbach –Alpha) للاتساق الداخلي لمقياس معوقات الشفافية الإدارية (0.895) ومعامل الصدق الذاتي (0.944) وهى معاملات عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.75) وهو الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس في العلوم الإدارية، مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

3- مقياس التحليل: اعتمدت مقاييس الدراسة على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس، موافق تماماً (5)، موافق (4)، محايد(3)، غير موافق(2)، غير موافق تماماً(1)، ويمكن تحديد مستوى كل متغير وفق وسطه الحسابي المرجح كما يلي: **(عبدالفتاح، 2008).**

جدول رقم (3): المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.8	من 1.8 إلى 2.6	من 2.6 إلى 3.4	من 3.4 إلى 4.2	من 4.2 إلى 5
التقدير	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع الموظفين بالإدارة العامة بجامعة إجدابيا، وبلغ حجم المجتمع (89) مفردة(*)، وتم اتباع أسلوب الحصر الشامل وتم توزيع استمارات الاستبيان على العدد المذكور وتم استرجاع عدد (70) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي ليبلغ أي بنسبة(78.7%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

خصائص عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (57.14%) من عناصر مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية أقل من 35 سنة و(31.43%) من الفئة العمرية من(35) إلى(45)سنة، ويعنى ذلك أن الجامعة أتاحت فرصة عمل للشباب بالجامعة، وأن نسبة الذكور والإناث كانت (52.86%)

*وفقاً للبيانات المتحصل عليها من إدارة الموارد البشرية بمصرف التجارة والتنمية 2017– بنغازي.

و(47.14%) على التوالي وهى نسب متقاربة أي فرص التعيين كانت متاحة للجنسين دون تمييز، كما تبين أن معظم أفراد العينة هم من حاملي درجة البكالوريوس وبنسبة (70%) ، وأن معظم أفراد مجتمع الدراسة مدة خدمتهم أقل من(5) سنوات ربما نتيجة لحداثة الجامعة كجامعة مستقلة عن جامعة بنغازي.

جدول رقم (4): خصائص عناصر عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 35 سنة	40	%57.14
	من 35 إلى 45 سنة	22	%31.43
	أكثر من 45 سنة	8	%11.43
المجموع		70	%100
النوع	ذكر	37	%52.86
	أنثى	33	%47.14
المجموع		70	%100
المؤهل العلمي	دبلوم عالي/ ثانوية	13	%18.5
	بكالوريوس أو ليسانس	49	%70
	ماجستير	6	%8.5
	غير ذلك	2	%3
المجموع		70	%100
مدة الخدمة بالجامعة	أقل من 5 سنوات	43	%61.43
	من 5 إلى 10 سنوات	15	%21.43
	من 10 إلى 15 سنة	5	%7.14
	15 سنة فأكثر	7	%10
المجموع		70	%100

مناقشة نتائج الدراسة

يتناول هذا الجزء نتائج أسئلة الدراسة التي تم التوصل لها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة.

- **بالنسبة للسؤال الأول** : ما هو واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا من وجهة نظر العاملين بها من خلال: (نظم المعلومات الإدارية، الاتصالات الإدارية، المساءلة الإدارية، المشاركة) ؟ تضمنت الاستبانة (4) متغيرات فرعية تمثل أبعاد الشفافية الإدارية ،وبعد احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات الفرعية للشفافية الإدارية للتعرف

على مستوى كل منها على حدة، كما هو مبين بالجدول (5)، ومقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات مع المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم في الاستبانة والذي يبلغ (3)*.

جدول رقم (5): إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أبعاد الشفافية الإدارية

أبعاد الشفافية الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
			قيمةT	sig				
نظم المعلومات الإدارية	3.4086	.82229	4.157	**0.000	دال إحصائياً	%68	3	متوسط
الاتصالات الإدارية	3.4643	.82783	4.692	**0.000	دال إحصائياً	%69	2	مرتفع
المساءلة الإدارية	3.4937	.87195	4.737	**0.000	دال إحصائياً	%70	1	مرتفع
المشاركة	3.3286	.99973	2.750	**0.000	دال إحصائياً	%67	4	متوسط
الشفافية الإدارية	3.2443	.75967	2.691	**0.000	دال إحصائياً	%65	----	متوسط

**** دال إحصائياً عند مستوى معنوية(1%) * دال إحصائياً عند مستوى معنوية(5%)**

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار (t) حول واقع الشفافية الإدارية ككل كان دال إحصائيا حيث بلغت قيمة t= (2.691)، كما أظهر اختبار (t) لبيان الفروق بين المتوسطات الحسابية لكل بعد من أبعاد الشفافية الإدارية معنوية أو دلالة الاختبار، ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين أمكن التعرف على مستوى توافر تلك الأبعاد الخاصة بالشفافية الإدارية إذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان بلغ 3*، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للشفافية الإدارية (3.2443) وبوزن نسبي بلغ (65%) مما يعكس درجة متوسطة من الممارسة وكذلك درجة موافقة متوسطة لمجتمع الدراسة على ذلك ، وقد جاء بُعد المساءلة الإدارية في المرتبة الأولى من ضمن أبعاد الشفافية بمتوسط حسابي قدره (3.4937) وانحراف معياري قدره (.87195) ويعني ذلك أن شعور معظم الموظفين في الجامعة بأن معايير المساءلة المطبقة داخل الجامعة موضوعية وتتم بناء على معلومات موثوقة ،حيث ركزت آليات المساءلة الإدارية على تعزيز المسؤولية لدى الموظفين، كما تبين أنهم مدركون للقواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها، وتأتي أهمية ممارسة المساءلة الإدارية كآلية لتحقيق الإصلاح ورفع كفاءة الأداء

***الوسط الحسابي = (1+2+3+4+5)/5=3**
**** الوزن النسبي = المتوسط الحسابي/5**

من خلال ضبط سلوك العاملين وإلزامهم باتباع الأنظمة والقواعد التي تضعها الجامعة بهدف إنجاز العمل، والمحافظة على مصلحة الجامعة وحقوق العاملين، ثم بُعد الاتصالات الإدارية بمتوسط بلغ (3.4643) وانحراف قدره (82783.) أي أن الاتصالات الإدارية من وجهة نظر المبحوثين تعتبر جيدة، حيث تعمل إدارة الجامعة على توفير وسائل اتصال ميسرة ومفتوحة وسهلة وتستخدم تقنيات الاتصال الموجودة بحيث تسهم في سرعة إنجاز الأعمال وتبسيط الإجراءات وتقليل الجهد اللازم لاتخاذ القرارات وفتح قنوات متبادلة مع أفراد الجامعة من جهة والمجتمع المحلي والمؤسسات المعنية من جهة أخرى، وترى الباحثة أن الإدارة الجامعية تعي جيدا أن عملية الاتصال من أهم العمليات الرئيسية في الجامعة، والتي تتشابك مع جميع العمليات الإدارية الأخرى وتسهل عملها لتحقيق مختلف أوجه التفاعل بين العاملين والمؤسسات المعنية ثم يأتي بُعد نظم المعلومات الإدارية بمتوسط قدره (3.3286) وانحراف مساوٍ(82229.) وهذا يعني أن نظام المعلومات في جامعة إجدابيا يقدم معلومات إلى حد ما تتسم بالصدق والدقة وبما يتلاءم مع متطلبات العمل الحالية والمستقبلية، حيث بينت الدراسة موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد عينة على ذلك. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن إدارة الجامعة المبحوثة تدرك أن الحصول على المعلومات الدقيقة والصادقة أمر مهم لكافة المستويات الإدارية والتي تسهم بدورها في تحقيق الشفافية في تعاملاتها وتحسين العمل وتجويد مخرجاته.وفي المرتبة الأخيرة يأتي بُعد المشاركة بمتوسط بلغ (3.8528) وانحراف قدره(99973.) بشكل عام يتبين أن هناك مشاركة من قبل العاملين في الجامعة وأن كانت بدرجة متوسطة ربما يعنى ذلك وجود نوعاً من المركزية في عملية صنع القرارات حيث لا يسمح لكل العاملين بالمشاركة في اتخاذ القرارات، وأن الجامعة لا زالت تتقيد بالروتين والبيروقراطية، ولا يوجد إعلان للقرارات المتخذة بصورة واضحة ،بالرغم من أن الجامعة تعمل جاهدة على تعزيز الثقة بين الإدارة والعاملين من خلال اتخاذ قرارات ورسم سياسات مرئية تدعم المشاركة من قبل العاملين وتشجعهم على إبداء الرأي وتقديم المقترحات بالإضافة إلى تشجيعهم للعمل بروح الفريق وهى تتفق مع دراسة **حرب(2011)** في ذلك.

جدول رقم (6): إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بأبعاد الشفافية الإدارية

عبارات الشفافية الإدارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمةT	sig	
عبارات الشفافية الإدارية	1	تتصف المعلومات الصادرة من الإدارة بالمصداقية والدقة.	3.4429	1.09856	1.912	.001	دال إحصائيا
	2	تخلو المعلومات التي تقدمها الإدارة من المعلومات الزائدة والمتكررة.	3.2571	1.04515	2.362	.043	دال إحصائيا
	3	يتلقى المستخدم المعلومة في الوقت التي يحتاجها فيه دون تقديم أو تأخير.	3.0429	1.18488	1.499	.763	غير دال إحصائيا
	4	تلاءم المعلومات أهداف العمل الحالية والمستقبلية.	3.4000	1.08213	1.869	.003	دال إحصائيا
	5	يتم تحديث المعلومات بصورة مستمرة.	3.3429	1.01989	.928	.006	دال إحصائيا
	6	يعمل نظام المعلومات على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها.	3.4429	1.03049	2.295	.001	دال إحصائيا
	7	المعلومات التي يوفرها النظام ملائمة وتلبي متطلبات العمل.	3.4000	1.09545	.990	.003	دال إحصائيا
	8	المعلومات التي يتم الحصول عليها من النظام مرتبة ومنسقة.	3.2857	1.10523	1.287	.034	دال إحصائيا
	9	تحافظ الإدارة على سرية المعلومات التي يمنع الكشف عنها (أو يؤدي التصريح بها إلى الإضرار بالمصلحة العامة).	3.7571	1.18488	1.912	.000	دال إحصائيا
	10	تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لحماية المعلومات والمحافظة على أمنها.	3.7143	1.10523	2.362	.000	دال إحصائيا
الاتصالات الإدارية	11	تعمل الإدارة على إيجاد نظام اتصال ميسر ومفتوح بين كافة أفراد المنظمة.	3.5857	1.14832	1.499	.000	دال إحصائيا
	12	تنوع الإدارة في وسائل الاتصال بما يتناسب وطبيعة أهداف الاتصال المطلوب.	3.4857	1.07330	1.869	.000	دال إحصائيا
	13	تتم الاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية بسرعة وسهولة.	3.4143	1.08338	.928	.002	دال إحصائيا
	14	يساهم استخدام تقنية الاتصال الموجودة بالعمل في تبسيط الإجراءات.	3.5714	.98645	2.295	.000	دال إحصائيا

عبارات الشفافية الإدارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمةT	sig	
	15	يساهم استخدام تقنية الاتصال الموجودة في تقليل الجهد اللازم لاتخاذ القرار.	3.5857	.97048	.990	.000	دال إحصائيا
	16	تعمل الإدارة على إزالة المؤثرات الخارجية قدر الإمكان والتقليل من تأثيراتها السلبية.	3.4000	1.05501	1.287	.002	دال إحصائيا
	17	تستفيد الإدارة من ردود التغذية العكسية للتأكد من فهم الغاية من عملية الاتصال.	3.3000	1.02646	1.912	.017	دال إحصائيا
	18	يتم من خلال الاتصال اطلاع الرؤساء على نشاط المرؤوسين ونقل تعليماتهم.	3.3714	1.10560	2.362	.006	دال إحصائيا
المساءلة الإدارية	19	يوجد آلية واضحة للمساءلة الإدارية في المنظمة.	3.5571	1.12463	1.499	.000	دال إحصائيا
	20	يتم إعلان آليات المساءلة الإدارية في المنظمة لجميع الموظفين.	3.3000	1.10794	1.869	.027	دال إحصائيا
	21	تتيح آليات المساءلة الإدارية في المنظمة المراقبة والمراجعة في أي وقت.	3.4429	1.03049	.928	.001	دال إحصائيا
	22	تتم إجراءات المساءلة الإدارية في العمل بنزاهة وبناء على معلومات موثوقة...	3.3571	1.06371	2.295	.006	دال إحصائيا
	23	تركز آليات المساءلة الإدارية على تعزيز المسؤولية لدى الموظفين.	3.7429	1.05893	.990	.000	دال إحصائيا
	24	يدرك العاملون في المنظمة القواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها.	3.5857	1.09667	1.287	.000	دال إحصائيا
	25	تتدرج العقوبة المفروضة على الموظف تبعاً لتكرار المخالفة ونوعها	3.6000	1.10860	1.912	.000	دال إحصائيا
	26	يتم منح السلطة لمن يقوم بالمساءلة مع الحق في الاستجواب وتوقيع العقاب.	3.4714	1.04565	2.362	.000	دال إحصائيا
	27	تُلزِم المنظمة العاملين بتقديم تفسيرات لقراراتهم وتصرفاتهم المخالفة للتعليمات.	3.3857	1.03969	1.499	.003	دال إحصائيا
المشاركة	28	تعزز الإدارة الثقة بينها وبين العاملين من خلال اتخاذ قرارات ورسم سياسات مرئية تدعم مشاركة الجميع.	3.4429	1.19947	1.869	.003	دال إحصائيا
	29	تشجع الإدارة العاملين على إبداء الرأي وتقديم المقترحات..	3.4714	1.15120	.928	.001	دال إحصائيا

عبارات الشفافية الإدارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمةT	sig	
	30	تركز الإدارة على إنجاز المهام بروح الفريق والعمل الجماعي.	3.4286	1.21072	2.295	.004	دال إحصائيا
	31	تشجع الإدارة العاملين على كشف الأخطاء والعمل على تصويبها.	3.3714	1.09242	.990	.006	دال إحصائيا
	32	تشرك الإدارة المؤسسات ذات العلاقة في صناعة القرارات التي توجب مشاركتهم	3.2571	1.12528	1.287	.060	غير دال إحصائيا
	33	تتقبل الإدارة اقتراحات المؤسسات ذات العلاقة بالخدمات التي تقدمها	3.3286	1.16372	1.912	.021	دال إحصائيا
	34	تفسح الإدارة المجال أمام جميع الأطراف لاستيضاح ومناقشة الأمور الغامضة لديهم وتجيب عن استفساراتهم بصدر رحب	3.2286	1.27599	2.362	.139	غير دال إحصائيا
	35	تحرص الإدارة على الاستماع لمشكلات العاملين واحتياجاتهم وتعمل على تلبيتها	3.2714	1.21490	1.499	.066	غير دال إحصائيا
	36	تحرص الإدارة على إطلاع الموظفين على نتائج أعمالهم.	3.1429	1.28859	1.869	.357	غير دال إحصائيا
	37	تشجع الإدارة العاملين على تقديم الأفكار والآراء المبدعة لحل المشكلات.	3.3429	1.24976	.928	.025	دال إحصائيا
	38	تولي الإدارة اهتمامها بكل العاملين دون تحيز أو استثناء.	3.1429	1.20729	2.295	.326	غير دال إحصائيا
	39	تشجع الإدارة نظام الرقابة الذاتية لدى العاملين	3.1857	1.20738	.990	.202	غير دال إحصائيا

يتضح من الجدول السابق أن أغلب عبارات الشفافية الإدارية ذات دلالة إحصائية وبمتوسط حسابي يقع ضمن المدى المتوسط وفق التفسير المتبع بالمقياس المستخدم ، وبالتالي يمكنا القول أنه توجد ممارسة متوسطة لأبعاد الشفافية الإدارية في الإدارة العامة بجامعة أجدابيا، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من عباس(2018)، العمري(2013)،الشمري(2009) والتي أظهرت نتائجها أن هناك ممارسة متوسطة لأبعاد الشفافية الإدارية في الجامعات محل البحث، في حين اختلفت مع دراسة بحيح وآخرون(2014) ، المفير (2015)،Sevnssson (2007) التي أظهرت درجة عالية من الشفافية الإدارية.

ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أن جامعة أجدابيا لا زالت في بدايتها بعد أن تم استقلالها عن جامعة بنغازي عام (2014) ومن ثم لازالت تخطو خطواتها لترسيخ ثقافتها المنظمية ولاتزال تقوم بالإصلاحات المختلفة وإعادة الهيكلة للنهوض بالعملية التعليمية.

- **بالنسبة لمقياس معوقات أبعاد الشفافية الإدارية:** ولقياس عبارات البعد الخاص بمعوقات تطبيق الشفافية الإدارية تم استخدام مقياس عكسي(سلبي) حيث تم إعطاء درجات لأبعاد المقياس لتصبح كما يلي:

جدول رقم (7): المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة فيما يتعلق ببعد معوقات الشفافية الإدارية

المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.8	من 1.8 إلى 2.6	من 2.6 إلي 3.4	من 3.4 إلي 4.2	من 4.2 إلي 5
التقدير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

- وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني: هل توجد معوقات تحول دون الرفع من مستوى تطبيق أبعاد الشفافية الإدارية في جامعة أجدابيا من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة بالجامعة.

فإن الجدول التالي يوضح الاختبارات الإحصائية الخاصة بذلك.

جدول رقم (8): استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية من وجهة نظر العاملين بالجامعة محل الدراسة

معوقات الشفافية الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	الترتيب	درجة التوفر
			قيمةT	sig			
وجود القيادات الجامعية التي لا تتبنى مبدأ الشفافية في الإدارة.	2.4714	1.22441	-3.612-	.001	دال إحصائياً	3	مرتفع
غياب الإطار القانوني اللازم لحماية الشفافية وحقوق الموظف والمجتمع في الاطلاع على المعلومات.	2.5857	1.19774	-2.894-	.005	دال إحصائياً	5	مرتفع
وجود بعض القناعات الخاطئة لدى القيادات في الجامعة، مثل :السرية والكتمان؛ وذلك لعدم وجود تعليمات تلزمهم بذلك.	2.3714	1.03799	-5.067-	.000	دال إحصائياً	1	مرتفع
غياب الآليات والأنظمة المعززة للمساءلة	2.7000	1.12095	-2.239-	.028	دال إحصائياً	7	متوسط
تدني مستوى أداء نظام الاتصالات والمعلومات.	2.8143	1.10719	-1.403-	.165	غير دال إحصائياً	10	متوسط
تفشي الفساد المالي والإداري (الواسطة والمحسوبية) .	2.8429	1.28126	-1.026-	.308	غير دال إحصائياً	11	متوسط

معوقات الشفافية الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	الترتيب	درجة التوفر
			قيمةT	sig			
غموض السياسات والإجراءات والأنظمة المتبعة داخل إدارات الجامعة.	2.8000	1.16221	-1.440-	.154	غير دال إحصائياً	9	متوسط
غياب ثقافة تنظيمية قوية متماسكة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير.	2.4571	1.18793	-3.823-	.000	دال إحصائياً	2	مرتفع
سيادة البيروقراطية والمركزية في عملية اتخاذ القرارات.	2.6429	1.14253	-2.615-	.011	دال إحصائياً	6	متوسط
غياب وجود هيئات رقابية مستقلة، تدعم الشفافية والإفصاح والنشر	2.8000	1.16221	-1.440-	.154	غير دال إحصائياً	9	متوسط
تدني مستوى الموقع الإلكتروني في تحديث ونشر كل ما يتعلق بالجامعة.	2.7571	1.30146	-1.561-	.123	غير دال إحصائياً	8	متوسط
ضعف دور المجتمع الخارجي في متابعة أداء الجامعة وتقويمه.	2.5714	1.12381	-3.191-	.002	دال إحصائياً	4	مرتفع
معوقات تطبيق الشفافية الإدارية	2.6512	.79833	-3.656-	.000	دال إحصائياً		متوسط

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك معوقات تعيق تطبيق الشفافية الإدارية بشكل كامل، حيث حصلت على أهمية متوسطة بمتوسط بلغ (2.6512) وتراوحت درجة تفاوت عبارته بين (المرتفعة والمتوسطة) فجاءت "عبارة وجود بعض القناعات الخاطئة لدى القيادات في الجامعة، مثل :السرية والكتمان؛ وذلك لعدم وجود تعليمات تلزمهم بذلك بالإضافة إلى قلة وجود ثقافة تنظيمية قوية متماسكة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير، وأيضا وجود القيادات الجامعية التي لا تتبنى مبدأ الشفافية في الإدارة وضعف دور المجتمع الخارجي في متابعة أداء الجامعة وتقويمه، وكذلك غياب الإطار القانوني اللازم لحماية الشفافية وحقوق الموظف والمجتمع في الاطلاع على المعلومات في المراتب الثلاث الأولى وهى تتفق مع دراسة **المفيز(2015)** وربما يعود ذلك إلى أن هذه المعوقات تعيق جذريا تطبيق الشفافية، حيث يرى بعض القادة أن السرية والكتمان في مصلحة العمل، وبالتالي نقص الخبرات لدى بعض القادة يحد من تطبيق الشفافية بالصورة المطلوبة، أما تدني مستوى أداء نظام الاتصالات والمعلومات. وتفشي الفساد المالي والإداري (الواسطة والمحسوبية) جاءت في المراتب الأخيرة ربما قد يعني عدم تأثير هذين المعوقين

في تطبيق الشفافية بسبب جهود الجامعة في توفير نظام للمعلومات وشبكة للاتصالات ومواقع إلكترونية تتيح ما أمكن من المعلومات.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج دراسة واقع الشفافية الإدارية ومعوقات تطبيقها في جامعة إجدابيا والتي سبق تحليلها ما يلي:

- أن درجة ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إجدابيا من وجهة نظر العاملين بها جاءت في المستوى المتوسط.
- هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل مجتمع الدراسة حول فاعلية نظم المعلومات بالجامعة من خلال توفير معلومات إلى حد ما تتسم بالصدق والدقة وبما يتلاءم مع متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.
- بينت النتائج أيضاً أن الاتصالات الإدارية داخل الجامعة كان جيدة، وبلغ المتوسط الحسابي الخاص بها (3.4643) حيث تدرك الجامعة أهمية الاتصالات لكل الوحدات الإدارية والأطراف ذات العلاقة داخل وخارج الجامعة، من ثم سعت إدارة الجامعة إلى إتاحة وسائل اتصال ميسرة ومفتوحة وسهلة للمساهمة في سرعة إنجاز الأعمال وتبسيط الإجراءات وتقليل الجهد اللازم لاتخاذ القرارات.
- أظهرت النتائج درجة موافقة عالية لبعد المساءلة الإدارية حيث تحصل على المرتبة الأولى وبمتوسط بلغ (3.4937) وفق إجابات مجتمع الدراسة، حيث يشعر معظم الموظفين في الجامعة بأن معايير المساءلة المطبقة داخل الجامعة مرضية وموضوعية وتتم بناء على معلومات موثوقة ،وركزت آليات المساءلة الإدارية على تعزيز المسؤولية لدى الموظفين من خلال إدراكهم للقواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها.
- كما تبين من خلال نتائج الاختبار أن بُعد المشاركة جاء بدرجة متوسطة، ربما يرجع ذلك إلى أن فرص المشاركة لم تكن متاحة لجميع العاملين أو أن هناك نوعاً من المركزية في عملية صنع القرارات ولازالت البيروقراطية والروتين يسيطران على طريقة العمل داخل الجامعة.

- أما بالنسبة للمعوقات التي تحد تطبيق الشفافية الإدارية فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها كانت في المستوى المتوسط حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، كان أهمها وجود بعض القناعات الخاطئة لدى القيادات في الجامعة، مثل :السرية والكتمان؛ وذلك لعدم وجود تعليمات تلزمهم بذلك بالإضافة إلى عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية متماسكة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير، وأيضا وجود القيادات الجامعية التي لا تتبنى مبدأ الشفافية في الإدارة وضعف دور المجتمع الخارجي في متابعة أداء الجامعة وتقويمه، وكذلك غياب الإطار القانوني اللازم لحماية الشفافية وحقوق الموظف والمجتمع في الاطلاع على المعلومات.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة الحالية المسؤولين والقيادات بجامعة اجدابيا الأخذ بما يلي:

- تبني ثقافة تنظيمية تحث على الوضوح والإفصاح في المعلومات مما يساعد العاملين على تأدية عملهم واتخاذ قراراتهم دون الحاجة للرجوع إلى رؤسائهم.
- العمل على تطوير نظام المعلومات بالجامعة بحيث يكون قادراً على توفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لمن يحتاجها مما يسهم في سرعة انجاز العمل.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات وتوفير آليات ميسرة للتشبيك بين كافة وحدات الجامعة والأطراف ذوي العلاقة.
- المحافظة على تفعيل الآليات المعززة للمساءلة من خلال التشجيع على التبليغ عن أية انحرافات مع ضمان حماية الأفراد المبلغين وخضوع الجميع للمساءلة في حالة التقصير أو المخالفة دون استثناء.
- تهيئة الجو لخلق مناخ ديمقراطي قائم على المشاركة الجماعية في صنع القرارات وتشجيع العمل بروح الفريق وتبني قيم تحث على التعاون.
- وجود هيئات رقابية مستقلة، تدعم الشفافية والإفصاح والنشر.

المراجع

شمري، فوزية صالح. والمنصور، سناء أحمد. (2015) مستوى الشفافية الإدارية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (16)، العدد(2) : 369-398.

طراونة، رشا نايل حامد .والعضايلة، محمد عمر.(2010) أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (6)، العدد (1): 63-94.

عباس، زهرة(2018) واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة في جامعة 8 ماي 1945 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (11) العدد (2): 307-324.

حريم، حسين.(2006) مبادئ الإدارة الحديثة: النظريات والعمليات الإدارية ووظائف المنظمة، الطبعة 1 :دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

غالبى، طاهر محسن. والعامري، صالح مهدى.(2005) المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (العمل والمجتمع)، دار وائل للنشر، عمان.

فريك؛ سنبيرغ (1998) الإدارة بضمير، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية، أمريكا.

كريم، أحمد فتحي (2005) : مفهوم الشفافية لدى الإدارة الأكاديمية في الجامعات الأردنية وعلاقته بالاتصال الإداري، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

حرب، نعيمة محمد (2011): واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

سبيعي،فارس بن علوش (2010):دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

شمري، سالم (2009) درجة مراعاة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية والصعوبات التي تواجهها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

عمايرة، عدنان خالد محمود (2008) : (الشفافية الإدارية لدى مديري التربية والتعليم في الأردن وعلاقتها بكل من الضغط والأمن النفسي للعاملين في مديرياتهم، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات التربوية العليا.

عمري، مشرف بن علي(2013): درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

بحيح، خديجة أحمد، سالم عبدالسلام رحومة ، عبير أنور رضوان(2014) الشفافية الإدارية لدى قيادات جامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات ، http://uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/4828f-.pdf

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR متاح في http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.aspx

مفيز، خولة عبدالله بن محمد(2015). متطلبات تطبيق الشفافية من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية في جامعة الملك سعود،كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع،جامعة الملك سعود. http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/mttlbt_ttbyq_lshffy_mn_wjh_nzr_d_hyy_ltdrys_bjm_lmlk_swd.pdf

Bloisi, Wendy, Cook, Curtis & Hunsaker, Phillip(2007). Management and Organizational Behaviour, UK: McGraw-Hill Education.

Norman, Steven (2010): The impact of positivity and transparency on trust in leaders and their perceived effectiveness, leadership quarterly21, University of Nebraska, United State, Elsevier.

Sevnssson, Groan (2007): Legal Requirements for transparency in appointments and promotions in Swedish Higher education institutions, Oslo School of management, international journal of public sector management, vol, 20,No(2):pp118-133, Emerald Group publishing limited, Oslo, Norway.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج ديف فرانسيس ومايك وودكوك1995

"بحث ميداني على الموظفين بالإدارة العامة لجامعة مصراتة"

الصديق سليمان عمر الزريدي
محاضر مساعد بكلية العلوم التقنية–مصراتة
elsidieg1989@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على القيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، ومعرفة درجة ممارسة القيم التنظيمية المتمثلة بأبعادها التالية: (قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة)، والتعرف على القيم التنظيمية الفرعية الأكثر ممارسة على الإدارة العامة لجامعة مصراتة، وتتمحور مشكلة البحث من خلال التساؤل عن درجة ممارسة القيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي في تحليل أداة البحث، وهي الاستبانة لجمع البيانات، ووزعت(205) استبانة على موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة، وتم تحليل(121) استبانة صالحة للتحليل، و(84) استبانة فاقدة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي(Spss)، وأهم نتائج هذا البحث: ظهرت درجة ممارسة القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة من وجهة نظر موظفيها(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.04)، وعلى حسب الترتيب التالي: (قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة، قيم إدارة المنظمة). وظهرت درجة الممارسة لكل القيم الفرعية القيم التنظيمية(متوسطة) ماعدا القيمة الفرعية (القوة) بدرجة ممارسة (مرتفعة)، وجاءت القيم التنظيمية الفرعية التي تمارسها الإدارة العامة لجامعة مصراتة على حسب الترتيب التالي: (القوة، الفاعلية، الدفاع، الكفاءة، استثمار الفرص، العمل الجماعي، العدل، الصفوة، الاقتصاد، النظام والقانون، التنافس، المكافأة).

الكلمات المفتاحية: القيم التنظيمية، قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة.

Abstract

This research aims to identify the organizational values prevailing in the general administration of the University of Misurata, and to know the degree ofpracticing the organizational values represented in the following dimensions: (Organization management values, task management values, relationship management values, environmental management values), and to identify the organizational sub-values most practiced on management The general research of the University of Misurata, the research problem is centered by asking about the degree of practicing the prevailing organizational values in the general administration of the University of Misurata. With his Misurata, (121) questionnaires valid for analysis were analyzed, and (84) missing questionnaires were used, and the statistical program (Spss) was used, and the most important results of this research: The degree of practicing organizational values in the General Administration of Misurata University emerged from the viewpoint of its employees (average) with an average (3.04), according to the following order: (mission management values, relationship management values, environmental management values, organization management values). The degree of practice for all the sub-values showed organizational values (medium) except for the sub-value (strength) with a degree of (high) practice, and the suborganizational values practiced by the General Administration of Misurata University came in the following order: (strength, effectiveness, defense, efficiency, investment of opportunities, Teamwork, Justice, Elite, Economy, Law and Order, Competition, Reward.

Key words: organizational values, organization management values, task management values, relationship management values, environmental management values

المقدمة

تعد القيم التنظيمية من محددات السلوك التنظيمي للفرد داخل المنظمات، وتعكس القيم التنظيمية الخصائص الداخلية للمنظمة، وتوفر الأساس للتوجيه السلوك وصنع القرار، وكما أن الفرد لديه قيمٌ فكذلك التنظيم، وأن كلا منهما يحاول التأثير في قيم الآخر، أي العلاقة بينهما هي علاقة تبادلية، وإذا زاد التفاعل بينهما يكون هناك تطابق بين الأفراد، وزيادة لدوافعهم، والتزامهم بتحقيق الأهداف المرسومة من قبل المنظمة.(الوحيدي، 2013) إذاً فإن القيم التنظيمية تعدُّ الموجه لسلوك الأفراد، ولها أثر قوي على أدائهم وعلاقتهم داخل المنظمة، ويعد موضوع القيم التنظيمية من المواضيع المهمة في حياة المنظمات؛ لأنها تعتبر الموجه للأفراد داخل منظماتهم سواء العامة أو الخاصة، والقيم التنظيمية هي مكان أو بيئة العمل داخل المنظمات، وذلك لأنها توجه سلوك الأفراد داخل منظماتهم وتحدد الاتجاه الصحيح من الاتجاه السيء، وأيضا قد يكون هناك انسجام بين قيم الأفراد، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نجاح في تحقيق أهداف المنظمة، ولهذا يهدف الباحث في هذا البحث إلى التعرف على القيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة والوصول إلى نتائج وتوصيات تكون مرضية.

من خلال اطلاع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع القيم التنظيمية وهذه الدارسات: (دراسة الغامدى،2005؛ دراسة الوحيدي،2013؛ دراسة الفارسي،2013؛ دراسة الزريدي،2016)، تبين أن موضوع القيم التنظيمية لم ينل الاهتمام الكافي لدراسته بشكل متغير مستقل إلا دراسة واحدة وهي (دراسة الغامدى،2005).

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية للتأكد من وجود مشكلة البحث حيث تم توزيع(55) استبانة على عدد من الموظفين بالإدارة العامة بجامعة مصراتة، وتضمنت الاستبانة (18) فقرة من القيم التنظيمية موزعة على:(قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة)، وتم قياس الصدق، وثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفاكرونباخ، حيث ظهر قيمة معامل الناتج الكلي هو (0.940)، وهي قيمة تدل على ثبات الاستبانة، وظهرت نتائج تحليل الاستبانة بأن المتوسط الحسابي العام للقيم التنظيمية (2.30) وبمقارنة بمقياس ليكرت الخماسي ظهر أن القيم

التنظيمية تمارس بالإدارة العامة لجامعة مصراتة بدرجة (ضعيفة)، وبالتالي فإنه يمكن من خلال ما سبق تحديد السؤال الرئيسي للبحث في السؤال الآتي:

- **ما درجة ممارسة القيم التنظيمية بالإدارة العامة جامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك ؟**

لذلك يهدف هذا البحث إلى التعرف على القيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، ومعرفة درجة ممارسة القيم التنظيمية المتمثلة بأبعادها التالية: (قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة)، والتعرف على القيم التنظيمية الفرعية الأكثر ممارسة بالإدارة العامة بجامعة مصراتة، وتقديم توصيات عملية تمكّن متخذي القرار بالإدارة العامة لجامعة مصراتة من تبني مجموعة فعّالة من القيم التنظيمية ذات الأثر الإيجابي.

وتم صياغة فرضية البحث في الفرضية الرئيسية: توجد درجة ممارسة لقيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تتفرع عدة فرضيات فرعية وهي:

1. توجد درجة ممارسة لقيم إدارة المنظمة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.
2. توجد درجة ممارسة لقيم إدارة المهام بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.
3. توجد درجة ممارسة لقيم إدارة العلاقات بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.
4. توجد درجة ممارسة لقيم إدارة البيئة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال دراسة الموضوع قيد البحث، وهو بعنوان: القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك (1995)، والذى يسهم في زيادة المعرفة العلمية من خلال النتائج التي يظهرها البحث حول القيم التنظيمية وأبعادها، وبالنسبة للأهمية العملية: يسهم هذا البحث في زيادة التعريف بالقيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة

مصراتة، ودورها في تحسين أداء عمل الجامعة، وبالنسبة الأهمية للباحث يسهم هذا البحث في زيادة مهارات الباحث في إعداد الأبحاث، والدراسات، وتحسين قدرته على جمع وتحليل البيانات والمعلومات، وإظهار النتائج، وتقديم التوصيات بالشكل المطلوب، وزيادة المعرفة لديه حول القيم التنظيمية.

مراجعة الأدبيات السابقة

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع القيم التنظيمية وهي كما يلي:

دراسة الوحيدي (2013) بعنوان: القيم التنظيمية وعلاقتها بالانغماس الوظيفي، والتي تهدف إلى التعرف على درجة ممارسة القيم التنظيمية في البنوك الإسلامية بقطاع غزة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين القيم التنظيمية، والانغماس الوظيفي، والتعرف أيضا على مستوى الانغماس الوظيفي للعاملين في البنوك الإسلامية بقطاع غزة، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع (101) استبانة بحيث كان عدد الاستبانات المستردة (80) استبانة، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هـي: وجود علاقة طردية (ضعيفة) بين القيم التنظيمية والانغماس الوظيفي، وأن قيم إدارة المنظمة وقيم إدارة المهمة لا توجد بينهما علاقة ذات دلالة إحصائية بالانغماس الوظيفي، بينما قيم إدارة العلاقات وقيم إدارة البيئة توجد بينهما علاقة ذات دلالة إحصائية بالانغماس الوظيفي، وأن درجة ممارسة القيم التنظيمية لدى موظفي البنوك الإسلامية إيجابية، وبدرجة مرتفعة، وجاء ترتيب مجالات القيم تنازلياً على النحو التالي: (إدارة البيئة، وإدارة المهمة، وإدارة العلاقات، وإدارة المنظمة).

كما قدم الفارسي (2013) دراسة بعنوان: القيم التنظيمية وعلاقتها بتحسين أداء المعلمات بمعاهد التربية الخاصة الحكومية للبنات بمدينة الرياض، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيم التنظيمية، والجهود المبذولة لتحسين أداء المعلمات بمعاهد التربية الخاصة الحكومية للبنات بمدينة الرياض، والتعرف على العلاقة بين القيم التنظيمية، وعلاقتها بتحسين أداء المعلمات بمعاهد التربية الخاصة الحكومية للبنات بمدينة الرياض، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبانة على(181) من المعلمات. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هـي: توجد علاقة ارتباط بين القيم التنظيمية:(قيم إدارة المنظمة، وقيم إدارة المهام،

وقيم إدارة العلاقات، وقيم إدارة البيئة)، وعلاقتها بتحسين أداء المعلمات بمعاهد التربية الخاصة الحكومية للبنات بمدينة الرياض.

من جانب آخر فقد قدم مسعود (2009) دراسة بعنوان: القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي بجامعة بسكرة، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين القيم التنظيمية وجودة التعليم العالي من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين متغير البحث على المحاور التالية:(علاقة إدارة الإدارة بجودة التعليم العالي، وعلاقة إدارة المهام بجودة التعليم العالي، وعلاقة إدارة العلاقات بجودة التعليم العالي، وعلاقة إدارة البيئة بجودة التعليم العالي)، واعتمدت مسعود في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت (250) استبانة لتمثل على الأقل (30%) من المجتمع الأصلي، وصالحة للتحليل عدد(100)استبانة، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي: أن درجة ممارسة الجودة داخل الجامعة ترتفع بارتفاع درجة ممارسة القيم التنظيمية، وتنخفض بانخفاضها، حيث توجد علاقة طردية بين القيم التنظيمية وجودة التعليم العالي.

وبينما جاءت دراسة الزريدي (2019) بعنوان: أثر القيم التنظيمية على جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيم التنظيمية السائدة بالكليات التقنية، والتعرف على مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، والتعرف على درجة أثر القيم التنظيمية السائدة على مستوى جودة الخدمات التعليمية بالكليات التقنية، ووزعت(155) استبانة على أعضاء هيئة التدريس، وتحصل الباحث على(138) استبانة صالحة للتحليل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة أثر القيم التنظيمية (متوسطة)، ودرجة جودة الخدمات التعليمية(ضعيفة)، وجاءت القيم التنظيمية الموجودة في الكليات التقنية (متوسطة) على حسب ترتيب التالي: (قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة المهام، قيم إدارة البيئة)، وأيضاً الأبعاد الفرعية للقيم التنظيمية جاءت كلها (متوسطة)، وهي على التوالي: (الكفاءة– العمل الجماعي– التنافس– الفاعلية–النظام والقانون– العدل– الدفاع–الصفوة– القوة– الاقتصاد– استثمار الفرص)، ماعدا البعد الفرعي (المكافأة) فجاء (ضعيفاً).

كما قدم الغامدي (2005) دراسة بعنوان: القيم لتنظيمية لإدارات التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة في ضوء مقياس ديف فرانسيس ومايك ودكوك، والتي تهدف إلى معرفة القيم التنظيمية

السائدة لإدارات التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة، ومعرفة القيم التنظيمية التي يؤمن بها المديرون والمشرفون والتربويين فيما يتعلق بأسلوبهم في إدارة الإدارة، وإدارة المهام، وإدارة العلاقات، وإدارة البيئة، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، تم توزيع الاستبانة على(385) مديراً، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي: أن القيم التنظيمية السائدة لإدارات التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة، جاءت مرتبة على النحو التالي: (القوة، والدفاع، و القانون، والنظام، والعدل، والفاعلية، وفرق العمل، واستغلال الفرص، والصفوة، والكفاءة، و التنافس، والاقتصاد، و المكافأة)، وأن القيم التنظيمية السائدة لإدارات التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة تمارس بدرجة (متوسطة) عدا قيمة القوة تمارس بدرجة قوية.

التعقيب على مراجعة الأدبيّات السابقة

من خلال سرد للدراسات السابقة اتضح أن معظم الدراسات تناولت دراسة القيم التنظيمية مع متغيرات تابعة وهي:(الانغماس الوظيفي، أداء المعلمات، جودة التعليم العالي، وجودة الخدمات التعليمية) وظهرت النتائج أنها توجد علاقة بين القيم التنظيمية والمتغيرات التابعة للدراسات، وتتفق هذه الدارسات مع هذا البحث في هدف واحد وهو معرفة القيم التنظيمية وفق نموذج فرانسيس ووكوك (1995)، ويتفق هذا البحث في دراسة القيم التنظيمية بدون متغير تابع مع دراسة الغامدي(2005) التي تهدف إلى دراسة القيم التنظيمية السائدة لإدارات التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة في ضوء مقياس ديف فرانسيس ومايك ودكوك(1995)،ويختلف هذا البحث مع هذه الدراسة في مجتمع البحث حيث يتكون مجتمع الدراسة الغامدي(2005) من المديرون والمشرفين والتربويين، وتمّ الاستفادة من هذه الدراسات السابقة في بناء فكرة عن البحث والتعرف على منهجية البحث التي تم استخدامها في هذه الدراسات السابقة.

الإطـــار النظـــري

مفهوم القيم التنظيمية

إن كلمة قيم هي جمع كلمة قيمة، وتدل هذه القيمة على أن الشيء يحمل في ذاته منفعة أو وزناً أو ثمناً، فالقيم تدلّ على أنواع من المعتقدات التي يحملها الفرد، أو مجموعة من الأفراد، وكذلك أيضاً المجتمع، وتعتبر ملزمة للفرد، وتحدد له ما هو المهم أو غير المهم، والجيد أو غير

الجيد، والمقبول من المفروض، فالفرد لديه قيم داخلية، وهذه القيم تنمو وتزدهر وتتطور عبر الزمن، وتتكون من خلال العائلة والأصدقاء والجيران والدين، وأخيراً بيئة العمل التي يعمل بها (شتوان،2016).

أول من استعمل كلمة (القيمة) بالمعنى الفلسفي هو العالم (اللاهوتي ريتشيل)، وهدفه أن يقي الدين من هجمات العلم، بحيث قام العالم بتعيين مجال خاص لكل منهما (الدين، العلم)، وبعد ذلك جعل العلم يختصّ بالجوهر والقوانين، وبينما الدين يختص بالقيم (زرارة، 2013). وقد استعمل اليونانيون القدامى هذا المصطلح (Arête) والذي يشير إلى الخصائص الصحيحة أو الواجبة للإنسان الفاضل (الحجاج،2014)، ويعرفها العالمان (ديف فرانسيس ومايك وودكوك:1995) بأن القيم: "هي عبارة عن معتقدات بخصوص ما هو حسن وما هو سيء، وما هو مهم أو غير مهم". (الغامدي،9:2005)، ويرى (هرتزل Hertzel) أن القيم: عبارة عن تقديرات معانٍ، وأهمية الأشياء والأعمال، والعلاقات اللازمة التي تشبع للفرد حاجاته الفسيولوجية، وكذلك الحاجات الاجتماعية (الصيرفي،2005).

عرفت القيم من الناحية اللغوية "بأنها تعني نقيض الجلوس، والقيام بمعنى آخر هو العزم، وتعني أيضاً الاستقامة، والاعتدال، والتوجه إلى الغايات دون ميل، واتباع المنهج الحق"(سعيد،11:2009).

فالقيم التنظيمية السائدة في المنظمة تحدد سلوك الأفراد العاملين داخل المنظمة بشكل مباشر مما يؤدي هذا إلى معرفة الصواب أو الخطأ، وفي كتاب الأخلاقيات في الإدارة (لمحمد عبد الفتاح باني :2012) دلل على أن القيم تتميز عن بعضها، فهناك القيم الاجتماعية والسياسية تتميز بالاستجابة والعدالة، والقيم التنظيمية تتميز بالولاء والفاعلية، بينما قيم المهنية يقتضينها التعاون والزمالة داخل المنظمة، وأخيراً فالقيم الشخصية تتميز بالخدمة والأمن، ويعرفها مقدم :"بأنها تعكس الخصائص الداخلية للمنظمة وتعبر عن فلسفة المنظمة، وتوفر الخطوط العريضة لتوجيه السلوك" (العتيبي،11:2009). ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن القيم التنظيمية هي مجموعة من المعتقدات والأفكار التي توجه سلوك الأفراد العاملين داخل المنظمة، وتحدد لهم ما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه لتنظيم، وتعد مرشداً لأعمالهم المكلفين بها داخل منظماتهم.

أهمية القيم التنظيمية

يشير Morrisey (1996.220) إلى أن أهمية القيم تتجسد في العديد من مجالات العمل، وهي: أن تعطي لأفراد سعة في التفكير والتأمل في توجه جهود المنظمة في العديد من مجالات العمل المختلفة، وينبغي على المنظمة تحديد وتعيين نوع الأعمال التي ينبغي عليها أن تكون أولاً (الغالبي، صالح،2010). ويجب العمل على استقطاب المهارات والكفاءات في أداء العمل لدى الأفراد ورسم التوقعات التي ستكون عليها المنظمة مستقبلاً وتبلغها إلى الآخرين، وأن تحديد الأسلوب المتبع لترشيد وتوجيه الأفراد العاملين، وكيفية إدارة أعمال المنظمة المختلفة، وأن تقوم بتحديد للمنظمة أولويات العمل الأساسية (الغالبي، إدريس، 2009).

ونظراً لأهمية القيم التنظيمية نجدها تمثل أحد أهم العناصر التنظيمية في مجموعة ماكينزي الاستشارية (Consulting Firm Mckinsy and Company)، وهذا النموذج يسمى بالعناصر الإدارية والتنظيمية السبعة الضرورية لنجاح تنفيذ الإستراتيجية، فالقيم هي الوسيط بين العناصر الإدارية والتنظيمية (الأنظمة، الهيكل، نمط الإدارة، الموظفين، الإستراتيجية، المهارات)، حيث يوضح النموذج أن جميع هذه العناصر تشترك في القيم؛ لأن القيم تعبر في هذا النموذج على الأفكار العريضة للتوجه المستقبلي الذي ترغب إدارة المنظمة في نشره داخل المنظمة، ومشاركة جميع الأفراد العاملين فيها.(الزريدي،2019؛ بن حبتور،2007).

مصادر القيم التنظيمية

تتعدد مصادر القيم التنظيمية، وذلك حسب وجهة النظر التي فصل فيها الباحثون والمفكرون، لا سيما أن القيم تختلف من فرد إلى فرد آخر، وهذا يزيد من صعوبة إيجاد مصدر واضحٍ، وتطرق إلى أربعة مصادر رئيسية للقيم وهي: أولها: المصدر الديني : الذي يعد من أهم المصادر التي تتكون منها القيم، ويعتبر مصدراً رئيسياً من بين مصادر القيم الأخرى والسبب يرجع إلى أن المصدر الديني يتعلق بالجانب التربوي والأخلاقي الذي يحمله الفرد داخل المجتمع، وجاء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بدور أساسي ومهم في ترسيخ القيم لبناء المجتمع المسلم، ومن أمثلتها: الصدق، والأمانة، كلها تدخل ضمن القيم التي تدعو المسلم للتعامل مع الآخرين وفق المنهج الإسلامي(حمود، 2002؛ عبدالقادر،2014). وثانيها: المصدر الاجتماعي: ويقصد به

التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد في بداية حياته إلى عدة مراحل في نموه النفسي والتربوي والاجتماعي في عملية غرس القيم، والتي تختلف اختلافاً كبيراً بين الأفراد، أي تختلف قيم فرد في مجتمع ما عن قيم فرد في مجتمع ما آخر، وتبدأ عملية غرس القيم من الأسرة، والتقارب الأسري، ثم المدرسة، والأصدقاء، وأخيراً تصل إلى مكان العمل(حمود، أ، الطجم، السواط،2003 ؛ الوحيدي،2013)، وثالث المصادر الخبرة المتراكمة: ويقصد بها الخبرة السابقة لدى الفرد عبر مسيرته في الحياة، فالخبرة التي يتمتع بها الفرد والمتراكمة لها دور مهم في بناء القيم لديه، فالتجارب والمواقف والظروف التي مر بها الفرد طيلة حياته كونت لديه منظومة من الخبرات المتراكمة التي من خلالها يستطيع الفرد توجيه سلوكه، وهل هذا السلوك له أثر إيجابي أم سلبي (الصيرفي،2005؛ العميمان،2010؛ هاجر،2013)، ورابعها: مصدر جماعات العمل: يقصد بها الجماعة التي ينتمي إليها الفرد في المنظمة التي يعمل بها، وهي تعتبر مصدراً له أثر في عملية ترسيخ القيم وعامل مؤثر في اختيار الأفراد لقيمهم؛ ويرجع السبب وراء ذلك إلى الضغط الذي يولده الانتماء للجماعة (بكاي، 2017).

أبعاد دراسة القيم التنظيمية: يعد تصنيف ديف فرانسيس ومايك وودكوك من أبرز وأهم التصنيفات التي تم استخدمها في قياس القيم التنظيمية في المنظمات، وقسّم العالمان (ديف فرانسيس ومايك وودكوك) القيم التنظيمية إلى اثنتي عشرة قيمة تنظيمية، وهذه القيم تم تصنيفها تحت قضايا جوهرية. وبيانها فيما يلي:

إدارة الإدارة (المنظمة): يقصد بإدارة الإدارة، أو ما تسمى بإدارة المنظمة: هي المنهج الذي تتبعه إدارة المنظمة في كيفية التعامل مع بيئة المنظمة، سواء كانت البيئة الداخلية أو الخارجية، وذلك من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة. (اللوزي، 2007)، وتتضمن إدارة المنظمة ثلاث قيم فرعية هي:

القوة (النفود): تعني أن إدارة المنظمة تمتلك مجموعة من المعلومات والسلطات والمركز الوظيفي التي تسمح لها بتقرير رسالة المنظمة واتخاذ القرارات المصيرية (هيجان،1995؛ الشيايب، عباد، 2016، فيصل، عبد الرحمن،2017).

الصفوة (النخبة): تعني أنه يجب على إدارة المنظمة أن تمتلك مجموعة من الأفراد العاملين، ذوي كفاءة عالية، ولديهم الخبرة والمهارة اللازمة للقيادة لأي عمل إداري داخل المنظمة (هيجان ،أ ،اللوزي،أ).

المكـــافـــأة: تعد المكافأة أحد أساليب الحوافز المتبعة من قبل المنظمات، فتحفيز الأفراد العاملين ذوي الأداء المتميز يساعد في دفعهم للعمل بجد ونشاط، وبالتالي يؤدي إلى رفع الروح المعنوية وزيادة عامل الولاء التنظيمي للأفراد العاملين. (اللوزي، ب، فيصل، عبد الرحمن،أ).

إدارة المهمة: يقصد إدارة المهمة أن يكون أداء العمل بصورة صحيحة، ودقيقة مع إتقانه، ويتطلب التركيز على رسالة المنظمة وأهدافها المرسومة إلى جانب توفير جميع المصادر والقدرات اللازمة لتنفيذ العمل. (اللوزي، ج ؛هيجان، ب)، وتتضمن إدارة المهمة ثلاث قيم فرعية هي:

الفاعلية: وهي أن تركز الإدارة على الأشياء الصحيحة، ويكون ذلك بشكل مستمر، وأن تختار الأنشطة التي تعود على المنظمة بأفضل النتائج (الغامدي، الشيايب،عبدو،أ).

الكفـــاءة: وهي أن المنظمات الناجحة دائماً تقوم بالبحث عن أفضل الطرق لعمل كل شيء بطريقة صحيحة (هيجان،ج ؛ الغامدي، أ).

الاقتصـــاد: يقصد بالاقتصاد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة، بمعنى أن كل نشاط قد يكلف المنظمة مبلغاً من المال، وأن تضع نظاما رقابياً لمراقبة الأنشطة التي تقوم بها(فيصل، عبد الرحمن، 2017).

إدارة العلاقات: وهي إنشاء علاقات عمل بين الأفراد العاملين في المنظمة، فالمنظمة عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعملون معاً من أجل تحقيق أهداف المنظمة، فالقيام بالعلاقات الإنسانية التي نادت بها المرحلة الإنسانية في التطور التاريخي للقيم تمنح الأفراد نوعا من المشاعر والأحاسيس (اللوزي، 2007) وتتضمن إدارة العلاقات قيم فرعية وهي :

العـدل: هو المساواة بين الأفراد العاملين داخل المنظمة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات فعلى المنظمة تطبيق نظام عادل يؤدي إلى بناء الثقة والانتماء بين الأفراد العاملين (الشيايب، عبدو، 2016؛ الغامدي، 2005).

العمل الجماعي (فرق العمل): يدعو هنري فايول إلى العمل الجماعي بين الأفراد العاملين داخل المنظمات، وأيضا إلى سيادة روح الفريق الواحد مما له من أهمية كبيرة في تشكيل مبدأ التعاون، فالعمل الجماعي يوفر فرص للاستفادة من المهارات والقدرات والخبرات التي يتمتع بها الأفراد العاملون، ويكون بصورة جماعية تساعد في إسهام التنسيق بين هذه المهارات والقدرات، والتي تعزز قدرة المنظمة على مواجهة التهديدات أثناء العمل (الشيايب، عبدو، أ ، فيصل، عبد الرحمن،2017).

النظام والقانون: المنظمة لديها إطار من القوانين التي تنظم عملها والتصرفات التي يقوم بها الأفراد العاملون بها، فهذه القوانين لها دور مهم في توفير القواعد الأساسية لسلوك الأفراد (هيجان ،1995/ الغامدي، أ).

إدارة البيئة: المنظمات تتواجد في بيئة مليئة بالتهديدات، والفرص التي يمكن أن تستثمرها المنظمة، فهذه البيئة قد تكون غير مستقرة، وتكون معقدة في الوقت نفسه، فعلى الإدارة أن تدرك وأن تفهم تماماً طبيعة البيئة المتواجد بها من حيث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها من الجوانب المهمة. (هيجان، أ)، وتتضمن إدارة البيئة قيم فرعية هي:

الدفاع: تهتم المنظمات بصورة دائمة بدراسة التهديدات الداخلية أو الخارجية، والتي من شأنها أن تهدد بقاء المنظمة، فالمنظمات الناجحة هي تلك المنظمة التي تقوم بدراسة شاملة عن التهديدات، وأيضا معرفة نقاط الضعف لديها، ووضع استراتيجيات دفاعية لتفادي مثل هذه التهديدات، والمحافظة على بقائها(الحنيطه،2003).

التنافس: فالمنظمات اليوم يجب أن تكون قادرة على المنافسة، وأن تكون هذه المنافسة في أعلى المستويات؛ لأنها الطريقة الوحيدة لبقائها، وأن تمتلك مصادر معلومات قوية لمعرفة الطرق والأساليب التي يتبعها منافسوها (هيجان، 1995/ الغامدي، 2005).

استثمار الفرص: تعمل المنظمة على وضع أفضل الخطط لأداء أعمالها، ودراسة البيئة بشكل شامل، وبناء قاعدة معلومات قوية، وذلك من أجل إيجاد فرص يمكن استثمارها، ومنع الآخرين من انتزاعها(عصاد،2017).

منهجية البحث

تعد جامعة مصراتة إحدى الجامعات الليبية التي تأسست عام 2010م بعد دمج جامعة المرقب مع جامعة السابع من أكتوبر، وذلك بناءً على قرار اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (146) بشأن إعادة هيكلة الجامعات الليبية. وتقع الإدارة العامة للجامعة في مدينة مصراتة، وتضم جامعة مصراتة عدد من الكليات وهي (13) كلية.

اعتمد الباحث في البحث على المنهج الوصفي؛ بسبب أن المنهج يعد أحد المناهج شائعة استخدام في مجال العلوم الإنسانية، وأيضا اعتمدته عدة دراسات سابقة تمّ ذكرها في هذا البحث ص (4:5) حول دراسة القيم التنظيمية. فيعرف هذا المنهج: بأنه دراسة واقع الظواهر، وتحليلها، وتفسيرها بشكل تفصيلي من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، لفهم هذا الواقع، أو التعريف به أو تطويره في المستقبل (الدرويش، آخرون،2005)، وذلك من أجل التعرف على درجة ممارسة القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك.

يتكون مجتمع البحث من موظفين بالإدارة العامة لجامعة مصراتة البالغ عددهم (434) موظفاً تقريباً حسب مكتب شؤون الموظفين، وأما عينة البحث من خلال النظر إلى جدول مورجان 1970(Morgan) فبلغ حجم العينة المستهدفة (205)، وزعّت (205) استبانة على موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة ، وتحصل الباحث على(121) استبانة صالحة للتحليل، أما الاستبانات المفقودة فبلغت(84) استبانة.

واعتمد الباحث في أداة البحث على جمع البيانات المتعلقة حول موضوع البحث "ممارسة القيم التنظيمية بالإدارة العامة جامعة مصراتة"، على استخدام أداة البحث، وهي (الاستبانة)، وتم تطوير هذه الأداة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وهي:

(الغامدى (2005)، و(الوحيدي (2013)، والفارسي (2013)، ومسعود (2009)، الزريدي (2019) ذات صلة بموضوع البحث، وتكونت أداة البحث (الاستبانة) من بعدين رئيسيين وهما: **البعد الأول:** يشمل المعلومات العامة (الشخصية/ الوظيفية) والمتمثلة في (الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والصفة الوظيفية)، **والبعد الثاني:** يقيس القيم التنظيمية وفق

(نموذج فرانسيس وودكوك)، وتكونت أداة البحث(الاستبانة) من (34) فقرة، موزعة على أربعة (4) قيم أساسية، ومقسمة إلى ثلاثة أبعاد فرعية لكل بعد من القيم.

تم استخدام المقياس ليكرث الخماسي لقياس إجابات أفراد العينة، وجدول رقم (1) درجات المقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (1): درجات المقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	غالباً	دائماً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
الرتبة	5	4	3	2	1
الوسط الحسابي	4.20-5.00	3.40-4.19	2.60-3.39	1.80-2.59	1-1.79
درجة ممارسة	عالية جدا	عالية جدا	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا

اعتمد الباحث في صدق المقياس على صدق الاتساق الداخلي حيث قام الباحث بقياس صدق الاتساق الداخلي بين فقرات أداة البحث (الاستبانة) للمتغير وفقرات الاستبانة للمتغير ككل، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون، من خلال البرنامج الإحصائي (Spss). وذلك لمعرفة مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث (الاستبانة) بين فقراتها، وفيما يلي عرض لقياس صدق الاتساق الداخلي لأبعاد (القيم التنظيمية).

يتبين من خلال نتائج الاتساق الداخلي بين فقرات أبعاد القيم التنظيمية المتمثلة في:(قيم إدارة المنظمة، قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة) وفقرات الاستبانة للأبعاد ككل تراوحت ما بين (0.880**)،(0.928**)، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين فقرات صدق الاتساق الداخلي لأبعاد القيم التنظيمية، وهذا ما يؤكد صدق المقياس، وفقرة رقم (2) من قيم إدارة المنظمة وفقرة رقم(09) في قيم إدارة البيئة تم حذفهما بسبب عدم صدق هذه الفقرة.

جدول رقم (2): نتائج الاتساق الداخلي بين فقرات أداة البحث (الاستبانة) للمتغير وفقرات الاستبانة للمتغير ككل

القيم التنظيمية	قيم إدارة المنظمة	قيم إدارة المهام	قيم إدارة العلاقات	قيم إدارة البيئة
نتائج الاتساق الداخلي	0.880**	0.866**	0.880**	0.928**

وقام الباحث باستخدام معامل ألفاكرونباخ في قياس ثبات أداة البحث، وصدق إجابات أفراد العينة على فقرات أداة البحث (الاستبانة)، وذلك باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

جدول رقم (3): معامل ألف اكرونباخ

القيم التنظيمية	قيم إدارة المنظمة	قيم إدارة المهام	قيم إدارة العلاقات	قيم إدارة البيئة	مجموع معامل
معامل ألفاكرونباخ	0.815	0.883	0.821	0.881	0.955

يتبين من خلال جدول السابق رقم (3) أن قيمة معامل ألفاكرونباخ عن طريق البرنامج الإحصائي (Spss) كانت (مرتفعة) لجميع متغيرات الاستبانة التي تتراوح بين (80.9% و80.91%)، وظهرت قيمة معامل الإجمالي بقيمة (0.955) وهي قيمة ثبات مرتفعة جداً.

تحليل البيانات

تحليل الإحصائي لمتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة البحث

جدول رقم (4): تحليل لتوزيع أفراد على العينة وفق المتغيرات الديمغرافية

الجنس		الجنسية		المؤهل العلمي		سنوات الخبرة		الصفة الوظيفية	
ذكر	%67.8	ليبي	98.3 %	ثانوي	%11.6	أقل من (5)	%32.2	رئيس قسم	%1.7
أنثى	%31.4	أجنبي	%1.7	دبلوم متوسط	%7.4	من (5) - (10)	28.1%	مدير مكتب	%9.9
				دبلوم عال	16.5	من (10) إلى (15)	%23.1	موظف	86.8 %
				بكالوريوس	%47.1	من (15) فـــــأكثر	%15.7	أخرى	%1.7
				ماجستير	%12.4				
				دكتوارة	%3.3				

فكرة تصميم جدول(عطية،2018)

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن أغلبية أفراد العينة وفق المتغير الجنس الذكور بلغت نسبة(67.8%)، وأن الأغلبية يحملون الجنسية الليبية بلغت نسبة (98.6%)، وأن الأغلبية موظفي الإدارة العامة يحملون المؤهل العلمي(بكالوريوس) بلغت بنسبة(47.1%) ،كما تبين أيضا أن الأغلبية من موظفي الإدارة العامة الذين لديهم سنوات خبرة أقل من (5) سنوات بلغت نسبة (32.2%)، والأغلبية المشاركين من أفراد العينة يحملون الصفة الوظيفية (موظف) بلغت نسبة (86.8%)، ويتبين أن هناك مفردة مفقودة وفق المتغيرات الديمغرافية وهي (الجنس،المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، وهذا أن أحد أفراد العينة لم يقم بالإشارة إلى هذه المتغيرات إما بسبب سرعة الإجابة أو النسيان، وأخرى تداول رئيس لجنة.

اختبار فرضيات البحث

اعتمد الباحث في اختبار فرضيات البحث على الأساليب الإحصائية، وهي: المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومستوى المعنوية، والرتبة، والاتجاه العام، وذلك عن طريق استخدام اختبار الإشارة (T)، وتم قياس درجة الممارسة كما هو مبين في الجدول رقم (1) فيما يلي عرض لنتائج اختبار فرضيات البحث وهي على النحو التالي:

اختبار فرضية الفرعية الأولي: تنص الفرضية على "توجد درجة ممارسة لقيم إدارة المنظمة بالإدارة العامة جامعة مصراتة".

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقيم إدارة المنظمة.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	الاتجاه العام
تمنح إدارة الجامعة الصلاحيات اللازمة لرؤساء الأقسام لممارسة أعمالهم بشكل مستمر.	3.87	1.045	000	1	دائماً
يتم تقدير المجهودات المبذولة لموظفين الجامعة من قبل إدارة الجامعة.	2.98	1.172	000	3	أحياناً
اختيار موظفين الجامعة يتم على معايير موضوعة حسب مجال الاختصاص.	2.75	1.141	000	6	أحياناً
تبذل إدارة الجامعة جهوداً لتعيين المرشحين المناسبين من موظفين الجامعة لشغل المناصب الإدارية.	2.95	1.315	000	4	أحياناً
تهتم إدارة الجامعة بتطوير مهارات موظفين بالجامعة بشكل مستمر.	3.08	1.201	000	2	أحياناً
تكافئ إدارة الجامعة موظفين الجامعة الذين يساهمون في تحقيق أهداف الجامعة.	2.83	1.057	000	5	أحياناً
يبدي موظفو الجامعة رضاهم عما يتقاضون من مكافآت.	2.50	1.164	000	7	نادراً
المجموع	3.056	.73782	000		أحياناً

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المتغير قيم إدارة المنظمة تراوحت ما بين (2.50)، و(3.87)، ومجموع متوسطات بقيمة (3.056)، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل، وبالنظر للمتوسط نجد الاتجاه العام(أحياناً) إلا الفقرة السابعة (نادراً)، وهذا مما يدل أن الإدارة العامة لجامعة مصراتة أحياناً تمارس قيم إدارة المنظمة، فجاءت الفقرة الأولى التي تنص" تمنح إدارة الجامعة الصلاحيات اللازمة لرؤساء الأقسام لممارسة أعمالهم بشكل مستمر." بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي بقيمة (3.87)، والاتجاه العام(دائماً)، وجاءت الفقرة الأخيرة التي تنص " يبدي موظفو الجامعة رضاهم عما يتقاضون من مكافآت. " بالرتبة السابعة(الأخيرة) بمتوسط حسابي بقيمة (2.50)، وبالاتجاه

العام (نادراً)، مما سبق يتبين أن درجة ممارسة الإدارة العامة جامعة مصراتة للقيم إدارة المنظمة جاءت بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي عام (3.056) لقيم إدارة المنظمة من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية على "توجد درجة ممارسة لقيم إدارة المهام بالإدارة العامة جامعة مصراتة"

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قيم إدارة المهام.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	الاتجاه العام
تحظى قرارات إدارة الجامعة بقبول من موظفي الجامعة.	3.14	1.095	000	5	أحياناً
يتم اتخاذ القرارات من قبل إدارة الجامعة بطريقة علمية صحيحة.	3.32	1.033	000	2	أحياناً
تساهم القرارات الاستراتيجية التي تصدرها إدارة الجامعة في نجاح عمل الجامعة.	3.33	1.079	000	1	أحياناً
يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل دقيق من قبل إدارة الجامعة.	3.16	1.130	000	4	أحياناً
تركز إدارة الجامعة على جودة الأداء لإنجاز الأعمال.	3.16	1.248	000	3	أحياناً
تستخدم إدارة الجامعة التقنيات الحديثة مما يؤدى ذلك إلى زيادة كفاءة العمل.	2.95	1.249	000	7	أحياناً
تستخدم إدارة الجامعة الأساليب الإدارية الحديثة مما يؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة العمل.	2.95	1.246	000	8	أحياناً
تستخدم إدارة الجامعة الإمكانات المادية بحكمة في تقديم الخدمات التعليمية.	2.90	1.221	000	9	أحياناً
تتجنب إدارة الجامعة صرف الأموال غير الضرورية في تقديم خدماتها التعليمية.	2.97	1.321	000	6	أحياناً
المجموع	3.097	.82482	000		أحياناً

تبين من خلال الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات البعد قيم إدارة المهام تراوحت ما بين (2.90) و(3.33)، ومجموع متوسطات بقيمة (3.0976)، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل، وبالنظر للمتوسط نجد الاتجاه العام (أحياناً)، مما يدل أن الإدارة العامة لجامعة مصراتة أحياناً تمارس قيم إدارة المهام، فجاءت الفقرة الأولى التي تنص". تساهم القرارات الإستراتيجية التي تصدرها إدارة الجامعة في نجاح عمل الجامعة." بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي بقيمة (3.33)، وبالاتجاه العام(أحياناً)، وجاءت الفقرة التي تنص " تستخدم إدارة الجامعة الإمكانات المادية بحكمة في تقديم الخدمات التعليمية. " بالرتبة التاسعة(الأخيرة) بمتوسط حسابي بقيمة (2.90)، وبالاتجاه العام (أحيانا)، مما سبق يتبين أن درجة

ممارسة الإدارة العامة لجامعة مصراتة للقيم إدارة المهام جاءت بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.097) لقيم إدارة المهام من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة.

اختبار الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على "توجد درجة ممارسة لقيم إدارة العلاقات بالإدارة العامة لجامعة مصراتة".

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قيم إدارة العلاقات.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	الاتجاه العام
تمنح إدارة الجامعة موظفي الجامعة فرصة لسماع شكواهم عند حدوث خلاف ما.	3.25	1.385	000	2	أحياناً
إعلام موظفي الجامعة بنتائج تقرير الكفاءة السنوي لمعرفة نتيجة أدائهم.	2.58	1.403	000	8	نادراً
يتقبل موظفو الجامعة نتائج تقرير الكفاءة السنوي للأداء.	3.09	1.309	000	4	أحياناً
الجامعة مكان عمل مناسباً لموظفي الجامعة.	3.19	1.238	000	3	أحياناً
تعمل إدارة الجامعة على ترسيخ قيم العمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس.	2.97	1.325	000	5	أحياناً
تتخذ إدارة الجامعة خطوات جادة في تطوير فرق العمل الجماعي.	3.29	1.290	000	1	أحياناً
تتسم الإجراءات الداخلية المتبعة في الجامعة بالمساواة.	2.66	1.360	000	7	أحياناً
تتصف اللوائح المطبقة حاليا بالمرونة وتتوافق مع متطلبات التغيير.	2.90	1.175	000	6	أحياناً
المجموع	3.077	.8160	000		أحياناً

يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات البعد قيم إدارة العلاقات تراوحت ما بين (2.58) و (3.29)، ومجموع متوسطات بقيمة (3.077)، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل، وبالنظر للمتوسط نجد الاتجاه العام (أحياناً)، مما يدل على أن الإدارة العامة لجامعة مصراتة أحياناً تمارس قيم إدارة العلاقات، فجاءت الفقرة الأولى التي تنص "تتخذ إدارة الجامعة خطوات جادة في تطوير فرق العمل الجماعي." بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي بقيمة (3.33)، وبالاتجاه العام(أحياناً)، وجاءت الفقرة التي تنص "إعلام موظفين الجامعة بنتائج تقرير كفاءة السنوي لمعرفة نتيجة أدائهم. " بالرتبة التاسعة(الأخيرة) بمتوسط حسابي بقيمة (2.58)، وبالاتجاه العام (نادراً)، مما سبق يتبين أن درجة ممارسة الإدارة العامة لجامعة مصراتة للقيم إدارة العلاقات جاءت بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.077) للقيم إدارة العلاقات من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة.

اختبار الفرضية الرابعة: تنص الفرضية على" توجد درجة ممارسة لقيم إدارة البيئة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة".

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد قيم إدارة البيئة.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة	الاتجاه العام
تدافع إدارة الجامعة على مصالح الموظفين.	2.96	1.405	000	6	أحياناً
تتعامل إدارة الجامعة بحكمة مع الأشياء التي يمكن أن تعرقل نجاح الخدمات التعليمية.	3.30	1.229	000	2	أحياناً
تعمل إدارة الجامعة على وضع برامج تدريبية للموظفين.	3.31	1.169	000	1	أحياناً
تشجع إدارة الجامعة التنافس بين موظفي الجامعة للارتقاء بمستوى الأداء التعليمي.	2.78	1.291	000	7	أحياناً
تتجنب إدارة الجامعة المنافسة الهدامة بين الموظفين ورؤساء الأقسام الإدارية.	3.08	1.295	000	5	أحياناً
تنظر إدارة الجامعة إلى الأفكار الجديدة نظرة التقدير.	3.17	1.368	000	4	أحياناً
تبحث إدارة الجامعة دائما إلى أفضل الفرص.	3.29	1.305	000	3	أحياناً
تقوم إدارة الجامعة بتشجيع موظفيها على الإبداع.	2.72	1.421	000	8	أحياناً
المجموع	3.072	.97330	000		أحياناً

يتبين من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات البعد قيم إدارة البيئة تراوحت ما بين (2.72) و(3.31) ومجموع متوسطات بقيمة (3.077)، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل، وبالنظر للمتوسط نجد الاتجاه العام (أحياناً)، مما يدل على أن الإدارة العامة لجامعة مصراتة أحياناً تمارس قيم إدارة البيئة، جاءت الفقرة الثالثة التي تنص." تعمل إدارة الجامعة على وضع برامج تدريبية للموظفين." بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي بقيمة (3.31)، وبالاتجاه العام(أحياناً)، وجاءت الفقرة التي تنص" تقوم إدارة الجامعة بتشجيع موظفيها على الإبداع. " بالرتبة الثامنة(الأخيرة) بمتوسط حسابي بقيمة (2.72)، وبالاتجاه العام (أحياناً). مما سبق يتبين أن درجة ممارسة الإدارة العامة جامعة مصراتة للقيم إدارة البيئة جاءت بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.072) للقيم إدارة البيئة من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة لجامعة مصراتة.

اختبار الفرضية الرئيسية: تنص على" توجد درجة ممارسة بين القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات القيم التنظيمية

ر.م	المتغيرات المستقلة	المتوسط الحسابي	درجة الممارسة	مستوى المعنوية	الرتبة	الاتجاه العام
1	قيم إدارة المنظمة	3.056	متوسطة	000	4	أحيانا
2	قيم إدارة المهام	3.097	متوسطة	000	1	أحيانا
3	قيم إدارة العلاقات	3.077	متوسطة	000	2	أحيانا
4	قيم إدارة البيئة	3.072	متوسطة	000	3	أحيانا
مجموع القيم التنظيمية		3.040	متوسطة			أحيانا

يتبين من خلال الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي لكل بعد من أبعاد القيم التنظيمية من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة جامعة مصراتة تراوحت ما بين (3.097)،و(3.056) وبمتوسط حسابي عام (3.0405)،جاءت درجة الممارسة القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة من وجهة نظر موظفيها (متوسطة)، ومستوى معنوية أقل (0.5) مما يدل على رفض الفرض الصفري وقبول البديل، وبالنظر للمتوسط نجد الاتجاه العام (أحياناً)، مما يدل أن الإدارة العامة لجامعة مصراتة أحياناً تمارس القيم التنظيمية بالاستثناء للقيمة الفرعية (القوة) ممارستها لها (عالية) وتمارس الإدارة العامة القيم التنظيمية حسب الترتيب التالي:(قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة، قيم إدارة المنظمة)، وقام الباحث باختبار القيم الفرعية للقيم التنظيمية.

جدول رقم (10): ترتيب القيم الفرعية قيد البحث.

ر.م	القيم الفرعية	المتوسط الحسابي	درجة ممارسة	الرتبة
1	القوة	3.425	عالية	1
2	الصفوة	2.939	متوسطة	8
3	المكافأة	2.669	متوسطة	12
4	الفاعلية	3.264	متوسطة	2
5	الكفاءة	3.057	متوسطة	4
6	الاقتصاد	2.933	متوسطة	9
7	العدل	3.044	متوسطة	7
8	العمل الجماعي	3.049	متوسطة	6
9	النظام والقانون	2.933	متوسطة	10
10	الدفاع	3.176	متوسطة	3
11	التنافس	2.933	متوسطة	11
12	استثمار الفرص	3.053	متوسطة	5
مجموع القيم الفرعية		3.040	متوسطة	

يتبين من خلال الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لكل بعد من الأبعاد الفرعية للقيم التنظيمية التي تمارسها الإدارة العامة لجامعة مصراتة تراوحت في متوسط حسابي بين

(2.66)،(3.42)، وجاءت درجة الممارسة (متوسطة) لكل الأبعاد الفرعية للقيم التنظيمية ماعدا البعد الفرعي (القوة) بدرجة ممارسة (عالية) وجاءت القيم التنظيمية التي تمارسها الإدارة العامة لجامعة مصراتة على حسب الترتيب التنازلي، وذلك على النحو التالي: (القوة، الفاعلية، الدفاع، الكفاءة، استثمار الفرص، العمل الجماعي، العدل، الصفوة، الاقتصاد، النظام والقانون، التنافس، المكافأة). ومن خلال الأبعاد الفرعية للقيم التنظيمية أظهرت النتائج أن الأبعاد الفرعية للقيم **إدارة المنظمة** جاءت درجة ممارسة البعد (القوة) بدرجة(عالية) والبعدين الآخرين (الصفوة، والمكافاة) بدرجة(متوسطة)، وحسب الترتيب التالي: (القوة، الصفوة، المكافأة). وجاءت الأبعاد الفرعية للقيم إدارة المهام جاءت درجة ممارسة الأبعاد: (الفاعلية، الكفاءة، الاقتصاد) بدرجة(متوسطة)، وحسب الترتيب التالي:(الفاعلية، الكفاءة، الاقتصاد). وجاءت الأبعاد الفرعية لقيم إدارة العلاقات درجة ممارسة الأبعاد: (العدل، العمل الجماعي، النظام والقانون) بدرجة(متوسطة)، وحسب الترتيب التالي:(العمل الجماعي، العدل، النظام والقانون).

النتائج

من خلال التحليل الإحصائي للأداة البحث (الاستبانة) حول موضوع البحث بعنوان: القيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج ديف فرانسيس ومايك وودكوك (1995)، أظهرت النتائج على ضوء فرضيات، وأهداف البحث التي من أجلها قام البحث وهي كما يلي:

- توجد درجة ممارسة لقيم التنظيمية بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك بدرجة (متوسطة) بمتوسط حسابي (3.04) كما موضح في الجدول رقم (9).
- توجد درجة لقيم إدارة المنظمة بالإدارة العامة جامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.05) كما هو موضح في الجدول رقم (5).
- توجد درجة ممارسة لقيم إدارة المهام بالإدارة العامة جامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.09) كما هو موضح في الجدول رقم (6).
- توجد درجة ممارسة لقيم إدارة العلاقات بالإدارة العامة جامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك بدرجة (متوسطة) بمتوسط حسابي (3.077) كما هو موضح في الجدول رقم (7).

- توجد درجة ممارسة لقيم إدارة البيئية بالإدارة العامة جامعة مصراتة وفق نموذج فرانسيس وودكوك بدرجة(متوسطة) بمتوسط حسابي (3.072) كما هو موضح في الجدول رقم (8).
- جاءت درجة الممارسة للقيم التنظيمية الفرعية بالإدارة العامة جامعة مصراتة من وجهة نظر موظفيها بدرجة (متوسطة) بمتوسط حسابي (3.04) ماعدا القيمة التنظيمية الفرعية للقوة بدرجة (مرتفعة) بمتوسط حسابي (3.425) وذلك من خلال منح إدارة الجامعة الصلاحيات اللازمة لرؤساء الأقسام لممارسة أعمالهم بشكل مستمر.
- أظهرت نتائج البحث بأن القيم التنظيمية الأكثر ممارسة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة هي قيم إدارة المهام تليها قيم إدارة العلاقات وقيم إدارة البيئة وآخرها قيم إدارة المنظمة، وأن القيم التنظيمية الفرعية الأكثر ممارسة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة هي (القوة) والتي تمارس بصورة مرتفعة، وبعد ذلك تأتي الفاعلية، والدفاع، والكفاءة، واستثمار الفرص والعمل الجماعي، والعدل، والصفوة، والاقتصاد، والنظام والقانون، والتنافس أخيراً المكافأة.
- اتفق هذا البحث مع دراسة الغامدى (2005) في درجة ممارسة القيم التنظيمية الفرعية بدرجة (متوسطة)، واختلف مع دراسة الوحيدي (2013) في درجة ممارسة القيم التنظيمية بدرجة (مرتفعة)، واتفق هذا البحث مع دراسة الغامدي(2005) في القيمة الفرعية (القوة) حيث جاءت الأولى في الترتيب وبدرجة (مرتفعة)، وفي نتيجة القيم الفرعية الأخرى بدرجة (متوسطة)، واختلف مع هذه الدراسة في ترتيب باقي القيم التنظيمية، وأيضا اختلاف هذا البحث مع دراسة الوحيدي (2013) في ترتيب القيم التنظيمية التي جاءت في هذا البحث بالترتيب التالي: (قيم إدارة المهام، قيم إدارة العلاقات، قيم إدارة البيئة، قيم إدارة المنظمة).
- ومن خلال عرض النتائج تم تحقيق أهداف البحث التي من أجلها أجري البحث، وهي معرفة درجة القيم التنظيمية، حيث ظهرت النتائج بدرجة متوسطة، ومعرفة القيم التنظيمية الأكثر ممارسة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، وهي قيم إدارة المهام والقيم التنظيمية الفرعية القوة كما ظهرت في نتائج البحث.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بعدة توصيات أهمها ما يلي:

- يوصي هذا البحث بضرورة أن تقوم الإدارة العامة جامعة مصراتة بالاهتمام بمفهوم القيم التنظيمية وذلك من خلال دراستها وإقامة الدورات التدريبية لموظفي الإدارة؛ من أجل تعزيز القيم التنظيمية السائدة بالإدارة العامة لجامعة مصراتة.
- يوصي هذا البحث بالاهتمام بقيم إدارة المنظمة التي تمثل المنهج الذي تتبعه الإدارة في كيفية التعامل مع بيئة المنظمة من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة.
- يوصي هذا البحث بالاهتمام بالقيمة التنظيمية الفرعية (المكافأة) بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، وذلك من خلال وضع نظام مكافأة يرضي موظفي الإدارة، وأيضا مكافأة الموظفين الذين يساهمون في تحقيق أهداف الإدارة بدون أي محسوبية.
- يوصي هذا البحث بالاهتمام بالقيمة التنظيمية الفرعية (التنافس) بالإدارة العامة لجامعة مصراتة، وذلك من خلال تشجيع الموظفين على التنافس لارتقاء بمستوى الأداء التعليمي.
- يوصي هذا البحث بالاهتمام بالقيمة التنظيمية الفرعية (النظام والقانون) بالإدارة العامة لجامعة مصراتة وذلك من خلال وضع إطار دقيق من القوانين واللوائح؛ لأن هذه القوانين توفر القاعدة الأساسية في سلوك موظفي الجامعة.

القيم التنظيمية لها دور مهم في بناء الدولة الليبية وذلك من خلال معرفة القيم السائدة في منظماتها سواء الخدمية أو الإنتاجية أو الصناعية، فهي مجموعة من معتقدات ما هو مهم أو غير مهم، فمعرفة القيم التنظيمية لدى العاملين أما كانت ايجابية أو سلبية في منظمات الدولة لها دور مهم في تحسين أداء عمل هذه المنظمات، ومن خلال ما تعاينه منظمات الدولة اليوم هو ضعف في معرفة القيم التنظيمية لدى العاملين ومديري ورؤساء الأقسام والوزراء وغيرهم، فيجب التركيز على هذه القيم؛ لأنها تحدد سلوك الأفراد العاملين داخل المنظمات بشكل مباشر مما يؤدي هذا إلى معرفة الصواب والخطأ، فمن خلال هذا البحث أوصى صناع القرار في الدولة الليبية بالاهتمام بالقيم التنظيمية في منظمات الدولة والتي سوف تسهم في حل الكثير من المشاكل التي تعيق بناء الدولة.

المراجع

إدريس، وائل محمد صبحي، الغالبي، طاهر محسن منصور.(2009) سلسلة الأداء الاستراتيجي 2: المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم التوازن ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحنطية، خالد بن عبد الله(2003)، القيم التنظيمية وعلاقتها بكفاءة الأداء ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الإدارية ، الرياض.

الدرويش، بشير محمد عاشور، غنية، المهدى الطاهر، شلابي، البهلول عمر.(2005)البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والنماذج ، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس.

الزريدي، الصديق سليمان.(2019) أثر القيم التنظيمية على جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية على الكليات التقنية بمدينة مصراتة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية مصراتة، شعبة الإدارة والتنظيم.

الشيايب، محمد الساسي، عبادو، خديجة.(2016) القيم التنظيمية لدى الأستاذ الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالجزائر، العدد(26).

الصيرفي، محمد.2005) السلوك التنظيمي: الجزء الأول، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية.

الطجم، عبدالله بن عبدالغني، السواط، طلق بن عوض الله.(2003)السلوك التنظيمي: المفاهيم – النظرية – التطبيقات، دار حافظ للنشر والتوزيع ط (4)، جدة.

العتيبي، مشاعل بنت دياب. (2009) المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، بعنوان الإدارة بالقيم وتحقيق التوافق القيمي في المنظمات، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 14/13/ذو القعدة 1430هـ الموافق: 4/1/نوفمبر 2009م.

العميان، محمود سلمان. (2010) السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع ط (5)، عمان، الأردن.

الغالبي، طاهر محسن منصور، صالح ،أحمد على. (2010) التطوير التنظيمي: مدخل تحليلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغامدي، عبد العزيز بن عبد الله الجمعان. (2005) القيم التنظيمية لإدارات التربية والتعليم بمكة المكرمة في ضوء مقياس ديف فرانسيس ومايك ودكوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، قسم الإدارة التربوية والخطيط.

الفارسي، الجازي عبد الرحمن. (2013) القيم التنظيمية وعلاقتها بتحسين أداء معلمات معاهد التربية الخاصة الحكومية للبنات بمدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية .

اللوزي، موسى (2007)، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط(2)، عمان، الأردن.

الوحيدي، رافع يوسف. (2013) القيم التنظيمية وعلاقتها بالانغماس الوظيفي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر ، كلية العلوم الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم إدارة الأعمال.

بكاي، عبد المجيد. (2015) التنوع الثقافي وعلاقته بالقيم التنظيمية داخل المنظمات متعددة الجنسيات في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باجي مختار–عنابة، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا.

بن حبتور، عبد العزيز صالح.(2007) الإدارة الإستراتيجية : إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(2)، عمان.

حجاج، المداني. (2014) القيم التنظيمية وعلاقتها بالاستقرار الوظيفي دراسة ميدانية على عينة من إداري جامعة عمار ثليجي بالأغواط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية.

حمودة، خضير كاظم. (2002) السلوك التنظيمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

زراردة، رباب. (2013) القيم التنظيمية وعلاقتها بتخطيط المسارات الوظيفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.

سعيد، سعد، معزب أرحيم. (2009) مدى تجسد القيم التقليدية والقيم العصرية في شخصية الطالب الجامعي بمدينة طبرق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، قسم علم النفس.

شتوان، خديجة إبراهيم. (2016) القيم الثقافية المرتبطة بالعمل وأثرها في سلوك العاملين، دراسة ميدانية بالمنطقة الحرة مصراتة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، شعبة الإدارة والتنظيم.

صابر، بو كشير يدرة.(2013) القيم التنظيمية وعلاقتها بتمكين المورد البشري، رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس.

عبد القادر، شخاب.(2014) دور القيم التنظيمية في الصراع داخل المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

عصاد، مصطفي عبد العباس. (2017) تأثير القيم التنظيمية في تحقيق النجاح الإستراتيجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (24)، العدد (103): 164-193.

عطية، إيمان محمود عطوة. (2018) المعوقات التنظيمية للإبداع الإداري لدى موظفي مراقبة التعليم- مصراتة، المؤتمر الأكاديمي الثاني لدراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –مصراتة،22، ديسمبر 2018، الصفحات (206-226).

فرانسيس، ديف، وودوك، مايك، ترجمة، عبد الرحمن أحمد هيجان(1995) القيم التنظيمية، الإدارة العامة للبحوث، الرياض).

فيصل، فراحي، عبد الرحمن، بود هري. (2017) دراسة سيكسومترية لمقياس القيم التنظيمية لديف فرانسيس ومايك وودكوك. (1995)، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية ، جامعة وهران ، المجلد (8)، العدد(1).

ليلي، بكوش. (2017) القيم التنظيمية: مدخل مفاهيمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد (30).

مسعودة، عجال. (2009) القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمود منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونية .

هاجر، بوخالفة. (2016) دور القيم التنظيمية في تفعيل القرارات الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 مايو 1945م بولاية قالمة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

ياغي، محمد عبد الفتاح (2012)، الأخلاقيات في الإدارة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

علاقة أخلاقيات المهنة الطبية بالأداء الوظيفي
دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين بمجمع عيادات سرت المركزي

الطيب محمد القبي
أستاذ إدارة الأعمال المشارك بكلية الاقتصاد
جامعة سرت
e.elgobbi@su.edu.ly

فتحية أبوبكر محمد أبوشويتة
أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية الاقتصاد
جامعة سرت

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التي تلعبها أخلاقيات المهنة الطبية في بقاء ونمو القطاع الصحي للرفع من فعاليتها وأدائها، وذلك في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، إذ تحاول بيان العلاقة بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي في مجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت، حيث كانت أبعاد أخلاقيات المهنة الطبية المختارة هي: الرقابة الذاتية، تطوير المهارات، دقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي. وعبرت الدراسة عن المشكلة من خلال التساؤل عن مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في المنظمة المبحوثة. وتكّون مجتمع الدراسة من الفنيين والممرضين العاملين بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت، والبالغ عددهم (120) فرداً، حيث تم توزيع عدد (90) استبانة على عينة الدراسة، والتي تم اختيارها بطريقة عشوائية.

كما تم الاعتماد في تحليل البيانات الواردة في الاستبانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار وتحليل فرضيات الدراسة وتساؤلاتها، ومنها التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وحساب صدق الاستبانة من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ، وكذلك حساب معامل ارتباط سبيرمان، ومعامل الانحدار البسيط. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي، كما بينت هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات المهنة، الأداء الوظيفي، مجمع عيادات سرت المركزي.

Abstract

The study aimed to highlight the role played by medical ethics in the survival and growth of health sector, as well as to increase its effectiveness and performance. Hence, the importance of this study as it attempts to demonstrate the relationship between medical ethics and jop performance in the Central Clinics Complex in Sirte, where the dimensions of medical ethics are: self-control, skills development, accuracy and clarity of role, and loyalty. The study expressed its problem by asking whether there is a relationship between the study variables in the researched organization. The study population consisted of (120) technicians and nurses who are working in the Central Clinics Complex in Sirte, where (90) questionnaires were distributed to the study sample which was selected in a stratified random manner.

For the analysis, descriptive statistics, correlation and regression are conducted by running the SPSS program, including the frequencies, percentages, arithmetic averages and standard deviations as well as Spearman correlation coefficient and simple regression coefficient. This study has reached a number of results, the most important of which are: There is a significant correlation between the ethics of medical profession and job performance. This study also showed a statistically significant effect between medical ethics and job performance.

Key words: Business Ethics, Job Performance.

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة

إن تنمية الالتزام بالمثل والقيم الأخلاقية تعتبر من الفلسفات الرئيسية التي ينبغي وضعها في المقام الأول، وأن تسير في فلكها جميع الفلسفات الأخرى المنشودة التي توصل جميعاً نحو تحسين الأداء، وبالتالي تحسين رفاهية المجتمع، كما أن عدم الاكتراث بهذه القيم والأخلاقيات يعدّ من أهم عوائق النجاح والنهضة والاتقان والإنجاز، ولأجل ذلك ركزت العديد من الدراسات، واهتم العديد من الباحثين بالوقوف على ارتباطات وعلاقات أخلاقيات المهنة مع العديد من المتغيرات البحثية والعلمية الإدارية والتنظيمية لتشخيص حجم واتجاه وطبيعة تلك العلاقات والارتباطات وأثرها في تعزيز تلك المتغيرات.

وتعتبر المؤسسات الصحية بمختلف أنواعها من أهم المؤسسات الخدمية لارتباطها الوثيق بصحة الأفراد، لهذا تم الاتجاه إلى دراسة أخلاقيات المهنة الطبية وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي في مجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت، وقد تم تحديد مجموعة من الأبعاد تمثلت في الرقابة الذاتية، تطوير المهارات، دقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي كمتغيرات مستقلة، وقياس تأثيرها في متغير تابع تمثل في الأداء الوظيفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول: المنهجية، وخُصص المبحث الثاني: للإطار النظري والدراسات السابقة، وتناول المبحث الثالث: تحليل الحالة التطبيقية، حيث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة الدراسة

إن فاعلية الإنسان وكفاءته ترتبط وتتأثر بإيمانه العميق، واقتناعه بالقيم الأصيلة والمثل الأخلاقية العالية التي تدفعه إلى تنمية معارفه العلمية ومهاراته السلوكية والعملية نحو تحسين الأداء؛ لأن ذلك الأداء نفسه يعد الخدمة والعملية التي يتم من خلالها الإيفاء بمتطلبات العمل وإشباع حاجات الزبائن وتلبية رغباتهم وتحقيق أهدافهم.

بناءً على ذلك فإن المعرفة الدقيقة حول مدى وجود علاقات ارتباط واضحة المعالم بين أخلاقيات المهنة الطبية وأبعادها ودعمها للأداء الوظيفي، فضلاً عن مدى تأثير تلك الأبعاد في

ذلك الأداء يعد دافعاً محركاً للعديد من الدراسات في العديد من المنظمات، وهو دافع وسبب هذه الدراسة البحثية بالتركيز على القطاع الصحي في البيئة الليبية، خاصة أن طبيعة هذه العلاقة ونوعها مازالت مجهولة، ولم يجر تشخيصها والوقوف على ماهيتها بشكل علمي ودقيق خاصة في هذا القطاع. ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن إثارة التساؤلات التالية:

- ما مدى اهتمام مجمع عيادات سرت المركزي في تطبيق أخلاقيات المهنة؟
- هل توجد علاقة ارتباط وتأثير لأبعاد أخلاقيات المهنة الطبية (الرقابة الذاتية، تطوير المهارات، دقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي) في الأداء الوظيفي؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة الكشف عن علاقة أبعاد أخلاقيات المهنة الطبية بالأداء الوظيفي، وذلك من خلال ما يلي:

1. التعرف على العلاقة بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.
2. بالتعرف على تأثير أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.
3. تحديد مستويات ممارسة متغيرات الدراسة وهى (أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي).
4. تحديد دور ممارسات أخلاقيات المهنة الطبية وأبعادها (الرقابة الذاتية، تطوير المهارات، دقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي) في المنظمة المبحوثة.

فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.

تفرعت عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد الرقابة الذاتية والأداء الوظيفي.
2. لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد تطوير المهارات والأداء الوظيفي.

3. لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد الولاء الوظيفي والأداء الوظيفي.

4. لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد دقة ووضوح الدور والأداء الوظيفي.

الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.

تفرعت عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية لبُعد الرقابة الذاتية في الأداء الوظيفي.
2. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية لبُعد تطوير المهارات في الأداء الوظيفي.
3. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية لبُعد الولاء الوظيفي في الأداء الوظيفي.
4. لا يوجد تأثير ذا دلالة معنوية لبُعد دقة ووضوح الدور في الأداء الوظيفي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في لفت الانتباه إلى أهمية ممارسات أخلاقيات المهنة الطبية وامتلاك رأسمال بشري قد يكون سبباً في تحسين الأداء الوظيفي في المنظمة المبحوثة، وتحقيق مكانة في المحيط الاقتصادي الذي يعيش فيه. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين وهما:

1. الأهمية النظرية: وتتجسد من خلال تناولها مواضيع مهمة في العلوم الإدارية تتسم بالحداثة النسبية خاصة بالتطبيق على المؤسسات الصحية متمثلة بأخلاقيات المهنة ومفهومها وأبعادها، والأداء الوظيفي.

2. الأهمية الميدانية: المتمثلة بالتحقق من دور أخلاقيات المهنة الطبية في تحسين الأداء الوظيفي اعتماداً على علاقات الارتباط والتأثير بينهما، وتقديم توصيات للمسؤولين وأصحاب القرار عن أهمية ممارسات أخلاقيات المهنة في المنظمة المبحوثة.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** جرى تنفيذ هذه الدارسة في مجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت.
2. **الحدود الزمنية:** جرى تنفيذ هذه الدارسة خلال شهري (أغسطس وسبتمبر) من العام 2019.

3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دراسة متغيرين أساسيين: المتغير الأول هو أخلاقيات المهنة الطبية (الرقابة الذاتية، تطوير المهارات، دقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي)، أما المتغير الثاني فهو الأداء الوظيفي.

4. **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على العاملين بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، ممرضين) والبالغ عددهم (120) فرداً.

التعريفات الإجرائية

أخلاقيات المهنة الطبية: تشير إلى مدى التزام العاملين بمسئوليتهم في أداء الخدمة الصحية بتوفر صفات أخلاقية عالية في تعاملهم مع المريض، ويمكن قياس ذلك من خلال مجموعة أبعاد تتمثل في الرقابة الذاتية، تطور المهارات، الولاء الوظيفي، ودقة ووضوح الدور. وتقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على فقرات مقياس أخلاقيات المهنة.

الأداء الوظيفي: يشير إلى كمية ونوع الإنجازات الوظيفية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة في العمل ويقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على فقرات مقياس الأداء الوظيفي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مفهوم أخلاقيات المهنة

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم أخلاقيات المهنة، وذلك تبعاً لاختلاف المقصود منها في نظر المهتمين وتبعاً لتنوع واختلاف ثقافاتهم، فمنهم من يرى أن أخلاقيات المهنة عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعد مرجعاً للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة، والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجاباً أو سلباً(السكارنة، 2012: 380). ويتفق أحمد مع هذا التعريف حيث وصفها بأنها: أساسيات ومعايير سلوكية تعبر عن اتجاه المنظمة وتصرفها نحو موظفيها وزبائنها، والمساهمين والمجتمع عامة، وكذلك قوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل المنظمات (أحمد،2013: 97). كما يرى آخرون بأنها: توجيه المديرين في عملية اتخاذ القرارات، فكلما كان نشاط المدير أكثر تأثير على الأفراد كلما زادت أهمية أخلاقيات ذلك المدير (Tsaliks &

(Seaton, 2008:920. وعُرفت أخلاقيات المهنة بأنها: مجموعة من الصفات الحسنة التي لابد من توافرها في صاحب المهنة ليؤدي عمله على الوجه الأمثل (الغامدي، 2010: 33).

ولقد تزايد الاهتمام بأخلاقيات المهنة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي؛ وذلك بسبب الممارسات غير الأخلاقية التي يمارسها بعض الموظفين. لذا جاءت هذه الدراسة كمساهمة في مساندة أحد المراكز الصحية بمدينة سرت الليبية للرفع من مستوى الأداء من خلال التركيز على جانب مهم وهو أخلاقيات المهنة للعاملين في مجمع عيادات سرت المركزي والذي له دور كبير في خدمة المجتمع.

أبعاد أخلاقيات المهنة الطبية

هناك الكثير من الأدبيات التي تناولت أبعاد أخلاقيات المهنة، ومنها أبعاد أخلاقيات المهنة الطبية. وفي الدراسة الحالية تم تحديد مجموعة من الأبعاد لأخلاقيات المهنة الطبية تم استنتاجها من علوم الإدارة، حيث تمس هذه الأبعاد كل من إدارة الموارد البشرية وسلوك الموظفين، وهذه الأبعاد هي (أقصى ومقراش، 2012: 9):

1. **الرقابة الذاتية:** تتعلق بالقواعد الوجدانية والسلوك الإيجابي للفرد اتجاه عمله من حيث إنجاز المهام بكفاءة وفعالية، تحمل ضغوط العمل، تجنب الوقوع في الخطأ...إلخ. حيث إن هذا السلوك تحكمه القدرة على التحكم والسيطرة على النواحي السلبية في إدراكه، سلوكه، ومواقفه.

2. **تطوير المهارات:** تعبر المهارات عن الأصول المنتجة من القوى العاملة، والتي تم اكتسابها من خلال الأنشطة التعليمية، كما أن مستوى المهارات تترجم في تركيب من التعليم والتدريب والخبرات.

3. **وضوح الدور:** يعني درجة المعلومات التي يحتاجها الفرد لإدراك وفهم عمله، فهو يلعب دوراً أساسياً في تقليص عدم التأكد في توقع ما هو مطلوب من الموظفين.

4. **الولاء الوظيفي:** ويُعرف بأنه: التزام الموظفين بكل ما يجعلهم ناجحين في المؤسسة، واعترافهم بأن وظيفتهم أمر مفضل بالنسبة لهم، وهذا يترجم في تفاعل الموظفين، والثقافة، والهيكل، وقيادة المؤسسة.

مفهوم الأداء الوظيفي

يعتبر الأداء الوظيفي أحد الركائز المهمة في الجانب الوظيفي كونه يساهم في عملية نجاح المنظمة من خلال انعكاساته وتأثيره فيها. وتتعدد مفاهيم الأداء تبعاً لتخصص الباحثين، حيث أشار (Armstong,2006:7) إلى أن مفهوم الأداء الوظيفي عبارة عن إنجاز وتنفيذ وممارسة الأعمال أو أي أشياء يؤمر بها الموظف. كما يُعرف الأداء الوظيفي على أنه: الجهد المبذول من قبل الفرد في تنفيذ الواجبات والمسؤوليات داخل المنظمة التي ينتمي إليها بما يتناسب مع ما يتقاضاه من مردود مادي ومعنوي (شريف، عودة، 2016: 181). وينظر إليه (العامري ،2013: 156) على أنه درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد. بينما يعرفه (تركي وآخرون، 2015: 8) بأنه: عبارة عن قدرة العاملين للقيام بمهام واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية الواضحة العناصر والمعالم بأقل وقت وأقل جهد. ويصف (حبيب وغالي، 2018: 187) الأداء الوظيفي بأنه ذلك النشاط الذي يقوم به العاملون من خلال أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم التي يجب عليهم القيام بها كل منهم حسب موقع عمله الوظيفي. ويعكس مفهوم الأداء كل الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها عن طريق الوسائل والأدوات التي تتطلبها تلك الأهداف، فإذا كان الأداء مناسباً للعمل حينئذ يتحقق الغرض منه، أما إذا لم يكن الأداء مناسباً حينها يتطلب استخدام وسائل وطرق جديدة لتدريب العاملين لتحسين مستوى أدائهم لإنجاز العمل المطلوب (أبو كريم، 2013: 20).

العوامل المؤثرة في الأداء ومحدداته

يتطلب تحديد مستوى الأداء الفردي معرفة العوامل والمحددات التي تحدد هذا المستوى والتفاعل بينها، فذهب (العبدالله، 2018: 28) إلى أن الأداء يتحدد من خلال العوامل التالية:

1. **الدافع الفردي على العمل:** ويقصد به مجموع القوى الداخلية التي تنبع من ذاتية الفرد والتي تحرك وتوجه سلوكه في اتجاه معين.

2. **بيئة ومناخ العمل:** ويقصد به البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية المحيطة بها، فالأولى تتمثل في جميع مكونات المنظمة، والثانية فإنها تتكون من البيئة المحلية والبيئة الإقليمية والبيئة العالمية، وبرغم كون هذه البيئات خارج المنظمة إلا أن لها تأثير كبير على المنظمة.

3. **القدرة على العمل:** ويقصد به أنه يتوجب على إدارة المنظمة أن تكون على دراية كافية بقدرات منسوبيها ودوافعهم واتجاهاتهم حتى تكون قادرة على تقسيم المهام والعمل فيما بينهم بصورة صحيحة.

ويرى (تركي وآخرون، 2015: 10) أن العوامل المؤثرة في أداء العاملين تتمثل في أهداف وقيم الموظف وعلاقتها بأهداف المنظمة، والخصائص الديمغرافية للفرد(العمر- الجنس- الحالة الاجتماعية)، القدرات الذهنية والسمات الشخصية، الحوافز والأجور، علاقات العمل، والتكنولوجيا والتدريب. وعلى هذا الأساس كان من الضروري التطرق وتسليط الضوء على القيم الأخلاقية باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في أداء العاملين.

كما حاول مجموعة من علماء الإدارة إعداد نموذج لمحددات الأداء حيث قدم بورتر وزميله لولر نموذجاً يستند إلى ثلاثة متغيرات رئيسية، هي (الحربي، 2003: 56):

1. الجهد المبذول في العمل: وهو يعكس درجة حماس الفرد لأداء العمل ومدى دافعيته للأداء.
2. القدرات والخصائص الفردية: وهي القدرات الفردية والخبرات السابقة والتي يتوقف الجهد المبذول عليها.
3. إدراك الفرد لدوره الوظيفي: تتمثل في سلوك الفرد أثناء الأداء لتصوراته وانطباعاته عن الكيفية التي يمارس بها في المنظمة.

أنواع الأداء الوظيفي

هناك شبه إجماع لدى معظم المختصين في مجال الفكر الإداري والتنظيمي إلى أن هناك ثلاثة تقسيمات شائعة للأداء الوظيفي، وفي هذا الصدد يصنف (بظاظو، 2010: 49) الأداء الوظيفي إلى ثلاثة أنواع كما هي مبينة فيما يلي:

1. **أداء المهام:** يقصد به السلوكيات التي تسهم في إنجاز عمليات جوهرية في المنظمة، مثل: الإنتاج المباشر للبضائع والخدمات، والبيع وجرد المخزون، وإدارة التابعين، وكل أداء يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنفيذ عمليات المنظمة (Geher, 2004:223).

2. **الأداء الظرفي:** وضح (Schmitt & Ingerick, 2001:8-9) بأن الأداء الظرفي يقصد به كل السلوكيات التي تسهم بشكل غير مباشر في تحويل ومعالجة العمليات الجوهرية في المنظمة، وهذه السلوكيات تسهم في تشكيل كل من الثقافة، والمناخ التنظيمي.

3. الأداء المعاكس أو المجابه: ويقصد به السلوك السلبي في العمل ليس مثل التأخير عند مواعيد العمل أو الغياب، وإنما يشمل سلوكيات مثل الانحراف، والعدوان، وسوء الاستخدام، والعنف وروح الانتقام والمهاجمة (Geher, 2004:223) .

أهمية الأداء الوظيفي

إن المنظمة تكون أكثر استقراراً وأطول بقاءً حين يكون أداء العاملين مميزاً (القريوتي، 2010: 187). وترجع أهمية الأداء الوظيفي بالنسبة للمنظمة إلى ارتباطه بدورة حياتها في مراحلها المختلفة المتمثلة في (مرحلة الظهور، مرحلة البقاء والاستمرارية، مرحلة الاستقرار، ومرحلة السمعة والفخر، مرحلة التميز ومرحلة الريادة) (الوافي، 2013: 43).

وتتبلور أهمية الأداء الوظيفي في النقاط التالية (الشمري، 2014: 62):

1. يتبوأ الأداء الوظيفي مكانة خاصة في أي منظمة لأنه الناتج النهائي للأنشطة جميعاً.
2. تكون المنظمة مستقرة وأطول بقاءً حين يكون الأداء الوظيفي للعاملين فيها أداءً متميزاً.
3. تبرز أهمية الأداء الوظيفي للمنظمة بسبب ارتباطه بدورة حياتها في مراحلها المختلفة(الظهور، والبقاء والاستمرار، الاستقرار، ومرحلة التميز).
4. يعبر الأداء الوظيفي عن قدرة المنظمة على تحقيق مرحلة ما من مراحل النمو والدخول إلى مرحلة أكثر تقدماً.

ثانياً: الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهي كالآتي:

أجرى راتول وفلاق (2012) دراسة هدفت إلى تحديد أبعاد العلاقة بين الأعمال والأخلاقيات في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال اتجاهات المديرين إزاءها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة بلغ

حجمها (92) عاملاً بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: ضعف اهتمام المؤسسات الاقتصادية وعينة الدراسة بالجوانب الأخلاقية، وكذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأخلاقيات المثالية ومعايير الأداء (زيادة المبيعات، تحسين السمعة، ومعدل دوران العمل) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المبحوثة. بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أخلاقيات الامتثال ومعايير الأداء (زيادة المبيعات، تحسين السمعة، ومعدل دوران العمل) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المبحوثة.

وجاءت دراسة رائدة (2012) بهدف التعرف على مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في عمان للقيادة الأخلاقية، وعلاقته بمستوى ممارستهم لسلوك المواطنة التنظيمية من وجهه نظر المعلمين، وقد تكون مجتمع الدراسة من (3764) معلماً ومعلمةً، وتكونت العينة من (351) معلم ومعلمة اختيروا بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة. وأسفرت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في عمان للقيادة الأخلاقية ومستوى ممارستهم لسلوك المواطنة التنظيمية. كما بينت أن مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في عمان للقيادة الأخلاقية من وجهه نظر المعلمين كان متوسطاً، وكذلك أن مستوى ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية في عمان لسلوك المواطنة التنظيمية من وجهه نظر المعلمين كان متوسطاً.

قام حماد (2013) بدراسة هدفت إلى بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه أخلاقيات الأعمال في المصارف وما ينطوي عليه من سلوكيات في تقديم الخدمات المصرفية التي تعزز رضا الزبائن ومن تم بناء المكانة الذهنية لديهم. حيث اتّبع الباحث الأسلوب الوصفي كمنهج للدراسة، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة تكونت من العاملين في كل من المصرف العراقي للتجارة فرع تكريت وهو مصرف قطاع عام، ومصرف بغداد فرع تكريت وهو مصرف أهلي، حيث بلغ حجمها (60) فرداً. وأوضحت الدراسة أن هناك فروق معنوية من وجهه نظر العاملين في المصارف المبحوثة حول أخلاقيات الأعمال وأهمية دعم الإدارة لها. كما بينت النتائج أيضاً أن هناك علاقة ارتباط معنوي طردي بين أخلاقيات الأعمال والمكانة الذهنية، وأن لأخلاقيات الأعمال ومن خلال دعم إدارة المصارف لها أثر إيجابي في تعزيز المكانة الذهنية.

أما دراسة عذاب (2014) حول تحليل العلاقة والأثر بين أخلاقيات العمل وجودة الخدمة، فقد هدفت إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، حيث اتخذت من موظفي كلية الطب في جامعة القادسية عينة لها والتي بلغ حجمها (50) فرداً، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني. وبعد تحليل النتائج اتضح وجود علاقة ارتباط وأثر بين أخلاقيات العمل وجودة الخدمة.

كما أجرى كامل (2016) دراسة بعنوان "أخلاقيات المهنة وعلاقتها بضغوط العمل الإداري لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهه نظر المعاونين" هدفت إلى التعرف على أخلاقيات المهنة لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهه نظر المعاونين، ودلالة الفرق في وجهات نظر المعاونين حول أخلاقيات المهنة لدى مديري المدارس الابتدائية بحسب متغير الجنس. أظهرت نتائج الدراسة التي تكونت عينتها من (79) معاوناً ومعاونةً كالآتي: أن وجهات نظر المعاونين تشير إلى ضعف أخلاقيات المدير تجاه المعلمين، في حين تشير وجهات النظر هذه إلى أن أخلاقيات المدير مرتفعة تجاه التلاميذ والمجتمع المحلي. وكذلك وجهات نظر المعاونين تشير إلى أن مديري المدارس الابتدائية يتعرضون لضغوط العمل الإداري. كما أوضحت هذه الدراسة عدم وجود فرق دال إحصائياً بين وجهات نظر المعاونين حول أخلاقيات المهنة التي يتمتع بها مديرو المدارس الابتدائية في المجالات (أخلاقيات المدير تجاه المعلمين، وأخلاقيات المدير تجاه التلاميذ، وأخلاقيات المدير تجاه المجتمع المحلي).

وقدم القبي (2017) دراسة هدفت بشكل أساسي إلى التعرف على مفاهيم أخلاقيات العمل ودورها في التقليل من مظاهر الفساد الإداري وآليات مكافحته والوقاية منه بهدف أداء الأعمال بطريقة سليمة وفعالة. ومن أجل إتمام هذه الدراسة، استخدم الباحث استبانة موزعة على محورين أساسيين، هما: أخلاقيات الأعمال والفساد الإداري، وتم توزيعها على عينة عددها (104) من العناصر الطبية العاملة بمستشفى ابن سينا بمدينة سرت الليبية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال في التقليل من مظاهر الفساد الإداري، كما أوضحت نتائج الدراسة وجود التزام من قبل العاملين بأخلاقيات الوظيفة العامة.

دراسة أخرى أجراها أمشيري وآخرون (2017) حول أخلاقيات العمل الوظيفي وأثرها على ظاهرة الفساد الإداري في مستشفى الخمس التعليمي استهدفت الدراسة العاملين بالمستشفى، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ حجمها (248) عاملاً. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغيري (الحياد والموضوعية، والثقة) لأخلاقيات العمل على التقليل من الفساد الإداري، بينما لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لمتغيرات (الأمانة والاستقامة، النزاهة والمصداقية، الشفافية، العدالة والمساواة، الإحساس بالمسؤولية والقوانين) لأخلاقيات العمل على التقليل من الفساد الإداري.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الأداء الوظيفي، فقد قام (عكاشة، 2008) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع الثقافة التنظيمية في شركة الاتصالات الفلسطينية (Paltel)، وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي. استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات وطبقت على عينة عشوائية طبقية مكونة من (312) موظفاً. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن هناك أثر إيجابي للثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية (Paltel). وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الثقافة التنظيمية ومستوى الأداء الوظيفي.

وقدم نادر (2010) دراسة هدفت إلى تقييم أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهه نظر العاملين باستخدام استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من(220) موظفاً، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز (فاعلية نظام الحوافز، والحوافز المادية، والحوافز المعنوية، والترقيات، والإنصاف في منح الحوافز) وأداء الموظفين. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مجال مستوى الأداء الوظيفي تعزز لمتغير الجنس لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين لمتغير الدائرة في مجال منح الحوافز والمكافآت لصالح الدائرة الإدارية، وفي مجال فاعلية الحوافز لصالح الدائرة التجارية.

ولغرض الوقوف على دور استراتيجيات الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي، جاءت دراسة الساعدي وآخرون (2017) والتي استهدفت العاملين في معمل الإسمنت بالكوفة، وذلك من

خلال دراسة واقع الإبداع الإداري في المعمل باستخدام عينة بلغ حجمها (91) شخصاً في الإدارة العليا والوسطى. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات كان من أهمها: أن إدارة المعمل لا تدعم أو تشجع الإبداع ولا تتبناه بشكل جدي، وهي أيضاً لا تهتم بإنشاء وحدات البحث والتطوير لتحسين الأداء الوظيفي.

وجاءت دراسة دراعو (2016) بهدف التعرف على العلاقة بين متطلبات التطوير التنظيمي وأداء الموظفين بالمركز الجامعي "أحمد زبانة"، طبقت على عينة حجمها (200) موظفٍ اختيروا بطريقة قصديه، حيث تم تطبيق أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود مساهمات لمتطلبات التطوير الإداري في التنبؤ بالأداء لدى الموظفين. وكذلك عدم وجود تفاعل بين الجنس مع التعلم التنظيمي، والجنس مع القيادة التحويلية، والجنس مع تمكين الموظفين في تفسير الأداء. بالإضافة إلى وجود تفاعل بين المؤهل العلمي مع التعلم التنظيمي، والمؤهل العلمي مع القيادة التحويلية، والمؤهل العلمي مع تمكين الموظفين في تفسير الأداء.

كما أجرى الحسيني (2017) دراسة هدفت إلى اختبار أثر الثقة التنظيمية والممثلة بثقة (المشرفين، زملاء العمل، والإدارة العليا) في الأداء الوظيفي من خلال الدور الوسيط للالتزام التنظيمي والمتمثل بـ (الشعوري، المعياري، والمستمر) في الشركة العامة للصناعات الصوفية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد صممت استبانة وزعت على (233) موظفاً. استخدمت الدراسة نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) لبناء الموديل وتحليل العلاقات الارتباطية، وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام التنظيمي يلعب دوراً حيوياً في العلاقة بين الثقة التنظيمية والأداء الوظيفي، وأن هناك علاقات تأثير مباشرة بين الثقة التنظيمية، والالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي.

حاول الباحث (Ammar,2017) من خلال دراسته الميدانية لموضوع البحث قياس مستوى الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي للممرضين وإيجاد العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للممرضين مع الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي باستخدام استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من (100) ممرضٍ من مستشفى الصويرة العام. وأظهرت النتائج أن (77%) من عينة البحث من الممرضات، وأظهرت أيضاً أن مستوى الرضا الوظيفي الكلي تنخفض مع وجود علاقة واضحة بين الرضا الوظيفي والجنس وبين الأداء الوظيفي والعمر.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

تمت الاستفادة من الدراسات السابقة حول متغيري الدراسة (أخلاقيات المهنة، والأداء الوظيفي) في الجوانب التالية:

- الاطلاع على أدبيات الدراسة في كِلَا المتغيرين، مما ساهم في إثراء الجانب النظري للباحثين.
- الاستفادة من الإجراءات التي تمت بموجبها الدراسات السابقة، فضلاً عن الإفادة من المقاييس في هذه الدراسات لغرض بناء أداة الدراسة الحالية.
- التعرف على نتائج الدراسات السابقة في كِلَا المتغيرين، مما ساعد في الموازنة مع نتائج الدراسة الحالية، وفي تفسير تلك النتائج.

موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

إن الدراسة الحالية تشابهت مع معظم الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم (المنهج الوصفي)، وكان التشابه أيضاً من حيث الأداة (الاستبانة)، بينما اختلفت عنها في استخدامها متغير أخلاقيات المهنة كمتغير مستقل. وقد تميزت عنها من حيث موقع الدراسة (ليبيا– سرت) ومن حيث العينة (العاملين بمجمع عيادات سرت المركزي) وحداثة هذه الدراسة التي أنجزت في 2019 م.

الجانب التطبيقي للدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الهادف إلى وصف الظاهرة، وتحليل البيانات من أفراد المجتمع المقصودين بالدراسة بهدف الوصول إلى النتائج.

أساليب جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في مصدرين أساسيين، هما:

المصادر الثانوية: تشمل المراجع العربية والأجنبية التي شملت الكتب والدوريات والرسائل والأطروحات ذات الصلة بالموضوع.

المصادر الأولية: تم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسية للقياس وجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالجانب الميداني للدراسة من خلال الاعتماد على المقاييس المتوفرة في الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، تكونت استمارة الاستبانة من جزئيين أساسيين، خُصص، الجزء الأول للبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، بينما اشتمل الجزء الثاني محوريين أساسيين، استهدف المحور الأول قياس المتغير المستقل أخلاقيات المهنة الطبية وأبعادها (الرقابة الذاتية، وتطوير المهارات، ودقة ووضوح الدور، والولاء الوظيفي)، في حين استهدف المحور الثاني قياس المتغير التابع للأداء الوظيفي. واحتوت الاستبانة على (28) فقرة، (4) فقرات لها علاقة بالرقابة الذاتية، و(5) فقرات تتعلق بتطوير المهارات، و(6) فقرات بدقة ووضوح الدور، و(5) فقرات لها علاقة بالولاء الوظيفي. بينما احتوى المتغير التابع (الأداء الوظيفي) على (18) فقرة. في حين اشتمل الجزء الأول للاستبانة على المعلومات الشخصية الأولية للعينة كالعمر والجنس والمؤهل العلمي، والوضع الوظيفي.

المجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) وعددهم (120) فرداً، وقد اختيرت عينة بطريقة عشوائية تمثلت في (90) فرداً بالاعتماد على جدول (1970) Morgan and Krejcie، حيث تم توزيع(90) استمارةً وتم اعتماد(78) استمارةً فقط؛ وذلك بعد استبعاد غير الصالحة منها، وعدم استرجاع البعض منها.

المعالجة الإحصائية

تم إدخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات، حيث تم إعداد هذا الترميز كما هو مبين في الجدول (1).

جدول رقم (1): ترميز الإجابات

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة. ولحساب طول مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدة فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5÷4=0.80)، وتضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، من أجل تحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (العمر، 2004). والجدول (2) التالي يوضح طول الخلايا وفقاً لما ذكر:

جدول رقم (2): طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

طول الخلية	الفئة في المقياس	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	مرتفعة جداً

بعد تجميع الاستبانات، تم إدخال البيانات في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تمهيداً لتحليل النتائج، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية المتمثلة بالجداول التكرارية، وذلك لحصر أعداد المشاركين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة لمجيبي الاستبانة، ومقاييس النزعة المركزية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، وذلك لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت، مثل :الانحراف المعياري بهدف تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة الأساسية، وتحليل الانحدار البسيط ومعامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع واختبار (T-test) و(F-test) التي استخدمت في اختبار الفرضيات، وتحديد معامل ارتباط ألفا كرونباخ والذي استخدم أيضاً في فحص ثبات الاستبانة.

ثبات الأداة

لقياس مدى ثبات الأداة، وللتحقق من ثبات أداة القياس، تم فحص الاتساق الداخلي والثبات لفقرات الاستبانة، حيث تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس الاتساق الداخلي، والتأكد من ثبات الاستبانة، لكون هذه الطريقة تعطي الحد الأدنى لمعامل ثبات الاستبيان، كما أنه لا يتطلب إعادة تطبيقها، وتعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع

بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة. وقد تبين أن معامل ألفا كرونباخ في هذه الدراسة يساوي (90.3)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً، مما يشير إلى درجة الثبات التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها، كما هو مبين بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
43	0.903

عرض النتائج واختبار الفرضيات

وصف خصائص العينة

يوضح الجدول (4) نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هي من الإناث، حيث بلغت(71.8%)، وهي أكبر من نسبة الذكور التي بلغت(28.2%)، أما فيما يتعلق بالعمر، اتضح أن أغلبهم من الفئة العمرية (25– 35 سنة) حيث يشكلون ما نسبته (69.2%)، وهو ما يعني انتساب أكثرهم إلى فئة الشباب تم يليها الفئة العمرية (35– 45 سنة) بنسبة(28.2%)، كما اتضح أن عدد سنوات الخدمة الشائع بين أفراد العينة هو (5– 10 سنوات)، إذ شكلت ما نسبته(46.2%)، يليها فئة سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات) بنسبة(35.9%)، وبالنسبة إلى المؤهل العلمي، فقد تبين أن أكثر من نصف المبحوثين من فئة المستوى التعليمي (البكالوريوس) أي قرابة(59%)، وأن حوالي(33.3)% من المستجيبين هم من فئة الدبلوم المتوسط، كما اتضح أن أغلب أفراد العينة من الفنيين بنسبة(79.5%).

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة وفقاً لمعيار الجنس، العمر، المؤهل العلمي.

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	22	%28.2
		أنثى	56	%71.8
المجموع			78	%100
2	العمر	أقل من 25	2	%2.6
		25 ـــ 35	54	%69.2
		35ـــ45	22	%28.2
المجموع			78	%100
3	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	26	%33.3
		بكالوريوس	46	%59.0
		ماجستير	6	%7.7

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المجموع			78	%100
4	المسمى الوظيفي	فني	62	%79.5
		ممرض	16	%20.5
المجموع			78	%100
5	عدد سنوات الخدمة	أقل من 5	28	%35.9
		5ـــــ10	36	%46.2
		أكثر من 10	16	%17.9
المجموع			78	%100

عرض بيانات متغيرات الدراسة وتحليلها

باستخدام الأساليب الإحصائية أظهر التحليل ما يلي:

أولاً: عرض وتحليل بيانات متغير أخلاقيات المهنة

1. بُعد الرقابة الذاتية:

يُبين الجدول التالي (5) إجابات عينة الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) حول آرائهم عن مستوى الرقابة الذاتية ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد الرقابة الذاتية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
1	يعتقد العاملون أن الرقابة الذاتية أهم من رقابة المسؤولين.	3.80	.5179	3	مرتفعة
2	الخوف من التقييم السنوي يدفع العاملين إلى الالتزام بآداب الوظيفة.	3.36	1.347	4	متوسطة
3	يحرص العاملون على الشفافية في التعامل مع المسئولين.	4.10	.988	2	مرتفعة
4	الرقابة الذاتية للعمل تقلل من القيام بالأخطاء لدى العاملين في المنظمة.	4.19	.871	1	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.81	.6541		

يشير الجدول (5) إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببُعد الرقابة الذاتية في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البُعد بين (3.36–4.19). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "الرقابة الذاتية للعمل تقلل من القيام بالأخطاء لدى العاملين في المنظمة " بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.81)، والانحراف المعياري بلغ (.871)، فيما حصلت الفقرة " الخوف من

التقييم السنوي يدفع العاملين إلى الالتزام بآداب الوظيفة " على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.347). وبشكل عام يتبين أن مستوى الرقابة الذاتية في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

2. بُعد تطوير المهارات:

يُبين الجدول التالي (6) إجابات عينة الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) حول آرائهم عن مستوى تطوير المهارات ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد تطوير المهارات

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
	يقوم العاملون بالعمل وفق الطريقة المطلوبة.	4.15	.927	3	مرتفعة
	يساعد الأطباء على تحقيق أهداف المنظمة.	4.18	.832	2	مرتفعة
	يتم إحالة التقارير المطلوبة من قبل العاملين إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب.	37.3	.980	5	متوسطة
	يتفهم العاملون احتياجات المرضى ويتم تلبيتها بالشكل والوقت المناسب	254.	.817	1	مرتفعة جداً
	يقوم العاملون بجمع المعلومات عن المشاكل التي تواجه المرضى والأقسام والمنظمة بشكل مستمر.	4.05	1.068	4	مرتفعة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	98.3	.64222		

يشير الجدول (6) إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببُعد تطوير المهارات في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البُعد بين (3.37–4.25). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يتفهم العاملون احتياجات المرضى ويتم تلبيتها بالشكل والوقت المناسب " بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.98)، والانحراف المعياري بلغ (.817)، فيما حصلت الفقرة " يتم إحالة التقارير المطلوبة من قبل العاملين إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (.980). وبشكل عام يتبين أن مستوى تطوير المهارات في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

3. بُعد الولاء الوظيفي:

يُبين الجدول التالي (7) إجابات عينة الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) حول آرائهم عن مستوى الولاء الوظيفي ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد الولاء الوظيفي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
1	لدى العاملين استعداد لبذل أقصى ما عندهم من جهد.	4.44	.594	1	مرتفعة جداً
2	يقبل العاملون القيام بأي عمل له علاقة بالعملية الطبية.	4.18	.780	2	مرتفعة
3	طريقة العمل في المنظمة تمكن العاملين من تأدية أعمالهم بشكل جيد.	3.97	.837	4	مرتفعة
4	يفتخر العاملون بالانتساب إلى مهنة الطب.	4.44	.749	1	مرتفعة جداً
5	يشعر العاملون بالسعادة لاختيارهم هذه الوظيفة.	3.97	1.238	4	مرتفعة
6	يرى العاملون أن وظيفة الطب أفضل وظيفة تلائمهم.	4.13	1.121	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		4.19	.58993		

يشير الجدول (7) إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببُعد الولاء الوظيفي في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البُعد بين (4.44-3.97). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يفتخر العاملون بالانتساب إلى مهنة الطب" بمتوسط حسابي بلغ (4.44) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (4.19)، والانحراف المعياري بلغ (.749)، فيما حصلت الفقرتين " طريقة العمل في المنظمة تمكن العاملين من تأدية أعمالهم بشكل جيد " والفقرة " يشعر العاملون بالسعادة لاختيارهم هذه الوظيفة " على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.97). وبشكل عام يتبين أن مستوى الولاء الوظيفي في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

4. بُعد دقة ووضوح الدور:

يُبين الجدول التالي (8) إجابات عينة الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) حول آرائهم عن مستوى دقة ووضوح الدور ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد دقة ووضوح الدور

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
1	يحرص العاملون على تحمل مسئولية المهام الموكلة إليهم.	4.15	.651	2	مرتفعة
2	يقدم العاملون مقترحات لتطوير وتحسين طرق العمل.	343.	.945	4	متوسطة
3	يقوم العاملون بمهامهم بأمانة عالية.	4.22	.932	1	مرتفعة جداً
4	يتطوع العاملون بأعمال إضافية للحفاظ على تقدم وتطوير العمل.	3.30	.972	5	متوسطة
5	لدى العاملين درجة عالية من الإخلاص في العمل.	3.91	.932	3	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		77.3	5.6400		

يشير الجدول (8) إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة ببُعد دقة ووضوح الدور في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البُعد بين (4.22-3.30). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يقوم العاملون بمهامهم بأمانة عالية " بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.77)، والانحراف المعياري بلغ (.932)، فيما حصلت الفقرة " يتطوع العاملون بأعمال إضافية للحفاظ على تقدم وتطوير العمل " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (.972). وبشكل عام يتبين أن مستوى دقة ووضوح الدور في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

المتغير التابع : الأداء الوظيفي

يُبين الجدول التالي (9) إجابات عينة الدراسة من العاملين بالمهن الطبية المساعدة بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت (فنيين، وممرضين) حول آرائهم عن مستوى الأداء الوظيفي ممثلة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر العينة المختارة.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء الوظيفي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	درجة الممارسة
1	يتمتع العاملون بالمهارة والمعرفة الفنية المطلوبة لإنجاز العمل بكفاءة وفاعلية.	4.14	.682	8	مرتفعة
2	يتميز العاملون بالتفاني والجدية والقدرة على تحمل المسئولية.	4.10	.783	10	مرتفعة
3	يؤدي العاملون المهام الوظيفية الموكلة إليهم طبقا لمعايير الجودة المطلوبة.	3.97	.897	12	مرتفعة
4	يبذل العاملون الجهد الكافي لإنجاز المهام المطلوبة منهم بالقدر المطلوب وفي الوقت المحدد.	4.17	.788	6	مرتفعة
5	يقوم العاملون بأعمالهم وفقا لسياسات، وإجراءات محددة.	3.99	.636	11	مرتفعة
6	يفهم رؤساء الأقسام المعنى الحقيقي للأداء الجيد في العمل.	4.16	.696	7	مرتفعة
7	يتم تنفيذ العمل وفقا للخطط الموضوعة.	4.18	.690	5	مرتفعة
8	يحرص العاملون على تحسين أدائه بشكل مستمر.	4.29	.844	3	مرتفعة جداً
9	لدى العاملين المعرفة والإلمام بطبيعة الأعمال الموكلة إليهم.	4.19	.767	4	مرتفعة
10	يلتزم العاملون بتعليمات وتوجيهات الإدارة.	4.33	.596	2	مرتفعة جداً
11	يمتلك العاملون القدرة على التواصل والتعاون مع زملائه.	4.39	.502	1	مرتفعة جداً
12	يستطيع العاملون التكيف والتأقلم مع أي تغييرات طارئة في المنظمة.	4.11	.839	9	مرتفعة
13	يوجد تنسيق مستمر بين المستويات الإدارية لتحقيق الجودة المطلوبة في أداء الأعمال.	3.30	1.068	13	متوسطة
14	تسعى المنظمة إلى تطوير أداء عامليها وذلك من خلال القيام بالدورات والبرامج التدريبية.	3.15	1.362	15	متوسطة
15	تساهم السياسات والإجراءات المتبعة في المنظمة في إنجاز الأعمال بكفاءة وفاعلية.	3.22	1.049	14	متوسطة
16	تقوم الإدارة باطلاع العاملين على نتائج تقييم أدائهم.	2.56	1.213	17	ضعيفة
17	يوجد اهتمام من قبل الإدارة للمقترحات التي يقدمها العاملون الخاصة بجودة الأداء الوظيفي.	2.80	1.209	16	متوسطة
18	يتوفر لدى العاملين الرغبة والاستعداد للعمل خارج أوقات الدوام الرسمي لإنجاز الأداء الوظيفي المطلوب.	2.52	1.219	18	ضعيفة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.66	.5298		

يشير الجدول (9) إلى إجابات المبحوثين عن العبارات المتعلقة بمتغير الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البُعد بين (4.39-2.52). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يمتلك العاملون القدرة على التواصل والتعاون مع زملائه" بمتوسط حسابي بلغ (4.39) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام والبالغ (3.66)، والانحراف المعياري بلغ (.502)، فيما حصلت الفقرة " يتوفر لدى العاملين الرغبة والاستعداد للعمل خارج أوقات الدوام الرسمي لإنجاز الأداء الوظيفي المطلوب " على المرتبة الثامنة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (1.219). وبشكل عام يتبين أن مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً.

اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الاولى:

(لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي).

تحليل علاقات الارتباط لمتغيرات الدراسة:

لغرض التحقق من الفرضية والفرضيات الفرعية، تم إجراء اختبارات اعتمدت على معامل ارتباط (سبيرمان)، بهدف التعرف على مدى وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة وفقاً لفرضياتها، والمتعلقة بالمتغيرين المستقل المتمثل بأخلاقيات المهنة، والمتغير التابع المتمثل بالأداء الوظيفي.

1. اختبار العلاقة بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي.

من خلال البيانات الواردة بالجدول (10) يتبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية تربط بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي مقدارها (**.741).

جدول رقم (10): معامل الارتباط (سبيرمان)

أبعاد أخلاقيات المهنة	الرقابة الذاتية	تطوير المهارات	الولاء الوظيفي	دقة ووضوح الدور	أخلاقيات المهنة (عام)
الأداء الوظيفي	.679**	.752**	.625**	.735**	.711**

2. اختبار العلاقة بين الرقابة الذاتية والأداء الوظيفي

يتضح من خلال الجدول (10) وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة تربط بين الرقابة الذاتية والأداء الوظيفي ذات دلالة معنوية مقدارها (**679 .). وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد الرقابة الذاتية والأداء الوظيفي.

3. اختبار العلاقة بين تطوير المهارات والأداء الوظيفي.

يتضح من خلال الجدول (10) وجود علاقة ارتباط طردية قوية تربط بين تطوير المهارات والأداء الوظيفي ذات دلالة معنوية مقدارها (**752.) . وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد تطوير المهارات والأداء الوظيفي.

4. اختبار العلاقة بين الولاء الوظيفي والأداء الوظيفي.

يتضح من خلال الجدول (10) وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة تربط بين الولاء الوظيفي والأداء الوظيفي ذات دلالة معنوية مقدارها (**625.) . وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد الولاء الوظيفي والأداء الوظيفي.

5. اختبار العلاقة بين دقة ووضوح الدور والأداء الوظيفي.

يتضح من خلال الجدول (10) وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة تربط بين دقة ووضوح الدور والأداء الوظيفي ذات دلالة معنوية مقدارها (**735.) . وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين بعد دقة ووضوح الدور والأداء الوظيفي.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أخلاقيات المهنة الطبية والأداء الوظيفي).

تحليل مستويات تأثير الدراسة

1. أثر أخلاقيات المهنة الطبية كمتغير مستقل على الأداء الوظيفي كمتغير تابع:

يوضح الجدول (11) تأثير أخلاقيات المهنة الطبية على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات المهنة الطبية على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (.582) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي ما قيمته (.582) من التغيرات في مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ناتج عن التغير في مستوى أخلاقيات المهنة الطبية. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة البالغة (10.296) وكذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (105.998) ، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

2. أثر الرقابة الذاتية كمتغير مستقل على الأداء الوظيفي كمتغير تابع:

يوضح الجدول (11) تأثير الرقابة الذاتية على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للرقابة الذاتية على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (.483) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي ما قيمته (.483) من التغيرات في مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ناتج عن التغير في مستوى الرقابة الذاتية. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة البالغة (8.434) وكذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (71.128) ، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

جدول رقم (11): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير بعض أبعاد أخلاقيات المهنة على الأداء الوظيفي

المتغيرات	أخلاقيات المهنة				
الأداء الوظيفي	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة		t المحسوبة	
		القيمة	Sig	القيمة	Sig
	.582	105.998	.000	10.296	.000
المتغيرات	الرقابة الذاتية				
الأداء الوظيفي	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة		t المحسوبة	
		القيمة	Sig	القيمة	Sig
	.483	71.128	.002	8.434	.000
المتغيرات	تطوير المهارات				
الأداء الوظيفي	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة		t المحسوبة	
		القيمة	Sig	القيمة	Sig

المتغيرات	أخلاقيات المهنة				
	.596	112.165	.000	10.591	.000
المتغيرات	الولاء الوظيفي				
الأداء الوظيفي	معامل (R^2) التحديد	F المحسوبة		t المحسوبة	
		القيمة	Sig	القيمة	Sig
	.345	39.984	.000	6.323	.003
المتغيرات	دقة ووضوح الدور				
الأداء الوظيفي	معامل (R^2) التحديد	F المحسوبة		t المحسوبة	
		القيمة	Sig	القيمة	Sig
	.330	37.447	.000	6.119	.000

3. أثر تطوير المهارات كمتغير مستقل على الأداء الوظيفي كمتغير تابع:

يوضح الجدول (11) تأثير تطوير المهارات على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطوير المهارات على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (.596) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي ما قيمته (.596) من التغيرات في مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ناتج عن التغير في مستوى تطوير المهارات. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة البالغة (10.591) وكذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (112.165) ، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

4. أثر الولاء الوظيفي كمتغير مستقل على الأداء الوظيفي كمتغير تابع:

يوضح الجدول (11) تأثير الولاء الوظيفي على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للولاء الوظيفي على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (.345) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي ما قيمته (.345) من التغيرات في مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ناتج عن التغير في مستوى الولاء الوظيفي. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة البالغة (6.323) وكذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (39.984) ، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

5. أثر دقة ووضوح الدور كمتغير مستقل على الأداء الوظيفي كمتغير تابع:

يوضح الجدول (11) تأثير دقة ووضوح الدور على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لدقة ووضوح الدور على الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (.330) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أي ما قيمته (.330) من التغيرات في مستوى الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت ناتج عن التغير في مستوى دقة ووضوح الدور. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t المحسوبة البالغة (6.119) وكذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (37.447) ، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج والتوصيات

النتائج

اعتماداً على تحليل البيانات المرتبطة بالدراسة، والمناقشات، والتحليلات التي تضمنتها، استخلصت هذه الدراسة العديد من الاستنتاجات، أهمها:

- أن تأثير أبعاد أخلاقيات المهنة الطبية على الأداء الوظيفي كان واضحاً، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي بين أبعاد أخلاقيات المهنة والأداء، فكلما أدرك العاملون أهمية أخلاقيات المهنة كلما ازداد الأداء الوظيفي.
- اتضح من نتائج الدراسة أن مستوى الرقابة الذاتية في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً، وهذا ما أفصحت عنه النتائج التي بيّنت تقارب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، حيث تبين أن المتوسط الحسابي العام للرقابة الذاتية بلغ (3.81) بانحراف معياري (0.6541)، وهذا يدل على اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بممارسة الرقابة الذاتية من أجل الأداء كان عالياً.
- اتضح من نتائج الدراسة أن مستوى تطوير الأداء في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً، وهذا ما أفصحت عنه النتائج التي بينت تقارب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، حيث تبين أن المتوسط الحسابي

العام لتطوير الأداء بلغ (3.98) بانحراف معياري (0.64222) وهذا يدل على اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بممارسة الأداء من أجل الأداء كان عالياً.

- اتضح من نتائج الدراسة أن مستوى الولاء الوظيفي في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً، وهذا ما أفصحت عنه النتائج التي بينت تقارب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، حيث تبين أن المتوسط الحسابي العام للولاء الوظيفي بلغ (4.19) بانحراف معياري (0.58993) وهذا يدل على اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بممارسة الولاء الوظيفي من الأداء كان عالياً.
- اتضح من نتائج الدراسة أن مستوى دقة ووضوح الدور في الأداء الوظيفي بمجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت من وجهة نظر المبحوثين كان مرتفعاً، وهذا ما أفصحت عنه النتائج التي بينت تقارب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة، حيث تبين أن المتوسط الحسابي العام لدقة ووضوح الدور بلغ (3.77) بانحراف معياري (0.64005) وهذا يدل على اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بممارسة الدقة ووضوح الدور من أجل الأداء كان عالياً.
- بينت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسطة إيجابية (طردية) بين بُعد الرقابة الذاتية والأداء الوظيفي.
- بيّنت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية إيجابية (طردية) بين بُعد دقة ووضوح الدور والأداء الوظيفي.
- بيّنت النتائج وجود علاقة ارتباط متوسطة إيجابية (طردية) بين بُعد الولاء الوظيفي والأداء الوظيفي.
- بيّنت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية إيجابية (طردية) بين بُعد تطوير المهارات والأداء الوظيفي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تمخضت عنه الدراسة من استنتاجات فإنه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- العمل على اعتبار أن مفهوم أخلاقيات المهنة من المفاهيم المهمة في مجمع عيادات سرت المركزي بمدينة سرت، والعمل على ترسيخ القناعة التامة لدى العاملين به بأن تطبيق مفهوم

أخلاقيات المهنة من أهم مسؤولياتهم في تحقيق الأهداف المطلوبة، وذلك من خلال عقد ورش العمل والندوات الهادفة إلى نشر هذه الثقافة على نطاق واسع والإيمان بأنها الوسيلة المثلى للوصول إلى تحقيق الأهداف.

- من أجل أداء الأعمال بشكل جيد وفعال، توصي هذه الدراسة بضرورة تبني سياسة التنسيق المستمر بين المستويات الإدارية لتحقيق الجودة المطلوبة في أداء الأعمال، والعمل على تبسيط السياسات والإجراءات المتبعة في المنظمة بحيث تساهم في إنجاز الأعمال بكفاءة وفاعلية .
- توصي هذه الدراسة بضرورة سعي المنظمة إلى تطوير أداء عامليها، وذلك من خلال القيام بالدورات والبرامج التدريبية المتخصصة، بهدف الرفع من قدراتهم وإمكانياتهم من أجل الوصول إلى تحقيق الأداء الوظيفي لهم.

المراجع

أبو شرخ، نادر حامد عبد الرزاق (2010)، " تقييم أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات Patel في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

أبو كريم، أيمن محمد (2013) " علاقة نظم المعلومات الإدارية بتحسين الأداء الإداري دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة.

أحمد، جنان شهاب (2013)، أخلاقيات العمل: منظور إداري معاصر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات– دراسة تحليلية لآراء العاملين في مؤسسة الشاكري للمبرآت الاجتماعية – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4).

أقصى، جوهرة و مقراش، فوزية (2012)، الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، 6–7 مايو 2012، أثر حوكمة المستشفيات على أخلاقيات المهنة الطبية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية جيجل (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).

امشيرى، حليمة علي و امسلم، سمية معمر وخليل، عائشة علي (2017)، "أثر أخلاقيات العمل الوظيفي في التقليل من ظاهرة الفساد الإداري" دراسة تطبيقية على العاملين في مستشفى الخمس التعليمي، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي (الواقع والتطلعات)، 26–27/ 7/ 2017، الخمس، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة.

العمر، بدران (2004)، تحليل بيانات البحث العلمي من خلال برنامج SPSS، دار الإصدارات الصحية، مكتبة الملك فهد الوطنية.

الغامدي، سعيد بن ناصر(2010)، أخلاقيات العمل ضرورة تنموية ومصلحة شرعية، كتاب شهري محكم يصدر عن الإدارة العامة للأعلام والثقافة برابطة العالم الإسلامي، السنة الخامسة والعشرون.

القبي، الطيب محمد (2017)، أخلاقيات الأعمال كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر العناصر الطبية، " دراسة تطبيقية على مستشفى ابن سينا التعليمي بمدينة سرت" الندوة

العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي الواقع والتطلعات الخمس جامعة المرقب–كلية الاقتصاد والتجارة 26–27–يوليو 2017.

القريوتي، محمد قاسم (2010)، " الوجيز في إدارة الموارد البشرية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الساعدي، مؤيد، وعلي، محمود علي، وعبد علي، سعيد مجيد (2017)، " دور استراتيجيات الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي–دراسة ميدانية في معمل سمنت الكوفة.https//www.researchgate.net/publication/320843394

السكارنة، بلال خلف (2012)، " الفساد الإداري"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شريف، أثير أنور، عودة، بلال كامل (2016)، دور تكنولوجيا المعلومات في الأداء الوظيفي– دراسة تحليلية لإجابات عينة من مديري المصارف العراقية الخاصة– مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (91).

الشمري،، أمير شاكر(2014)،"تأثير السمات الشخصية الخمس الكبرى على الأداء الوظيفي من خلال مشاركة المعرفة" دراسة حالة في مدينة الصدر الطبية في محافظة النجف الأشراف، بحث الدبلوم العالي في إدارة المستشفيات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

العامري، عامر عبد اللطيف كاظم (2013)، أثر إدارة الصحة والسلامة المهنية في أداء العاملين– دراسة تحليلية لقطاعات وزارة الصناعة والمعادن– مجلة كلية المأمون، العدد (21).

العبدالله، معن أحمد صالح(2011)، " أثر التمكين الإداري على الأداء الوظيفي" دراسة على شركةHP في المملكة السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية.

العرايضة، رائدة هاني محمود(2012)،"مستوى القيادة الأخلاقية لمديري المدارس الثانوية الحكومية في عمان وعلاقته بمستوى ممارسة المواطنة التنظيمية من وجهه نظر المعلمين"، رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط.

الحسيني، سوسن جواد (2017)، دور الثقة والالتزام التنظيمي في تحسين الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (50).

الحربي، خديجة أحمد عبد المؤمن(2003)، "التطوير التنظيمي وأثره على كفاءة الأداء في المنظمة" دراسة تطبيقية على جدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز.

الوافي، الطاهر(2013)، "التحفيز وأداء الممرضين" دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية- عالية صالح- بمدينة تبسة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وإدارة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

بظاظو، إبراهيم خليل (2010)، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المحميات الطبيعية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 22.

دراعو، فاطمة (2016)، " علاقة متطلبات التطوير التنظيمي بالأداء" دراسة ميدانية بالمركز الجامعي "أحمد زبانة" بغليزان، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر.

تركي، سنية كاظم، وعبد إبراهيم ، بشرى، ورسن، موفق صادق(2015)، "إدارة الوقت وأثرها في الأداء الوظيفي دراسة تحليلية في مديرية التقاعد العامة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (20).

حبيب، لقاء مديري، وغالي، بتول علي (2018)، "تأثير المناخ التنظيمي على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين- دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية – مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (10)، العدد (4).

عذاب، خولة راضي (2013)، أخلاقيات العمل في جودة الخدمة: العلاقة والأثر- دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي كلية الطب في جامعة القادسية – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (2).

حماد، أحمد جدعان (2013)، دور أخلاقيات الأعمال في تعزيز المكانة الذهنية للخدمات المصرفية- دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف في مدينة تكريت- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (29).

راتول، محمد و فلاق، محمد (2012)، "علاقة أخلاقيات الإدارة بالأداء في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العمومية والخاصة، الملتقى الدولي حول:

مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، 3-4/ ديسمبر، الجزائر، جامعة قالمة.

عكاشة، أسعد أجمد(2008)،" أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي" دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات Patel في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

كاظم، فايق جواد (2016)، استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وانعكاساتها في الأداء الوظيفي- بحث تطبيقي في مستشفى الرشاد التعليمي – مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد (23)، العدد (98).

كامل، جنان حاتم (2016)، أخلاقيات المهنة وعلاقتها بضغوط العمل الإداري لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهه نظر المعاونين، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات للعلوم الاجتماعية، العدد (23).

Ammar A. O (2017) . “Impact of Job Satisfaction on Job Performance of Nurses at Al-Suwaira General Hospital”, Iraqi National Journal of Nursing Specialties, V. 30, N. 2.

Armstong, M (2006). " performance Management", 3rd edition ,UK, London.

Geher, G (2004). "Measuring Emotional Intelligence", New York, Nova science publisher, Inc.

Schmitt E (2001). "Handbook of psychology-Volume 12, Industrial and organizational psychology", USA, John Wiley and Sons.

Tsalikis J & Seaton B (2008) " Consumer Perception of Business Ethical Behavior in former Easterm Block Countries ", Journal of Business Ethics, V. 82. Journal of Nursing Specialties, Vol. 30 (2), 2017Iraqi National Journal of Nursing Specialties, Vol. 30 (2), 2017

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

الأخطاء الصفرية ومدى إمكانية تطبيقها في المصانع الليبية: دراسة حالة الشركة الليبية للحديد والصلب – مصراتة

إياد علي بالحاج
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية–طرابلس
eyadbelhaj7@gmail.com

الملخص

تسعى المؤسسات الصناعية للوصول إلى مستوى من الجودة والكفاءة يخلق لها الميزة التنافسية بينها وبين المؤسسات المناظرة، إلا أن نظرية الأخطاء الصفرية جاءت بشكلٍ مختلف، حيث إنها تهدف للوصول إلى منتج خالٍ تماماً من العيوب من أول مرة وفي كل مرة، الأمر الذي له مردود على قياس التكلفة ومن ثم زيادة الأرباح وتحقيق التنافسية اللازمة. ولما كانت نسبة التالف التي تتعرض لها العملية الإنتاجية في المصانع بالشركة الليبية للحديد والصلب تتراوح ما بين (10–14%) وفق إدارة الشؤون الهندسية بالشركة، كان لزاماً البحث عن وسيلة تكفل تقليص هذه النسبة من التالف إلى الحد الأدنى وصولاً في نهاية المطاف إلى صفر تالف. لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في إمكانية تطبيق الأخطاء الصفرية بالشركة المشار إليها، وذلك بهدف التعرف على مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية وعلى المعوقات التي تحد من تطبيقها، وذلك من وجهة نظر العاملين بالشركة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع البيانات بواسطة استبانة تم تطويرها لأغراض الدراسة بالاستناد إلى مبادئ وأفكار كروسبي (Crosby, 1996; 1989; 1984; 1979) والدراسات ذات الصلة، ثم توزيعها على العينة التي تكونت من (248) عاملاً. وأظهرت نتائج الدراسة وجود جُملة من المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية لدى الشركة، والمتمثلة في وجود: مركز مختص، قناعة الإدارة العليا، وسائل منع حدوث الخطأ، اتخاذ التدابير الوقائية، وملاءمة التصميم لإمكانية التصنيع. إلا أن نتائج الدراسة تؤكد وجود معوقات متعددة تحد من تطبيق الأخطاء الصفرية بالمصنع منها: غياب الدورات ذات العلاقة بالنظرية، غياب الوعي بأهميتها، ندرة الأمثلة الناجحة في تطبيقها بالمصانع المحلية، غياب الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل بها، وضعف المعرفة العلمية بالأخطاء الصفرية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من المتطلبات المتوفرة لدى الشركة لتطبيق الأخطاء الصفرية، واعتبارها نقطة انطلاق نحو تطبيق النظرية، والعمل على القضاء على المعوقات التي تحد من تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: العيوب، الأخطاء الصفرية، المتطلبات، المعوقات، الشركة الليبية للحديد والصلب.

Abstract

Industrial enterprises seek to achieve a level of quality and efficiency that creates a competitive advantage between them and their counterparts, but the theory of zero defect came differently, as it aims to reach a product completely free of defects from the first time and every time. This has an impact on cost measurement which will increase profits and achieve the necessary competitiveness. Since the rate of defected products during the production process in the manufactories at the Libyan Iron and Steel Company ranges between 10-14% according to company's sources, it was necessary to find a way to ensure that this percentage is reduced from the defect to the minimum and eventually to zero. Therefore, this study came to consider the possibility of applying zero defects in the above mentioned company, aiming to identify the availability of the requirements for the application of zero defect and to find out the obstacles that limit their application, from the point of view of employees of the company. The study used the descriptive analytical approach, and the data were collected by a questionnaire developed for the purposes of the study based on Crosby's principles and ideas (Crosby, 1996; 1989; 1984; 1979) and related studies. It was then distributed to the sample, which consisted of (248) employee. The results of the study showed a set of requirements for the application of zero defect that are already implemented in the factory, namely: a specialized center, the conviction of senior management, means of preventing the occurrence of defect, follow up of precautionary measures, and the appropriateness of design for the possibility of manufacturing. However, the results of the study confirm the existence of several obstacles that limit the application of zero defect in the factory, including: the absence of relevant courses, the lack of awareness of their importance, the scarcity of successful examples in their application in local factories, the absence of systems and regulations governing their work, and the lack of knowledge of zero defects. The study recommended the need to take advantage of the requirements available to the company to apply zero defects, and considered them as a starting point towards the application of the theory, and endeavor to eliminate the obstacles that limit their application.

Key words: Defects, Zero Defects, Requirements, Constraints, Libyan Iron and Steel Company.

المقدمة

تسعى المؤسسات بصفةٍ عامة إلى تحقيق مستوياتٍ مختلفة من الجودة وفق إمكانياتها، وذلك للوصول إلى منتج يحقق تنافسية مرضية مع نظرائهم مِمَن يقدمون المنتج نفسه أو الخدمة نفسها، ولكلٍ من هذه المؤسسات نهجه في تطبيق معايير الجودة وفق الاستراتيجيات التي يتم رسمها. وقد شهدت أنظمة الجودة في أواخر القرن الماضي تطورات متسارعة وقبول من قبل الشركات والمصانع على المستوى العالمي، حيث إنهم وجدوا فيها غايتهم في تحقيق التنافسية المطلوبة في ظل العولمة التي جعلت العالم وكأنه يعيش في قريةٍ واحدة. وفي أواخر السبعينات ظهرت نظرية الأخطاء الصفرية Zero" Defects"، والتي صاغ فروضها كروسبي Crosby (1979)؛ حيث تدعو إلى السعي للخروج بمخرجات أي منتجاتٍ وخدمات خالية تماماً من العيوب ومتماشية مع المتطلبات لأول مرة وفي كل مرة، ومعنى ذلك أن يتم بناء أسس الجودة في المراحل المبكرة من العمل وليس في مرحلة الرقابة، أي أن تأكيد الجودة يكون من المنبع (محمد، 2019؛ البوهي وآخرون، 2018؛ زوير، 2014).

وقد واجهت هذه النظرية بعض الانتقادات من خبراء الجودة والباحثين، مِمَن رأوا أن تطبقيها غير واقعي وصعب التحقيق (Deshpande ,2017)، وفي الوقت نفسه لاقت هذه النظرية تأييد البعض الأخر من الخبراء والباحثين، والذين رأوا أن هذه حالة مثالية ويمكن تحقيقها (Alexopoulos and Packianather, 2017; Psarommatis et al, 2019; Ferreira et al, 2018)؛ هذا وسيتم توضيح وجهتي النظر خلال سياق البحث، إلا أنه في نهاية المطاف ستحقق نظرية الأخطاء الصفرية مستوى عالٍ من الجودة وبدرجةٍ مقبولة بموجب المقاييس الأكثر صرامة، كما أن نظرية الأخطاء الصفرية تشير إلى حالة يتم فيها التخلص من التالف وتقليل العيوب، وهذا يعني ضمان تحقيق أعلى معايير الجودة في المنتجات والخدمات (Simplilearn, 2019). ومن البديهي أن القبول بالخطأ أياً كانت نسبته تخلق عيباً في المنتوج أو الخدمة المقدمة قد يتيح القبول بزيادة نسبة الخطأ، مما يترتب عليه تدني في مستوى الجودة ويقلص من حدة التنافسية في سوق العمل أو الإنتاج. ويُعد مدخل الأخطاء الصفرية من المداخل الحديثة التي تؤدي إلى مخرجات خالية من العيوب، والوصول إلى مستويات ذات جودة عالية (الداؤودي،

2011). وفي تقديرٍ لفيليب كروسبي فإن النُظم التي تسمح بالعيوب وإمكانية تكرارها مرةً أخرى سيكلفها ذلك ما بين (20–30%)من عائداتها، كما ذكر كلٌ من Brondoni (2018) و Hirano (1986) أنه يمكن من خلال تطبيق هذه النظرية زيادة الأرباح عن طريق القضاء على تكلفة الفشل ومن ثم زيادة الإيرادات. هذا ومما يميز تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية في المنظمات أنها تزيد من حدة التنافسية، والحصول على رضا العملاء (Lejon et al., 2019 ;الغانم، Migl, 2006; 2018).

ومن الجدير بالذكر أن هذا المدخل قد تم تطبيقه في العديد من الشركات والمصانع الكبرى على مستوى العالم وحققت هذه الشركات نتائج مبهرة؛ نذكر منها على سبيل الذكر وليس الحصر شركة Martin الأمريكية المتخصصة في علوم الفضاء والطيران والتي نجحت في تخفيض العيوب بنسبة (54%) خلال سنة واحدة (لحبيب، 2019؛ Harwood, 1993)، كما أعلنت شركة General Electric الأمريكية المختصة في إنتاج المعدات الكهربائية والإلكترونية بأنها حققت تخفيضاً قدره(2) مليون دولار في تكاليف إعادة التصنيع والخردة (Halpin, 1966).

وعلى الرغم من أهمية تطبيق النظرية في المنظمات الإنتاجية والخدمية، ودورها في تحسين الجودة وتقليص التكاليف وزيادة الأرباح (طالب وغالي، 2012)، إلا أنه لوحظ ندرة الأدبيات والدراسات العربية التي تناولت موضوع الأخطاء الصفرية، كدراسة حسن (2013) بعنوان إمكانية تطبيق أفكار كروسبي للارتقاء بالجودة، والتي لم تتطرق إلى نظرية الأخطاء الصفرية والتي تعد أحد أبرز الأفكار التي قدمها فيليب كروسبي.

تأسيساً على ما تقدم فإن الدراسة الحالية جاءت لتُسلط الضوء على مفهوم وأهمية الأخطاء الصفرية، وتحديد متطلباتها، وبيان المعوقات التي تحول دون تطبيقها، والبحث في إمكانية العمل بهذه النظرية في المصانع والمنشآت الليبية، وقد وقع اختيار الباحث للشركة الليبية للحديد والصلب لإجراء هذه الدراسة لكونها أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في ليبيا، وتمتلك أحد أكبر مصانع لتصنيع الحديد والصلب في شمال أفريقيا، وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في ليبيا (شابون، 2015)، كما أنها تُولي اهتماماً شديداً بتطبيق نظام الجودة والرقابة في جميع مراحل الإنتاج (معتوق وامسلم، 2018).

وفي سياق المنافسة التي تتعرض لها الشركة الليبية للحديد والصلب من قبل منافسيها على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما بعد أن فُرضت عليها الضريبة المحددة على النقد الأجنبي؛ وفق قراري المجلس الرئاسي 2018/1300 و2019/1، أصبح لزاماً عليها البحث عن المزيد من السُبل لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستوى جودة مخرجاتها، وذلك بتبني فلسفة نظرية الأخطاء الصفرية.

وبناءً على المعلومات التي تم تجميعها من خلال الدراسة الاستطلاعية للباحث للشركة الليبية للحديد والصلب، فقد تبين أن خطوط الإنتاج في مصانع الشركة تتعرض لنسبة من الفاقد والتالف تقدر من (10– 14%) وفقاً لإدارة الشؤون الهندسية بالشركة، فكان هذا هو الدافع الرئيسي لإجراء هذه الدراسة في المصنع المشار إليه بهدف الوصول إلى منتجات خالية من العيوب وقادرة على المنافسة.

وفي دراسةٍ إحصائية للكيلاني (2007) لمراقبة جودة الإنتاج في مصنع القضبان والأسياخ بالشركة الليبية للحديد والصلب، فقد توصلت الدراسة إلى أن المصنع يسير نحو المواصفات المطلوبة. ووفقاً لذلك فإن الباحث يرى أن هذه النتيجة تُمَهد السبيل لتطبيق مفهوم نظرية الأخطاء الصفرية. وفي هذا الإطار تطرح الدراسة التساؤلين التاليين: ما مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق نظرية الأخطاء الصفرية بالشركة الليبية للحديد والصلب؟ وما هي المعوقات التي تحد من تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية بالشركة؟ وتهدف هذه الدراسة إلى الحصول على الإجابة لهذين التساؤلين لكونهما يشكلان الحجر الأساسي للانطلاق نحو تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية في الشركة المشار إليها.

وتتجسد أهمية الدراسة بالنسبة للمنظمة قيد البحث في الرقي بمستوى الجودة فيها وذلك بتطبيق نظرية الأخطاء الصفرية، حيث إن تبني هذه النظرية يؤدي إلى تحسين الجودة وتخفيض التكاليف (شبلي والدين، 2014 ;Crosby, 1979). وتستمد الدراسة أهميتها أيضاً من حداثة الموضوع وندرة الدراسات والبحوث التي تناولت هذه النظرية وتطبيقاتها، وأنه حسب ما تراءى للباحث لا توجد دراسة محلية تناولت موضوع البحث، وهذا ما يجعل من الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية. هذا

بالإضافة إلى أن الدراسة تُمهد في موضوعها ونتائجها السبيل لدراسات أخرى مستقبلية تجرى في المجال نفسه.

وتتبع هذه المقدمة بقية أقسام الدراسة والتي ستكون على النحو التالي: في القسم التالي ستستعرض الدراسة الإطار النظري لنظرية الأخطاء الصفرية بصورة مختصرة، مقرونةً بالدراسات السابقة وما يميزها عن تلك الدراسات. ثم يتبع ذلك، القسم الخاص بمنهجية الدراسة والذي يُحدد منهجية البحث وأسلوب تصميمه، وأداته، بالإضافة إلى مجتمع وعينة البحث. وفي القسم الذي يليه والمتعلق بالجانب العملي للدراسة، سيتم تحليل البيانات التي تم تجميعها بأداة البحث. هذا وسيتم مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة في القسم الأخير من البحث.

مراجعة الدراسات السابقة

بدأ الانتباه إلى فكرة الأخطاء الصفرية منذ الستينات، ويعود الفضل في اقتراح فلسفتها إلى Crosby (1979)، وقِيل أيضاً أن الفكرة الأساسية كانت اقتراحاً من قبل مجموعة غير مسماه من شركة Martin (Halpin, 1966). يشير كروسبي إلى أن الجودة هي مفهوم مجاني، تعتمد على حقيقة أن كل عيب له تكلفة خفيه مرتبطة به؛ يمكن أن تكون بسبب الفحص أو النفايات/الخردة أو إعادة العمل أو فقد العملاء أو إهدار الوقت أو فقدان السمعة، إلى غير ذلك..، وبالتالي فإذا تمكنا مِن التخلص من العيوب تماماً، يمكننا حفظ الكثير من المال بسبب الحقائق المذكورة أعلاه.

الأخطاء الصفرية هي واحدة من أفضل الاستراتيجيات هذه الأيام، والتي تهدف للقيام بالأشياء بالشكل الصحيح من المرة الأولى لتلافي الفاقد (Eger et al., Dreyfus & Kyritsis, 2018). 2018;

قدمت الأدبيات السابقة تعريفاتٍ مختلفة لنظرية الأخطاء الصفرية، إلا أن هذا الاختلاف هو اختلاف شكلي، فجميعها تعزز فكرة إنتاج وتسليم منتجات وخدمات مطابقة تماماً للمواصفات وخالية تماماً من العيوب (Hirano, 1986; Katsundo, 1996; shingo, 1986؛ Lindsay Ferger, 2017; & Evans, 2002)، وفي نهج Crosby (1979) لا يوجد منتج جيد أو سيء أو عالي أو منخفض الجودة، وفي رأيه هذا التصنيف لا معنى له، بل يرى أن معنى الجودة هو مطابقة المواصفات، وأن المنتجات غير المطابقة هي تلك التي فشلت الإدارة في تحديد

مواصفاتها ومراقبتها. ويوضح الباحث فكرة الخطأ الصفري بأن الوصول إلى مطابقة مواصفات المنتج، هو ما يعكس التطبيق الأمثل للأخطاء الصفرية، وأن ما دون ذلك هو المعيب؛ حتى وإن كانت المخرجات أعلى جودة من المواصفات الموضوعة فهذا يعتبر عيباً، كونه سيكلف المنظمة تكاليف غير محسوبة.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الأخطاء الصفرية ظهر قبل مفهوم الستة سيجما "Six Sigma" بسنوات قليلة، وهو يبدو أصعب تحقيقاً منها. وبمقارنة مفهومي الستة سيجما والأخطاء الصفرية، نجد أن الأولى تسمح بنسبة ضئيلة جداً من العيوب تقدر بـ(3–4) عيوب في المليون، بينما الأخطاء الصفرية تدعو إلى خفض نسبة العيوب إلى الصفر، هذا ما خلق حلبة جدالٍ بين خبراء الجودة والباحثين حول تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية، فانقسموا إلى مؤيد ومعارض، وترأس معارضي النظرية ويليام ديمنج معتبراً أن التطبيق السيء للأخطاء الصفرية يسبب الجري وراء أهداف غير قابلة للتحقيق، مما يؤدي إلى إحباط العمال، وتفشي اليأس، وبالتالي ارتفاع نسبة الدوران وتراجع المهارات (محمد، 2019). وينفي Crosby (1989) ذلك فهو لم يقل يوماً شيء كهذا تحت أي ظرف، فلقد قال مراراً وتكراراً أن الأخطاء تحدث نتيجة أفعال الإدارة وسلوكياتها، مضيفاً أن الأخطاء الصفرية هي توجه يهدف لنشر ثقافة القضاء على العيوب بالتدريب والتوعية والتحفيز وتقديم الجهد الوقائي. وفي أحدث الدراسات التي تناولت موضوع الأخطاء الصفرية قدم الباحثون المذكورون فيما بعد وجهات نظرهم حول هذا الجدل؛ فأشار Deshpande (2017) إلى أن الأخطاء الصفرية هي مفهوم افتراضي، ومن المستحيل تحقيقه بسبب وجود أسباب غير معروفة ولا يمكن السيطرة عليها. بالمقابل، يرى Alexopoulos and Packianather (2017) إلى أنه تم الوصول بالفعل إلى أهداف الأخطاء الصفرية، ويدعم كلٌ من Ferreira et al. (2018) تطبيق النظرية مشيرين إلى أن مبادرات التصنيع الحديثة مثل التصنيع (4.0) تركز على تحقيق صفر عيوب في المنتج طوال عملية التصنيع. ويضيف Psarommatis et al. (2019) أن استراتيجيات وسائل منع الأخطاء (الكشف، والإصلاح، والتنبؤ، والوقاية) يتم تطبيقها في كل منتج أو عملية، وإذا تم كشف عيب فيمكن إصلاحه، كذلك، هناك خوارزميات مصممة خصيصاً للتنبؤ عندما قد يحدث خلل، وبالتالي الوقاية منها، ومن خلال ما سبق تُطبق عبارة "افعل الأشياء بشكل

صحيح من المرة الأولى". كما يرى Rijsinge (2006) أن الأخطاء الصفرية أمر لابد منه وأن التوجه نحوها يتطلب الملاءمة بين التصميم وإمكانية التصنيع والاختبار. علاوةً على ذلك، يحذر كلٌ من Eger et al. (2019) من تنازل أنظمة الإنتاج متعددة المراحل عن هوامش الأخطاء والفشل في كل خطوة من خطوات الإنتاج، فإن لم يتم اكتشافها وعلاجها، فقد تؤدي إلى انتشار العيوب في مراحل التصنيع التالية، أو تلف قطعة عمل لا يمكن إصلاحها؛ نظراً لأن أنظمة الإنتاج هي سلاسل متشابكة من خطوات التشغيل الميكانيكي، وبذلك، فإن اتباع نهج عالمي للتعامل مع ظهور الخطأ وعلاجه هو الوصول إلى "الأخطاء الصفرية". وأخيراً، يضع Krishnan (2015) وجهة نظر محايدة إلى حد ما؛ وهي ما يتفق معها الباحث، قائلاً إذا كانت الأخطاء الصفرية تبدو غير واقعيةٍ للناس، يمكنهم جعلها كهدف يَسعون لتحقيقه.

وبالنظر إلى شُح الدراسات العربية التي تناولت موضوع البحث، فقد تمكن الباحث من العثور على أربع دراسات تناولت بشكلٍ أو بآخر نظرية الأخطاء الصفرية. بدايةً بالداؤودي (2011) الذي بحث عن مدى مساهمة وسائل منع حدوث الأخطاء (التحذير، والرقابة، والإيقاف) في تحقيق العيوب الصفرية، باستطلاعه لآراء عدد (30) من المهندسين والفنيين والمشغلين في معمل الألبسة – العراق، وقد خلصت الدراسة إلى جُملة من النتائج كان أهمها أن عينة الدراسة تعطي اهتماماً وتركيزاً نسبياً للعيوب الصفرية، بالإضافة إلى أن هناك تأثير مباشر لوظائف أجهزة منع حدوث الخطأ في العيوب الصفرية وكانت مساهمتها جيدة. أما الخطيب وسلمان (2014) فقد أشارا في دراستهما حول دور ثوابت كروسبي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الشركة العامة للسمنت العراقية، إلى أن بيئة عمل المنظمة المبحوثة غير متهيئه لتطبيق الأخطاء الصفرية، بسبب قدم المكائن والمعدات، وفشل المستثمرين في إدارة معامل الشركة، بالإضافة إلى الأوضاع الراهنة التي كانت سائدة بالعراق وقت الدراسة. ومن جانب آخر، حاول إدريس (2015) دراسة أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيأة التدريس وجودة مخرجات التعليم العالي بالجامعات السعودية، باستقصائه لعدد(70)عضو هيأة تدريس إزاء ذلك، فقد أظهرت النتائج أن(75.8%) من عينة الدراسة مقتنعون بفلسفة الأخطاء الصفرية ويرون إمكانية تطبيقها في التعليم العالي، ولكنهم لا يمتلكون دراية كافية بمبادئ هذه الفلسفة، وإن معظم المبحوثين يحاولون

إنجاز أعمالهم بالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة، وأن جميعهم على قناعة بأن تكاليف إعادة العمل أكثر من مرة عالية من الناحية المادية والمعنوية. إضافةً إلى ذلك، فقد بحث الشاذلي (2016) في تطبيق مدخل الأخطاء الصفرية في البحث العلمي، بالتطبيق على جامعة (الخرطوم، النيلين، وبحري)، وبينت النتائج وجود اهتمامٍ كبير من قبل الجامعات السودانية بتطبيق فلسفة الأخطاء الصفرية، كما أن عينة الدراسة توافق على أن تطبيقها يوفر الزمن والجهد في مراجعة الأخطاء، ويحسن جودة المخرجات من السلع والخدمات، إلا أنه ولسوء الحظ توجد مجموعة من المعوقات التي تحد من النجاح في تطبيق فلسفة الأخطاء الصفرية، منها عدم تطبيقها بالجامعات، وضعف تبني مبادئ فلسفة الأخطاء الصفرية، وتركيز الجامعات على إنتاج البحوث العلمية بالكم الرقمي دون النوعي.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة سواءً كانت بيئتها إنتاجية أو خدمية في المجال الخاص بالدراسة، حيث تناولت جميعها موضوع الأخطاء الصفرية. وفي حين أن الدراسات السابقة ركزت بالمُجمل على تطبيقات الأخطاء الصفرية دون النظر إلى مدى توفر متطلبات تطبيق النظرية من عدمها، نهيك عن عدم أخذ كلٌ مِن (الخطيب وسلمان، 2014؛ إدريس، 2015؛ الشاذلي، 2016) في الاعتبار بمبادئ وأفكار كروسبي التي دعا إليها في نظريته. جاءت هذه الدراسة كمحاولة أولى للبحث في مدى توفر متطلبات تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية في المنشآت الإنتاجية، بالاستناد إلى فلسفة ومبادئ كروسبي، وكان لزاماً البحث أيضاً عن المعوقات التي تحد من تطبيق هذه النظرية؛ والتي لم يتم تناولها من قبل في الدراسات المتعلقة بالمنشآت الإنتاجية. هذا وتتميز الدراسة الحالية بأنها من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع الأخطاء الصفرية في البيئة الليبية، وعلى الأخص في المؤسسات الإنتاجية.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة هو المسلك الذي يتجه نحوه الباحث لكي يتمكن من الوصول إلى المعرفة، ويحتاج استخدام أي منهج علمي الاستعانة بمجموعة من الوسائل والأدوات المناسبة، للوصول إلى البيانات اللازمة (برهوم، 2014). ونظراً لطبيعة الدراسة التطبيقية، والتي تتطلب وصف الظاهرة نظرياً، ومحاولة تحليلها واقعياً وإيجاد التفسيرات المناسبة لها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي

التحليلي للوصول إلى النتائج من خلال وضع تساؤلات واختبارها وفق الأساليب الإحصائية المناسبة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ باعتباره منهجية دقيقة وتساهم بشكل مباشر في الوصول إلى أهداف الدراسة. وتستند منهجية الدراسة في جانبها النظري على تناول المفهوم الأساسي للأخطاء الصفرية، واستعراض الدراسات السابقة، أما الجانب العملي فقد تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أداة الدراسة

لدراسة مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية، وتحديد المعوقات التي تحد من تطبيقها، تم الاعتماد على الاستبانة، وقد تم تصميمها مبدئياً بالاستناد إلى مبادئ وأفكار (Crosby, 1996; 1989; 1984; 1979) مع الأخذ في الاعتبار الأدبيات والدراسات ذات الصلة كدراسة (الخطيب وسلمان، 2014؛ الشاذلي، 2016؛ Rijsinge 2006; Ferreira et al, 2018) ومن ثم تم تطويرها من قبل الباحث بما ينسجم مع المتطلبات المُراد قياسها في البحث الحالي، وقد رُوعي في إعدادها الوضوح وسهولة الإجابة، حيث طُلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام المقياس الذي يراه مناسباً، وزيادةً في التوضيح تم تعريف مفهوم الأخطاء الصفرية في مقدمة الاستبيان. وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين: يحتوي القسم الأول على الأسئلة التي تُمكن من التعرف على البيانات الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة (الخبرة، المؤهل العلمي، والقسم التابع له). في حين تضمن القسم الثاني محورين أساسيين، محور المتطلبات اللازمة وبعدد (12) عبارة، ومحور المعوقات والصعوبات وبعدد (13) عبارة. وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت المتدرج من (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة) وبوزن (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي. وتجدر بنا الإشارة إلى أن فقرات المعوقات جميعها سلبية، أي أن وزن (5) يعبر عن وجود المعوق بدرجة عالية، وإلخ...، وتم تحديد المحك المعتمد في الدراسة بواسطة حساب المدى بين الدرجات 5−1=4، ومن ثم قسمة المدى على عدد المقاييس للحصول على طول الخلية 4÷5=0.8، وبعد ذلك تم إضافة طول الخلية إلى أقل قيمة في المقياس بغية تحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1): محك الدراسة

الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
مدلول الوسط	1.80 – 1	2.60–1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5 - 4.20
الدرجة التقديرية	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

وبعد إتمام إعداد الاستبانة وتجهيزها، تم إخضاعها للتقييم بواسطة عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وطُلب منهم إبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول ملاءمة فقرات أداة الاستبانة، ومدى وضوحها، وسلامتها اللغوية، وكذلك اقتراح حذف أو دمج الفقرات بما يتناسب مع أغراض الدراسة. وبعد استعادة الأداة من المحكمين، تم الأخذ بملاحظاتهم، والتي أسفرت عن إعادة الصياغة لبعض الفقرات، وبقي عددها كما هو. حتى أصبحت الاستبانة أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

انطلاقاً من الدور الذي تلعبه الشركة الليبية للحديد والصلب في تنمية الاقتصاد الوطني، وأهمية تطبيق استراتيجية الأخطاء الصفرية لضمان جودة عالية وتقليص الفاقد والتالف إلى العدم، تم اختيار الشركة كحالة للدراسة؛ فهي مجمع صناعي يتكون من عدد تسعة مصانع، وتقوم بإنتاج كميات متنوعة من الحديد والصلب منها: منتجات القضبان والأسياخ مختلفة الأحجام ومنتجات الأسلاك والحديد المسطح، والجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية للشركة في الثلاثة أرباع الأولى من سنة (2019) بلغت(410,449) طناً؛ ووفق إحصائيات الشركة في موقعها الرسمي فقد بلغت منتجات الشركة أقصى إنتاج لها عام(2007) حيث بلغ إنتاجها(1,175,483) طناً، في حين أن أدنى مستوى إنتاج وصلت له الشركة كان عام(2011) حيث بلغ إنتاج الشركة(188,490) طناً. وقد تكون مجتمع الدراسة مِن المهندسين والمشرفين ومساعدي المشرفين والفنيين والمشغلين؛ وذلك لكونهم على اتصال مباشر بالعاملين بمصانع الإنتاج بالمصنع، والذين بلغ عددهم (4،875) فرداً من إجمالي العاملين بالقطاعين الإنتاجي والفني وفقاً لإدارة التدريب بالشركة. حيث تم توزيع (356) استبانة عشوائياً على العاملين بالشركة، وذلك بالاستناد إلى الجدول الذي قدمه كلاً مِن Kergcie and Morgan (1970) وبعد (10) أيام من عملية التوزيع تمكن الباحث من

الحصول على (259) استجابة، استبعد منهم (11) استبانة لعدم استيفائها بالكامل، وبذلك تكون الاستبانات الكاملة والصحيحة والقابلة للتحليل الإحصائي (248) استبانة، أي بمعدل إكمال (70%).

البيانات الديموغرافية والوظيفية

ولما كانت عينة الدراسة المأخوذة تمثل (248) عاملاً، فقد أظهرت الإحصاءات أن ما يمثل (72.2%) من عينة الدراسة يحملون شهادة جامعية فما فوق. هذا وبالإضافة إلى أن ما نسبته (75.4%) من المبحوثين تعدت سنوات خبرتهم في العمل بالمصنع الخمس عشرة سنة. كذلك بينت النتائج ارتفاع نسبة العاملين التابعين للقسم الإنتاجي والتي بلغت (65.3%)مقابل العاملين التابعين للقسم الفني والتي بلغت (34.7%). ويبين الشكل رقم (1) وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة.

شكل رقم (1): خصائص عينة الدراسة

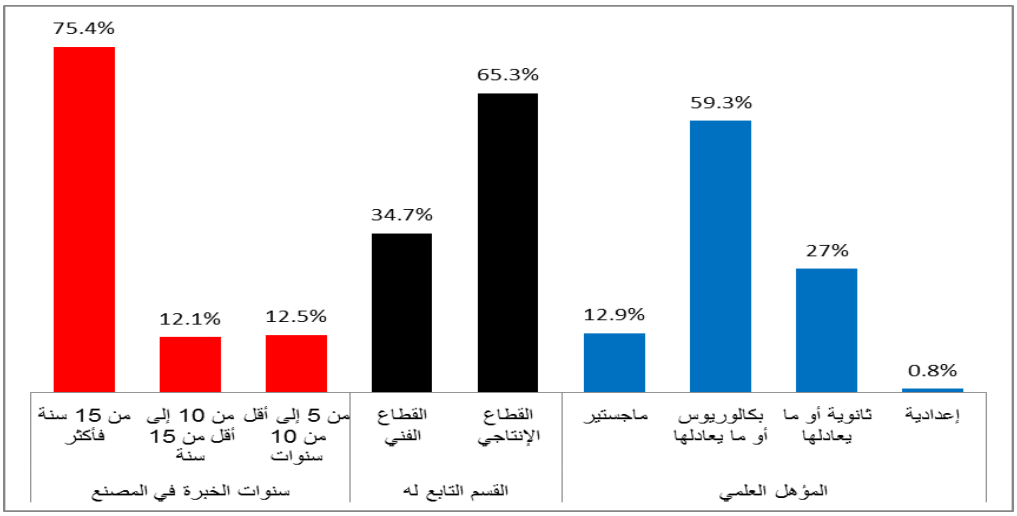

تحليل البيانات

يتناول هذا القسم من الدراسة تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، والتي تخدم أهداف الدراسة. وقد استعمل الباحث البرنامج الإحصائي للحزم الاجتماعية SPSS للوصول إلى النتائج المرجوة.

الثبات والمصداقية

بدايةً، تم التحق من ثبات أداة الدراسة للتأكيد من استقرار النتائج، ومن أجل ذلك تم حساب الثبات بواسطة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية تكونت من (20) عاملاً مستبعدين من عينة الدراسة، وقد حقق محورا الدراسة ثباتاً جيداً، حيث فاقت قيمة α نسبة (70%) والتي اقترحها (1970) Cornbach. دعماً للثبات، تم استخدام معادلة جوتمان Guttman Split–Half Coefficient لقياس التجزئة النصفية، وقد حقق المقياس لمحوري الدراسة معامل ارتباط أعلى من (0.7)، وتؤكد هذه النتيجة بأن المقياس يتمتع بدرجة ثبات جيدة، ويصلح للاستخدام كأداة لجمع البيانات وللإجابة عن تساؤلات الدراسة. والجدول رقم (2) يستعرض ثبات محوري الدراسة.

جدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ وجوتمان لقياس ثبات أداة الدراسة

ت	محاور الدراسة	عدد العبارات	قيمة الثبات	
			Cronbach's Alpha	Guttman
1	المتطلبات اللازمة	13	0.868	0.725
2	المعوقات والصعوبات	12	0.821	0.711

كما تم إجراء تحليل لفقرات كل محور، وذلك للتأكد إذا ما كان تأثير حذف أي فقرة من فقرات الاستبانة على كل قيمة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل محور Scale if item deleted، حيث تبين أن إجراء الحذف لأي فقرة لا ينتج عنه تغيير إيجابي على معامل ألفا كرونباخ.

وبعد أن تم التحقق من ثبات أداة الدراسة في المرحلة الأولى، تم قياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة في المرحلة الثانية من الدراسة. وقد جرى التحقق منه بحساب معامل بيرسون Pearson بين درجات كل فقرة من فقرات محوري الدراسة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، بواسطة تطبيقه على العينة الاستطلاعية نفسها. والجدول رقم (3) يستعرض نتيجة صدق الاتساق الداخلي.

جدول رقم (3): معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

المحور	العبارة	Pearson	Sig	العبارة	Pearson	Sig
معوقات الالتزام	S1	**0.635	0.002	S2	**0.678	0.001
	S3	*0.556	0.011	S4	**0.621	0.003
	S5	**0.758	0.000	S6	**0.719	0.000
	S7	**0.638	0.002	S8	**0.603	0.005
	S9	**0.701	0.001	S10	**0.652	0.002
	S11	**0.729	0.000	S12	*0.533	0.16
	S13	*0.517	0.020			
معوقات الالتزام والمعوقات	S1	**0.640	0.002	S2	*0.481	0.032
	S3	**0.785	0.000	S4	*0.470	0.037
	S5	**0.825	0.000	S6	**0.643	0.002
	S7	**0.607	0.005	S8	*0.544	0.013
	S9	**0.786	0.000	S10	*0.535	0.015
	S11	**0.694	0.001	S12	**0.699	0.001

**** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01**

*** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات محوري الدراسة والمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً. وعليه فإن جميع فقرات محوري الدراسة متسقة داخلياً مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبانة.

تحليل محوري الاستبانة

ولغرض استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها، أُخضعت المعلومات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام مقياس المتوسط الحسابي باعتباره مقياساً للوزن النسبي لعبارات الاستبانة، والانحراف المعياري باعتباره مؤشراً عن مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين الآراء حول تلك العبارات. كذلك تم إجراء اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-test لتحديد دلالة العبارات من عدمها. بالإضافة إلى تحديد اتجاه كل عبارة بواسطة محك الدراسة (انظر الجدول رقم 1: محك الدراسة).

محور المتطلبات اللازمة

من خلال الجدول رقم (4) المبين أدناه، يمكننا التعرف على الاستجابات التي تقيس مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية بالشركة الليبية للحديد والصلب.

جدول رقم (4): التحليل الإحصائي لمحور المتطلبات اللازمة

ر.ت	العبارة	$\bar{X}$	SD	T-test		درجة الممارسة
				قيمة T	Sig	
1	يتوفر بالمصنع مركز مختص بمنع الأخطاء في المنتج.	3.77	1.031	11.881	0.000	مرتفعة
2	تتوفر القناعة اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية لدى الإدارة العليا.	3.59	0.930	10.104	0.000	مرتفعة
3	العاملون والمشرفون بالمصنع لديهم تدريب كافي للوصول إلى إنتاج خالٍ من العيوب.	3.20	0.990	3.268	0.001	متوسطة
4	المصنع يستعمل أنظمة التصنيع الذكية 4.0 في خطوط الإنتاج.	1.97	0.983	16.336	0.000	ضعيفة
5	اتباع وسائل منع حدوث الأخطاء (الإيقاف، والرقابة، والتحذير) بالمصنع.	3.54	0.885	9.611	0.000	مرتفعة
6	المصنع يتبع تدابير وقائية لإنتاج منتجات خالية من العيوب.	3.56	0.865	10.273	0.000	مرتفعة
7	المصنع لديه القدرة الكافية من دعم وتمويل وبرامج لتطبيق الأخطاء الصفرية.	3.27	1.023	4.156	0.000	متوسطة
8	ظروف العمل بالمصنع متهيئة لتطبيق الأخطاء الصفرية.	3.01	1.081	0.176	0.860	متوسطة
9	المصنع يُصمم المنتج وفق إمكانية التصنيع للوصول إلى المطابقة تماماً مع المواصفات.	3.80	0.767	16.475	0.000	مرتفعة
10	شعار المصنع (منع الأخطاء قبل حدوثها).	3.26	1.084	3.865	0.000	متوسطة
11	تتوفر لدى العاملين ثقافة الأخطاء الصفرية.	2.56	0.962	7.059	0.000	ضعيفة
12	يخصص المصنع يوم/مناسبة لإشعار العاملين بأن هناك تغيير للأحسن.	1.96	0.962	16.689	0.000	ضعيفة
13	المصنع يُطبق الميكنة الكاملة (الأتمتة) في جميع مراحل الإنتاج.	2.99	0.952	0.133	0.894	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.11	0.871	3.484	0.000	متوسطة

تظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول المذكور أعلاه تفاوت آراء المستجوبين حول توفر المتطلبات اللازمة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (1.96) كحد أدنى و(3.80) كحد أعلى. كذلك تبين النتائج تقارب الانحرافات المعيارية، حيث وقعت ما بين (1.08) و(0.76) وعند اختبار T للعينة الواحدة بمتوسط فرضي (3)، يتضح أن جميع فقرات محور المتطلبات دالة

إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) باستثناء الفقرتين رقم (8) و(13) حيث أن إجابات أفراد العينة حولهما تعطي محايدة تامة. وبالنظر إلى اتجاه العبارات، نجد أن أكثر فقرة وافق عليها المشاركون بدرجة مرتفعة هي الفقرة رقم (9) بالجدول والتي تنص على "المصنع يُصمم المنتج وفق إمكانية التصنيع للوصول إلى المطابقة تماماً مع المواصفات"، في حين تحصلت الفقرة رقم (12) بالجدول والتي تنص على "يخصص المصنع يوم/مناسبة لإشعار العاملين بأن هناك تغيير للأحسن" على درجةٍ منخفضة باتفاق الأغلبية.

محور المعوقات والصعوبات

ومن خلال الجدول رقم (5) المبين أدناه، يمكننا التعرف على الاستجابات التي تقيس معوقات تطبيق الأخطاء الصفرية بالشركة الليبية للحديد والصلب.

جدول رقم (5): التحليل الإحصائي لمحور المعوقات والصعوبات

ر.ت	العبارة	$\bar{X}$	MD	T-test		درجة الممارسة
				قيمة T	Sig	
1	غياب الدورات المتعلقة بتطبيق فلسفة الأخطاء الصفرية في مجال الصناعة.	3.40	1.041	5.552	0.000	مرتفعة
2	لا يتبنى المصنع فلسفة تركز على مبادئ الأخطاء الصفرية.	3.25	1.031	3.819	0.000	متوسطة
3	يركز المصنع على الإنتاج الكمي أكثر من النوعي.	3.35	1.039	5.377	0.000	متوسطة
4	عدم وجود كوادر مؤهله لتطبيق الأخطاء الصفرية.	3.14	1.075	2.009	0.046	متوسطة
5	غياب الوعي بمفهوم الأخطاء الصفرية وأهميتها.	3.51	0.986	8.182	0.000	مرتفعة
6	ندرة الأمثلة الناجحة في تطبيق الأخطاء الصفرية بالمصانع الليبية.	3.82	0.878	14.762	0.000	مرتفعة
7	ضعف الاستعداد لتقبل فكرة الأخطاء الصفرية.	3.21	0.945	3.427	0.001	متوسطة
8	غياب الرغبة ورفض الفكرة لدى بعض المديرين والموظفين والعاملين.	3.01	1.012	0.188	0.851	متوسطة
9	غياب الدعم المالي والميزانية الكافية لتطبيق الأخطاء الصفرية بالمصنع.	3.00	1.046	0.000	1.000	متوسطة
10	تطبيق الأخطاء الصفرية قد يؤدي لزيادة التكاليف.	3.37	1.134	5.150	0.000	متوسطة
11	غياب الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل بنظرية الأخطاء الصفرية.	3.42	0.962	6.868	0.000	مرتفعة
12	ضعف المعرفة العلمية المتعلقة بمفهوم الأخطاء الصفرية.	3.81	0.996	12.947	0.000	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.36	0.896	9.851	0.000	متوسطة

ويبين الجدول أعلاه أن آراء المستجوبين حول المعوقات التي تحد من تطبيق الأخطاء الصفرية بالمصنع كانت متقاربة إلى حد ما، حيث جاءت المتوسطات الحسابية ما بين (3.00) كحد أدنى و(3.82) كحد أعلى. بالإضافة إلى وجود تقارب كبير بين الانحرافات المعيارية حيث وقعت ما بين (1.13) و(0.87.) وفي العمود المتعلق باختبار T للعينة الواحدة بمتوسط فرضي (3)، نلاحظ أن جميع فقرات المعوقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ما عدا الفقرتين رقم (8) و(9)، حيث إن إجابات أفراد العينة حولهما تعطي محايدة تامة. وبالنظر إلى اتجاه العبارات نجد أن أكثر فقرة وافق عليها المشاركون بدرجة مرتفعة هي الفقرة رقم (6) والتي تنص على "ندرة الأمثلة الناجحة في تطبيق الأخطاء الصفرية بالمصانع الليبية".

مخطط نتائج الدراسة

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل محوري الدراسة، المخطط المبين في الشكل رقم (2) يبين نتائج الدراسة.

شكل رقم (2): مخطط توضحي لنتائج الدراسة

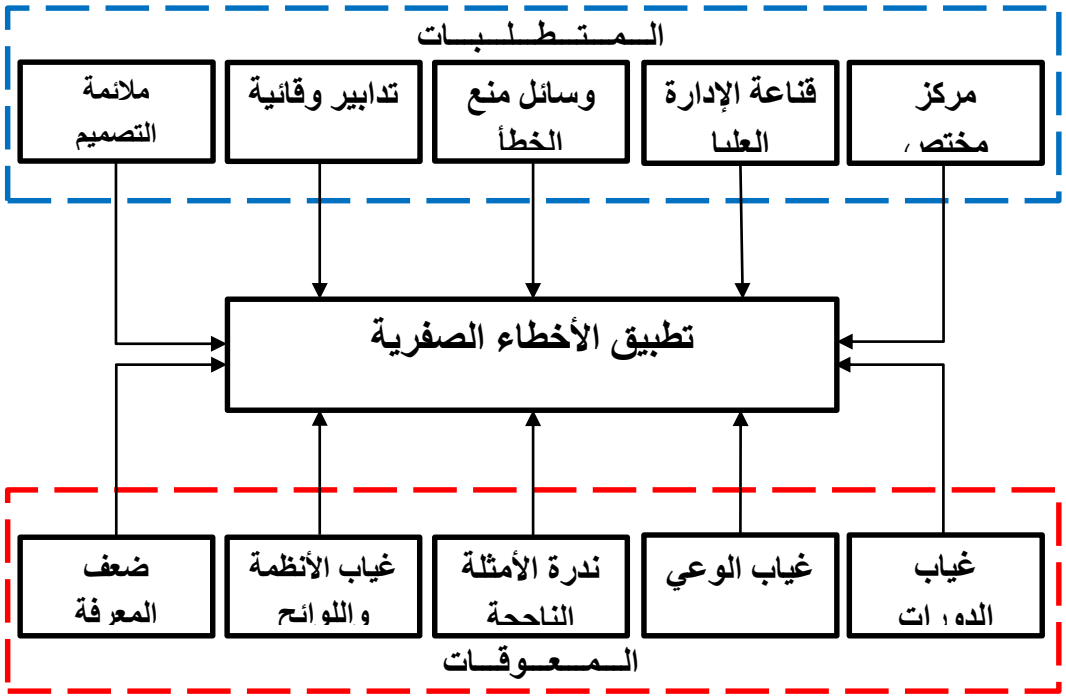

يبين الشكل أعلاه المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية المتوفرة لدى الشركة؛ مقابل المعوقات التي تحد من تطبيقها. يظهر الجزء العلوي من الشكل المتطلبات الخمسة المتوفرة لدى

الشركة وهي: مركز مختص، قناعة الإدارة العليا، وسائل منع الخطأ، تدابير وقائية، وملاءمة التصميم لإمكانية التصنيع. بينما يبين الجزء السفلي المعوقات الخمسة التي تحد من تطبيق النظرية لدى الشركة وهي: غياب الدورات، غياب الوعي، ندرة الأمثلة الناجحة، غياب الأنظمة واللوائح، وضعف المعرفة العلمية.

مناقشة النتائج

كما أشرنا سابقاً إلى هدف هذه الدراسة وهو معرفة مدى توفر متطلبات تطبيق الأخطاء الصفرية بالشركة الليبية للحديد والصلب، وكذلك تحديد المعوقات التي تحد من تطبيقها. فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود جُملة من المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء الصفرية لدى المصنع، والمتمثلة في وجود: مركز مختص وقناعة الإدارة العليا واتباع وسائل منع حدوث الخطأ واتباع التدابير الوقائية وملاءمة التصميم مع إمكانية التصنيع. وتعتبر المتطلبات السالف ذكرها من أهم ما دعا إليه كروسبي في نظريته، لا سيما وأن قناعة الإدارة العليا بالمصنع؛ والتي تعتبر أحد أهم مبادئ كروسبي، ظهرت باتجاه مرتفع بناءً على استجابات أفراد العينة. كذلك فإن اتباع وسائل منع حدوث الخطأ بالمصنع حتماً سيكون لها أثر إيجابي لتطبيق الأخطاء الصفرية. هذا بالإضافة إلى أن اتباع المصنع لسياسة ملاءمة التصميم مع إمكانية التصنيع، تعتبر عاملاً مهماً في تحقيق منتجات خالية العيوب، وهذا ما يتوافق مع اقتراح Rijsinge (2006) لتطبيق الأخطاء الصفرية. وبالمقابل، تشير النتائج بأن المصنع يفتقر إلى وجود مجموعة من المتطلبات وهي: أجهزة التصنيع الذكية (4.0) وغياب ثقافة الأخطاء الصفرية لدى العاملين، وكذلك تخصيص يوم/مناسبة للعاملين لإشعارهم بأن هناك تغيير للأحسن. وهذا النقص من المتطلبات يعرقل الاتجاه نحو تطبيق هذه النظرية، فأجهزة التصنيع الذكية الجيل الرابع (4.0)، تلعب دوراً رئيسياً في منع حدوث الأخطاء وفقاً لـ(2018) .Ferreira et al. كما أن توفر ثقافة الأخطاء الصفرية لدى العاملين تعتبر عاملاً مهماً في نشر الوعي بأهمية القضاء على العيوب. بالإضافة إلى أن تخصيص يوم/مناسبة للعاملين؛ وهو ما يسمى بيوم الأخطاء الصفرية لدى كروسبي، يعتبر أيضاً بالأهمية بمكان، حيث إنه سيخلق حافزاً لدى العاملين يمكنهم من التمشي مع مبادئ النظرية، ورفع رغباتهم في بذل الجهد الوقائي اللازم. وعلى الرغم من ظهور نتائج تُحدد توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الأخطاء

الصفرية من عدمها، فقد تعذر تحديد موقف باقي المتطلبات والمتمثلة في: التدريب الكافي، الدعم والتمويل، ظروف المصنع، شعار المصنع، وتطبيق الميكنة. ويعزي الباحث ذلك إلى سبب بديهي، كون المصنع لا يطبق الأخطاء الصفرية بطريقةٍ مباشرة، مما يجعل دراية العينة المشاركة بالدراسة محل شك حول التدريب الكافي لمنع الأخطاء، وتخصيص الميزانية اللازمة لتطبيق النظرية، وتهيئة ظروف المصنع، إضافةً إلى شعار المصنع والذي يرتبط بسياسته نحو تطبيق النظرية. هذا كما أن التباين في آراء العاملين في القطاعين الإنتاجي والفني حول تطبيق الميكنة (الأتمتة)، يرجع لسبب اختلاف تبعية العينة ومدى درايتها بتطبيقها. ومن الجانب الآخر، تُظهر النتائج وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق الأخطاء الصفرية لدى المنظمة قيد الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشاذلي (2016) بالسودان. ومن أهم هذه المعوقات هي: غياب الدورات المتعلقة بتطبيق الأخطاء الصفرية وغياب الوعي بمفهومها وأهميتها وندرة الأمثلة الناجحة في تطبيقها بالمصانع الليبية، وكذلك ضعف المعرفة العلمية لدى عينة الدراسة والتي جاءت متفقةً مع دراسة إدريس (2015) بالسعودية. كما أن غياب الأنظمة واللوائح التي تعكس سياسات المصنع اتجاه تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية تُعتبر هي الأخرى عائقاً أمام المصنع لتطبيق النظرية. وبناءً على ما سبق، تُقدم الدراسة جُملة من التوصيات التي يمكن أن تستفيد منها المنظمة المبحوثة وغيرها من المنظمات الوطنية للولوج في تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية:

- الاستفادة من توفر المتطلبات المتعلقة بتطبيق الأخطاء الصفرية لدى الشركة، واعتبارها نقطة انطلاق نحو تطبيق هذه النظرية، مع ضرورة البحث في ماهية هذه المتطلبات وتطويعها كي تتماشى مع مبادئ النظرية، وذلك من خلال إنشاء مركز بحثي يهتم بالعيوب الصفرية، ويبحث في آلية تحقيقها. مع السعي إلى ضرورة توفير بقية المتطلبات الغير متوفرة حالياً بالمصنع مثل التصنيع (4.0).
- الانتباه إلى المعوقات التي تواجه تطبيق النظرية، ووضع سياسة عملية تكفل تذليلها والتغلب عليها.
- بالنسبة للفقرات التي ظهرت فيها المتوسطات الحسابية متوسطة، نرى أن تخضع لدراسات مستقبلية تعتمد أساليب أخرى لجمع البيانات مثل المقابلات والملاحظات الشخصية.

- عقد الندوات وورش العمل التي من شأنها ترسيخ ثقافة الأخطاء الصفرية لدى المديرين والعاملين بالشركة، ونشر الوعي بأهميتها.
- ضرورة اهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بتخصيص يوم/مناسبة باسم المعيب الصفري لإشعار العاملين بأن هناك تغيير للأحسن.
- المصنع لديه الإمكانية نسبياً للشروع في تطبيق نظرية الأخطاء الصفرية، فمن الضرورة أن تولي الإدارة العليا بالشركة الاهتمام والدعم الكامل لهذا الموضوع، مع ضرورة اتخاذ خطوات جادة لاعتماد هذه النظرية؛ لكونها تؤدي بالشركة للوصول إلى التصنيع العالمي بمنتجاتٍ خاليةً من العيوب.

وفي النهاية، يرى الباحث أنه من الضروري التنويه إلى قيود الدراسة والأبحاث المستقبلية. بدايةً ببيئة الدراسة التي طُبقت على الشركة الليبية للحديد والصلب، بالإضافة إلى أن الدراسة اقتصرت على آراء العاملين دون الأخذ في الحسبان وجهة نظر الإدارة العليا، كذلك التباين الحاصل بين العاملين بالقسمين الإنتاجي والفني. لذا لا بد من إجراء دراسات مماثلة في البيئة الحالية وبيئة مختلفة تكون أكثر عمقاً، مع توظيف مجموعات ديموغرافية ووظيفية أخرى، واعتماد المقابلات والملاحظات الشخصية كأداة إضافية لجمع البيانات، لغرض الوصول إلى نتائج واقعية وأكثر دقة.

المراجع

إدريس، جعفر. (2015) أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة مخرجات التعليم العالي بالجامعات السعودية، مجلة أماراباك، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (6)، العدد 17: 121–138.

برهوم، بسمة. (2014) دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة: دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية (مبادرون–سبارك)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة.

البوهي، رأفت. والمصري، إبراهيم. وماجد، أحمد. وعبد الرحيم، منى. (2018) الجودة الشاملة في التعليم، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، مصر.

حسن، صبحية. (2013) إمكانية تطبيق أفكار كروسبي للارتقاء بالجودة في المنظمات العراقية لتطبيقها في شركتي التأميم وكركوك للمشروبات الغازية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد (3)، العدد 2: 40–51.

الخطيب، سمير. سلمان، رنا. (2014) دور ثوابت "Crosby" في تطبيق إدارة الجودة الشاملة: دراسة حالة الشركة العامة للسمنت العراقية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد (22)، العدد 3: 735–759.

الداؤودي، رياض. (2011) مدى مساهمة وسائل منع حدوث الأخطاء في تحقيق العيوب الصفرية: استطلاع آراء المهندسين والفنيين والمشغلين في معمل الألبسة الولادية في الموصل، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (33)، العدد 102: 121–144.

زوير، فائق. (2014) مراجعة متطلبات العملاء الأجانب لصناعات النفط العراقي مقابل احتياجات الشعب العراقي لصناعته النفطية: دراسة استطلاعية في محطة كهرباء الناصرية الحرارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سانت كلمنتس العالمية، كلية الدراسات العليا.

شابون، أبوبكر. (2015) محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي: دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة–ليبيا لمفهوم

محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، جامعة سبها، المجلد (14)، العدد (1): 84-95.

الشاذلي، عبد الرحيم. (2016) تطبيق مدخل الأخطاء الصفرية في البحث العلمي لضمان الجودة والريادة في تلبية حاجات المجتمع، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي IACQA 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كتاب المؤتمر، ص ص: 1-18.

شبلي، مسلم. والدين، عديم. (2014) تصميم نموذج كمي لتحليل تكاليف الجودة: الهيكل-المتطلبات-التشغيل، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية الكلية، المجلد (16)، العدد 2: 6-20.

طالب، علاء. وغالي، حسين. (2012) استراتيجية العمليات والأسبقيات التنافسية، دار اليازوني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغانم، مزنة. (2018) استراتيجية صفر الأخطاء في أعمال إدارة الشؤون الصحية المدرسية، ورقة عمل في تطبيقات نظم الجودة في إدارة الشؤون الصحية المدرسية، مقدمة في ملتقى القيادات الصحية المنعقد في 18 ربيع الأول.

قرار المجلس الرئاسي رقم (1) لسنة 2019 بشأن تخفيض قيمة الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي، الصادر بتاريخ 2019/07/30 طرابلس، ليبيا.

قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لسنة 2018 بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، الصادر بتاريخ 2018/09/12 طرابلس، ليبيا.

الكيلاني، سيف الدين. (2007) دراسة إحصائية لمراقبة جودة الإنتاج في مصنع القضبان والأسياخ في الشركة الليبية للحديد والصلب، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، المجلد (20)، العدد 2: 53-59.

لحبيب، بلية. (2019) إدارة الجودة الشاملة المفهوم-الأساسيات- التطبيق، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

محمد، سيد عبد النبي. (2019) طرق وأساليب تحسين الأداء في المؤسسات، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر.

معتوق، طارق. امسلم، سامية. (2018) أثر العوامل الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية على الشركة الليبية للحديد والصلب، المؤتمر الأكاديمي الثاني لدراسات الاقتصاد والأعمال 22–ديسمبر–2018، ص ص 101–135.

Alexopoulos, T., Packianather, M., (2017). A monitoring and data analysis system to achieve zero defects manufacturing in highly regulated industries. In: (eds.) Sustainable Design and Manufacturing 2017. SDM 2017. Smart Innovation, Systems and Technologies, Vol. 68. Springer, Cham.

Brondoni S.M., (2018). Planned Obsolescence, Total Quality, Zero Defects and Global Competition, Symphonya. Emerging Issues in Management (symphonya.unimib.it), 2, 8-20. http://dx.doi.org/10.4468/2018.2.02brondoni

Cronbach, L. (1970). essentials of psychological testing. New York : Harper & Row Publishers, Inc.

Crosby, B. P. (1979). Quality is free: the art of making quality certain. New York, McGraw-Hill.

Crosby, B. P. (1984). Quality Without Tears: The Art of Hassle-free Management. New York City: McGraw-Hill.

Crosby, B. P. (1989). Let's Talk Quality: 96 Questions You Always Wanted to Ask Phil Crosby. New York City: McGraw-Hill.

Crosby, B. P. (1996). The Absolutes of Leadership. San Diego: Pfeiffer & Co.

Deshpande, P.B. (2017). "Pursuit of Zero Defects for National Transformation", Journal of Consciousness Exploration & Research, V.8, N.10 771-773.

Dreyfus, P., Kyritsis, D. (2018) "A Framework Based on Predictive Maintenance, Zero-Defect Manufacturing and Scheduling Under Uncertainty Tools, to Optimize Production Capacities of High-End Quality Products" IFIP WG 5.7 International Conference, Seoul, Korea, August 26-30, 2018, Proceedings, Part II.

Eger F, Reiff C, Brantl Bernd, Colledani M, Verl A. (2018) Correlation analysis methods in multi-stage production systems for reaching zero-defect manufacturing. Procedia CIRP; 72, pp 635-540

Eger, F., Tempel., P., Magnanini, M., Reiff, C., Colledani, M., Verl, A., (2019) "Part variation modeling in multi-stage production systems for Zero-Defect Manufacturing", published in: 2019 IEEE International Conference on Industrial Technology (ICIT), available from: https://ieeexplore.ieee.org

Ferger, Michael., (2017) Zero Defects Conceptual Design and Implementation, Europe GmbH.

Ferreira, L., Putnik, G., Lopes, N., Garcia, W., Gruz, M., Castro, H., Varela, M., Moura, J., Shah, V., Alves, C., Putnik, Z., (2018) Disruptive data visualization towards zero-defects diagnostics, Procedia CIRP, V.67, PP 374-379.

Halpin, J. F. (1966). Zero Defects: A New Dimension in Quality Assurance. New York City: McGraw-Hill.

Harwood, W. B. (1993). "Zero Defects" Was Invented Here, Raise Heaven and Earth: The Story of Martin Marietta People and Their Pioneering Achievements. New York City: Simon & Schuste.

Hirano, Hiroyuki., (1986) Poka-Yoke: Improvement Product Quality Preventing Defects, Edited by NKS/ Factory Magazine.

Kergcie, R.& Morgan, D. W.,(1970), "determining sample size for research activities", educational and psychological measurement, vol. 30, pp. 607-610.

Krishnan, C., (2015) "zero defect management – a study on the relevance in modern days", International Research Journal of Engineering and Technology (IRJET)", V.2, N.5, 578-582.

Lejon, E., Lindström, J., Kyösti, P., Mecella, M,. Heutelbeck, D. (2019) "Towards intelligent and sustainable production systems with a zero-defect manufacturing approach in an Industry4.0 context", V.81, 880-885. https://doi.org/10.1016/j.procir.2019.03.218

Lindncy,William M., Evans,james R., (2002) the management and control of quality, 5th Ed, south-western.

Migl, David. (2006) "Zero defect mission requires an arsenal", published in: 2006 IEEE international test conference, available from: https://ieeexplore.ieee.org

Psarommatis, F., May, G., Dreyfus, P., Kiritsis, D., (2019) Zero defect manufacturing: state-of-the-art review, shortcomings and future directions in research, International Journal of Production Research, Available at: https://doi.org/10.1080/00207543.2019.1605228

Rijsinge, R., (2006) "Zero Defects: Managing Variation & International In The Total Value Chain", published in: 2006 IEEE, available from: https://ieeexplore.ieee.org

Shingo, Shigeo., (1986) Zero Quality Control: Source Inspection and Poka Yoke System, Cambridge Productivity press.

Simplilearn, (2019) "The Concept of Zero Defects in Quality Management", accessed on Thursday 15/08/2019 at 06:40.pm available from: https://www.simplilearn.com.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

علاقة نظم معلومات الموارد البشرية بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية
دراسة حالة (المنطقة الحرة مصراتة)

عبد السلام محمد المايل
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال جامعة المرقب
amelmael@elmergib.edu.ly

عبد الله جبريل رمضان
مدير إدارة الموارد البشرية المنطقة الحرة مصراتة
agr0107@gmail.com

المُلخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة نظم معلومات الموارد البشرية بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية في المنطقة الحرة بمدينة مصراتة. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي. تكون مجتمع الدراسة من شاغلي الوظائف القيادية وموظفي وموظفات إدارة الموارد البشرية وإدارة تقنية المعلومات في المنظمة قيد الدراسة، والبالغ عددهم (80) باستخدام أسلوب المسح الشامل. وقد اعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تكون من(76) مفردة أي بما يعادل(95%). استخُدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (22) للوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك من خلال الثبات (Reliability)، والصدق لأداءة الدراسة، والمتوسطات (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation)، بالإضافة إلى الارتباط (Correlation) لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة حول إبعاد نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية إذ كانت جميعها بمتوسط مرجح ما بين درجة أهمية متوسطة ومرتفعة، وجود علاقة طردية بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية في المنطقة الحرة بمدينة مصراتة بمعامل ارتباط بنسبة (0.60). وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم من الإدارة العليا بالمنطقة الحرة مصراتة في تطوير نظم معلومات الموارد البشرية، ضرورة الاهتمام بالتطور المستمر في مجال نظم معلومات الموارد البشرية من خلال تدريب الموظفين بشكل دوري، ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لوظيفة الاستقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية ونظام معلومات تخطيط الموارد البشرية تقييم أداء المورد البشرية مما ينعكس إيجابا على مستوى أداء إدارة الموارد البشرية، وأخيراً اتخاذ خطوات فاعلة من قبل إدارة المنطقة الحرة مصراتة تهدف إلى بناء نظم معلومات الموارد البشرية يأخذ بالعديد من العوامل المهمة من ضمنها الوقت، والاتصال، ودقة المعلومات.

الكلمات المفتاحية: نظم معلومات الموارد البشرية، الأداء ، إدارة الموارد البشرية، المنطقة الحرة مصراتة.

Abstract

This study aims to identify the relationship of human resources information systems with the level of performance of human resources management in the free zone in the city of Misurata. To achieve this aim, a descriptive approach was utilized. The study population consisted of the occupants of the leading positions and employees of human resources management and information technology administration in the organization under study, their number is (80) using the comprehensive survey method. A questionnaire is used as a main data collection tool. The sample consists of (76) participants, which is about 95% of the study community. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS version 22) was used to achieve the results of this study. This can attained through reliability, validity, mean, standard deviation and correlation to test the study hypotheses. The results indicated convergence of the participants about the dimensions of human resources information systems and the level of performance of human resources management. They showed a weighted average between a degree of medium and high importance. There is a direct relationship between human resources information systems and the level of performance of human resources management in the free zone in Misurata with a correlation coefficient (0.60). The recommendations suggest to provide support from the main management of the Misurata Free Zone in the development of human resources information systems. It also suggests to pay attention to the continuous development in the field of human resources information systems by training employees periodically. Finally it suggests to pay more attention to the recruitment job; the selection and appointment of human resources; human resources planning information system; and evaluation of human resource performance. This can be reflected positively at the level of human resource management performance. Eventually, effective steps can be adopted by the Free Zone of Misurata administration aiming at building human resource information systems that takes many important factors into consideration such as time, communication, and the accuracy of the information.

Key words: Human Resources Information Systems, Performance, Human Resources Management, Misurata Free Zone.

المقدمة

بدأ العالم يشهد تقدماً هائلاً في مجال تقنية المعلومات باعتبار أن المعلومات مورد استراتيجي للمنظمات في ظل بيئة عمل يسودها التغير والتعقيد، وأصبحت المنظمات تواجه تحدياً لبقائها واستمرارها في دائرة المنافسة واتخاذ خطوات نحو التميز والريادة في سوق العمل. واتسم عالمنا المعاصر بالتطور التدريجي للتكنولوجيا مما انعكس على شتى مجالات الأعمال، وباتت الحاجة تتعاظم وتتجدد إلى نظم المعلومات الإدارية للاستفادة من التطور التكنولوجي، والانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة، وتوفير مورد مهم واستراتيجي وهو المعرفة والمعلومة في توقيتها المناسب وبدقة عالية في ظل ظروف بيئية متغيرة ومعقدة للمنظمات بهدف الرفع من كفاءة أدائها (قنديلجي والجنابي، 2007). وحَتَّمَ هذا الزخم الهائل في ثورة المعلومات، على المنظمات استثمارَ إمكانياتها لدعم وظائف الإدارة بمختلف مستوياتها في عملياتها ونشاطاتها المالية والإنتاجية والتسويقية والموارد البشرية؛ لتلبية احتياجاتها من المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات الفاعلة والتنافسية في سوق العمل من خلال امتلاك المعلومات بجودة عالية وتوقيت مناسب (صالح والسالم، 2009).

ويعتبر الكُتاب والباحثون في مجال الموارد البشرية العنصرَ البشري مورداً مهماً وأساسياً للمنظمة، ووصفه البعض بأنه رأس المال الحقيقي المستثمر فيه، فالمنظمات التي تهدف إلى التميز والريادة في سوق العمل أو تلك التي تسعى للاستمرار والمنافسة؛ تُولِي اهتماماً كبيراً لهذا المورد، ورسمِ سياستها من توفير الكفاءات البشرية من حيث الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب والتقييم، وتدعيم جانب التحفيز والأجور والمكافأة بمساندة نظم معلومات الموارد البشرية بتوفر الدعم للإدارة للاهتمام بهذا العنصر في اتخاذ قراراتها المبنية على معلومات ذات دقة عالية بتوقيت مناسب في سياستها المرسومة، بهدف زيادة مستوى الأداء من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

ولدراسة علاقة نظم معلومات الموارد البشرية بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية؛ فقد اختار الباحثان المنطقة الحرة بمصراتة لإجراء دراسة حالة عليها، وتكوين نموذجًا لذلك.

مشكلة الدراسة

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي تم القيام بها في المنطقة الحرة مصراتة؛ من أجل التوصل إلى مجموعة من الظواهر التي تساعد في تشخيص المشكلة، حيث تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع رؤساء الأقسام بإدارة الموارد البشرية في النصف الثاني من سنة 2017 م والربع الأول سنة 2018 م (رئيس قسم شؤون العاملين – رئيس قسم الملاكات وتخطيط الاحتياجات – رئيس قسم التدريب)، ولقد تبين أنه يتم استخدام النظام اليدوي وبالتحديد نظام الملفات في (تخطيط الموارد البشرية – واستقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية – التدريب – تقييم أداء العاملين). إضافةً إلى أن هناك استخداما لمنظومة ملفات شخصية تشغل بنظام (Dos) لخزن واسترجاع البيانات الشخصية والوظيفية للعاملين، ولم تحدث أو تطور منذ فترة تزيد على عشرين سنة. كما تم الحصول على تقارير إحصائية صادرة عن لجنة شؤون العاملين بالمنطقة الحرة مصراتة (2014–2015– 2016) توضح العديد من التظلمات التي تقدم بها العاملون في المنظمة قيد الدراسة، بشأن إعادة النظر في تسويات أوضاع وظيفية نتيجة لعدم دقة ووضوح المعلومات في حينها مما نتج عنها بعض الأخطاء لحالات (التعيين، الترقية، النقل، تقييم أداء العاملين)؛ وكان إجمالي هذه الحالات (211) حالة مستلمة، تم قبول تسوية أوضاع عدد (100) حالة منها فقط، بعد أن تمت المراجعة والتدقيق في بيانات ومعلومات المتقدمين بهذه التظلمات.

بهذا، ومن خلال تحليل البيانات المجمعة والتي تساعد في تشخيص المشكلة، والوقوف على الأسباب المؤدّية إليها، **تم استنتاج الآتي:** استخدام طريقة النظم التقليدي (اليدوي) تحديداً، نظام الملفات المستخدم في إدارة الموارد البشرية يُصعب من أداء العاملين لأعمالهم بالإدارة؛ وبالتالي يؤثر على مستوى أداء إدارة الموارد البشرية. يتم معالجة كمٍّ كبير من البيانات يدوياً مما يستهلك وقتا وجهدا أكثر، بالإضافة لاحتمال زيادة نسبة الخطأ نسبةً للكم الهائل من البيانات المعالجة. تبادل المعلومات بين إدارة الموارد البشرية والمستويات الإدارية المختلفة بالمنطقة الحرة مصراتة وفقاً للنظام المستخدم يشكل بُطْئًا في انسياب المعلومات نتيجة الأعمال الروتينية مما يؤثر سلباً في مستوى أداء إدارة الموارد البشرية.

تأسيسا على ما تقدم، تتحدد مشكلة الدراسة من خلال المحاولة على الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة نظم معلومات الموارد البشرية بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنطقة الحرة مصراتة؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنطقة الحرة مصراتة. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(0.05)** بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(0.05)** بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة..

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(0.05)** بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة .

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(0.05)** بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة .

أهداف الدراسة

يكمن الهدف الأساسي في التعرف على طبيعة العلاقة بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة، **من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

– التعرف على طبيعة العلاقة بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

– التعرف على طبيعة العلاقة بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

– التعرف على طبيعة العلاقة بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

– التعرف على طبيعة العلاقة بين بُعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

– تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في دعم وتطوير تطبيق نظام معلومات الموارد البشرية بالمنطقة الحرة مصراتة.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعاً مهماً في مجال الإدارة بشكل عام ونظم المعلومات بشكل خاص. وبهذا تستمد أهميتها في النقاط الآتية:

– أهمية المنظمة التي تجري فيها الدراسة ألا وهي المنطقة الحرة بمدينة مصراتة، وذلك لما تتمتع به من دور واضح في تنمية مستدامة وشاملة، وتحقق عائد للاقتصاد الوطني.

– كونها أحد الدراسات القلائل التي تتناول العلاقة بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة على حد علم الباحثين، فهي بذلك تساهم في إثراء المعرفة ودعم المكتبة المحلية والعربية في هذا المجال.

– فهم الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع نظم معلومات الموارد البشرية والاستفادة منه في كافة المنظمات التي تسعى إلى تطبيق نظام معلومات الموارد البشرية.

– تأتي أهمية الدراسة من حيث الموضوع من خلال تقديم إضافة معرفية للباحثين والدارسين في مجال نظم المعلومات الإدارية والمتخصصين في إدارة الموارد البشرية.

منهجية الدراسة

أداة الدراسة

استناداً إلى الدراسات السابقة كدراسة الرويلي (2014)، وبعد إعداد الصياغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة (الصدق الظاهري والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على عدد (5) محكمين خبراء ومتخصصين من الجامعات الليبية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج من خلال وضع فرضيات واختبارها وفق المعايير الإحصائية المناسبة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومدى مساهمتها بشكل مباشر في الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية منها والدولية التي تناولت المتغير (المستقل) والمتمثل في نظم معلومات الموارد البشرية وأبعاده الأربعة: النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية، النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية، النظام الفرعي لمعلومات التدريب، النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية، واستناداً على الدراسات والنماذج التالية (الرويلي 2014 ; القردحجي 2013 ; Daniel, 2015 ؛ Boateng, 2007) والمتغير (التابع) أداء إدارة الموارد البشرية ويدرس من خلال الأبعاد التالية : الوقت، الاتصال، دقة المعلومات (الرويلي 2014 ؛ شحادة 2012 ؛ Daniel, 2015). وقد تم في هذه الدراسة استخدام أسلوب دراسة الحالة؛ لأنه الأكثر ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة ويتيح للباحثين جمع البيانات ووصف واقع نظم معلومات الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.

مصادر البيانات ووسائل جمعها

تمثلت المصادر التي تم الاعتماد عليها في الحصول على البيانات الملائمة للدراسة في نوعين رئيسين، هما:

– مصادر ثانوية : تمثلت في القيام بإجراء مسح مكتبي للأدبيات النظرية بموضوع البحث، من خلال المصادر والمراجع والكتب والدوريات والدراسات السابقة وغيرها.

– مصادر أولية :تمثلت في مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع البحث الأصلي. أما وسيلة جمع البيانات الأولية للدراسة؛ فقد تمثلت في صحيفة الاستبانة التي تم تطويرها خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في شاغلي الوظائف القيادية من رؤساء الأقسام ومديري الإدارات ومديرين عامين وموظفي إدارة الموارد البشرية وإدارة تقنية المعلومات في المنطقة الحرة بمصراتة

والبالغ عددهم (80)، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل. وزعت (80) صحيفة استبيان منها(4) صحيفة غير صالحة للتحليل الإحصائي، والمرجع منها (76) صحيفة، وهو ما نسبته (95%).

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية : انحصرت هذه الحدود في مدينة مصراتة وبالتحديد المنطقة الحرة.

الحدود البشرية : شاغلي الوظائف القيادية وموظفي وموظفات إدارة الموارد البشرية وإدارة تقنية المعلومات بالمنطقة الحرة بمصراتة.

الحدود الزمنية : وتتمثل في الفترة التي أُجريت بها الدراسة من خلال الزيارات الأولية لأجل تشخيص مشكلة الدراسة، ومن ثم توزيع الاستبانة وإعادتها من مجتمع الدراسة، حيث تركزت في الربع الأخير من سنة (2017) وبداية(2018)م

الحدود الموضوعية : اقتصرت على دراسة متغيرين أساسين: الأول، المتغير المستقل، ويمثل نظم معلومات الموارد البشرية. والثاني، المتغير التابع، ويمثل أداء إدارة الموارد البشرية.

نموذج الدراسة

تم تَصميم أنموذج متكامل يساعد الإجابة على أسئلة الدراسة وتسهيل عملية التحقق من فرضياتها، وذلك وفقا لما يوضحه الشكل رقم (1) أدناه.

شكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

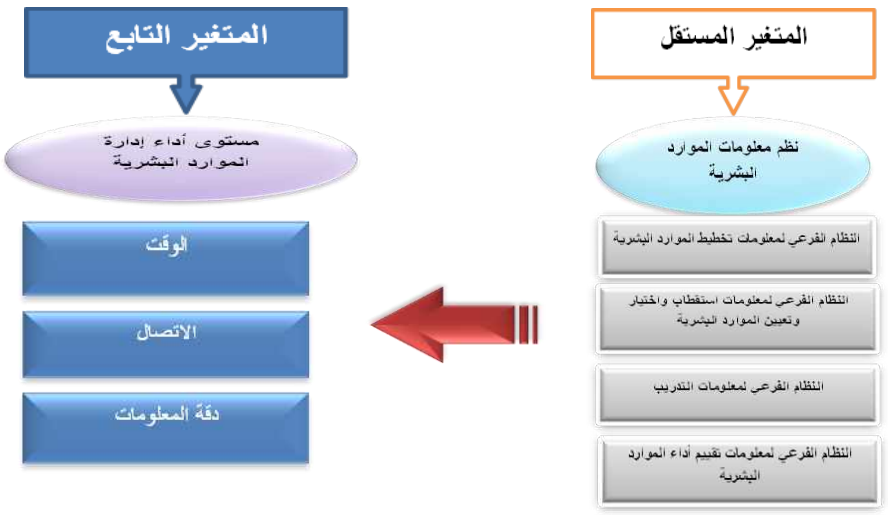

التعريفات الإجرائية

نظم معلومات الموارد البشرية: هي تلك المجموعة من العناصر المترابطة والمتناسقة لتحقيق أهداف مشتركة بمعالجة بيانات العنصر البشري للمنظمة إلكترونيًّا باستخدام أجهزة الحاسوب لتكون في شكل مخرجات ذات قيمة لمستخدميها.

الأداء : الجهد المبذول والسلوكيات الممارسة في مواقف معينة من أجل تحقيق هدف محدد مما خطط له مسبقاً.

إدارة الموارد البشرية: هي إحدى وظائف الإدارة، تهدف للاستخدام الأمثل للعناصر البشرية بالمنظمة من خلال وضع خطط، ورسم سياسات لعمليات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية والتدريب والحوافز والأجور وتقييم أداء العاملين.

نظام معلومات تخطيط الموارد البشرية: نظام فرعي من نظم معلومات الموارد البشرية يُعْنَى بخزن واسترجاع البيانات والمعلومات عن العناصر البشرية المغادرة للكادر الوظيفي وآلية سد الاحتياجات من العناصر ذات الكفاءة والخبرة لفترات مستقبلية.

نظام معلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية: نظام فرعي يُعْنَى بخزن واسترجاع البيانات والمعلومات عن العناصر البشرية الباحثة عن وظيفة في المنطقة الحرة مصراتة، للاستفادة من العناصر المؤهلة التي تمتلك المهارات لشغل الوظائف الشاغرة لديها.

نظام معلومات التدريب: نظام فرعي يُعنى بخزن واسترجاع البيانات والمعلومات في تحديد وتخطيط ومتابعة المسار التدريبي للعاملين بالمنطقة الحرة مصراتة، بهدف رفع كفاءتهم لزيادة الإنتاجية.

نظام معلومات تقييم أداء الموارد البشرية: نظام فرعي مصمم بمعايير علمية لقياس أداء العاملين بالمنطقة الحرة مصراتة، يهدف إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للعاملين لإجراء المعالجات المناسبة بشأنها.

مراجعة الدراسات السابقة: وتتمثل في الآتي:

الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة:

اسم الباحث (السنة)	عنوان الدراسة	الهدف وأهم النتائج
دراسة السبيعي (2016)	نظم معلومات الموارد البشرية ودورها في تطبيقات إدارة الموارد البشرية بقطاع حرس الحدود في زابغ	هدفت الدراسه إلى التعرّف على واقع تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية في قيادة حرس الحدود من وجهة نظر المبحوثين، والكشف عن مدى إسهام نظم معلومات الموارد البشرية في تطبيقات إدارة الموارد البشرية، والتعرف على المعوقات التي تحد من استخدام نظم معلومات الموارد البشرية في تطبيقات إدارة الموارد البشرية، واستهدفت(208)عُمّال من مجتمع الدراسة، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن هناك موافقة شديدة على واقع تطبيقات إدارة الموارد البشرية في المنظمة قيد الدراسة، وعلى إسهام نظم معلومات الموارد البشرية في تطبيقات إدارة الموارد البشرية.
دراسة Daniel (2015)	تاثير نظم معلومات الموارد البشرية على اتخاذ القرارات في مجالس الحكم المحلي، مقاطعة كيتو، تنزانيا	هدفت الدراسة إلى فحص الدقة والسرعة المناسبة من خلال استخدام نظم معلومات الموارد البشرية وتأثيره في اتخاذ القرارات الإدارية الجيدة، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن هناك أثرا على صنع القرار من خلال تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية.
دراسة الرويلي (2014)	دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فاعلية أداء إدارة الموارد البشرية	هدفت الدراسه إلى معرفه دور نظم معلومات الموارد البشريه في زيادة فاعلية أداء إدارة الموارد البشرية لوزارة الداخلية بمملكة البحرين في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية مثل (الجنس – العمر – المؤهل – الوظيفة – سنوات الخبرة)، واستهدفت الدراسة(217) عاملاً عاملة بإدارة الموارد البشرية لوزارة الداخلية، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا قويا بين نظم معلومات الموارد البشرية وبين أداء إدارة الموارد البشرية لوزارة الداخلية بمملكة البحرين.
دراسة القردجي (2013)	أثر عمليات نظم إدارة الموارد البشرية في ذكاء المنظمة	هدفت الدراسه إلى التعرف على اثر عمليات نظم إدارة الموارد البشرية في ذكاء المنظمة في مجمع الجميح في الدمام بالمنطقة الشرقية، واستهدفت الدراسة(249)لجميع المديرين ورؤساء الأقسام للمنظمة قيد الدراسة، وأظهرت أهم نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات نظم إدارة الموارد البشرية في ذكاء المنظمة في مجمع الجميح قيد الدراسة، وتمثلت عمليات نظم إدارة الموارد البشرية في (اختيار الموظفين، وتقييم الموظفين، وتصميم العمل، ونظام الحوافز والمكافأة).
دراسة خلفي (2009)	دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات	هدفت الدراسه إلى التعرف على مستوى استخدام نظم معلومات والتكنولوجيا ومدى الاستفادة منها في الحصول على المعلومات اللازمة وترشيد عملية اتخاذ القرار في مؤسسة نقاوس للمصبرات، واستهدفت (20) شخصاً من المتعاملين مع النظم بالمنظمة قيد الدراسة، وأظهرت أهم نتائج إسهام النظام في تنظيم عمل المؤسسة إدارياً، وتشجيع نظام عمل الفريق بسبب الارتباط المباشر للأنشطة. إسهام إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسة في تقديم معلومات أكثر دقة وسرعة وملاءمة بالمقارنة مع أنظمة سابقة. إسهام النظام في تحديد المشكلات التي تواجه متخذي القرار بطرق أسرع وأدق وأكثر ملاءمة مما كان عليه الأمر في الأنظمة السابقة.
د اسة Boateng (2007)	دور نظم معلومات الموارد البشرية في إدارة الموارد البشرية	هدفت الدراسه إلى التحقق عن دور نظم معلومات موارد بشريه في مهام إدارة الموارد البشرية، واستهدفت مديري الموارد البشرية لعدد (170) شركة في فنلندا، وأظهرت أهم نتائج الدراسة أن استخدام نظم معلومات الموارد البشرية داعم لتنفيذ استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، وأن هناك إدراك لدى الشركات الكبيرة في استخدام النظم لدعم مهام الموارد البشرية الاستراتيجية.

تأسيساً على ما تقدم ومن خلال الدراسات السابقة، يتضح بأن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة، حيث تناولت موضوع نظم معلومات الموارد البشرية وأداء إدارة الموارد البشرية وربطها بمتغيرات مختلفة، إضافة إلى أنها قد أجريت في بيئة مختلفة عن بعضها واختلافها أيضا في المجال التطبيقي. ومن جانب آخر، فقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في اعتماد المقاييس الجاهزة والمحكمة المتمثلة بالاستبانة وملاءمتها بما يخدم أسلوب هذه الدراسة، والتعرف على المنهجية التي سارت عليها، إضافة إلى الاطلاع على الوسائل الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات. وتأتي هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين نظم معلومات الموارد البشرية كمتغير مستقل بمستوى أداء إدارة الموارد البشرية كمتغير تابع، استناداً على النماذج التي تم الإشارة إليها. وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

أدبيات الدراسة: وتتمثل في الآتي: –

نظم معلومات الموارد البشرية

يشهد العالم في الآونة الأخيرة زيادة مطردة في حجم المنظمات، وأصبح من الضروري حوسبة الأعمال، واستخدام التكنولوجيا المتطورة من أساسيات نجاح هذه المنظمات، ولقد استخدمت الحواسيب الكبيرة في نظم المعلومات الإدارية بمطلع الأربعينيات لتستمر حتى نهاية السبعينيات، من ثم شهد ظهور الحواسيب الشخصية فكان لشركة أبل (Apple) أول حاسوب عملي تطبيقي، ثم اتسع استخدام الحواسيب الشخصية في مجالات الصناعة والأعمال بشكل كبير، فكان لكل نظام من نظم المعلومات الإدارية تقريباً أنواع من الحواسيب والبرمجيات، وباتت الحاجة ضرورية لمديري المنظمات وجود نظم معلومات إدارية فعالة توظف لجميع مراحل الإدارة بما في ذلك التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه. (العاني، 2009).

يرى (ياسين، 2009) أن نظم المعلومات الإدارية لها ثلاثة أدوار رئيسة في منظمات الأعمال هي كالتالي: دعم العمليات وأنشطة الأعمال – دعم عمليات اتخاذ القرارات – دعم استراتيجيات الأعمال لتحقيق الميزة التنافسية. وتنجز المنظمات أنشطتها من خلال ما يسمى بالأنشطة الوظائفية، حيث تقسم إلى أنشطة أساسية، وتنظم في إدارات أو أقسام مثل: (التسويق – الإنتاج –

المالية – الموارد البشرية) وتدعم بأنظمة معلومات، ويطلق عليها عادة اسم أنظمة معلومات الإدارة الوظائفية. **ويشير** الطاهر (2011) إلى أنها تتمثل في نظم معلومات التصنيع والإنتاج – نظم معلومات التسويق – نظم معلومات التمويل والمحاسبة – نظم معلومات الموارد البشرية.

لذلك أصبح الاعتماد على نظم معلومات الموارد البشرية، باعتباره أحد الأنظمة الفرعية داخل المنظمة القادرة على جمع، ومعالجة، وتصنيف، وحفظ البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذو القرار، والقيام بوظائف الموارد البشرية من عمليات تخطيط الموارد البشرية، وعمليات الاستقطاب، والاختيار والتعيين، وعمليات التدريب، وعمليات تقييم الأداء، وعمليات التعويض والأجور.

فقد عرف نظم معلومات الموارد البشرية بأنه: "المكونات التي تعمل بصورة منتظمة ومتفاعلة، تشمل جمع وخزن وتحليل ومعالجة واسترجاع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية وإدارتها وتهيئتها أمام المستفيدين من المديرين وصناع القرار؛ وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الموارد البشرية، وتعيينها، وتعويضها، وتدريبها، وتطويرها، وتقويم أدائها بكفاءة وفاعلية" (جودة، 2010 : 395) . وتكمن أهمية نظم معلومات الموارد البشرية في تحقيق الآتي:

- تزويد التقسيمات الإدارية بالمعلومات المطلوبة بتوقيت مناسب وسرعة ملائمة وتكلفة أقل.
- التأثير في صياغة الاستراتيجية العامة للمنظمة وتنفيذها.
- دعم قرارات تخطيط الموارد البشرية وتخفيض العمالة.
- قدرة الإدارة بمتابعة وتقييم نشاطات الموارد البشرية بتوفر المعلومات اللازمة عن تنفيذ الخطط.
- تحليل الانحرافات عن الخطط في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية قبل فوات الأوان.

النظم الفرعية لنظم معلومات الموارد البشرية

لقد عدد عباس (2003) النظم الفرعية لنظم معلومات الموارد البشرية وفق الآتي:

النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية: هناك نوعان من التطبيقات الحاسوبية المرتبطة بتخطيط الموارد البشرية كمًّا ونوعًا وهما (تخطيط التعاقب: الذي يؤكد على أن المنظمة لديها عاملون لابد أن توجههم إلى الوظائف الشاغرة بسبب التقاعد والترقية والتنقلات وإنهاء الخدمة

أو التوسع في النشاطات. وتحديد الاحتياجات المستقبلية: من خلال البيانات الخاصة بحركية العاملين، بحيث يمكن استخدامها في التنبؤ بأثر التعيين أو الاستغناء، على قوة العمل المستقبلية).

النظام الفرعي لمعلومات الاستقطاب والاختيار والتعيين: ويتضمن النظام كلاً من عملية جذب واستقطاب العاملين والمساعدة لتوفير فرص العمل المناسبة، والحفاظ على قاعدة البيانات الخاصة بهم.

النظام الفرعي لمعلومات تقييم الأداء: حيث من الممكن خزن معلومات تقييم أداء العاملين في قاعدة بيانات إلكترونية، وأن البرمجيات الخاصة بتقييم الأداء يمكن أن تحدد نوع الطريقة المناسبة للتقييم، وبعد الانتهاء من عملية التقييم يمكن توفير معلومات تشير إلى الفروقات في الأداء الفعلي قياسا بالمعايير المحددة.

النظام الفرعي لمعلومات التدريب: يستخدم نظام التدريب بشكل أساسي في توثيق المعلومات الخاصة بإدارة التدريب وهذه المعلومات تتضمن عدد المشاركين وخصائص محتوى البرنامج، وكلف التدريب...إلخ، إضافة إلى ذلك معلومات حول مهارات العاملين والنشاطات التدريبية الضرورية.

النظام الفرعي لمعلومات الأجور والرواتب: تتضمن التطبيقات الخاصة بالأجور تقويم الوظائف وتحديد الأجور والرواتب واستقصاء الأجور، إضافة إلى تحديد الحوافز والمزايا.

مفهوم الأداء

تتباين آراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم الأداء، فمنهم من ركز على الجانب الضيق للأداء، مثل الأهداف المالية، ومنهم من توسع في هذا الجانب بوصفه المنظمةَ مجموعةً من الأهداف، وبالتالي أثر هذا التباين على المقاييس المستخدمة في قياسه، وتسعى المنظمات بكل جهد إلى رفع مستوى الأداء من خلال مواردها. ففي تعريف للأداء هو التفاعل بين السلوك والإنجاز. إي إنه مجموع السلوك والنتائج حيث تكون هذه النتائج قابلة للقياس" (درة، 2003 : 25).

مؤشرات قياس الأداء: إن نجاح مهمة تقييم الأداء للمنظمات يتوقف على دقة وملاءَمة المؤشرات والمعايير ومدى قابليتها للقياس. وكي تؤدي الغرض المطلوب هناك عديد المؤشرات التي

يمكن الاستعانة بها لتقييم الأداء تتمثل في **مؤشرات تقليدية وأخرى حديثة. من مؤشرات قياس الأداء التقليدية** : مؤشرات الإنتاج – مؤشرات الإنتاجية – مؤشرات مالية – مؤشرات البيع. **ومن مؤشرات قياس الحديثة** : بروز مقاييس جديدة لمجالات أخرى مختلفة كأجل التسليم، إطلاق منتجات أو خدمة جديدة، رضا المساهمين والعملاء والعمال، حتى تتكامل مع المقاييس التقليدية وتتبلور إلى جانب المقاييس المالية بوثيقة واحدة أطلق عليها بطاقة الأداء المتوازن والتي تم تعريفها بأنه "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمديري الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء منظماتهم" (إدريس والغالبي، 2009 : 151).

تأسيساً على ما سبق، وبما أن هذه الدراسة تبحث في قياس أداء إدارة الموارد البشرية وفق أبعاد (الوقت والاتصال ودقة المعلومات)، يمكن تناول هذه الأبعاد بشيء من التوضيح.

- **الوقت** : إن عملية إدارة الوقت من الموضوعات المهمة في مجالات الإدارة المختلفة، فما من عمل إلا وكان الوقت جزءًا أساسيًّا في إنجازه، فالوقت يعتبر من الموارد القيمة والثمينة في المنظمات، ويعتبر من الموارد التي تنفذ بسرعة وبشكل ثابت ودقيق، ولا يمكن إعادة إنتاجه أو استرداده (عبدالله، 2006).
- **الاتصال** : يهدف الاتصال إلى تحقيق: التنسيق بين أفعال وتصرفات أقسام المنظمة المختلفة، فبدون الاتصال تصبح المنظمة عبارة عن مجموعة من العاملين. والمشاركة في المعلومات حيث يساعد الاتصال على تبادل المعلومات المهمة لتحقيق أهداف التنظيم. واتخاذ القرارات، حيث يلعب الاتصال دورا مهمًّا في اتخاذ القرارات، فاتخاذ قرار ما يحتاج فيه العاملون إلى معلومات معينة لتحديد المشاكل وتقييم البدائل وتنفيذ القرارات. وأخيراً التعبير عن المشاعر الوجدانية، حيث يساعد الاتصال العاملين على التعبير عن سعادتهم وأحزانهم ومخاوفهم وإبداء آرائهم في موقف ما (المساد، 2003).
- **دقة المعلومات** : تشير هنا إلى درجة خلو المعلومات من الخطأ من خلال عمليات تداولها بين الأنشطة في المنظمة، حيث عرفت بأنها "عدم وجود أخطاء أثناء التشغيل ناتجة عن العمليات الحسابية والمنطقية" (الصيرفي، 2009 : 533).

تحليل البيانات: ثم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

جمع البيانات: تم توزيع الاستبيان المُستخدم على مجتمع الدراسة من شاغلي الوظائف القيادية وموظفي إدارة الموارد البشرية وإدارة تقنية المعلومات في المنطقة الحرة بمصراتة بُغية جمع بيانات الدراسة، ويتكون من ثلاثة محاور أساسية وهى: محور البيانات الشخصية، محور نظم معلومات الموارد البشرية، محور أداء إدارة الموارد البشرية، كانت إجمالي أسئلة الاستبانة (49) سؤالاً باستثناء أسئلة محور البيانات الشخصية. تم تصميم صحيفة الاستبيان وفق مقياس "ليكرت الخماسي" حيث وزعت الإجابات بمنح إجابة موافق بشدة خمس درجات، موافق أربع درجات، محايد ثلاث درجات، غير موافق درجتان، غير موافق بشدة درجة واحدة فقط. ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5−1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (جبريل، 2017)، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول (1).

جدول رقم (1): درجة الأهمية النسبية لفقرات الدراسة

درجة الأهمية	منخفضة جداً	منخفضة	متوسط	مرتفعة	مرتفعة جداً
المتوسط المرجح	1 – 1.79	1.80 – 2.59	2.60 – 3.39	3.40 – 4.19	4.20 – 5

البيانات الشخصية لعينة الدراسة : من خلال التحليل الوصفي، الجدول أدناه يوضح خصائص مجتمع الدراسة بالتفصيل.

جدول رقم (2): خصائص مجتمع الدراسة

البند	العدد	النسبة المئوية %
العمر	أقل من 36 سنة	15	19.7
	من 36 إلى 45 سنة	32	42.1
	من 46 إلى 55 سنة	21	27.6
	أكبر من55	8	10.5
	المجموع	76	%100
النوع	ذكر	74	97.4
	انثى	2	2.6
	المجموع	76	%100
المؤهل العلمي	أقل من الجامعي	23	30.3
	جامعي / دبلوم عالي	41	53.9
	ماجستير	12	15.8
	المجموع	76	%100
الوظيفة	مدير عام	4	5.3
	مدير إدارة	16	21.1
	رئيس قسم	38	50.0
	موظفي إدارة الموارد البشرية	9	11.8
	موظفي إدارة تقنية المعلومات	9	11.8
	المجموع	76	%100
الخبرة	من 5 سنوات إلى أقل من 10	9	11.8
	من 10 سنوات إلى أقل 15 سنة	24	31.6
	من 15 سنة إلى أقل من 20	16	21.1
	من 20 سنة إلى أقل من 25	3	3.9
	من 25 سنة فأكثر	24	31.6
	المجموع	76	%100

معامل الصدق والثبات (Cronbach Alpha)

يعتبر مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة اختبار ما، ويُعرّف بأنه: "يقيس مدى الحصول على البيانات ذاتها لو تم تكرار الاستبانة لأكثر من مرة. أما مفهوم صدق الاستبانة فيُشير إلى "التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجله"، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم إجراء اختبار معدل الثبات كما هو موضح بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3): معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأسئلة الاستبانة

ت	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات%
1	النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية.	7	0.845
2	النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية.	7	0.883
3	النظام الفرعي لمعلومات التدريب.	7	0.878
4	النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية.	7	0.815
5	الوقت	7	0.871
6	الاتصال	7	0.849
7	دقة المعلومات	7	0.890
	المجموع الكلي	49	0.969

من الجدول رقم (3) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة متقاربة تراوحت ما بين (0.845 – 0.890)، وكذلك قيمة ألفا لجميع الأبعاد (0.97) وهي نسبة عالية جدًّا، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة ومقبولة إحصائياً لأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في (المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري)، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لمتغيرات الدراسة والأبعاد التابعة لها وفقاً للآتي:

متغير نظم المعلومات الموارد البشرية

بُعد النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية: يوضح الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية، حيث كان أعلى متوسط حسابي (3.92) وأدناه (2.86)، في حين كان المتوسط العام للعبارات (3.30)، وبانحراف

معياري بلغ (871 .0)، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال هذا التحليل، فإن عينة الدراسة تؤكد تفهمها لمضمون عبارات هذا البُعد وتعمل على تحقيقها.

جدول رقم (4): التحليل الإحصائي لبُعد النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	يعمل نظام تخطيط الموارد البشرية على اختيار أفضل العناصر الفعالة للتوظيف.	3.92	.860	مرتفعة
2	يسهل استيفاء احتياجات المنطقة الحرة من الأفراد بالأعداد المناسبة لملء الشواغر المتاحة في الوظائف.	3.49	.887	مرتفعة
3	يساعد نظام تخطيط الموارد البشرية المنطقة الحرة مصراتة على الوصول إلى إنتاجية عالية بتكلفة أقل.	3.41	.955	مرتفعة
4	تتابع إدارة الموارد البشرية التغيرات التي تحدث في تكنولوجيا	3.32	.955	متوسطة
5	يتم التخطيط جيداً لعملية استقطاب واختيار الموارد البشرية.	3.20	.924	متوسطة
6	يتم العمل داخل المنطقة الحرة مصراتة بمبدأ الشخص المناسب في	2.86	1.080	متوسطة
7	يوجد وصف وتوصيف للوظائف الفعلية في المنطقة الحرة مصراتة.	2.93	1.170	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.30	871	متوسطة

بُعد النظام الفرعي لمعلومات الاستقطاب والاختيار وتعيين الموارد البشرية:

يوضح الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد النظام الفرعي لمعلومات الاستقطاب والاختيار وتعيين الموارد البشرية، وكان أعلى متوسط حسابي (3.59) وأدناه (3.11)، والمتوسط العام للعبارات (3.35)، وبانحراف معياري بلغ (0.786)، وبناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال آراء أفراد مجتمع الدراسة وهي درجة أهمية متوسطة، حيث تؤكد الإجابات أهمية هذا البُعد.

جدول رقم (5): التحليل الإحصائي لبُعد النظام الفرعي لمعلومات الاستقطاب والاختيار وتعيين الموارد البشرية

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	يوفر نظام معلومات الموارد البشرية الاعداد الملائمة من العناصر البشرية لشغل الوظائف الشاغرة.	3.32	.927	متوسطة
2	يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بوضوح بواسطة نظم معلومات الموارد البشرية.	3.11	.974	متوسطة
3	تهتم إدارة الموارد البشرية بالمنطقة الحرة مصراته باستقطاب الكفاءات من الأفراد ذوي الخبرة.	3.13	.914	متوسطة
4	يساعد نظام معلومات الموارد البشرية على استقرار الموارد البشرية من خلال جذب نوعية من الأفراد تستمر طويلاً في العمل.	3.41	.803	مرتفعة
5	يركز نظام معلومات الموارد البشرية على الاختيار الامثل للافراد المؤهلين وتوفير تكاليف التدريب والتأهيل.	3.59	.769	مرتفعة
6	يتيح تصميم نظام معلومات الموارد البشرية إجراءات جمع وتحليل البيانات عن الأفراد المتقدمين لشغل وظائف شاغرة.	3.50	.902	مرتفعة
7	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية الشروط الواجب توافرها للتوظيف بالنسبة للمتقدمين لشغل الوظائف بالمنطقة الحرة مصراتة.	3.41	.851	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.35	.785	متوسطة

بُعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب: يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب، حيث كان أعلى متوسط حسابي (4.13) وأدناه (3.46)، في حين كان المتوسط العام للعبارات (3.68)، وبانحراف معياري بلغ (0.674)، وبناءً على النتائج المتحصل عليها كانت آراء أفراد عينة الدراسة بدرجة ممارسة مرتفعة وعلى قناعة تامة بأهمية التدريب، وأن هناك استفادة كبيرة من البرنامج التدريبي بالمنظمة قيد الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (6): التحليل الإحصائي لبُعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	هناك وعي من إدارة الموارد البشرية باهمية التدريب في اكتساب المهارات وانعكاسه على أداء العمل.	4.13	.660	مرتفعة
2	هناك استفادة كبيرة من البرنامج التدريبي المنفذ لتطوير مهارتي.	723.	.759	مرتفعة
3	تضع إدارة المنطقة الحرة برامج تدريبية لتدريب الافراد بشكل يتناسب مع احتياجاتها الوظيفية ومع قدرات ومستوى جميع الأفراد.	3.58	1.02	مرتفعة
4	يستطيع نظام معلومات الموارد البشرية حصر وتحديد الافراد المرشحين للتدريب والتأهيل استنادًا لاحتياجاتهم التدريبية.	3.64	.844	مرتفعة
5	تتوفر المعلومات والبرامج المطلوبة والكفاءات المؤهلة بإدارة الموارد البشرية لتدريب وإعداد الأفراد.	3.47	.856	مرتفعة
6	تستعين إدارة الموارد البشرية بعدد من الكفاءات العلمية والمهنية لتدريب وتأهيل الأفراد في الداخل والخارج إذا لزم الأمر.	3.79	.789	مرتفعة
7	توجد مؤشرات وأساليب لدى نظام معلومات الموارد البشرية للتقييم والحكم على عملية التدريب وقياس فعاليته.	3.46	.886	مرتفعة
	الدرجة الكلية	683.	674.	مرتفعة

بُعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية: يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية، حيث كان أعلى متوسط حسابي (3.43) وأدناه (2.92)، في حين كان المتوسط العام للعبارات (3.21)، وبانحراف معياري بلغ (0.640)، وكانت آراء أفراد عينة الدراسة بدرجة ممارسة متوسطة وتؤكد أهمية هذا البُعد، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (7): لتحليل الإحصائي لبُعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	يتم تزويد المتدربين بتغذية عكسية عن أدائهم.	3.07	.639	متوسطة
2	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية تقييم الأداء الوظيفي للعاملين ومراعاة نتائجه عند تحديد الاحتياجات التدريبية.	3.43	.772	مرتفعة
3	يساعد نظام معلومات الموارد البشرية العاملين على الاطلاع على مستوى أدائهم وعلى التغيير في أدائهم بشكل دوري عبر الزمن.	3.24	.892	متوسطة
4	تتم عملية تقييم العاملين وفق آليات ومعدلات أداء موضوعية ولا تترك للأهواء الشخصية.	3.26	.854	متوسطة
5	تتوفر بنظام معلومات الموارد البشرية الشفافية الكاملة لإعلام العاملين بمستوى أدائهم ومقارنة أدائهم السابق بالأداء الحالي.	3.17	1.076	متوسطة
6	يتصف نظام معلومات تقييم أداء العاملين بالسرية التامة.	3.38	.879	متوسطة
7	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية آليات للعاملين لربط أدائهم بالحوافز التي يستحقونها.	2.92	.845	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.21	.640	متوسطة

متغير أداء إدارة الموارد البشرية

بُعد الوقت: تظهر الإحصائيات المبينة بالجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد الوقت تراوحت ما بين (3.05) و(3.88) وبانحرافات معيارية (0.692) و(0.878.) في حين كان المتوسط العام الكلي للعبارات (3.56) وبانحراف معياري (0.698). مما يشير إلى أن هناك موافقة بين أفراد مجتمع الدراسة، بدرجة ممارسة مرتفعة، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (8): التحليل الإحصائي لبُعد الوقت

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية الحصول على المعلومات في توقيت مناسب لمستخدميها.	3.64	.778	مرتفعة
2	يستخدم نظام معلومات الموارد البشرية دورة مستندية جيدة تؤمن تقديم أفضل المخرجات للمستخدمين في الوقت المناسب.	3.50	.739	مرتفعة
3	تحرص إدارة الموارد البشرية على إنجاز الاعمال بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب.	3.83	.719	مرتفعة
4	يتم التعامل مع طلبات واستفسارات الموظفين من نظام معلومات الموارد البشرية بوضوح وقت طلبها.	3.88	.692	مرتفعة
5	تهتم إدارة الموارد البشرية بتطوير نظام معلومات الموارد البشرية للاستفادة من عامل الوقت في إنجاز المهام.	3.68	.734	مرتفعة
6	يمكنني نظام المعلومات من التعرف على قرارات وتعليمات العمل أولا بأول.	3.37	.877	متوسطة
7	يمكنني نظام معلومات الموارد البشرية من الحصول على نتائج التقييم فور حدوث انخفاض في معدلات الأداء لمعالجتها.	3.05	.878	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.56	.698	مرتفعة

بُعد الاتصال: تظهر الإحصائيات المبينة بالجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد الاتصال تراوحت ما بين (3.26) و(4.29) وبانحرافات معيارية (0.649) و(0.885.) في حين كان المتوسط العام الكلي للعبارات (3.64) وبانحراف معياري (0.668). وكانت آراء أفراد عينة الدراسة حول هذا البُعد بدرجة أهمية مرتفعة، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (9): التحليل الإحصائي لبُعد الاتصال

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	يحرص نظام معلومات الموارد البشرية على توصيل المعلومة إلى كافة المستفيدين كاملة غير منقوصة.	3.66	.809	مرتفعة
2	يشرح الرؤساء الأهداف المراد تحقيقها للموظفين بكل وضوح وشفافية.	3.26	.885	متوسطة
3	يمكنني التواصل مع موظفي إدارة الموارد البشرية بسهولة.	4.29	.649	مرتفعة جداً
4	تأخذ إدارة الموارد البشرية بأفكار الموظفين وآرائهم لتطوير العمل.	3.49	.856	مرتفعة
5	تهتم إدارة الموارد البشرية بالجانب الاجتماعي للموظفين والنظر في التظلمات ومحاولة معالجتها.	3.70	.749	مرتفعة
6	يوفر نظام معلومات الموارد البشرية قاعدة بيانات تسهل التواصل مع الإدارات بالمنطقة الحرة مصراتة.	3.62	.748	مرتفعة
7	تنشر إدارة الموارد البشرية الوعي بين الموظفين وتوضح لهم حقوقهم وواجباتهم.	3.46	.774	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.64	.668	مرتفعة

بُعد الدقة المعلومة: تظهر الإحصائيات المبينة بالجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد الدقة المعلومة تراوحت ما بين (3.37) و(3.82) وبانحرافات معيارية (0.687) و(0.783.) كما يشير المتوسط العام الكلي للعبارات (3.64) وبانحراف معياري (0.668). وكان هناك موافقة مرتفعة بين أفراد مجتمع الدراسة حول هذا البُعد، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (10): التحليل الإحصائي لبُعد دقة المعلومة

ت	البيان	M	SD	درجة الأهمية
1	تحرص الإدارة من خلال نظام معلومات الموارد البشرية على توفير وتبادل معلومات خالية من الأخطاء.	3.70	.783	مرتفعة
2	يزود نظام المعلومات متخذي القرارات بالمعلومات الدقيقة لإنجاز الأعمال بالشكل المطلوب.	3.67	.755	مرتفعة
3	يتيح النظام معلومات دقيقة سهلة الفهم لمستخدمها من حيث الشكل والمضمون.	3.62	.692	مرتفعة
4	لا يوجد تحيز في منح المعلومات للمستفيدين منها.	3.82	.687	مرتفعة
5	المعلومات المتوفرة قادرة على الكشف عن الأداء وإتمام قياسه.	3.37	.690	متوسطة
6	تقدم المعلومات بشكل صحيح ومتناسق بمعايير موحدة.	3.68	.716	مرتفعة
7	تمنح المعلومات النتائج نفسها لإدارة المنطقة الحرة مصراته عند الرجوع إليها مع مرور الزمن.	3.63	.746	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.64	.680	مرتفعة

ترتيب درجة تحقق الأهمية لأبعاد متغيرات الدراسة وفقاً لإجابات أفراد العينة:

من الجدول رقم (11) أدناه يمكن ترتيب درجة تحقق الأهمية للمحاور الرئيسية لإجابات أفراد العينة حول أبعاد نظم معلومات الموارد البشرية وأبعاد أداء إدارة الموارد البشرية من وجهة نظر مجتمع الدراسة كما يلي:

جدول رقم (11): ترتيب أبعاد متغيرات الدراسة وفقاً لإجابات مجتمع الدراسة

المتغير	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
نظم معلومات الموارد البشرية (المتغير المستقل)	النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية.	3.30	0.871	3	متوسطة
	النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية	3.35	0.786	2	متوسطة
	النظام الفرعي لمعلومات التدريب.	3.68	0.674	1	مرتفعة
	النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية.	3.21	0.640	4	متوسطة
أداء الموارد البشرية (المتغير التابع)	الوقت	3.56	0.698	3	مرتفعة
	الاتصال	3.64	0.698	1	مرتفعة
	دقة المعلومات	3.64	0.680	2	مرتفعة

تظهر الإحصائيات المبينة بالجدول (11) أن المتوسطات الحسابية الكلية لأبعاد المتغير المستقل نظم معلومات الموارد البشرية تراوحت ما بين (3.21) و(3.68) وبانحرافات معيارية (0.640) و(0.871.) ويلاحظ أن هناك تباين في آراء أفراد عينة الدراسة حول أبعاد نظم معلومات الموارد البشرية، وقد احتل بعد النظام الفرعي لمعلومات التدريب المرتبة الأولى درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.68)، فيما احتل بعد النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية المرتبة الأخيرة درجة أهمية متوسط، بمتوسط حسابي 3.21.

بينما المتوسطات الحسابية الكلية لأبعاد المتغير التابع أداء إدارة الموارد البشرية تراوحت ما بين (3.56) و(3.64) وبانحرافات معيارية (0.680) و(0.698)، حيث تساوى كل من بُعد الاتصال وبُعد دقة المعلومات في المرتبة الأولى درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.64)، في حين جاء بُعد الوقت بدرجة أهمية مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.56.) ويلاحظ أن هناك اتفاق في الإجابات حول أبعاد أداء إدارة الموارد البشرية بدرجة أهمية مرتفعة لكل الأبعاد.

اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين نظم معلومات الموارد البشرية وأداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة**"، والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها. وللتحقق من صحتها تم حساب المعاملات الارتباطية بين نظم معلومات الموارد البشرية وأداء إدارة الموارد البشرية وفق معادلة بيرسون كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (12): مصفوفة الارتباطات لمعامل بيرسون بين متغيرات الدراسة

		اداء إدارة الموارد البشرية				
		الوقت	الاتصال	دقة المعلومات	الأداء الكلي	الدلالة
نظم معلومات الموارد البشرية	التخطيط	0.45**	0.33**	0.23*	0.39**	0.001
	استقطاب واختيار وتعيين	0.69**	0.44**	0.40**	0.59**	0.000
	التدريب	0.56**	0.66**	0.89**	0.55**	0.000
	تقييم أداء	0.74**	0.54**	0.48**	0.68**	0.000
	نظم المعلومات ككل	0.67**	0.49**	0.40**	0.60**	0.000
	الدلالة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

يوضح الجدول رقم (12) مصفوفة الارتباط التي تظهر فيها العلاقة بين المتغير المستقل **(نظم معلومات الموارد البشرية)** بإبعاده الأربعة والمتغير التابع **(أداء إدارة الموارد البشرية)**، ومن خلال هذه المصفوفة تبين وجود علاقة مقبولة إحصائياً، إذ أظهرت النتائج إيجابية ومعنوية العلاقة بين متغيري الدراسة، وإن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.00$) بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى الأداء الكلي لإدارة الموارد البشرية بمعامل ارتباط(0.60)، أي أنه كلما زادت فاعلية نظم معلومات الموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة مستوى الأداء الكلي لإدارة الموارد البشرية والعكس صحيح.

وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية، وهكذا لباقي فرضيات الدراسة الفرعية.

والجدول رقم (13) أدناه يوضح باختصار نتائج اختبار الفرضيات.

جدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	المحتوى	النتيجة
الفرضية الرئيسة	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.**	**قبول الفرضية**
الفرضية الفرعية الأولى	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة**	**قبول الفرضية**
الفرضية الفرعية الثانية	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.05) بين النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة.**	**قبول الفرضية**
الفرضية الفرعية الثالثة	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين النظام الفرعي لمعلومات التدريب ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية للمنظمة قيد الدراسة.**	**قبول الفرضية**
الفرضية الفرعية الرابعة	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية للمنظمة قيد الدراسة.**	**قبول الفرضية**

من الجدول رقم (13) وبناء على نتائج مصفوفة الارتباط يمكن توضيح الآتي:

- أنه كلما زادت الاهتمام بنظم معلومات الموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء إدارة الموارد البشرية والعكس صحيح، وأن قيمة معامل الارتباط R = 0.60، مما يعني أن هناك ارتباط إيجابي بين متغيري الدراسة.
- أنه كلما زادت فاعلية النظام الفرعي لمعلومات تخطيط الموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء إدارة الموارد البشرية والعكس صحيح.
- أنه كلما زادت فاعلية النظام الفرعي لمعلومات استقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء إدارة الموارد البشرية والعكس صحيح.
- أنه كلما زادت فاعلية النظام الفرعي لمعلومات التدريب، أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء إدارة الموارد البشرية والعكس صحيح.
- أنه كلما زادت فاعلية النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة مستوى أداء إدارة الموارد البشرية والعكس صحيح.

مناقشة النتائج

نتائج التحليل الإحصائي للدراسة: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يأتي: –

- تقارب الإجابات حول أبعاد نظم معلومات الموارد البشرية ومتغير أداء إدارة الموارد البشرية، إذ كانت جميعها بمتوسط مرجح ما بين درجة أهمية متوسطة ومرتفعة، وهذه النتائج تتفق مع

دراسة Varma (2010)، والتي أكدت استخدام نظم المعلومات يساعد على دمج أنشطة واسعة النطاق للمنظمات من خلال الربط وتوفير معلومات دقيقة بالتوقيت المناسب.

- جاء متغير النظام الفرعي لمعلومات التدريب بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية إذ تحصل على أعلى متوسط حسابي وبدرجة مرتفعة، مما يدل على إدراك ووعي مجتمع الدراسة لهذا المتغير، من حيث الاستفادة الكبيرة من البرنامج التدريبي بالمنظمة قيد الدراسة وتوفير جميع المتطلبات المادية والبشرية لذلك. في حين تحصل متغير النظام الفرعي لمعلومات تقييم أداء الموارد البشرية على المرتبة الأخيرة، وهذه النتائج تتفق مع دراسة القردحجي (2013)، حيث أكدت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات نظم إدارة الموارد البشرية المتعلقة بـ (تدريب الموظفين، تقييم أداء الموظفين، تصميم العمل، وجودة العمل) في ذكاء التكيف التشغيلي.
- حقق متغير أداء إدارة الموارد البشرية بأبعاده المختلفة توجه مرتفع، وهذا يفسر تفهم أفراد عينة الدراسة من مديرين وموظفين بالمنظمة قيد الدراسة، بأن نقطة القوة لديهم هي المحافظة على الوقت والاتصال الجيد ودقة المعلومات، وهذه النتائج تتفق مع دراسة خلفي (2009)، والتي أكدت إسهام النظام في تحديد المشكلات التي تواجه متخذي القرار بطرق أسرع وأدق وأكثر ملائمة مما كان عليه الأمر في الأنظمة السابقة، بسبب انتظام المعلومات التي يقدمها.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات وجود علاقة ارتباط بين نظم معلومات الموارد البشرية ومستوى أداء إدارة الموارد البشرية بالمنظمة قيد الدراسة، وهذا يفسر العلاقة القوية بين المتغيرين، إضافة إلى إدراك مجتمع الدراسة لأهمية الأبعاد التي تم تناولها في هذه الدراسة، وهذه النتائج تتفق مع دراسة الرويلي (2014)، والتي أكدت أن هناك تأثير قوي بين نظام معلومات الموارد البشرية وبين أداء إدارة الموارد البشرية للمنظمة قيد الدراسة.

التوصيات: في ضوء النتائج التي توصل إليها من الدراسة، فقد اقترحت جُملة من التوصيات:

- توفير الدعم من الإدارة العليا بالمنطقة الحرة مصراته في تطوير نظم معلومات الموارد البشرية، وإيجاد وصف وتوصيف للوظائف الفعلية بالمنظمة، والذي سيكون له مردوداً إيجابياً في تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

- ضرورة الاهتمام بالتطور المستمر في مجال نظم معلومات الموارد البشرية واستثمار خبرات العاملين بالمنظمة قيد الدراسة، وإظهار قدراتهم في مجال التقنية والخدمات والمعارف والمعلومات من خلال تدريب الموظفين بشكل دوري ومستمر.
- ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لوظيفة الاستقطاب واختيار وتعيين الموارد البشرية، وتوفير فرص العمل المناسبة بما ينعكس إيجابا على مستوى أداء إدارة الموارد البشرية.
- إعداد خطط محددة وواضحة كمًّا ونوعًا تعتمد على التطبيقات الحاسوبية في مجال نظام معلومات تخطيط الموارد البشرية مما ينعكس إيجابا على مستوى أداء إدارة الموارد البشرية.
- إتاحة فرصة الاطلاع للعاملين على أية معلومات تستجد في نظم معلومات تقييم أداء المورد البشرية وأي تطوير يحدث لها، ومراجعة التقييم المُعد عنهم لتحديد نقاط القوة والضعف لديهم، وذلك ليمكنهم من الربط بين أدائهم بالحوافز التي يستحقونها، وتحقيق التوازن بين أهداف المنظمة وأهدافهم.
- اتخاذ خطوات فاعلة من قبل إدارة المنطقة الحرة مصراتة تهدف إلى بناء نظم معلومات الموارد البشرية تأخذ بالعديد من العوامل المهمة من ضمنها الوقت، والاتصال، ودقة المعلومات والتي تسهم في إنجاز الأعمال في الزمن المطلوب وتخلق تواصل فعال بين التقسيمات التنظيمية بالمنظمة قيد الدراسة، إضافة إلى التزود بالبيانات والمعلومات عن العنصر البشري بدقة عالية.

3.5. الدراسات المقترحة: يقترح الباحثان الموضوعات التالية كدراسات مستقبلية:

1. أثر مخرجات نظام معلومات تقييم أداء العاملين في تخطيط المسار التدريبي.
2. دور نظم معلومات الموارد البشرية في تحقيق العدالة التنظيمية.
3. مدى تأثير نظم معلومات الموارد البشرية في تعزيز الميزة التنافسية.

المراجع

إدريس وائل، والغالبي طاهر. (2009) أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، ط1، عمان، الأردن.

جودة، محفوظ. (2010) إدارة الموارد البشرية، دار وائل، ط1، عمان، الأردن.

درة، عبدالباري. (2003) تكنولوجيا الأداء في المنظمات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، القاهرة.

الرويلي، عماد. (2014) دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فاعلية أداء إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، كلية العلوم الإدارية، البحرين.

صالح عادل، السالم مؤيد. (2009) إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن.

الصيرفي، محمد. (2009) المرجع المتكامل في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر.

الطاهر، أسمهان، والخفاف، مها. (2011) مقدمة في نظم المعلومات، دار وائل، ط1، عمان، الأردن.

العاني، مزهر. (2009) نظم المعلومات الإدارية منظور تكنولوجي، دار وائل، ط1، عمان، الأردن.

عباس، سهيلة. (2003) إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل، ط1، عمان، الأردن.

عبدالله، شوقي. (2006) إدارة الوقت ومدارس الفكر الإداري، دار أسامة، ط1، عمان، الأردن.

القردحجي، محمود. (2013) أثر عمليات نظم إدارة الموارد البشرية في ذكاء المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط.

قنديلجي، عامر، والجنابي، علاء. (2007) نظم المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن.

جبريل، وائل وصداقة، عبدالعزيز وبوشيبة، صالح. (2017) سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى العاملين بالمصارف التجارية الليبية، دراسة ميدانية على عينة من العاملين في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي الواقع والتطلعات جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة،26 – 27 يوليو، الخمس، ليبيا.

المساد، محمود. (2003) الإدارة الفعالة، مكتبة ناشرون، ط1، بيروت، لبنان.

ياسين، سعد. (2009) أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

Boateng, A. A. (2007). The Role of Human Resource Information Systems (HRIS) in Human Resource Management (SRHM), Master of Science, Theses presented to Swedish School Of Economics and Business Administration.

Daniel, J. P. (2015). The Influence of Human Resource Information System on Decision Making in Lgas: The Case of Lawson Version 9 in Kiteto District, Tanzania.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال

ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

الورقات العلمية المشاركة في المؤتمر

المحور الثاني: محور التنمية الاقتصادية

2019/12/30م

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

قياس وتحليل اتجاه السببية بين سعر الصرف الموازي، العرض النقدي ومعدل التضخم في ليبيا باستخدام أشعة الانحدار الذاتي للفترة 2011-2018

سهام يوسف علي
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة سبها
Sihamyousif55@gmail.com

عبد الله إبراهيم نور الدين
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة سبها
Abdnuraldenn@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كل من سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي والعرض النقدي من جانب والتضخم من جانب آخر خلال الفترة (2011-2018). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام التكامل المشترك لكل من Johansen و Gregory Hansen، أشعة الانحدار الذاتي (VAR)،سببية جرانجر وكذلك دوال ردود الفعل ومكونات تحليل التباين. وأشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما نتائج سببية جرانجر فتظهر وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف الموازي إلى معدل التضخم .كما أنه توجد علاقة سببية بين معدل التضخم والعرض النقدي تتجه من معدل التضخم إلى العرض النقدي، وقد بينت نتائج أسلوب الانحدار الذاتي VAR بأنه يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على التضخم، بينما لا تأثير للعرض النقدي على التضخم، كما أن نتائج تحليل ردود الاستجابة الفورية قد أظهرت أهمية سعر الصرف في السوق الموازي في التأثير على معدلات التضخم المستقبلية، وأكدت نتائج تحليل مكونات التباين القوة التفسيرية للتقلبات التي تحصل في سعر الصرف على معدلات التضخم. وأوصت الدراسة بضرورة تقليص فجوة سعر صرف الدينار بين السوق الرسمي والموازي من خلال رفع القيود على بيع العملة الأجنبية، وكذلك توصي بتطبيق السياسات التي تشجع الأفراد على الادخار وذلك لما لها من أثر إيجابي على استقرار قيمة الدينار الليبي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الموازي، التضخم، عرض النقد، أشعة الانحدار الذاتي.

Abstract

This study aimed to analyze the relationship between the money supply and the exchange rate of the Libyan dinar in the parallel market on the one hand and inflation on the other side during the period 2011-2018. To achieve the objective of the study, co-integration of Johansen, Gregory Hansen, autoregressive (VAR), Granger causalityas well as feedback functions and components of variance analysis were used. The results of the joint integration test indicated that there was no long-term equilibrium relationship between the variables. Granger causal results show a one-way causal relationship moving from the parallel exchange rate to inflation rate. There is also a causal relationship between inflation rate and money supply moving from inflation rate to money supply. VAR test revealed a positive effect of the exchange rate on inflation and no effect of the money supply on inflation. The analysis of the immediate response has shown the importance of the exchange rate in the parallel market on future inflation rates, and the results of analysis of the components of variance confirmed the explanatory power of exchange rate fluctuations On with Latt inflation. The study recommended the need to reduce the exchange rate gap between the official market and the parallel by lifting restrictions on the sale of foreign currency and also recommends the application of policies that encourage individuals to save because of its positive impact on the stability of the value of the Libyan Dinar.

Keywords: parallel exchange rate, Inflation, money supply, vector autoregression.

المقدمة

تعد ظاهرة التضخم من التحديات التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير ولها انعكاسات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى وجود اختلاف بين النظريات الاقتصادية في تفسير مصادر القوى الدافعة للتضخم ومسبباته، فبعض النظريات أوعزتها إلى متغيرات جانب الطلب(Demand-side factors) والبعض الآخر من النظريات إلى متغيرات جانب العرض (Supply-side factors) أو بسبب تضخم جانب التكاليف (Cost-push inflation) كما أن المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية والمدرسة الهيكلية لها تفسيراتها المختلفة بشأن التضخم، و لقد كان العرض النقدي وأثره على التضخم محل اهتمام المدرسة الكلاسيكية، فالتغير في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في معدل التضخم. إن العلاقة بين النقود كمتغير مستقل والمستوى العام للأسعار كمتغير تابع هي علاقة مباشرة وتناسبية، واستند التفسير النقدي للتضخم على النظرية الكمية للنقود Quantity Theory of Money. إن نقطة البداية في هذه النظرية هي معادلة التبادل الشهيرة التي تبين أن إجمالي كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة تداولها (M . V) هي نفسها القيمة الإجمالية للناتج (Py) .

$$Mv = Py$$

حيث إن M عرض النقد، V سرعة تداول النقد، P مستوى الأسعار، و y الحجم الحقيقي. وقد أدخل عليها الكلاسيك بعض التعديلات لتتحول إلى معادلة سلوكية تفسر العلاقة بين كمية العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، وفي ظل افتراض الكلاسيك ثبات سرعة التداول النقدي، فإن معادلة التبادل تصبح معادلة سلوكية عرفت بمعادلة التبادل لارفنج فيشر (الأفندي ،2012).

$$M\bar{v} = P\bar{y}$$

إن الصيغة أعلاه تؤكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية، بيد أن النظرية النقدية الحديثة قد أكدت على أن العلاقة بين النقود والتضخم هي ليست علاقة ميكانيكية تناسبية مباشرة، فالأسعار قد ترتفع نتيجة للتغير في المعروض النقدي، سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف.

إن معدل التضخم يرتبط بنمو الرصيد النقدي من خلال أثرين: الأول مباشر، فزيادة الرصيد النقدي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والطلب الكلي، وبالتالي يترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار(Deravi, 1995) ، والثاني غير مباشر، وذلك من خلال تأثير سعر الفائدة على الاستثمار والاستهلاك، فالزيادة في الرصيد النقدي الحقيقي يسبب انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم يزيد كل من الاستثمار والاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار(Ball, L. 1993) . حيث إن زيادة المعروض النقدي سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فالأسعار قد ترتفع لأسباب مختلفة منها: التغير في كمية العرض النقدي، سعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف.

أما عن آلية انتقال أثر سعر الصرف إلى معدل التضخم فيتم أولاً من خلال ارتفاع تكلفة الاستيراد للسلع الوسيطة ومستلزمات العملية الإنتاجية الأخرى، وثانيا عبر ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التامة الصنع مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، وينتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية ارتفاع تكاليف المستوى العام للمعيشة، وهذا ما يدفع إلى المطالبة برفع المرتبات والأجور، وكل زيادة في الدخول الاسمية تعني مزيداً من الضغوط التضخمية ويظهر ما يعرف بحلزون الأجور الأسعار (عاطف،1983)، لكن يبقى تأثير سعر الصرف على التضخم مرتبط بطبيعة اقتصاد الدولة ومرونة جهازها الإنتاجي ومستوى الانفتاح التجاري وتركيبة تجارته الخارجية ومدى القدرة على إحلال المنتجات المحلية بتلك المستوردة، وبالرغم من أن العديد من الدراسات تؤكد على أن التضخم ينتج عن التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها عرض النقود وسعر الصرف إلا أن الجدل ما زال قائما حول دور هذين المتغيرين في تفسير التضخم وخاصة في الدول النامية، فمثلاً النظرية الاقتصادية تعتبر أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ولكن في ظل افتراض وجود بعض الشروط التي قد توجد في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً ولا توجد في الدول النامية ومنها ليبيا، أهم هذه الشروط:- أن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل يفترض ثبات سرعة دوران النقود، وأن الإنفاق يتم على سلع منتجة محلياً.

لقد شهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم خلال الفترة(2011-2018)حيث بلغ(0.328) في شهر مايو من(2017) بعد أن كان(0.043) في شهر يناير من عام(2011) وقد كان للنقص الحاد في المعروض السلعي دور كبير في هذا الارتفاع (World Bank ,2018) بعد أن توقفت القطاعات السلعية عن الإنتاج فقطاع الزراعة تعرض لمعوقات عديدة، أهمها: شح المياه بسبب مشاكل الكهرباء، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة، كما أن الإنتاج الصناعي قد توقف تقريبا بالكامل سوى في بعض الوحدات الإنتاجية التي تعمل بجزء بسيط من طاقتها الإنتاجية، كما وشهدت فترة الدراسة تدهور سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية وتضخم الكتلة النقدية خارج المصارف والذي انعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومما زاد الأمر سوءاً هو ارتفاع حالات تهريب السلع إلى الدول المجاورة، والذي أدى إلى ارتفاع فجوة الطلب ومن ثم المستوى العام للأسعار، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور كل من سعر الصرف والعرض النقدي في تفسير سلوك التضخم في الاقتصاد الليبي. وبذلك فإن المشكلة المطروحة تتمثل بمعرفة أثر سعر الصرف الموازي والعرض النقدي على التضخم في ليبيا.

هدف البحث

معرفة العلاقة السببية واتجاهها بين سعر صرف الدينار في السوق الموازي، العرض النقدي ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2011-2018).

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال استخدام أسلوب التقدير المستخدم فيها وهو نموذج أشعة الانحدار الذاتي(VAR) الذي يعتبر من التقنيات القياسية الحديثة نسبياً، فضلاً عن تسليط الضوء على تأثير سعر الصرف الموازي والعرض النقدي على التضخم للفترة ما بعد سنة(2011).

الدراسات السابقة

كانت نتائج هذه الدراسات متباينة وقد يكون سبب التباين هو اختلاف المنهج القياسي الذي اتبعته كل دراسة وكذلك الفترة الزمنية، وسوف نتناول أهم تلك الدراسات التطبيقية وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الليبي.

فقد تناولت دراسة (داغر و الصويعي، 2010) تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم للفترة(1990– 2008) وقد تم اتخاذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليمثل معدل التضخم وعرض النقود بالمفهوم الواسع ممثلا لعرض النقود وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، وتم استخدام اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ واتضح أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم، كما دل اختبار السببية على وجود علاقة ذات اتجاه واحد من عرض النقود إلى كل من الرقم القياسي وسعر الصرف. وتوصلت دراسة هبة عبد المنعم، (2013) إلى أن مستوى العرض النقدي وسعر الصرف في ليبيا من أهم محددات التضخم في الفترة الطويلة الأجل ولهما تأثير معنوي طردي، أما في الفترة القصيرة الأجل فإن سعر الصرف وصدمات ارتفاع أسعار النفط العالمية تمثل أهم المحددات. كما قام (شنيبيش، 2013) بتقدير العلاقة بين معدل التضخم كمتغير تابع وكل من العرض النقدي وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من العرض النقدي وسعر الصرف على معدل التضخم خلال الفترة (1992–2008).كما تناولت الدراسة التي أجراها (ساسي،2015) قياس أثر التغير في سعر صرف الدينار الليبي على مؤشر الأسعار المحلية، ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة أن تغير سعر الصرف ليس المؤثر الوحيد في تغيير الأسعار المحلية، فقد يكون للرقابة على النقد الأجنبي وتحرير التجارة وتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة دور كبير في امتصاص معدلات التضخم وكذلك التقلبات التي تعرض لها الدينار الليبي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي كانت ناجمة عن التدابير والإجراءات والسياسات المالية والنقدية والإدارية التي تم انتهاجها من قبل السلطات المختصة، وأدت إلى اختلالات واختناقات في الاقتصاد الليبي. إن أسباب التضخم في ليبيا ليست نقدية بالكامل، فالعوامل النقدية تعتبر هامشية في هذا المجال حيث تبين أن أسباب التضخم في ليبيا نشأ من سببين رئيسيين: تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد، والإنفاق الحكومي في دعم المواد الأساسية. وفي دراسة أخرى عن محددات التضخم في ليبيا قام (يوسف ونور الدين،2016) استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى تأثر معدل التضخم في ليبيا ببعض

المتغيرات الاقتصادية في الفترة (1980–2014) وهذه المتغيرات هي سعر صرف الدينار الليبي للدولار، نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، نسبة العجز أو الفائض في الميزانية، الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الواردات الليبية. وذلك عن طريق استخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد بينت نتائج اختبار التكامل المشترك إن المتغيرات على تكامل مشترك فيما بينها، وأنها تتجه إلى التوازن في الأجل الطويل. وكانت النتائج في الفترة الطويلة الأجل تشير إلى وجود علاقة موجبة ذات معنوية بين الرقم القياسي لسعر المستهلك (مقياس للتغيرات في الأسعار) والعرض النقدي وإجمالي الواردات، وعلاقة سالبة ذات معنوية مع كل من معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، أما في الفترة القصيرة الأجل فإن التغيرات في إجمالي الواردات وسعر الصرف والعرض النقدي كانت من أهم محددات التضخم. أما دراسة (الحويج،2019) فقد هدفت إلى تحليل ديناميكية التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1966–2012) واختبار العلاقة بين معدل التضخم كمتغير تابع وكل من العرض النقدي، سعر الصرف الاسمي، الإنفاق العام والتضخم المستورد كمحددات، وتمثلت أهم نتائج البحث في وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة وأن التقلبات في معدل التضخم تعود بالدرجة الأولى للصدمات الحاصلة في التضخم نفسه وللصدمات الحاصلة في سعر الصرف بشكل أقل ولا تشكل الصدمات الحاصلة في باقي المتغيرات أهمية كبيرة في تفسير التقلبات.

أما على صعيد الدراسات العربية فسنتعرض للدراسات المتعلقة باقتصاديات الدول النامية وخصوصا الريعية منها والمشابهة للاقتصاد الليبي، من هذه الدراسات:

فقد توصلت دراسة لـ (أحمد بتال وآخرون،2012) بعنوان " العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق خلال الفترة (1980–2010) " إلى وجود علاقة ديناميكية تبادلية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم، كما أظهر تحليل دالة الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة عشوائية في سعر الصرف يكون له تأثير فوري كبير في رفع معدلات التضخم وسعر الصرف، بينما حدوث صدمة في التضخم يكون له تأثير فوري ضعيف على معدلات التضخم وسعر الصرف. في حين بينت نتائج دراسة (شوق، فوزي 2018) عن محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري، وجود علاقة سببية باتجاه واحد موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم،

كما توجد علاقة سببية سالبة باتجاه واحد بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وأخيرا تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أيضاً بين متغير الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم وذات أثر موجب. ولم تختلف النتيجة التي توصل لها الباحث (لموتي محمد 2018م) بخصوص وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر، وقد أثبتت الدراسة كذلك وجود علاقة تكاملية مشتركة تتجه من متغير سعر الصرف إلى متغير التضخم. بالمقابل أكدت دراسة قياسية لـ(محمود داغر وإحسان عاشور، 2018) بأن التضخم هو ظاهرة نقدية في الاقتصاد العراقي وأن سعر الصرف هو المتحكم بعرض النقد، ومن خلال الاختبارات القياسية تبين وجود تكامل مشترك وحيد بين عرض النقد ومعدل التضخم وبين عرض النقد وسعر الصرف الموازي مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما بينت نتائج اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM في نموذج الدراسة بوجود علاقة سببية طويلة الأجل وباتجاه واحد من عرض النقد إلى معدل التضخم، كما اتضح أيضاً بوجود علاقة سببية طويلة الأجل وباتجاه واحد من سعر الصرف الموازي إلى عرض النقد، الأمر الذي يشير إلى أثر سعر الصرف على عرض النقد. وخلصت دراسة لـ(D. Degefa; 2001) عن سعر الصرف الموازي في أثيوبيا إلى أن التضخم يرتبط بعلاقة سببية مع سعر الصرف الموازي.

كذلك أظهرت نتائج دراسة (Ebaidalla; 2017) تلازم معنوي إيجابي ما بين كل من العلاوة على سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم في السودان، وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي تهدف إلى تضييق الفجوة ما بين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الرسمي لكبح جماح التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال مساعدة نمو الصادرات من السلع السودانية. وقد توصلت دراسة (Wellington, et al, 2013) والتي بعنوان دراسة تطبيقية لتحديد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في زمبابوي" خلال الفترة (1980–2007) إلى أن كلاً من سعر الصرف والتضخم يرتبطان بعلاقة قوية في الأجل الطويل، ويرتبطان بعلاقة سببية ذات اتجاهين.

الجانب القياسي

أولاً – البيانات والتحليل الإحصائي

لدراسة تأثير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم في ليبيا تستخدم هذه الدراسة نموذج مكون من ثلاثة متغيرات: سعر صرف الدينار في السوق الموازي(EX) ،معدل التضخم (CPI) و العرض النقدي (M1) لفترة زمنية ممتدة من شهر يناير لسنة(2011) إلى شهر ديسمبر لسنة(2018).

الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

استخدمت الدراسة بيانات شهرية لمتغيرات الدراسة للفترة (2011–2018) والتي تم الحصول عليها من منشورات مصرف ليبيا المركزي إضافة إلى بيانات غير منشورة للمصرف متعلقة بسعر الصرف للدينار الليبي في السوق الموازي (تم الحصول عليها من المكتب الإحصائي في المصرف) ويبين الجدول رقم (1) الخصائص الإحصائية للمتغيرات.

جدول رقم (1): الخصائص الإحصائية لبيانات الدراسة

	M1	EX	CPI
Mean	**75389.12**	**3.286227**	**0.127042**
Maximum	**122063.1**	**9.316700**	**0.328000**
Minimum	**39920.10**	**1.205200**	**-0.045000**
Std. Dev.	**22678.77**	**2.517986**	**0.110174**
Observations	**96**	**96**	**96**

يبين الشكل رقم (1) تطور متغيرات الدراسة، ومن الواضح أن المتغير CPI و EX قد شهدا تغيرات حادة وخاصة خلال الفترة(2014–2018) حيث ارتفع سعر الصرف من(1.24) دينار في شهر يناير من عام (2011) إلى (9.201) في شهر ديسمبر لعام(2017)، إلا أنه بدأ بالانخفاض في شهر يناير من عام(2018) حتى وصل إلى(4.6829) دينار في شهر ديسمبر من العام نفسه ولكنه ظل متذبذبا، وهذا يعود إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي وتحسن العوائد النفطية. أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهد مستوى قياسياً نسبته (0.328) في شهر مايو لعام (2017) بعد أن كان (0.043) في شهر يناير من عام (2011)، إلا أن هذا المعدل بدأ بالتراجع في عام (2018) حتى وصل إلى (0.045–) في شهر ديسمبر من العام

نفسه. ذلك نتيجة لانخفاض أسعار بعض السلع، بسبب توفير الدولار من المصرف المركزي بسعر (3.9) دينار للدولار.

وفيما يتعلق بالكتلة النقدية فقد شهدت نمواً كبيراً خلال الفترة (2011-2018) حيث ارتفعت من (39920.1) في شهر يناير من عام (2011) إلى (109559.2) وحدة في شهر ديسمبر من عام (2018).

الشكل رقم (1): تطور متغيرات الدراسة

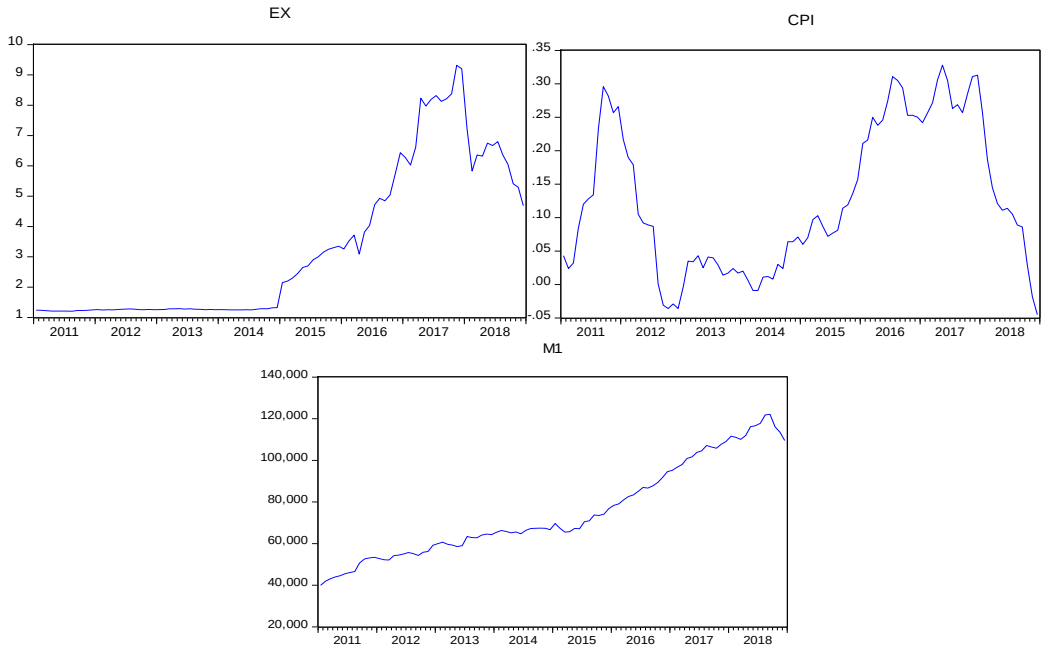

ثانياً – الأسلوب القياسي المستخدم

أشعة الانحدار الذاتي VAR

إن أسلوب الانحدار الذاتي هو عبارة عن نظام تكون فيه جميع المتغيرات دالة في قيمها الماضية والقيم الماضية لبقية المتغيرات الأخرى لشعاع الانحدار الذاتي (Hamilton; 1994)، ويقدم هذا الأسلوب معلومات حول تقلبات النظام الديناميكي والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR ويمكن كتابة متجه الانحدار الذاتي VAR كما يلي:

$$X_t = C + \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + ... + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث إن X_t شعاع ذو البعد (n×1)، ε_t يمثل شعاع التشويش الأبيض ذو البعد$(n \times 1)$.

وقبل تقدير نموذج VAR ينبغي التأكد من أن المتغيرات لها تكامل مشترك أو لا، فإذا كانت المتغيرات متكاملة فإنه لا يمكن استخدام الفروق الأولى ولكن من الممكن تقدير VAR واستخدام الفروق الأولى في حالة إذا كانت المتغيرات غير متكاملة.

تقدير نموذج VAR

ويتم دراسة المتغيرات من خلال أولا دراسة استقرارها كسلاسل زمنية ومن ثم تقدير معالمها وتحليل صدمات متغيراتها وفقا لدوال استجابتها وأخيرا تحليل تباينات أخطائها.

وقبل تقدير نموذج VAR ينبغي التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وكذلك من أن المتغيرات لها تكامل مشترك أو لا، فإذا كانت المتغيرات متكاملة فإنه لا يمكن استخدام الفروق الأولى ولكن من الممكن تقدير VAR و استخدام الفروق الأولى في حالة إذا ما كانت المتغيرات غير متكاملة.

اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تذبذبت بياناتها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وللكشف عن عدم استقرار السلسلة سيتم استخدام اختبار (ADF) Augmented Dickey and Fullerواختبار Philips – Perrons.

تشير نتائج اختبار Phillips–Perron "PP"واختبار Augmented Dickey Fuller "ADF" والواردة في الجدول رقم (2) إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الرتبة I(1) وهذا يتيح لنا الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك.

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

نتائج اختبار جذر الوحدة Unit root tests results

المتغيرات	LEVEL		First difference	
	ADF	PP	ADF	PP
CP1	1.267155- (0.1877)	-1.155662 (0.2245)	-6.092543 (0.0000)	-6.10777 (0.0000)
EX	1.088919- (0.7176)	0.072592 (0.7035)	-7.422258 (0.0000)	-7.442945 (00000)
M1	4.042626 (1.000)	3.511440 (0.9999)	-7.310941 (0.0000)	-7.310941 (0.0000)

اختبار التكامل المشترك

بما أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسهاI(1) وهذا يعني احتمال وجود تكامل مشترك ويمكن التأكد من ذلك من خلال إجراء اختبارات التكامل المشترك :

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen .

ومن أجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك تم استخدام اختبار جوهانسن وذلك لتحديد إمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، وهذا الاختبار يعتمد على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام الإمكانية العظمى، حيث تفترض وجود P من المتغيرات في شعاع واحد للانحدار الذاتي من الدرجة K.

وقبل تطبيق اختبار التكامل المشترك ينبغي تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورة VAR، وقد تم تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار Schwarz Bayesian Criterion SBC الذي يشير بحسب الجدول رقم (3) إلى فترة إبطاء واحدة .

جدول رقم (3): معايير فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	**-1055.357**	**NA**	**2538219.**	**23.26060**	**23.34338**	**23.29400**
1	**-630.6563**	**812.0658**	**273.3773**	**14.12431**	**14.45542***	**14.25789**
2	**-616.8414**	**25.50441***	**246.1091***	**14.01849***	**14.59792**	**14.25226***

وبتطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وبدرجة إبطاء واحدة تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

	Max-Eigen	Trace	0.05	0.05	Hypothesized
Prob	Max-Eigen Statistic	Trace Statistic	Max Critical value	Trace Critical value	No. of CE(s)
0.3321	14.41352	26.33204	21.13162	29.79707	None *
0.2239	9.821911	11.91851	14.26460	15.49471	At most 1 *
0.1476	2.096604	2.096604	3.841466	3.841466	At most 2 *

المصدر: حسبت باستخدام برنامج Eviews10

وبحسب نتائج اختبار الأثر ($\lambda trace$) والإمكانية العظمى (λmax) الموضّحة في الجدول (4) فإن القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة، وعليه نقبل الفرضية "الصفرية " القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا يعني لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

اختبار التكامل المشترك لـ Gregory Hansen

من أجل التأكد من وجود مقطع هيكلي بمعدل التضخم استوجب استخدام اختبار Gregory Hansen للتكامل المشترك في وجود مقاطع هيكلية غير معروفة، وبينت النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن الاختبارات (ADF, Zt, Zα),تؤكد عدم وجود تكامل بين المتغيرات ..

جدول رقم (5): نتائج اختبار Gregory Hansen لتكامل المشترك

الاختبار	القيمة الإحصائية	القيم الجدولية		
		%1	%5	%10
ADF	-4.02	-5.44	-4.92	-4.69
Zt	-4.00	-5.44	-4.69	-4.69
Zα	-19.59	-57.01	-46.98	-42.49

المصدر: نتائج برنامج (STATA 2014)

بما أن اختبارات التكامل المشترك أكدت عدم وجود علاقة تكاملية، لذا لا حاجة إلى حد تصحيح الخطأ في النموذج، وعليه فإن الطريقة المناسبة في التقدير هي طريقة نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

اختبار سببية Granger Causality Test

تستخدم سببية في اختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتحديدا ما إذا كانت علاقة السببية تتجه من X إلى Y أما بالعكس أو أنها علاقة تبادلية يؤثر أحدهما على الآخر، و وفقا لجرانجر Granger(1969) فإن السببية تعني أن التغير في القيم الحالية والماضية لـ X يسبب التغير في Y ولكن Y لا يسبب التغير في X ويمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين X و Y من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$Y = \sum_{i=1}^{n} aX_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + u_{1t}$$

$$X_t = \sum_{i=1}^{n} \lambda X_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \delta Y_{t-j} + u_{1t}$$

حيث إن δ,λ,β,α هي معلمات يراد تقديرها u_{1t} و u_{2t} يمثلان الخطأ العشوائي بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفراً ، ويتطلب اختبار السببية إجراء اختبار F لمعرفة معنوية المعلمات.

يوضح الجدول رقم (6) أن التغيرات في سعر الصرف الموازي تساعد في تفسير التغيرات في معدل التضخم أو أن سعر الصرف يسبب التضخم. فقد بلغت قيمة F المحسوبة (69.08) وهي

معنوية عند مستوى (1%) وعليه فهناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف الموازي إلى معدل التضخم. كما أنه توجد علاقة سببية بين معدل التضخم والعرض النقدي، تتجه من معدل التضخم إلى العرض النقدي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (4.04) وهي معنوية عند مستوى أقل من (5%). أي أن التضخم يسبب العرض النقدي. وما يفسر اتجاه العلاقة السببية هو أن التضخم في الاقتصاد الليبي لم يكن في البداية ظاهرة نقدية؛ بل إنه نتج بسبب صدمة العرض السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الناتج من الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في ليبيا، والفساد الإداري والمالي، والتهريب، والتهجير الداخلي والعنف، وعدم الكفاءة الإدارية، مثل تلك الصدمات لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وكاستجابة لارتفاع الأسعار لجأت السلطات النقدية إلى زيادة الإصدار النقدي، وبهذا أصبح معدل التضخم هو الذي يسبب الزيادة في العرض النقدي.

جدول رقم (6): نتائج اختبار سببية Granger Causality Test

فرضية العدم	F- Statitic	prob
DEX does not Granger Cause DCPI	69.0871	0.0000
DCPI does not Granger Cause DEX	0.03728	0.8474
DM1 does not Granger Cause DCPI	0.00071	0.9787
DCPI does not Granger Cause DM1	4.0407	0.0474

تقدير نموذج VAR

لتقدير نموذج VAR ينبغي قبل ذلك تحديد عدد فترات الإبطاء، وتشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي واحدة .

جدول رقم (7): معايير فترة الإبطاء المثلى لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-359.7909	NA	1.132301	8.637879	8.724694	8.672778
1	-325.4002	65.50609	0.61873*	8.03333*	8.38059*	8.17293*
2	-318.9026	11.91228	0.657343	8.092920	8.700624	8.337212

نتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

يوضح الجدول رقم (8) خلاصة نتائج التقدير باستخدام متجه الانحدار الذاتي، ويلاحظ المعنوية العالية لمعلمة سعر الصرف الموازي على معدل التضخم، حيث إن زيادة سعر الصرف

الموازي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.638) كذلك يتأثر معدل التضخم بالارتداد الزمني للتضخم نفسه بفترة واحدة، ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات؛ وينعكس هذا على المستوى العام للأسعار المحلية، خاصة في الاقتصاد الليبي الذي ترتفع فيه نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ويتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يتطلب ضرورة إجراء تصحيح جوهري في سياسة سعر الصرف للتخفيف من التضخم الناتج عن فروق سعر الصرف بين الرسمي والموازي، وسجل معدل التضخم انخفاضا إلى (9.3%) في سنة (2018)، مقابل (28.5 %) في سنة (2017) بعد المعالجات النقدية التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي شرع مصرف ليبيا المركزي بتطبيقها منذ شهر أكتوبر (2018) ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، بينما لا تأثير للعرض النقدي على التضخم، والتفسير المحتمل لهذه النتيجة هو أن جزءاً بسيطاً من التضخم في ليبيا يأتي من الزيادة في العرض النقدي، وجزء كبير منه هو تضخم حقيقي نتيجة لصدمات العرض التي أدت إليها الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، والفساد الإداري والمالي، والتهريب، والتهجير الداخلي والعنف، وعدم الكفاءة الإدارية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (ساسي، 2015). فمثلا قطاع الزراعة تعرض للإهمال وشح في المياه بسبب مشاكل الكهرباء وانعدام مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة، كما أن الإنتاج الصناعي قد توقف تقريبا بالكامل سوى في بعض الوحدات الإنتاجية التي تعمل بجزء بسيط من طاقتها الإنتاجية.

$$DCPI = 0.002319 + 0.216DCPI + 0.636DEX + 0.0000008DM1$$

جدول رقم (8): يوضح نظام معادلات نموذج VAR

المتغيرات	DCPI	DEX	DM1
DCPI	0.21518 (2.77551)***	0.015231 (0.14135)	9412.766 (1.79431)*
DEX	0.638570 (8.24801)***	0.368382 (3.46107)	1270.631- (-0.24521)
DM1	-0.0000008 (-0.552970)	0.0000006 (0.31189)	0.017142 (0.15894)
C	0.002319 (0.918601)	-0.001711 (-0.493071)	825.7186 (4.88624)

الأرقام بين الأقواس هي قيمة احتمالية ، وتشير (***) إلى مستوى المعنوية 1% و (**) إلى مستوى المعنوية 5% (*) عند 10%

اختبار صلاحية النموذج

استقرارية النموذج يعتبر النموذج مستقراً وفقاً لاختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial نظرا لعدم ارتباط جذور الانحدار الذاتي؛ وذلك لكون قيمها أقل من الواحد وتقع داخل حدود الدائرة كما هو واضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): استقرارية النموذج

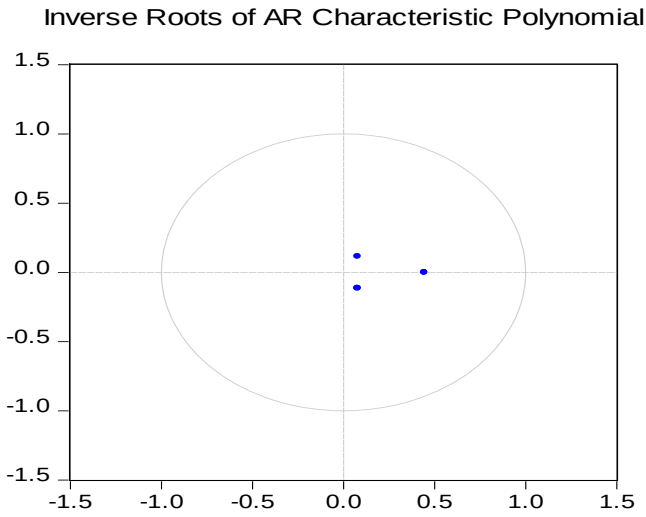

اختبار مضاعف لاجرانج LM للكشف عن الارتباط الذاتي

إن نتائج اختبار LM والوارد في الجدول رقم (9) يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛ نظراً لأن إحصائية LM أكبر من(5%).

جدول رقم 9)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Lag	LRE* stat	df	Prob.
1	14.45888	9	0.1069
2	15.32908	9	0.0823
3	13.11933	9	0.1573
4	10.73765	9	0.2941
5	10.61651	9	0.3029
6	10.69006	9	0.2976
7	4.126250	9	0.9029
8	6.830404	9	0.6548
9	15.24536	9	0.0844
10	3.553044	9	0.9383

اختبار ثبات التباين (Heteroscedasticity Tests)

النتائج الواردة في الجدول رقم (10) تؤكد ثبات أو تجانس التباين حيث أن القيمة الاحتمالية (0.15) أكبر (5%).

جدول رقم (10)/ اختبار ثبات التباين

VAR Residual Heteroscedasticity Tests (Levels and Squares) Date: 03/28/19 Time: 20:20 Sample: 2011M01 2018M12 Included observations: 88		
Joint test:		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
44.65352	**36**	**0.1526**

دالة الاستجابة الدفعية The impulse response

تظهر دوال الاستجابة أثر الاستجابة المستقبلية لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد على المتغير نفسه وباقي المتغيرات، ويبين الجدول رقم (11) نتائج تقدير دالة استجابة التضخم لصدمات سعر الصرف والعرض النقدي، تشير النتائج إلى وجود آثار موجبة لصدمات سعر الصرف على التضخم حيث إن صدمة عشوائية في السعر تؤدي إلى حدوث صدمة موجبة تضخمية بلغت أقصاها في الفترة الثانية ثم تبدأ بعد ذلك بالانخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة لها في الفترة العاشرة، أما حدوث صدمة عشوائية في العرض النقدي فهي لا تعطي استجابة فورية على معدل التضخم في الفترة الأولى إلا أنه يتولد أثر سلبي وضعيف جدا في الفترة الثانية ليزول هذا الأثر السلبي ويتضاءل حتى يتخذ مستوى ثابتاً تقريباً.

جدول رقم (11): أثر الاستجابة المستقبلية لصدمة عشوائية Impulse Response Functions لمتغير التضخم

Period	DCPI	DEX	DM1
1	0.019784	0.000000	0.000000
	(0.00149)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.004971	0.017368	-0.001137
	(0.00242)	(0.00248)	(0.00211)
3	0.001507	0.010146	0.000314
	(0.00189)	(0.00255)	(0.00195)
4	0.000634	0.004556	0.000289
	(0.00127)	(0.00216)	(0.00115)
5	0.000290	0.001987	0.000136
	(0.00071)	(0.00165)	(0.00051)
6	0.000131	0.000877	5.89E-05
	(0.00037)	(0.00110)	(0.00022)
7	5.84E-05	0.000390	2.58E-05
	(0.00019)	(0.00066)	(0.00010)
8	2.59E-05	0.000173	1.14E-05
	(9.5E-05)	(0.00037)	(4.8E-05)
9	1.15E-05	7.71E-05	5.09E-06
	(4.7E-05)	(0.00020)	(2.3E-05)
10	5.13E-06	3.43E-05	2.27E-06
	(2.3E-05)	(0.00010)	(1.1E-05)

تحليل التباين (Variance decomposition)

يبين الجدول (12) نتائج تحليل التباين الخاص بالتضخم المتأتي من الصدمات لمتغيرات النموذج، حيث نلاحظ أن التغير في سعر الصرف الموازي يفسر(41%) في الفترة الثانية ويأخذ في التزايد ليصل إلى(50.5) في الفترة العاشرة، وأن هذه النتيجة تؤكد أهمية متغير سعر الصرف في تفسير التضخم خلال الفترات المختلفة، أما متغير العرض النقدي فهو يفسر(0.176) بعد مرور عشر فترات وهو بهذا يفسر نسبة ضئيلة من التغير في التباين.

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين Variance Decompositions لمتغير التضخم

Period	S.E.	DCPI	DEX	DM1
1	0.019784	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.026815	57.86992	41.95034	0.179740
3	0.028712	50.75242	49.07885	0.168736
4	0.029079	49.52489	50.30072	0.174395
5	0.029149	49.29873	50.52552	0.175749
6	0.029162	49.25500	50.56900	0.175993

Period	S.E.	DCPI	DEX	DM1
7	0.029165	49.24638	50.57758	0.176039
8	0.029166	49.24467	50.57928	0.176048
9	0.029166	49.24433	50.57962	0.176050
10	0.029166	49.24427	50.57968	

النتائج والتوصيات

- بينت نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير بالاعتماد على أسلوب Granger Causality Tests بأنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف الموازي إلى معدل التضخم، كما أنه توجد علاقة سببية بين معدل التضخم والعرض النقدي تتجه من معدل التضخم إلى العرض النقدي.
- بينت نتائج أسلوب الانحدار الذاتي VAR بأنه يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على التضخم، بينما لا تأثير للعرض النقدي على التضخم.
- أظهر تحليل ردود الاستجابة الفورية أهمية سعر الصرف في السوق الموازي في التأثير على معدلات التضخم المستقبلية، كما أن نتائج تحليل مكونات التباين أظهرت القوة التفسيرية للتقلبات التي تحصل في سعر الصرف على معدلات التضخم.
- **التوصيات**
- تقليص الفجوة في سعر صرف الدينار بين السوق الرسمي والموازي من خلال رفع القيود على بيع العملة الأجنبية.
- تطبيق سياسات تشجع الأفراد على الادخار وذلك لما لها من أثر إيجابي على استقرار قيمة الدينار.
- تجديد وتحديث البنية التحتية وإقامة المشاريع الإنتاجية التي تدعم الجانب الحقيقي للاقتصاد والذي يقود إلى رفع مستوى التشغيل والنمو، كما أنه يساهم في التقليل من الضغوط التضخمية.
- الحفاظ على الأمن العام ومحاربة الفساد في أجهزة الدولة.

المراجع

بتال، أحمد حسين وآخرون (2014) "العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 1980-2010" المؤتمر العلمي الثاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص.

شنيبش، إمحمد رمضان، (2013)،"دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (199-2008"، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 1، ص 264-237

الحويج، حسين فرج "ديناميكية التضخم في الاقتصاد الليبي"(2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية لجامعة سرت، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص1-26.

الأفندي، محمد أحمد،" النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة"(2012)، الأمين للنشر والتوزيع، ص490.

ساسي، سامي عمر (2015) " أثر التغير في سعر صرف الدينار الليبي على مؤشر الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي" أطروحة دكتوراة – غير منشورة – أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

علي، سهام يوسف و نور الدين، عبدالله إبراهيم، "محددات التضخم في ليبيا"،(2016)، ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي:التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها،2016/03/30

شوق، فوزي (2018) "قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016 في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول.

النقلي، عاطف حسن (1983) "تعويم أسعار الصرف في ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدي الدولي" ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ص101.

لموتي، محمد (2018) "قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1970-2016 " مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة لبل يدة2، العدد 18، جوان 2018.

داغر، محمود محمد والصويعي، رمضان (2010) "تأثير العرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجل د16، العدد 60، ص 158-193.

داغر، محمود محمد وعاشور، إحسان حبر (2014) "العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 1990-2011" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، العدد، ص 221-241.

عبد المنعم، هبه (2013) " ديناميكية التضخم في الدول العربية" صندوق النقد العربي، الكويت، الدائرة الاقتصادية والفنية ص 1-53.

Ball, L. (1993) " What Causes' Inflation" Business Review, Federal Reserve Bank of Philadelphia, March/April.

Deravi, K., Gregorwicz, P. and Chales, H. (1995) " Exchange Rates and the Inflation Rate" Quarterly Journal of Business and Economics, PP 43-54.

Derrese Degefa, (2001) " The Parallel Foreign Exchange Market and Macroeconomics Performance in Ethiopia" African Economic Research Consortium, Nairobi, Kenya, Paper, No. 107.

Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla, (2017) "Parallel Market for Foreign Exchange in Sudan: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance" paper presented on ERF' 23rd Annual Conference, Amman, Jordan, March 2017.

Granger, C. W. (1969). "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross Spectral Methods", Econometrica, Vol. 37, PP.242-38

James D. Hamilton (1994), "Time Series Analysis", Princton University press, P (258) United Kingdom

Wellington M., Clainos C. and James Z. (2013) "Empirical Test of the Relationship Between Exchange Rate and Inflation in Zimbabwe" Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.1.

World Bank. Libya's Economic Outlook - April 2018.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة
MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد
Faculty of Economics

دور ركائز الاقتصاد المعرفي الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا
دراسة قياسية للفترة (2000-2018)

عبد الناصر بشير الصغير
محاضر بكلية الاقتصاد-العجيلات-جامعة الزاوية
aba.alsgair@hotmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور ركائز الاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا والعلاقة بينهما، وتلخصت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل : ما دور الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا؟. وقامت الدراسة على اختبار فرضية أساسية هي: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيات الاتصالات والتعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا. ولتحليل الفرضية الرئيسية للدراسة تم اعتماد منهجين رئيسيين، هما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي، وخلصت الدراسة إلى نتائج خاصة بمشكلة الدراسة أهمها: أن أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مواكبة ومسايرة التطورات العالمية الحاصلة في نظم التعليم والتقنية في العالم، كما أن مؤشرات الاقتصاد المعرفي لا تزال منخفضة إقليمياً ودوليا، وفيما يتعلق بفرضية الدراسة ثبت صحة الفرض حيث تعكس إشارة معامل المرونة لمتغير الكثافة العلاقة الإيجابية بين متغيري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم في ليبيا والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التعليم، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to identify the role of the knowledge economy in economic growth in Libya and the relationship between them. The problem of this study was summarized in answering the following question: What is the role of the knowledge economy in achieving economic growth in Libya? . The importance of conducting this study was to analyze and define the direction of the relationship between the knowledge economy as an independent variable and economic growth as a dependent variable in Libya. It also contributes to enriching economic studies and assessing the role of the knowledge economy in economic growth in this field .The study was based on testing a basic hypothesis: There is a significant relationship with statistical significance between communication technologies, education and economic growth in Libya. To analyze the main hypothesis of the study, two main approaches were adopted: the analytical descriptive approach and the standard approach (the Orbicom model) .The study concluded to special results of the study problem, the most important of which is that the education systems in Libya are unable to keep pace with the global developments taking place in the educational and technical systems in the world, and that the knowledge economy indicators are still regionally and internationally low, and with regard to the study hypothesis, the hypothesis has been validated as it reflects the elasticity index The density variable has a positive relationship between the variables of information and communication technology and education in Libya and economic growth.

Key words: knowledge economy, information and communication technologies, education, economic growth.

المقدمة

أصبح الاهتمام العالمي بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور رأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع يشكل حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي، الذي بات اليوم يتعامل مع صناعات معرفية، تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها، حتى باتت المعرفة المكون الرئيس للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

ويرتكز اقتصاد المعرفة على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك دور كل من التعليم وتدريب العنصر البشري، وما لهما من تأثير على زيادة الابتكارات، واستيعاب التطورات في نظم الاتصالات، بل وتحويل الابتكارات إلى سلع وخدمات تفيد الاقتصاد، فالاستثمار في رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي. (السرحان، 2014: 138-155).

وليبيا كغيرها من الدول تعاني من انخفاض في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وأنها لم تستغل الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لديها الاستغلال الأمثل لبلوغ مراكز متقدمة عربيا وعالميا وتحقيق مستوى أفضل في التنمية والنمو الاقتصادي، فهي خارج مؤشر جودة التعليم العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس منذ عام(2013)، وترتيبها في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ(115) من أصل(180) دولة في (2017)م (تقرير التناقسية العالمية 2017)، لذا كان لا بدَّ من دراسة واقع قطاع الاقتصاد المعرفي ، للوقوف على حقيقة الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا، ومعرفة الأسباب التي أدت لعدم الاستفادة من هذا الاقتصاد ، وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي : ما دور الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا ؟

وقامت الدراسة على فرضية أساسية هي: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتكمن أهمية الدراسة في أن موضوع الاقتصاد المعرفي ومؤشراته المختلفة من الموضوعات الجديدة في الاقتصاد الليبي والاقتصادات العالمية، وبالتالي فهو يقيس مدى تقدم ومكانة ليبيا في

الاقتصاد المعرفي، كما أنها تساهم في إثراء الدراسات الاقتصادية عن الاقتصاد المعرفي، وتسعى لتقييم دور مؤشرات أو ركائز الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهميته هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومؤشرات اقتصاد المعرفة، ودور الاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا، وعرض أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في ليبيا، واستنتاج التوصيات المناسبة في ضوء نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة

دراسة (عتو، الشارف ومحمد، حدو. 2017): هدفت الدراسة إلى تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971- 2014) ، واستخدمت الدراسة منهج الاقتصاد القياسي في تقدير نموذج الدراسة (طريقة المربعات الصغرى) للوصول للأهداف المرجوة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن كُلاً من معدل التمدرس وعدد المسجلين في الجامعة هما العاملان الأكثر تفسيرا وتأثيرا في النمو الاقتصادي، بينما كان تأثير المتغيرات الأخرى (الإنفاق العام على التعليم، الإنفاق العام على الصحة، عدد المسجلين في التعليم الثانوي، عدد الأساتذة في التعليم الثانوي وعدد حاملي الشهادات) ضعيفا وبنسب مختلفة، وهذا يعود إلى فشل سياسة تنمية رأس المال البشري في الجزائر وهو ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

دراسة (الجعباري، أمسلم. 2012): هدفت الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات منها تعريف الاقتصاد المعرفي وأهميته وخصائصه وركائزه وأسباب تخلف البلدان العربية في التحول إلى الاقتصاد المعرفي والعلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والتكنولوجيا، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لاعتماده على وصف المعلومات والأفكار التي تم جمعها من الوثائق المكتبية في إطار الاقتصاد المعرفي. وتوصلت الدراسة إلى أن اقتصاد العالم المتقدم يعتمد على العقول والأفكار، وأن زيادة معدلات المعرفة يحقق لها مستويات أكثر للتنمية البشرية والاقتصادية، كما أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ضرورية لتغيير البنية الاقتصادية.

دراسة (الشعافي، نجيب و الغصين، نواف. 2013): هدفت الدراسة لإجراء فحص تجريبي للعلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك باستخدام سلسلة زمنيةٍ من

البيانات السنوية للفترة من(1970–2010)، واستخدمت الدراسة منهجية جوهانسون للتكامل المشترك المتعدد المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع المتغيرات بما فيها قوة إنتاجية العمالة وعدد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي ومخرجات التعليم العام الجامعي ورأس المال التعليمي.

دراسة (Sciadas, G. 2005): أجرت لجنة الاتصالات (ORBICOM) التابعة لمنظمة اليونسكو (UNESCO) دراسة بعنوان" من التقسيم الرقمي إلى الفرص الرقمية " حول أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على النمو الاقتصادي في (146) دولة متقدمة صاعدة ونامية خلال الفترة(1995–2003)م، وتضمن النموذج الذي تم الاعتماد عليه ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر كثافة المعلومات (Infodensity) كمتغير مستقل، ليتم بعد ذلك أخذ اللوغاريتم لقيم كل من المتغير المستقل والتابع، كما يلي:

$$Log\ (\ GDP/Capitat) = Log\ A + \alpha\ Log\ (ID_t) + \varepsilon_t$$

وأظهرت النتائج أن مستوى انتشار ICT مقاسة بمؤشر كثافة المعلومات (Infodensity) تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي خلال سنوات الدراسة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا الأثر بين(0.85 % عام 1995) إلى (1.24 % عام 2003) ، كما أظهرت الدراسة اختلاف تأثير ICT باختلاف مستوى التنمية في البلد وكذلك باختلاف قيمة مؤشر كثافة المعلومات (Infodensity) .

دراسة (Hodrab et al., 2016): هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والتضخم على النمو الاقتصادي في (18) دولة عربية مختارة خلال الفترة من (1995–2013). واستخدمت الدراسة منهج التحليل القياسي، وتمثل المتغير التابع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والمتغير المستقل في مؤشر كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي اقترحته (ORBICOM) ، والذي يمثل رأس المال والعمالة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للبلدان المختارة، باستثناء التضخم الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ويخلص الباحث إلى أن هناك اتفاقاً بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في ما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي بالرغم من اختلافها

مكانيا وزمنيا، ويرى الباحث أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة الأجنبية في أن الدراسات الأجنبية أجرت دراسة مقارنة بالإضافة للدراسة التحليلية القياسية وتتفق معها في النموذج القياسي المستخدم، وتتفق مع الدراسات العربية في كونها أجريت على دولة واحدة، وتختلف معها في النموذج القياسي المستخدم ومتغيرات الدراسة.

منهجية البحث

تم تحديد منهج البحث العلمي المستخدم بناء على الهدف الذي تسعى الدراسة إلى التوصل إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية البحث، ولاختبار صحة الفرضية المذكورة ولمعرفة مدى مساهمة المرتكزات الأساسية للاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا تم اختيار المنهج الوصفي، وبالتأكيد فإن الإحصاءات المستخدمة في البحث تفرض على الباحث استخدام المنهج التحليلي ، وتمثلت الأدوات المستخدمة في البحث في مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع ، فضلا عن الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي عالجت بعض جوانبه، بالإضافة إلى استخدام التقارير الرسمية المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوع البحث ، كتقارير الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والتنمية البشرية للأمم المتحدة وغيرها بالرجوع إلى مواقع الإنترنت الخاصة بها.

وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد مناهج بحثية رئيسية هي:

– المنهج الوصفي التحليلي: يتمثل في وصف وتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات ومؤشرات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم في ليبيا.

– المنهج القياسي: قام الباحث بدراسة قياسية لشرح وتحليل العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

تحليل البيانات

التعليم في ليبيا (مؤشرات الالتحاق بالتعليم):

يعتبر التعليم أهم ركيزة يقوم عليها اقتصاد المعرفة ومطلب أساسي للاندماج فيه، مما يدل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم (رحيم وإيمان. 2018 :286) ، وقد اهتمت ليبيا بالتعليم وأنفقت عليه من إجمالي ناتجها المحلي وارتفع متوسط مستوى التعليم بين سكانها وانخفضت معدلات الأمية بشكل عام .(El-Fakhri. & Bukhatwa: 2016). ويوضح الجدول التالي معدلات الالتحاق في مستويات التعليم المختلفة في ليبيا والتي تمثل أحد متغيرات معامل المهارات التي سيتم استخدامها ضمن الدراسة القياسية لاحقا: –

جدول رقم (1): معدلات الالتحاق الإجمالي للطلاب في مستويات التعليم المختلفة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تعليم أساسي	109.8	108.0	108.8	109.6	112.2	108.2	114.5
تعليم متوسط	90.3	80.5	81.7	104.9	95.09	94.9	92.7
تعليم عالي وجامعي	38.8	34.2	39.2	37.6	38.3	39.4	38.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تعليم اساسي	111.7	110.6	107.8	105.3	106.9	105.2	101.0
تعليم متوسط	93.0	92.6	91.5	90.8	91.3	92.1	90.7
تعليم عالي وجامعي	37.0	37.9	40.1	42.5	38.6	36.7	35.3
السنة	2014	2015	2016	2017	2018		
تعليم أساسي	102.6	106.9	105.2	101.0	102.6		
تعليم متوسط	93.6	91.3	92.1	90.7	93.6		
تعليم عالي وجامعي	33.8	38.6	36.7	35.3	33.8		

المصدر: إحصائيات البنك الدولي في ليبيا 2000- 2018م الموقع :https://data.albankaldawli.org/country/Libya
تقارير التنافسية الدولي الصادر منتدى الاقتصاد العالمي، عن السنوات من (2000 -2018).

ويمثل هذا المعدل عدد المسجلين من الفئات المختلفة في التعليم الأساسي والمتوسط والعالي، ويُعبَّر عنه بنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في تلك الفئة العمرية. (World Development Indicators (WDI), 2018)

مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات في ليبيا (الإنترنت والهواتف المحمولة والثابتة)

يوضح الجدول التالي مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات في ليبيا خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (2): مشتركو الإنترنت والهاتف الثابت والمحمول في ليبيا لكل 100 فرد

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الهاتف الثابت	8.6	9.7	11.5	13.8	14.5	15.2	16.0
الإنترنت	0.18	0.4	2.2	2.8	3.5	3.9	4.3
الهاتف المحمول	0.7	0.9	1.3	2.3	9.1	31.4	59.1
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الهاتف الثابت	16.8	15.7	17.8	20.3	15.5	13.2	
الإنترنت	5.7	9.0	10.8	14.0	15	15	
الهاتف المحمول	77.8	125.6	139.9	140.4	153.8	155.8	
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الهاتف الثابت	12.7	12.7	11.5	9.1	8.5	7.1	
الإنترنت	16.5	16.4	16.2	16.0	19.2	22.9	
الهاتف المحمول	165.0	161.5	160.1	155.0	167.1	170.0	

المصدر: 1- الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصالات والمعلوماتية الليبية، الشركة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

2 - تقارير البنك الدولي 2000-2018م.

3- (Internet Live Stats (www.InternetLiveStats.com .

يعد تاريخ الاتصالات في ليبيا مرتبطا بتاريخ الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تأسست سنة (1984) م، فقبل هذا التاريخ، كانت الاتصالات تنحصر في خدمة المقسمات الهاتفية التقليدية. (مجلة ليبيا للاتصالات والتقنية، 2007) :

الشبكة الدولية أوربيكوم (ORBICOM)

هي"الشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والتابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، ويعتمد هذا النموذج على نموذج النمو الداخلي (مؤشر معلومة الحالة Info- status)، الذي يعتمد على متغير مفسر واحد وهو معلومة الكثافة "Info-density ("ID") ، والتي تمثل رأس المال الموسع المتكون من(رأس المال التكنولوجي و رأس المال البشري)، والتقدم التقني.(ITU, Orbicom.2016)، ويتكون مؤشر معلومة الحالة من مؤشرين اثنين:

1- معلومة الكثافة " Info-Density ": تعرف بأنها مجموع رأس المال والعمالة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات، وهي تتكون من الشبكات(Networks) والمؤهلات(Skills)المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات.

2- معلومة الاستعمال " Info-use ": تعرف بمعدلات الاستيعاب والاستهلاك في مجال تكنولوجيا الاتصالات وكثافة استعمالها، وتتضمن فرعين اثنين هما:

نسب التغلغل Penetration rate . كثافة الاستعمال Intensity of use. Sciadas, (G. 2005) ، ويكتب هذا النموذج على النحو التالي :

$$LN(GDP_{i,t}) = \alpha + \beta LN(ID_{i,t}) + \varepsilon$$

حيث تمثل:**GDP** .. الناتج المحلي الإجمالي ، **a** .. الحد الثابت، ε المتغير العشوائى ، **B** .. مرونة معلومة الكثافة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، Information Density (ID) .. تمثل معلومة الكثافة.

تطبيق نموذج شبكة أوربيكوم على حالة ليبيا (متغيرات النموذج)

- **الناتج المحلى الإجمالي (المتغير التابع):**

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت فى الاقتصاد الليبي خلال سنة ، (Badran, M., 2012) موضح في جدول(3) ومقاس ب(مليار- دولار).

- **كثافة المعلومات (المتغير المستقل):**

تعرف على أنها مجموع رأس المال البشري في التعليم ومستخدمو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهي تتكون من الشبكات والمهارات . (ITU-UNCTAD, 2007, p30) وتتمثل الشبكات والمهارات في الآتي:

- الشبكات : تتكون من ثلاثة متغيرات أساسية هي: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل(100) فرد، عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) فرد، ومستخدمو الإنترنت لكل(100) فرد. (Avgerou, C. 2003),

- المهارات : تتحدد بمتغيرين اثنين، معدل القراءة والكتابة للسكان ما فوق(15) سنة، ونسبة التمدرس والتي بدورها تتكون هي الأخرى من ثلاثة متغيرات هي: معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والتعليم المتوسط، و التعليم الجامعي (العالي) . (ITU, Orbicom,2007).

- **كيفية الحصول على متغير الكثافة.**

وتحسب كثافة المعلومات وفقاً لمعطيات شبكة أوربيكوم عن طريق بيانات الفترة (2000-2018)، باستخدام معادلة رقم (1) وفق مايلي:. (Sciadas,G, 2005).

$$\textbf{Infodensity} \quad ID = \sqrt[K]{\prod_{i=1}^{K} I_{n,t}^{i,j(p)}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\textbf{ID}= \sqrt[2]{networks * Skills} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث إن:

ID (Infodensity) كثافة المعلومات ، (networks) الشبكات ، (Skills) المهارات

ويتم الحصول على كل من المهارات والشبكات كالآتي:

- **الحصول على قيم الشبكات:** يتم حساب قيم الشبكات عن طريق المعادلة كما يلي: (Sciadas, G., editor. 2003)

$$Networks = \sqrt[3]{N\ mobil * N\ fixed * N\ int} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث إن:

رمز	البيان	المعنى
1	Networks	الشبكات
2	*Number of mobile users per 100 inhabitants*	عدد مستخدمي الهواتف المحمولة لكل 100 ساكن
3	*Number of fixed telephone users per 100 inhabitants*	عدد مستخدمي الهواتف الثابتة لكل 100 ساكن
4	*Number of Internet users per 100 inhabitants*	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 ساكن

كيفية الحصول على الشبكات (**Network**) كمثال: سنة 2014م.

يتم التعويض عن قيم عدد مستعملي الهواتف المحمولة والثابتة والإنترنت لكل(100) فرد في فترة الدراسة في المعادلة (3) من خلال البيانات الموضحة بالملحق رقم ، وكمثال بلغت (50.72) في ليبيا عام(2014)م، وتم الحصول عليها كما يلي:

$$\textbf{Network}= \sqrt[3]{12.7 * 63.8 * 161.12} = 50.72$$

- **الحصول على قيم المهارات:**

يتم حساب قيم المهارات عن طريق المعادلة كما يلي:

$$\textbf{Skills} = \sqrt[2]{\boldsymbol{Percentage\ rates} * \boldsymbol{I^{gross\ enrollment\ rates}}} \quad \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث:

المتغير	المعنى
Percentage rates of population education over 15 years	**معدلات النسب المئوية لتعليم السكان مافوق 15 سنة .**
gross enrollment rates	**معدلات الالتحاق الإجمالية (معدلات التمدرس) لمراحل التعليم الثلاثة**
Primary education	**معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي %**
Secondary education	**معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي %**
Tertiary education	**معدل الالتحاق بالتعليم (ما بعد الثانوي) العالي %**

ويتم الحصول على (معدلات الالتحاق الإجمالية للتعليم بمراحله المختلفة) كالتالي:

$$\mathbf{I^{gross\ enrollment\ rates}} = (\mathbf{Primary} + \mathbf{2\ Secondary} + \mathbf{3\ tertiary})\ \frac{1}{6} \dots\dots\dots\dots (5)$$

- **كيفية الحصول على المهارات (Skills) كمثال سنة 2014م.**

يتم الحصول على قيم المهارات بالتعويض في المعادلة رقم (5) للحصول على معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم، ومن ثم التعويض في المعادلة (4):

$$\mathbf{I^{gross\ enrollment\ rates}} = (\mathbf{102.6} + \mathbf{2} * \mathbf{93.6} + \mathbf{3} * \mathbf{33.8})\frac{1}{6} = \mathbf{65.2}$$

نسب التمدرس = 102.6+ (2× 93.6) + (3× 33.8) × 6/1 = 65.2

وحيث إن النسبة المئوية لتعليم البالغين = 95.3 ..(ملحق رقم 1) ، للحصول على قيم المهارات نعوض في المعادلة رقم (4) بضرب نسبة التمدرس في النسبة المئوية لتعليم البالغين نتحصل على: 65.2× 95.3 = (6213.6)

وبأخذ الجذر التربيعي كانت النتيجة $\textbf{(Skills)} = (\ \mathbf{78.8}\sqrt[2]{\mathbf{95.3} * \mathbf{65.2}}\ )$

- **الحصول على متغير(معلومة) الكثافة (ID) في نموذج أوربيكوم حالة ليبيا:**

بعد الحصول على متغيري الشبكات والمهارات من المعادلات 3، 4، 5 نعوض في المعادلة رقم (2) للحصول على الكثافة (ID) كما يلي:

$$\textbf{ID} = \sqrt[2]{\boldsymbol{network} * (\boldsymbol{Skills})} \qquad \textbf{ID} = \sqrt[2]{\mathbf{50.72} * \mathbf{78.8}} = \mathbf{63.2}$$

ويوضح الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الكثافة في ليبيا .

جدول رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الكثافة في ليبيا

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
GDP	38.27	34.11	20.48	26.27	33.12	47.34	54.96
ID	8.97	10.4	13.8	19.9	24.2	37.3	45.1
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
GDP	67.69	87.24	63.03	74.77	34.70	81.87	
ID	49.0	55.5	60.4	63.8	61.3	60.6	
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
GDP	65.50	41.14	27.84	26.22	38.12	48.32	
ID	62.0	63.2	61.0	60.0	60.8	61.9	

المصدر: 1- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي في ليبيا 2000-2018م.

2- الكثافة ID تم الحصول عليها من خلال المعادلة رقم (1).

3- تقارير مصرف ليبيا المركزي للفترة 2000-2018م.

شكل رقم (1): منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي وكثافة المعلومات في الاقتصاد الليبي

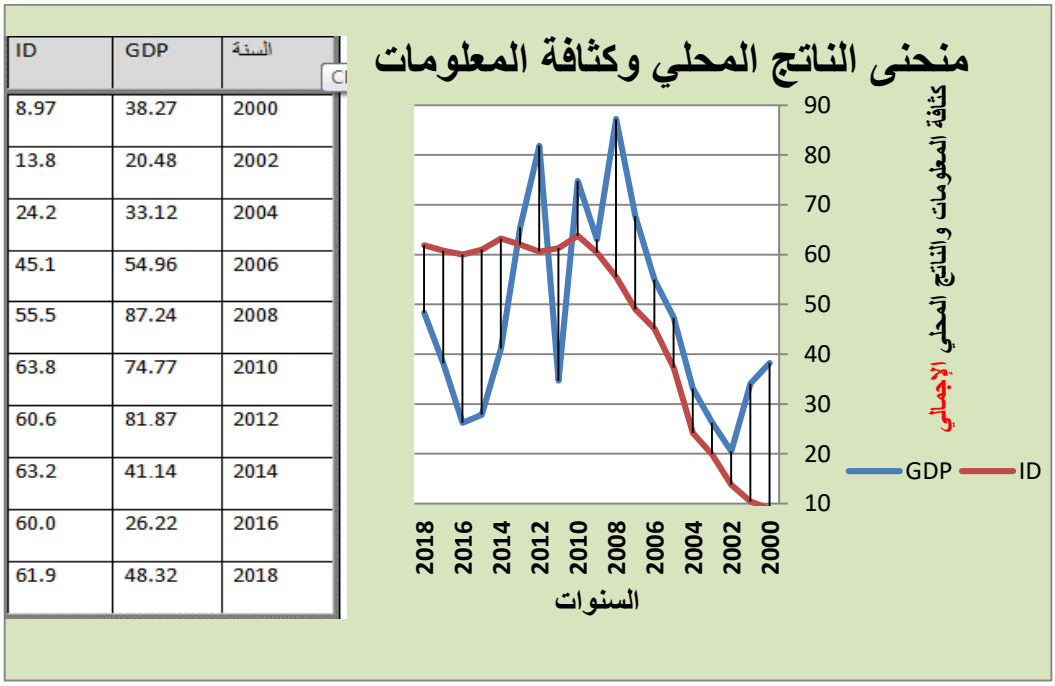

المصدر: 1- الشكل من إعداد الباحث من خلال بيانات الجدول المرفق.

مناقشة النتائج

يستعرض الباحث النتائج التي تم الحصول عليها وفق تقدير نموذج شبكة أوربيكوم كالتالي:

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:**

يوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج اختبار السكون لمتغيرات (الكثافة، وإجمالي الناتج المحلي) أنها سكنت بعد أخذ الفرق الأول لها، ولم تستقر عند المستوى **(Level)**، وبالتالي فالسلاسل

الزمنية لمتغيرات نموذج أربيكوم فى الاقتصاد الليبي متكاملة من الدرجة الأولى **(1)**، وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات باعتبارها متكاملة من الدرجة نفسها.

جدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

اختبار الاستقرارية ديكى فولر						
Variables	Level المستوى			1st Difference الفرق الأول		
	DF	.(prob))	Result	DF	(prob))	Result
GDP	-0.098104	0.6323	غير مستقرة	-4.976583	0.0001	مستقرة
ID	0.299650	0.7556	غير مستقرة	-2.255056	0.0298	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10) وعلى بيانات الجدول رقم (3).

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (إنجل – جرانجر):**

يوضح الجدول رقم **(5)** نتائج اختبار جرانجر للتكامل المشترك والذى يعتمد على اختبار سكون سلسلة البواقى عند مستواها الناتجة عن علاقة الانحدار طويلة الأجل، حيث يتضح من الجدول وجود علاقة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية **(5%)**، إذ بلغت القيمة المحسوبة **(3.6)**، وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة **(2.74)** وهو مايعنى رفض فرض العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك، وهو مايؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج شبكة أوربيكوم فى الاقتصاد الليبي، أي أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج .

جدول رقم (5): اختبار التكامل المشترك طريقة إنجل-جرانجر (اختبار سلسلة البواقى)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.608074	0.0015
Test critical values:	1% level		-2.740613	
	5% level		-1.968430	
	10%level		-1.604392	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10) وعلى بيانات الجدول رقم (3).

- **تقدير معاملات الانحدار في نموذج أربيكوم:**

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير علاقة الانحدار بين المتغيرين التابع والمستقل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **(OLS)**:

جدول رقم (6): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج أوربيكوم

المتغيرات variable	المرونة coefficient	الخطاء المعياري S.E	قيم ت t-statistics	الاحتمال P.value
الحد الثابت C	2.137233	0.441989	4.835491	0.0003
معامل ID الكثافة	0.481165	0.121462	3.961457	0.0016
D.W=1.8	F= 15.7	R2= 0.55		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10) وعلى بيانات الجدول رقم (3).

- **التقييم الإحصائى للنموذج المقدر:**

يلاحظ من جدول **(6)** أن جميع معاملات النموذج (معامل الكثافة، الحد الثابت) كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(5%)** باستخدام اختبار **(T)**، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة **(P.value)** حيث كانت أقل من **(5%)**، فيما أكد اختبار **(F=15.7)** على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة **(F)** ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل **(R^2 =%55)** وهذه القيمة تشير إلى أن معامل الكثافة الذي يعبر عن تكنولوجيا الاتصالات يفسر ما نسبته **(55%)** من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار المشاكل القياسية

- **اختبار الارتباط الذاتى (اختبار داربن واتسون D.W):**

أوضحت النتائج أن قيمة معامل داربن واتسون **(D.W=1.8)** تقع في المنطقة المقبولة والتي تعكس عدم وجود ارتباط بالنموذج حيث: d_2=1.36 d_1=1.08 .

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدم الباحث اختبار **(Jarque – Bera)** لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاختبار **(J–B=1.09)**، بمستوى دلالة محسوب **(P– value = 0.57)**، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

أشارت نتائج اختبار **(Arch)** لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار **(F=0.044)** بمستوى دلالة محسوب **(P−value=0.8376)** وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ:

جدول رقم (7): نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ

F-statistic	**0.043882**	**Prob. F(1,12)**	**0.8376**
Obs*R-squared	**0.051009**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.8213**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 10) بناءً على نتائج التقدير فى الجدول رقم (4).

يتضح من خلال التقييم الإحصائي واختبارات المشاكل القياسية للنموذج أنه خالٍ من المشاكل القياسية ومقبول إحصائياً. وهو مايعكس أن للنموذج قدرة عالية على التفسير والتنبؤ الاقتصادي.

- **التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:**

يتبين من النتائج أن معلمة الثابت معنوية وذات إشارة موجبة ومساوية إلى (2.13)، وهي تتوافق والنظرية الاقتصادية، لأنها تمثل قيمة ابتدائية للنمو الاقتصادي في ظل عدم وجود تكنولوجيات الاتصالات والتعليم، فيما تعكس إشارة معامل المرونة لمتغير الكثافة العلاقة الإيجابية بين متغيري تكنولوجيا والاتصالات والتعليم والنمو الاقتصادي، أما قيمة معامل المرونة لمتغير الكثافة فتشير إلى أن تغير بمقدر (1%) في متغير الكثافة والذي يعبر عن تكنولوجيا الاتصالات والتعليم، ينعكس إيجابا على تغير في اللوغاريثم الطبيعي **لنمو الاقتصادي بمقدار** (0.48%)، وهو مايؤكد الأهمية النسبية لتكنولوجيا الاتصالات والتعليم في الاقتصاد الليبي،والذى ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. ويكتب هذا النموذج على النحو التالي : ....

$$LN\,(GDP_{i,t}) = 2.13 + 0.48\,LN\,(ID_{i,t}) + \varepsilon_{\tau}$$

يخلص الباحث إلى وجود علاقة إيجابية وإن كانت ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

النتائج

قامت الدراسة على اختبار الفرضية التالية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات والتعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا. وقد ثبت صحة الفرض وترتب عليه:

- وجود علاقة إيجابية بين متغيري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والنمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم في الاقتصاد الليبي، والذى ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من :
  - (Hodrab et al., 2016 , Sciadas, G. 2005).
- فيما يتعلق بمشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل: ما دور الاقتصاد المعرفي متمثلا في تكنولوجيا الاتصالات والتعليم في النمو الاقتصادي في ليبيا؟ توصلت الدراسة إلى ضعف إنتاج المعرفة والبحث العلمي في ليبيا مما أدى إلى واقعٍ معرفيٍ متخلفٍ بالقياس إلى التطور التقني في ليبيا فلا يوجد له تأثير ذو أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي.
- **التوصيات:** بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث:
- ضرورة توفر بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي.
- يوصي الباحث بإجراء دراسة مقارنة مع دول متقدمة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والتعليم للاستفادة من مثل هذه التجارب.

المراجع

السرحان، حسين. (2014) التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة. مجلة أهل البيت، مجلد (1)، العدد (16):العراق .

عتو، الشارف ومحمد، حدو. (2017) تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971 – 2014 ، مجلة رماح للبحوث والدراسات في الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تاريخ النشر: 2017/3 ، مركز البحث و تطوير الموارد البشرية، الأردن .

محاجبية نصيرة، حمدي نادية .(2014) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل التنمية المستدامة (التجربة الفرنسية نموذجا)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، ص 171 .

الشعافي ،نجيب والغصين، نواف. (2013) "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تحليلية قياسية)"، ،المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال (رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة) ،جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة ،الأردن.

الجعباري، أمسلم. (2012) الاقتصاد المعرفي وتخلف البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاتصالات والمعلوماتية الليبية، http://www.cim.gov.ly

مجلة ليبيا للاتصالات والتقنية، العدد الأول، أبريل 2007 .

الشرع، رحيم، و عبيد، إيمان. (2018).أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد ، 7 (25) ، 286–301. العراق .

إحصائيات البنك الدولي ليبيا 2000– 2018م

Sciadas, G. (2005), From the digital divide to digital opportunities. Available from:

http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/material/ index_ict_opp.pdf..

Hodrab, R., Maitah, M., & Smutka, L. (2016). The effect of information and communication technology on economic growth: Arab world case. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2), 765-775. Retrieved from https://dergipark.org.tr/en/pub/ijefi/issue/31978/352520.

El-Fakhri, M. M , & Bukhatwa, S. A. (2016). Higher education in Libya: Challenges and future plans (in Arabic language). Libyan International Medical University Journal, 1(1), 27-34.

ITU, Orbicom: from digital divide to digital perspectives, observation of info-status at the service of developments, at: http://www.itu.int/ ITU-D / publications / dd / hardware / index pers: tic .pdf.Site visited on: 07/09/2016.

ITU-UNCTAD, world information society report (2007), on: worldinformationsocie http://www.itu.int/osg/spu/publications. See also: ITU, Orbicom.. p 123.

Internet Live Stats (www.InternetLiveStats.com).

Global Information Technology Report 2000-2018.

Sciadas, G. (2005), From the digital divide to digital opportunities. Available from: http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/material/index_ict_opp.pdf.

Badran, M., 2012. The impact of broadband infrastructure on economic growth in some Arab and emerging countries. Topics in Middle Eastern and North African economies. 14, 278-310.

Avgerou, C. (2003), The link between ICT and economic growth in the discourse of development. In: Proceedings of the International Federation of Information Processing. Vol. 9. p373-386.

Sciadas, G., editor. (2003), Monitoring the Digital Divide and Beyond. Montreal: Orbicom. Available from: www. [Last accessed on 2015 Jan 04.

Sciadas, G., editor. (2003), Monitoring the Digital Divide and Beyond. Montreal: Orbicom. Available from: www. [Last accessed on 2015 Jan 04

الملاحق

1- ملحق الحصول على المؤهلا ت (بعض السنوات للتوضيح):

التعليم / السنة	PER %	SER 2 ×	3×TER	المجموع	التمدرس = المجموع / 6	الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين %	التمدرس × الالمام	المؤهل = $\sqrt[2]{\text{الالمام} \times \text{التمدرس}}$
2000	109.8	180.6	116.4	406.8	67.8	79.1	5363	73.2
2001	108.0	161	102.6	371.6	61.9	80.1	4958.2	70.4
2002	108.8	163.4	117.6	389.8	65.0	80.8	5252	72.5
2003	109.6	209.8	112.8	432.2	72.0	81.7	5882.4	76.7
2004	112.2	191.8	114.9	418.9	69.8	82.5	5758.5	75.9

2- ملحق الحصول على الشبكات(بعض السنوات للتوضيح) :

year	2	3	4	Network= $\sqrt[3]{N\ mobil * N\ fixed * N\ int}$
2000	0.77	8.6	0.2	1.098
2001	0.95	9.7	0.4	1.544
2002	1.31	11.5	1.2	2.624
2003	4.34	13.8	2.3	5.164
2004	9.08	14.5	3.5	7.724

3- ملحق استقرار السلاسل الزمنية (الناتج المحلي):

Null Hypothesis: GDP has a unit root			t-statistic	Prob*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.098104	0.6323
Test critical values:	1% level		-2.740613	
	5% level		-1.968430	
	10% level		-1.604392	

Null Hypothesis: GDP has a unit root			t-statistic	Prob *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.976583	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.754993	
	5% level		-1.970978	
	10% level		-1.603693	

4- ملحق استقرار السلاسل الزمنية (الكثافة):

Null Hypothesis: ID unit	root		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.299650	0.7556
Test critical values:	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
Null Hypothesis: ID unit root		t-statistic		Prob*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.255056	0.0298
Test critical values:	1% level		-2.816740	
	5% level		-1.982344	
	10% level		-1.601144	

5- ملحق استقرار السلاسل الزمنية (تقدير النموذج) :

Dependent Variable: GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.137233	0.441989	4.835491	0.0003
K2	0.481165	0.121462	3.961457	0.0016
R-squared	0.546930	Mean dependent var		3.860278
Adjusted R-squared	0.512079	S.D. dependent var		0.435538
S.E. of regression	0.304229	Akaike info criterion		0.581496
Sum squared resid	1.203221	Schwarz criterion		0.675903
Log likelihood	-2.361219	Hannan-Quinn criter.		0.580490
F-statistic	15.69314	Durbin-Watson stat		1.839571
Prob (F-statistic)	0.001626			

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي: (تحليل السببية متعدد المتغيرات)

حسين فرج الحويج
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة-جامعة المرقب
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

الملخص

هدف هذا البحث لاختبار اتجاهات العلاقة السببية طويلة المدى بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، وفي سبيل ذلك تبنى البحث منهجية Toda and Yamamoto (1995) للسببية طويلة المدى، واستخدم بيانات سنوية عن الفترة 1966-2018. أشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين كل من مؤشري عرض النقود بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع ومؤشر التضخم المعبر عنه بالرقم القياسي للمستهلك بأسعار سنة 2003، وتوصلت من خلال اختبار العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين عرض النقود بمفهومه الضيق ومستوى التضخم، وإلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى مستوى التضخم.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، التضخم، الرقم القياسي للمستهلك، الاقتصاد الليبي، العلاقة السببية.

Abstract

The main aim of this study was to investigate the directions of long run causal relationship between money supply and inflation in the Libyan economy. In order to achieve its objectives the study has utilized Toda & Yamamoto (1995) approach.

The main findings of the study have supported a high and positive correlation between money supply and inflation, which has been proxied by consumer price index CPI. In addition, the study has found a bidirectional causal relationship between narrow money supply and inflation. Furthermore, a unidirectional causal relationship from broad money supply to inflation has been captured.

Key words: money supply, inflation, CPI, Libyan economy, Toda & Yamamoto.

المقدمة

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تقض مضجع الكثير من المستهلكين وصناع القرار في العديد من دول العالم؛ وذلك لما تنطوي عليه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الدخل الحقيقي ومستويات المعيشة للأفراد، فضلاً عما تسببه بحسب ما يشير له Barro (2013) من آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي خلال الأجل الطويل، الأمر الذي جعلها من القضايا الملحة بالنسبة لبرامج التنمية والتطوير في الكثير من الدول النامية (Darrat & Arize,1990).

تمتد الجذور النقدية للتضخم في الأدب الاقتصادي لعقود مضت، ولقد كان الفكر الكلاسيكي سباقاً لصياغة العلاقة بين التضخم وعرض النقود من خلال نظرية كمية النقود Quantitive theory of money، التي أقرت أن المستوى العام للأسعار يتناسب طردياً مع كمية النقود في الاقتصاد، وأن التضخم ينتج عن زيادة بسيطة خارجية Exogenous في عرض النقود (Vernengo,2006)، ورغم أن J. Keynes قد رد التضخم لعوامل لا تتعلق بسوق النقد، مقترحاً بذلك أنموذج الفجوة التضخمية inflation gab model (Pahlavani & Rahimi,2009)، فقد ظهرت فيما بعد مدرسة فكرية تتبنى فكرة أن التضخم ظاهرة نقدية، وقد بنيت هذه المدرسة على إسهامات الكثير من العلماء وعلى رأسهم Milton Friedman، [انظر مثلاً: Friedman (1961) ; Friedman (1968) ; Friedman (1970) ; Friedman (1971) ; Allais (1972) ; Brunner & Meltzer (1974) ; Stein (1974) ; Laidler (1976)]، ويشير Frisch (1977) في هذا الشأن إلى أن النقوديين الجدد– رغم أنهم لا يمثلون فئة متجانسة تماماً من الفكر– قد اتفقوا على أن التضخم ظاهرة نقدية.

لقد بنيت العلاقة النظرية بين النقود والتضخم على عدة فرضيات ونظريات، منها نظرية المعجل Accelerator Theorem التي تقر بأن التعجيل أو التباطؤ acceleration or deceleration في معدل التغير في عرض النقود هما فقط من ينتجان آثاراً حقيقية على متغيرات الاقتصاد الكلي (Frisch, 1977)، وقد أكد Laidler (1976) أن هذه العملية يمكن أن تنتج معدلات متسارعة من التضخم غير المتوقع خلال المدى الطويل، ومن ذلك أيضاً النظرية التمويلية Financing Theorem، المتعلقة بالفرضية الخاصة بطرق تمويل العجز في الميزانية العامة،

التي تقر بأن إمكانية أن يؤدي هذا العجز إلى إنتاج آثار تضخمية إنما تعتمد على طرق تمويله، فإن تم ذلك عن طريق الإصدار النقدي فإنه بلا شك سينتج آثاراً تضخمية (Frisch, 1977)، وإن تم تمويل هذا العجز عن طريق إحدى أدوات الدين العام فإنه سيمارس آثاره الرئيسة على معدلات الفائدة Interest Rates، مع بعض الآثار التضخمية وإن كانت أقل من سابقتها Frisch, (1977).

لا يعد التضخم من الظواهر الحديثة النشأة في ليبيا، حيث بدأت بوادر الضغوط التضخمية مع نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك نتيجة للنفقات التي بدأت تمارسها شركات التنقيب عن النفط، مع بدايات اكتشاف وإنتاج النفط في الاقتصاد الليبي آنذاك (أبو سدرة،1995)، وعانى الاقتصاد الليبي خلال العقود التي تلت تلك الحقبة من التضخم بدرجات متفاوتة، ويشير عبد السلام (1995) إلى أن معدلات التضخم قد تسارعت في الاقتصاد الليبي منذ بداية التسعينيات، حتى صارت صفة ملاصقة لهذا الاقتصاد، أما خلال الألفية الثانية فقد أخذ معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي للمستهلك بأسعار سنة(2003) في التقلب، متخذاً اتجاهاً عاماً تصاعدياً، حيث بلغ سنة(2000) ما يقدر بـ(24.3%)، منخفضاً سنة(2004) إلى(1.01%)، مرتفعاً إلى(11.1%) سنة(2007)، ومنها إلى(62.9%) سنة(2012)، وقد أخذت هذه الظاهرة اتجاهاً تزايدياً شديداً خلال الفترة() 2015-2018 حيث بلغ معدل التضخم ما يقارب() 225.6% سنة() 2018 [مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010) ؛ مصرف ليبيا المركزي (2019)].

من الجانب التجريبي تناولت العديد من الدراسات السابقة قضية العلاقة بين عرض النقود والتضخم في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، وقد توصلت أغلب تلك الدراسات إلى نتائج تدعم في جانب كبير منها الفرضية القائلة بأن التضخم ظاهرة نقدية، ومن الدراسات التي أقيمت في الدول المتقدمة ما قام به Papi & Lim (1997) في دراستهما عن الاقتصاد التركي التي توصلا من خلالها إلى أن عرض النقود من محددات التضخم المهمة في تركيا، ومن ذلك أيضاً ما قام به Browne & Cronin (2010) في دراستهما عن الاقتصاد الأمريكي التي توصلا من خلالها إلى أن تأثير أسعار السلع عموماً على مستوى التضخم يمر عبر قناة عرض النقود، ومن ذلك أيضاً ما قام به Cooray & Khraief (2019) في دراستهما عن

المملكة المتحدة UK، والولايات المتحدة الأمريكية USA، واليابان Japan التي هدفت لدراسة التأثيرات غير المتماثلة Asymmetric لعرض النقود على التضخم، التي توصلت إلى أن التضخم يستجيب بشكل غير متماثل للصدمات الحاصلة في عرض النقود.

لقد أجريت العديد من الدراسات حول العلاقة الرابطة بين التضخم وعرض النقود في العديد من الدول الصاعدة اقتصادياً Transitional economies، ومن ذلك دراسة Botric & Cota (2006) في كرواتيا التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين التضخم وعرض النقود، ودراسة Pahlavani & Rahimi (2009) عن الاقتصاد الإيراني التي توصلت إلى أن السيولة من أهم محددات التضخم في المدى الطويل، ومن ذلك أيضاً ما توصل له Chaudhary et. al (1995) في دراستهم عن الباكستان التي أكدت على أن الزيادة في عرض النقود تدفع بالتضخم إلى أعلى، ومن ذلك أيضاً ما توصل له Bashir et. al (2011) في دراسته عن الباكستان التي توصلت إلى وجود أثر موجب لعرض النقود على التضخم في المدى الطويل، وكذلك دراسة Alam & Alam (2016) عن الهند التي توصلت لوجود علاقة موجبة بين عرض النقود والتضخم في المدى الطويل، ودراسة Sasongko & Huruta (2018) عن أندونيسيا التي توصلت إلى وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى التضخم.

من التفسيرات النقدية للتضخم في الدول النامية ما توصل له Darrat & Arize (1990) في دراستهما التي شملت (25) دولة نامية، من أن المنهج النقدي يعطي تفسيرا مقنعا لأسباب التضخم، ومن ذلك أيضاً دراستي Kilindo (1997) ; Moser (1995) التين توصلتا إلى وجود رابط قوي بين التضخم وعرض النقود في نيجيريا وتنزانيا على التوالي، وفي دراسة أخرى عن نيجيريا توصل Bayo (2005) إلى أن عجز الموازنة، ومعدل النمو في عرض النقود، ومعدل الفائدة، وسعر الصرف تفسر حوالي (72%)من التغيرات في معدل التضخم.

تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين التضخم وعرض النقود في العديد من الاقتصادات العربية، ومن ذلك دراسة Darrat (1985) في ليبيا والسعودية ونيجيريا التي توصل من خلالها إلى أن المتغيرات النقدية تشرح جانباً كبيراً من التغيرات في مستوى الأسعار، ودراسة Al-Bassam (1999) عن السعودية التي توصل من خلالها إلى وجود علاقة إيجابية معنوية

إحصائياً بين عرض النقود والتضخم، ودراسة El-Sakka & Ghali (2005) في مصر التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التضخم وعرض النقود، ومن ذلك أيضاً دراسة El Baz (2014) التي أجريت على الاقتصاد المصري أيضاً وتوصلت إلى أن التضخم يستجيب إيجابياً للصدمات التي تحدث في العديد من المتغيرات المستقلة ومن بينها عرض النقود، ومن ذلك دراسة Kandil and Mors (2009) التي أجريت على الدول الخليجية، وتم التوصل من خلالها إلى أن السياسة النقدية التي أدت إلى الإفراط في السيولة هي العامل المهم في التضخم في بعض الدول الخليجية، وتوصل Altowaijri (2011) في دراسة أخرى عن المملكة العربية السعودية إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى تربط مستوى التضخم بعدد من المحددات الأساسية من بينها عرض النقود، أما الاقتصاد الليبي فقد كان موضوعاً لبعض الدراسات التي تناولت قضية العلاقة بين التضخم وعرض النقود، ومن ذلك ما قام به داغر والصويعي (2010) الذين توصلا إلى وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستوى التضخم.

لقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقود ومستوى التضخم، وذلك على العكس من معطيات النظرية الاقتصادية، ومن ذلك ما توصل له Akinbobola (2012) في دراسته عن نيجيريا التي توصلت إلى وجود أثر عكسي طويل المدى بين التضخم وعرض النقود، ودراسة Cevik & Teksoz (2013) عن الاقتصاد الليبي التي توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين عرض النقود والتضخم في الأجل الطويل، وأن هذه العلاقة تكون سالبة خلال في الأجل القصير، ومن الدراسات التي كانت نتائجها مختلفة بحسب اختلاف المدى الزمني ما قام به Sultana et. al (2019) في دراسته عن بنغلاديش التي توصلت إلى وجود علاقة سببية بين التضخم وعرض النقود في المدى الطويل، أما في المدى القصير فإن التضخم لا يعد ظاهرة نقدية.

لم تدعم العديد من الدراسات العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وتوصلت إلى نفي الفرضية المتعلقة بأن التضخم ظاهرة نقدية، ومن ذلك دراسة Onis & Ozmucur (1990) في تركيا التي أكدت على أن التضخم في تركيا ليس ظاهرة نقدية، وأنه لا يفسر بعرض النقود، ومن ذلك أيضاً دراسة Akcay et. al (1996) عن الاقتصاد التركي التي توصلت إلى وجود رابط ضعيف بين

عرض النقود والتضخم، ودراسة Amassoma et. al (2018) في نيجيريا التي توصلت إلى أنه لا يوجد أثر واضح ومهم لعرض النقود على مستوى التضخم.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس لتحري اتجاهات العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام بيانات سنوية تمثل الفترة 1966-2018.

يتمثل الإسهام العلمي لهذه الدراسة في الناحية المنهجية، حيث إنها تتبنى منهجية Toda & Yamamoto (1995) للسببية التي تعد مناسبة لدراسة العلاقة السببية في المدى الطويل، التي لم تطبق من قبل لدراسة العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، ومن المتوقع أن يؤدي استخدامها للحصول على نتائج أكثر واقعية عن طبيعة العلاقة التي تربط بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك لما ينطوي عليه استخدام هذه المنهجية من مزايا تتعلق بالتعامل مع البيانات غير المستقرة التي تميز أغلب متغيرات الاقتصاد الكلي عموماً والمتغيرات النقدية على وجه الخصوص.

البيانات والمتغيرات

يعتمد البحث على بيانات سنوية عن الفترة من (1966) إلى (2018)، وتتكون متغيراته من الآتي:

مستوى التضخم *inflation*: ويمثل هذا المتغير مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي، وقد تم التعبير عنه باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer price index CPI بأسعار سنة (2003)، وقد درجت أغلب الدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال على استخدام هذا المتغير للتعبير عن مستوى التضخم [انظر مثلاً: Chaudhary et. al (1995) ؛ Moser (1995) ؛ Akcay et. al (1996) ؛ Bayo (2005)؛ Pahlavani & Rahimi (2009) ؛ Alam & Alam (2016) ؛ Sultana et. al (2019)]، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من النشرة الإحصائية لمركز بحوث العلوم الاقتصادية، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، واستخدم الرمز CPI لتمثيله.

عرض النقود بالمفهوم الضيق *Narrow money supply*: ويتكون هذا المؤشر من مجموع العملة المعدنية والورقية في التداول، والودائع تحت الطلب للجمهور لدى المصارف التجارية،

ويستخدم هذا المؤشر عادة في الدراسات التي تتحرى العلاقة بين عرض النقود والتضخم، ومن ذلك دراسات كل من Akinbobola (2012) ; Sultana et. al (2019)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من نشرة الإحصاءات النقدية والمالية عن الفترة 1966-2017 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والنشرة الاقتصادية الفصلية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، واستخدم الرمز MS_1 لتمثيله.

عرض النقود بالمفهوم الواسع *Broad money supply*: ويتكون هذا المؤشر من مؤشر عرض النقود بالمفهوم الضيق مضافاً إليه شبه النقود "الودائع لأجل وودائع الادخار"، ويستخدم هذا المؤشر كثيراً في الدراسات التي تتحرى العلاقة بين عرض النقود والتضخم، ومن ذلك دراسات كل من ; Botric & Cota (2006) ; Kandil and Mors. (2009) ; Bashir et. al (2011) Sasongko & Huruta (2018)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من نشرة الإحصاءات النقدية والمالية عن الفترة 1966-2017 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والنشرة الاقتصادية الفصلية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، واستخدم الرمز MS_2 لتمثيله.

الأسلوب القياسي

طور Toda and Yamamoto طريقة لاختبار العلاقة السببية طويلة المدى بين السلاسل الزمنية غير المستقرة Non-Stationary Time series، وذلك استناداً إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي المطور Augmented VAR model (Dritsaki,2017)، ويتم وفقاً لهذه المنهجية استخدام السلاسل الزمنية عند المستوى at level، وتحت بعض القيود على مصفوفة المعلمات Parameters matrix، وبمعنى آخر يتم تقدير نموذج $(k+d_{\max})th\ order\ VAR$، حيث تعبر k عن عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج Optimum Number of Lags، التي يتم تحديدها وفقاً لبعض المعايير الإحصائية، وتعبر $d_{\max}$، عن أكبر رتبة لتكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ويمكن وصف منهجية Toda & Yamamoto للسببية طويلة المدى كالآتي: (Toda & Yamamoto,1995)

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \alpha_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} \alpha_{2j} y_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i} x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} \beta_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$x_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \psi_{1i} x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} \psi_{2j} y x_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{\max}} \theta_{2j} y_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

تستخدم هذه المنهجية للسلاسل الزمنية المتكاملة من درجات مختلفة (Alam et. al,2011)، ويستوعب نموذج Augmented VAR المستخدم في هذه المنهجية حتى السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الثانية I(2) (Alam et. al,2011)، وتعتمد هذه المنهجية على اختبار Wald test المعدل Modified Wald test لاختبار فرض العدم القاضي بعدم وجود العلاقة السببية بين متغيرات النموذج.

النتائج والمناقشة

خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث *Time series properties*

الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث *Time series plots*

من خلال الشكل التالي رقم (1) الذي يبين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث يتضح أن السلاسل الثلاثة تحتوي على اتجاه عام Trend، ولهذا فإن النظرة المبدئية لهذا الشكل توحي بعدم استقرار هذه السلاسل عند المستوى at level، كما أن وجود الاتجاه العام في هذه السلاسل يبرر وفقاً لما اقترحه Lee & Chien (2008) استخدام النموذج الثالث لاختبارات جدر الوحدة المحتوي على ثابت واتجاه عام، وقد تم التحقق من وجود اتجاه عام وثابت في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بإجراء انحدارات Regressions لهذه المتغيرات الثلاثة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، فاتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الثلاثة.

يتضح من الشكل كذلك أن بعض السلاسل الزمنية تحوي بعض التغيرات الهيكلية "الصدمات" Structural breaks، وبالرجوع إلى Nelson & Plosser (1982) يتضح أن الصدمات العشوائية Random Shocks تُرَتّب أثراً دائماً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي لا يتوافق والافتراضات التقليدية لاختبارات جدر الوحدة التي تقوم على أن الأثر الذي قد ترتبه التغيرات الهيكلية على السلاسل الزمنية يكون مؤقتاً، وأن المتغيرات الاقتصادية لا تتأثر خلال المدى الطويل بمثل هذه الصدمات (Glynn et. al,2007)، ووفقاً لما أكده Perron (1989) فإن الاختبارات التقليدية لجدر الوحدة في هذه الحالة تصبح غير صالحة (Glynn,2007)، وذلك

لكونها قد صارت متحيزة تجاه إمكانية رفض فرض العدم Null Hypotheses الخاص بهذه الاختبارات وهو صحيح (Glynn,2007)، ولذلك فسيتم استخدام أحد اختبارات جدر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى وجود تغيرات هيكلية، ألا وهو اختبار ADF with structural break test، وذلك لدعم القرار المتعلق بتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية قيد البحث.

الشكل رقم (1): السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

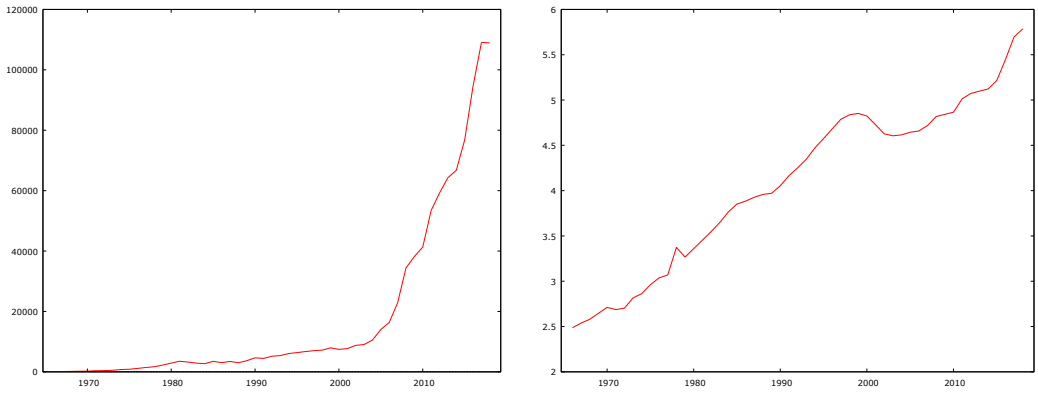

MS_1 CPI

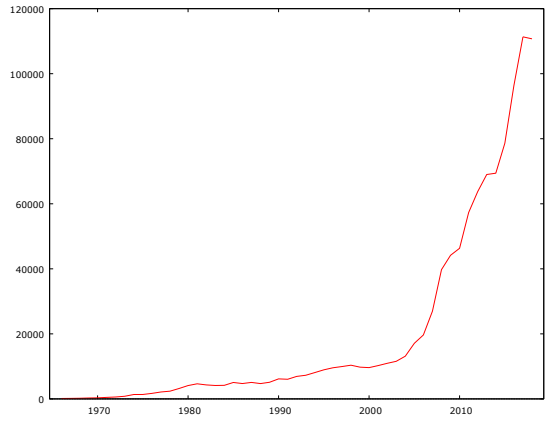

MS_2

الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث *Descriptive statistics*

يوضح الجدول التالي رقم (1) أهم الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغيرات البحث الثلاثة المتمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وعرض النقود بمفهومه الضيق وعرض النقود بمفهومه الواسع ما قيمته (85.58747)، (17863.45)، (19811.52) على التوالي، ويلاحظ هنا التشابه الكبير بين

مؤشري عرض النقود، ويعود ذلك لاشتقاق المفهوم الواسع لعرض النقود من المفهوم الضيق له، ولبيان درجة تشتت البيانات عن المتوسط يتبين أن قيمة الانحراف المعياري Standard deviation لهذه المتغيرات قد بلغت ما قيمته (70.23094)، (28710.64)، (29382.83) على التوالي، ويلاحظ هنا أن درجة تشتت متغيري عرض النقود أكبر من متغير الرقم القياسي للمستهلك، ولهذا فإن احتمال وجود قيم متطرفة فيهما أكبر بكثير، ويمكن التأكيد على ذلك من خلال القيم العظمى والقيم الدنيا لهذه السلاسل، حيث كان انحراف القيم العظمى عن القيم الدنيا أكبر في حالة متغيري عرض النقود عنه في حالة المتغير الثالث المعبر عن مستوى التضخم، ولهذا فإن احتمال معاناة هذه السلاسل من قيم متطرفة Outliers هو أمر وارد، ومن خلال اختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي يتضح بجلاء أن هذه السلاسل غير موزعة طبيعياً، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم توزع سلسلة البواقي للنموذج المستخدم طبيعياً، وسيؤدي ذلك إلى ضرورة معالجة هذا الأمر، وقد خلت هذه السلاسل من القيم المفقودة، وبلغت عينة البحث ما مقداره (53) مشاهدة.

جدول رقم (1): ملخص مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive statistics summary

		CPI	MS_1	MS_2
Mean		85.58747	17863.45	19811.52
Maximum		325.6000	109089.1	111338.7
Minimum		12.02700	91.00000	128.7000
Std. Dev.		70.23094	28710.64	29382.83
Jarque-Bera	Statistic	26.76596	52.08414	43.68867
	Prob.	0.000002	0.000000	0.000000
Observations		53	53	53

اختبارات جذر الوحدة Unit root tests

اعتمد البحث على ما اقترحه Arltová & Fedorová (2016) في اختيار الاختبار المناسب لجدر الوحدة، وفي معظم الحالات التي شملتها عملية المحاكاة التي قام بها Arltová & Fedorová (2016) كان اختباري ADF و PP هما الأنسب استخداماً.

من أهم المشكلات التي تواجه اختبارات جدر الوحدة اختيار الحد الأعلى لفترات الإبطاء، فإذا كان هذا الحد صغيراً جداً فإن هذا الاختبار سيعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، وإذا كان هذا الحد كبيراً جداً فسيؤثر ذلك على قوة الاختبار (Arltová &

(Fedorová,2016، ولذلك فقد تم اختيار هذا الحد وفقاً لما اقترحه Schwert (1989، وذلك حسب الصيغة:

$P_{MAX} = 12(T/100)^{\frac{1}{4}}$ ..... $P_{\max} \rightarrow$ الحد الأعلى لفترات الإبطاء $T \rightarrow$, طول السلسلة الزمنية

من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين نتائج اختبارات جدر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث يتضح أن النتائج متضاربة بعض الشيء، حيث تبين نتائج اختبار Augmented Dickey–Fuller (1979) ADF أن متغير الرقم القياسي لنفقة المعيشة مستقر عند الفرق الأول، وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الأولى I(1)، وأن متغير عرض النقود بمفهومه الضيق لا يستقر حتى عند الفرق الثاني، أما متغير عرض النقود بمفهومه الواسع فيستقر عند الفرق الثاني، وتشير نتائج اختبار Phillips & Perron (1988) PP إلى أن متغيري عرض النقود تستقر عند الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وفي هذه الحالة ترجح نتائج اختبار PP، وذلك لقدرته على تجاوز المشكلة المتعلقة بتحديد طول فترات الإبطاء التي عانى منها اختبار ADF، وقد استند اختبار PP على النموذج نفسه الخاص باختبار Augmented Dickey–Fuller (1979) ADF مع استخدام إحصاءة اختبار مُعدلة بطريقة لا معلمية non–parametric modified test statistics (Arltová & Fedorová,2016)، ولا يستقر متغير الرقم القياسي للمستهلك حتى عند الفرق الثاني.

جدول رقم (2): نتائج اختبارات جدر الوحدة

	ADF	PP	ADF *With structural breaks*	Decision
CPI	**-0.129491**	**2.098707**	**-4.336106 (2011)**	**Non-stationary**
MS1	**4.763675**	**3.277455**	**-1.804732 (2005)**	**Non-Stationary**
MS2	**1.577707**	**2.933938**	**-3.912362 (2005)**	**Non-Stationary**
Δ(CPI)	**-4.616828***	**-2.907466**	**-7.625434* (2000)**	**Stationary**
Δ(MS1)	**2.266589**	**-4.228219***	**-8.237479* (2005)**	**Stationary**
Δ(MS2)	**0.485498**	**-4.492308***	**-10.66317* (2006)**	**Stationary**
*** significant at 1% level**				

من ناحية أخرى تشير نتائج اختبار ADF With structural breaks الذي يأخذ بعين الاختبار مدى وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية وهو الأكثر أهمية في هذا البحث إلى أن متغيرات البحث الثلاثة تستقر عند الفرق الأول، وبالتالي فهما متكاملة من الدرجة الأولى (1)ا، وحيث إن منهجية Toda and Yamamoto (1995) لا تهتم بدرجة استقرار السلاسل الزمنية أساساً، وأن الهدف من إجراء هذه الاختبارات إنما يتجسد في معرفة أكبر رتبة لتكامل هذه السلاسل، فيمكن القول أنها قد تحددت في هذا البحث بالرتبة (1).

تحليل الارتباط بين متغيرات البحث *Correlation matrix of the study variables*

من خلال الجدول التالي رقم (3) الذي يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث يمكن القول أن هناك درجة كبيرة من الارتباط بين متغيري عرض النقود والمتغير الخاص بمستوى التضخم الذي يعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط Correlation Coefficient بين متغير عرض النقود بمفهومه الضيق والرقم القياسي لأسعار المستهلك ما يقدر بـ (0.99)، وبلغت قيمة معامل الارتباط Correlation Coefficient بين متغير عرض النقود بمفهومه الواسع والرقم القياسي لأسعار المستهلك ما يقدر ب(0.91)، ولهذا فإن الارتباط قوي بين عرض النقود والتضخم، وهو يسير في الاتجاه الموجب "العلاقة الطردية"، وتتوافق هذه النتائج مع معطيات النظرية الاقتصادية، ومع النتائج التي توصلت إليها الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال.

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط لمتغيرات البحث

Correlation matrix of the study variables

	LnCPI	lnMS1	lnMS2
lnCPI	**1**		
lnMS1	**0.90**	**1**	
lnMS2	**0.91**	**0.99**	**1**

تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء *Optimum lag selection*

يبين الجدول التالي رقم (4) نتائج معايير تقدير الحد الأمثل لفترات الإبطاء التي سيتم استخدامها في نموذج Augmented VAR الذي سيتم بناء عليه اختبار سببية Toda and

Yamamoto بين متغيرات البحث، وبالنظر إلى الجدول يلاحظ أن هذه المعايير تقترح فترتي إبطاء كحد أمثل هما (3،2)، وقد تم في هذا البحث الاعتماد على الأغلبية، وذلك من خلال اختيار فترة الإبطاء (3).

جدول رقم (4): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

Optimum lag selection

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-1223.553	NA	1.11e+18	50.06340	50.17923	50.10734
1	-991.1440	426.8743	1.22e+14	40.94465	41.40795	41.12043
2	-950.1409	70.29097	3.31e+13	39.63840	40.44918*	39.94601
3	-935.9257	22.62826*	2.71e+13*	39.42554*	40.58380	39.86498*
4	-928.3792	11.08873	2.93e+13	39.48487	40.99060	40.05614

العلاقة السببية طويلة المدى بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي *Long run causality between money supply and inflation in the Libyan economy*:

تم في البداية تقدير نموذج Augmented VAR، وتم التحقق من الاختبارات الخاصة بالمتانة القياسية للنموذج قبل عملية اختبار العلاقة السببية بناءً على هذا النموذج، وقد اتضح معاناة هذا النموذج من بعض المشكلات القياسية أهمها مشكلة التوزيع الطبيعي Non-Normality problem، وحيث إن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث تعاني من تغيرات هيكلية فقد تمت معالجة هذه المشكلات بإضافة متغيرات وهمية Dummy variables للسنوات "1988, 1990, 1999, 2000, 2007, 2008, 2010, 2016, 2017"، فتمت معالجة كل المشكلات القياسية التي عانى منها النموذج.

يبين الجدول التالي رقم (5) نتائج تحليل اتجاهات العلاقة السببية طويلة المدى بين مستوى التضخم وعرض النقود بمفهومه الضيق ومفهومه الواسع حسب منهجية Toda and Yamamoto (1995) للسببية، ويتضح من الجدول وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تسري من عرض النقود بمفهومه الضيق MS_1 إلى الرقم القياسي للمستهلك CPI كمؤشر عن مستوى التضخم، وذلك عند مستوى المعنوية(1%)، حيث إن قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة Chi-sq الخاصة باختبار Wald test المعدل قد بلغت ما قيمته (0.0000)، وتتفق هذه النتائج مع

دراسة Sultana et. al (2019) في بنغلاديش، وقد توصلت الدراسة أيضاً لوجود علاقة في اتجاهين بين عرض النقود بمفهومه الواسع MS_2 والرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك عند مستوى المعنوية(1%) بالنسبة للعلاقة التي تسري من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى مستوى التضخم، وعند مستوى المعنوية(10%) بالنسبة للعلاقة

جدول رقم (5): العلاقة السببية طويلة المدى بين متغيرات البحث

Long run causality test Toda & Yamamoto (1995)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent* variable*: CPI			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
MS1	**34.73159**	**3**	**0.0000**
MS2	**29.05378**	**3**	**0.0000**
All	**42.38597**	**6**	**0.0000**
Dependent variable: MS1			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
CPI	**5.838768**	**3**	**0.1197**
M2	**20.12509**	**3**	**0.0002**
All	**28.10326**	**6**	**0.0001**
Dependent variable: MS2			
Excluded	**Chi-sq**	**df**	**Prob.**
CPI	**6.405645**	**3**	**0.0935**
MS1	**22.72253**	**3**	**0.0000**
All	**32.89048**	**6**	**0.0000**

التي تسري من الرقم القياسي للمستهلك إلى عرض النقود بمفهومه الواسع، حيث إن قيمة P–Value المصاحبة لإحصاءة Chi–sq الخاصة باختبار Wald test المعدل قد بلغت ما قيمته (0.0000) في الحالة الأولى وما قيمته (0.0935)في الحالة الثانية، وتتفق هذه النتائج في جزء منها مع دراسة داغر والصويعي (2010) في ليبيا، ومع دراسات كل من Bashir et. al (2011) في الباكستان، و Sasongko & Huruta (2018) في إندونيسيا، ودراسة Sultana et. al (2019) في بنغلاديش.

يتضح مما سبق أنه يمكن تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي عن طريق المتغيرات النقدية، وتدعم هذه النتائج المقولة السائدة بأن التضخم ظاهرة نقدية، وتتماشى النتيجة المتعلقة بالعلاقة السببية المتجهة من عرض النقود إلى مستوى التضخم مع حالة الاقتصاد

الليبي الذي يعاني الجهاز الإنتاجي فيه حالة من الجمود إزاء الزيادات الممكنة في الطلب الكلي الناجم عن زيادة المعروض من النقد، ولذلك فإن أغلب تلك الزيادات في الطلب ستتحول إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحتى إن تحولت خلال المدى الطويل الأنظار إلى تمويل الطلب المحلي عن طريق الواردات فإن هذا سيدفع إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وسيدفع بالتالي إلى ارتفاع سعر الصرف، الأمر الذي قد يغذي من جديد ظاهرة التضخم في هذا الاقتصاد.

اختبارات المتانة القياسية للنموذج *Robustness tests of the model*

تهدف هذه الفقرة لاختبار المتانة القياسية لنموذج Augmented VAR المستخدم لقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال الاختبارات الآتية:

اختبار استقرار هيكل النموذج *Testing for structural stability*

يتضح من خلال الشكل التالي رقم (2) الذي يوضح اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتيInverse roots of AR characteristics polynomial الذي يقيس درجة الاستقرار الهيكلي للنموذج.

الشكل رقم (2): نتيجة اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي

Inverse roots of AR characteristics polynomial

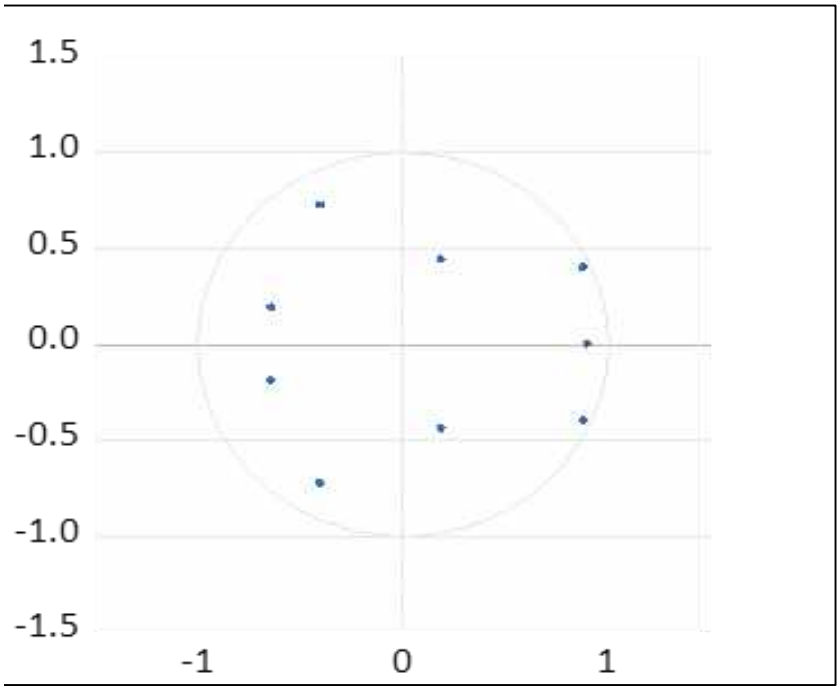

المستخدم أن النموذج مستقر هيكلياً وذلك لأن كل جذور المعادلة تقع ضمن الدائرة الممثلة للحدود الحرجة للاختبار.

اختبارات سلسلة البواقي *tests of residuals*

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي *Normality test*:

يتضح من خلال الجدول التالي رقم (6) أن سلسلة البواقي للنموذج المقدر Augmented VAR model تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث كانت قيمة P–Value الخاصة بإحصاءة Jarque–Bera أكبر من كل مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً، ولذلك يتم قبول فرض العدم القاضي بتوزع سلسلة البواقي للنموذج المقدر توزيعاً طبيعياً، ويتم رفض الفرض البديل القاضي بعدم اتباع هذه السلسلة للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

Jarque-Bera normality Tests

Component	Jarque-Bera	Df	Prob
1	0.164246	2	0.9212
2	0.913760	2	0.6333
3	1.919012	2	0.3831
Joint	2.997018	6	0.8092

ثانياً: اختبار الارتباط المتسلسل *VAR Residual Serial Correlation LM Tests:*

من خلال الجدول التالي رقم (7) الذي يبين نتائج اختبار VAR Residual Serial Correlation LM Tests الخاص بمشكلة الارتباط المتسلسل لنظام المعادلات ضمن نموذج VAR المعدل يتضح أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة، حيث كانت قيمة P–Value المصاحبة لإحصاءة الاختبار غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً، ولذلك يتم قبول فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي للنموذج المقدر من هذه المشكلة، ورفض الفرض البديل القاضي بمعاناتها من هذه المشكلة.

جدول رقم (7): نتيجة اختبار الارتباط المتسلسل لسلسلة البواقي للنموذج المقدر

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

				Null hypothesis: No serial correlation at lag h		
Lag	**LRE* stat**	**df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**df**	**Prob.**
1	**6.902287**	**9**	**0.6473**	**0.765235**	**(9, 53.7)**	**0.6484**
2	**9.290643**	**9**	**0.4109**	**1.052276**	**(9, 53.7)**	**0.4124**
				Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h		
Lag	**LRE* stat**	**df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**df**	**Prob.**
1	**6.902287**	**9**	**0.6473**	**0.765235**	**(9, 53.7)**	**0.6484**
2	**15.82862**	**18**	**0.6045**	**0.872595**	**(18, 54.2)**	**0.6113**

ثالثاً: اختبار عدم تجانس التباين *VAR Residual Heteroskedasticity Test*:

يتضح من خلال الجدول التالي رقم (8) الذي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين VAR Residual Heteroskedasticity Test أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة، وذلك لأن إحصاءة الاختبار كانت غير معنوية إحصائياً عند كل مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً، ولذلك يتم قبول فرض العدم القاضي بأن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة.

جدول رقم (8): نتيجة اختبار عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي للنموذج المقدر

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Joint test:		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
209.8866	**198**	**0.2679**

لذلك كله يتضح أن النموذج المستخدم يتسم بالمتانة القياسية Econometric robustness وأنه صالح لتحليل العلاقة السببية بين متغيرات البحث.

الخلاصة *Conclusion*:

هدف هذا البحث لقياس اتجاهات العلاقة السببية طويلة المدى بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال مؤشرين لعرض النقود، هما عرض النقود بمفهومه الضيق، وعرض النقود بمفهومه الواسع، وقد استخدم البحث الرقم القياسي للمستهلك بأسعار سنة (2003) كمؤشر على مستوى التضخم، واعتمد في تحليل العلاقة السببية طويلة المدى على منهجية Toda and Yamamoto (1995) للسببية من خلال بيانات سنوية عن الفترة 1966-2018.

توصلت الدراسة من خلال تحليل الارتباط إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين مؤشري عرض النقود ومؤشر التضخم، وتوصلت من خلال اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين متغيرات البحث إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد Unidirectional causal relationship تسري من عرض النقود بمفهومه الضيق إلى الرقم القياسي للمستهلك عند مستوى معنوية(1%)، وتوصلت كذلك إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين Bidirectional causal relationship بين عرض النقود بمفهومه الواسع والرقم القياسي للمستهلك وذلك عند مستوى معنوية(1%) بالنسبة للعلاقة من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى الرقم القياسي للمستهلك، وعند مستوى المعنوية(10%) بالنسبة للعلاقة من الرقم القياسي للمستهلك إلى عرض النقود بمفهومه الواسع.

بمكن حوصلة ما توصل إليه البحث في أن التضخم في الاقتصاد الليبي يرتبط بعلاقة سببية خلال المدى الطويل مع عرض النقود، الأمر الذي يعني إمكانية توظيف أدوات السياسة النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي.

المراجع

أبو سدرة، فتحي صالح. التخصيصية والتضخم في الاقتصاد الليبي. ندوة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي. جمعية الاقتصاديين الليبيين، طرابلس 18-1995/11/19.

الداغر، محمود محمد والصويعي، رمضان. (2010). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 16 (60). ص ص 158-193.

عبد السلام، علي عطية. الجذور النقدية للتضخم. ندوة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي. جمعية الاقتصاديين الليبيين. طرابلس. 18-1995/11/19.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية. (2010). الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.

مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. المجلد 59. الربع الأول 2019.

Akcay, O. C., Alper, C. E., & Ozmucur, S. (1996). Budget deficit, money supply and inflation: Evidence from low and high frequency data for Turkey. Bogazici University, Department of Economics, 1-12.

Akinbobola, T. O. (2012). The dynamics of money supply, exchange rate and inflation in Nigeria. Journal of Applied Finance and Banking, 2(4), 117.

Alam, M. Q., & Alam, M. S. (2016). The Determinants of Inflation in India: The Bounds Test Analysis. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2), 544-550.

Al-Bassam, K. (1999). Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study. Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration, 13(1), 3-30.

Allais, M. (1972). Forgetfulness and interest. Journal of Money, Credit and Banking, 4(1), 40-73.

Altowaijri, H. A. (2011). Determinants of inflation in Saudi Arabia. World Review of Business Research, 1(4), 109-114.

Amassoma, D., Sunday, K., & Onyedikachi, E. E. (2018). The influence of money supply on inflation in Nigeria. Journal of Economics & Management, 31, 5-23.

Barro, R. J. (2013). Inflation and economic growth. Annals of Economics & Finance, 14(1).

Bashir, F., Nawaz, S., Yasin, K., Khursheed, U., Khan, J., & Qureshi, M. J. (2011). Determinants of inflation in Pakistan: An econometric analysis using Johansen co-integration approach. Australian Journal of Business and Management Research, 1(5), 71.

Bayo, F. (2005). Determinants of inflation in Nigeria: An empirical analysis. International Journal of Humanities and Social Science, 1 (18), 1-10.

Botric, V., & Cota, B. (2006). Sources of Inflation in Transition Economy: The Case of Croatia. Ekonomski pregled, 57(12), 835-855.

Browne, F., & Cronin, D. (2010). Commodity prices, money and inflation. Journal of Economics and Business, 62(4), 331-345.

Brunner, K., & Meltzer, A. H. (1972). Friedman's monetary theory. Journal of Political Economy, 80(5), 837-851.

Cevik, M. S., & Teksoz, M. K. (2013). Hitchhiker's Guide to Inflation in Libya (No. 13-78). International Monetary Fund.

Chaudhary, M. A., Ahmad, N., & Siddiqui, R. (1995). Money Supply, Deficit, and Inflation in Pakistan [with Comments]. The Pakistan Development Review, 34(4), 945-956.

Cooray, A., & Khraief, N. (2019). Money Growth and Inflation: New Evidence from a Nonlinear and Asymmetric Analysis. The Manchester School.

Darrat, A. F. (1985). The monetary explanation of inflation: the experience of three major OPEC economies. Journal of Economics and Business, 37(3), 209-221.

Darrat, A. F., & Arize, A. C. (1990). Domestic and international sources of inflation in developing countries: Some evidence from the monetary approach. International Economic Journal, 4(4), 55-69.

El Baz, O. (2014). The Determinants of Inflation in Egypt: An Empirical Study (1991-2012). MPRA Paper No. 56978, posted 29. June 2014 13:06 UTC.

El-Sakka, M. I. T., & Ghali, K. H. (2005). The Sources of Inflation in Egypt A Multivariate Co-integration Analysis. Review of Middle East Economics and Finance, 3(3), 257-269.

Friedman, M. (1961). The lag in effect of monetary policy. Journal of Political Economy, 69(5), 447-466.

Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. American Economic Review, 58(1) 2-17.

Friedman, M. (1970). A theoretical framework for monetary analysis. journal of Political Economy, 78(2), 193-238.

Friedman, M. (1971). A monetary theory of nominal income. Journal of Political Economy, 79(2), 323-337.

Frisch, H. (1977). The Role of Money in the Inflation Analysis. In Inflation Theory and Anti-Inflation Policy (pp. 109-134). Palgrave Macmillan, London.

Kilindo, A. A. (1997). Fiscal operations, money supply and inflation in Tanzania. AERC Research Paper 65, African Economic Research Consortium, Nairobi.

Laidler, D. (1976). An elementary monetarist model of simultaneous fluctuations in prices and output. In Inflation in small countries (pp. 75-89). Springer, Berlin, Heidelberg.

Magda Kandil and Hanan Mors. (2009). Determinants of Inflation in GCC. IMF Working Paper. WP/09/82.

Moser, G. G. (1995). The main determinants of inflation in Nigeria. Staff Papers, 42(2), 270-289.

ONiS, Z., & OZMUCUR, S. (1990). Exchange rates, inflation and money supply in Turkey: Testing the vicious circle hypothesis. Journal of development economics, 32(1), 133-154.

Pahlavani, M., & Rahimi, M. (2009). Sources of inflation in Iran: An application of the ARDL approach. International journal of applied econometrics and quantitative studies, 6(1), 61-76.

Papi, L., & Lim, C. H. (1997). An econometric analysis of the determinants of inflation in Turkey. IMF Working papers WP/97/170.

Sasongko, G., & Huruta, A. D. (2018). Monetary policy and the causality between inflation and money supply in Indonesia. Business: Theory and Practice, 19, 80-87.

Stein, J. L. (1966). Money and capacity growth. Journal of Political Economy, 74(5), 451-465.

Sultana, N., Koli, R., & Firoj, M. (2019). Causal Relationship of Money Supply and Inflation: A Study of Bangladesh. Asian Economic and Financial Review, 9(1), 42-51.

Vernengo, M. (2006). Money and inflation. A Handbook of Alternative Monetary Economics, 471-489.

Alam, M. J., Begum, I. A., Buysse, J., Rahman, S., & Van Huylenbroeck, G. (2011). Dynamic modelling of causal relationship between energy consumption, CO2 emissions and economic growth in India. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 15(6), 3243-3251.

Lee, C. C., & Chien, M. S. (2008). Structural breaks, tourism development, and economic growth: Evidence from Taiwan. Mathematics and Computers in Simulation, 77(4), 358-368.

Nelson, C. R., & Plosser, C. R. (1982). Trends and random walks in macroeconmic time series: some evidence and implications. Journal of monetary economics, 10(2), 139-162.

Glynn, J., Perera, N., & Verma, R. (2007). Unit Root Tests and Structural Breaks: A Survey with Applications//Contrastes de raíces unitarias y cambios estructurales: un estudio con aplicaciones.

Arltová M & Fedorová D. (2016). Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter. STATISTIKA. 96(3) 47-64.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

تقدير حجم اقتصاد الظل وقياس تأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981/2014 م)

على محمد المحمودي
محاضر بقسم الاقتصاد الإسلامي–الجامعة الأسمرية
mhmudi70@yahoo.com

سمية ميلاد باكير
محاضر مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي–الجامعة الأسمرية
Somayamilad80@gmail.com

الملخص

يعد اقتصاد الظل ظاهرة حديثة في ليبيا، فلم تعرف ليبيا أدبيات اقتصاد الظل إلا في بداية الثمانينيات، وهذا يعود لأسباب وجوده المرتبطة بهيكل الاقتصاد الوطني، وكذلك لبعض السياسات والإجراءات التي تم تطبيقها على جميع الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في إيجاد بيئة ملائمة لوجود اقتصاد الظل جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ولقد كان هذا انعكاسا لتطبيق الدولة لسياسات اقتصادية متعددة، فقد أسهمت في ظهور عدد من أشكال اقتصاد الظل التي تمثلت في ظهور السوق الموازية خلال المدة (1981– 1999م)، سواء كانت في العملات أم في السلع، بالإضافة إلي أن الدولة اتبعت إجراءات للاستخدام كفتح الحدود الليبية للعمالة الأجنبية دون قيود، وهو ما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي تمارس أنشطة اقتصادية دون تسجيل أو تراخيص من الجهات الحكومية، وتحقق دخولا غير خاضعة للاستقطاع الضريبي، وانطلاقا مما سبق فقد هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى بناء نموذج قياس يحدد أهم العوامل التي تؤثر علي اقتصاد الظل، حيث غطت الدراسة المدة (1981–2014م) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي لطرق قياس حجم اقتصاد الظل وتحديد أثر بعض العوامل عليه.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل، الاقتصاد الرسمي، السوق الموازية.

Abstract

Shadow economy is a recent phenomenon in Libya, were literature lack studies and research on this phenomenon, except in the early Eighties. This lack is due to non-existence of shadow economy reasons at the national economy in Libya. On the other hand, some policies and procedures that have been applied to various economic activities contributed to creating an appropriate environment for the existence of shadow economy alongside with the formal economy. This has been a reflection of the state's application of multiple economic policies. It has contributed to the emergence of a number of shadow economy forms that were represented in the emergence of the parallel market during the period (1981-1999), whether in currencies or commodities. In addition to the fact that the state procedures such as opening the Libyan borders for foreign employment without restrictions, which led to the presence of large numbers of foreign workers practicing economic activities without registration or licenses from government agencies, and achieving income not subject to tax withholding. Therefore, this study aims to estimate size of shadow economy at the Libyan economy, it also aims to build a measurement model that identifies the most important factors that affect shadow economy. This study relied on the descriptive analytical approach. In addition to using the quantitative approach to methods of measuring the size of shadow economy and determining the impact of some factors on it.

Key words: shadow economy, formal economy, parallel market

المقدمة

نظراً للأهمية البالغة التي يتمتع بها الحجم الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدامه في أغلب المقاييس والمؤشرات الاقتصادية المهمة، بالإضافة إلى اعتماد واضعي السياسات الاقتصادية المختلفة على ذلك الناتج ، إلا أن أغلب دول العالم لا زالت تعاني صعوبة قياسه لمجمل الأنشطة الاقتصادية داخل حدودها، سواءً كانت الأنشطة الاقتصادية مشروعة أم غير مشروعة، وذلك راجع للغموض الذي يكتنف الأسباب الحقيقية التي تساهم في زيادة حجم اقتصاد الظل، ولقد دعت الحاجة إلى عمل دراسات تحليلية وقياسية تقوم على توضيح علمي حديث لبعض المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على نمو حجم اقتصاد الظل.

لقد أفرزت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الاقتصاد الليبي طوال العقود الماضية العديد من الآثار السلبية التي خلقت بيئة شجعت على تنامي حجم اقتصاد الظل، حيث ازدادت أعداد البطالة في المجتمع ،بالإضافة إلى وجود سوق سوداء في مختلف السلع، وكذلك الاتجار بالعملة الناتج عن إجراءات السياسة النقدية غير الفعالة، وأيضا الاتجار بالسلع الغذائية الأساسية والمحروقات داخل وخارج البلاد بسبب سوء استخدام سياسة الدعم التي وضعت كسياسات علاجية للاختلال الهيكل الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي بدون أن تكون مدروسة بشكل جيد ، وكذلك تم إقامة مختلف أنواع الورش وبائعي التجزئة والمصانع والمعامل غير المرخصة، وتفشي ظاهرة الاتجار بالمخدرات والأقراص الطبية غير المشروعة، وظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبطبيعة الحال فإن جل الأنشطة سالفة الذكر تتم عن طريق التعامل بالنقود مباشرة وخارج المنظومة المصرفية، ولذلك فإن المشكلة البحثية تكمن في قياس حجم اقتصاد الظل وما مدى تأثره ببعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي خلال الفترة(1981-2014)؟

الدراسات السابقة

إن مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اقتصاد الظل تعتبر مهمة؛ لأنها تفيد في استكمال الإطار النظري للبحث من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر مفيدة في تعزيز ما قد يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث، وهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي قامت بدراسة وتحليل اقتصاد الظل وتم تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر سلوك هذا الاقتصاد في

بعض منها، وهذه الدراسات أغلبها تدور حول عدة افتراضيات ارتبطت بالخصائص الاقتصادية التي تتميز بها كل دولة من دول العالم، وفيما يلي نعرضها بشكل مختصر، ومنها:

الدراسة الأولى: القطاع غير المنظم في ليبيا(القلال،2004): وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب نمو القطاع غير المنظم وأساليب معالجته، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بطريقة تحليل بيانات المسح الإحصائي الذي أجرته الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق سنة (1999م) علما بأن هذا المسح الإحصائي قد نفذ عن طريق اختيار عينة عشوائية من مدينة طرابلس وضواحيها وقد تم تعميم نتائج الدراسة على مستوى ليبيا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: هناك (17.3%)من المنشآت من العينة المختارة لديها سجلات بخصوص نشاطها التجاري، في حين أن (81.3%) ليس لديها سجلات تنظم نشاطها، إن العامل الاجتماعي للأفراد خصوصا من حيث متطلبات أسرهم يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للدخول إلى القطاع غير المنظم، وقد أظهرت الدراسة أن (61.5%)من الأفراد هم متزوجون، يمثل مستوى التعليم المتوسط ما نسبته (50.8%)من الأفراد العاملين في القطاع غير المنظم، وأقل نسبة من المستويات التعليمية يمثلها التعليم الجامعي.

الدراسة الثانية: أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا(التايب،2009): تناولت هذه الدراسة أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا خلال الفترة (1980-2008م).وقد هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي وتناميه، وعلى الرغم من أن عنوان الدراسة يهتم بأسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي؛ إلا أن الدراسة تناولت قياس الاقتصاد الخفي بأسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي واستخدمت بعض المقاييس الإحصائية من أجل تحقيق هدف الدراسة خلال الفترة (1980-2008م) على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

-أن ظاهرة الاقتصاد الخفي منتشرة ومتنامية بشكل واضح في الاقتصاد الليبي.

-من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي ما يلي: تدني مستوى الأجور والرواتب وعدم تناسبها مع مستوى المعيشة، ونقص فرص العمل مما جعل الأفراد يتجهون للعمل بدون ترخيص، وعدم سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على ترخيص لمزاولة الأنشطة

الاقتصادية، وتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وكذلك فرض ضرائب لا تتناسب مع أرباح القطاع الخاص مما دفع الأفراد للتهرب الضريبي وإخفاء نشاطاتهم.

الدراسة الثالثة: العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في ليبيا(موسى،2009): وقد هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر في أنشطة الاقتصاد الخفي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام أسلوب الاستبيان والمقابلة الشخصية مع الأفراد الذين يمارسون أنشطة الاقتصاد الخفي، ومن أجل الحصول على البيانات المطلوبة لتحقيق هذه الدراسة تم اختيار عينة تتكون من (100) فرد عامل ليبي بمدينة بنغازي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

-أن من أهم مميزات الأفراد العاملين في أنشطة الاقتصاد الخفي أنهم يتحايلون على القانون ويتهربون من تطبيقه.

-أن عدالة الدولة لها تأثير قوي على الأفراد العاملين في الاقتصاد الخفي؛ لأن رضا الأفراد على العدالة الضريبية لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار، وعلى الدولة أن تأخذ في حساباتها ميزة العدالة في علاقاتها مع مواطنيها في كافة القضايا التي تمس المواضيع الاقتصادية.

-إن تنامي الاقتصاد الخفي هو نتيجة السياسات الاقتصادية المنفذة، والتي خلقت بيئة ملائمة للعمل في الاقتصاد الخفي وزيادة نسبة مساهمته في حركة النشاط الاقتصادي.

الدراسة الرابعة: الاقتصاد الخفي في ليبيا (الجيلاني،2009): وقد تناولت هذه الدراسة دراسة الاقتصاد الخفي من حيث أسبابه وحجمه وآثاره الاقتصادية خلال الفترة(1980-2006)م، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا مع تقدير حجمه وبيان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ،إضافة إلى ذلك فقد هدفت الدراسة إلى تناول أسباب تنامي الاقتصاد الخفي في ليبيا والتعرض إلى آثاره الاقتصادية، ولقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي للمتغيرات محل البحث مع استخدام بعض المقاييس الإحصائية خلال الفترة (1980-2006)م ،ومع الأخذ في الاعتبار أن هذه الدراسة تناولت موضوع الاقتصاد الخفي من ثلاثة جوانب، هي: الأسباب، والحجم، والآثار ،فهي عند قياسها لحجم الاقتصاد استخدمت أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

-إن الارتفاع النسبي في مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي هو نتيجة تطبيق الإجراءات المتعلقة بالرقابة على الصرف الأجنبي والقيود على الواردات وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد بدون تحويل عملة.

- أن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني تمثلت في انتشار الأسواق الشعبية والباعةِ المتجولين ووجود العديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ووجود عدد كبير من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب والتجارة في النقد الأجنبي، وكذلك تهريب السلع عبر الحدود مع الدول المجاورة.

الدراسة الخامسة: قياس حجم اقتصاد الظل (يحي، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى كيفية قياس حجم اقتصاد الظل باستخدام الطرق الرياضية بأسلوب المدخلات والمخرجات ومعكوس مصفوفة المعاملات الفنية بالإضافة إلى قياس الأثر الجزئي لاقتصاد الظل على الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، واستندت هذه الدراسة على افتراض أن الاقتصاد يحتوي على ثلاثة قطاعات اقتصادية ثم إضافة ظل قطاع الخدمات إلى النموذج كنسبة من قطاع الخدمات الرسمي، وبالاستفادة من جبر المصفوفات توصلت الدراسة إلى أهم النقاط التالية:

-أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عند إضافة ظل قطاع الخدمات بنسبة (3%)من قطاع الخدمات الرسمي، وهي أعلى من القيم المتحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.

-أن تقديرات كل من الطلب النهائي والقيمة المضافة عند إضافة ظل قطاع الخدمات هي أعلى من القيم المتحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.

الدراسة السادسة: اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي (الساعدي والبصير، 2013): وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي ومظاهر وجوده والمعالجات التي يمكن اتخاذها لتدارك حجمه، ولقد استندت هذه الدراسة على افتراض وجود علاقة وطيدة من أسلوب التقدير المباشر للاقتصاد الظل والاقتصاد الليبي، وتوصلت هذه الدراسة إلى افتقار الاقتصاد الليبي إلى عمالة ماهرة بالإضافة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليص حجم القطاع الخاص، الأمر الذي ساهم في تدني مساهمته في

فرص عمل لاستيعاب القوى العاملة، أيضا وجود القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، كل تلك الأسباب خلقت بيئة مناسبة لاقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي.

الدراسة السابعة: تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (جمجوم وبن صالح،2012): دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986- 2012)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي وقياس أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1986-2012)،واستندت الدراسة على افتراض أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضية الدراسة، ولقد تم التوصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يختلف عن ما سبقه من دراسات في أنه يستخدم طريقة المبادلات النقدية لفشر لتقدير حجم اقتصاد الظل، بالإضافة إلى أن هدف البحث هو قياس حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2014)، وبناء نموذج قياسي يحدد أهم العوامل التي تؤثر فيه، وتحليل العلاقة من خلال آلية التكامل المشترك.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات والإحصاءات لدراسة ظاهرة اقتصاد الظل من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة كما يستخدم الأسلوب القياسي (النماذج القياسية)، وقد استند البحث على الفرضيات التالية:

- تنامي حجم اقتصاد الظل طيلة فترة البحث.
- وجود علاقة تكاملية مشتركة بين اقتصاد الظل والناتج المحلي غير النفطي ومعدل الضريبة.

بحيث تناول البحث قياس حجم الأنشطة الاقتصادية المشروعة وتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة التي تقع تحت مظلة اقتصاد الظل.

تقدير حجم اقتصاد الظل في ليبيا للفترة (2014/1982)

نظراً لصعوبة إيجاد بيانات مستوفية للمتغيرات المستخدمة للأساليب المختلفة في قياس اقتصاد الظل، ومن خلال استعراض العديد من المصادر الرسمية ، تبين أنه يمكن استخدام أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ، لقياس حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي، من خلال توفر البيانات المستخدمة في هذا الأسلوب، معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب(Cash/Demand, Deposits)، ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود والجانب الآخر باستخدام الحسابات الثابتة، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. أما معاملات اقتصاد الظل فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة، وعلى ذلك فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في اقتصاد الظل إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى المودعات تحت الطلب (الجيلاني،2006)، وذلك وفق الفروض التالية:

1-اختيار سنة أو فترة أساس لا يوجد فيها اقتصاد الظل، أو يكون عند حده الأدنى تقريبياً.

2-أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابتاً، ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الظل.

3-أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الظل والاقتصاد الرسمي واحدة .

واستنادا إلى البيانات المتوفرة في المصادر الرسمية يمكن احتساب حجم اقتصاد الظل ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وباستخدام البرنامج الإحصائي (Excel) وذلك عن طريق المعادلات التالية :

$$K = {}^{C}/_{D} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$rK = \quad Kt \quad - \quad K(1982) \quad \dots\dots\dots\dots\dots \quad (2)$$

$$HE = \quad rK \times \quad C \times N \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \quad (3)$$

$$RHE = {}^{HE}/_{NON\ OIL\ GDP} \quad \dots\dots\dots\dots\dots \quad (4)$$

حيث أن: (K) العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب، (C) العملة في التداول، (D) الودائع تحت الطلب، (N) سرعة دوران النقود، (rK) معدل نمو اقتصاد الظل، (HE) حجم اقتصاد الظل، (RHE) نسبة مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

(NON OIL GDP) الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

جدول رقم (1): تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (1980-2014) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة(2003).

السنوات	العملة المتداولة	الودائع تحت الطلب	r k	سرعة دوران النقود	الإنتاج الخفي بالأسعار الجارية	الإنتاج الخفي بأسعار2003
1982	889.9	2342.4	30.6	2.8	762.5	1657.6
1983	838.2	2046.2	40.9	3.0	1028.5	2202.4
1984	767.6	1943.8	35.7	2.9	794.7	1683.7
1985	985.1	2507.2	35.1	2.3	795.3	1606.7
1986	1023.8	2017.7	74.2	2.3	1747.2	3425.9
1987	1068.2	2370.4	55.0	1.8	1057.5	1936.8
1988	899.6	2112.0	46.4	2.1	876.6	1599.6
1989	1131.7	2550.3	52.6	2.0	1190.6	2045.7
1990	1461.1	3184.3	57.7	2.2	1854.7	3122.4
1991	1620.9	2821.8	97.3	2.5	3942.8	6180.0
1992	1982.2	3186.0	113.8	2.2	4962.6	7079.3
1993	2216.9	3168.0	140.5	2.1	6541.0	9317.7
1994	1989.8	4067.6	68.4	2.0	2722.0	3581.6
1995	2035.4	4337.0	61.2	2.1	2615.9	3525.5
1996	2419.8	4298.2	93.5	2.3	5203.8	6400.7
1997	2534.2	4487.4	94.2	2.4	5729.3	6466.5
1998	2698.6	4489.1	106.2	2.2	6305.0	6780.0
1999	2634.8	5256.3	72.2	2.2	4185.1	4457.0
2000	2699.2	5070.0	82.8	2.8	6257.8	6491.5
2001	2559.6	5144.2	71.1	2.9	5277.6	5452.1
2002	2613.5	6160.3	45.7	3.5	4180.3	4270.0
2003	2763.5	6265.7	51.6	4.2	5989.0	5989.0
2004	2612.7	6020.0	49.1	5.6	7183.9	6802.9
2005	3308.7	7748.7	46.7	6.0	9271.0	8344.7
2006	3932.9	9364.0	44.3	5.9	10279.4	9679.3
2007	5769	13968.5	41.9	4.7	14310.1	11494.1
2008	8987.6	22136.9	39.5	3.8	13490.4	9832.7
2009	9611.6	24089.2	37.1	2.6	9271.3	6470.0
2010	7609	25685.0	34.7	2.9	10313.1	7020.5
2011	14840	38597.0	38.4	0.9	512873.9	305282.1
2012	13391	45822.6	29.2	1.9	742938.2	386947.0
2013	13420	50879.5	26.3	1.2	423532.0	161038.8
2014	17175	49557.8	34.6	0.6	356550.9	95080.2

المصدر: -مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ومن خلال الجدول السابق يتم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1/أن حجم اقتصاد الظل في بداية الثمانينيات وصل إلى (762.5) بالأسعار الجارية و(1657.6) بالأسعار (20.3) لعام (1982) ثم ارتفع حجم اقتصاد الظل في منتصف الثمانينيات إلى (1747.2) بالأسعار الجارية و(3425.9) بالأسعار (2003) لعام (1886) ثم ارتفع في نهاية الثمانينيات إلى (1190.6) بالأسعار الجارية و(2045.7) بأسعار (2003)، أي قد بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة الثمانينيات (1.031.6) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(2019.8) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

2/ أما في بداية التسعينيات وصل حجم اقتصاد الظل إلى (1854.7) بالأسعار الجارية و(3122.4) بالأسعار (20.3) لعام (1990) ثم ارتفع حجم اقتصاد الظل في منتصف التسعينيات إلى (5203.8) بالأسعار الجارية و(6400.7) بالأسعار (2003) لعام (1996)، ثم ارتفع في نهاية التسعينيات إلى (4185.1) بالأسعار الجارية و(4457.0) بأسعار (2003) لعام (1999)، أي قد بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة التسعينيات (4406.2) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(5691.07) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

3/ وفي بداية الألفية وصل حجم اقتصاد الظل إلى (6257.8) بالأسعار الجارية و(6491.5) بالأسعار (2003) لعام (2000)، ثم ارتفع حجم اقتصاد الظل في منتصف الألفية إلى (9271.0) بالأسعار الجارية و(8344.7) بالأسعار (2003) لعام (2005)، ثم ارتفع في نهاية الألفية إلى (10313.1) بالأسعار الجارية و(7020.5) بأسعار (2003) لعام (2010)، أي قد بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة الألفية (9582.39) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(8184.68) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

4/ أما في عام (2011) فقد كان حجم اقتصاد الظل (512873.9) بالأسعار الجارية و(305282.1) بالأسعار (2003)، ثم ارتفع حجم اقتصاد الظل في عام (2012) إلى (742938.2) بالأسعار الجارية و(386947.0) بالأسعار (2003) لعام (2012)، ثم ارتفع إلى (356550.9) بالأسعار الجارية و(95080.2) بأسعار (2003) لعام (2013)، أي قد بلغ

متوسط حجم اقتصاد الظل ما بعد (2011) (508973.75) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(237087.02) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

قياس أثر الناتج المحلي غير النفطي ومعدل الضريبة على اقتصاد الظل

توصيف النموذج

يعتبر النموذج الاقتصادي تبسيطاً للواقع الاقتصادي المعقد، حيث يتم من خلاله التعبير عن المشكلة الاقتصادية في صورة نموذج رياضي، وبإضافة حد الخطأ يتم تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي، وذلك كما هو مبين على النحو التالي:

$$HE_t = f(NON\ OIL\ GDP_t, T_t, U_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث إن:

أ-المتغير التابع (HE) حجم اقتصاد الظل والذى تم قياسه وفق المبحث السابق .

ب-المتغيرات المستقلة:

-(NON OIL GDP) الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، ويتمثل في مجموع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية

-(T) معدل الضريبة وهو يعكس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتم اختيار مجموع الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك أو المبيعات والضرائب الجمركية باعتبارها أكثر الضرائب حصيلة وتأثير على المتغيرات الاقتصادية.

(U) المتغير العشوائي

طريقة التقدير

تقوم طريقة التقدير التقليدية (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS) على افتراض أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعي، وهذا يتضمن افتراض أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة، إلا أن هذا الافتراض يتنافى مع الواقع العملي، حيث كثيرا ما تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى أخطاء في تحديد النماذج القياسية، وفي حالة استخدام (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS) في التقدير قد يتم الحصول على علاقات انحدار زائف (عطية،2009).

ولذلك سوف يتم تقدير دالة ناتج اقتصاد الظل على ضوء منهجية جديدة تقوم على أساس عدم استقرار السلاسل الزمنية، حيث يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المدرجة في الدالة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، ثم بعد ذلك يتم تطبيق مفهوم التكامل المشترك على الدالة باستخدام منهج (Engle & Granger) المعروف بآلية تصحيح الخطأ، ويتم تقدير الدالة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ثم يتم اختبار علاقة السببية بين المتغيرات المدرجة في الدالة (عطية،2009) (زرموح،2012).

ومن أجل تقدير دالة ناتج اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي واختبار وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير، واختبار السببية سوف تتم عملية التقدير باستخدام برنامج (Gretl) وبرنامج (EViews) للاقتصاد القياسي وفقا لما هو متاح من بيانات سنوية للفترة (1981 – 2014) وذلك باستخدام الأسعار الثابتة، أما فيما يتعلق بصياغة الدالة المستخدمة في الدراسة فسوف يتم صياغة شكل الدالة الأسية التي تأخذ الشكل الآتي:

$$HE_t = \beta_0 (NON\ OIL\ GDP_t)^{\beta_1} (T_t)^{\beta_2} U_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

ويتم تحويل الدالة إلى الصياغة اللوغاريتمية الخطية، حيث إن نموذج الدالة اللوغاريتمية يعطي تقديرات مباشرة لمرونات الدالة المختلفة، ويقلل من وجود مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي، كما يؤدي إلى الحصول على افضل توافق لمعادلات الانحدار المتعدد، وذلك على النحو التالي(عطية،2009)(زرموح،2012):

$$LnHE_t = Ln\beta_0 + \beta_1 LnNON\ OIL\ GDP_t + \beta_2 LnT_t + U_t \ \ldots\ldots\ldots (7)$$

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة اقتصاد الظل بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة على المدى الطويل والقصير، ومن المتوقع أن تكون علاقتها الاتجاهية:

$$\beta_1 , \beta_2 < 0$$

اختبار انجل–جرانجر (Engle–Granger Test)

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتحديد رتبة تكامل كل منها، ويفترض أن تكون متكاملة من الرتبة الأولى d=1 .

ثم يتم تحديد وتقدير العلاقة طويلة الأجل وهي معادلة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS وايجاد سلسلة الفرق et ثم يتم اختبار فرضية العدم التي تقول أنه لا يوجد تكامل مشترك مقابل الفرض البديل أنه يوجد تكامل مشترك (زرموح، 2012).

تحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية):

تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF–Test) على متغيرات دالة اقتصاد الظل وهي لوغاريتم (اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومعدل الضريبة) عند المستوى وتبين أنها غير ساكنة، وعند أخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات وإجراء الاختبار تبين أنها ساكنة وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأعلى، وفيما يلي تحليل لنتيجة الاختبار:

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات دالة اقتصاد الظل

المتغيرات	النموذج I	النموذج II	النموذج III	النموذج I	النموذج II	النموذج III
	الاختبار بدون فروق في المستوى			اختبار بادراج الفجوة الاولى للفرق الا		
lnHE	1.24	-0.5	-2.2	-5.18	-5.02	-5.14
lnNONGDP	1.69	-0.33	-2.62	-4.02	-4.76	-6.02
lnT	0.09	-1.74	-2.33	-6.05	-5.95	-5.85
القيم الحرجة (قيم τ) الجدولية						
1%	-2.62	-3.58	-4.15	-2.62	-3.58	-4.15
5%	-1.95	-2.93	-3.5	-1.95	-2.93	-3.5

المصدر: مخرجات برنامج (Gretl)

الاختبار عند مستوى المتغيرات

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدالة عند المستوى، في شكل معادلات انحدار (النموذج I) بدون حد ثابت واتجاه زمني، و(النموذج II) بحد ثابت فقط، و(النموذج III) بحد ثابت واتجاه زمني، وبناءً على مخرجات برنامج (Gretl) يتبين أن لمتغيرات الدالة جذر الوحدة في المستوى Level أي البيانات الأصلية، حيث تكون (τ^*) المحسوبة أصغر من (τ) الجدولية ويمكن مقارنة القيم (المطلقة) المحسوبة مع القيم (المطلقة) الجدولية لنتائج (النموذج III) وذلك كما مبين في الجدول رقم (3):

اختبار الفرق الأول لمتغيرات الدالة

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار (ADF–Test) جذر الوحدة للفرق الأول لمتغيرات دالة ناتج اقتصاد الظل أن المتغيرات ساكنة ومتكاملة من الرتبة الأولى، حيث تكون (τ^*)المحسوبة أكبر من (τ) الجدولية ويمكن مقارنة القيم (المطلقة) المحسوبة مع القيم (المطلقة) الجدولية للنتائج .

تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك (الأجل الطويل):

تم تقدير النموذج باستخدام (طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وذلك باستخدام البرنامج القياسى (Gretl) كما مبين في الملحق رقم (1) ، كما يلي :

$$\mathbf{LnHE_t = -4.16 + 2.48LnNON\ OIL\ GDP_t - 1.61LnT_t + U_t} \quad \ldots. \ (8)$$
$$(\mathbf{t}) \qquad (-4.50) \qquad (20.19) \qquad (-8.3873)$$
$$\boldsymbol{F(2,30)\ 237.55} \ , \ \boldsymbol{D-W\ (1.83)} \ , \ \boldsymbol{R^2\ (0.94)}$$

التقييم الإحصائي

تبين نتائج التقدير أن إشارات معلمات الانحدار تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية بين اختبار (t) أن كل المتغيرات المدرجة في النموذج معنوية، وكانت قيمة معامل التحديد عالية (94%) مما يدل على أهمية المعالم المقدرة في النموذج، ويشير اختبار(f) إلى أن المعادلة المقدرة تتميز بالدلالة الإحصائية، بالإضافة إلى أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي.

التقييم الاقتصادي

بينت نتائج تقدير العلاقة الخاصة بمتغيرات الدراسة في المدى الطويل أن هناك علاقة طردية بين كل من ناتج اقتصاد الظل والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يدل على أن جزءاً كبيراً من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لا تدخل في حسابات الدخل القومي، مما تساهم في زيادة حجم اقتصاد الظل، وأظهرت نتائج تقدير الدراسة في المدى الطويل أن هناك علاقة عكسية بين كل من ناتج اقتصاد الظل ومعدل الضريبة، الأمر الذى يوضح حقيقة العلاقة بين المتغيرين في أغلب الدول النامية، وذلك بسبب ضعف الجهاز الضريبي وسبل تطبيقه في الدولة ، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

اختبار سكون البواقي لمعادلة التكامل المشترك: بعد تقدير معادلة التكامل المشترك تم إيجاد سلسلة البواقي، نقوم باختبار فرضية العدم التي تقول أنه لا يوجد تكامل مشترك مقابل الفرض البديل أنه يوجد مشترك مقابل وذلك كالآتي(زرموح،2012) :

عدم وجود التكامل المشترك	Ho: no conintegration
يوجد التكامل المشترك	Hı: conintegration exists

حيث يتم اختبار مدى سكون سلسلة البواقي (e_t) لعلاقة الأجل الطويل بطريقة اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) باستخدام برنامج (Grtel) وبناءً على البيانات الواردة في الملحق رقم (3) تبين أن القيمة الاحتمالية 0.0001= P−value مما يعني رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وبالتالي تكون السلسلة (e_t) ساكنة ومتكاملة من الدرجة صفر $e_t \sim I(0)$ ، ومن ثم نستنتج أن متغيرات دالة اقتصاد الظل بينها تكامل مشترك ، وتوضح أن المتغيرات بينها علاقة طويلة الأجل، ومعادلة الانحدار التي تشملهما هي علاقة انحدار غير زائفة .

ويمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ **(ECM Estimation)** ليعكس العلاقة في المدى القصير، حيث يتم أخذ الفرق الأول للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدرجة في علاقة المدى الطويل، ويتم إدخال سلسلة البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل (المعادلة رقم 8) كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة (e_{t-1})وتسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term) ، ويتم أخذ الفرق الأول للمتغير التابع مبطأة لفترة واحدة وإدراجه متغير مستقل ، حيث تم صياغة نموذج تصحيح الخطأ لدالة اقتصاد الظل وفقاً للمتغيرات المدرجة في معادلة اختبار التكامل المشترك السابق تقديرها، وكانت نتائج التقدير كما مبين في الملحق رقم (2) :

$$\Delta LnHE_t = 0.086 + 1.53\Delta LnNON\ OIL\ GDP_t - 1.60\Delta LnT_t + 0.01\Delta LnHE_{t-1} - 0.86\theta e_{t-1} + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

$$(t) \qquad (1.02) \quad (3.52) \quad (-7.15) \quad (0.12) \quad (-4.18)$$

$$F(4,26)\ 18.64 \ , \ D-h\ (-0.22) \ , \ R^2\ (0.70)$$

التقييم الإحصائي

تبين نتائج التقدير أن قيمة معامل التحديد (R^2) أن(70%) من التغيرات في اقتصاد الظل تم شرحها بالتغيرات في المتغيرات المستقلة ، وأن (30%) من هذه التغيرات تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج، كما بين اختبار t أن المتغيرات المدرجة في النموذج معنوية، باستثناء متغير اقتصاد الظل للسنة السابقة ظهر غير معنوي، ويشير اختبار(F) إلى أن المعادلة المقدرة ككل معنوية إحصائيا ، ويبين(D−H) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي .

التقييم الاقتصادي

بالنظر إلى إشارات معلمات نموذج تصحيح الخطأ، تبين أنها متوافقة مع أسس النظرية الاقتصادية ، ووجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة الإشارة – كما هو متوقع – مما يدل على

وجود علاقة طويلة الأجل ، بين متغير اقتصاد الظل والمتغيرات المستقلة، وسجلت معلمة حد تصحيح الخطأ إشارة سالبة (-0.86) – كما هو متوقع – مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير اقتصاد الظل والمتغيرات المستقلة ، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن اقتصاد الظل يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة (t_{-1}) تعادل(0.86 %)، أي أنه عندما ينحرف اقتصاد الظل خلال المدى القصير في الفترة (t_{-1}) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل(0.86%) من هذا الاختلال في الفترة (t).

ويمكن حساب فترة التعديل باتجاه التوازن وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{فترة التعديل} = \frac{1}{\text{قيمة معامل حد تصحيح الخطأ}} = \frac{1}{-0.86} = -1.16 \quad \ldots\ldots\ldots (9)$$

أي أن اقتصاد الظل يستغرق حوالي سنة وشهرين باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة.

مرونة دالة اقتصاد الظل في الأجل القصير والطويل

بما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة اقتصاد الظل بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة، ومن خلال الجدول رقم (3) تبين أن مرونة اقتصاد الظل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سجلت (2.48) في الأجل الطويل و(1.53) في الأجل القصير ، وهذا يعني أن ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع اقتصاد الظل بنسبة (2.48%) في الأجل الطويل و(1.53%) في الأجل القصير مع ثبات العوامل الأخرى، كما تشير مرونة اقتصاد الظل بالنسبة إلى معدل الضريبة إلى أن ارتفاع قيمة معدل الضريبة بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض اقتصاد الظل بنسبة (2.48%) في الأجل الطويل ، و(1.53%) في الأجل القصير مع ثبات العوامل الأخرى .

جدول رقم (3): مرونات دالة اقتصاد الظل في الأجل القصير والطويل للفترة 2014/1982 م

المتغيرات	الطويل الاجل مرونة	القصير الاجل مرونة
NON OILGDP	2.48	1.53
T	-1.61	-1.60

النتائج

لقد تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

- حجم اقتصاد الظل متنامي في الاقتصاد الليبي حيث وصل متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة الثمانينيات (1.031.6) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(2019.8) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

وقد بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة التسعينيات (4406.2) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(5691.07) مليون دينار ليبي بأسعار (2003)، ثم بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل خلال فترة الألفية (9582.39) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(8184.68) مليون دينار ليبي بأسعار (2003)، أي قد بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل ما بعد عام (2011) (508973.75) مليون دينار ليبي بالأسعار الجارية، و(237087.02) مليون دينار ليبي بأسعار (2003).

- من خلال تحليل نتائج النموذج المقدر لأثر الناتج المحل غير النفطي ومعدل الضريبة على اقتصاد الظل تقييس الآتي: –

1- أوضحت نتائج تحليل الاستقرارية السلاسل الزمنية للبيانات الكمية في الصورة اللوغاريتمية لدالة كوب دوجلاس لكل من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي GDP ومعدل الضريبة وحجم اقتصاد الظل من خلال اختبار جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية، أن السلاسل الزمنية هي سلاسل غير مستقرة أو غير ساكنة عند المستوى وعند آخر الفروق الأولى ثبت استقرارها وأنها متكاملة من الدرجة الأولى.

2- أوضحت نتائج اختيار (انجل – غرانجر) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين متغيرات دالة اقتصاد الظل وهذا ما يدل على أن الإعداد المقدرة غير زائفة ويعطي دلالات اقتصادية واضحة بين معلمات الدالة في الأجل القصير والأجل الطويل، حيث أظهرت نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين كل من اقتصاد الظل والناتج المحل الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل، وأيضاً هناك علاقة عكسية بين كل من حجم اقتصاد الظل ومعدل الضريبة.

3- أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن إشارات معلمات النموذج إشارات المعلمات في النموذج المقدر تتطابق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وظهرت المتغيرات ذات معنوية إحصائية عالية وهو ما يؤكد على أهمية المتغيرات المستقبلة المستخدمة في النموذج، أيضا أظهرت قيمة معامل التحديد أن (94%) من التغيرات في حجم اقتصاد الظل يرجع للتغيرات في المتغيرات المستقلة المستخدمة وأن اختبار F يشير إلى معنوية النموذج المقدر، وأيضا أظهر اختيار DW خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

4- أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن وجود آلية تصحيح الخطأ في نموذج وأن قيمة إنتاج اقتصاد الظل يتجه لتصحيح اختلال توازنه في كل فترة سابقة بنحو(86%) باتجاه قيمته التوازنية، وأن فترة التعديل ستستغرق سنة وستصحح باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، وتعد فترة التعديل الفترة التي سيستغرقها حجم اي اقتصاد للوصول إلى التوازن هي فترة تغيير في المدى الطويل إلا أن اختلال التوازن في حجم اقتصاد الظل في المدى القصير لا يتم تصحيحه بالكامل خلال سنة واحدة.

5- أظهرت نتائج مرونة دالة اقتصاد الظل بالنسبة إلى متغيراتها المستقلة في الأجل القصيرة والأجل الطويلة، وأن ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع اقتصاد الظل بنسبة (2.48%) في الأجل الطويل و(1.53%) في الأجل القصير مع ثبات العوامل الأخرى، كما تشير مرونة اقتصاد الظل بالنسبة إلى معدل الضريبة إلى أن ارتفاع قيمة معدل الضريبة بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض اقتصاد الظل بنسبة (2.48%) في الأجل الطويل ، و(1.53%) في الأجل القصير مع ثبات العوامل الأخرى .

المراجـــع

زرموح ، عمر عثمان، الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك ، ط 1 ، 2012 م .

عطية، عبد القادر محمد، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 3 ، 2009

الجيلاني ،أسامة علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا ،أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2009.

جموم، بن صالح، طارق ورضا علي، تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على النمو الاقتصادي، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد الثاني، 2017.

الزني ،عبد الباري شوشان، القطاع الغير الرسمي في سوق العمل الليبي ، وقائع مؤتمر تخطيط التعليم و التدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل ،معهد التخطيط، طرابلس، 2008.

القلال، راضي محمد، تجربة ليبيا في القطاع غير المنظم، المعهد العربي للتدريب والبحوث، ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم، اليمن ،يوليو2004.

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، إحصاءات القطاع غير المنظم وقائع ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم المنعقدة في صنعاء اليمن، في 4-5 يوليو2004.

التايب، نجوى أمحمد ،أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا، دراسة تطبيقية للفترة(1981-2006)،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ،جامعة الزاوية،الزاوية،2009.

موسى ،محمد ،العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة ،جامعة أثرا ،ماليزيا ،2009.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

ملحق رقم (1): بيانات لمتغيرات دالة اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي للفترة 1982– 2014 م

T	NON OILGDP	EU	السنة
595.3	4696.6	762.5	1982
660.1	4688.1	1028.5	1983
691.3	4594.9	794.7	1984
559.3	4351.7	795.3	1985
518.8	4364.9	1747.2	1986
508.3	4136.2	1057.5	1987
627.9	4616.0	876.6	1988
644.1	5135.5	1190.6	1989
675	5003.1	1854.7	1990
585	5653.0	3942.8	1991
666	6306.2	4962.6	1992
794.3	6677.6	6541.0	1993
725.8	6777.9	2722.0	1994
838	7292.3	2615.9	1995
888	8367.0	5203.8	1996
881	9294.7	5729.3	1997
1054	9824.6	6305.0	1998
1139.6	10079.2	4185.1	1999
1032.3	10959.2	6257.8	2000
1069.3	11294.8	5277.6	2001
1079.1	12283.4	4180.3	2002
1275.4	12791.1	5989.0	2003
1890.2	14258.4	7183.9	2004
1592	23046.9	9271.0	2005
1786.6	23695.0	10279.4	2006
1904	30411.0	14310.1	2007
3289.7	35490.0	13490.4	2008
3381.5	39202.0	9271.3	2009
3641.4	42002.0	10313.1	2010
698.2	17787.8	512873.9	2011
866.5	26921.0	742938.2	2012
992.6	21982.1	423532.0	2013
720.4	188530.8	356550.9	2014

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

ملحق رقم (2): التكامل المشترك لدالة اقتصاد الظل

Model 4: OLS, using observations 1982-2014 (T = 33)
Dependent variable: l_HE1

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	-4.16617	0.925202	-4.5030	0.00009	***
l_GDP1	2.48156	0.12289	20.1933	<0.00001	***
l_T1	-1.61026	0.191987	-8.3873	<0.00001	***

Mean dependent var	8.797800	S.D. dependent var	1.851724
Sum squared resid	6.516890	S.E. of regression	0.466079
R-squared	0.940607	Adjusted R-squared	0.936647
F(2, 30)	237.5535	P-value(F)	4.04e-19
Log-likelihood	-20.06015	Akaike criterion	46.12031
Schwarz criterion	50.60983	Hannan-Quinn	47.63089
Rho	-0.007272	Durbin-Watson	1.835713

الملحق رقم (3):نموذج تصحيح الخطأ لدالة اقتصاد الظل

Model 2: OLS, using observations 1984-2014 (T = 31)
Dependent variable: d_l_HE1

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	0.0860682	0.0841035	1.0234	0.31557	
d_l_GDP1	1.53139	0.434526	3.5243	0.00159	***
d_l_T1	-1.6052	0.224475	-7.1509	<0.00001	***
uhat1_1	-0.86269	0.206039	-4.1870	0.00029	***
d_l_HE1_1	0.015261	0.126436	0.1207	0.90486	

Mean dependent var 0.188657 S.D. dependent var 0.803963
Sum squared resid 5.012070 S.E. of regression 0.439058
R-squared 0.741522 Adjusted R-squared 0.701756
F(4, 26) 18.64719 P-value(F) 2.45e-07
Log-likelihood -15.74395 Akaike criterion 41.48791
Schwarz criterion 48.65784
Hannan-Quinn 43.82513
Rho -0.030274
Durbin's h -0.229857

ملحق رقم (4): سكون البواقي لمعادلة التكامل المشترك لدالة المستوى العام للأسعار

Dickey-Fuller test for uhat
sample size 32
unit-root null hypothesis: a = 1
  test without constant
  model: (1-L)y = (a-1)*y(-1) + e
  1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.008
  estimated value of (a - 1): -1.00727
  test statistic: tau_nc(1) = -5.34336
  p-value 3.183e-006
Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1983-2014 (T = 32)
Dependent variable: d_uhat1

	coefficient	std. error	t-ratio	p-value
uhat1_1	-1.00727	0.188509	-5.343	3.18e-06 ***

AIC: 40.4358 BIC: 41.9015 HQC: 40.9216
  test with constant
  model: (1-L)y = b0 + (a-1)*y(-1) + e

1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.010
estimated value of (a - 1): -1.00453
test statistic: tau_c(1) = -5.23335
p-value 0.0001

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1983-2014 (T = 32)
Dependent variable: d_uhat1

	coefficient	std. error	t-ratio	p-value	
const	0.0166704	0.0806774	0.2066	0.8377	
uhat1_1	-1.00453	0.191948	-5.233	0.0001	***

AIC: 42.3903 BIC: 45.3217 HQC: 43.362
with constant and trend
model: (1-L)y = b0 + b1*t + (a-1)*y(-1) + e
1st-order autocorrelation coeff. for e: -0.002
estimated value of (a - 1): -1.01258
test statistic: tau_ct(1) = -5.20887
p-value 0.0009791

Dickey-Fuller regression
OLS, using observations 1983-2014 (T = 32)
Dependent variable: d_uhat1

	coefficient	std. error	t-ratio	p-value	
const	-0.0789773	0.175016	-0.4513	0.6552	
uhat1_1	-1.01258	0.194395	-5.209	0.0010	***
time	0.00545222	0.00882811	0.6176	0.5417	

AIC: 43.9721 BIC: 48.3693 HQC: 45.4297

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)
" (الأسباب والآثار – سبل المعالجة)"

عبد الحميد عبدالسلام المقصبي
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد-جامعة مصراتة
a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly

عبدالحميد علي الفضيل
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد-جامعة مصراتة
hameedalfadel83@gmail.com

الملخص

شهد الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة تسارعا غير مسبوق في معدلات التضخم أثار جدلا كبيرا بين المختصين والسياسيين والعامة من أفراد المجتمع عن ماهيته وأسبابه والطرق التي تؤدي إلى الحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي ظهرت في المجتمع، من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتحليل ظاهرة التضخم خلال الفترة (2102-2118) باستخدام بيانات سلسلة زمنية ربع سنوية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤكد النظرة الاقتصادية على دورها المهم في الديناميكية النشطة للتضخم، معتمدة في ذلك على منهج التحليل الوصفي.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن الارتفاع المتسارع في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وخاصة الفترة الممتدة من (2015) إلى (2018) كان مرتبطا مع الارتفاع التصاعدي في سعر الصرف في السوق الموازية وزيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق وبقوة ارتباط جزئي لكل منهما بلغت (87%) و(44%) على التوالي، كما أن لزيادة الدين العام المحلي مساهمة إيجابية في ارتفاع معدلات التضخم.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها أيضا أن لقرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لسنة (2018) القاضي بفرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة (183%) كان له آثار إيجابية انعكست بشكل مباشر في انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية وانخفاض قيمة عرض النقود، وبالتالي ساهم في انخفاض معدل التضخم في الربع الرابع من عام (2018)، ولأول مرة منذ العام (2012) أخذت معدلات التضخم قيمة سالبة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سعر الصرف في السوق الموازية، عرض النقود.

Abstract

Libyan economy has witnessed an unprecedented acceleration in inflation rates in recent years that has caused a great debate among professionals, politicians and the public about its nature, its causes and finding the ways that could lead to limit its undesirable economic and social effects that have appeared in society.

For this reason, the study is concerned to analyze the phenomenon of inflation during the period (2102-2118) using quarterly time series data for some macroeconomic variables that the economic theory has emphasized their important role in the dynamics of inflation. To accomplish the goal of the study, the descriptive analysis method was used.

Results show that the accelerated rise in inflation rates during the study period, especially the period from 2015 to 2018, is associated with an upward rise in the exchange rate in the parallel market and with the increase in money supply (M1)with a partial correlation of 87% and 44%, respectively. Domestic public debt also shows a positive contribution to high inflation. The Presidential Council Resolution No. (1300) for the year 2018 which imposes fees on foreign exchange sales of (183%) shows positive effects, which were directly reflected in lower exchange rates in the parallel market and a decrease in the money supply, thus contributing to a decrease in the inflation rate in the last quarter of 2018 and for the first time since 2012.

Key words: inflation, the parallel market exchange rate, money supply, public debt

.

المقدمة

تعد دراسة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحليلها من المواضيع التي احتلت وما زالت تهيمن على الجزء الأكبر من الدراسات الاقتصادية، سواء من حيث الأسباب أو من حيث الآثار، نتيجة للتأثير المحوري للتضخم على حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لهذه الأهمية فقد تناولت الأدبيات الاقتصادية بإسهاب هذه الظاهرة بالتحليل النظري والعملي معا على مر السنين. فمنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالطلب الكلي، ومنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالعرض الكلي، وقسم آخر يعزوها إلى أسباب خارجية، ومهما اختلفت الأسباب يبقى تحليلها مرتبطا بخصوصية الاقتصاديات محل التقييم. إلا أن الأثر النهائي يبقى في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبقدر تعلق الموضوع بالاقتصاد الليبي، فقد شهد الاقتصاد الليبي خلال المدة المبحوثة موجات تضخمية مستمرة، تعددت مسبباتها وآثارها الاقتصادية بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في البلاد، لذا ستحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة ارتفاع مستوى العام للأسعار من جهة، وأهم أسبابها وسبل معالجتها من جهة أخرى.

المشكلة البحثية

تعد ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية منها، حيث تسعى الحكومات إلى علاجها والتخفيف من حدتها، حيث تشير النظرية الاقتصادية بمختلف مدارسها إلى أن التضخم يتأثر بعدة عوامل تختلف في أهميتها ودرجة تأثيرها باختلاف طبيعة الاقتصاد والنظام السياسي والاقتصادي السائد في البلاد، والاقتصاد الليبي ليس بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث تشير البيانات بأن الرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي قد شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت من (159.26) عام (2012) الى (325.6)* عام 2018، وهو ما انعكس بصورة جلية في انخفاض مستوى المعيشة لدى أغلب شرائح المجتمع. ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

* **مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018).**

ما أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع قيمة الرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث؟

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: –

من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع قيمة الرقم القياسي للأسعار، تتمثل في التغيرات الحاصلة في عرض النقود من جهة والتغيرات الحاصلة في سعر الصرف في السوق الموازية من جهة أخرى.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- تحليل تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور أهم مسببات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- الخروج بمجموعة من المقترحات من شأنها أن تساهم في معالجة ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يدرسه، كونه يعالج موضوعا مهما في الاقتصاد الليبي، يتعلق بتحليل ظاهرة التضخم وأهم أسبابه وسبل معالجته، نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضا، أنها تساعد المؤسسات المالية والنقدية في ليبيا في معرفة أهم مسببات ظاهرة التضخم وسبل معالجتها في الاقتصاد الليبي، مما يساعد في وضع السياسات المناسبة، من أجل الوصل إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعت الباحثان لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- التأكيد على خطورة ظاهرة التضخم التي تنعكس سلبا على معظم أفراد المجتمع، والتي قد تؤدي إلى اختلال كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نظرة تحليلية بالاعتماد على بيانات ربع سنوية، بالإضافة إلى حداثة البيانات المستخدمة خلال فترة الدراسة المختارة. كل هذه الأسباب كانت الدافع الأساسي وراء اختيار موضوع تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي.

أسلوب البحث

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي والاستقرائي في مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع التضخم في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التضخم، كما تم اتباع المنهج التحليلي باستخدام الأسلوب الوصفي والإحصائي في تحليل تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم، إضافة إلى تحليل أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض إجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية للوصول إلى أهم النتائج. ويجب الإشارة هنا إلى أن البيانات المستخدمة في التحليل هي بيانات ربع سنوية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم التضخم: يمكن تعريف التضخم على أنه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار **(الأشقر،2002)**. وهناك من يعرف التضخم بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة " كما يعرف على أنه: " الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار" **(عوض ،2013)**.

أنواع التضخم: للتضخم أنواع عديدة من أهمها ما يلي: –

- **التضخم الزاحف والمعتدل:** –هو ذلك النوع من التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل بسيط وبطيء، وبنسبة لا تتجاوز (10 %).
- **التضخم المتسارع:** هو الزيادة المستمرة والمتضاعفة في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن (10 %).

- **التضخم الجامح:** يشكل التضخم الجامع زيادة كبيرة وضخمة في الأسعار، وقد يصل فيه معدل التضخم السنوي إلى (200%) أو أكثر **(الوزني: الرفاعي،2005)**.
- **التضخم المكبوت:** هو نوع من التضخم المتستر، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتمدد؛ نظرا إلى أنه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها. **(عوض، 2013)**.

أسباب نشوء التضخم وطريقة قياسه

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة من أبرزها: –

- **تضخم سحب الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم الطلب، الناتج عن زيادة كمية النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات في المجتمع، ويقال هنا أن هناك "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة" وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد.
- **تضخم دفع الكلفة (النفقة):** يواجه المنتجون أحيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحيانا أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أوقد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الحالات فإن ذلك سيترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات. **(الوزني: الرفاعي،2005)**.
- **التضخم المستورد:** ينتج التضخم المستورد نتيجة الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار. **(شنيش، 2013)**.
- **قياس التضخم:** يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار ولقياس معدل التضخم فإنه يتم المقارنة بين الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة بما كان عليه في سنة الأساسي، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار، وعادة ما يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس يساوي (100). **(السريتي، نجا،2010)**، وبالتالي فإن التضخم يقاس كالتالي:

معدل التضخم = { (المستوى العام للأسعار في العام الحالي – مستوى الأسعار في العام الماضي) / مستوى الأسعار في العام الماضي) }*100.

آثار التضخم

إن ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية، يسبب العديد من الآثار السلبية داخل الاقتصاد، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

- **فقدان النقود لوظيفتها كمخزون للقيم:** تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، ويؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، وزيادة الميل للاستهلاك، في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية إلى ذهب، أو عملات أجنبية، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم.
- **للتضخم آثار على إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة: –**

دائما هناك شريحة من شرائح المجتمع تتصف دخولها ببطء التغير أو الجمود، رغم ما يحدث من ارتفاع في الأسعار، مثل: أرباب الأجور والمرتبات بالجهاز الإداري للدولة، وكذلك أرباب المعاشات والإعلانات الاجتماعية، وتتأثر هذه الشريحة بارتفاع الأسعار، وتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدية، ومن ثم يقل نصيبهم في الدخل القومي الحقيقي، وعلى العكس من ذلك توجد شرائح أخرى تتغير دخولها بسرعة وفي اتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار، وتضم هذه الشريحة مكتسبي الأرباح والمهنيين، والحرفيين، ومن ثم فإن نصيب هذه الشريحة في الدخل القومي الحقيقي سوف يزداد وذلك على حساب الشريحة الأولى. **(ابن هاني،2014).**

- **الأثر على التجارة الخارجية:** يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع صادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد، مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمي بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد. **(الوزني، الرفاعي،2005).**

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التضخم في الاقتصاد الليبي والاقتصاديات الأخرى، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

تناولت دراسة **(داغر و الصويعي، 2010)**، العلاقة بين التضخم وسعر الصرف وعرض النقود في الاقتصاد الليبي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990–2008)، وتم في هده الدراسة استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليمثل معدل التضخم، وعرض النقود بمفهومه الواسع ممثلا لعرض النقود، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ممثلا لسعر الصرف، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن لعرض النقود وسعر الصرف أثر في تغذية التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

أما دراسة شنبيش **(2013)**، فقد هدفت إلى التعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، حيث تم في هذه الدراسة قياس العلاقة الكمية بين التضخم معبرا عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وبعض المؤشرات الأخرى، مثل: عرض النقود، وأسعار الصرف، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن لكلٍ من عرض النقود وسعر الصرف أثر طردي في معدل التضخم وهي نتيجة تتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة أعلاه، بأنه يتناول تحليل ظاهرة التضخم وأهم أسبابها وآثارها وسبل معالجتها في الاقتصاد الليبي، باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والإحصائي، وذلك من خلال استخدام سلسلة من البيانات ربع سنوية، إضافة إلى حداثة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

9–تحليل تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي: –

البيانات الواردة بالجدول رقم **(1)**، توضح تطور الرقم القياسي للأسعار، ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة **(2012 –2018)**، ولأغراض تحليلية تم تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى فترتين زمنيتين كالآتي:

- **الفترة الأولى (2012-2014)**

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (1)، حدوث ارتفاعٍ ملحوظٍ في قيمة الرقم القياسي للأسعار، حيث ارتفع من (159.6) في الربع الأول من عام (2012)، ليواصل ارتفاعه في الربع الأول من عامي (2013)، (2014) ليبلغ (162.3)، (163.2) على التوالي. ولم يختلف الوضع كتير بالنسبة للربع الرابع خلال الفترة نفسها، حيث ارتفعت قيمة الرقم القياسي للأسعار من (160.9) عام 2012 إلى (175.3) في الربع الرابع من عام (2014).

كما بلغ معدل التضخم في الربع الأول من عام (2013) (2.1%)، مقارنة بالربع الأول من عام (2012) والبالغ (19.5%)، وبلغ في الربع الأول من عامي (2013)، (2014) ما نسبته (2.1%)، (0.6%)، بينما ارتفع معدل التضخم في الربع الرابع من عامي (2013)، (2014) مقارنة بعام (2012) حيث بلغ (1.9%)، (6.6%) على التوالي.

- **الفترة الثانية (2015-2018)**

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (1)، حدوث ارتفاع مستمر في قيمة الرقم القياسي للأسعار بشكل عام خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمة الرقم القياسي للأسعار في الربع الأول من عام (2015)، مقارنة بالربع الأول من عام (2014) بمقدار (12.4)، واستمر هذا الارتفاع بشكل مستمر ومضطرد خلال هذه الفترة، حيث ارتفع إلى (323.4) خلال الربع الأول من عام 2018، وهي أعلى قيمة تم تسجيلها خلال الربع الأول طيلة كامل فترة البحث.

وشهد الرقم القياسي للأسعار في الربع الرابع من عام (2015) ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالربع الرابع لعام (2014) بمقدار (16.6)، ليواصل ارتفاعه المستمر في الربع الرابع للأعوام (2016)، (2017)، ليصل إلى (325.6) في الربع الرابع من عام (2018).

كما يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، ارتفاع معدل التضخم في الربع الأول من عام (2015) والبالغة (7.6%) مقارنة بالربع الأول من عام (2014) والبالغة (0.6)، ليواصل ارتفاعه بشكل مستمر ليصل إلى (19.5) خلال الربع الأول من عام (2018). كما يلاحظ أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا خلال الربع الرابع لعامي (2015) (2016)، ليصل إلى أقصى مستوى له عام (2017). حيث بلغ (30.4). والجدير بالذكر أن معدل التضخم قد

انخفض وأخذ قيمة سالبة خلال الربع الرابع من عام 2018 والبالغة (-1.2)، ولأول مرة مند الربع الرابع من عام 2012.

من خلال التحليل السابق يُستنتج أن معدلات التضخم قد أخذت قيماً موجبة وارتفعت بشكل مستمر ومضطرد خلال فترات البحث وخاصة خلال الفترة الثانية من البحث، باستثناء الربع الرابع لعام 2018، حيث أخذ معدل التضخم قيمة سالبة، ويمكن إيعاز ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ نتيجة استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي في أواخر عام (2014) خاصة المؤسسات الاقتصادية، أفقد قدرة هذه المؤسسات على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. الأمر الذي نتج عنه ارتفاع سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية كما سيتبين لاحقا، إضافة إلى الانكشاف شبه التام للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي استيرادا وتصديرا.
- ✓ التوسع النقدي في عرض النقود، واستمرار سياسة التمويل بالعجز والزيادة الكبيرة والمتسارعة في رصيد الدين العام المحلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي للخزانة العامة (انظر الجدول رقم 6)، إن جزءاً من الدين العام المحلي هو عبارة عن إصدار نقود لا يقابله إنتاج حقيقي، مما انعكس في شكل زيادة في المعروض النقدي.

الجدول رقم (1): تطور الرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	الرقم القياسي	الرقم القياسي	الرقم القياسي	الرقم القياسي	الرقم القياسي	الرقم القياسي	الرقم القياسي
الربع الأول	159.6	162.3	163.2	175.6	215.3	270.7	323.4
الربع الثاني	158.9	162.9	163.6	177.8	222.8	292.5	326.4
الربع الثالث	157.2	165.3	168.7	184.0	239.9	302.9	331.3
الربع الرابع	160.9	164.4	175.3	199.4	249.6	325.4	321.4
السنوي	159.26	163.7	167.7	184.2	231.9	297.9	325.6

المصدر:

- **مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2014)**
- **مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018)**

الجدول رقم (2): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	%التضخم	% التضخم	% التضخم	% التضخم	%التضخم	% التضخم	%التضخم
الربع الأول	19.5	2.1	0.6	7.6	22.6	25.8	19.5
الربع الثاني	9.5	3.6	0.4	8.7	25.3	31.3	11.6
الربع الثالث	1.6	2.7	2.1	9.1	30.3	26.3	9.4
الربع الرابع	3.4-	1.9	6.6	13.7	25.2	30.4	1.2-
السنوي%	6.10	2.60	2.49	9.80	24.0	28.5	9.3

- المصدر: -مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2014)
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018).

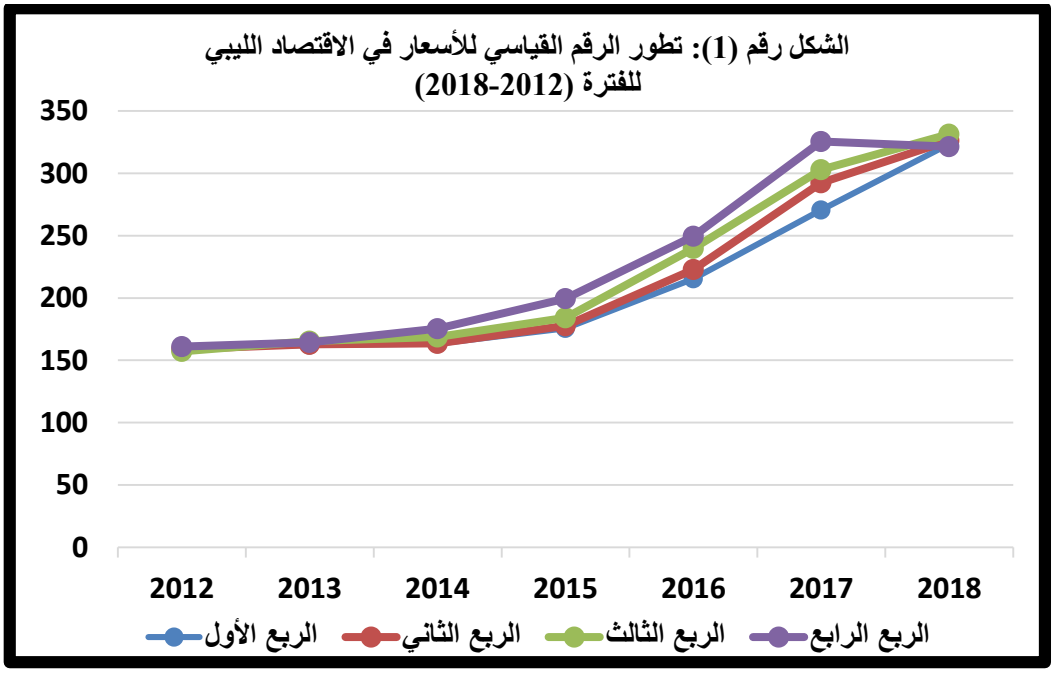

المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

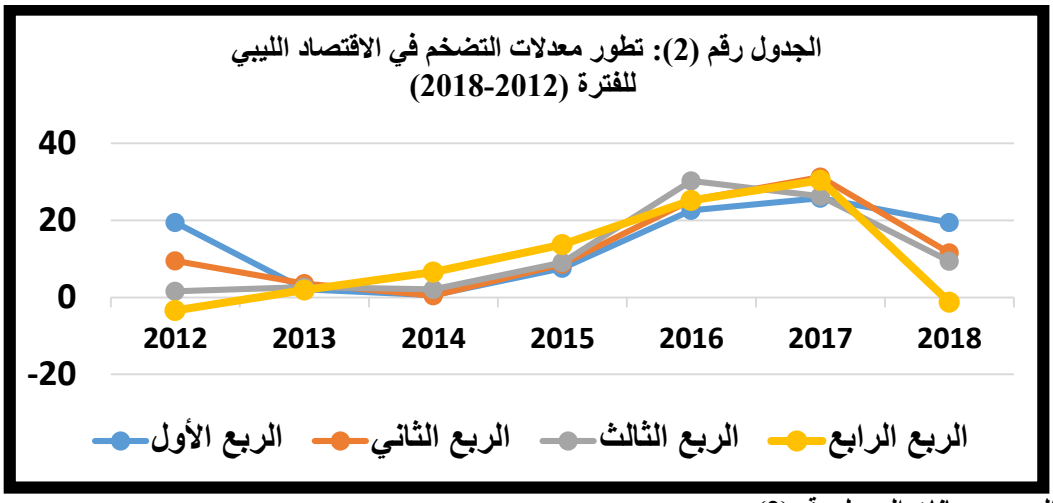

- المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

تحليل أهم أسباب التضخم الاقتصاد الليبي للفترة (2012–2018)

تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي

من خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، والتي توضح تطور عرض النقود* ومعدلات نموه في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة من (2012–2018) يمكن ملاحظة التالي: –

- **الفترة الأولى (2012–2014):** –

يلاحظ من خلال البيانات الجدول رقم (3)، ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال الربع الأول من عام (2013) حيث بلغت (59679.0) مليون دينار، مقارنة بالربع الأول من عام (2012)، حيث بلغت (52085.5) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.57 %). ليواصل ارتفاعه إلى (65795.1) مليون دينار، خلال الربع الأول من عام (2014) بنسبة نمو بلغت (10.24%) مقارنة بالربع الأول من عام (2013)، كما ارتفعت قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال الربع الرابع من عام (2013)، حيث بلغت (64299.4) مليون دينار، مقارنة بالربع الرابع من عام (2012)، والبالغة (59213.7) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.58%)،

* عرض النقود بالمفهوم الضيق: يمثل النقد المتداول لدى الجمهور، مضافا إليه ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة تحت الطلب بالدينار الليبي. بينما تشمل شبه النقود في ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة (الادخار ولأجل) بالدينار الليبي مضافا إليها ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة بالعملات الأجنبية مقومة بالدينار الليبي.
بينما عرض النقود بالمفهوم الواسع: يتمثل في عرض النقود بالمفهوم الضيق مضافا إليه شبه النقود، ويعادل أيضا مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي.

ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للربع الرابع من عام (2014)، حيث ارتفع بمعدل نمو بلغ (3.79%) مقارنة بالربع الرابع من عام(2013).

كما شهدت العملة خارج المصارف انخفاضا في قيمتها خلال الربع الأول في عام (2013) والبالغة (13685.8) مليون دينار، مقارنة بالربع الأول في عام (2012) حيث بلغت (14534.2) مليون دينار، لتعود للارتفاع من جديد في الربع الأول من عام(2014) حيث بلغت (14286.5) مليون دينار، بينما ارتفعت بشكل طفيف في الربع الرابع لعام (2013) حيث بلغت (13419.9) مليون دينار، مقارنة بالربع الرابع من عام (2012)، والبالغة (13391.1) مليون دينار، بينما شهد الربع الرابع من عام(2014) ارتفاعاً كبيراً في قيمة العملة خارج المصارف لتسجل رقماً قياسياً حيث بلغ (17174.9) مليون دينار، مقارنة بالربع الرابع من عام(2013).

- **الفترة الثانية (2015-2018):** -

يلاحظ من خلال البيانات في الجدول رقم (3)، ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال هذه الفترة بشكر كبير مقارنة بالفترة السابقة، فبعد أن انخفضت في الربع الأول من عام (2015)، مقارنة بالربع الأول من عام (2014)، بمقدار(9281) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.10%)، ثم بدأ الارتفاع بشكل مستمر إلى أن بلغ (97992.6)(116606.4) مليون دينار خلال الربع الأول خلال الأعوام (2017)(2018) على التوالي، ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للربع الرابع، حيث ارتفعت خلال الربع الرابع من عام (2015) بمقدار(10051) مليون دينار، مقارنة بالربع الرابع من عام (2014)، ليواصل ارتفاعه المستمر ليصل إلى (109559.2) مليون دينار خلال الربع الرابع من عام(2018).

كما يلاحظ ارتفاع قيمة العملة خارج المصارف خلال الربع الأول في عام (2015)، مقارنة بالربع الأول من عام (2014)، بمقدار (3826.7) مليون دينار، ليواصل ارتفاعه إلى (31781.1) مليون دينار للربع الأول من عام (2018)، كما ارتفعت قيمة العملة خارج المصارف في الربع الرابع من عام (2015)، مقارنة بالربع الرابع من عام (2014)، بمقدار (5832.4) مليون دينار لتصل إلى (34723.8) مليون دينار في الربع الرابع من عام (2018).

من خلال العرض السابق، يلاحظ ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير وخاصة خلال الفترة الثانية الممتدة (2015–2018)، ويمكن إيعاز ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها: ارتفاع قيمة الإنفاق العام وخاصة فيما يتعلق بالنفقات الخاصة بالأجور والمرتبات، والتي قد سجلت نسبة في المتوسط تجاوزت (50%)من إجمالي النفقات خلال فترة البحث، نتيجة تراكم عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة، إضافة إلى التوسع والإفراط في الإصدار النقدي من قبل المصرف المركزي. **(تقرير ديوان المحاسبة–2017).**

كما يلاحظ حدوث انخفاض كبير في عرض النقود بالمفهوم الضيق في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام (2018) بمقدار (12503.9) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى قرار فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي في الربع الرابع من عام (2018) بنسبة (183%)، وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل جزءاً كبيراً من قيمة الرسوم المتحصل عليها من مبيعات النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام (2018.)

الجدول رقم (3): تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

الربع	عرض النقود بالمفهوم الضيق			نمو %	شبه النقود		عرض النقود	
	عملة خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	المجموع		القيمة	نمو %	القيمة	نمو %
			2012					
Q_1	14534.2	37551.3	52085.5	-	4542	-	56627.5	-
Q_2	14921.8	40112.7	55034.5	-	4186.4	-	59220.6	-
Q_3	14868.1	40217.0	54311.7	-	5063.3	-	59375.0	-
Q_4	13391.1	45822.6	59213.7	-	4517.8	-	63731.5	-
			2013					
Q_1	13685.8	45993.2	59679.0	14.57	3973.6	12.51-	63652.3	12.40
Q_2	11814.8	47234.6	59409.4	7.94	4032.4	3.89-	63081.8	6.52
Q_3	13054.9	49729.4	62784.3	15.59	4343.5	14.22-	67127.8	13.05
Q_4	13419.9	50879.5	64299.4	8.58	4706.5	4.18	69005.9	8.27
			2014					
Q_1	14286.5	51508.6	65795.1	10.24	3515.8	11.52-	69310.9	8.88
Q_2	15246.7	49471.8	64718.5	9.6	3944.8	2.16-	68663.3	8.84
Q_3	17447.1	49930.1	67377.2	7.31	3096.6	28.71-	70473.8	4.98
Q_4	17174.9	49557.8	66732.7	3.78	2672.0	43.22-	69404.7	0.57
			2015					

الربع	عرض النـقـود بالمفهوم الضيق			نمو %	شـــبــه الـنـقـود		عرض النقود	
	عملة خارج المصارف	ودائع تحت الطلب	المجموع		القيمة	نمو %	القيمة	نمو %
Q_1	18113.2	47400.3	56514.1	-14.10	2626.0	89.08-	68140.1	-1.68
Q_2	18068.5	49061.4	67129.9	3.72	2310.2	41.43-	69440.1	1.13
Q_3	20780.1	52944.2	73724.3	9.42	2242.1	85.55-	75966.4	7.79
Q_4	23007.3	53775.7	76783.0	15.06	1823.3	84.97-	78060.3	12.47
				2016				
Q_1	24717.1	56232.3	80949.5	43.23	1810.2	-31.06	82759.7	12.57
Q_2	25803.0	59285.0	85088.0	26.75	1792.6	-22.40	86880.6	25.11
Q_3	26180.9	61541.4	87722.3	18.98	1807.0	-19.40	89529.3	17.85
Q_4	27103.2	67505.8	94609.0	23.21	1711.9	-6.10	96320.9	23.39
				2017				
Q_1	27845.2	70147.4	97992.6	21.05	1684.7	6.93-	99677.3	20.44
Q_2	29039.0	74743.9	103782.9	21.97	2080.6	16.06	105863.5	21.84
Q_3	29790.0	76676.2	106466.2	21.36	2233.2	23.58	108699.4	21.4
Q_4	30865.2	78223.9	109089.1	15.30	2874.4	67.90	111963.5	16.24
				2018				
Q_1	31781.1	78280.5	110061.6	12.31	1980.2	17.54	112041.8	12.40
Q_2	32964.1	83642.3	116606.4	12.35	2577.2	23.86	119183.6	11.25
Q_3	34827.5	87235.6	122063.1	14.64	1849.4	17.18-	123912.5	13.99
Q_4	34723.8	74835.4	109559.2	0.43	1245.2	56.67-	110804.4	1.03-

المصدر: -مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2014)

- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018)

- معدل النمو احتسب من قبل الباحث من الجدول السابق بناء على القانون التالي: معدل النمو (%) = {السنة الحالية (المقارنة) – السنة السابقة (الأساس) / السنة السابقة (الأساس)} × 100.

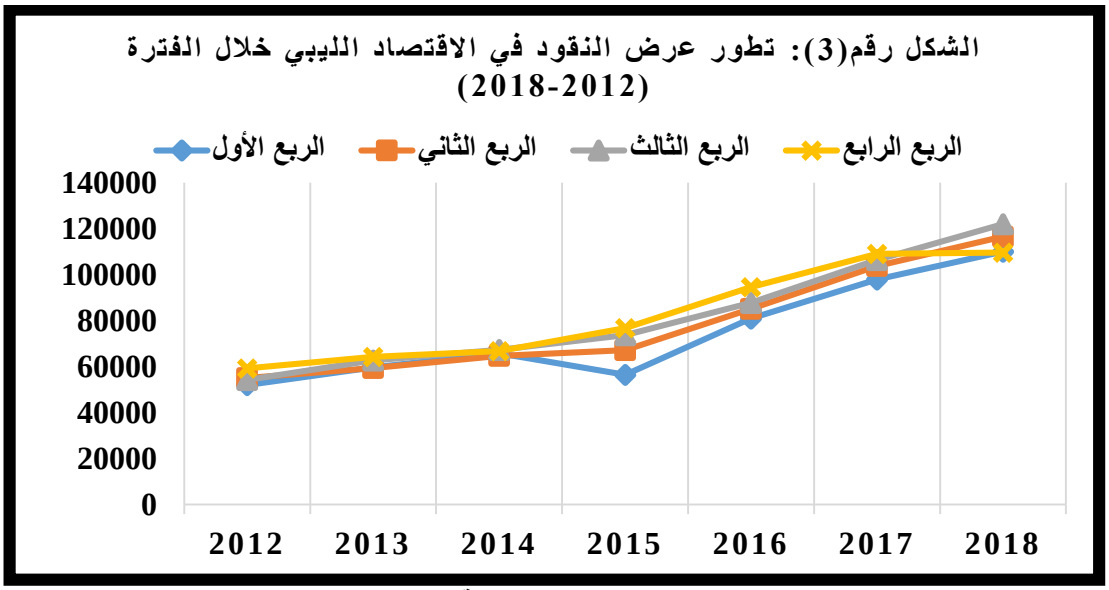

المصدر: بيانات الجدول رقم (3).

تطور نسبة العملة بالتداول إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق

تبين من خلال البيانات الجدول رقم (4) حدوث زيادة في نسبة العملة بالتداول إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق من (0.22) عام 2012 إلى (0.25) عام 2014 وواصلت هذه النسبة الارتفاع المستمر إلى أن بلغت (0.28)، (0.31) للأعوام (2017)، (2018) على التوالي.

ويستنتج من خلال العرض السابق أن نسبة العملة بالتداول إلى عرض النقود أخذت نسباً مرتفعة نسبيا خلال الفترة الثانية من البحث (2015–2018)، مقارنة بالفترة الأولى (2012–2015) وهذا ما يفسر ظهور مشكلة (السيولة) خلال الفترة الثانية من البحث، أي هروب العملة المحلية من المصارف التجارية وتفضيل الجمهور الاحتفاظ بالعملة المحلية في بيوتهم (اكتنازها) عن إيداعها بالمصارف التجارية، يمكن إيعاز ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها: الانقسام السياسي والمؤسسي منذ أواخر عام(2014)، وخاصة الانقسام المؤسسي الذي حدث بمصرف ليبيا المركزي، أدى إلى زعزعة ثقة المواطنين والمؤسسات في النظام المصرفي، وزاد من تدهور هذه الثقة تردي الوضع الأمني في العديد من المدن الليبية.

إضافة إلى ذلك ضعف البنية التحتية لدى المصارف التجارية، وغياب تنويع وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي تقلل من الحاجة إلى حمل واستعمال النقود الورقية، كذلك قيام مصرف ليبيا المركزي بوضع بعض القيود والضوابط المتعلقة باستخدامات النقد الأجنبي، بهدف تخفيض

عجز ميزان المدفوعات والمحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي، الأمر الذي دفع بعض رجال الأعمال وبعض التجار إلى سحب أموالهم من المصارف التجارية، والتجأوا إلى السوق الموازية لشراء العملة الأجنبية لتمويل عمليات استيراد السلع من خارج المنظومة المصرفية.

الجدول رقم (4): نسبة العملة بالتداول إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العملة خارج مصارف	13,391.1	13,419.9	17,174.9	23,007.3	27,103.2	30885.2	34723.8
عرض النقود بالمفهوم الضيق	59,213.7	64,299.4	66,732.7	76,783.0	94,609.0	109089.1	109559.2
*العملة بالمتداول/ عرض النقود	0.22	0.20	0.25	0.29	0.28	0.28	0.31

المصدر: -

- **مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2014)**
- **مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018)**
- *** احتسبت من قبل الباحث.**

ظهور السوق الموازية وانخفاض قيمة الدينار الليبي إلى مستويات غير مسبوقة:

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5)، والذي يوضح تطور سعر الصرف* الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية، يمكن ملاحظة الآتي:

- ✓ **الفترة الأولى (2012-2014):**

من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (5)، يلاحظ أن سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية شهد استقراراً بشكل عام خلال هذه الفترة باستثناء الربع الرابع من عام (2014) حيث بلغ (1.51) ديناراً للدولار الواحد، وبالنظر إلى متوسط سعر الصرف خلال عامي (2012) و (2013) فقد سجل ما قيمته (1.33)، (1.34) ديناراً للدولار الواحد على التوالي. وارتفع متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية عام (2014) بشكل طفيف، ليسجل ما قيمته في المتوسط (1.42) ديناراً للدولار الواحد.

* **يعرف سعر الصرف بأنه: قيمة وحدة من العملة المحلية معبراً عنها بالعملة الأجنبية.**

✓ **الفترة الثانية (2015–2018):**

يلاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازية كان مستقراً بشكل عام قبل هذه الفترة، حيث بدأ الارتفاع في قيمة سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية بشكل ملحوظ ومستمرمنذ الربع الأول من عام (2015)، حيث ارتفع من (1.85) ديناراً للدولار إلى (6.46) ديناراً للدولار في الربع الأول من عام (2017) بزيادة نسبتها (249.1%). كما ارتفع من (3.08) ديناراً للدولار في الربع الرابع من عام (2015) إلى (8.90) ديناراً للدولار في الربع الرابع من عام (2017)، بنسبة قدرها (188.96%).

ويمكن إيعاز هذا الارتفاع في قيمة سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية إلى الأسباب التالية:

✓ إغلاق الموانئ والحقول النفطية وتراجع الإنتاج والإيرادات النفطية من النقد الأجنبي. إضافة إلى تذبذب أسعار النفط الخام العالمية.

✓ الانقسام المؤسسي لمصرف ليبيا المركزي، وما ترتب عنة من طباعة عملة محلية أخرى في روسيا من قبل المصرف الموازي في مدينة البيضاء. الأمر الذي نتج عنه زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

✓ القيود المفروضة على عمليات الصرف الأجنبي، والعمل بنظام الموازنة الاستيرادية.

لقد أدت الأسباب سابقة الذكر مع استمرار الإنفاق العام، إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تقشفية في استخدامات النقد الأجنبي. وذلك من خلال القيود التي فرضها على الواردات والتحويلات، وذلك بهدف المحافظة على ما تبقى لديه من احتياطيات، في الوقت الذي اضطر فيه أيضا إلى التوسع في الإصدار النقدي (زيادة عرض النقود) بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة وبهدف توفير السيولة لدى المصارف التجارية، كل ذلك أدى إلى انخفاض المعروض من النقد الأجنبي، وبالتالي ارتفاع أسعاره خلال هذه الفترة.

- **بالنسبة للفترة (2018)**

خلال هذه الفترة ولأول مرة يلاحظ انخفاضا تدريجيا طفيفاً في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية في الربع الرابع مقارنة بالربع الأول والثاني والثالث للعام نفسه، على العكس تماما ما حدث

في الأعوام التي سبقت هذا العام، والتي شهدت ارتفاعا مستمرا كما هو مبين بالجدول رقم (5)، ويمكن إيعاز ذلك إلى مجموعه من الأسباب لعل من أهمها:

✓ صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام (2018) بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الأجنبي، والقاضي ببيع النقد الأجنبي لكل طالبيه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار)، حيث ترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الرابع من عام (2018) إلى (5.15) ديناراً للدولار، مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه والبالغ (6.36) ديناراً للدولار.

✓ ارتفاع إنتاج وصادرات النفط الخام، وبالتالي زيادة عائدات الدولة من النقد الأجنبي، حيث بلغت (24.5) مليار دولار لعام (2018).

الجدول رقم (5): تطور متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الربع الأول	1.36	1.33	1.33	1.85	3.48	6.46	6.25
الربع الثاني	1.31	1.35	1.36	2.09	3.85	8.10	6.40
الربع الثالث	1.33	1.34	1.51	2.48	4.86	8.45	6.36
الربع الرابع	1.34	1.33	1.51	3.08	5.58	8.9	5.15
المتوسط العام	1.33	1.34	1.42	2.37	4.44	7.9	6.04
*بلغ متوسط سعر الصرف في السوق الموازي (بالصك)، بمتوسط زيادة 40%							

المصدر: -تم تجميع البيانات عن طريق الباحث، من خلال المقابلة الشخصية لبعض من تجار العملة.
*** تقرير ديوان المحاسبة – 2017**

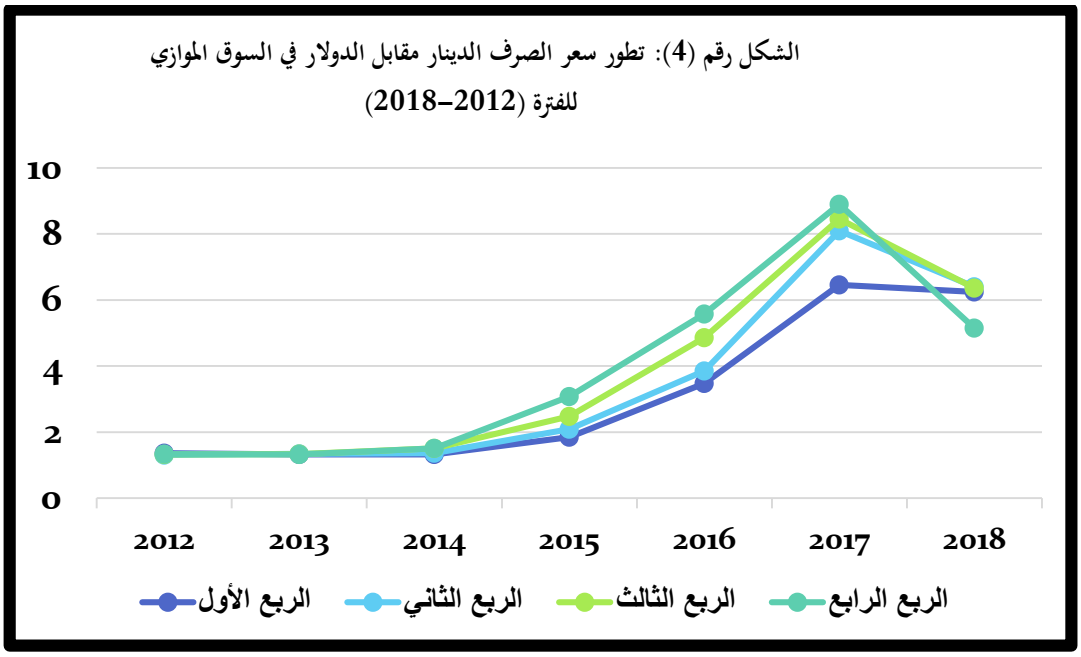

المصدر: بيانات الجدول رقم (5).

الإنفاق العام وتنامي الدين العام المحلي:

من خلال قراءة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (6) يمكن ملاحظة الآتي:

- السياسة التوسعية التي نهجتها الحكومات المتعاقبة طيلة فترة البحث، نتج عنها أن الميزانية العامة في ليبيا، لم تحقق فائضا خلال فترة البحث إلا في عام (2012)، أما باقي سنوات الدراسة فقد حققت الموازنة العامة فيها عجزا، وقد بلغ عدد هذه السنوات (6) سنوات، الأمر الذي تطلب إيجاد مصادر بديلة لتمويل هذا العجز، حيث لجأت الحكومة لتغطيته عن طريق عدة مصادر أهمها: سلف مصرف ليبيا المركزي (دين عام)، حساب الاحتياطي العام والاحتياطي المجنب، بواقي أرصدة الحسابات المصرفية، وبالتالي تنامي الدين العام المحلي.

ويمكن إيعاز أهم أسباب عجز الميزانية العامة في ليبيا إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:

✓ انخفاض عائدات النفط الخام، بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية منذ أغسطس (2013) بالإضافة إلى تذبذب أسعاره، حيث إن الإيرادات النفطية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات.

✓ الفساد المالي والإداري المتفشي في المؤسسات المالية والإدارية. (ديوان المحاسبة، 2017)

الجدول رقم (6): تطور الإيرادات والمصروفات الفعلية في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان	الإيرادات الفعلية	الإنفاق الفعلي	الفائض (العجز)	%
2012	70	49	21	-
2013	55	65	(10)	%15
2014	22	44	(22)	%50
2015	11	36	(25)	%69
2016	9	30	(21)	%70
2017	22	32	(10)	%31
2018	35.9	40.5	(4.6)	%11
الاجمالي	224.9	296.5	(71.6)	%24

المصدر: ديوان المحاسبة – التقرير العام -2017

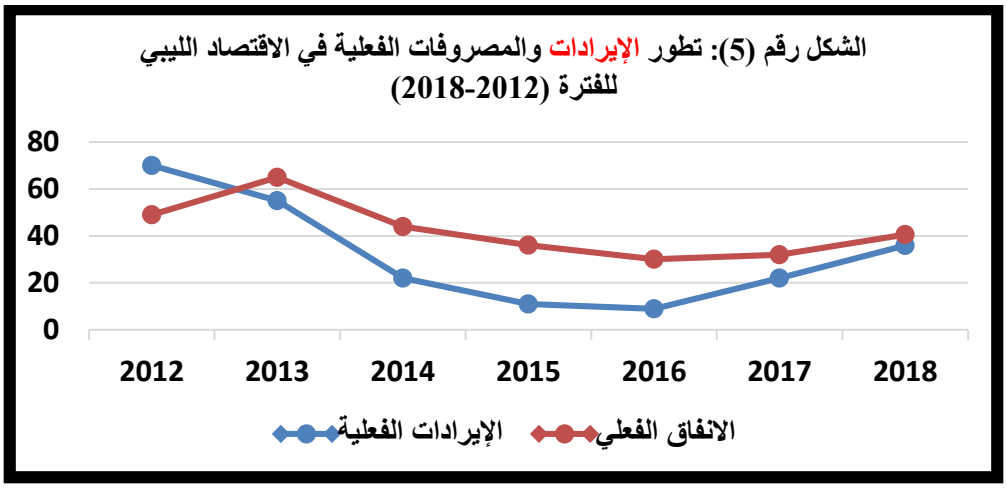

المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

الانقسـام السياسـي

سبب الانقسام السياسي في ليبيا انقساماً آخر في المؤسسات الاقتصادية نتج عنها الآتي:

- **ظهور نفقات أخرى تمثلت في نفقات الحكومة المؤقتة بالمنطقة الشرقية:** حيث بلغ إجمالي ما أنفقته هذه الحكومة (40) مليار دينار حتى نهاية عام (2018). **(مصرف ليبيا المركزي -2019).**
- **طباعة عملة جديدة:** تم طباعة عملة جديدة من خلال المصرف الموازي في مدينة البيضاء، حيث تم تداول هذه العملة في أغلب المدن الليبية، وبلغ إجمالي ما تم طباعته (9.7)

مليار دينار ليبي. هذه النفقات الإضافية من قبل الحكومة الموازية، إضافة إلى طباعة العملة من قبل المصرف الموازي، نتج عنه طلبا إضافيا على السلع والخدمات، وبالتالي طلبا إضافيا على النقد الأجنبي.

العلاقة بين التضخم وأهم مسبباته في الاقتصاد الليبي.

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7)، مع تزايد قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق من (59213.70) عام (2012) إلى (66732.7) عام (2014) واستمرت الزيادة في عرض النقود إلى (94609.0)، (109089.1) عامي (2016) (2017) على التوالي، كذلك سعر الصرف في السوق الموازية ارتفع من (1.33) عام (2012) واستمر أيضا في الارتفاع إلى (4.4) (7.9) عامي (2016) (2017) على التوالي. رافق ذلك ارتفاع قيمة الرقم القياسي للأسعار من (159.6) عام (2012) إلى (167.7) عام (2014) واستمر في الارتفاع إلى (231.9) (297.9) خلال عامي (2016) (2017) على التوالي. واستمر الحال في عام (2018) حيث حدث ارتفاع في قيمة عرض النقود وسعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الأول والثاني من العام نفسه، ثم حدث انخفاض في القيمتين في الربع الرابع، رافقتها التغيرات نفسها في قيمة الرقم القياسي للأسعار.

هذا يشير إلى أن التغيرات الحاصلة في عرض النقود بالمفهوم الضيق وسعر الصرف في السوق الموازية، تسير في الاتجاه نفسه مع التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي للأسعار. الأمر الذي يعطي مؤشراً على وجود علاقة طردية بين التغيرات في عرض النقود بالمفهوم الضيق وسعر الصرف في السوق الموازية من جهة والرقم القياسي للأسعار من جهة أخرى.

الارتباط الجزئي

لغرض إيجاد قوة واتجاه العلاقة بين التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي للأسعار وأهم مسبباته، سوف يتم حساب الارتباط الجزئي* بين التضخم من جهة، وسعر الصرف في السوق الموازي، وعرض النقود من جهة أخرى، ومن خلال الجدول رقم (8) يمكن ملاحظة التالي: –

* معامل الارتباط الجزئي، يقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، مع استبعاد تأثير المتغيرات الأخرى.

فيما يخص العلاقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف في السوق الموازية، يلاحظ أن معامل الارتباط أخذ قيمة موجبة، ما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين بلغت (0.44+). فيما يخص العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود بالمفهوم الضيق، حقق معامل الارتباط أيضا قيمة موجبة، ما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرين بلغت (0.87+).

جدول رقم (7): العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف في السوق الموازية والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان		عرض النقود	سعر الصرف في	الرقم القياسي
2012		59213.70	1.33	159.6
2013		64290.4	1.34	163.7
2014		66732.7	1.42	167.7
2015		78783.0	2.37	184.2
2016		94609.0	4.44	231.9
2017		109089.1	7.9	297.9
2018	Q_1	110061.6	323.4	6.25
	Q_2	116606.4	326.4	6.40
	Q_3	122063.1	331.3	6.35
	Q_4	109559.2	321.4	5.15

المصدر: -مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة.

الجدول رقم (8): قيمة معامل الارتباط الجزئي بين التضخم وأهم مسبباته في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2018)

البيان	سعر اصرف (الموازي)	عرض النقود
الرقم القياسي	+0.44	+0.87

المصدر: -
- احتسب من قبل الباحث عن طريق برنامج spss،
- تم استخدام بيانات ربع سنوية.

آثار التضخم على الاقتصاد الليبي

لارتفاع معدلات التضخم آثار كبيرة على الاقتصاد الليبي لعل من أبرزها: انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد كذلك انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي **(البنك الدولي-2018)**، كذلك أدى إلى تضرر أصحاب الدخول الثابتة، فضلا عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على

المستويات المعيشية للسكان، مما يسبب زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع، وزعزعة الثقة في الدينار الليبي.

الشكل رقم (6): تطور القوة الشرائية للدينار الليبي للفترة (2012-2018)

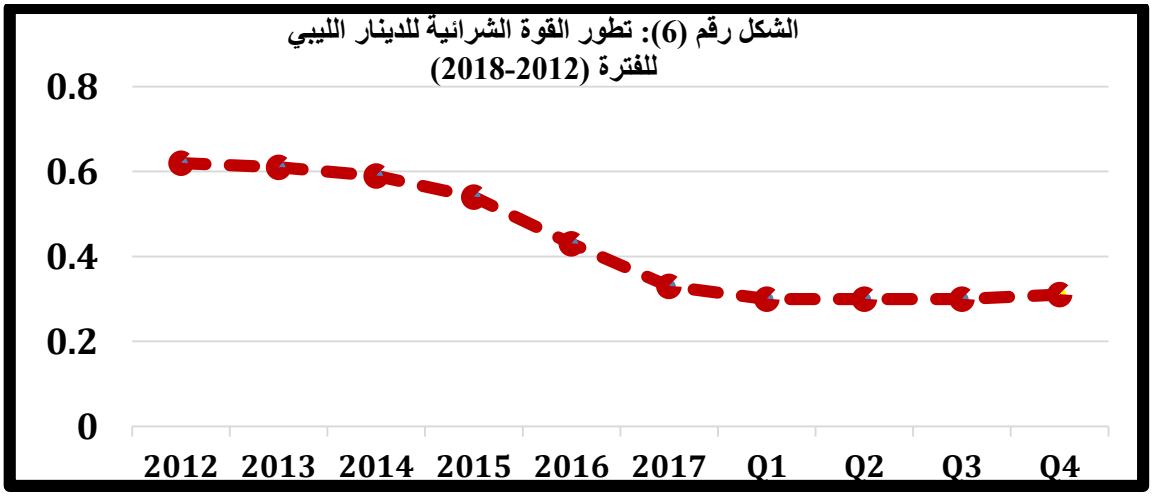

- **المصدر: -النشرة الاقتصادية-مصرف ليبيا المركزي –أعداد مختلفة.**
- **القوة الشرائية= $\frac{1}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$*100**

سبل المعالجة

لمعالجة مشكلة التضخم تتطلب حزمة من السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى بعض الإجراءات المصاحبة لهذه السياسات، وفيما يلي عرض لبعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في التقليل من حدة التضخم: –

- من خلال التحليل السابق وجد أن لقرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لسنة (2018)، آثار إيجابية على معدلات التضخم، من خلال تأثير هذا القرار على سعر الصرف وعرض النقود بشكل مباشر، وبالتالي يمكن العمل على التالي: –

✓ تخفيض قيم الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي بشكل تدريجي في الأمد المتوسط، وخاصة بعد التحسن الملحوظ في إنتاج وصادرات النفط الخام، حتى نصل إلى القيمة التبادلية التوازنية الحقيقية للدينار، والتي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي، الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على انخفاض معدلات التضخم.

✓ العمل تخفيض قيمة عرض النقود، من خلال عدم ضخ قيمة الرسم المتحصل عليها من مبيعات النقد الأجنبي في صورة إنفاق عام، أو إنفاق النسبة الأقل من هذه القيمة، والنسبة الأكبر يتم بها سداد قيمة الدين المحلي. فإذا ما تم إنفاق قيمة هذه الرسوم من جديد (زيادة حجم الإنفاق)

سوف تؤدي حتما إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي من جهة، وزيادة عرض النقود من جهة أخرى.

- توافق سياسي تحت جهة شرعية واحدة، ينتج عنه توحيد في مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية.
- العمل على عودة إنتاج النفط الخام إلى المعدل الطبيعي (1.6) مليون برميل يوميا، لتفادي العجز المستمر في الميزانية العامة وتنامي الدين العام المحلي، كما يساهم ذلك بشكل فعال في زيادة المعروض من النقد الأجنبي وبالتالي إمكانية تخفيض قيمة الرسوم بشكل سريع وفي أوقات متقاربة نسبيا.
- ترشيد الإنفاق العام، وإعادة توجيهه نحو الإنفاق الاستثماري. وتجنب الإصدار النقدي دون غطاء حتى لا يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

النتائج

تناول هذا البحث تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي (الأسباب والآثار – سبل المعالجة)، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض إجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير خلال فترة البحث، حيث ارتفع عرض النقود بالمفهوم الضيق من (59213.70) مليون دينار في الربع الرابع من عام (2012) إلى (109559.0) مليون دينار في الربع الرابع في عام (2018).
- تميزت العملة خارج المصارف (العملة بالتداول) بالارتفاع خلال فترة البحث، حيث بلغت أقصى قيمة لها في الربع الثالث لعام (2018) حيث بلغت (122063.1) مليون دينار.
- نسبة العملة بالتداول إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق شهدت ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، من (0.22) عام (2012)، إلى (0.31) خلال عام (2018). الأمر الذي انعكس في مشكلة السيولة.

- شهد متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية ارتفاعا كبيرا، خلال فترة الدراسة، حيث وصل إلى أقصى قيمة له في الربع الرابع من عام (2017) حيث بلغ (8.9) ديناراً للدولار.
- كما بينت النتائج أن متوسط سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية يسجل ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الرابع مقارنة بالربع الأول والثاني الثالث العام نفسه، باستثناء الربع الرابع لعام (2018) الذي شهد انخفاضا.
- شهد المعدل السنوي للرقم القياسي ارتفاعاً مستمراً خلال فترة البحث، حيث ارتفع من (159.6) عام (2012)، الى (325.6) عام (2018).
- كما يلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار يرتفع بشكل تدريجي من العام نفسه، حتى يصل إلى أعلى قيمة له خلال الربع الرابع لكل عام بالنسبة للفترة الممتدة (2014–2017)، باستثناء الربع الرابع لعام (2018) الذي شهد فيه الرقم القياسي للأسعار انخفاضا ملحوظا.
- كما شهد معدل التضخم السنوي ارتفاعاً خلال فترة الدراسة، ولم يشهد انخفاضا إلا في الربع الرابع من عام(2018). حيث أخذ قيمة سالبة بلغت (−2.1%).
- تنامي الدين العام المحلي واستمراره خلال فترة البحث.
- كان لصدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام(2018) بشأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية، وحدوث انخفاض في قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال الربع الرابع من عام(2018).
- باستخدام معامل الارتباط الجزئي، تبين وجود علاقة طردية بين الرقم القياس للأسعار معبرا عن التضخم من جهة، وعرض النقود بالمفهوم الضيق وسعر الصرف في السوق الموازية من جهة أخرى، حيث بلغ (0.87) (0.44) على التوالي. وبالتالي قبول فرضية البحث.

المراجع

الأشقر، أحمد (2002)، الاقتصاد الكلي، دار الأوائل للنشر، عمان، الأردن.

ابن هاني، عبد الرزاق، (2014) مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.

التقرير العام لسنة (2017) ديوان المحاسبة، طرابلس، ليبيا.

داغر، محمود محمد، الصويعي، رمضان (2010). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2008، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (60)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

الدباغ، أسامة بشير، الجومرد، أثيل عبد الجبار، (2003)، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سريتي، محمد أحمد، نجا، علي عبد الوهاب (2010)، مبادي الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، الإسكندرية، مصر.

شنبيش، أحمد رمضان، (2013)، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، خلال الفترة (1992–2008)، العدد الخامس عشر-المجلد الأول، قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد– صرمان، جامعة الزاوية.

عوض، طالب، (2013)، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية، ط (3) عمان، الأردن.

العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاته، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/12 طرابلس ليبيا.

قرار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/19 طرابلس ليبيا.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، (2017) التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنفيذها. طرابلس، ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2016).

مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – الربع الرابع (2018).

مصرف ليبيا المركزي، بيان صادر بتاريخ 2019/05/09، طرابلس، ليبيا.

ديوان المحاسبة (2017)، التقرير العام، طرابلس.

الوزني، خالد واصف، الرفاعي، أحمد حسين (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، الأردن.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

تحليل مدى ملاءمة مواصفات خريجي التعليم التقني والفني لمتطلبات سوق العمل الليبي "دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم التقني والفني في مدينة مصراتة"

رمضان علي أبوراوي
أستاذ مشارك بكلية العلوم التقنية مصراتة
ramadanaborawi@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المعرفة والمهارات المكتسبة لخريجي هذه المؤسسات، وعلى أسباب ضعف الجوانب العلمية والمهارات المكتسبة وإمكانية تطويرها بالمعاهد الفنية والمعاهد العليا والكليات التقنية لتحسين جودة مواصفات الخريجين بهذه المؤسسات، كما هدفت إلى الوصول إلى بعض المقترحات التي تساعد في الوصول إلى تحسين مواصفات الخريجين اللازمة لمواءمة متطلبات سوق العمل بالاقتصاد الليبي، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتم تصميم استمارة استبيان لمعرفة الأسباب الواقعية لضعف الجوانب العلمية وجانب المهارات الفنية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في خريجي مؤسسات التقني والفني بمدينة مصراتة، وتم في هذه الدراسة تحليل البيانات التي أخذت من عينة الدراسة لمدى ملاءمة مواصفات خريجي التعليم التقني والفني لمتطلبات سوق العمل الليبي، حيث تم توضح الأسباب الحقيقية لضعف الجوانب العلمية والمهارات المكتسبة، والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات والتي من شأنها الرفع من مستوى مواصفات خريجي هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التعليم التقني، التعليم الفني، سوق العمل.

Abstract

This study has aimed to find out the acquired skills and knowledge for graduates of these institutions, the reasons for the weakness of scientific sides and the acquired skills and the possibility of developing their acquired skills from the technical institutes and technical colleges, furthermore, this study targets to get some proposals that improve specifications of graduates to be suited to requirements of Libyan labor market

This study followed the descriptive analytical method through designing a questionnaire to know the reasons behind weakness of scientific sides and technical skills for graduate students. the study was conducted on a sample of technical and technical education graduates in Misurata city, where the study relied on analyze the responses of the targeted sample of the targeted sample in terms of suitability of the specifications of technical and technical education graduates to the requirements of the Libyan labor market, where the results of the study explained the real reasons for weakness of scientific sides and the acquired skills, then reach to several suggestions, which help to improving specifications of graduates in technical institutes and technical colleges.

Keywords: technical education, labor market.

المقدمة

يعتبر الاهتمام بالمورد البشري من الضروريات لتقدم الأمم، والاهتمام بكل أنواع التعليم من المسائل الضرورية لكل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وللتعليم التقني والفني أهمية خاصة ودور أساسي وجوهري في الاستفادة من المورد البشري، ويعتبر التعليم التقني والفني من أهم المؤثرات في تنمية الموارد البشرية وتشير هذه المؤشرات إلى أن ليبيا وصلت إلى المرتبة (102) من أصل(144) في كفاءة التعليم والتدريب المهني، وفي الإنفاق على التعليم بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى(108) من أصل(189) **(مؤشرات التنمية البشرية ،2017)**، وتعد الموارد البشرية هي الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهتم بتنمية القدرات البشرية، وفي ظل التطورات التكنولوجية والتقنية والفنية في كافة المجالات فإن كل تلك التغيرات ساهمت في إيجاد مهن وفرص عمل جديدة متطورة، يلزم لتنفيذها كوادر فنية وتقنية قادرة على مواكبة هذه التطورات، فالاهتمام بمواصفات خريجي هذه المؤسسات يؤدي إلى خلق كوادر تلائم تطورات سوق العمل، إن تدني المواصفات لخريجي هذه المؤسسات في الجوانب العلمية والمهارة الفنية اللازمة لملائمة متطلبات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، وهذا له آثار سلبية كثيرة، أهمها: زيادة البطالة في صفوف خريجي هذه المؤسسات، واستجلاب عناصر مؤهلة للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، أو إعطاء الخريجين دورات تأهيلية للانخراط في العمل، كل هذا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وبحسب ما أوضحت الدراسات السابقة فإن أغلب خريجي مؤسسات التعليم التقني والفني لا يتم قبولهم في مؤسسات سوق العمل، نظرا لعدم مواءمة مواصفات مخرجات التعليم التقني والفني لمتطلبات سوق العمل **(القائد، أبوراوي 2018)**، ولكثرة أعداد الخريجين في بعض التخصصات وضعف مواصفاتهم، ونظرا للتطورات الحديثة في أغلب القطاعات ينعكس ذلك جليا على سوق العمل؛ فالنتيجة هي حدوث نقص في القوى العاملة الماهرة والمؤهلة والقادرة على مواكبة التطورات الحديثة، وقد يرجع ذلك إلى القصور في الجانب العلمي والمهارة، ونظراً لجود ضعف الروابط بين القطاعات الإنتاجية والخدمية الخاصة والعامة وبين مؤسسات التعليم التقني، وعدم وجود الخطط العامة للدولة لوضع الخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات وفقا لاحتياجات الاقتصاد الوطني، وتكمن المشكلة في ليبيا وجود أعداد كبيرة من خريجي مؤسسات التعليم التقني

ولم يتم قبولهم في مؤسسات سوق العمل **(الجالي، 2018)**، وبسبب التغيرات الكبيرة التي حصلت في هيكلة الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى اعتماد الكثير من القطاعات في سوق العمل على العمالة الوافدة أو تطوير وتأهيل العمالة الوطنية من خريجي هذه المؤسسات، وللوقوف على مسببات الضعف في مواصفات الخريجين يمكننا طرح التساؤل التالي :

هل المعارف والمهارات المكتسبة لخريجي التعليم التقني والفني متوافقة مع التطورات العلمية والتكنولوجية وما ينتج عنها من تغيرات في متطلبات واحتياجات لسوق العمل؟

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المعرفة والمهارات المكتسبة لخريجي هذه المؤسسات ومدى مواءمتها لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، والتعرف على أسباب ضعف الجوانب العلمية وإمكانية الوصول إلى بعض المقترحات للاستفادة منها في تطوير المعاهد الفنية والمعاهد التقنية والكليات التقنية لتحسين جودة الخريجين بهذه المؤسسات عن طريق إكسابهم المزيد من العلوم الحديثة اللازمة لتحسين مواصفات الخريجين لمواءمة متطلبات سوق العمل بالاقتصاد الليبي، والوصول إلى بعض المقترحات التي تساعد في الوصول إلى تحسين مواصفات الخريجين لمواءمة متطلبات سوق العمل.

وبافتراض أن: تعد المعارف والمهارات المكتسبة لخريجي التعليم التقني والفني غير متوافقة مع التطورات العلمية والتكنولوجية وما ينتج عنها من تغيرات في متطلبات واحتياجات لسوق العمل.

توضيح بعض المفاهيم الخاصة بالتعليم التقني والفني

يتبع التعليم التقني والفني لوزارة التعليم بإشراف الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني والتي تشرف على عدد(504) مؤسسة بحيث تشرف الهيئة على كافة الإجراءات الإدارية والمالية والعلمية، وتهدف إلى تطوير العناصر البشرية وتأهيلها لاكتساب التقنيات الحديثة، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ الخطط الدراسية والبرامج التدريبة بالجودة اللازمة لتأهيل وتطور الكوادر البشرية الوطنية في المجالات التقنية والفنية للإيفاء بمتطلبات سوق العمل للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، وتتبع للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني عدد(24) كلية تقنية، وعدد(108) معهدا تقنيا عاليا،

وعدد(372) معهدا فنيا متوسطاً، حيث بلغ عدد الطلبة في هذه المؤسسات ما يزيد عن(126000) طالب وطالبة في مختلف التخصصات.

إدارة الكليات التقنية: وتشرف على عدد(24) كلية تقنية حتى سنة(2017)م وتهدف إلى الارتقاء بجودة التعليم التقني باستخدام التقنيات الحديثة، ولإعداد الكوادر التقنية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ولمواكبة التطورات التي تحدث في سوق العمل لإعداد عناصر مؤهلة في التخصصات الحديثة، وإعداد الخبرات الوطنية للاعتماد عليها في التطوير، ونظام الدراسة بالكليات(8) فصول دراسية – لمدة(4) سنوات _ ويمنح الطالب درجة البكالوريوس في العلوم التقنية ومدخلاتها من خريجي الشهادة الثانوية تخصص علمي وخريجي المعاهد المتوسطة.

إدارة المعاهد التقنية العليا: وتشرف على عدد (108) معهدا تقنيا عاليا، وتهدف إلى تطوير مهارات الفنيين وتخريج الكوادر التقنية القادرة على سد الفجوة في سوق العمل المحلي، وذلك من خلال الارتقاء بجودة التعليم التقني باستخدام التقنيات الحديثة في التخصصات الحديثة. ونظام الدراسة بالمعاهد العليا (6) فصول دراسية، ويمنح الطالب درجة الدبلوم العالي في العلوم التقنية، ومدخلاتها من خريجي الشهادة الثانوية علمي والمعاهد المتوسطة.

إدارة المعاهد الفنية المتوسطة: وتشرف على عدد (372) معهدا، وتهدف إلى خلق وتطوير المهارات الفنية الحديثة للكوادر الوطنية في سد احتياجات سوق العمل من الفنيين باستخدام التقنيات الحديثة في التخصصات المختلفة، ونظام الدراسة بالمعاهد المتوسطة لمدة (3) سنوات، ويمنح الطالب درجة الدبلوم متوسط في مجال تخصصها، ومدخلاتها من خريجي شهادة التعليم الأساسي مع ملاحظة أن خريجي هذه المعاهد ينبغي أن يلتحقوا مباشرة بسوق العمل؛ لأنه السبب الرئيس الذي أنشأت من أجله **(أبوراوي، 2018)**.

مراجعة الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تهتم بالتعليم التقني والفني وخصوصا في توافق مواصفات الخريجين مع متطلبات سوق العمل، أهمها:

دراسة (الجالي – 2018) : تطوير مهارات خريجي التعليم التقني وتأهيلهم لسوق العمل، وهدفت هذه الدراسة إلى اقتراح آلية المسار التدريبي الموازي لتحسين نوعية مخرجات المعاهد

والكليات التقنية عن طريق إكسابها عددا من المهارات الفنية التي تؤهلها وتضمن قبولها في مؤسسات التعليم التقني، التعرف على المهارات الأساسية التي يحتاجها الخريج للدخول لسوق العمل، واستخدم المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى هذه الأهداف، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي عدم استقرار الهيكل التعليمي يخلق فجوة بين مراحل التعليم من حيت نوع المخرجات، وكذلك صعوبة التعرف على نقاط الضعف لكل مرحلة؛ لأنها تتأثر ببعضها البعض، ولا يوجد دور لمؤسسات سوق العمل في المشاركة بالعملية التعليمية لاستيعاب الخريجين وتخفيض من نسبة البطالة، فمن غير المجدي مطالبة مؤسسات سوق العمل بقبول الخريجين دون العلم بمواصفاتهم الفنية التي تحتاجها مؤسسات سوق العمل.

دراسة (عكير– 2018): رفع جودة مخرجات التعليم العالي التقني لتطوير سوق العمل الليبي، وهدفت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوجهات للنهوض بجودة مخرجات التعليم العالي التقني من خلال التأكيد على أهمية التنمية البشرية المستدامة لدعم متطلبات سوق العمل، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، واستخدم صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات وتحليلها بواسطة البرامج الإحصائية الجاهزة للوصول إلى هذه الأهداف، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن ما نسبة (34%) من أفراد العينة يشتغلون في غير تخصصاتهم، وليس لديهم الخبرة والمهارة المطلوبة، وما نسبته (31%) من أفراد العينة يشتغلون في تخصصاتهم ولكن بدون الخبرة والمهارة المطلوبة، وما نسبته (19%) من أفراد العينة يشتغلون في تخصصاتهم ويفتقدون المهارات التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل، وما نسبته (16%) من أفراد العينة يشتغلون في تخصصاتهم وبخبرة جيدة ولكن يفتقدون المهارات المطلوبة، أي أن أغلب الخريجين لا يمتلكون المواصفات الجيدة التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل .

دراسة (أبوراوي – 2018): دور التعليم التقني والفني في مواكبة تطور سوق العمل في الاقتصاد الليبي، وهدفت إلى توضيح دور التعليم التقني والفني من خلال الوقوف على الواقع وتشخيص العراقيل التي تؤثر في الخريجين لمؤسسات التعليم التقني والفني، ومعرفة مدى مساهمة مراكز الأبحاث في الربط بين مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات سوق العمل، واستخدم المنهج التحليل الوصفي للوصول إلى هذه الأهداف، وتوصلت إلى ضعف مخرجات التعليم التقني والفني

من حيت الاختصاصات، ووجود فائض في الخريجين في بعض التخصصات وعجز في تخصصات أخرى، ضعف مواصفات خريجي التعليم التقني والفني بما يتلاءم والمواصفات المطلوبة في سوق العمل، زيادة معدلات البطالة لمخرجات التعليم التقني والفني، غياب دور مراكز **الأبحاث** في الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتعليم العالي وخاصة التعليم التقني والفني، وأوصت الدراسة الاهتمام بمواصفات الخريجين من التعليم التقني والفني حسب متطلبات سوق العمل، من خلال تطبيق معايير الجودة ، كذلك ضرورة فتح التخصصات وفق احتياجات سوق العمل وعدم فتح مؤسسات جديدة إلا وفق احتياجات سوق العمل، تفعيل دور مراكز الأبحاث في الربط بين القطاعات الاقتصادية والتعليم التقني والفني .

دراسة (العيساوي – زغينين 2018) : تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع، وهدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتقييم الوضع الراهن لمنظومة التعليم التقني بالمؤسسات التعليمية في ليبيا، اقتراح بعض المؤشرات للاستفادة منها في تطوير التعليم التقني، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تطوير تخصصات في التعليم التقني وربطها بسوق العمل، هناك فجوة بين المعارف والمهارات، وتطوير المناهج وبين التطورات المستجدة في التكنولوجيا وحاجة سوق العمل .

هناك العديد من الدراسات على التعليم التقني ولكن لا يسعفنا المجال لسردها، ولكن أغلبها توصلت إلى ضعف مواصفات الخريجين للتعليم التقني وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل، وهذا البحث جاء لاستكمال ما جاء في الدراسات السابقة وذلك بتوضيح وتحليل وترتيب الأسباب التي أدت إلى ضعف مواصفات خريجي التعليم التقني والفني من خلال جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان تقدم إلى خريجي هذه المؤسسات في الفترات السابقة لتحليل هذه البيانات واستخلاص مجموعة من المؤشرات التي تساهم في وضع خطط استراتيجية لقطاع التعليم التقني والفني والتي من شأنها توصلنا لمواءمة مواصفات خريجي التعليم التقني والفني مع متطلبات سوق العمل .

منهجية الدراسة

الأسلوب المتبع للتحليل في هذه الدراسة هو أسلوب التحليل الوصفي، وجمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان من خريجي مؤسسات التعليم التقني والفني الذين التحقوا بسوق العمل، وتحليل النتائج باستخدام برنامج الإحصائية الجاهزة للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة. مجتمع الدراسة هو خريجو مؤسسات التعليم التقني والفني المتواجد بمدينة مصراتة ونظرا لعدم توفر المعلومات عن هذا المجتمع تم اختيار عينة عشوائية منه، وتم تحليل بيانات هذه العينة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ضعف مواصفات خريجي مؤسسات التعليم التقني والفني والخروج ببعض النتائج المهمة في تحليل أسباب الضعف وبعض المقترحات بهذا الخصوص، حيث تم توزيع(70)استمارة استبيان استُلم منها(51) استمارة جاهزة للدراسة والتحليل، حيث تم استخدام مربع كاي، واختبار t واختبار فترة الثقة لمتوسطات الإجابات على إجابة الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss للمحاور الثلاثة وبمستوى معنوية (α=0.05) أي بفترة ثقة(95%).

تحليل البيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبيان لجمع البيانات عن الظاهرة المدروسة، وقد قسم الباحث الاستبيان إلى قسمين: حيث يحتوي القسم الأول البيانات الشخصية للمبحوثين، والقسم الثاني يحتوي ثلاثة محاور، حيث كان المحور الأول الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي ويتضمن (9) عبارات، والمحور الثاني الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية وتتضمن (7) عبارات، والمحور الثالث الاقتراحات وتتضمن (5) عبارات، وكانت الإجابات عن عبارات المحاور مغلقة على أساس مقياس ليكرث الخماسي، وأخذت الترتيب التالي غير موافق بشدة مقياسها (واحد)، وغير موافق مقياسها (اثنان)، ومحايد مقياسها (ثلاثة)، وموافق مقياسها (أربعة)، وموافق بشدة مقياسها(خمسة)، واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss والطرق الإحصائية التالية: أسلوب النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات فقرات الاستبيان، اختبار مربع كاى، اختبار t للعينة الواحدة، الاختبار الخاص بأداة الدراسة وهو الثبات والصدق

الإحصائي، تم اختبار ثبات الاستمارة من خلال استعمال اختبار قياس الثبات والصدق. والجدول رقم (1) يبين قيمة معامل الصدق والثبات .

جدول رقم (1): يوضح أعداد العبارات لمعامل الثبات ومعامل الصدق لجميع المحاور

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي	**9**	**0.724**	**0.851**
الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب لمهارات الفني	**7**	**0.703**	**0.838**
الاقتراحات	**5**	**0.774**	**0.880**
جميع المحاور	**21**	**0.810**	**0.900**

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع نتائج الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (0.60) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق وهو يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً إحصائياً.

نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

البيانات الشخصية: الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لعينة الدراسة وفقا لمتغير (الجنس ـ الحالة الاجتماعية ـ العمر ـ نوع المؤسسة التعليمية ـ سنوات الخبرة). من الجدول رقم (2) يتضح الآتي:ـ أن نسبة(74.5 %) من مفردات العينة ذكور، وأن نسبة(56.9 %) من مفردات العينة متزوجين، وأن أغلب أفراد الدراسة أعمارهم من(21) سنة إلى(30) سنة حيث بلغت نسبتهم(47.1 %) يليها الذين أعمارهم من(31) سنة إلى(45) سنة بنسبة(39.2%) وبذلك تكون نسبة الذين أعمارهم من(21) سنة إلى(45) سنة(86.3 %) وهو يدل على أن المجتمع الليبي هو مجتمع شبابي، إن أغلب أفراد الدراسة خريجي الكليات التقنية والمعاهد الفنية بنسبة(37.3%) لكل منهما، يليها المعاهد التقنية بنسبة(25.4 %) وهو يدل على وجود عدد كبير من الكليات والمعاهد الفنية وأعداد أقل من المعاهد العليا، يتبين كذلك أن أغلب أفراد الدراسة لديهم خبرة من(5) سنوات إلى (10) سنوات بنسبة(39.2%) يليها الذين لديهم خبرة من(16) إلى(20) سنة بنسبة(27.5%) وهو يدل على تفاوت الخبرات في العينة ويؤثر في مستوى ثبات الإجابة على الاستبيان.

جدول رقم (2): يوضح البيانات الشخصية للمبحوثين

البيان	المقياس	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	38	74.5
	أنثى	13	25.5
الحالة الاجتماعية	عزب	22	43.1
	متزوج	29	56.9
العمر	20 فأقل	2	3.9
	من 21--30 سنة	24	47.1
	من 31 - 45 سنة	20	39.2
	46 سنة فأكبر	5	9.8
نوع المؤسسة التعليمية	المعاهد الفنية	19	37.3
	المعاهد التقنية	13	25.4
	الكليات التقنية	19	37.3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	13.7
	من 5- 10 سنوات	20	39.2
	من 11- 15 سنة	10	19.6
	من 16- 20 سنة	14	27.5

التحليل الإحصائي للمحور الأول: الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي الجدول رقم (3) يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار مربع كاي للإجابة عن فرضية توجد فروق في إجابة المبحوثين عن كل عبارة ومستوى المعنوية المشاهدة ودرجة الأهمية.

جدول رقم (3): المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار مربع كاي

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	قيمة مستوى المشاهدة	درجة الأهمية
يرجع إلى ضعف في المناهج الحالية وعدم تطويرها لكي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المتجددة	4.294	0.901	27.353	3	0.000	3
يرجع إلى ضعف في المدخلات بالتعليم التقني والفني مما ينعكس ذلك سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.	4.118	0.765	29.392	3	0.000	6
يرجع إلى ضعف بعض الأساتذة علميا بمؤسسات التعليم التقني والفني مما ينعكس ذلك سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.	4.216	1.006	41.843b	4	0.000	5
يرجع إلى فقر المكتبات العلمية المتخصصة أو عدم وجودها أصلا مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.	4.353	0.716	33.471	3	0.000	1
ندرة الأساتذة المتخصصين في بعض التخصصات مما يؤثر سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.	4.118	1.013	16.529	3	0.001	7
يرجع إلى عدم وجود تنسيق بين ساعات النظري والعملي مما ينعكس ذلك سلبا على مخرجات هذه	3.941	1.121	26.157	4	0.000	9

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	قيمة مستوى المشاهدة	درجة الأهمية
المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.						
يرجع إلى عدم إجادة اللغة الإنجليزية لها دور في الحصول على فرصة عمل.	4.235	0.929	25.471	3	0.000	4
يرجع إلى عدم إجادة استخدام الحاسوب والإنترنت لهما دور في الحصول على فرصة عمل.	3.980	1.175	28.902	4	0.000	8
يرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية التي تمس الجانب العلمي، مثل: القاعات الدراسية، المقاعد الدراسية وغيرها... مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكن غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل.	4.353	0.976	58.314	4	0.000	2
المتوسط العام	4.179	0.554				

يتضح من الجدول أعلاه الآتي: تراوحت قيم المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات المحور بين (3.941 ـ 4.353) وهذه القيم تشير إلى أن إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات باتجاه (الموافقة)، تراوح مستوى المعنوية المشاهدة لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات المحور (0.000 ـ 0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، باتجاه (الموافقة) حيث جاءت العبارة (يرجع إلى فقر المكتبات العلمية المتخصصة أو عدم وجودها أصلا مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة) وفقر المكتبات يأتي في المرتبة الأولى بمتوسط (4.353)، يليها العبارة ضعف الإمكانيات المادية التي تمس الجانب العلمي، مثل: القاعات الدراسية، المقاعد الدراسية وغيرها... مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل وبمتوسط (4.353) ، يليها ضعف في المناهج الحالية وعدم تطويرها لكي تتوافق مع متطلبات سوق العمل المتجددة وبمتوسط (4.294)، يليها عدم إجادة اللغة الإنجليزية لها دور في الحصول على فرصة عمل وبمتوسط (4.235)، يليها العبارة ضعف بعض الأساتذة علميا بمؤسسات التعليم التقني والفني مما ينعكس ذلك سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة وبمتوسط (4.216)، من خلال الجدول رقم (4) والمتوسط العام لإجابات عينة الدراسة كانت (4.179) بنسبة مرجحة(83.58%) وانحراف معياري (0.554) استخدام الباحث هذه المعلومات للإجابة عن الفرضية والمدى العام وذلك باستخدام اختبار t للعينة الواحدة وكانت النتائج كالآتي:-

الفرضية الصفرية: لا توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي.

الفرضية البديلة: توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي.

جدول رقم (4): يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري عن إجمالي عبارات المحور.

المتوسط	الانحراف المعياري	قيمةT	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهدة	مدى المتوسط بدرجة ثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
4.179	0.554	15.187	50	0.000	4.023	4.335

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) الآتي:- أن مستوى معنوية مشاهدة (0.000) وهو (أصغر) من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي، مدى المتوسط العام لهذا المحور يتروح بين (4.023) و(4.335) بدرجة ثقة(95%)، وملاحظة على هذا المحور أن جميع الأسباب التي ذكرت حول الجوانب العلمية كانت في خانة الموافقة بتفاوت درجة أهميتها، كما هو واضح في الجدول رقم (3) ونعتبرها أسباب حقيقية ومؤثرة في ضعف الجانب العلمي، و أن أغلب ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما تم تحليلها هو قصور واضح في الجانب العلمي من حيث فقر المكتبات العلمية، و ضعف الإمكانيات المادية، وضعف المناهج الموجودة حاليا، وعدم إجادة اللغة الإنجليزية، و ضعف بعض الأساتذة، ضعف في المدخلات وندرة الأساتذة في بعض التخصصات، وعدم إجادة استخدام الحاسوب والانترنت، وعدم وجود تنسيق بين ساعات النظري والعملي، وهذا يعني أن جميع ما ذكر سابقا هي أسباب حقيقية في ضعف الجانب العلمي ولها تأثير سلبي على مواصفات الخريجين تعيق مواكبة تطورات سوق العمل الحديثة، خصوصا وأننا نعيش عصر العولمة والتكنولوجيا.

التحليل الإحصائي للمحور الثاني: الأسباب التي تؤثر سلبا على ضعف المواصفات لجانب المهارات الفنية لخريجي التعليم التقني والفني، ويتضح من الجدول رقم (5) الآتي: - تراوحت قيم المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات المحور بين (3.980 - 4.333) وهذه القيم

تشير إلى أن إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات باتجاه (الموافقة). (توجد فروق في إجابة المبحوثين عن كل عبارة) ومستوى المعنوية المشاهدة ودرجة الأهمية، يتراوح

مستوى المعنوية المشاهدة لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات

جدول رقم (5): يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار مربع كاي للإجابة عن المحور الثاني

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	قيمة مستوى المشاهدة	درجة الأهمية
يرجع إلى نقص وجود معامل وورش حديثة متخصصة لتطوير الجوانب الفنية والمهارية أو ضعف قدراتها إن وجدت مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة.	4.235	0.907	25.000	3	0.000	4
يرجع إلى ضعف الجوانب التطبيقية مثل الدورات التدريبية المتخصصة لمواكبة التطورات بسوق العمل.	4.333	0.841	30.333	3	0.000	1
يرجع إلى قلة الزيارات العلمية للجهات العامة والخاصة للاطلاع والتطبيق على الأجهزة والآلات الحديثة لاكتساب المهارات الفنية المناسبة لمواكبة التطورات في سوق العمل	4.255	0.913	24.216	3	0.000	3
عدم ربط الجانب العملي مع الجانب النظري يؤثر سلبا على اكتساب المهارات الفنية لمواكبة التطورات في سوق العمل.	4.216	0.901	24.373	3	0.000	5
عدم كفاية عدد الساعات العملية مقارنة بالجوانب النظرية لاكتساب المهارات الفنية المناسبة لمواكبة التطورات في سوق العمل.	3.980	0.969	11.039	3	0.012	7
نقص في توفر قطع الغيار والمواد الخام اللازمة لتشغيل المعامل والورش في مؤسسات التعليم التقني والفني، مما يؤثر ذلك سلبيا على اكتساب المهارات الفنية لمواكبة التطورات في سوق العمل.	4.275	0.896	25.627	3	0.000	2
ضعف المدربين والمهندسين في تدريس ساعات العملي بهذه المؤسسات، مما يؤثر ذلك سلبا على اكتساب المهارات الفنية لمواكبة التطورات في سوق العمل .	4.039	1.076	13.549	3	0.004	6
المتوسط العام	4.190	0.592				

المحور (0.000 ـ 0.012) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%). وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، باتجاه (الموافقة) حيث جاءت العبارة (ويرجع إلى ضعف الجوانب التطبيقية مثل الدورات التدريبية المتخصصة لمواكبة التطورات بسوق العمل)

بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.333) ، يليها عبارة (نقص في توفر قطع الغيار والمواد الخام اللازمة لتشغيل المعامل والورش في مؤسسات التعليم التقي والفني، مما يؤثر ذلك سلبيا على اكتساب المهارات الفنية لمواكبة التطورات في سوق العمل) بمتوسط (4.275) ، يليها العبارة (يرجع إلى قلة الزيارات العلمية للجهات العامة والخاصة للاطلاع والتطبيق على الأجهزة والآلات الحديثة لاكتساب المهارات الفنية المناسبة لمواكبة التطورات في سوق العمل) بمتوسط (4.255)، يليها **العبارة (ويرجع إلى نقص وجود معامل وورش حديثة متخصصة لتطوير الجوانب الفنية والمهارية أو** ضعف قدراتها إن وجدت مما ينعكس سلبا على مخرجات هذه المؤسسات وتكون غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل المتجددة) بمتوسط (4.235) ، يليها العبارة عدم ربط الجانب العملي مع الجانب النظري يؤثر سلبا على اكتساب المهارات الفنية لمواكبة التطورات في سوق العمل) بمتوسط (4.216)، والمتوسط العام لإجابات عينة الدراسة كانت (4.190) وبنسبة مرجحة(83.8%) وبانحراف معياري (0.592) استخدم الباحث هذه المعلومات للإجابة عن الفرضية والمدى العام وذلك باستخدام اختبار t للعينة الواحدة وكانت النتائج كالآتي:

الفرضية الصفرية: لا توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات لدى خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية.

الفرضية البديلة : توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات لدى خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية.

جدول رقم (6): يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري عن إجمالي عبارات المحور.

المتوسط	الانحراف المعياري	قيمةT	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهدة	مدى المتوسط بدرجة ثقة 95%	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
4.190	0.592	14.355	50	0.000	4.024	4.357

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن مستوى معنوية مشاهدة (0.000) وهو (أصغر) من(0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وهو يدل على أنه توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات لدى خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية، وأن مدى المتوسط العام لهذا المحور يتروح بين (4.024) و(4.357) بدرجة ثقة(95%) وأن أغلب ما توصلت إليه

الدراسات السابقة وما تم تحليلها هو نقص واضح في المهارات الفنية لخريجي التعليم التقني والفني، حيث أكدت العديد من الدراسات على ذلك منها دراسة (عكير – 2018) : والتي بعنوان رفع جودة مخرجات التعليم العالي التقني لتطوير سوق العمل والتي توصلت إلى أن أغلب الخريجين يشتغلون في غير تخصصاتهم وآخرون يشتغلون في تخصصاتهم وتنقصهم الخبرة والمهارة، ومجموعة تنقصهم المهارات ومجموعة أخرى بسيطة تتوفر فيهم الخبرة والمهارات بنسب بسيطة، ودراسة (الجالي – 2018) :تكلمت على تطوير مهارات خريجي التعليم التقني وتأهيلهم لسوق العمل، واقتراح آلية المسار التدريبي الموازي لتحسين نوعية مخرجات لمعاهد والكليات التقنية عن طريق إكسابها عددا من المهارات الفنية التي تؤهلها وتضمن قبولها في مؤسسات سوق العمل.

التحليل الإحصائي للمحور الثالث: – الجدول رقم (7) يبين المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار مربع كاي للإجابة عن فرضية (توجد فروق في إجابة المبحوثين عن كل عبارة) ومستوى المعنوية المشاهدة ودرجة الأهمية.

جدول رقم (7): يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة اختبار مربع كاي للإجابة على المحور الثالث

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاى	درجة الحرية	قيمة مستوى المشاهدة	درجة الأهمية
يجب أن يكون هناك تخطيط سليم للدولة تنطلق منه خطط استراتيجية لمؤسسات التعليم التقني والفني.	4.588	0.572	26.471	2	0.000	3
يجب أن يكون هناك تعاون مشترك بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم التقني.	4.510	0.731	47.431b	3	0.000	4
يجب أن يتوفر العنصر المادي لكي تتمكن هذه المؤسسات من الإيفاء بمتطلباتها الضرورية.	4.627	0.631	33.294	2	0.000	2
الاهتمام بالبنية التحتية لهذه المؤسسات، المباني الدراسية ومستلزمات الورش، وأجراء الصيانة اللازمة لهذه المرافق.	4.510	0.731	46.020	3	0.000	5
يجب الاهتمام بآلية القبول للطلبة الجدد بإجراء امتحانات للقبول في هذه المؤسسات وخاصة الجانب التقني.	4.647	0.658	66.255	3	0.000	1

يتضح من الجدول أعلاه الآتي :- تراوحت قيم المتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات المحور بين (4.510 ـ 4.647) وهذه القيم تشير إلى أن إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات باتجاه (الموافقة)، مستوى المعنوية المشاهدة لاختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين على عبارات المحور (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى معنوية (5%) وهذا يدل

على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، باتجاه (الموافقة) حيث جاءت العبارة يجب الاهتمام بآلية القبول للطلبة الجدد بإجراء امتحانات للقبول في هذه المؤسسات وخاصه الجانب التقني بالمرتبة الأولى بمتوسط(4.647) ،يليها العبارة يجب أن يتوفر العنصر المادي لكي تمكن هذه المؤسسات من الإيفاء بمتطلباتها الضرورية بمتوسط (4.627) ، يليها العبارة يجب أن يكون هناك تخطيط سليم للدولة تنطلق منه خطط استراتيجية لمؤسسات التعليم التقني والفني بمتوسط (4.588)، يليها العبارة يجب أن يكون هناك تعاون مشترك بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم التقني بمتوسط (4.510) ، يليها العبارة الاهتمام بالبنية التحتية لهذه المؤسسات، المباني الدراسية ومستلزمات الورش، وإجراء الصيانة اللازمة لهذه المرافق بمتوسط (4.510) .

أسباب ضعف مواصفات التعليم التقني في الدراسات السابقة وتحليل النتائج الحالية

الشكل (1) يوضح دورة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم التقني والفني ومؤسسات سوق العمل

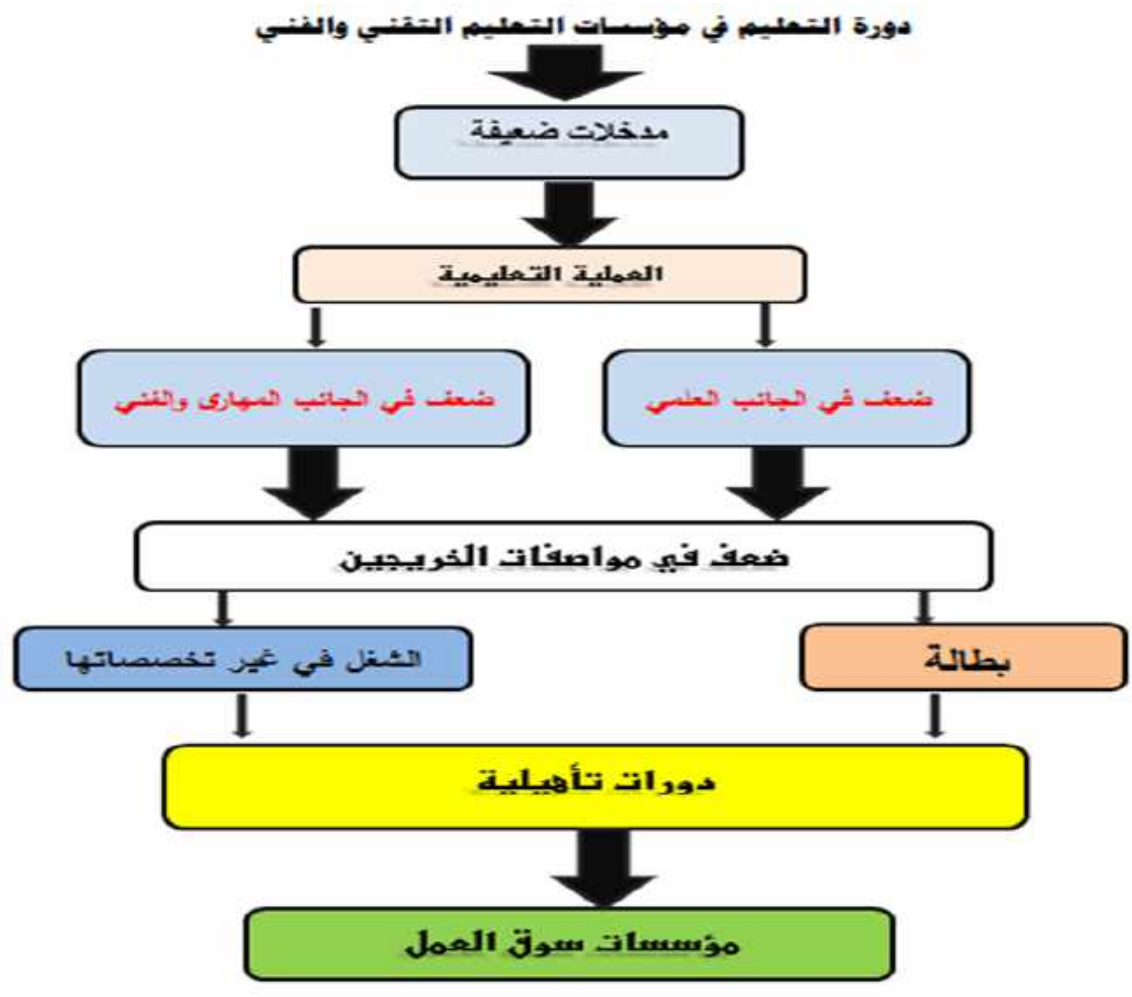

الشكل (1) يوضح أن ضعف المدخلات يؤدي إلى ضعف الجانب العلمي والمهارى؛ وهو بدروه يؤثر في ضعف مواصفات خريجي هذه المؤسسات، وبالتالي يتجه جزء إلى البطالة والجزء الثاني إلى سوق العمل، ولكن أغلبهم في غير تخصصاتهم (عكير ،2018)، ولتغطية العجز يتم استخدام العمالة الوافدة أو تأهيلهم عن طريق دورات تأهيلية ويعني زيادة لكلفة خريجي هذه المؤسسات لتمكنهم من الالتحاق بمؤسسات سوق العمل. يتضح من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (2) النسب المرجحة للإجابات على جميع الأسئلة لجميع المحاور وترتيب الأسباب المؤثرة حسب ما يراه افراد العينة، كما هو واضح في الرسم في محور الجوانب العلمية، وفي محور المهارات الفنية المكتسبة، وفي محور الاقتراحات.

- مما سبق تحليله نلاحظ أن ضعف الجانب العلمي والمهارات المكتسبة له دور كبير في ضعف مواصفات خريجي التعليم التقني والفني، وهذا يوضح عزوف مؤسسات سوق العمل عن تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الليبي، وهو موافق لفرضية البحث التي تقول: تعد المعارف والمهارات المكتسبة لخريجي التعليم التقني والفني غير متوافقة مع التطورات العلمية والتكنولوجيا وما ينتج عنها من تغيرات في متطلبات واحتياجات لسوق العمل، وذلك من خلال التوصل إلى أنه توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في الجانب العلمي، بالمتوسط العام لهذا المحور يتراوح بين (4.023) و(4.335) بدرجة ثقة(95%)، وكذلك توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية، وأن مدى المتوسط العام لهذا المحور يتراوح بين (4.024) و(4.357) بدرجة ثقة(95%)، والموافقة على الاقتراحات بالمتوسط الحسابي المرجح للإجابات على عبارات المحور بين (4.510 ـ 4.647) وهذه القيم تشير إلى أن إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات باتجاه (الموافقة)، وأن ما توصلت إليه الدراسة يحقق أهداف البحث من التعرف على أهم المؤثرات وبحسب تأثير كل منها بالترتيب كما رآه أفراد العينة، والخروج ببعض المقترحات التي من شأنها تحسين مخرجات التعليم التقني والفني.

مناقشة النتائج والتوصيات

النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال التحليلات السابقة وهي كالآتي:

- إن ضعف الجانبين العلمي والمهاري يؤثر وبشكل كبير في ضعف مواصفات خريجي مؤسسات التعليم التقني والفني والذي بدوره يؤثر في مواءمة متطلبات مؤسسات سوق العمل بالاقتصاد الليبي.
- يعد ضعف الجوانب العلمية من أهم المؤثرات على الموصفات الخريجين، ومن أهم هذه الأسباب المؤثرة بالترتيب حسب ما يراه أفراد العينة، وهي فقر المكتبات العلمية، وضعف الإمكانيات المادية، وضعف المناهج الموجودة حاليا، وعدم إجادة اللغة الإنجليزية، وضعف بعض الأساتذة، ضعف في المدخلات وندرة الأساتذة في بعض التخصصات، وعدم إجادة استخدام الحاسوب والإنترنت، وعدم وجود تنسيق بين ساعات النظري والعملي، وكانت بمتوسط عام بلغ (4.179) بمدى المتوسط بدرجة ثقة (95%) (الحد الأدنى 4.02 والحد الأعلى4.335).
- توجد أسباب تؤثر سلبا على ضعف المواصفات في خريجي التعليم التقني والفني في جانب المهارات الفنية، ومن أهم هذه الأسباب المؤثرة بالترتيب وهي: ضعف الجوانب التطبيقية، ونقص في توفر قطع الغيار والمواد الخام، وقلة الزيارات العلمية للجهات العامة والخاصة، ونقص وجود معامل وورش حديثة، وعدم ربط الجانب العملي مع الجانب النظري، وضعف المدربين والمهندسين، وعدم كفاية ساعات الجانب العملي، والمتوسط العام لهذا الجانب (4.190)، ومدى المتوسط العام لهذا المحور يتراوح بين (4.024) و(4.357) بدرجة ثقة (95%).
- توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات، وكان أهمها الاهتمام بآلية القبول للطلبة الجدد، وتوفر العنصر المادي لكي تتمكن هذه المؤسسات من الإيفاء بمتطلباتها الضرورية، ووجود تخطيط سليم للدولة، وتعاون مشترك بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم التقني،

والاهتمام بالبنية التحتية لهذه المؤسسات، المباني الدراسية ومستلزمات الورش، وإجراء الصيانة والتي من شأنها الرفع من مستوى مواصفات خريجي هذه المؤسسات.

التوصيات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ، بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، أهمها ما يأتي :

- الاهتمام بالجوانب العلمية وذلك من خلال معالجة الأسباب التي تسببت في ضعف الجانب العلمي وهو يؤثر بدرجة كبيرة على مواصفات خريجي التعليم التقني والفني.
- الاهتمام بجانب المهارات الفنية وذلك من خلال معالجة الأسباب التي تسببت في ضعف المهارات الفنية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على مواصفات خريجي التعليم التقني والفني.
- الاهتمام بآلية القبول للطلبة الجدد بإجراء امتحانات للقبول في هذه المؤسسات.
- توفير العنصر المادي لكي تتمكن هذه المؤسسات من الإيفاء بمتطلباتها الضرورية.
- وضع تخطيط سليم للدولة تنطلق منه خطط استراتيجية لمؤسسات التعليم التقني والفني.
- وضع استراتيجية للتعاون المشترك بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم التقني.
- الاهتمام بالبنية التحتية لهذه المؤسسات، المباني الدراسية ومستلزمات الورش، وإجراء الصيانة اللازمة لهذه المرافق.
- توفير قاعدة بيانات من المؤسسات التعليم التقني لمساعدة الباحثين، وكذلك من مؤسسات سوق العمل لكي تتمكن مؤسسات التعليم من معرفة الاحتياجات المطلوبة بمواصفاتها المناسبة.

المراجع

أبوراوي، رمضان علي، (2018)، دور التعليم التقني والفني في مواكبة تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، مؤتمر الهندسة الكهربائية، طرابلس.

الجالي، عبد السلام سالم، (2018)، تطوير مهارات خريجي التعليم التقني والفني وتأهيلهم لسوق العمل، مؤتمر الهندسة الكهربائية، طرابلس.

القائد، أحمد، أبوراوي، رمضان (2018)، تكاليف الاستثمار في التعليم والتدريب ودوره في خفض إجمالي الإنفاق، مؤتمر الهندسة الكهربائية، طرابلس.

العيساوي، ستار جابر، زغينين، منصور سالم (2014)، تطور تخصصات التعليم التقني وروابطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع، مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول، الزاوية، www.stj.com.ly.

عكير، عادل صالح، (2018)، رفع جودة مخرجات التعليم العالي التقني لتطوير سوق العمل الليبي، مؤتمر الهندسة الكهربائية، طرابلس.

مؤشرات التنمية البشرية، (2018)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018 ،برنامج الأمم المتحدة، U N D P .

أثر الولوج بسلاسل القيمة المتقدمة في تنمية الصناعة التحويلية في سورية

كندة عبد الحميد نده

ماجستير الاقتصاد وإدارة الأعمال الدولية–المعهد العالي للتنمية الإدارية–جامعة دمشق

kendanadda@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى فهم التّغير في طبيعة الإنتاج والتبادل التجاري على الصعيد العالمي وآلية تشكل سلاسل القيمة العالمية Global value chains، إضافةً إلى إبراز أهميتها في رسم استراتيجيات النمو والتنمية، وخاصّة في الدول النامية ومنها سورية. كما يبرز دور السياسات الصناعية وتدخل الدولة في تحديد طبيعة الانخراط في هذه السلاسل ومتطلبات تحقيقه كتحسين مناخ الاستثمار والسياسات التجارية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويعتمد البحث على منهج التحليل المقارن والتحليل الوصفي في سبيل الوصول إلى فهم أعمق لاقتصاديات سلاسل القيمة ودورها التنموي. فانطلاقاً من تشخيص الوضع الراهن لقطاع الصناعة التّحويلية Manufacturing في سورية ومقومات تعزيز تنافسية القطاع ككل، يظهر البحث أهميّة التدخل الفعّال من قبل الحكومة، في محاور فعلية محدّدة من فروع النشاط الصناعي، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها سورية والفرص الكامنة التي ستتبلور مع توسع عملية إعادة الإعمار، وذلك ضمن سياق تطبيق مدخل سلاسل القيمة العالمية ومراحلها، وإنشاء العناقيد الصناعية التي تربط المنتجين في مختلف المراحل وتلتزم باتباع المعايير الدولية لتعظيم القيمة المضافةMaximize value added، وزيادة التّصدير وتخفيض الضغط على استيراد السلع الوسيطة والجاهزة. وتعزيز مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق النّمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، السياسات الصناعية، العناقيد والتجمعات الصناعية، النمو ذاتي الدفع، التبادل التجاري.

Abstract

The research aims to understand the change in the nature of production and trade on a global scale, the mechanism of emergence and formation of global value chains, as well as highlighting its importance in shaping growth and development strategies, especially in developing countries, including Syria. It also highlights the role of industrial policies and State intervention in determining the nature of commitment in these chains (improving the investment climate, trade policies and the factors of enhancing the competitiveness including the role of SMEs enterprises).

Based on the current status of the manufacturing sector in Syria, the research shows the importance of efficient intervention by the government in specific areas of industrial activities (increasing the comparative advantages, identifying potential opportunities and establishing the industrial clusters) in order to increase the global value chains in selected branches of industrial. As a result, maximizing added values will allow the increasing of exports, reducing the pressure on the import of intermediate and ready goods and strengthening the contribution of manufacturing sector in achieving sustainable growth.

Keywords: Global Value Chains, GVCs, Cluster, Industrial Clusters, Industrial Policy, Endogenous Growth, International Trade.

المقدمة

يشير مصطلح سلاسل القيمة (Value Chain) إلى سلسلة مراحل إنتاج سلعة أو خدمة تُباع في الأسواق بحيث يتم إضافة قيمة في كل مرحلة [1]. وتلعب سلاسل القيمة العالمية دوراً مهماً في أنماط التجارة العالمية لجهة تكاليف ومنافع التبادل التجاري كونها تحدّد التموضع الأمثل للمراحل التّتابعية في عملية الإنتاج. فوفق "بورتر"[2] Porter، فإن سلسلة القيمة هي جملة أنشطة مترابطة ذات اعتماد متبادل، يمكن تقسيمها إلى أنشطة أولية وأخرى داعمة. لقد اقتصر تحليل سلاسل القيمة العالمية على التنافسية في الصناعات التحويلية في البداية، ولكنّه يشمل الآن العديد من الصناعات، نظراً لأهمية الاستفادة من عوائد التبادل التجاري، كما يبينه تقرير لمنظمة التجارة الدولية[3]، حيث يسمح التحليل المتقدم لسلاسل القيمة بتحقيق المزيد من فرص التشغيل وخاصّة في البلدان النامية، إضافةً إلى تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية، وهو يشكل إطاراً للتحديث بإدماج منهجية سلاسل القيمة العالمية في رسم السياسات الاقتصادية وتحديد الفاعلين الاقتصاديين ودورهم في بناء القدرات لمواجهة متطلبات الاندماج على المستوى العالمي وتحديد مواطن التنافسية[4]، بحيث تعتمد التوجهات السياساتية على طبيعة الصناعات وأنماط التدخل الحكومي كالبيئة المؤسّساتية وجذب الاستثمارات وتطوير رأسمال البشري وتحديث البنى التحتية[5]. فخلال العقدين الأخيرين ازداد حجم تجارة السلع الوسيطة عبر الحدود وازداد حجم وقيمة السلع المستوردة وإعادة تصديرها، حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى تفوق قيمة الصادرات العالمية من السلع الوسيطة عن تلك النهائية والرأسمالية للمرة الأولى (51% من السلع التجارية غير النّفطية) [6]. كما تضاعفت تجارة السلع الوسيطة ست مرات في آسيا خلال الفترة(1995–2013) مقابل أربع مرات في بقية أنحاء العالم، فقواعد البيانات الحديثة الصادرة عن مجموعة من المنظمات الدولية

---

[1] **Antra's, P and Gortari, A. (2017),** ***On the Geography of Global Value Chains,*** **NBER Working Paper No. 23456.**

[2] **Porter, M. (1985).** ***Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance,*** **New York: Free Press.**

[3] **WTO. (2012),** ***World Trade Report 2012 Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century*****. World Trade Organization, Geneva.**

[4] **Bamber, Penny and Karina Fernandez-Stark. 2013.** ***Global Value Chains, Economic Upgrading and Gender: The Horticulture Industry*****. World Bank. Washington, D.C.**

[55] **Frederick W. Mayer & Nicola Phillips (2017).** ***Outsourcing governance: states and the politics of a global value chain world,*** **New Political Economy, 22:2, 134-1522.**

[6] **APEC Policy Support Unit, 2016.** ***Promoting SMEs' Integration into Global Value Chains in Major Industries - Comprehensive Policy Report,*** **APEC. Lima, Peru.**

يتيح فهم سلاسل القيمة العالمية لمجموعة من البلدان (بياناتWIDO[7]] وتشمل 43 دولة عبر 15 قطاع إنتاج رئيسي)، حيث أضحت الاقتصاديات الديناميكية لاعباً مهماً في سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت خلال العقد الأول من القرن الحالي مصدراً رئيساً للسلع التحويلية الوسيطة والنهائية كالصين والمكسيك، والسلع الأولية كالبرازيل وروسيا. كما أسهمت في نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح جلياً دور الصين ومجموعة البريكس في صياغة النظام العالمي الجديد [8]. إنّ فهم طبيعة الأسباب الكامنة خلف بُنى الإنتاج العالمية الجديدة وشبكات الربط بين وضمن الشركات الجامعات ومراكز التدريب وتنظيم الإنتاج المجزّأ بشكل عمودي عبر البلدان أصبح سمة أساسية. حيث يرى (Baldwin & Venables, 2010) أنّ مراحل تشكيل القيم إمّا بشكل عنكبوتي متتابع أو بتجميع المكونات من مصادر مختلفة وبالتالي هي إما إقليميّة أو عالمية [9]. ومن هنا، تبرز أهمية دور الدولة في دعم التنافسية والتّوجه نحو التّخصص والتنوع بواسطة خلق أو دعم القطاعات الجديدة عالية الإنتاجية. ويبرز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تعزيز سلاسل القيمة من خلال دعم المنتجين وبشكل خاص في حال تعرض البلد المعني لأزمات جوهرية أو في مرحلة إعادة البناء (كما في الحالة السورية)، وذلك من خلال إدماج قوة العمل الموجهة سابقاً في أعمال غير إنتاجية أو في أنشطة زراعية مبعثرة وبورشات متناثرة [10] إلى مجالات إنتاج ضمن منظومة صناعية متكاملة تسمح بتحقيق النمو ذاتي الدفع، وبمنافع كليّة يستفيد منها كافة المنتجين.

[7] اعتماداً على قاعدة بيانات "الويدو" (World Input-Output Database: WIDO) التي جهدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) بتقديمها لتغطي (57) دولة تمثل (86%)من الناتج العالمي في (2016)، حيث تشكل أنماط الأنشطة ودرجة الانخراط والعوائد المترتبة منها اعتبارات سياساتية مهمة على صعيد تنوع الاقتصاد وتركيب سوق العمل.

[8] UNIDO, 2015, *Global Value Chains, Development and emerging economics*, working paper 18, Vienna International Centre.

[9] Baldwin, R. Venables, A. 2010. *Spiders and snakes: offshoring and agglomeration in the global economy*, NBER Working Paper No. 16611.

[10] OECD and World Bank, 2015. *Inclusive Global Value Chains: Policy options in* trade *and complementary areas for GVC Integration by small and medium enterprises and low-income developing countries*. OECD publishing.

مشكلة البحث

مع التّغيرات العالمية على صعيد الإنتاج أصبح دور سلاسل القيمة العالمية يلعب دوراً مهماً في تشكيله وإعادة تشكيل النسيج الصناعي لكل البلدان، ويفرض ضرورة فهم هذه التغيرات وكيفية الاستفادة منها في رسم وصياغة السياسات الاقتصادية كون السياسات الصناعية لم تعد تعني العودة إلى سياسات إحلال الواردات أو النمو الموجه بالتصدير، فتوضّع الشركات والاقتصاد برمته يجب أن يمثل موقعاً ضمن سلاسل القيمة (Baldwin, 2011) [11]. حيث تكمن مشكلة العديد من الاقتصاديات في ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية ليس فقط الظاهرة؛ بل أيضا المزايا الكامنة وفي تعظيم عوائد التشابك ضمن وبين الصناعات محلّياً وعالمياً. لكنْ عدد كبير من الدول النامية مازال في المراحل الأولية من الصناعة ومازال مصدّراً للمواد الأولية دون تحقيق القيم المضافة، لا بل يبقى أسيرا لتقلبات أسعار الخام في السوق الدولية. ورغم تمتع سورية بإرث صناعي وبتوفر العديد من مدخلات الإنتاج، فإنّ قطاع الصناعة التحويلية مازال حبيس المراحل الأولية للتصنيع، مقارنةً بدولٍ لم تكن موجودة على خارطة القيم المضافة العالمية ورغم أنّ اقتصادها لا يتمتع بمزايا تتمتع بها سورية والتي ليس أقلها بأنها رابع منتج عالمي للزيتون، وتتوفر لديها مدخلات صناعة الإسمنت والحديد على سبيل التحديد. والسؤال المطروح، **كيف يمكن ترجمة الفرص الكامنة واستغلال الموارد والمواد الأولية المتوفرة في تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة بإلحاح وخاصة مع توسع عملية إعادة البناء في سورية؟**

أهمية البحث

تتجلّى أهمية البحث في إبراز أهمية سلاسل القيمة العالمية ودور السياسات الصناعية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإيضاح سبل الانخراط في السلاسل العالمية، خاصّة وأنّ الموضوع اكتسب زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة توسع الانتشار الأفقي للشركات العالمية بعد موجة الاندماج العامودي وعمليّات الاستحواذ التي سادت في العقد الأخير من القرن الماضي. وانطلاقاً من أهمية الاندماج العالمي للاقتصاد السوري ضمن الثوابت الوطنية والخصوصية السورية بعد

[11] Baldwin, R. 2011. Trade and industrialization after globalisation's 2nd unbundling: How building and joining a supply chain are different and why it matters, CEPR Discussion Papers 8768. London.

فشل سياسات التحرير غير المدروس والتي لجأت لها العديد من الدول مقارنة بدول تبنّت سياسات صناعية معتمدة على الذات، يركز البحث في جزئه التطبيقي على شرح كيفية ولوج سورية في المراحل المتقدمة من سلاسل القيمة لمجموعة إستراتيجية مختارة من فروع النشاط الصناعي التحويلي، خاصة لأهميتها في المرحلة المقبلة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- توصيف مفهوم سلاسل القيمة العالمية وماهيته.

2- دراسة واقع الصناعة التحويلية في فترة ما قبل الأزمة وأثناء الحرب على سورية.

3- دراسة أهمية استغلال الفرص والموارد المحلية الكامنة في قطاع الصناعة التحويلية على تعظيم القيمة المضافة والنهوض الاستراتيجي بالقطاع الصناعي السوري في المرحلة المقبلة.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنَّ لسلاسل القيمة تأثير جوهري وحاسم لجهة التحديث والتطوير في الاقتصاد المحلي للبلد المعني، وأنّ للسياسات الصناعية واستغلال الفرص والموارد المحلية الكامنة في قطاع الصناعة التحويلية دورٌ حاسمٌ في تعظيم القيمة المضافة والنهوض الاستراتيجي بالقطاع الصناعي السوري في المرحلة المقبلة، وبالتالي تلعب دوراً محورياً لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الدراسات السابقة

1_ دراسة (الشعباني والحديدي،2010) استخدام سلسلة القيمة كأحد الاستراتيجيات الحديثة في إدارة التّكلفة: وتمّ تطبيقها على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، هدفت إلى عرض كيفية استخدام سلاسل القيمة بوصفها استراتيجية حديثة في إدارة وتخفيض التكاليف، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم النتائج أنّ استخدام سلاسل القيمة يمكّن الشركة من تحديد حصة كل نشاط من التكاليف الإجمالية وتحديد الأنشطة المضيفة للقيمة وبيان نسبة مساهمتها في القيمة المضافة وتحديد الأنشطة غير المضيفة وحذفها.

2_ دراسة (بوغرارة،2017) دور سلسلة القيمة لبورتر في إبراز الميزة التنافسية للمؤسّسة: وهي دراسة حالةLa mega pizza ولاية قسنطينة، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية سلاسل القيمة في تحقيق الميزة التنافسية للشركات وتحديد العوامل المختلفة التي تؤثر في تحقيق هذه الميزة، وتمّ استخدم المنهج الوصفي، وتوصلت إلى ضرورة تحديد الأنشطة المضيفة للقيمة المضافة واستقدامها وتحديد الأنشطة غير المضيفة والتخلص منها. وقد توصلت أيضاً دراسة (محمد نور،2015) ودراسة (الشعباني والحديدي،2010) لنتائج مشابهة لنتائج هذه الدراسة.

3_ دراسة (محمد نور،2015) دور المحاسبة الإدارية باستخدام أسلوب سلاسل القيمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: وتوصل إلى ضرورة تحليل تكاليف الأنشطة الرئيسية والفرعية وتحديد حصة كل نشاط، وبالتالي استبعاد الأنشطة غير المضيفة للقيمة.

4_ دراسةResearch on Logistics Value Chains Analysis (2013,Zhou) and Competitiveness Construction for Express Enterprises، تحليل سلسلة القيمة وتحقيق الميزة التنافسية: هدفت إلى تحديد مواطن الضعف والقوة في المنظمات باستخدام سلاسل القيمة والتي تؤثر في تحقيق الميزة التنافسية، وتم استخدام المنهج الوصفي وتوصّلت إلى أنّ استخدام سلاسل القيمة يمكن الشركة من تحليل تكاليف الأنشطة والعمليات ويبين أسباب التكاليف المرتفعة ويحدد الأنشطة المضيفة للقيمة ونسبة مساهمتها في القيمة المضافة.

5_ دراسة (2015,Papazoglou,et al) Integrated Value Chains and their Implications from a business and technology Stand point سلاسل القيمة المتكاملة في منظمات الأعمال: هدفت الدراسة إلى التعريف بدور سلاسل القيمة في تحقيق السيطرة على السوق وتحقيق التكامل في أعمال المنظمات، وتوصل إلى أنّ استخدام سلاسل القيمة المتكاملة يمكن المنظمة من تحليل التكاليف، وبالتالي تعزيز نقاط القوة واستبعاد الأنشطة غير المضيفة للقيمة.

6_ دراسة (2015, Papazoglou, et al) Integrated Value Chains and their Implications from a business and technology Stand point سلاسل

القيمة المتكاملة في منظمات الأعمال: هدفت الدراسة إلى التعريف بدور سلاسل القيمة في تحقيق السيطرة على السوق وتحقيق التكامل في أعمال المنظمات، وتوصل إلى أنّ استخدام سلاسل القيمة المتكاملة يمكن المنظمة من تحليل التكاليف، وبالتالي تعزيز نقاط القوة واستبعاد الأنشطة غير المضيفة للقيمة. وقد توصلت أيضاً دراسة (Zhou،2013) لنتائج مشابهة لنتائج هذه الدراسة.

منهج البحث

تمّ اتّباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة نقدية لأهم الأبحاث الاقتصادية الحديثة والدراسات النوعية المتخصصة، بما فيها تلك التي تناولت سلاسل القيمة العالمية، ومن مناقشة أهم الخلاصات المعرفية التي توصلت لها النقاشات الفكرية الجديدة حول دور السياسات الصناعية في تحقيق الاندماج ضمن إطار سلاسل القيمة العالمية، وانعكاس ذلك على إمكانية استغلال سورية للفرص الكامنة، بعد تقديم قراءة تحليلية لواقع الهيكل الصناعي الحالي، وكيفية النهوض من مفاعيل الحرب على قطاع الصناعة التحويلية وتحقيق القيم المضافة المطلوبة.

أولاً- النظرية الاقتصادية واقتصاديات سلاسل القيمة:

يُعد تمكين تدفق المعرفة الكيفية (Know-now) في الدول الصناعية والمتقدّمة إلى تلك الأقل تقدماً عاملاً حاسماً في تحديد دور سلاسل القيمة في التنمية الصناعية، فالطّريق إلى التصنيع أصبح مرفولاً بالانضمام إلى السلاسل دون الحاجة إلى بنائها من الصفر كما فعلت اليابان وكوريا الجنوبية، حيث يتم التركيز على مهام محدّدة في السلسلة بدلاً من القيام بإنتاج السلع والخدمات بشكل كامل وهذا يسهم في تخفيض التكاليف وخاصّة الغارقة [12] (Sunk Cost). وتفرض العولمة وثورة الاتصالات تحديات أساسية أمام الشركات والتي تتطلب تدخل الدولة بشكل أكبر من خلال مفهوم الشبكات والترابط من جهة، وزيادة مستوى حماية الملكية الفكرية والمادية من جهة أخرى. حيث تولي الشركات الرائدة أهمية قصوى للربط الفعال بين الوحدات الإنتاجية المتأثرة عبر السلاسل في بلدان مختلفة. وبالتالي يلعب الموقع أهمية لضمان التدفق التجاري اعتماداً على مؤشرات التنافسية وسياسات الاندماج الاقتصادي الفعال، وبالتالي يجب تحسين مناخ الاستثمار كأحد أهم معيقات انضمام الدول الأقل نمواً إلى سلاسل القيمة ضرورياً لخفض تكاليف الوقت

[12] **التكاليف الغارقة هي التكاليف التي تم تحملها في وقت سابق ولا يمكن استردادها.**

والشحن والنقل وتعزيز كفاءة الاستخدام والإنتاجية، مع صياغة نظام لحماية حقوق الاختراع والابتكار وتبادل المعلومات وإنفاذ العقود. ويرى (Gereffi et al, 2005) [13] أنّ التحديث هو جوهر عملية الانتقال إلى أنشطة ذات قيم مضافة أعلى، على أن يشمل كلاً من العمليات والمنتجات والوظائف والقطاعات والشبكات، ضمن شبكات الإنتاج العالمي، وهذا يحتاج إلى فهم طبيعة عمل وماهية الشركات وعلاقاتها البينية، وبالتالي تشخيص مناخ الاستثمار محلياً وإقليمياً وعالمياً [14]. كما يعرض تقرير لمركز دراسة العولمة والحوكمة والتنافسية في جامعة (Duke) نموذجاً للأقانيم الأربعة الأساسية التي تشكل معيقات في وجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والتي تتمثل في النفاذ إلى الأسواق– التدريب– التنسيق– التمويل [15]. حيث يعد النفاذ إلى الأسواق أساساً للتضمين في سلاسل القيمة وإلى الربط بين المنتجين والبائعين وبشكل خاص في أسواق المنتجات الزراعية. ويعد تدويل الأنشطة نمطاً شائعاً في العقد الأخير ونشوء الشركات متعددة الجنسية (MNCs). فقد أدّت تكنولوجيا المعلومات إلى نقل سريع وسهل للمعلومات، حيث تلجأ الشركات الساعية لزيادة كفاءتها وتخفيض التكاليف وزيادة المرونة في أعمالها إلى تفكيك أعمالها (Unbundling) وأنشطتها والعمل على تعهدها وتدويلها كإدارة الموارد البشرية والتمويل، خاصةً بوجود أنشطة خدماتية يمكن تقديمها لكل الشركات والصناعات (خدمات الأعمال العامة، تقنيات المعلومات، وعملياً تعهد الأنشطة، وخدمات مرتبطة بأنواع معينة من الصناعات) [16]، حيث يمكن إيراد مجموعة من الحقائق المنهجية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية [17]

[13] **Dahlan, J. 2015, Upgrading in Global Value Chain of Malaysian Aviation Industry, Procedia Economics and Finance. Volume 31, 2015, Pages 839-845**

[14] **Gereffi, G., J. Humphrey and T. Sturgeon (2005), "The governance of global value chains", Review of International Political Economy 12(1), 78-104**.

[15]**Gerffi.G, Fernandez.K. 2016. Global Value Chain Analysais : A Primer. Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness. US.**

[16] **Gereffi.G, Lee, 2015. Global value chains, rising power firms and economic and social upgrading, critical perspectives on international business, Vol. 11 Issue: 3/4, pp.319-339.**

[17] **OECD. 2013. *Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains*. OECD Publishing, Paris.**

الشكل رقم (1): القيم المولدة المضافة حسب المرحلة

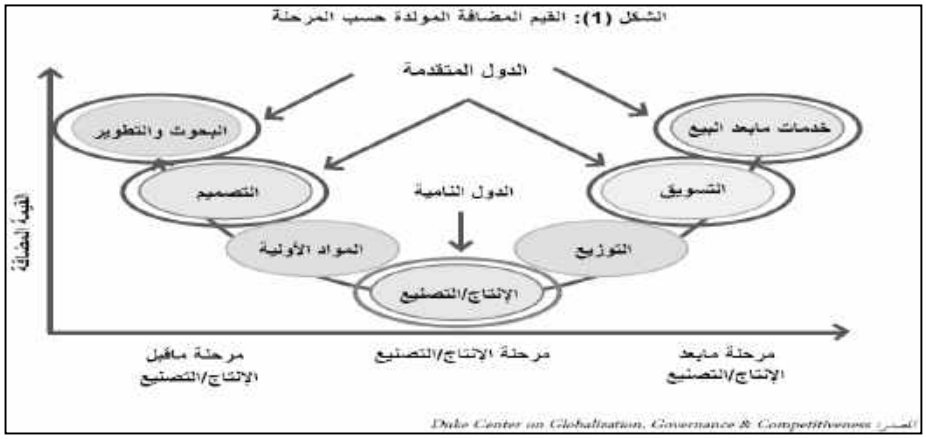

- تُشكّل خدمات الأعمال والخدمات المساندة والنقل تقريباً نصف القيمة المولّدة في سلاسل القيمة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) والثلث في الصين، وبالتالي ضرورة رسم سياسات تجارية تعزّز كلاً من الصادرات والواردات.
- يقوم النظام العالمي للاستثمار على آلاف الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تعكس كفاية طبيعية التداخل في الاقتصاديات وخاصة تلك المنخرطة في سلاسل القيمة العالمية.
- يعد الانخراط في سلاسل القيمة أسهل من بناء سلسلة كاملة وهذا يتطلب فتح المجال أمام الاستثمارات ودعم الاستثمارات في نظم الابتكار والبحوث والتطوير.
- النجاح في الأسواق العالمية يعتمد على استيراد مكونات عالية الجودة. كما يعتمد على إمكانية التصدير، وبالتالي يساهم تعهد الأنشطة في تعزيز تنافسية الصادرات ويتيح النفاذ إلى المصادر الأرخص والأكثر جودة.
- وهنا يبرز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs حيث تقوم بالتصدير إلى الشركات الأكبر، وتلعب الحكومات دوراً في ربطها مع الشركات العالمية.
- يبقى التصنيع جوهر الأنشطة في السلاسل رغم الأهمية المتزايدة للخدمات.
- تتطلب التنافسية استثمار رأس المال البشري واقتصاد المعرفة فاقتصاد العصر هو ما نستطيع عمله وليس بيعه.
- تقوم سلاسل القيمة العالمية على مجموعة من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي الحالي والتي تتجلّى في تزايد التشابك والترابط بين الاقتصاديات، حيث تتضمن الصّادرات قيماً

مضافة مستوردة من الخارج بشكل متزايد، بالإضافة إلى تخصص الشركات والبلدان في الأنشطة عبر الشبكات، ويبرز بشكل جلي دور الشركات الدولية بشكل كبير. كما يُنتج الانخراط في السلاسل زيادة الإنتاجية والتنافسية وإعادة تشكيل سوق العمل.

- يحتم نشوء سلاسل القيمة إعادة تقييم وصياغة السياسات الاقتصادية الكلية؛ التجارية، الاستثمارية، الابتكارية، الهيكلية، العمالة، والصناعية.
- يتركز الفهم الحالي لسلاسل القيمة على حجمها وعمقها.

في المقابل يرى بعض الباحثين [18] أن التهويل الذي حظيت به سلاسل القيمة العالمية خلال العقدين الأخيرين ما هو إلا انعكاس لليبرالية على الصعيد العالمي، بدفع من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة محكومة بسلاسل القيمة، مما يتطلّب جذب الاستثمارات الأجنبية والتحرير التجاري لتعزيز تحقق القيم المضافة داخل البلد المعني وضمن سياق الحوكمة الاقتصادية الكفؤة [19].

ثانياً– الانخراط في سلاسل القيمة العالمية

يكمن نشوء فكرة (GVCs) من خلال فهم تطور التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بدءاً من "ريكاردو" و"هيكشر– أوهلين" وصولاً إلى "بول غر وكمان" ونظرية التجارة الحديثة، حيث يقسم "هيكشر أوهلين" الإنتاج إلى أنشطة كمهام في مواقع ذات كفاءة أفضل. فقد تغير نمط التبادل التجاري منذ القرن الثامن عشر والذي كان محكوماً بقوة قبل الثورة الصناعية بالإنتاج والاستهلاك في أماكن جغرافية متقاربة. ولكن مع انطلاق المحرك البخاري والكهرباء والسكك الحديدية أضحى ممكناً نقل عوامل الإنتاج والبضائع وقوة العمل إلى أماكن أخرى، وبالتالي توسيع قاعدة الإنتاج والاستهلاك. فتاريخياً، شكلت استراتيجيات إحلال الواردات موضوعاً مهماً في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي مما قلّص بشكل ملحوظ حجم الاستيراد من الدول الصناعية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي. ولكن مع بداية السبعينات أصبحت العجوزات التجارية في الدول التي اتّبعت تلك الاستراتيجيات هائلة كما ازدادت المديونية الخارجية؛ وذلك لاعتمادها بشكل رئيس

[18] **Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013.** ***Industrial policy and developmental space: The missing piece in the GVCs debate*****, CEI. Revista Argentina de Economia Internacional. No.2**.
[19] **Taglioni, D, and Winkler. D. 2016.** ***Making Global Value Chains Work for Development*****. Trade and Development series. World Bank.** ***Washington*****, DC**.

على استيراد المكونات والتّجهيزات من الدول الرأسمالية (الصّناعية) مما دفع إلى تبنّي استراتيجيات النمو الموجه بالتصدير خلال الثمانينات [20]. ويرى (Gereffi, 2014) أيضاً أنَّ سلاسل القيمة العالمية ازدهرت خلال فترة نشوء منظمة التجارة العالمية وتبني اتفاق واشنطن المتمثّل في اعتماد السياسات الصناعية الأفقية، فالصناعات المحلية تتنافس عالمياً عبر التجارة وأصبحت أكثر انخراطاً في شبكات الأعمال بشكل رئيس من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتعهد الأنشطة [21]. فالاقتصادات كما الشركات يجب أن تحتل موقعاً محدداً في سلاسل الإنتاج العالمي. وتلعب التكتلات الاقتصادية الجديدة فيما بين الدول الناشئة (البريكس على سبيل المثال) دوراً مهماً في تشكيل سلاسل جديدة توفر الأسواق للتصريف كما توفر المواد الأولية والعمالة المؤهلة والرخيصة نسبياً. وفي سياق مواز لعبت السلاسل الموجهة بالاستهلاك والتوزيع[22] دوراً في عمليات تعهد الأنشطة من خلال نقل الإنتاج إلى الدول النامية وإعادة التصدير إلى الأسواق الأخرى وبشكل خاص في الدول المتقدمة، وهذا بدوره ساعد على تطوير منظومات الإنتاج والبنى التحتية عبر العالم، وتحوّلت الشركات الكبرى في الدول المتقدمة إلى شركات عالمية ووسعت أنشطتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تزايد تشكل الاقتصاد العالمي بواسطة سلاسل القيمة وتعدّى تشكيل السلاسل إلى قطاعات وصناعات مختلفة كالمنسوجات والأدوات الكهربائية وخدمات الأعمال والسلع الوسيطة، التي أصبحت وسيلة للانخراط في الاقتصاد العالمي وأحد شروط تحقيق التنمية في الدّول النامية بشكل خاص ممّا يتطلب تحديد أنماط المشاركة وكيفيتها في ضوء بناء القدرات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار. وتقوم الآن العديد من الشركات بالتخصص في إحدى المكونات أو في مراحل سلسلة القيمة المضافة للمنتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي (كالبحوث والتطوير والتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والدعم) [23]، مع التمييز بين السياق العالمي والسياق المحلي لطبيعة سلاسل القيمة، حيث يشير الأول إلى بُنى المدخلات والمخرجات والانتشار الجغرافي

[20] **Durand. C, 2016, Toward a Progressive Rejuvenation of Industrial Policy, Rosa Luxemburg-Stiftung, Brussels.**

[21] **Gereffi. G, 2014, *Global value chains in a post-Washington Consensus world*, Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 1.**

[22] **لابد من التمييز بين سلاسل القيمة الموجهة بالإنتاج وتلك الموجهة بالاستهلاك حيث تقوم الشركات الرائدة في مجال البحوث والتطوير بخلق القيم في الأولى في حين تقوم الشركات التسويقية والمستهلكين بذات المهمة في الثانية**

[23] **Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013.مرجع سابق**

والحوكمة (الشركات والمنظمات الرائدة) [24]، في حين يشير الثاني إلى التحديث، السياق المؤسساتي، والمشاركين أي بين البعد من الأعلى وإلى الأسفل والبعد من أسفل إلى الأعلى [25]. فعلى الرغم من تباين طبيعة المنتجات (السلع والخدمات) إلا أنها تشترك في جملة عمليات أساسية ولاحقة (البحوث والتطوير، القيم، الإنتاج، التوزيع، البناء، التسويق، التمويل، المبيعات، الدعم، إعادة الاستخدام) مما يسمح بفهم دور العمالة والأجور والتوزيعات والمعايير.

ثالثاً– السياسات الصناعية وسلاسل القيمة العالمية

تشكّل سلاسل القيمة العالمية إطاراً مفاهيمياً لتنظيم الشركات العالمية من خلال فهم ديناميكية القطاعات والفاعلين في كل صناعة وعلى الأخص ربط الأنشطة المتباعدة جغرافياً وفهم دورة المنتج. ولا بد من الإشارة إلى تطور مفهوم الشركات وعلاقته بطبيعة البنى الاقتصادية، وبالتالي رسم السياسات الصناعية الموائمة، لذلك يمكن إرجاعه إلى اعتماد مفاهيم تكاليف الصفقات في تطور تعهد الأنشطة وتدويلها. حيث يتعدى الإطار "النيو كلاسيكي" لأهداف الشركات المبنى على ماهيتها وحدود انتشارها وفق فكرة تحقيق التكاليف الكلية الناجمة عن القيام بالأنشطة داخلياً أو خارجياً. فوفقاً لذلك يكمن مفهوم الشركة في مجموعة الموارد [26] التي تقوم الشركة بتحويلها إلى منتجات وخدمات مطلوبة من قبل المستهلكين. وهذا التعريف مشتق من المدرسة النيو كلاسيكية التي تعتبر أن الشركة موجودة وتبحث عن تحقيق الهدف الأمثل لها بمنهج تعظيم الربح (Profit Maximization)، إضافة إلى دور البحوث والتطوير، واحتلال حيز سوقي. وقد طرح رونالد كوس [27] تساؤلاً أساسياً: لماذا تقوم الشركة بإنجاز بعض الأعمال ذاتياً؟ وبتعهد بعض الأنشطة

---

24 **يرى بعض الباحثين أن أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يكمن في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وانخفاض الحاجة إلى الانخراط في تكتلات اقتصادية ذات طبيعة جغرافية متقاربة:**
Kierzenkowski1. R, Pain. N, Rusticelli1.R, Zwart.S, 2016, *The Economic Consequences of Brexit*, OECD Economic Policy Papers, Paris.

25 **Bamber, P, Gereffi, G. et al. 2013. *Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains*. OECD. Paris.**

26 **الموارد عبارة عن عوامل الإنتاج (Factors of production)، وهي رأس المال والعمل ورأس المال البشري والمواد الأولية بالإضافة للأرض، ويتم تحويل هذه العوامل إلى مخرجات (سلع أو خدمات) مطلوبة من قبل المستهلكين.**

27 **Dedrick, J, Kraemer.K, and Linden, G. 2010. "*Who Profits from Innovation in Global Value Chains? A Study of the iPod and Notebook PCs*." Industrial and Corporate Change 19(1): 81–116.**

خارجياً [[28]]؟ أن الشركة تقارن بين تكاليف إنجاز العمل داخلياً وخارجياً ومن ثمّ تختار المزيج الأمثل. وتتألف تكاليف الصفقات [[29]] من:

1-تكاليف البحث عن شركة من المفترض التعاقد معها.

2-تكاليف تصميم العقد، والتي تكون مرتفعة مثلاً في حالة التشاركية بين القطاعين العام والخاص نظراً لحاجتها للوقت.

3-تكاليف تنسيق وتطبيق العقد. وأما الصفقات فهناك عدة عوامل تلعب دوراً في تحديد حجم الصفقات وهي:

- عامل عدم التأكد وعدم ضمان نتائج المستقبل فكلما كان غامضاً كلما كانت تكاليف الصفقات أعلى.
- عامل تكرار العقد حيث يتم اتفاق مع الشركة المتعاقد معها عدة مرات عندما تتطلب الأعمال تكرار عملية ما.
- عامل نوعية الأصل وهي الخاصية الأهم لأنها تقود إلى ما يسمى السلوك الانتهازيOpportunistic behavior أي تحقيق أحد الأطراف مصلحة على حساب الآخر.

ومن أجل تحديد المزيج الأمثل من نسب إنجاز الأعمال داخلياً وخارجياً يتم اختيار النقطة التي تكون فيها التكلفة الكلية في حدها الأدنى وعلى أساسها يتم تحديد نسب الأعمال اللازم إنجازها داخلياً وخارجياً. شكل (2).

الشكل رقم (2): تحديد المزيج الأمثل من نسب إنجاز الأعمال داخلياً وخارجياً

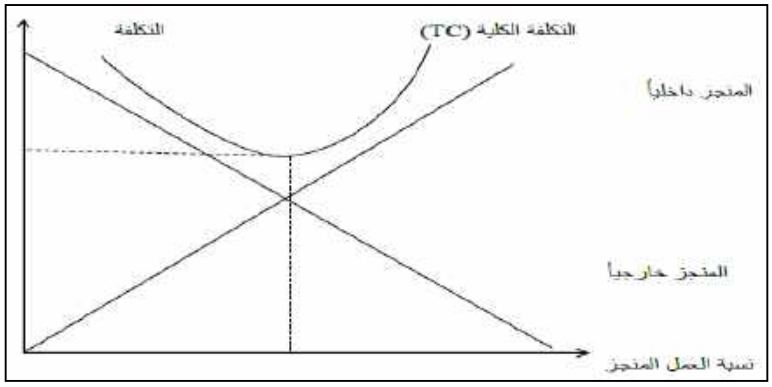

[28] **Baldwin, R. (2012),** ***Global manufacturing value chains and trade rules*****, World Economic Forum, Geneva.**

[29] **UNIDO, 2015,** ***Global Value Chains and Development: UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development,*** **Vienna International Centre.**

الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية يولد عوائد واضحة وإيجابية في الإنتاجية [30]. ولكن هذه العوائد ليست متساوية على الصعيد العالمي، كما يظهر المثال التقليدي بـ (iPod)حيث تحصل شركة (Apple) ذات التمركز الأمريكي ما يقارب الثلث إلى النصف من القيمة التجارية لـ(iPod) في حين تستحوذ الشركات اليابانية والكورية على حصة مشابهة، أما الشركات الصينية التي تقوم بعملية التجميع فلا تحصل على أكثر من(2%) [31] وبالتالي تبني السياسات التي تمكن البلدان من الاستحواذ على حصة أكبر من عوائد الانخراط في (GVC) آخذين بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل المتزايد بين البلدان وتحركات أسعار الصرف والتنافسية حيث تشكل الواردات من السلع الوسيطة مدخلات للصادرات، حيث يتوجب على صانعي السياسات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات عند الانخراط في سلاسل القيمة العالمية؛ بخلق روابط مع الأسواق العالمية وإيجاد مناخ استثماري وتحسين البنى التحتية والخدمات، مع مراعاة عمق التنوع في كل سلسلة وبما يسمح بنفاذ الأصول. وهذا بدوره يتطلب تحديد شكل المشاركة في السلسلة وكيفية تحديد المهام والمخاطر المرتبطة بذلك عوضاً عن التركيز على المستوى القطاعي.

ومن المفيد التركيز على المهام حيث يتزايد الآن على الصعيد العالمي اعتماد الإنتاج العمودي وبالتالي التخصص وفقاً للمزايا النسبية في المهام [32]، والأنشطة وليس التحرير الاقتصادي غير المدروس. أو الحماية الشديدة التي لا تسمح بتنمية عوامل الاستثمار في البلد المعني وتعزيز القدرات التكنولوجية والمهارات والتنظيم [33]، ويتطلب ذلك تبني سياسات كليّة متكاملة تعزز من تنافسية الاقتصاد المحلي، حيث تبرز أهمية السياسات الصناعية [34]، في تمهيد الطرق أمام تطور الشركات في نطاق السلاسل. فالسياسات الأفقية المتمثلة بالإجراءات التنظيمية وتخصيص تكاليف إنجاز الأعمال ورفع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والبنى التحتية، هي بطبيعتها

---

[30] **Hoekman, B. 2014, *Supply chains, mega-regionals and multilateralism: a road map for the WTO*, CEPR Press, London.**

[31] **تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود أنماط عديدة للسياسات الصناعية: إحلال الواردات، النمو الموجه بالتصدير، الموارد المحلية الموجهة للتصنيع، المناطق الحرة للتصدير، الابتكار الموجه للنمو..**

[32] **Low, P. Tijaja, J. 2013, *Effective Industrial Policies and Global Value Chains*, Fung Global Institute, Hong Kong.**

[33] ***APEC Policy Support Unit, 2016 مرجع سابق***

[34] **يتأثر التبادل التجاري عبر سلاسل القيمة بالعوائق التجارية، حيث تشير بيانات (UNCTAD) أن حوالي من (80%) من التجارة العالمية يتم عبر شبكات الإنتاج العالمي للشركات متعددة الجنسيات، و(70%) من مستوردات الدول الأقل دخلاً تأتي من دول العشرون (G20) بينما (80%) من صادراتها تتوجه إلى (G20).**

طويلة الأجل وتعالج عدم الكفاءة وتولد عوائد غير منظورة بزيادة التنافسية على الصعيد الكلي [35]، لكنها تبقى محكومة بقيود الموارد المتاحة، في حين تستهدف السياسات العمودية تطوير الحوافز المتعلقة بصناعات وقطاعات محددة وهي غالباً ما تكون استجابة لسنوات مديدة من تخصيص الموارد. وينحو الاتجاه السياساتي الحديث إلى التركيز على التحليل القطاعي باعتماد مدخل GVCs لدراسة طبيعة الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالم، وتغير أنماط الإنتاج والتبادل التجاري والاستهلاك وأثر سياسات الحماية والتعرفة الجمركية على تدفق السلع الوسيطة، والاستثمار في البنى التحتية، التي تعد عوامل حاسمة في دخول الاقتصادات الناشئة في العديد من المجالات والاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يتطلب الانخراط الفعال في سلاسل القيمة استهداف سياسات نوعية بعد إجراء تحليل معمق وتحديد معيقات النمو والإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد، وإدراك آثار السياسات المتبعة على التعامل ضمن السلاسل ضمن منطق ضيق ومختزل بتقديم التسهيلات المقدمة لأغراض التبادل التجاري والتنظيم والحوافز الاستثمارية وأسواق العمل الرخيصة.

لقد غير دخول كل من الصين والهند وعدد من الدول الصاعدة مشهد الاقتصاد العالمي تزامناً مع ضعف النمو في الاقتصاديات الغربية، مما دفع العديد من الشركات الكبرى توجيه عملياتها إلى تلك البلدان وبالتالي تخفيض تكاليف التصدير. حيث يرى (Hoekman, 2014) أنّ التباين الكبير في تكاليف التبادل التجاري أدى إلى التباين في الانخراط في السلاسل العالمية، حيث نجحت الدول الصاعدة في تعزيز مناخ ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج وتدفق الاستثمارات التي تساعد في نقل التكنولوجيا ودعم أنشطة البحوث والتطوير وتدريب العمالة ومؤازرة الشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع إمكانياتها في تحسين نوعية المنتجات وبالتالي التصدير.

وفقاً لتحليل سلاسل القيمة العالمية تعد العلاقة بين الصادرات والواردات تكاملية وليست إحلالية، وينظر تقليدياً إلى التبادل التجاري من خلال الفصل بين الإنتاج (النهائي) والاستهلاك عبر الحدود الدولية [36]، وبالتالي يصب جلّ اهتمام الشركات على كيفية الولوج إلى الأسواق

[35] **UNCTAD, 2015, Tracing the Value Added in Global Value Chains, United Nations.**

[36] **Globerman. S, 2011, Global Value Chains: Economic and Policy Issues, Western Washington University and Simon Fraser University**

وزيادة الحصة السوقية والسعي إلى تخفيض تكاليف النقل والتعريفات والقيود الجمركية، خاصّةً مع التحول في أنماط التبادل التجاري وازدياد حصة السلع الأولية والوسيطة من التجارة العالمية وتبادل المكونات غير الملموسة كالبحوث والتسويق والخدمات، مع أهمية دمج المعرفة التقنية العالية مع عناصر الإنتاج الأخرى الرخيصة (كالعمالة). تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) حوالي (90–97%) من المشاريع عبر العالم وتوظف تقريباً نصف قوة العمل في معظم دول العالم. ولكن مساهمتها في خلق القيمة المضافة محدودة، حيث تعاني من مشاكل الحجم الصغير وضعف إمكانية النفاذ إلى الموارد.

ويعد (GVCs) مدخلاً متكاملاً لتجاوز هذه العقبات. فتقرير سلاسل القيمة العالمية الشاملة(2015) يشير إلى تباين مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية[37]حيث تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل نمواً في القطاع غير المنظم وتتركز أعمالها في القطاع الزراعي والقطاعات كثيفة العمالة والقطاعات التي تتسم بضعف القيم المضافة[38] مقارنةً بشركات الدول المتوسطة التي تمكنت من الدخول في القطاعات ذات القيم المضافة العالية بفعل تمويل بحوث وتطوير تقنيات الإنتاج الجديدة، خاصّةً وأن مشاركة هذه الشركات في سلاسل القيمة يتم بالاعتماد على مصادر محلية بشكل كبير للحصول على المدخلات وعبر تزويد المصدرين المحليين بالمعلومات والمهارات اللازمة لذلك. وهذا يتطلب مراعاة سياسات تحديد قيمة المكونات المحلية في الصادرات [39]. ويتم الانخراط إما بشكل مباشر عبر التصدير أو بشكل غير مباشر من خلال تزويد المصدرين بالمكونات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج. ولكن يحتاج ذلك إلى استثمارات طويلة الأمد في عملية الانخراط المرتكزة على الابتكار وتطوير المهارات الإدارية والكفاءات التقنية لرفع مستويات الإنتاجية وتخصيص التكاليف وبالتالي تكاليف الدخول إلى أسواق جديدة في نظام صناعي تحتدم المنافسة ويتطلب مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع على حد

[37] Sydor. A, 2011, Global Value Chains: Impacts and Implications Editor's Overview, Foreign Affairs and International Trade Canada

[38] World Bank, OECD, WTO. 2017, Global Value Chain Development Report 2017, World Bank. Washington, DC.

[39] أي تحقيق نمو سنوي للقطاع بنسبة (14%) خلال الفترة (2006-2015)، شرط تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (7%)، وتحقيق نمو سنوي للقطاع بنسبة (12%) في حال نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (5%) سنوياً، الخطة الخمسية العاشرة، قطاع الصناعة التحويلية، تقرير تتبع التنفيذ (2008)، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

السواء في الدول المتقدمة والنامية [40].؛ فالأولى تسعى إلى زيادة القيم المضافة عبر البحوث والابتكار بينما لم تعد تستفد الثانية من رخص الأجور في مواطن أخرى. ففي صناعة الملابس التي تتصف بسيطرة قطاع الشركات المتناهية الصغر والاستخدام الكثيف للعمالة، تستحوذ الدول المتقدمة على معظم القيم المضافة المتولدة في هذه الصناعة، وتصدر معظم الدول النامية المنسوجات دون إكمال عملية تصنيع المنسوجات الجاهزة كما في مصر وسورية على سبيل التحديد. ناهيك عن أن الدول النامية تستورد أغلب مدخلات الإنتاج [41] كما يشكل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً من اقتصادات هذه الدول، ووفقاً لمسوحات منظمة العمل الدولية في(47) دولة نامية فإن حوالي(50%) من العمال في القطاع غير المنظم. كما تُظهر تحليلات البنك الدولي أن ثلث الشركات المتوسطة والصغيرة غير منظمة وتعد إحدى أهم معيقات أداء الأعمال.

رابعاً- سلاسل القيمة في قطاع الصناعات التحويلية في سورية

لكون قطاع الصناعات التحويلية في سورية من أهم القطاعات الاقتصادية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية، وزيادة القيمة المضافة في سلاسل القيمة القائمة على المنتجات والمحاصيل الاستراتيجية وبالتالي تحقيق النمو المستدام، فقد تبنت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) الوصول إلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي(7%) سنوياً، و(15%) كهدف لنمو قطاع الصناعة التحويلية في سنوات الخطة، ثم(19%) كهدف لنمو القطاع في سنوات الخطة الحادية عشرة، أي باستهداف زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحدود الضعف في مدة عشر سنوات [42] لكن الاقتصاد السوري لم ينجز بعد عملية التحول البنيوي لمعالجة الخلل في التركيب الهيكلي لفروع وأنشطة القطاع الصناعي، كون ناتج الصناعة التحويلية ككل مازال ذو قيمة مضافة منخفضة. فتحليل قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال (2000-2010) الفترة يظهر أنها صناعات خفيفة تتركز في المراحل الأخيرة من

---

40 **تقرير سورية بعد الأزمة (قيد الصياغة النهائية)، محور النمو والتنمية، الفصل الثالث: تحليل واقع الصناعة التحويلية (فصل معد بالتعاون بين وزارة الصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي)، نيسان (2018).**

41 **مرجع سابق: تقرير سورية بعد الأزمة.**

42 **يمكن لسورية أن تنهض بهذه الصناعات (وسبق لمركز الدراسات والبحوث العلمية أن أعد دراسات لعدد من هذه المشاريع وتم تنفيذ وحدة إنتاجية تجريبية رائدة في المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا). وحتى وإن اقتصر الأمر، في مرحلة أولى، على تصنيع المواد الوسيطة، وذلك بالتحالف مع إحدى شركات الدول الصديقة.42 حيث استفادت تونس على سبيل المثال من هذا التوجه بصادرات تعدت المليار دولار عام(2010) بينما ظلت سورية بعيدة عنه.**

سلسلة القيمة، كون نسبة القيمة المضافة المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العقد المنصرم بلغت (4.2%)، وهي أقل بمقدار (6) نقاط مئوية عن متوسط نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (10%) للدول المبينة في الشكل (3). ولم تتحسن هذه النسبة في النصف الثاني من العقد نفسه إلا بشكل طفيف كون نسبة القيمة المضافة المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من(5%)، وهي أقل بمقدار(5.7) نقاط مئوية عن متوسط نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (10%) للدول نفسها المختارة[43] (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (2): متوسط نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعة من الدول2000-2005

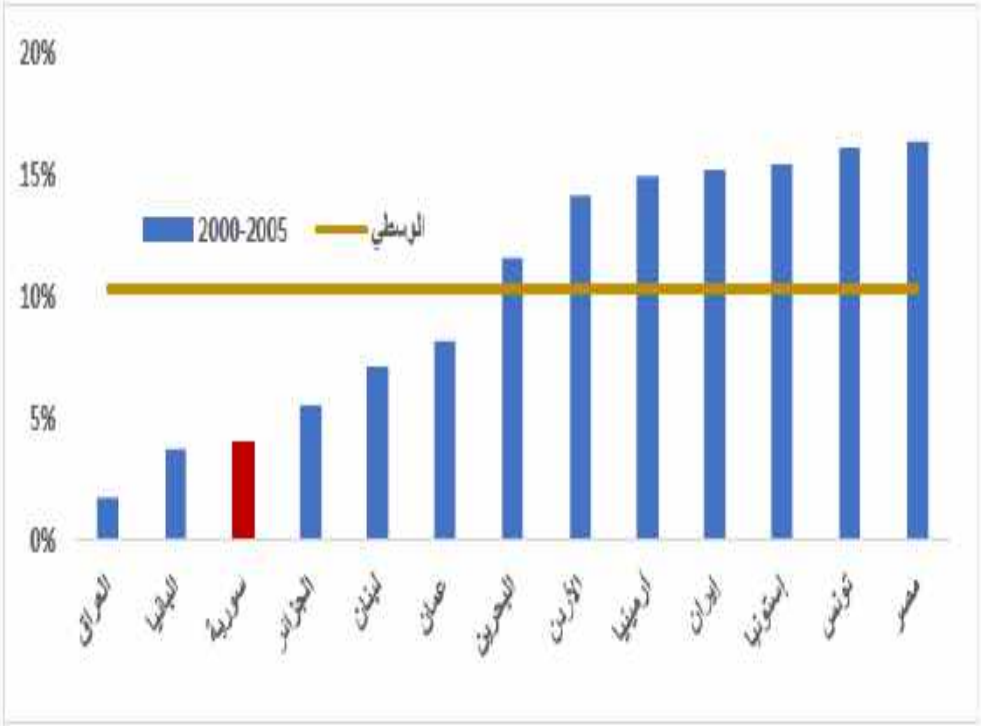

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2016)، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطط والتعاون الدولي، نيسان (2018)

الشكل رقم (3): متوسط نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع مجموعة من الدول خلال المرحلة (2006-2010).

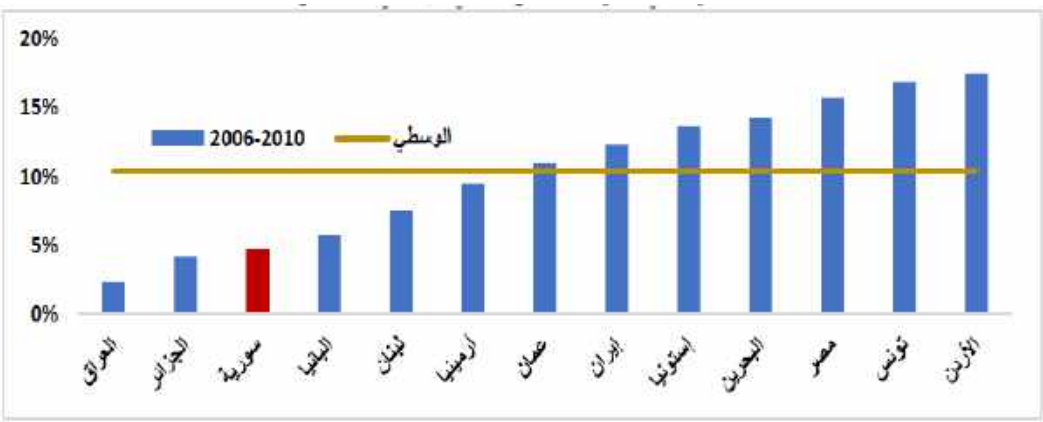

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2016)، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان (2018).

وإذا أخذنا نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية في سورية خلال النصف الأول من العقد المنصرم، فإننا نجد أن هذه النسبة كانت حوالي(27%)، وهي أقل بمقدار (7) نقاط مئوية عن متوسط نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية البالغ(34%) للدول نفسها المختارة (الشكل رقم 5)، لتنخفض نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية في سورية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، إلى(25%)، وهي بمقدار (8) نقاط مئوية عن متوسط نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية البالغ(34%) للدول نفسها المختارة (الشكل رقم 6).

الشكل رقم (4): متوسط نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في سورية إلى إنتاج الصناعة التحويلية مقارنة مع مجموعة من الدول خلال المرحلة (2000-2005).

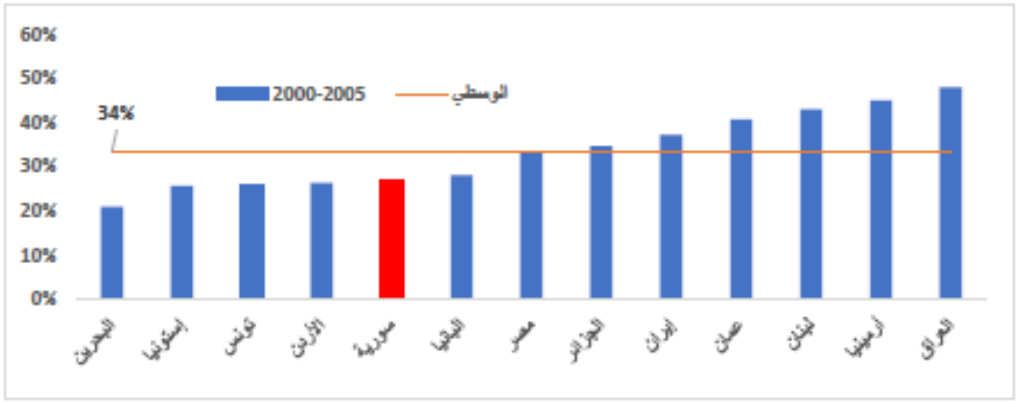

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة (http://data.un.org/Search.aspx?q=industry 2016) وبيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان (2018).

الشكل رقم (5): متوسط نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في سورية إلى إنتاج الصناعة التحويلية مقارنة مع مجموعة من الدول خلال المرحلة (2006-2010).

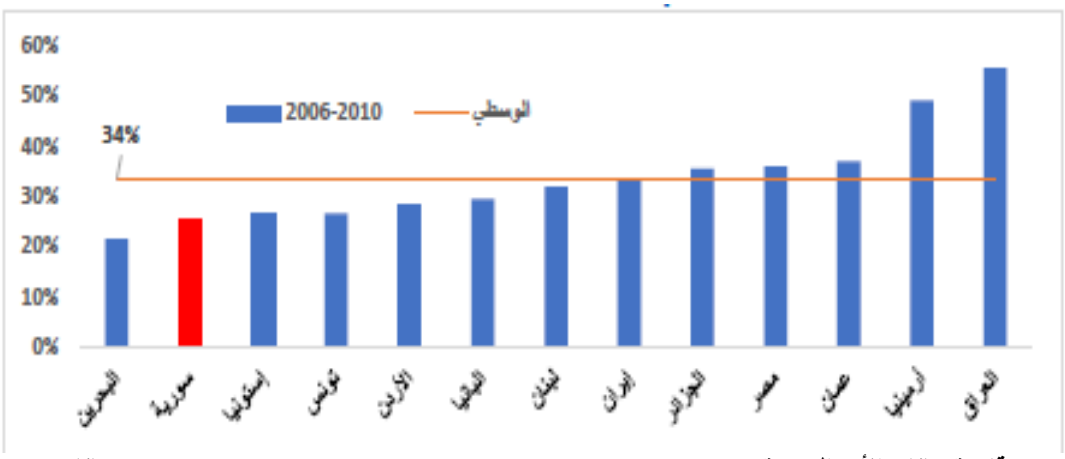

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة (http://data.un.org/Search.aspx?q=industry 2016) وبيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان (2018).

إنّ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من (7%)خلال الفترة (2000–2016)، مع ارتفاع حجم المحتوى الاستيرادي للمنتجات السورية نتيجة اعتماد الصناعة التحويلية على المستوردات من السلع الوسيطة تلازم مع انخفاض نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من (5%)خلال الفترة نفسها خاصة مع ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج خلال سنوات الأزمة. فكغيره من القطاعات التي عانت في فترة الحرب على سورية، فقد واجه القطاع جملة من التحديات تمثلت بتدمير عدد كبير من منشآته والضرر الناتج عن قيود المقاطعة وتوقف التحويلات المالية وخسارة عدد من الأسواق الخارجية وصعوبات عمليات الإمداد والتموين من مدخلات الإنتاج بما فيها حوامل الطاقة وارتفاع كلفتها، مع هجرة رؤوس الأموال المحلية ونزوح الصناعة من أماكنها داخل وخارج حدود الوطن، حيث فرضت الفترة السابقة اتباع نهج "إدارة الأزمات" للتعامل مع هذا القطاع، باللجوء إلى الإجراءات الإسعافية والآنية لمواجهة التحديات ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه فتآكل عدد الوحدات الصناعية في القطاعين العام والخاص، وانخفض الإنتاج القطاعي الصناعي مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة الشرائية. ويشير الجدول رقم (1) بوضوح إلى حدة آثار الحرب في السنوات الأولى على قطاع الصناعة والانخفاض الجوهري في الناتج المحلي لهذا القطاع بشقيه العام والخاص، مع الإشارة إلى استعادة القطاع لجزء من عافيته في السنتين الأخيرتين وبدرجات متفاوتة

بحسب فروع النشاط الصناعي. والآن وبعد سنوات سبع عجاف أصبح من الضروري وبشكل منهجي اعتماد المقاربة الصناعية التنموية المبنية على أسس تعظيم القيم المضافة محلياً ليساهم القطاع من جديد وبزخم أكبر في عملية التنمية ككل وخصوصاً في مرحلة التعافي المبكر، وضرورة نهوض القطاع من كبوته التي تتبع انتصار الجيش العربي السوري على الإرهاب وبسط سيطرته على معظم الأراضي السورية وعودة عدد كبير من المناطق والمنشآت إلى عرين الدولة، حيث تفرض المرحلة الحرجة الآن والتي تراكمت معها مفاعيل الأزمة مع الاختلالات السابقة وما يعول على الصناعة والتوجه الحثيث للقيادة الاقتصادية العليا والمستدام لسلاسل الإنتاج في فروع النشاط الصناعي والتي تتمتع بها سورية كموارد وفرص كامنة، من خلال إعادة صياغتها.

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية للقطاعين العام والخاص بسعر السوق، أسعار (2000)

مليار ل.س	———	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	الإجمالي	78,6	23,7	7,0	10,3	15,4	26,4
الصناعات التحويلية	الخاص	128,4	57,6	32,0	36,0	37,9	41,9
	العام	49,8	33,9	25,0	25,7	22,5	15,6
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	الخاص	24,9	13,5	4,2	4,7	5,5	6,0
	العام	17,3	14,2	12,6	12,2	9,8	9,3
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	الخاص	26,5	14,1	5,9	8,8	8,2	9,4
	العام	1,4	5,3	0,7	3,6	7,6	10,3
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	الخاص	10,7	2,2	4,3	4,7	5,4	6,3
	العام	0,1	—	—	0,0	0,0	0,0
صناعة الورق والطباعة والنشر	الخاص	3,0	0,8	0,9	1,8	1,0	1,2
	العام	0,1	0,0	—	0,0	0,0	0,0
الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية	الخاص	17,7	7,8	1,9	2,1	2,8	4,3
	العام	38,0	27,2	14,6	18,3	21,3	17,7
منتجات غير معدنية	الخاص	16,4	7,4	2,5	2,9	3,9	5,0
	العام	1,7	0,6	1,3	0,9	0,9	0,9
منتجات معدنية أساسية	الخاص	8,2	3,2	0,3	0,4	0,3	0,6
	العام	0,1	0,0	—	0,0	0,0	0,0
منتجات معدنية مصنعة	الخاص	20,7	8,6	12,1	10,6	10,8	9,2
	العام	2,2	1,6	0,3	0,2	0,2	0,2
منتجات متنوعة	الخاص	0,2	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
	العام	—	—	—	—	—	—

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، تقديرات الناتج المحلي، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان (2018).

وتنفيذ استراتيجية تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات وتعزز من مقومات التنافسية لقطاع صناعي يضم نسيجاً متماسكاً من الصناعات المتشابكة فيما بينها وبمحركات نمو ذاتية، يتصاعد محتواها التكنولوجي باستمرار، وتتزايد فيها القيمة المضافة، وتكبر مساهمتها في الناتج المحلي، وتقوم بتصدير منتجاتها إلى السوق الدولية. ومع التسليم بأهمية إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الصناعة (الفيزيائية من إعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية إلى الأطر الناظمة وتطوير البيئة الاستثمارية)، وقبل تحديد الصناعات ذات الأولوية في الهيكل الصناعي المرتجى، والتي يجب أن تنصب عليها التدخلات الحكومية الوظيفية والانتقائية لتدعيم التنافسية، لابد من استيضاح الأسس التي تشكل منهجاً في اختيار فروع الأنشطة الصناعية المستهدفة: أولها، أن يكون الهاجس الرئيس إعطاء الأولوية المطلقة لنمو النجاعة (Efficiency) بالتركيز على الصناعات التي تستخدم الموارد المحلية وتخلق فرص العمل وتحقق التنمية المحلية. وثانيها، الاستفادة من تجارب الدول حديثة التصنيع الناجحة وتحديداً دول "البريكس"، ليس فقط لزيادة التصدير كماً بل أيضاً نوعاً بالارتقاء في السلم التكنولوجي وتنمية الصناعات كثيفة المهارات والتكنولوجيا والقيمة المضافة. وأخيراً، معرفة المنتجات التي تشكل نجوماً صاعدة (Rising stares وهي المنتجات الديناميكية التي يرتفع شأنها في التجارة الدولية وتكبر حصة سورية فيها) وتلك التي تسمى النجوم الهابطة (التي يتناقض وزنها في المبادلات الدولية بينما يرتفع نصيب سورية منها)، وتلك التي تجسد الفرص الضائعة حيث يتعاظم وزنها دولياً بينما تنخفض صادرات البلد منها). واستناداً لذلك كله، تتحدّد الصناعات التي يجب التركيز عليها بما يأتي:

1- الصناعات الغذائية: وهي من الصناعات القائمة على الموارد، وشكلت في سورية الخطوة الأولى على طريق التصنيع والبدء بتحويل اقتصادها من زراعي إلى صناعي، حيث تملك سورية مزايا تنافسية في فعاليات أربع هي: تصنيع الخضار، والفواكه، ومنتجات الألبان، وزيت الزيتون، سواء من حيث توفر الإنتاج الزراعي والحيواني المناسب، أو من حيث إمكانية التصدير الكامنة وخاصة إلى الدول المجاورة ودول منطقة الخليج. إلا أن استغلال هذه المزايا ظل قاصراً، فالفائض لا يزال قائماً لعدد من المنتجات وحتى خلال سنوات الأزمة وحجم التصدير لا يزال محدوداً ويقل كثيراً عن إمكاناتها الكامنة. وهذا ينطبق على الخضار (الطماطم) وعلى الفواكه (العصائر

والمربيات والفواكه المجففة وخاصة المشمش)، وفي الحالتين يجب التنبّه إلى تحسين توطين وحدات الإنتاج لتكوين قرب مراكز إنتاج الخضار والفواكه المعنية، وإلى إدخال تكنولوجيات ومهارات جديدة لتكون المنتجات بمواصفات عالمية، وتحسين التعبئة والتغليف، وتكثيف جهود التسويق خاصة بالنسبة لدول تملك إمكانات كبيرة في استهلاك هذه المنتجات. كما أن صناعة الألبان التي كانت قبل الأزمة عاجزة عن استيعاب الفائض من حليب البقر، وتشكيلة منتجاتها تقتصر على اللبن والحليب المعقم والجبنة المحلية، في الوقت الذي تستورد فيه سورية الزبدة والجبنة وحليب البودرة. فمن الضروري تعزيز وتنمية هذه الصناعة باستخدام التقنيات الحديثة خاصة مع استعادة قطاع الثروة الحيوانية لعافيته، وذلك لتغطية الطلب المحلي وتخفيض التبعية للاستيراد، والتصدير لاحقاً. أمّا زيت الزيتون، فهو ثروة قومية بالنسبة لسورية، ويتفاوت فائض زيت الزيتون من عام لآخر حسب جودة الموسم وقبل الأزمة كان يصدر القسم الأكبر بحالته الخام، إذ لم يبن الزيت السوري بعد اسماً تجارياً في السوق الدولية. ويتطلب الأمر بإلحاح، وضع خطة عمل لتطوير هذا المورد الهام، من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة في عصر الزيتون وتكرير الزيت، وتخفيض تكاليف إنتاجه، وتخزينه بصورة علمية، وتوزيعه على خزانات حسب مواصفاته ودرجة الحموضة فيه. وكذلك من حيث تعبئته وتغليفه، وتطوير أساليب التسويق وبناء سمعة تجارية دولية.

2- صناعة الغزل والنسيج والألبسة: على الرغم من عراقة هذه الصناعة وتوفر المادة الأولية، والقطن بالذات، فإن سورية لم تستفد من الموجة العارمة لانتقال هذه الصناعة من الدول المتقدمة إلى الكثير من الدول النامية، وظلت صناعة متدنية التكنولوجيا، وتنوع منتجاتها محدود وتقنياتها مشتتة، ولا ريب أن الأولوية الاستراتيجية تعطى لذلك الجزء من الصناعة القائم على القطن، ومما يستوجب بالضرورة استكمال سلسلته التكنولوجية حتى آخرها، فمؤشر القيمة يظهر بوضوح تزايد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج، من القطن الخام والحلج والغزل إلى القماش المنسوج والحياكة إلى الملابس الجاهزة. فقيمة القطن المحلوج الخام ترتفع من (100) - كمؤشر أساس- إلى حوالي (160) بعد غزله، وإلى (600) بعد تصنيعه أقمشة جاهزة، وإلى (900) بعد تصنيعه ألبسة، بل وإلى (1300) في حالة الألبسة الأرقى والأكثر تعقيداً، كما

يوضحه الشكل رقم (7)، وبالتالي يتطلب الأمر تنمية هذا الفرع الصناعي الاستراتيجي على الوجه التالي:

– وقف تصدير القطن المحلوج كلياً وتصنيع كافة الغزول المنتجة محلياً، بصورة تدريجية بحيث يتوقف تصديرها تماماً، وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لوحده وبالتشارك مع القطاع العام على تحويلها إلى نسيج وتريكو جاهز وطني أو ممزوج، مع إيلاء عناية خاصة بمرحلة الصباغة والتحضير إلى احترام شديد لمقتضيات الحفاظ على البيئة، وباجتذاب شركات من الدول الصديقة للاستثمار في صناعة النسيج وخاصة تحت مظلة المشاريع المشتركة.

– تطوير وتعزيز صناعة الألبسة إلى أعلى حد ممكن، بحيث يتم تصنيع كافة الأقمشة القطنية والممزوجة المنتجة محلياً، خاصةً وأنها صناعة كثيفة العمالة، وتستلزم العمل الجدي لتكوين الأطر الفنية، وتوفير البنية التحتية المناسبة، بإقامة مجمعات عنقودية تتوطن فيها مشاريع النسيج والتحضير والإكسسوارات وتضم عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة، تتعاون فيما بينها، في شراء المدخلات والتدريب والتسويق. إذ ثبت نجاح هذه المجمعات في كثير من الدول الأخرى.

شكل رقم (7): القيمة المضافة لكامل سلسلة النسيج من القطن إلى الملبوسات

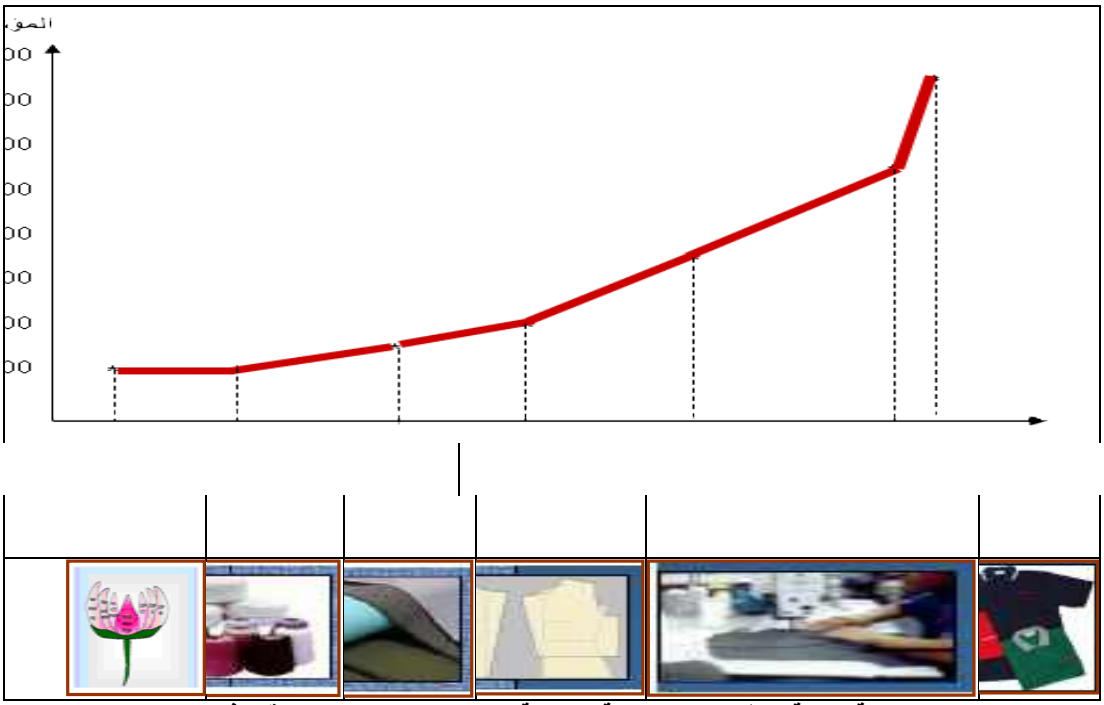

المصدر: تقرير تحليل سلسلة القيمة وإطار الاستراتيجية لصناعة الغزل والنسيج، معد من قبل فريق عمل "جيرزي" (Gherzi) لصالح وزارة الصناعة في سورية بالتعاون مع منظمة اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط (2006).

3- صناعة الزجاج: تظل هذه الصناعة، متوسطة التكنولوجيا، وهي من أبرز الصناعات الواعدة في سورية بحكم عراقتها وتوفر الرمل بمواصفات رفيعة الجودة والعمالة الماهرة، وإمكانية قيام صناعات مجدية اقتصادياً بحجوم صغيرة ومنافسة في المنتجات الاستهلاكية النهائية. لقد كان الطلب على جميع المنتجات الزجاجية في نمو مستمر قبل الأزمة، وأخذ مؤخرا بيرز بإلحاح في السوق المحلي مع بدء مشاريع إعادة الإعمار (مواد البناء والعزل والديكور، زجاج السيارات، الصناعات الدوائية والغذائية)، ولاحقاً للتصدير إلى دول المنطقة. لكن لا يزال الزجاج المسطح على سبيل التحديد، ينتج بالطريقة التقليدية، وليس بالطريقة الحديثة كثيفة رأس المال لإنتاج الزجاج المصبوب (المسحوب أفقياً) وعالي الجودة وقابل لعمليات تصنيعية إضافية (تقسية وتقوية وتلوين والانحناء وعاكس...). كما يمكن لصناعة الزجاج أن تشمل أيضاً شريحة الضوئيات (العدسات والمعدات البصرية والمكونات البصرية والالكترونية، إلا أنها تتطلب استثمارات ضخمة، مما يستدعي إقامة مشروع مشترك بالتعاون مع إحدى الشركات المختصة، وبالتالي فآفاق نموها رحبة وخاصة للتصدير.

4- صناعة المكونات وقطع الغيار: ينصب توجه الشركات الكبيرة على تصنيع المكونات في الخارج حيث تنخفض التكلفة وتتعزز قدرتها التنافسية، وأفادت دول نامية عديدة من هذا التوجه كونها صناعة متوسطة التقانة إجمالاً تتطلب مهارات فنية عالية و"ثقافة الصناعة" بحكم ما يتطلبه تصنيعها من التزام دقيق بالمواصفات وانعدام كلي في هامش السماح، وتتميز منتجاتها بالتنوع وبحاجتها وبتعددها الكبير وحجم سوقها المتعاظم، وتندرج أغلب وحداتها الإنتاجية في شريحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبتحقيق قيمة مضافة مرتفعة، وتخص هذه الصناعة المكونات اللازمة للسلع الاستهلاكية المعمرة، نخص بالذكر منها وسائط النقل، الأدوات الكهربائية المنزلية، السلع الإلكترونية وبالذات المنزلية منها: كالتلفزيون والراديو وأجهزة استقبال البث ومعدات الاتصال كالهواتف والبدالات وأجهزة اللاسلكي ومعدات معالجة المعلومات كالكمبيوتر وملحقاته. وبالتالي فإنه من الحيوي جداً القيام بالترويج لهذه الصناعة الواعدة جداً في سورية وتنشيطها واجتذاب القطاع الخاص بالتركيز بدايةً على عدد محدود من المكونات تتقن تصنيعها بجودة عالية وسعر

منافس. مع الحرص على تطبيق القاعدة القائلة بالتدرج من السهل إلى الصعب ومن البسيط إلى المعقد.

5- صناعة الإلكترونيات والبرامج: وهي حجر الأساس في الصناعات الرفيعة التي تقوم على كثافة التقانة والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال اتICT، والتي تنتشر بسرعة فائقة عالمياً وفي كافة قطاعات الاقتصاد الإنتاجي، كما أنها أساس رفع القيمة في الصناعات التقليدية وإبراز الميزة التنافسية، من خلال زيادة الإنتاج وخفض التكاليف. وهي تتكون أساساً من صناعة الإلكترونيات وصناعة البرامج كأكثر الصناعات ديناميكية في عالم اليوم. وظلت سورية حتى اليوم حبيسة مرحلة التجميع دون أي محتوى تكنولوجي محلي يذكر، وعلى سورية في هذا المجال أن تتجنب حلقات من سلاسل صناعة الإلكترونيات وصناعة البرامج حيث تحتدم فيها المنافسة. ويمكن كمرحلة أولى الدخول في حلقات مثل: تصميم الأنظمة والتجميع (system design and assembly)، وتصميم وتنفيذ أنظمة التصنيع والرقابة الهندسية والمصابيح الكهربائية والإلكترونية الجديدة والإلكترونيات الاستهلاكية البسيطة، وصناعة البرامج المنمّطة (Standard) والبرامج المصمّمة وفقاً لحاجات الزبائن التي تستخدم اللغة العربية، لخدمة السوق المحلية إضافة إلى الأسواق العربية والإسلامية المتنامية (كبرامج الصناعة متعددة الوسائط وبرامج صناعة المحتوى Content Industries).

6- صناعة التعبئة والتغليف: تكتسب هذه الصناعة أهميتها في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، واستخدام عدد من فعالياتها للمواد المحلية وزيادة التشابك بين الصناعات وما يحدثه هذا التشابك من أثر مضاعف. وهي تلعب، بحكم أثرها في اجتذاب المستهلك للصادرات السورية (مثل زيت الزيتون، معجون الطماطم، الحلويات، الألبسة، الأدوية، مواد التجميل، مواد التنظيف... إلخ) وبالتالي فآفاق تطورها رحبة جداً، سواء لتغطية احتياجات السوق المحلية أو أسواق المنطقة، كونها تضم طائفة واسعة من المواد كالزجاج والورق والمعادن والبلاستيك والمواد المركبة، وتسمح بإقامة العديد من المنشآت الصناعية لسد الحاجة من هذه المواد، والتي سيتصاعد استهلاكها مع استعادة مجمل النشاط الاقتصادي لعافيته بعد سنوات الحرب على سورية، وبالتالي تعزيز سلاسل الإنتاج وتحقيق القيم المضافة العالية.

النتائج والتوصيات

تعدّ سلاسل القيمة العالمية محدداً أساسياً لرسم سياسات الدول والشركات، فهي تتطلب استثمارات عالية في الاستخدام التقني ورأس المال البشري والمهارات عبر كامل السلسلة وبشكل خاص المدخلات الوسيطة. ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الولوج إلى أسواق التصريف الدولية من خلال توسيع نطاق السياسات الصناعية الهادفة إلى التحرير المدروس للاقتصاد بما فيها من حرية حركة رؤوس الأموال ووضع سياسات مناسبة لعمل الشركات الأجنبية والتشاركية مع الشركات الرائدة التي تسمح للشركات المحلية بالحصول على التكنولوجيا الحديثة، وبناء العناقيد الصناعية والاستفادة من اقتصاديات الحجم ومزايا المجمعات الصناعية.

يستهدف تحليل سلاسل القيمة العالمية إبراز مكامن القوة في الاقتصاد المحلي وآليات انخراطه في الاقتصاد العالمي بهدف تعظيم القيم المضافة وهذا ما وضّحته الأشكال البياني، بالاستناد إلى المفاهيم الجديدة للإنتاج القائم على التخصص في المهام والأنشطة والمزايا النسبية كإتاحة تطوير الموارد بدلاً من إنشاء سلسلة كاملة. الأمر الذي يفرض رسم سياسات اقتصادية كلية شاملة وفقاً لمدخل السلاسل وبشكل خاص فيما يتعلق بالسياسات الصناعية الهادفة إلى تعزيز مناخ الاستثمار وتحسين بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة لناحية التدريب والتأهيل والتخصص وفتح الأسواق. إضافةً إلى ذلك ينبغي على الحكومات توسيع نطاق عمل الشركات وفقاً للمزايا النسبية في الاقتصاد. وتتحدد طبيعة المساهمة في سلاسل القيمة وفقاً للمزايا النسبية الديناميكية وتلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً في الاستفادة منها، وبالتالي موقع الاقتصاد في هذه السلسلة، ناهيك عن عتبة التنمية الموقوف عندها، حيث تمتلك معظم الدول النامية قوة عمل رخيصة نسبياً ومتوفرة إضافة إلى المواد الأولية وبالتالي يمكن أن تنخرط في مراحل التجميع والتصنيع والمعالجة بناءً على تلبية متطلبات الجودة والكميّة، وتقود السياسات الصناعية رفع تنافسية الصناعات والاقتصاد من خلال تشجيع الابتكار وتبنّي المعايير الدولية للجودة وتعزيز عمل الأسواق. وتمتلك سورية فرصة لإحداث التغيير المطلوب خاصةً في ظل تنامي الطلب المتوقع وعودة النشاط الاقتصادي في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك باعتماد أسس الاستدامة في المقاربة التنموية لقطاع الصناعة التحويلية، والمبنيّة على تعظيم القيم المضافة محلياً ليساهم القطاع من جديد وبزخم أكبر في عملية

التنمية ككل وخصوصاً في مرحلة التعافي المبكر وضرورة نهوض القطاع من كبوته التي تتبع انتصارات الجيش العربي السوري على الإرهاب وعودة عدد كبير من المنشآت إلى عرين الدولة. حيث تتمتع سورية بمزايا نسبية كبيرة في عدة فروع من الأنشطة الصناعية التي تم ذكرها مسبقاً. فالنهوض الشامل والمستدام لسلاسل الإنتاج في فروع النشاط الصناعي والتي تتمتع بها سورية كموارد وطاقات كامنة، يتطلب إعادة صياغة الهيكل الصناعي المطلوب وتنفيذ استراتيجية تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات وتعزز من مقومات التنافسية لقطاع صناعي يضم نسيجاً متماسكاً من الصناعات المتشابكة فيما بينها وبمحركات نمو ذاتية، يتصاعد محتواها التكنولوجي والمعرفي باستمرار وفي كافة مراحل سلسلة القيمة، مما يتطلب إنشاء عناقيد ومجمعات صناعية تربط المنتجين في تلك المراحل وتلتزم باتباع المعايير الدولية لتعظيم القيمة المضافة وزيادة التصدير وتخفيض الضغط على استيراد السلع الوسيطة والجاهزة وقد اتفق هذا مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

المراجع

تقرير تتبع تنفيذ الخطة الخمسيّة العاشرة قطاع الصناعة التحويلية لعام (2008)، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية.

تقرير تحليل سلسلة القيمة وإطار الاستراتيجية لصناعة الغزل والنسيج (2006)، معد من قبل فريق عمل "جيرزي" (Gherzi) لصالح وزارة الصناعة في سورية بالتعاون مع منظمة اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سورية.

تقرير سورية بعد الأزمة ومحور النمو والتنمية لعام (2018)، هيئة التخطيط الدولي بالتعاون مع وزارة الصناعة، سورية.

تقرير الوطني الاستشرافي الأول ومشروع سورية لسنة (2025)، جامعة دمشق: ص 168-170 وص299

صالح، أحمد. عربش، زياد. (2018) الإطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق.

Antra's, P and Gortari, A. (2017). On the Geography of Global Value Chains. NBER Working Paper No. 23456.

APEC Policy Support Unit, 2016. Promoting SMEs' Integration into Global Value Chains in Major Industries - Comprehensive Policy Report, APEC. Lima, Peru.

Baldwin, R. 2011. Trade and industrialization after globalisation's 2nd unbundling: How building and joining a supply chain are different and why it matters, CEPR Discussion Papers 8768. London.

Baldwin, R. Venables, A. 2010. Spiders and snakes: offshoring and agglomeration in the global economy, NBER Working Paper No. 16611.

Baldwin, R. (2012), Global manufacturing value chains and trade rules, World Economic Forum, Geneva.

Bamber, P, Gereffi, G. et al. 2013. Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains. OECD. Paris.

Bamber, P. and Fernandez-Stark.K. 2013. Global Value Chains, Economic Upgrading and Gender: The Horticulture Industry. World Bank. Washington, D.C.

Coase, Ronald H. (1937), "The Nature of the Firm, Economic a. 386–405.

Dahlan, J. 2015, Upgrading in Global Value Chain of Malaysian Aviation Industry, Procedia Economics and Finance. Volume 31, 2015, Pages 839-845

Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013. Industrial policy and developmental space: The missing piece in the GVCs debate, Revista Argentina de economic internacional. No.2.

Dedrick, J, Kraemer.K, and Linden, G. 2010. "Who Profits from Innovation in Global Value Chains? A Study of the iPod and Notebook PCs." Industrial and Corporate Change 19(1): 81–116.

Durand. C, 2016, Toward a Progressive Rejuvenation of Industrial Policy, Rosa Luxemburg-Stiftung, Brussels.

Frederick W. Mayer & Nicola Phillips, 2017. Outsourcing governance: states and the politics of a global value chain world, New Political Economy, 22:2, 134-152

Gereffi. G, 2014, Global value chains in a post-Washington Consensus world, Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 1.

Gerffi.G, Fernandez.K. 2016. Global Value Chain Analysis: A Primer. Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness. US.

Gereffi, G., J. Humphrey and T. Sturgeon, 2005, "The governance of global value chains", Review of International Political Economy 12(1), 78-104.

Gereffi.G, Lee.J, 2015. Global value chains, rising power firms and economic and social upgrading, critical perspectives on international business, Vol. 11 Issue: 3/4, pp.319-339.

Globerman. S, 2011, Global Value Chains: Economic and Policy Issues, Western Washington University and Simon Fraser University

Hoekman, B. 2014, Supply chains, mega-regionals and multilateralism: a road map for the WTO, CEPR Press, London.

Kierzenkowski1. R, Pain. N, Rusticelli1.R, Zwart.S, 2016, The Economic Consequences of Brexit, OECD Economic Policy Papers, Paris.

Low, P. Tijaja, J. 2013, Effective Industrial Policies and Global Value Chains, Fung Global Institute, Hong Kong.

OECD and World Bank, 2015. Inclusive Global Value Chains: Policy options in trade and complementary areas for GVC Integration by small and medium enterprises and low-income developing countries. Report prepared for submission to G20 Trade Ministers Meeting, Turkey. OECD publishing.

OECD. 2013. Interconnected Economies: Benefiting from Global Value Chains. OECD Publishing, Paris.

Porter, M. (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, New York: Free Press.

Samuelson.W, Mark.S, 2014. "Managerial Economics", 8th Ed, Wiley. INC.

Sydor. A, 2011, Global Value Chains: Impacts and Implications Editor's Overview, Foreign Affairs and International Trade Canada

Taglioni, D, and Winkler. D. 2016. Making Global Value Chains Work for Development. Trade and Development series. World Bank. Washington, DC.

UNCTAD, 2015, Tracing the Value Added in Global Value Chains, United Nations.

UNIDO, 2015, Global Value Chains and Development: UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna International Centre.

UNIDO, 2015, Global Value Chains, Development and emerging economics, working paper 18, Vienna International Centre.

World Bank, OECD, WTO. 2017, Global Value Chain Development Report 2017, World Bank. Washington, DC.

WTO. (2012), World Trade Report 2012 Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century. World Trade Organization, Geneva.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

محددات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2014)

عبد العزيز علي صداقة
أستاذ الاقتصاد المشارك بالمعهد العالي للعلوم والتقنية-درنة

صقر حمد الجيباني
محاضر بقسم الاقتصاد جامعة عمر المختار- درنة

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس محددات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية(1970-2014)، واستخدمت منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك بتقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير، واستخدمت الدراسة المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ليعبر عن معدل التضخم في ليبيا، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في عرض النقود الضيق، والإنفاق العام (الحكومي)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، والتضخم المستورد، كما تم إدراج متغير وهمي يمثل العقوبات الدولية على ليبيا خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية وأحداث الثورة(2011) حتى العام (2014). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه في الأجل الطويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذو أثر معنوي سالب على معدلات التضخم في ليبيا، بينما عرض النقود الضيق، والإنفاق العام، وسعر الصرف الاسمي، ذات أثر معنوي موجب على معدل التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: *التضخم، عرض النقود، سعر الصرف، التضخم المستورد.*

Abstract

The study aims to measure the determinants of inflation in the Libyan economy during the time period 1970-2014, and applying Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology by estimation the relationships of joint integration in the long run between model variables and estimating the error correction model and short run parameters, and the study used The implicit reduction of GDP as a dependent variable to express the rate of inflation in Libya, while the independent variables were represented in narrow money supply, public expenditure, real gross domestic product, the exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar, and imported inflation, a dummy variable that represents international sanctions on Libya during the 1990s, the beginning of the millennium, and the events of the revolution 2011 to 2014 was also included. One of the most important findings of the study is that in the long term, real GDP non-significant on inflation rates in Libya, while narrow money supply, public expenditure, and the exchange rate, have a significant effect on the rate of inflation in Libya during the study period.

Keywords: inflation, money supply, exchange rate, imported inflation.

المقدمة

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على السواء؛ نظراً إلى تأثيره الممتد إلى الأفراد وقطاع الأعمال وكذلك القطاع الحكومي في اقتصاد أي دولة، فهو يشوه عملية تخصيص الموارد، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو، كما يؤدي التضخم إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثم التأثير على الرفاهية الاقتصادية (نعيم، وآخرون ،2014).

وتعتبر مشكلة التضخم في ليبيا أكثر تعقيداً في بلد عاش في نظام اقتصادي يهيمن عليه القطاع العام، و شهد عقوبات دولية فرضت عليه في التسعينيات حتى بداية الألفية الجديدة حجبت ديناميكية التضخم عن طريق تشويه قطاع التجارة وتوزيع السلع والخدمات، إضافة إلى خصائص الاقتصاد الليبي من محدودية العرض وازدياد الطلب (Cevik,,Teksoz ,2013).

فقد شهد الاقتصاد الليبي، لاسيما في عقدي الثمانينيات والتسعينيات تقلبات كبيرة على المستوى الكلي، تمثلت في التذبذبات التي حدثت في معدلات التضخم وفي سعر الصرف في السوق الموازية (بوخشيم، الحوتة، 2014).

بداية عقد الثمانينيات شهد الاقتصاد الليبي أزمة مالية واقتصادية حادة نتيجة تأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بداية من العام(1982) واستمرت وتيرة الانخفاض إلى أن وصلت إلى القاع في أغسطس العام(1986)، وانعكس ذلك على الاقتصاد الليبي في صورة انخفاض مستوى أسعار صادراته مباشرة على الواردات مما جعل السلطات المسؤولة آنذاك تلجأ إلى تطبيق الموازنة الاستيرادية في منتصف(1982) وزيادة التشديد في تطبيق الرقابة على الصرف الأجنبي فظهرت السوق للعملات الأجنبية وارتفعت معدلات التضخم (الفيتوري، 1992) .

وما إن خرج الاقتصاد الليبي من أزمته في الثمانينيات حتى وقع في أزمة أخرى خلال عقد التسعينيات لأسباب اقتصادية من بينها انخفاض أسعار النفط العالمية وأسباب سياسية كالحظر الجوي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا والعقوبات الاقتصادية والتجارية المفروضة على ليبيا من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، نتج عن ذلك تدهور سعر

الصرف الموازي فارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير جعلت السلطات المسؤولة حينذاك تتدخل لمعالجة التشوهات فيما عرف ببرنامج "سعر الصرف الخاص المعلن " بداية من (14) فبراير (1999)،وحتى نهاية عام(2001).

وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة ومن بداية العام (2004) أخذت أسعار النفط العالمية في الارتفاع، فتزايدت الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة مخلّفة وراءها ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم بدأت حدته بالانخفاض تدريجياً بعد عام (2008) (الشامي، 2014).

وفي هذه الأثناء تزايد عرض النقود بشكل كبير تماشياً مع الزيادة في الإنفاق العام، حيث تزايد عرض النقد طيلة الفترة (2006 – 2014)، بمعدل نمو سنوي بلغ (20.3%)، في حين تزايدت العملة في التداول خلال الفترة نفسها بمعدل نمو بلغ (23.3%). ويعود ذلك إلى لجوء السلطات النقدية إلى سياسة الإصدار النقدي لتمويل متطلبات الإنفاق العام (الفارسي ،2016) حيث زاد عرض النقود باستمرار زيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها المتنامية.

وفي فبراير من العام (2011) عقب اندلاع الثورة الليبية وتحولها إلى مسار عنيف، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (66.7-) تزامن ذلك مع قرار مجلس الأمن رقم (1970) القاضي بتجميد الأصول الخارجية للدولة الليبية (صندوق النقد الدولي، 2012)، وفي هذه الأثناء ساد البلاد اقتصاد الحرب، وارتفع سعر الصرف للدينار الليبي بمقدار الضعف فارتفعت معدلات التضخم ووصلت (15.9) (مصرف ليبيا المركزي، 2014).

وفي أواخر العام (2011) تم استئناف إنتاج النفط حتى وصل إلى نصف مستواه قبل اندلاع الثورة، ومع بداية العام (2012) تم فك التجميد على الأصول الليبية بالخارج وشهدت ليبيا – نسبياً- استقراراً سياسياً وأمنياً انعكس على انتعاش اقتصادها وقدرته في استعادة عافيته بشكل ملحوظ، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بشكل سريع وكبير جداً وصل إلى (124.7) انعكس ذلك على انخفاض معدلات التضخم التي تراجعت من (15.9) عام (2011) إلى (6.1) عام (2012) (مصرف ليبيا المركزي ،2014).

لم يدُم هذا الانتعاش طويلاً، ففي منتصف العام (2013) تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة داخلية هي الأعنف في تاريخه حيث اندلعت أزمة إقفال الموانئ النفطية ليعود الناتج المحلي

الإجمالي للانكماش من جديد عامي (2013) و(2014) بنسبة (36.8-)، (53-) على التوالي (صندوق النقد الدولي، 2018)، وتدهور سعر صرف الدينار الليبي بالسوق الموازي وارتفعت معدلات التضخم بشكل متسارع وكبير.

ووفقاً لما تقدم جاءت هذه الدراسة للبحث التطبيقي في العوامل الأساسية الكامنة وراء معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2014).

مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، أثرت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك، حيث إن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ويعاني الاقتصاد الليبي من جمود جهازه الإنتاجي، وبالتالي عدم مرونة العرض في مقابل زيادة الطلب مما شكل ضغوطاً تضخمية متصاعدة، ولفترات متقطعة وطويلة، ويرتبط التضخم بمتغيرات ومحددات عديدة، ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة للتضخم في ليبيا؟

وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية الدراسة حول التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما هي العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في ليبيا؟
2) ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في ليبيا؟
3) هل يؤثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل التضخم؟
4) هل يؤثر سعر صرف الدينار الليبي على معدل التضخم؟
5) ما هو أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا؟
6) هل أثرت العقوبات الدولية فترة التسعينيات وأحداث الثورة الليبية على معدل التضخم؟

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة تحديد وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات التضخم في ليبيا، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيشها وذلك

من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1) قياس أثر عرض النقود بالمفهوم الضيق على معدل التضخم في ليبيا.
2) تحليل أثر الانفاق العام على معدل التضخم.
3) قياس أثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم.
4) التعرف على أثر سعر الصرف والتضخم المستورد على معدلات التضخم.

فرضيات البحث

على ضوء العرض السابق، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1) الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
2) التوسع في الإنفاق الحكومي يواكبه عادة زيادة في معدلات التضخم.
3) تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم داخل الاقتصاد القومي.
4)هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
5) هناك علاقة طردية بين التضخم المستورد ومعدلات التضخم المحلي في ليبيا.

أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يتناول مشكلة من أبرز وأهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت وتعاني منها ليبيا في فترات مختلفة وحتى الوقت الحالي، وهي التضخم، وعليه فإن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمعالجتها سيكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمحددات التضخم من خلال دراسة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيه، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى الدراسات التطبيقية المختلفة التي تساهم في الكشف عن طبيعة العلاقة مع هذه المتغيرات.

بالإضافة إلى أن محاولة قياس العوامل الاقتصادية المؤثرة في مستوى التضخم كل على حدة في ليبيا قد يساهم في توجيه وتوحيد السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال مختلف أدواتها للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

منهجية الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع سيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع ، وذلك من أجل تقدير نموذج قياسي يربط المتغير التابع وهو معدل التضخم (INF) المعبر عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى (المتغيرات المستقلة) وهي: العرض النقدي بمعناه الضيق (MS) ، والإنفاق الحكومي الإجمالي (PEX)، وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (EX)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، التضخم المستورد ويمثله الرقم القياسي لأسعار الواردات (IMI) ، إضافة إلى متغير وهمي (D) يمثل العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا خلال حقبة التسعينات والأحداث التي شهدتها ليبيا عقب ثورة(2011)، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لتحديد ودراسة طبيعة هذه العلاقة، بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير وأسس علمية تتناسب ودراسة الحالة هنا، وذلك من خلال تطبيق خطوات بناء النموذج القياسي وهي كالتالي:

1) التعرف على هذه المتغيرات وتأثيرها في المتغير التابع محل الدراسة خلال الفترة المحددة للدراسة.

2) بناء وصياغة النموذج الاقتصادي القياسي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه.

3) الاختبار والتقدير وهو إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية والإحصائية القبلية والبعدية لتحديد رتب استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة ومن ثم اختيار النموذج المناسب للقياس وتقديره لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة كلا على حدة، ومن ثم تشخيص النموذج المقدر.

مصادر البيانات

سيتم تجميع البيانات والمعلومات المستخدمة في الدراسة من المصادر التالية:

1. مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية (1966-2017).

2- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006) بنغازي.

3–السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954 –2003)، الهيئة العامة للمعلومات، مصلحة التعداد والإحصاء.

4–النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

5–مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي الخامس والعشرون للسنة المالية (2011).

6–وزارة التخطيط (2014)، تقييم البرنامج التنموي (2008–2012).

7–اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (2007)، الإطار العام للبرنامج التنموي (2008–2012).

إضافة إلى الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والمقالات العربية والأجنبية والتي سيتم الاعتماد عليها لبناء نموذج الدراسة المعبر عن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة.

التعريفات الإجرائية

1–معدل التضخم في الاقتصاد الليبي Inflation Rate: تم استخدام المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP.Implicit price deflator وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في جميع أسعار السع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه بقسمة الناتج المحلي الإسمي على الناتج المحلي الحقيقي ضرب 100 (شنبيش ،2013).

2–عرض النقود Money Supply: تم استخدام عرض النقود بالمفهوم الضيق ويمثل النقد المتداول لدى الجمهور مضافاً إليه ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة والمؤسسات شبه العامة تحت الطلب بالدينار الليبي.

3–الإنفاق العام Public expenditure: ويشمل الإنفاق العام التسييري والتنموي من بيانات الميزانية العامة في ليبيا.

4–الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP: بأسعار 2003 كسنة أساس.

5– سعر الصرف الإسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وهو عبارة عن سعر بيع و شراء العملة المحلية (الدينار الليبي) مقابل وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار)، والعكس.

6–التضخم المستورد Imported inflation:استخدم الباحثان الرقم القياسي لأسعار الواردات كممثل للتضخم المستورد في ليبيا.

7-المتغير الأصم (الوهمي) Dummy variable: استخدم الباحثان متغير وهمي لينوب عن قياس العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا خلال عقد التسعينيات وبداية الألفية وكذلك ثورة (2011)، وقد أعطى الباحثان القيمة (1) للسنوات التي يتوقع أن يكون للأزمة تأثير على التضخم وهي السنوات (1992) إلى غاية (2002) فترة الحصار والحظر الجوي على ليبيا ومن العام (2011) وحتى (2014) وهي فترة اندلاع الثورة وما تبعها من أحداث، أما باقي السنوات فقد أخذت القيمة (0).

حدود الدراسة

من الناحية المكانية اشتملت الدراسة على الاقتصاد الليبي.

أما من الناحية الزمنية فقد غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام (1970) إلى غاية العام (2014)، وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية للأسباب التالية:

1- لكي نتمكن من الحصول على نتائج اقتصادية ذات معنوية إحصائية، و تفادي مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات استناداً لنظرية النهاية المركزية (سالفاتورر ،1982) حيث تعدت المشاهدات الثلاثين سنة وبلغت عينة الدراسة(44) مشاهدة.

2- من جهة أخرى، فقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل كلاً من الحصار الاقتصادي والحظر الجوي المفروض على ليبيا خلال حقبة التسعينات، وثورة فبراير (2011)، لبيان دورهما في هذه المشكلة.

3- تعذر حصول الباحثين على بيانات للناتج المحلي الإجمالي بعد سنة (2014) لعدم وجود بيانات منشورة عن الجهات الرسمية في ليبيا، ولذلك كانت الدراسة حتى العام (2014).

الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي بحثت في أثر المتغيرات الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية المحددة للتضخم في مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية سواء الدراسات العربية منها أو الأجنبية، وقد رصد الباحثان العديد من هذه الدراسات والتي لها علاقة وثيقة بموضوع الدراسة الحالية، منها دراسة **(الجيباني وعطية، 2019)** والتي هدفت إلى تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا خلال الفترة الزمنية(1986-2017)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي

ذي الفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة في الأجل القصير بين التضخم وكل من الاختلال الإنتاجي والمالي والخارجي في الأجل القصير، ووجود علاقة في الأجل الطويل بين التضخم والاختلال المالي، وانعدامها في الأجل الطويل بين التضخم والاختلال الإنتاجي والخارجي.

في حين هدفت دراسة **(صداقة والجيباني وعطية،2019)** إلى تحليل تطورات عرض النقود بالمعنى الواسع(MS2) والتضخم ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) في الاقتصاد الليبي وقياس العلاقة السببية بينهما خلال الفترة الممتدة من يناير(2004) وحتى ديسمبر (2018)، حيث استخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ومن ثم إجراء اختبار التكامل المشترك واستخدام متجه نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)، وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود تكامل مشترك بين عرض النقود والتضخم وقد بينت النتائج في الأجل الطويل أن هناك علاقة سببية تجري في اتجاه واحد من عرض النقود إلى التضخم، بينما العلاقة السببية في الأجل القصير بين عرض النقود والتضخم تجري في اتجاهين، بالإضافة إلى ذلك فقد أوصت الدراسة على ضرورة تبني السياسة النقدية الانكماشية كأداة حقيقية أثبتت فعاليتها في مكافحة التضخم في معظم البلدان.

وقد قامت دراسة **(الحويج ،2019)** بتحليل ديناميكية التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1966–2012) من نواح ثلاثة، تمثلت الأولى في اختبار العلاقة التوازنية طويلة المدى بين معدل التضخم ممثلاً بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، ومجموعة من محدداته التي تمثل ببعض المصادر الداخلية للتضخم، وتحليل ديناميكيات تصحيح الخطأ خلال الأجل القصير، وتمثلت الثانية في اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم ومحدداته في المدى القصير والمدى الطويل، وتمحورت الثالثة حول تحليل استجابة معدل التضخم في الاقتصاد الليبي للصدمات الداخلية والخارجية، واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج متجه تصحيح الخطأ، ودوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين، وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل التضخم ومجموعة محدداته، كما توصلت لوجود علاقة سببية بين معدل التضخم ومحدداته خلال المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى أن التقلبات في معدل

التضخم تعود بالدرجة الأولى إلى الصدمات الحاصلة في معدل التضخم نفسه، وللصدمات الحاصلة في سعر الصرف بشكل أقل، ولا تشكل الصدمات الحاصلة في باقي المتغيرات أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في معدل التضخم في ليبيا.

وقامت دراسة **(قديح ،2015)** بقياس محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مستخدمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) كممثل لمعدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وأدرجت أحد عشر متغيراً مستقلاً لنموذج الدراسة تمثلت في كل من (نصيب الفرد من الناتج القومي، الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، عرض النقود، عجز الموازنة، الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي)، واتبعت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي في التحليل باستخدام سلاسل زمنية للفترة من (1995–2013).

وحللت دراسة **(الشامي ،2014)** العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009) وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الأثر الرئيس ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا من (1990) إلى (2009).

وتناولت دراسة **(الحسن ،2014)** التضخم في السودان وبينت أن مظاهر الاختلالات في الاقتصاد السوداني المؤدية إلى الفجوة في الميزانية العامة والفجوة الخارجية في ميزان المدفوعات، ومن بين هذه الاختلالات تصاعد الضغوط التضخمية واستمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب التضخم تشمل، التضخم المستورد، وتحركات سعر الصرف، وعدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، التوسع النقدي وارتفاع صافي الأصول المحلية.

بينما دراسة **(يحي ،2014)** بحثت في محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2012) باستخدام نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلي، وأوضحت الدراسة أنه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية وغير النقدية فإن كتلة الأجور تعتبر هي المحدد الرئيس في الأجل القصير بالجزائر إلى جانب الواردات والناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية والإنفاق الحكومي، أما في الأجلين المتوسط والطويل فإن الكتلة النقدية والواردات والأجور والإيرادات هي المحددات المؤثرة.

أما دراسة **(داغر والصويعي، 2014)** فقد هدفت إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1990 – 2008)، وحددت الدراسة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليمثل معدل التضخم، وعرض النقود بالمفهوم الواسع ممثلا لعرض النقود، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ممثلا لسعر الصرف، حيث تم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الثلاث وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ثم انتقلت الدراسة لاختبار العلاقة السببية بين التضخم وكل من عرض النقود بالمعنى الواسع وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وقد أوضح اختبار السببية المبني على نموذج تصحيح الخطأ وجود سببية ذات اتجاهين وذلك بين متغيري الدراسة سعر الصرف ومعدل التضخم، كما أن اختبار السببية دل على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد وذلك من عرض النقود إلى كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ممثلا لمعدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات في نمو عرض النقود بمفهومة الواسع وكذلك التغيرات في نمو سعر صرف الدينار الليبي مقوما بالدولار الأمريكي تساعد في تفسير التغيرات في نمو معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

وتوصلت دراسة **(شنبيش ،2013)** إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر صرف الدينار الليبي، وأيضا وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الحقيقي. حيث قامت الدراسة بتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال قياس العلاقة الكمية بين التضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي لقياس العلاقة الكمية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1992 – 2008).

بينما استهدفت دراسة **(حمود ،2011)** التعرف على أثر كل من المتغيرات المستقلة (عرض النقود، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف) على التضخم في المملكة الأردنية، معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة(1970 – 2007)، وقد استخدمت الدراسة طريقة جوهانسون للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة سببية بين المتغيرات غير المستقرة في المستوى وهي متغيرات التضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي، وأن هذه المتغيرات متكاملة وهناك علاقة توازنية بينها، وأيضا متغير التضخم يفسر(100%) من مكونات التباين في الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف واحد في المتغير نفسه.

و قد أكدت دراسة (**الزهوي ،2010**) أن هناك دوراً لسعر الصرف في الأجلين القصير والطويل في التأثير على معدل التضخم في مصر، وأن النقود بمعناها الواسع لها تأثير معنوي على التضخم في الاقتصاد المصري، أما بالنسبة لمتغيري سعر الفائدة الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد تبين أنه ليس لهما أي تأثير معنوي في تحديد التضخم في الاقتصاد المصري. وقد استخدمت الدراسة طريقة انجل–جرانجر ذي المرحلتين لاختبار التكامل المشترك على دالة التضخم ونموذج تصحيح الخطأ.

أما دراسة (**المصبح ،2006**) فقد هدفت إلى قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في سورية؛ لمعرفة محدداته وأسبابه وذلك لأجل اقتراح الوسائل المناسبة لعلاج هذه المشكلة، حيث استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في تحليل بيانات التضخم، وكذلك الأسلوب الكمي وأساليب الاقتصاد القياسي الحديثة كأسلوب التكامل المشترك واختبار السببية وتصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن ظاهرة التضخم تنشأ نتيجة فقدان التوازن الاقتصادي في اقتصاد أي دولة، وأن التضخم في سورية يفسر في الأجل الطويل بثلاثة متغيرات هي (نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الركود الاقتصادي، ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات)، كما تبين وجود علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى مؤشر التضخم.

وخلصت دراسة (**عنتر ورابح ،2016**) إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الواردات الكلية، سعر الصرف الاسمي، عدد السكان، هي المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل في الجزائر.

وبحثت دراسة (**Serhan Cevik and Katerina Tekoz ,2013**) منشورة على موقع صندوق النقد الدولي (**IMF**) ديناميكة التضخم في ليبيا خلال الفترة (1963–2010) واستخدمت

الدراسة نموذج تصحيح الخطأ في التحليل وتقدير معلمات النموذج، ودمجت الدراسة متغيرات الاقتصاد الكلي (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) كمؤشر للتضخم في ليبيا مع المعروض من النقود، وعجز الناتج، والإنفاق الحكومي، والأسعار العالمية، وسعر الصرف الإسمي للدينار الليبي بالنسبة للدولار الأمريكي، ومتغير وهمي يقيس الصدمات الخارجية التي تعرضت لها ليبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود والإنفاق الحكومي وسعر الصرف تبدو محددات رئيسية للتضخم في ليبيا.

كما توصلت الدراسة إلى أن عجز الناتج ليس ذو أثر مهم على التضخم بينما الصدمات الخارجية ذات أثر على التضخم، وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

الإسهام العلمي للدراسة

– ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أُجريت على الاقتصاد الليبي حيث قلة الدراسات العلمية القياسية التي عالجت موضوع التضخم في ليبيا مقارنة بحجم وخطورة هذه المشكلة، إضافة إلى أن بيانات الدراسة تغطي فترة زمنية مناسبة تمتد من(1970) إلى غاية (2014)، كذلك توظيفها لمنهجية حديثة في القياس الاقتصادي تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**)، كما أنها صممت نموذج قياسي غطّى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يُتوقع أنها محددات رئيسية مؤثرة على معدلات التضخم في ليبيا وتتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

التحليل القياسي للدراسة

أولى خطوات التحليل القياسي والإحصائي التي أجراها الباحثان لمتغيرات الدراسة يتمثل في اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) للتعرف على استقرار (سكون) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لكي لا نقع في ما يعرف بالتقدير الزائف (الانحدار المُلفق) (SPURIOUS REGRESSION) ومن أشهر الاختبارات التي تجرى للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية اختباري ديكي فوللر المطور، و فيليبس بيرون.

اختبارات جذر الوحدة

استعان الباحثان باختباري ديكي فوللر المطور (ADF) و فيليبس بيرون (PP) للكشف عن رتبة استقرار (سكون) السلاسل الزمنية للدراسة ، وذلك عند المستوى (LEVEL)، و الفرق الأول (FIRST DIFFIRENCE) ، وبالصيغ الثلاث (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه الزمني، بدون حد ثابت واتجاه زمني) والجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية وبناء على النتائج يمكن معرفة رتب استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة.

جدول رقم (1): اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير						رتبة المتغير
	صيغة الاختبار	ADF	PP	صيغة الاختبار	ADF	PP	
INF	حد ثابت	3.267291	4.000944	حد ثابت	0.666678	-5.234927	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	2.336524	1.931086	حد ثابت واتجاه زمني	-0.952691	-6.064029	
	بدون	1.594014	4.847529	بدون	1.528317	-4.690022	
MS	حد ثابت	2.685795	4.528149	حد ثابت	-0.818061	-3.107193	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	1.410143	1.678483	حد ثابت واتجاه زمني	-3.997306	-4.283244	
	بدون	3.632988	6.056742	بدون	-0.105917	-2.539746	
PEX	حد ثابت	1.856338	-0.780339	حد ثابت	-2.946253	-11.96809	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	0.860133	-2.498058	حد ثابت واتجاه زمني	-3.693899	-14.09694	
	بدون	2.229167	0.080636	بدون	-0.357004	-10.82247	
RGDP	حد ثابت	-3.119626	-2.780016	حد ثابت	-1.591186	-9.512055	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	-3.132490	-2.624128	حد ثابت واتجاه زمني	-1.931220	-9.997395	
	بدون	-0.894347	-0.625889	بدون	-1.718907	-9.595974	
EX	حد ثابت	0.217265	-0.087434	حد ثابت	-5.035174	-5.012704	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	-1.650413	-1.806941	حد ثابت واتجاه زمني	-5.146537	-5.127020	
	بدون	1.423380	1.037612	بدون	-4.836030	-4.882632	
IMI	حد ثابت	1.519182	0.272779	حد ثابت	-10.11633	-10.13907	مستقر عند الرتبة الأولى
	حد ثابت واتجاه زمني	-0.439011	-2.373570	حد ثابت واتجاه زمني	-10.70074	-11.54773	
	بدون	2.485591	2.038468	بدون	-9.646663	-9.625873	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي فوللر المطور (ADF) و فيليبس بيرون (PP) بالصيغ الثلاث (الحد الثابت، الحد الثابت واتجاه زمني، بدون) والموضحة بالجدول رقم (1) إلى أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (INF,MS,PEX,RGDP,EX,IMI) كانت غير مستقرة عند المستوى (LEVEL) حيث القيمة المحسوبة لها والموضحة بالجدول أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية أقل من(5%).

كما تشير النتائج إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الأول (First Difference) بالصيغ الثلاث حيث كانت القيم المحسوبة الواردة بالجدول أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من(5%) وبذلك نرفض فرض العدم الذي ينص على احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة أي غير مستقرة ونقبل بالفرض البديل الذي يؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قد استقرت جميعاً عند الفرق الأول لها، وبالتالي فهي مستقرة من الرتبة الأولى.

تصميم نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والاستعانة بالنظرية الاقتصادية تجاه التضخم تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل الدالي التالي:

$$\boldsymbol{lnINF = \alpha + \beta_1 lnMS + \beta_2 lnPEX + \beta_3 lnRGDP + \beta_4 lnEX + \beta_5 lnIMI + \beta_6 D + \varepsilon}$$

حيث أن:

lnINF : يمثل اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

lnMS : يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الضيق.

PEX : يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العام التسييري والتنموي.

lnRGDP : يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار(2003) كسنة أساس.

lnEX :يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الدينار الليبي بالنسبة للدولار الأمريكي.

lnIM :يمثل التضخم المستور معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار الواردات.

D : يمثل متغير صوري ينوب عن قياس الحصار الاقتصادي والحظر الجوي الذي تعرضت له ليبيا خلال التسعينيات، وثورة فبراير العام(2011)م، وما تبعها من أحداث سياسية وأمنية.

α ،$\beta6$ ،$\beta5$،$\beta4$،$\beta3$،$\beta2$،$\beta1$:معلمات النموذج المراد تقديرها، ε : المتغير العشوائي .

تم تحويل متغيرات الدراسة إلى الصيغة اللوغاريتمية لقياس النموذج وذلك لما تتمتع به هذه الصيغة ببعض المزايا عن غيرها من الصيغ الأخرى (نصير ،2016) مثل تجانس البيانات في حال اختلاف وحدات القياس وتباين الأرقام، وتدنية الخطأ المعياري للبواقي، وتحويل المعادلة إلى الصيغة الخطية، ومن ثم يمكن تقديرها باستخدام أساليب القياس المعتادة، فضلاً عن أن المعلمات المقدرة باستخدام هذه الصيغة هي المرونات ذات الدلالات الاقتصادية المهمة وسهولة التفسير.

ومن خلال ما بينته نتائج اختبارات جذر الوحدة حيث استقرت جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، بالتالي وفقاً لـ(Peseran et al.,2001) يمكن للباحثين أن يستخدما نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags(ARDL) لاختبار التكامل المشترك لما يتميز به هذا النموذج كما أشار كل من (بريهي وراضي، 2015:ص 13) من ميزات عن باقي النماذج القياسية تتمثل في التالي:

1-إن نموذج (ARDL) يمكن استخدامه بصرف النظر عن درجة رتبة استقرار السلاسل الزمنية، سواء استقرت عند الرتبة (0) أو الرتبة الأولى أو كلاهما، شرط ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الرتبة الثانية (Peseran et al., 2001).

2-نموذج (ARDL) يأخذ عدداً كافياً من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Shrestha,2005,p3-15).

3-يغطي نموذج (ARDL) أفضل النتائج للمعالم في الأجل الطويل واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Shrestha,2005,p5-25).

4-من الممكن الحصول من النموذج (ARDL) على نموذج تصحيح الخطأ الذي يقيس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

5-يعد نموذج (ARDL) ملائماً مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة.

اختبار الحدود

لاختبار مدى تحقق التكامل المشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، تم استخدام طريقة اختبار الحدود أو النطاق (*Bound Tests approach*) التي تعتمد على تحليل (*PSS F–Test*) (نجا ،2016)، حيث يتم حساب قيمة (*F–statistics*) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعلمات المتغيرات طويلة الأجل، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدرة لها وفقاً لتقديرات (*PSS*) الجدولية، فإذا كانت قيمة (*F–statistics*) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية، فإنه يتم رفض فرض العدم (*H0*) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وقبول الفرض البديل (*H1*) الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بينما إذا كانت قيمة (*F–statistics*) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (*H0*).والجدول التالي رقم (2) يوضح نتائج اختبار الحدود .

جدول رقم (2): اختبار الحدود

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
Null Hypothesis: No levels
relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
2.94	1.99	10%	7.867542	F-statistic
3.28	2.27	5%	6	K
3.61	2.55	2.5%		
3.99	2.88	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

يشير الجدول رقم (2) أن قيمة (F–ststistics) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%)، ولذا فإنه يتم رفض فرض العدم (H0) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج، ويتم قبول الفرض البديل (H1) ، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

التكامل المشترك في الأجل الطويل

تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستخدام معيار المعلوماتِ AIC تم اختيار النموذج (5,4,4,4,4,4) (ARDL) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في الجدول رقم (3) حيث كانت النتائج ومعادلة النموذج على الصورة التالية:

جدول رقم (3): نتائج التكامل المشترك في الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	10.81464	0.080032	0.865522	LNMS
0.0190	3.809361	0.069641	0.265288	LNPEX
0.0223	-3.622715	1.245682	-4.512753	LNRGDP
0.0054	5.479605	0.185052	1.014014	LNEX
0.0189	-3.815018	0.365346	-1.393803	LNIMI
0.0010	-8.516623	0.034212	-0.291372	DUM
0.0241	3.534963	3.067019	10.84180	C

EC = LNINF - (0.8655*LNMS + 0.2653*LNPEX -4.5128*LNRGDP + 1.0140 *LNEX -1.3938*LNIMI -0.2914*DUM + 10.8418)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

نستدل من الجدول رقم (3) النتائج التالية

1-تشير نتائج الأجل الطويل أن عرض النقود بالمفهوم الضيق(MS)كان معنويا إحصائياً وموجبا، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث إن التضخم كما أشار "ميلتون فريدمان" هو دائماً ظاهرة نقدية، كما تتفق هذه النتيجة مع أغلب الدراسات السابقة، منها دراسة (شنبيش ،2013) والتي توصلت إلى نتيجة متقاربة مع نتيجة الدراسة الحالية. وكما يشير الجدول فإن المرونة الجزئية لعرض النقود بلغت (0.865522) وهذا يعني أنه إذا زاد عرض النقود في الاقتصاد الليبي بنسبة (100%) زاد معدل التضخم بنسبة (86%).

2- أن إجمالي الإنفاق الحكومي كان معنويا إحصائياً وموجبا أي ذو تأثير طردي على مستويات التضخم في ليبيا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشامي ،2014) التي خلصت أن هناك

أثر يتجه من الإنفاق العام تجاه التضخم في ليبيا. وتوضح نتائج الجدول (3) أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار (100%) زاد معدل التضخم في الاقتصاد الليبي بمعدل (26%).

3–كما تشير نتائج الأجل الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان معنوياً وسالباً، حيث كانت قيمة المرونة الجزئية له (4.512753–) وهذا يعني أنه إذا انخفض الناتج المحلي الحقيقي بمقدار(100%) زاد التضخم بمقدار(451.2%)، وتتفق هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادي وتبدو نتيجة طبيعية في اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد النفطية كمصدر أساس لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما شهدته ليبيا خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حين انهارت أسعار النفط العالمية وانكمش الناتج المحلي الإجمالي حينها بدأت تتصاعد الضغوط التضخمية وتظهر السوق السوداء للعملة للمرة الأولى، وما شهدته ليبيا أيضاً من وضع مماثل في منتصف العام(2013) حين اندلعت أزمة الموانئ النفطية وتوقفت الإيرادات المتأتية من النفط فانكمش الناتج المحلي الإجمالي وتصاعدت معدلات التضخم بشكل متسارع وغير مسبوق.

4– أن سعر الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار ذو تأثير معنوي موجب مع معدل التضخم، أي أنه إذا ارتفع سعر الصرف للدينار الليبي بنسبة (100%) زاد التضخم بنسبة (101.4%) وبعبارة أخرى أن تخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة (100%)سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة (101.4%).

5– التضخم المستورد كان معنوياً وسالباً، حيث إذا زاد التضخم المستورد بمقدار (100%) انخفض التضخم المحلي بمقدار (134.3%)، وهذه النتيجة تبدو مخالفة للواقع وللعديد من الدراسات السابقة التي أكدت على أن التضخم المستورد له تأثير معنوي وموجب في اقتصاد نامٍ (كالاقتصاد الليبي) يتسم بمحدودية العرض المحلي من السلع نتيجة جمود وتخلف جهازه الإنتاجي وبالتالي اعتماده على الواردات السلعية في تغطية الطلب المحلي.

و يعزو الباحثان هذه النتيجة للسياسات الاقتصادية التي تم اتباعها في ليبيا لعقود طويلة إبان فترة النظام الاشتراكي ودعم السلع الأساسية وتأميم الخدمات العامة والتسعير الجبري، وبالتالي ظلت ليبيا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات محجوبة عن التضخم العالمي (المستورد) بسبب سياسات الدعم السلعي والتسعير الجبري، لا سيما فترة الثمانينيات حيث طبقت سياسات التقشف

الاقتصادي وحظر قائمة طويلة من السلع المستوردة والاكتفاء بالسلع الأساسية التي كانت كلها مدعومة وبأسعار أقل بكثير من أسعارها الحقيقية، هذا إضافة إلى اتباع ليبيا نظام سعر الصرف الثابت ثم ربطه بنظام حقوق السحب الخاصة مما جعل مصرف ليبيا المركزي يسيطر إلى حد ما على معدلات التضخم المستورد لفترات طويلة.

6-تشير النتائج كذلك إلى أن معلمة المتغير الأصم (D) معنوي ولكنه سالب وهذا يخالف الواقع فالصدمات المحلية والخارجية لها تأثير فعال على مستويات التضخم في الاقتصاد الليبي. ويبرر الباحثان هذه النتيجة بامتلاك ليبيا احتياطيات أجنبية ضخمة نسبياً مكنتها من مواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن هذه العقوبات وأحداث ثورة فبراير (2011) وبداية أزمة إقفال الموانئ النفطية والنزاعات المسلحة.

كما أن المدة (1992-1999) وهي فترة الحظر الجوي والحصار الاقتصادي الذي فرض على الاقتصاد الليبي تزايد خلالها حجم الإعانات والدعم للسلع الاستهلاكية مقابل تراجع حجم الإنفاق الاستثماري وتوقف العديد من المشروعات مما أسفر عن تراجع معدل نمو العرض النقدي (الشامي، 2014) أحد أكبر مسببات التضخم في الاقتصاد الليبي كما تبديه نتائج القياس للدراسات السابقة والدراسة الحالية.

ويمكن وضع النتائج السابقة في صورة المعادلة التالية كما يبينها الجدول رقم (3):

$$LNINF = 10.84 + 0.865LNMS + 0.265LNPEX - 4.512LNRGDP + 1.014LNEX - 1.393LNIMI - 0.291DUM$$

نموذج تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

الخطوة التالية في تحليل نموذج(ARDL)هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)الذي يمثل العلاقة بين معدل التضخم في الاقتصاد الليبي ومحدداته الرئيسية في الأجل القصير باستخدام (ARDL) (5,4,4,4,4,4) كما يوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	10.57590	0.218354	2.309295	D(LNINF(-1))
0.0003	11.65261	0.199388	2.323386	D(LNINF(-2))
0.0002	12.56599	0.181035	2.274878	D(LNINF(-3))
0.0004	10.93844	0.120426	1.317268	D(LNINF(-4))
0.0015	7.705837	0.048609	0.374573	D(LNMS)
0.0002	-12.73878	0.184991	-2.356558	D(LNMS(-1))
0.0002	-12.47996	0.159596	-1.991756	D(LNMS(-2))
0.0017	-7.499364	0.085632	-0.642187	D(LNMS(-3))
0.0011	8.320898	0.043357	0.360771	D(LNPEX)
0.0217	-3.655217	0.037613	-0.137483	D(LNPEX(-1))
0.0108	4.506427	0.034281	0.154485	D(LNPEX(-2))
0.0242	3.530530	0.038877	0.137256	D(LNPEX(-3))
0.0051	5.579523	0.630904	3.520145	D(LNRGDP)
0.0003	11.76084	1.513434	17.79927	D(LNRGDP(-1))
0.0002	12.62768	1.512470	19.09898	D(LNRGDP(-2))
0.0010	8.579636	0.958674	8.225071	D(LNRGDP(-3))
0.0042	5.882900	0.139266	0.819288	D(LNEX)
0.0010	-8.678286	0.104613	-0.907863	D(LNEX(-1))
0.7161	0.390450	0.107120	0.041825	D(LNEX(-2))
0.0018	7.420704	0.121195	0.899351	D(LNEX(-3))
0.5518	-0.648912	0.070030	-0.045444	D(LNIMI)
0.0001	14.29862	0.224009	3.203013	D(LNIMI(-1))
0.0003	12.06137	0.162476	1.959688	D(LNIMI(-2))
0.0006	9.679366	0.071408	0.691185	D(LNIMI(-3))
0.0118	-4.384062	0.038381	-0.168266	D(DUM)
0.0009	8.928777	0.041775	0.372995	D(DUM(-1))
0.0003	11.82865	0.040310	0.476815	D(DUM(-2))
0.0335	3.179829	0.041869	0.133138	D(DUM(-3))
0.0002	-13.15621	0.231250	-3.042377	CointEq(-1)*
0.077276	Mean dependent var		0.984510	R-squared
0.125861	S.D. dependent var		0.945082	Adjusted R-squared
-4.050167	Akaike info criterion		0.029495	S.E. of regression
-2.825730	Schwarz criterion		0.009570	Sum squared resid
-3.607449	Hannan-Quinn criter.		110.0033	Log likelihood
			2.447156	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

يشير الجدول (4) إلى نتائج تقدير معلمات الأجل القصير للنموذج ونلاحظ من خلال الجدول معامل تصحيح الخطأ [**CoinEq(−1)]** قد حقق الشرط اللازم والكافي حيث إشارته سالبة كما هو متوقع ، وهو معنوي عند مستوى(1%). ويوضح معامل تصحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. وتدل قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ بالجدول المشار إليه أن (3.04) من أخطاء الأجل القصير يمكن

تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي أنه يتم تصحيح أي اختلال في مستويات التضخم بنسبة (3.04) في المتوسط.

وتبين نتائج التقدير إلى معنوية جميع المتغيرات عند فترات التباطؤ التي تم اختيارها وأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الإسمي كان لهما الأثر الأكبر على التضخم في الأجل القصير، يليهما عرض النقود، والإنفاق الحكومي اللذان يتقاربان في نفس النسبة من حيث الأثر على التضخم.

كما تشير نتائج الجدول (4) أن (98 %)من التغير الذي يحدث في معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970) إلى (2014) يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في عرض النقود والإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم المستورد والصدمات المحلية والخارجية. وهذه النسبة مرتفعة جداً مما يدل على جودة توفيق النموذج، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط البواقي من خلال ما تبينه إحصائية ديربن واتسون (DW).

تشخيص النموذج المقدر

قام الباحثان باختبار مدى ملاءمة وجودة النموذج المقدر باستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص للبواقي (Riseduale Diagnostic Tests) واختبارات تشخيص استقرار النموذج المقدر (Stability Diagnostic) يتم الحكم من خلالها على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (5) التالي :

جدول رقم (5): اختبارات تشخيص البواقي واستقرار النموذج

الاختبار	إحصائية F	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.879563	0.5320
عدم ثبات التباين Heteroskedasticty Breusch-Pagan-Godfrey	2.805112	0.1622
استقرار النموذج Ramsey RESET test	3.887892	0.2046

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

يشير الجدول رقم (5) إلى أن نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ببواقي النموذج من خلال اختبار (LM Test) أن قيمة (F–statistic)غير معنوية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل حتى مستوى معنوية(5%)، وهذا يعني قبول فرض العدم (H0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالبواقي ونرفض الفرض البديل(H1)، أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

كما يشير الجدول (5) إلى نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) حيث استخدم الباحثان اختبار Breusch–Pagan–Godfrey و أوضحت النتائج المبينة بالجدول أن قيمة (F–ststistic) غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم (H0) ورفض الفرض البديل (H1)، ما يعني أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين، كذلك يشير الجدول (5) إلى أن قيمة F المحسوبة لاختبار Ramsey RESET test تساوي (0.9882) وهي بذلك غير معنوية عند مستوى(5%) وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح. ونرفض الفرض البديل.

كما أجرى الباحثان اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك من خلال اختبار *(*Jarque–Bera) المبينة بالشكل رقم (1) و يلاحظ أن قيمة الالتواء (*Skewness*) كانت أقل من(1)، وقيمة التفرطح (*Kurtosis*) تساوي(3) تقريباً، مما يعني أن البواقي تمتثل للتوزيع الطبيعي (جوجاراتي ،2015 ،ص189) و هذا ما تؤكده قيمة *Jarque–Bera* غير المعنوية عند مستوى(5%) والتي تساوي (0.918677) مما يعني قبول فرض العدم (H0) و بالتالي فإن توزيع البواقي يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي وهذا ما يتضح من الشكل المبين رقم (1).

شكل رقم (1): التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

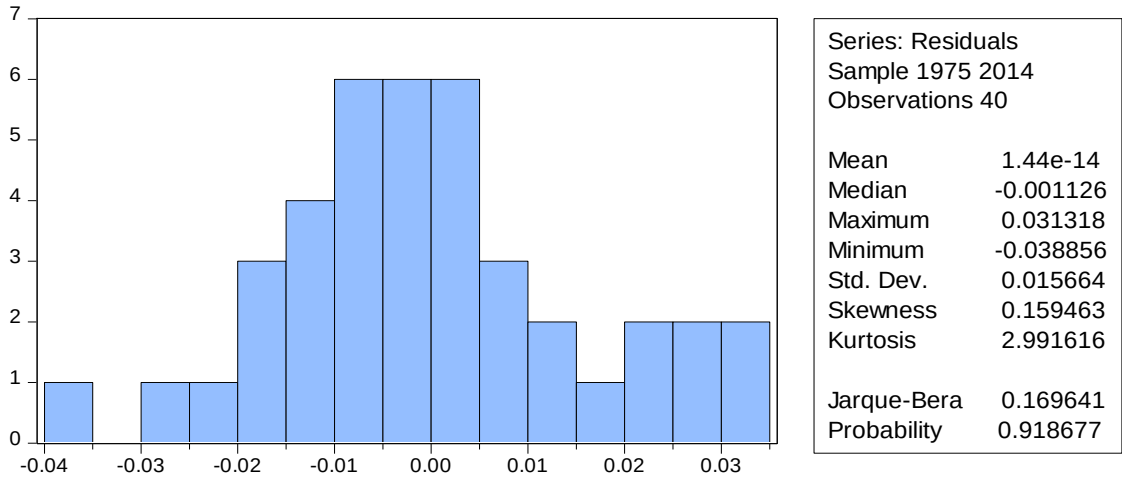

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

كذلك وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها أجرى الباحثان اختبار (*CUSUM*) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال؛ لأنه يبين وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، و يتضح من خلال الشكل (2) أن مجموع البواقي تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية.

شكل رقم (2): الاستقرار الهيكلي للمجموع التراكمي للبواقي

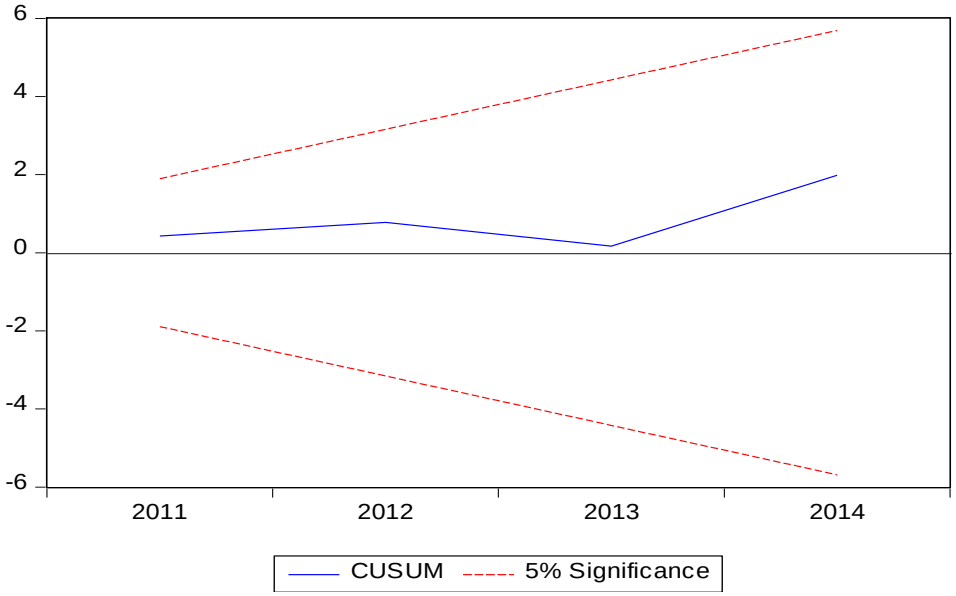

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

ولاختبار القوة التنبؤية للنموذج المقدر استخدم الباحثان معيار مقارنة المقدر(*Fitted*) بالفعلي (*Actual*) عن طريق الرسم البياني كما موضح بالشكل رقم (3)، وقد بينت نتائج الاختبار أن القيم المقدرة تقترب كثيراً جداً من القيم الفعلية، كما يتضح من الشكل مما يدلل على القدرة الجيدة لهذا النموذج على التنبؤ بسلوك المتغيرات في المستقبل.

شكل رقم (3): القدرة التنبؤية للنموذج المقدر

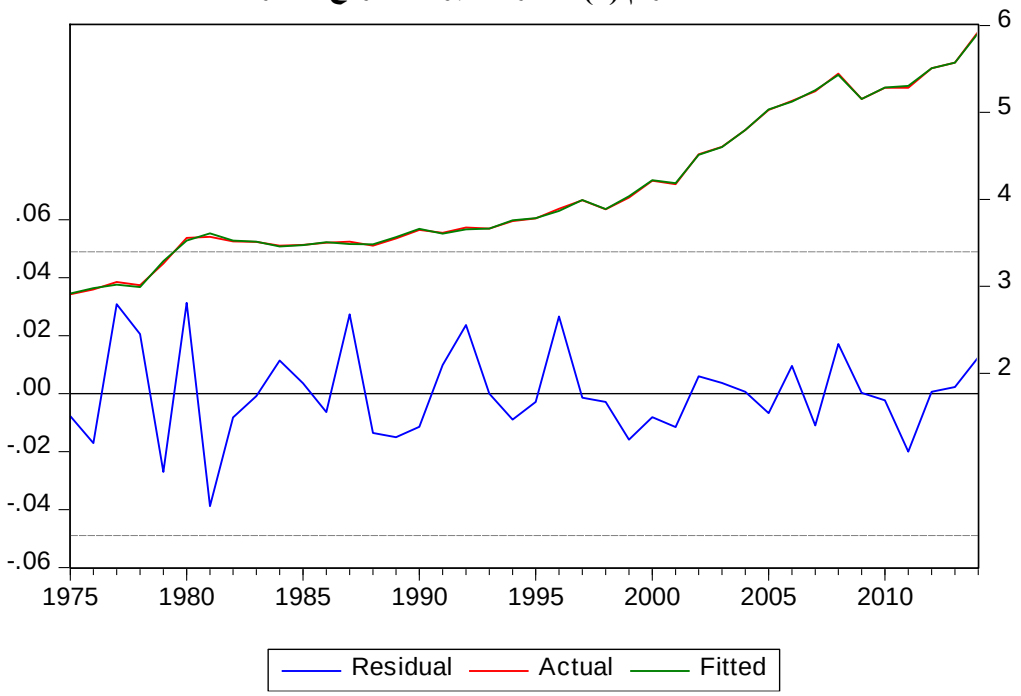

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews10

الخلاصة والتوصيات

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية ذات أبعاد خطيرة ومتعددة، سياسية واجتماعية، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتهدف إلى التعرف على محددات التضخم الرئيسية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية(1970–2014) مستخدمة أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (**ARDL**)، وقد صمم الباحثان نموذجاً قياسياً يحوي على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ليعبر عن معدل التضخم في ليبيا، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في عرض النقود الضيق، والإنفاق العام، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي، والتضخم المستورد، كما تم إدراج متغير وهمي يمثل العقوبات الدولية على ليبيا خلال فترة التسعينيات وبداية الألفية وأحداث الثورة(2011) حتى العام(2014). وقد توصلت

الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: أنه في الأجل الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذو أثر معنوي سالب على معدلات التضخم في ليبيا، بينما عرض النقود الضيق، والإنفاق العام (الحكومي)، وسعر الصرف الاسمي، ذات أثر معنوي موجب على معدل التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

- ضبط التوسع النقدي والإفراط في طبع العملة، فزيادة عرض النقود في الاقتصاد الليبي خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البلاد لن يحل مشكلة عسر السيولة؛ بل سينعكس على انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض القدرة الشرائية مما يولّد ضغوطاً تضخمية. وبالتالي يتوجب على السلطات النقدية في البلاد سحب كميات النقد في التداول والتي تسربت خلال الأزمة عن طريق استبدال العملة المحلية وإلغاء بعض الإصدارات لكبح جماح التضخم.
- ضبط الإنفاق العام التسييري ورفع معدل الإنفاق العام التنموي، فالأول سيترجم في اقتصاد بلد محدود الإنتاج السلعي إلى زيادة الطلب الكلي والذي سينعكس في صورة ضغوط تضخمية بينما الثاني يعمل على المدى المتوسط والبعيد على توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي ليكون أكثر قدرة على مواجهة التضخم.
- تفعيل أدوات السياسة النقدية التقليدية المباشرة وغير المباشرة مع ضرورة تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي لتحسين كفاءة السياسة النقدية، مع أولوية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.
- تطوير البنية التحتية للجهاز المصرفي في ليبيا والانتقال من حالة الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد اللانقدي بإحلال المعاملات النقدية الإلكترونية بدلاً عن المعاملات النقدية السائلة (Cash) الأمر الذي يعمل على تقليص كمية (عرض) النقود في التداول ويُهدّئ الطلب ويسهم في كبح جماح التضخم.
- سعر صرف الدينار الليبي يجب أن يكون أداة لمجابهة السوق السوداء والقضاء على التضخم، لا لتسديد ديون الحكومات المتراكمة والتي يتحمل وزرها المواطن وحده بدلاً من أن تتحملها الحكومات المتعاقبة المسؤولة عن الهدر.

- من المعلوم أن أي اقتصاد في العالم حين يواجه مشكلة التضخم يقوم برفع أسعار الفائدة لسحب النقد من التداول ولتحجيم القروض والتسهيلات المصرفية، وبما أن الفوائد المصرفية ألغيت بموجب القانون رقم (1) لسنة (2013) من قبل المؤتمر الوطني العام سابقاً فإن تفعيل قنوات وأدوات الصيرفة الإسلامية لتحل محل "الفوائد " من شأنه العمل على تمكين الجهاز المصرفي من ممارسة دوره في إعادة الدورة النقدية لطبيعتها والحدّ من التسرّب النقدي خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

أخيراً ، و نظراً لأهمية و خطورة مشكلة التضخم على الاقتصاد الليبي و تطورها في حال لم تُحاصر مبكراً إلى تكاليف اجتماعية باهظة كذوبان الطبقة الوسطى، وتآكل مدخرات المواطنين، وبالتالي انتشار الفقر والعوز والحرمان، والتفاوت الطبقي، ومن ثم قد تتطور المشكلة إلى حدوث سخط شعبي عارم على الحكومة واحتجاجات ومطالبات بزيادة الرواتب والأجور قد تعمل على تعطيل عمل مؤسسات الدولة وتزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعليه يوصي الباحثان بتسليط الضوء على المزيد من الدراسات العلمية حول ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للبحث عن الحلول الممكنة لهذه المشكلة، وفي هذا الصدد يقترح الباحثان دراسة أثر متغيرات اقتصادية أخرى لم تتضمنها الدراسة الحالية كدراسة أثر الفساد المالي، والعجز الجاري لميزان المدفوعات، والعجز الحكومي، والانفتاح الاقتصادي، والائتمان المصرفي، والأصول الاحتياطية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، وبالإمكان– أيضاً – إدراج متغيرات ذات طابع سياسي وإداري كأثر الديمقراطية على معدلات التضخم في ليبيا. كذلك بالإمكان دراسة آثار التضخم على معدلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل في ليبيا.

المراجع

الجيباني، صقر حمد، وعطية، علي منصور. (2019). "تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1986-2017 ". مجلة الدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد. جامعة سرت. المجلد الثاني. العدد الرابع.

الحويج، حسين فرج. (2019)."تحليل ديناميكي لظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ". مجلة الدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد. جامعة سرت. المجلد الثاني. العدد الثالث.

الشامي، سلام. (2014). "تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009". المجلد التاسع. العدد 36. جامعة كربلاء. كلية الادارة والاقتصاد.

الزهوي، حسين عبد المنعم. (2010). "دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006) ". رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.

المصبح، عماد الدين. (2006)." محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004". مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي. الكويت.

الفيتوري، عطية (1992). "الرقابة على الصرف والسياسة الكمية المباشرة في الاقتصاد الليبي، (الآثار والبدائل) ". مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية. المجلد الرابع. العدد الأول. بنغازي.

الفيتوري، عطية المهدي. (1992). ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي. ط1. الهيئة القومية للبحث العلمي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.

الفارسي، عيسى حمد. (2016). "استراتيجية مقترحة للتنمية الاقتصادية لمعالجة الأزمة الليبية ". مؤتمر إدارة الأزمات في ليبيا: الواقع والمأمول. 13-15 مايو. جامعة عمر المختار.

بو خشيم، عبد الناصر عزالدين، والحوتة، أحمد علي. (2014). الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية: دراسة قياسية عن الاقتصاد الليبي للفترة 1975-2005 ". مؤتمر إدارة التنمية في ليبيا. مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ط1. ص 116. بنغازي. ليبيا.

بريهي، فارس كريم، وراضي، حسن خلف. (2015). قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990–2014). كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد. ص13.

جوجاراتي ،دامودار .(2015) .الاقتصاد القياسي .الجزء الأول .(ترجمة ومراجعة عند عبد الغفار عودة ، عفاف حسين الدش) .المملكة العربية السعودية . الرياض. دار المريخ .

12)حسن ،أحمد السيد عبد اللطيف .(2012). " محددات التضخم في مصر في الفترة من 1981–2011 باستخدام أسلوب التكامل المشترك ". المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة. العدد 2.

حمود، نوال. (2011) ." استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق .

داغر ،محمود محمد ، والصويعي ، رمضان . " تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي" ،كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد .

سالفاتور، دومينيك .(1982). الإحصاء والاقتصاد القياسي (ترجمة ومراجعة: سعدية حافظ منتصر، عبد العظيم أنيس. الدار الدولية للنشر والتوزيع. جامعة عين شمس. القاهرة.

شنبيش ، محمد .(2013) ."دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992–2008) .المجلة الجامعة . المجلد 1 . العدد 15 .

صداقة ،علي ، و الجيباني ، صقر ، و عطية ،علي .(2019) ."قياس العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي " . مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية . المعهد العالي للعلوم والتقنية – درنة . المجلد الثالث .العدد الثاني .

عنتر ، بوتيارة ، و بلعباس ، رابح .(2016) . "محددات التضخم في الجزائر .دراسة قياسية باستخدام منهجية التكالم المشترك " . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . جامعة المسيلة . الجزائر .العدد 15 .

قديح ، ناريمان حسام .(2015) .محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية (1995–2013) . رسالة ماجستير . الجامعة الإسلامية . غزة

20) نجا ،علي عبدالوهاب .(2016) .تقدير دالة الطلب على الواردات في دول المغرب العربي خلال الفترة (1970–2010) .مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية .المجلد الثامن عشر . العدد الأول ص66–67.

نصير ، شيرين عادل .(2016)."محددات البطالة في مصر خلال الفترة (1973–2013) دراسة تحليلية قياسية " .مجلة بحوث اقتصادية عربية .العددان 74–75 .

نعيم ، معتز ،و مشعل ، ياسر ، و عبدالكريم ، سماح .(2014) ."تحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996–2010) " . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية . المجلد 36 . العدد 4 . ص 155

يحي ،عبد الله فوزي .(2014) ."محددات التضخم في الجزائر ،دراسة قياسية باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970–2012 " . مجلة الباحث .العدد 14 .

مصرف ليبيا المركزي .(2018) .الإحصاءات النقدية والمالية (1966–2017) .إدارة البحوث والإحصاء .طرابلس .ليبيا.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية .(2010) . البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962–2006) .بنغازي .

الهيئة العامة للمعلومات . مصلحة التعداد الإحصاء . السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات(1954 –2003.

مصرف ليبيا المركزي . الإحصاءات النقدية والمصرفية .النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والعشرون للسنة المالية 2011.

وزارة التخطيط .(2014). تقييم البرنامج التنموي (2008–2012).

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط .(2007). الإطار العام للبرنامج التنموي 2008–2012.

Cevik,Serhan .,Teksoz ,Katerina .(2013)."Hitchhiker's Guide Inflation in Libya" .IMF Working Paper.

Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J.,2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.

Shrestha,B.min.(2005) ARDL Modeling Approach to Testing the Financial Liberalization Hypothesis.

INTERNATIONAL MONETARY FUBND (2019) .Real GDP grwth. Annual percent change. https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/LBY

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

تقدير حجم الفجوة الغذائية المتوقعة من الحبوب وأثرها على الأمن الغذائي في ليبيا

رجب امحمد منصور الورفلي
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة-جامعة طرابلس
r.Alwerfelli@uot.edu.ly

خالد رمضان البيدي
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة طرابلس
k.elbeydi@uot.edu.ly

الملخص

محاصيل الحبوب تعد من أهم السلع الاستراتيجية فى ليبيا، وتتمثل مشكلة البحث في أن الإنتاج الكلي من محاصيل الحبوب مازال غير كاف لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة مما أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى لهذه السلع، واعتماد الدولة على تغطية هذه الاحتياجات عن طريق الاستيراد من الخارج، ويهدف البحث إلى التعرف على مؤشرات الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية وتوقعاتها المستقبلية لمجموعة الحبوب باستخدام نماذج التنبؤ غير السببية التي تشمل نماذج التنبؤ المحددة ونماذج التنبؤ الاحتمالية والمفاضلة فيما بينها وفقا لمقدرة النموذج على التنبؤ، وأوضحت نتائج الدراسة أن نموذج هولت من أفضل النماذج وذلك بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة (1990-2018)، وأوضحت النتائج تزايداً في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب خلال فترة الدراسة، ومن المتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية من الحبوب إلى(772) ألف طن في سنة (2025)، الأمر الذي يستوجب التفكير في إيجاد حلول للتقليل من هذه الفجوة وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج لحل المشكلة، وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج عن طريق التوسع الرأسي والأفقي واستنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية هكتارية عالية.

الكلمات المفتاحية: الحبوب، الأمن الغذائي، التنبؤ، الفجوة الغذائية، النماذج غير السببية، ليبيا.

Abstract

Grain crops considered one of the most strategic commodities in Libya, the research problem indicated that the total production of grain crops is still insufficient to meet the growing consumer needs, which led to the rise of the food gap which reflected the decline in the proportion of self-sufficiency of these crops, therefore, the government is relying on importing from overseas to cover the consumer needs.

The study aimed to identify the production, consumption and food gap indicators and their future expections for grain crops in Libya. Non-causal forecasting models wich contains the individual deterministic and stochastic models were used relying on data from the Ministry of Agriculture and Food and Agricultural Organization during the period (1990-2018).

The results of the study indicated the efficiency of holt method in comparison with other methods applied in the study depending on forecasting power criteria such as of (RMSE) criteria, the results also showed that there was a significant increase in grain crops gap, which predicted to reach 772 thousand tones in 2025, for this reason Libya should conducts several efforts to increase the cultivated area and producing new varieties of high productivity in order to reduce the size of grain crops gap and increase the grain crops self-sufficiency.

Keywords: grain, food security, forecasting, Non-causal models, Libya

المقدمة

تعد محاصيل الحبوب من المحاصيل الزراعية أو السلع الأساسية ذات الأهمية الكبيرة مقارنة بغيرها من المحاصيل باعتبارها المكون الرئيسي في النمط الغذائي لمعظم شعوب العالم، فهي من أهم مصادر الطاقة والبروتين للإنسان على مستوى العالم، كما تعتبر محاصيل الحبوب من أهم محاصيل الحقل بالنسبة لليبيا وغيرها من الدول العربية، حيث تأتي محاصيل الحبوب في طليعة السلع الزراعية الغذائية التي تعتمد عليها الدول العربية ودول العالم في توفير مصادر الغذاء اللازم للسكان، إذ أنها إحدى المكونات الأساسية في النمط الغذائي لمعظم سكان الأرض ، وتعتبر محاصيل الحبوب أرخص مصادر الطاقة، حيث تغطي(50%) من احتياجات الإنسان من الطاقة والبروتين وتوفر حوالي(75%) من احتياجات الإنسان من السعرات الحرارية عند استعمالها كغذاء، وعموما فإن محاصيل الحبوب لها أهمية اقتصادية كبيرة حيث تمثل أكثر من (50%) من إجمالي غذاء الإنسان، ومحاصيل الحبوب توفر حوالي(20%) من العليقة الحيوانية (الورفلي وخيري وجادو، 2016: 325) وهذا هو السبب وراء استيراد كميات كبيرة منها، هذا بالإضافة إلى أن محاصيل الحبوب تدخل في كثير من الصناعات الغذائية.

تُعد مشكلة الغذاء في الوقت الحالي من أهم القضايا المعاصرة التي تواجه العالم؛ وذلك لزيادة عدد السكان وقلة المصادر الغذائية وزيادة الطلب خاصة في الدول النامية. وتتمثل المشكلة البحثية في زيادة حجم الطلب على الحبوب وعدم مقدرة الناتج المحلي في ليبيا على تغطية هذا الطلب. مما سبب في وجود فجوة غذائية مع مرور الزمن في ظل زيادة عدد السكان، وتتطلب تغطية هذه الفجوة اللجوء إلى الاستيراد وتحمل المجتمع صرف عملة بالنقد الأجنبي لتغطية هذه الواردات، وهذا الوضع يحتاج لدراسة وبحث وتقدير وتحليل للعوامل المؤثرة على الواردات من الحبوب والتعرف على سبل ترشيد الاستيراد.

ويعتبر موضوع الأمن الغذائي مسألة في غاية الأهمية وأصبحت من المشاكل الرئيسية والمعقدة في العديد من البلدان النامية، حيث تأتي من ضمن أولويات هذه الدول والحكومات والمنظمات. نظرا لأنها تؤثر بصورة مباشرة على كافة شرائح المجتمع، وخاصة محدودي الدخل (الطبقات الفقيرة في المجتمع). وبسبب الطلب المتزايد على الحبوب الغذائية، والتي تمثل النسبة الكبيرة من

المنتجات الزراعية والاستراتيجية، أصبحت هذه المنتجات تحتل المرتبة الأولى من اهتمامات الاقتصاديين في الدول النامية، نتيجة للزيادات السكانية والدخلية من جهة، وكذلك باعتبارها من السلع الغذائية الأساسية للغالبية العظمى من سكان هذه الدول.(عيسي،2011)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من الحبوب في ليبيا، بالإضافة إلى التعرف على الوضع الراهن لأهم واردات الحبوب إلى ليبيا، والتنبؤ بحجم الفجوة الغذائية وحجم الواردات من الحبوب خلال الفترة (2019–2025)، واقتراح مجموعة من السياسات التي يمكن الاستفادة منها في تخفيض حجم الفجوة الغذائية من الحبوب وذلك بمراجعة الخطط والبرامج الزراعية لمساعدة متخذي القرار في رسم السياسات المثلى لإنتاج الحبوب.

مراجعة الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة ناقشت موضوع الفجوة والتنبؤ بها مثل دراسة كيشار (2014) التي ناقشت أهم العوامل المؤثرة على نسبة الاكتفاء الذاتي من محصولي القمح والذرة الشامية، وقد تم استخدام نموذج التنعيم الآسي للتنبؤ، وأوضحت النتائج أن المساحة المزروعة من القمح والاستهلاك الكلى وكمية الواردات منه مسئولة على (81٪) من المتغيرات الحادثة في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح، كما تبين أن المساحة من الذرة والاستهلاك الكلي وكمية الواردات منه مسئولة عن (85٪) من المتغيرات الحادثة في نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة . وفى دراسة سليمان واللافي (2015) أشارت إلى وجود عجز في الإنتاج المحلي في ليبيا لمحصول القمح، حيث انعكس ذلك على انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي التي بلغت حوالي (14.86%) عام (2010)، وقدرت حجم الفجوة الغذائية(985) بحوالي ألف طن خلال الفترة(1995–2010). وبتقدير معامل الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة كنسبه بين محصلة حجم المخزون الاستراتيجي إلى متوسط الاستهلاك المحلى السنوي تبين أنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو (0.03) عام (2010)، وحد أقصى بلغ نحو(0.58) عام (1999) وبمتوسط سنوي بلغ نحو(0.35)، الأمر الذي يشير إلى الاهتمام بهذا المحصول وإيجاد السياسات التي تقلل من هذه الفجوة المتزايدة.

وفي دراسة للورفلي وآخرون (2016) استهدفت التعرف على مستوى إنتاج واستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من القمح في ليبيا خلال الفترة(1980–2014)، حيث توصلت الدراسة إلى أن

هناك فجوة غذائية من القمح تقدر بحوالي مليون طن خلال متوسط الفترة (2010-2014)، وأوصت الدراسة بزيادة إنتاج القمح من خلال التوسع الرأسي والأفقي وتطوير مجالات البحث العلمي في مجال زراعة الحبوب لتطوير الأصناف المناسبة.

وفي دراسة البيدي وحمودة (2016) استهدفت التعرف على المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية والفجوة وتوقعاتها المستقبلية للقمح. وقد تم استخدام نموذج التمهيد الآسي للتنبؤ بالفجوة من القمح وتم مقارنة النتائج بطريقتي الاتجاه العام والانحدار الذاتي المتكامل للوسط المتحرك وكانت نتائج التوقع لنموذج التمهيد الآسي هي الأفضل وفقا لمقدرة النموذج على التنبؤ، ولقد أوضحت النتائج أنه من المتوقع أن يصل حجم الفجوة للقمح في ليبيا إلى حوالي(1225) ألف طن من القمح سنة(2017) ومن المتوقع أن تصل إلى(1268) ألف طن عام(2022) أي بزيادة تقدر بنحو (3.5%) عن سنة(2017)، وأوصت الدراسة بزيادة حجم الإنتاج عن طريق زيادة المساحة أو استنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية هكتارية عالية.

منهجية البحث

في هذه الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي والإحصائي والأسلوب التحليلي الرياضي المتمثل في تطبيق عدد من الأساليب القياسية المستخدمة في عمليات التنبؤ بغرض الحصول على توقعات قريبة من الواقع، حيث تم التركيز على النماذج غير السببية باستخدام المعادلات الفردية للنماذج **المحددة** والنماذج **الاحتمالية** ، الورفلي وآخرون (2009) ، ونتناول كلاً منها كالتالي :

النماذج المحددة

وهي تشمل نماذج الاتجاه العام ونماذج التنعيم التي تشمل الوسط المتحرك، والتمهيد الآسي وغيرها ويعتبر نموذج هولت هو من أفضل نماذج التنعيم .

إن أساس طريقة التمهيد هو ترجيح **(Weighting)** أو تمهيد **(smoothing)** الملاحظات الماضية في سلسلة زمنية لأجل الحصول على تنبؤ للمستقبل، من خلال عملية تمهيد القيم التاريخية الماضية للسلسلة الزمنية. ومن الفوائد الرئيسة لطريقة التمهيد هي إن كلفتها قليلة وسهلة التطبيق فضلاً عن سرعة الحصول على النتائج. وهذه الخصائص تجعل من هذه الطريقة مرغوبة

خاصة عندما يراد التنبؤ بعدد كبير من المشاهدات (الوردي،1990). وهناك العديد من الطرق للتمهيد الآسي منها: الأحادي والثنائي والهولت الخطى(Holt) وأخيرا الهولت والوينترز–Holt (Winters) ، وتستخدم بكثرة في التنبؤ في الاقتصاد والتجارة (Gujarati, 2009).

في هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على طريقة التمهيد الآسي المزدوج ذات المعلمتين الهولت (Holt,1957) لأنه يتم استخدامها عند ظهور اتجاه خطي في البيانات مع تقلبات حول ذلك الاتجاه (عطية،2009).

نموذج هولت ذات المعلمين: Holt's Two-Parameter Methods

تستخدم طريقة هولت للتنعيم الآسي في تنعيم القيم الاتجاهية باستخدام معلمة مختلفة عن المعلمة المستخدمة في السلسلة الأصلية، وعند استخدام أسلوب هولت في التنبؤ لابد من توافر ثابتين للتنعيم تنحصر قيمتهما (0 ، 1) وكذلك ثلاثة معادلات هي ، شافعي (1991):

$$St = \alpha X1 + (1 - \alpha)(St - 1 + bt - 1) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$bt = \beta (St - St - 1) + (1 - \beta)bt - 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Ft + m = St + btm \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

النماذج الاحتمالية

تركز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية، وقد اتسمت النماذج المحددة بالبساطة من حيث الافتراض والمنهجية فلم تعطي أية أهمية للجانب العشوائي في المتغيرات موضوع البحث، وتنقسم النماذج الاحتمالية إلى :

أ – نماذج الانحدار الذاتي Auto Regressive (AR) : حيث تكتب القيمة الجارية كدالة خطية في القيم السابقة للمتغير نفسه، ويمكن تمثيل نموذج الانحدار الذاتي بدرجة إبطاء p كما يلي :

$$Yt = \delta + \theta 1 Yt - 1 + \dots . + \theta p Yt - p + \varepsilon t$$

ب– نماذج المتوسطات المتحركة Moving Average (MA) : حيث تكتب القيمة للمتغير كدالة خطية في القيمة الجارية لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من قيمه السابقة، ويأخذ هذا النوع من النماذج الشكل التالي :

$$Yt = \mu + Et - g1Et - 1$$

ج– النماذج المختلطة Auto Regressive Moving Average (ARMA)

وهو عبارة عن دمج بين النموذجين AR ، MA وتسمى أحيانا هذه النماذج بنماذج (بوكس جينكيز) وتكون صيغة نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة(1) ونموذج متوسط متحرك من الدرجة (1) هي ARMA (1,1) :

$$Yt = \delta + \theta 1 Yt - 1 + Et - gEt - 1$$

هـ - نماذج أريما Auto Regressive Integrated Moving Average (ARIMA) : وهو نموذج يعتمد على استخلاص المتوسط الحسابي للمتغير كنموذج للتنبؤ المستقبلي ولكن بعد تسكين البيانات سواء من ناحية التباين أو من ناحية الاتجاهية ثم تقدير البواقي (الخطأ العشوائي) بأسلوب الانحدار الذاتي مع المتوسط المتحرك كما فى المعادلة التالية :

$$\mathbf{Yit = \beta 0 + \beta 1 Yit - 1 + \beta 2\ Yit - 2 + - - - - + \beta \rho\ Yit - \rho + \varepsilon i + \theta 1 \varepsilon it - 1 + \theta 2 \varepsilon it - 2 + - - - - + \theta \varepsilon it}$$

Autoregressiv term(AR) Moving Average term (MA)

تحليل البيانات

وصف متغيرات الدراسة .

تناولت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات التي توضح الإنتاج والاستهلاك من الحبوب بأنواعها المختلفة وهي : إنتاج الحبوب(TCP) ، استهلاك الحبوب (TCC) ، واردات القمح (WIM) ، واردات الشعير(BIM) ، واردات الأرز(RIM) ، واردات الذرة (MIM) ، والجدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2018) .

جدول رقم (1): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الكمية = ألف طن

المتغير	الترميز	المتوسط العام	أدني مستوى	أعلى مستوى	معدل النمو خلال الفترة (1990- 2018)
إنتاج الحبوب	TCP	232	146	317	1.6
استهلاك الحبوب	TCC	1071	885	1193	0.70
واردات القمح	WIM	724	121	1888	4.5
واردات الشعير	BIM	252	4	832	-3.5
واردات الأرز	RIM	144	34	273	0.67
واردات الذرة	MIM	284	22	831	2.6

المصدر : من إعداد الباحثين.

الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من الحبوب في ليبيا

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية في الوطن العربي ويقدر الإنتاج العربي من الحبوب في سنة(2014) بنحو(64) مليون طن ويمثل حجم المتاح للاستهلاك منها نحو (42%) من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية، الورفلي وآخرون (2016).

بدراسة تطور إنتاج الحبوب في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2018) يتضح من الجدول (2) أن أعلى كمية إنتاج من الحبوب بلغت(317) ألف طن في سنة(2016) بينما كانت أقل كمية إنتاج بلغت(146)ألف طن في سنة(1995) وبمتوسط إنتاج بلغ(291) ألف طن خلال الفترة (2010-2018).

وبدراسة تطور استهلاك الحبوب في ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من الجدول (2) أن أعلى كمية استهلاك من الحبوب بلغت(1193) ألف طن في سنة(2007) بينما كانت أقل كمية استهلاك بلغت(885) ألف طن في سنة(1991) وبمتوسط استهلاك بلغ(1106) ألف طن خلال الفترة (2010-2018) .

وبالنسبة لتطور حجم الفجوة الغذائية من الحبوب في ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من الجدول (2) أن أعلى مستوى لحجم الفجوة الغذائية من الحبوب بلغ(979) ألف طن في سنة(2007) بينما بلغ أقل مستوى لها(627) ألف طن في سنة(1991) وبمتوسط بلغ(815) ألف طن خلال الفترة (2010-2018) .

تطور واردات الحبوب إلى ليبيا خلال الفترة (1990 – 2018)

بدراسة تطور إجمالي واردات الحبوب إلى ليبيا خلال الفترة (1990 – 2018) يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى كمية واردات من الحبوب إلى ليبيا بلغت(3698) ألف طن في سنة (2018) بينما كانت أقل كمية واردات بلغت(314) ألف طن في سنة(2007) وبمتوسط بلغ (2848) ألف طن خلال الفترة (2010-2018)، ويتضح من الشكل رقم (1) أن نسبة كمية الواردات من القمح والذرة والشعير والأرز كانت(47.8%)،(21.9%)،(19%)،(10.9%) على الترتيب .

شكل رقم (1): نسبة مساهمة كل سلعة في المجموع الكلي لواردات كمية الحبوب.

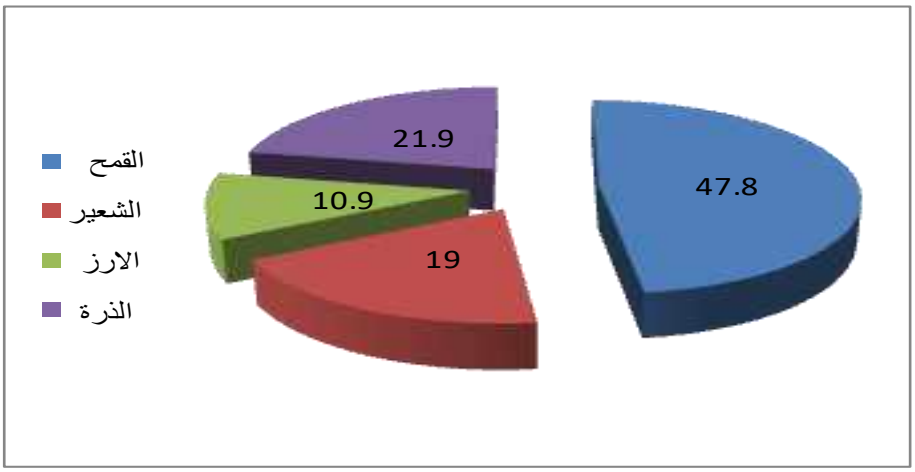

بدراسة تطور واردات القمح إلى ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى كمية وصلت إلى(1888) ألف طن في سنة(2013) وأدنى كمية كانت(121) ألف طن في سنة(2007) وبمتوسط(724) ألف طن خلال الفترة (2010-2018). وبدراسة تطور واردات الشعير إلى ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى كمية وصلت إلى(853) ألف طن في سنة (2018) وأدنى كمية كانت (4) آلاف طن في سنة(2007) وبمتوسط(541) ألف طن خلال الفترة (2010-2018).

بدراسة تطور واردات الأرز إلى ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى كمية وصلت إلى (273) ألف طن في سنة (1997) وأدنى كمية كانت (34) ألف طن في سنة (2014) وبمتوسط (164) ألف طن خلال الفترة (2010-2018). بدراسة تطور واردات الذرة إلى ليبيا خلال فترة الدراسة يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى كمية وصلت إلى (849) ألف طن في سنة (2018) وأدنى كمية كانت (22) ألف طن في سنة 2007 وبمتوسط 675 ألف طن خلال الفترة (2010-2018).

جدول رقم (2): تطور إنتاج واستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من الحبوب في ليبيا (ألف طن)

السنوات	إنتاج الحبوب	استهلاك الحبوب	حجم الفجوة من الحبوب
1990	273	1078	805
1991	258	885	627
1992	218	903	685
1993	180	921	741
1994	165	941	776
1995	146	973	827
1996	160	998	838
1997	206	1019	813
1998	213	1020	807
1999	213	1055	842
2000	222	1072	850
2001	218	1085	867
2002	217	1108	891
2003	217	1144	927
2004	218	1147	929
2005	234	1160	926
2006	213	1180	967
2007	214	1193	979
2008	213	1145	932
2009	215	1144	929
2010	217	1161	944
2011	275	1166	891
2012	307	1131	824
2013	306	1096	790
2014	305	1061	756
2015	311	*1064	753
2016	317	*1066	749
2017	323	*1071	748
2018	*329	*1076	747
متوسط الفترة (	291	1106	815
الحد الأدنى	146	885	627
الحد الأعلى	317	1193	979

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، المجلد الإحصائى، أعداد متفرقة.
***قدرت من قبل الباحثين.**

جدول رقم (3): إجمالي كمية الواردات من الحبوب إلى ليبيا (ألف طن)

البيان	واردات القمح	واردات الشعير	واردات الأرز	واردات الذرة	إجمالي واردات الحبوب
	WIM	BIM	RIM	MIM	TIM
1990	380	832	105	234	1551
1991	614	479	151	223	1467
1992	550	240	219	162	1171
1993	425	346	118	214	1103
1994	487	266	65	190	1008
1995	352	218	102	231	903
1996	256	71	85	266	678
1997	367	621	273	159	1420
1998	259	215	203	226	903
1999	221	91	73	74	459
2000	427	38	165	277	907
2001	267	142	125	148	682
2002	713	146	92	402	1353
2003	215	88	110	174	587
2004	410	267	125	317	1119
2005	425	130	86	519	1160
2006	321	69	119	314	823
2007	121	4	167	22	314
2008	266	23	143	63	495
2009	720	129	225	128	1202
2010	1059	257	132	314	1762
2011	832	159	189	334	1514
2012	1623	179	223	627	2652
2013	1888	715	221	661	3485
2014	1301	577	34	831	2743
*2015	1483	638	165	807	3093
*2016	1511	710	168	821	3209
*2017	1688	781	170	835	3474
*2018	1824	853	172	849	3698
متوسط 2010-	724	541	164	675	1549
حد أدنى	121	4	34	22	314
حد أقصى	1888	853	273	849	3698

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي ،أعداد مختلفة. * قدرت من قبل الباحث

نتائج التوقعات بحجم الفجوة الغذائية من الحبوب خلال الفترة (2019-2025) .

تم الاعتماد على عدد من البرامج الإحصائية الخاصة بالتوقعات المستقبلية والتي يتم فيها استخدام مجموعة من النماذج الخاصة بالتنبؤ وذلك خلال الفترة (2019- 2025) كما تم

توضيحها في الأسلوب التحليلي وقد تم الاعتماد على النماذج غير السببية التي تشمل النماذج المحددة والنماذج الاحتمالية واختيار النموذج الأكثر قدرة على التوقع حسب نتائج التقييم بالاعتماد على المعايير التقييمية لفحص القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ، وتوضح نتائج المقارنة أن نموذج هولت هو الأكثر قدرة على التنبؤ في كل المتغيرات ما عدا واردات الأرز التي تم الاعتماد على نماذج الاريما للتنبؤ بها ، كما هو موضح بالجدول رقم (4) .

جدول رقم (4): نتائج التقييم بالاعتماد على المعايير التقييمية لفحص القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ

المتغير	رمز المتغير	نماذج التنبؤ	معايير التقييم		
			RMSE	JARCO-PERA	r
إنتاج الحبوب	TCP	هولت (H)*	21	1.8	0.92
		أريما (1،0،1)	47	315	0.07
استهلاك الحبوب	TCC	هولت (H)*	44	4.5	0.87
		أريما (1،0،1)	70	110	0.84
الفجوة من الحبوب	TCG	هولت (H)*	46.6	0.8	0.86
		أريما (1،0،1)	136	2.2	0.28
واردات القمح	WIM	هولت (H)*	354	4.9	0.72
		أريما (1،0،1)	470	2.7	0.55
واردات الشعير	BIM	هولت (H)*	205	4.2	0.59
		أريما (0،0،1)	193	762	0.29
واردات الأرز	RIM	هولت (H)	59	2.1	0.09
		أريما (1،0،1)*	55	1.6	0.34
واردات الذرة	MIM	هولت (H)*	145	9.4	0.65
		أريما (0،0،1)	201	50	0.29

المصدر : من إعداد الباحثين من خلال نتائج التنبؤ باستخدام برنامج Eviews 6 .
RMSE : جدر متوسط مربع الخطأ. JARCO-PERA : اختبار التوزيع الطبيعي.
r : معامل الارتباط.
*** النموذج الأكثر جودة .**

وكانت توقعات الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية وكمية الواردات من الحبوب في ليبيا بالاعتماد على نموذج هولت كالتالي: من خلال نتائج التنبؤ الموضحة بالجدول رقم (5) يتضح أن توقعات الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة من الحبوب في تزايد خلال فترة التنبؤ (2019 – 2025) حيث من المتوقع أن يبلغ حجم الفجوة الغذائية من الحبوب حوالي(772) ألف طن في سنة(2025).

جدول رقم (5): توقعات الإنتاج والاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من الحبوب بالألف طن خلال الفترة (2019 – 2025)

السنوات	الإنتاج	الاستهلاك	حجم الفجوة من إجمالي الحبوب
2019	335	1081	751
2020	341	1086	754
2021	347	1091	758
2022	353	1096	761
2023	359	1102	765
2024	365	1107	768
2025	370	1112	772

المصدر: من إعداد الباحثين.

ومن خلال نتائج التنبؤ للسنوات (2019 – 2025) الموضحة بالجدول رقم (6) توضح نتائج التنبؤ بكمية الواردات من إجمالي الحبوب أن توقعات الطلب على الواردات من الحبوب متزايدة خلال فترة التنبؤ (2019 – 2025) ، حيث من المتوقع أن يبلغ حجم الواردات من الحبوب حوالي(1967) ألف طن في سنة(2025) وأن واردات القمح تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الواردات من الحبوب.

جدول رقم (6): توقعات الواردات من الحبوب بالألف طن خلال الفترة (2019 – 2025)

السنوات	قمح	شعير	أرز	ذرة	الإجمالي
2019	1641	924	175	863	3603
2020	1754	996	177	877	3805
2021	1684	1068	180	891	3822
2022	1901	1139	183	905	4127
2023	2036	1211	185	919	4351
2024	1854	1283	188	933	4256
2025	1967	1354	190	947	4458

المصدر: من إعداد الباحثين.

مناقشة النتائج

أوضحت النتائج أن هناك تزايداً في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب خلال فترة الدراسة، وهذا انعكس بشكل كبير على حجم الواردات من الحبوب كما توضحه النتائج .

كما أوضحت نتائج توقعات حجم الفجوة الغذائية من الحبوب وكذلك توقعات الطلب على واردات الحبوب إلي ليبيا باستخدام نماذج التنبؤ المناسبة خلال الفترة (2019–2025) إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- توضح التوقعات أن مستوى الإنتاج ومستوى الاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية من الحبوب يتزايد خلال فترة التنبؤ (2019 – 2025).
- توضح نتائج التنبؤ بكمية الواردات من إجمالي الحبوب أن توقعات الطلب على الواردات من الحبوب متزايدة خلال فترة التنبؤ (2019 – 2025) ، وأن واردات القمح تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الواردات من الحبوب.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي:

- زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب من خلال التوسع الرأسي والأفقي.
- رفع كفاءة استخدام الخدمات الزراعية وتطوير الخبرات الزراعية الوطنية.
- تطوير مجالات البحث العلمي في مجال زراعة الحبوب لتطوير الأصناف المناسبة والضرورية.
- تشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار في مشاريع الحبوب.

المراجع

البيدي، خالد رمضان. حمودة، عبالباسط محمد (2016)، التنبؤ بالفجوة لمحصول القمح باستخدام نوذج التمهيد الآسي للفترة (2017–2022)، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد 21 العدد1،2.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي ،أعداد مختلفة.

الوردي، عدنان هاشم ، (1990). أساليب التنبؤ الإحصائي، طرق وتطبيقات. مطبعة دار الحكمة. البصرة، العراق.

الورفلي، رجب امحمد منصور (2009)، دراسة مقارنة بين نماذج التنبؤ المحددة والاحتمالية للتنبؤ بالناتج الزراعي في ليبيا، المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، الجمعية الإحصائية المصرية، 5 – 16 إبريل 2009، القاهرة، مصر.

الورفلي، رجب منصور وخيري، سعيد يوسف و جادو، السيد حسن (2016)، محددات الطلب على واردات القمح إلى ليبيا. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السادس والعشرون – العدد الأول – مارس.

سليمان، عبد الحميد طاهر و اللافي، خالد عبد العاطي (2015) دارسة اقتصادية تحليلية للفجوة الغذائية للقمح في ليبيا وإمكانية الحد منها خلال الفترة– 1995 2010 ، مجلة المختار للعلوم، مجلد (30) العدد1

شافعي، محمود عبد الهادي (1991)، التنبوء بغلة القمح باستخدام نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (بوكس – جينكيز)، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد 36، العدد2، ص21–34.

عطية، عبد القادر محمد (2009)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

عيسى، كمال محمد (2011)، تقدير الفجوة الغذائية في السودان خلال الفترة (1997–2010)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 11.

كيشار، ياسمين صلاح (2014)، دراسة اقتصادية تحليلية لإنتاج واستيراد محصولي القمح والذرة الشامية في مصر، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد 59 العدد الثالث.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، المجلد الإحصائي، أعداد متفرقة.

Gujarati, D.N. (2009) Basic Econometrics,McGRAW.HILL, INTERNATIONAL EDTION,FIFTH EDITION

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال

ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

الورقات العلمية المشاركة في المؤتمر

المحور الثالث: المحور السياسي

2019/12/30م

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

المؤسَّسات الموازية في ليبيا ودورها في تعميق حالة عدم الاسْتقْرار السياسي قراءة تحليليَّة استشرافيَّة للتحدّيات والمآلات

يُوسُف عبد المجيد فرج المغربي
عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد–جامعة إجدابيا
yousufmajedfaraj@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسَّسات الموازية في ليبيا في تعْميق عدم الاسْتقْرار السياسي، ومِن الناحية المنهجية استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، وذلك لإثبات صحة الفرضية التي ترى أن " للمؤسسات الموازية في ليبيا دور في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي "، وقد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة مِن النتائج لعلّ أهمها: أن " المؤسسات الموازية في ليبيا عمقت حالة عدم الاستقرار السياسي" وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الموازية، الاستقرار السياسي.

Abstract

The aim of this study was to investigate the role of parallel institutions in Libya in deepening political instability. The study concluded with a set of results, the most important of which is that "parallel institutions in Libya have deepened the state of political instability", which confirms the validity of the hypothesis of the study.

Keywords: parallel institutions, political stability.

المقدمة

تشهد ليبيا مُنذُ عدَّة سنوات أَزْمة سياسيَّة حادة أَلْقتْ بِظلالها على جميع مفاصل الدَّولة ومؤسَّساتها وصلت إِلى حد إِنشاء وتأْسيس أجسام موازية داخل الدولة نفسها بِشكل يُهدد اسْتقرارها السّياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويمتد لوجودها وكيانها كوحدة سياسيَّة، و يُقوضُ جهود المصالحة الوطنيَّة ويعرقل بناء دولة مدنية حديثة ، وبهذا انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة كانت أبرز ملامحها انقسام السلطات التشريعية والتنفيذية ، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة، وهي الحكومة المؤقتة أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب الليبي فتسيّر شؤونه حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات، وفي ظل هذا الواقع المتأزم وغياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد انهار الوضع الاقتصادي ودخل الاقتصاد الليبيَّ في حالة ركود تام وضعف جانب العرض الذي انكمش بنسبة(10%)وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى(9.2) في عام(2015) كما ارتفع في العام نفسه عجز الميزانية من(43%)من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في(2014) إلى(75%)من الإجمالي في(2015) (هدى عيسى الغول ، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات من الجفاف)، وفي تقرير للبنك الدولي أكد فيه إن الاقتصاد الليبي في وجود هذه الأجسام الموازية واستمرار حالة الانقسام والتشظي أصبح على شفة الانهيار في ظل انخفاض النفط وتفاقم عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري بأرقام قياسية تاريخية في اقتصاد ليبيا، مما أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي وتدني المستوى المعيشي للمواطن وتراجع الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية ؛ وارتفاع سعر النقد الأجنبي بالسوق الموازي مقابل الدينار الليبي ليصل إلى(9.5) دينارا للدولار الواحد نهاية عام(2017) (تقرير ديوان المحاسبة : 2017 ، 45)، وعجز المصارف على توفير السيولة النقدية الذي يرافقه غلاء في المواد الأساسية وتراجع مخزوناتها الاستراتيجية، إضافة إلى تحديات أمنية كبرى وانتشار المجموعات والبؤر الإرهابية مما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني (مركز دراسات الشرق الأوسط ،2017، 11).

فالاستقرار السياسي يعدُّ الركيزة الأساسية في بناء الدَّولة والمطلب الأَول لِنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغاية تسْعى لبلوغها كُل المُجتمعات في تحقيق التّطور وضرورة مُلحة

في حياة الشعوب ، وظاهرة سياسيَّة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوق منها ، وتكْمن أهميَّة الاسْتقرار السياسي في أَنّه يعمل على توفير المناخ المناسب لتداول السلطة وترسيخ المشاركة السياسية، والعامل الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصاديَّة والسلم الاجتماعي لِكونه سيفتح المجال أمام الدَّولة لتقديم الخدمات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتتسع مِن خِلاله دائرة الاستثمار لتشمل كُل القطاعات الحيويَّة في الدولة ؛ ذلك أَن الاسْتقرار عملية (PROCESS) وليس مرحلة (STAGE) تصل إليها الدولة وتتوقف عند حد معين (المغربي : 2019 ،7). فالدولة الليبيَّة تسعى لتحقيق تنمية شاملة في ظلّ الاستقرار بعيدا عن الأَزمات وكُل ما يمكن أَن يعيق تقدمها وتطورها غير أَن الكثير مِن الباحثين يرى أن ليبيا و بسبب الأزمات التي تعيشهاظلت عاجزة عن تحقيق الاستقرار السياسي الذي يسمح بعبور المرحلة الانتقالية وبناء الدولة، وظلت البلاد تنتقل مِن أزمة إلى أزمة ومِن مشكلة إلى أخرى فظهرت الأجسام الموازية لسلطة الدولة، والميليشيات المسلحة ، واندلعت الحروب القبلية والمناطقية، وفي هذا الاتجاه هناك من يرى أن عملية بناء الدولة في ليبيا واجهتها بيئة داخلية وخارجية تداخلت فيها تناقضات الداخل والخارج من ناحية المصالح والتوجهات والبرامج والآليات، وهذا ما أسهم في إِضافة العديد مِن التّحديات التي تواجه بِناء الدّولة وزاد مِن عمق الأزمة الليبية أَكْثر(تقرير الأمم المتحدة للعام 2014) وفي هذا السياق أيضاً يُمكن القول إِنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أصبحت سمة مُميزة للمشهد الليبي بِسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن القيام بِدورها في ظلّ الصراع السياسي والعسكري والإعلامي، و تزايد حدة الاستقطابات والانقسامات السياسية بين القوى السياسية المُختلفة (الجرف : 2010 ، 75) ،وفشل المنظومة الدوليَّة المتحدة في القيام بِدورها في ليبيا في حلّ الأزمة الليبيَّة ، وليس أدلّ على ذلك مِن تعاقب ستة مندوبين للأمم المتحدة آخرهم اللبناني (غسان سلامة).

مشكلة الدراسة

شهدت ليبيا خلال هذه المرحلة الكثير من الأزمات والمشاكل، والتي تعتبر مِن المؤشرات عَلَى عدم الاستقرار السياسي للدولة، مثل الصراع على السلطة، وانقسام مؤسسات الدولة وظهور الأجسام التنفيذية والتشريعية الموازية والحروب الأهلية، والهجرة غير الشرعية، وتغوّل الإرهاب وتدهور الوضع الاقتصادي وسوء الوضع المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغيرها مِن

الأزمات التي تهدد أمن ليبيا وسلامتها، مما جعل المحللين والمهتمين بالشأن السياسي يرون أنها على أعتاب الدولة فاشلة، وقد أشارت التقارير الدولية إلى هذا الواقع حيث انتهى تقرير مجلس الأمن لسنة(2017)عن تقييم الوضع في ليبيا إلى سوء إدارة الدولة وتشظّي وانقسام مؤسساتها لتصبح هناك مؤسسات في شرق الدولة ومؤسسات أخرى موازية لها في غربها بشكل بات يُهدد وحدة وسلامة الدولة ، ويعكس بالتالي أشد حالات عدم الاستقرار السياسي التي وصفها بأنها خطيرة وتهدد أمن واستقرار الدولة الليبية ووجودها(تقرير مجلس الأمن : 2017)

ومن هنا يبرز تساؤل الدراسة الرئيس **ما هو دور المؤسَّسات الموازية في ليبيا في تعْميق عدم الاسْتقْرار السياسي؟** ومن هذا التساؤل الرئيس تنبثق تساؤلات الدراسة الفرعية التالية :ـ

ـ ما هي المؤسسات الموازية في ليبيا ؟

ـ ما هي مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ؟

ـ ماذا يعني عدم الاستقرار السياسي؟ وما أبرز ملامحه و أسبابه ؟

ماهي أهم مآلات الأزمة الليبية ؟

فرضية الدراسة

(للمؤسسات الموازية في ليبيا دور في تعميق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي)

منهج الدراسة: باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية (الشيباني : 1975 ، 78) ونظرا لطبيعة الموضوع تم اعتمادنا على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على أكثر من منهج واحد لذا كانت الحاجة إلى : **أولاً المنهج التاريخي** الذي لم يكن القصد منه سرد التاريخي للظواهر السياسية بقدر ما كان الاهتمام بتحليل دور المؤسسات في حالة عدم الاستقرار السياسي ، **ثانياً :ـ المنهج الوصفي التحليلي** والذي يرى الباحث أنه أكثر ملاءمة في دراسة الظواهر ذات البعد الإنساني والسوسيولوجي لصعوبة إخضاعها للتجربة كما استعنا بالمنهج الإحصائي؛ لأن موضوع هذه الدراسة يستلزم عرض(أرقام ، إحصائيات) كشواهد تدعم موضوع الدراسة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي :ـ

التعرف على أهم المؤسسات الموازية في ليبيا .

ـ التعرف على مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، وأبرز ملامحه .

التعرف على دور المؤسسات الموازية في تعميق عدم الاستقرار في ليبيا .

ـ التعرف على مؤشرات عدم الاستقرار السياسي .

التعرف على أهم مآلات الأزمة الليبية مع محاولة استشراف لمستقبلها .

التأصيل النظري

أولاً :ـ مفهوم المؤسسات

يمكن لي القول في بداية هذا التأصيل النظري إن مؤسسات الدولة مِن الأهمية بحيث فرضت نفسها في هذه الدراسة التي ترى في ضعف مؤسسات الدولة وصراعها السبب في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والتي تعتبر أن المأسسة خطوة أولى في بناء الدولة، وتكتسب من خلالها قيمة واستقرارا (جيندز:2003، 40) حيث لا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة تمكنها مِن كسب دعم المواطنين، وتأييدهم لسيادتها، إن الاهتمام بالاستقرار السياسي، والبعد المؤسسي هو الذي جعل " بن دور" Ben Dor " وهو أحد المفكرين في حقل العلوم الاجتماعية الذي يعتقد بأهمية البناء المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية يقول إنه في غياب أو انعدام مؤسسات النظام السياسي لا يمكن أن تكون هناك تنمية وتطور اجتماعي(صفور: 2008،31) ويعد Barry Buzan العناصر المؤسسية ركن أساسي من مكونات الدولة إذ يتوجب أن تمتلك الدولة مؤسسات حاكمة وتتضمن هذه المؤسسات كل ماكينات الحكومة والتي تشمل هيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية (Buzan : 1983 ،60)

وفي هذا الاتجاه يرى " مدونى علي " في أطروحة له بعنوان " قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها " أن غياب مؤسسات الدولة يجعلها عاجزة عن أداء مهامها وأمام ضعف هذه المؤسسات لم يبق إلا الشرعية القبلية والشرعية الخارجية لتحل محل الشرعية السياسية القائمة على دولة المؤسسات (علي: 2014، 182) و تستطيع المؤسسية أن

تجعل الدولة أكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها؛ لأنها تعني وجود مؤسسات سياسية قادرة على تحديد معنى وجوهر المصلحة العامة(Huntington: 1968. ch 1.2) ومن دون شك أن بناء دولة حديثة متمكنة يتطلب إقامة مؤسسات شرعية دائمة ومستقرة لها قدرات تكيفية مع التحديات الهيكلية الداخلية، والضغوط النسقية الخارجية ، وتتميز بالفاعلية لأداء المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية، ملبية الاحتياجات الضرورية التي يتطلع إليها المواطنون، وتحظى بثقته (صفور : 2008 ، 34) وعليه فإن الباحث في هذه الدراسة يرى ضرورة التطرق إلى أهم الأفكار والآراء التي تناولت مفهوم المؤسسات وتدعم بحثه ولو بشكل مختصر .

جابريل ألموند Gabriel Almond (صالح وتيم : 1426 ميلادي ، 24 -26)

يرى ألموند أن بقاء النظام السياسي واستقراره وديمومته رهن بأداء مجموعة من الوظائف على مستوى المدخلات والمخرجات وحدد وظائف النظام السياسي في ثلاثة مستويات.

1 ـ وظائف القدرة (القدرة الاستخراجية ، القدرة التنظيمية ، القدرة التوزيعية)

2 ـ وظائف التحويل conversion function

3 . التلازم مع البيئة والاستمرارية Maintenance and adaptation function ـ System

دايفيد إيستون David Easton

حدد دايفيد إيستون مفهوم النظام السياسي المستقر في ثلاثة عناصر كالتالي: ـ

أ. صنع السياسيات ب ـ إلزامية السياسات ج ـ تعلق عملية الإلزام بالمجتمع ككل .

أما فيما يتعلق بالبيئة التي تحيط بالنظام السياسي فيرى إيستون أنها تتكون من :_

ـ البيئة المجتمعية الداخلية The Intra Societal Environment

ـ البيئة المجتمعية الخارجية The Extra Societal Environment

فرانسيس فوكوياما Fukuyama Francis

وتتمثل أهم أفكاره عن المؤسسات في كتابه الشهير(بناء الدولة) من خلال التركيز على بناء مؤسسات الدولة وإعطاء دافع أكثر للبناء المؤسسي (ميهوبي ، 2014 ، 36)

صاموئيل هنتنغتون Samuel Huntington

يرى هنتنغتون أن المؤسسات المستقرة يمكن أن تجعل الدولة أكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة، وضعف هذه المؤسسات يعني على حد تعبير توماس هوبز"حرب الكل ضد الكل"(القصبي : 2008 ، 3)

وهذه المؤسسات تكون مستقرة وذات قيمة وفق هنتنغتون من خلال عدة معايير لعلّ من أهمها: الآتي (القصبي : 2008 ، 26)

- التكيف Adaptability
- التعقيد Complexity
- الاستقلال Autonomy
- التماسك والانسجام Coherence

وإذا كان بناء المؤسسات في الدول المتقدمة يعني تحقيق سيادة الدستور، والقانون، وإسباغ الطابع المدني على السلطة السياسية، وفصل الدولة عن شخصية الحاكم فإن هذه المؤسسات في الدول النامية تشهد أبنية غير حقيقية في كثير من الأحيان وتعدُّ المؤسسية واحدة من المآسي أو المشكلات المستعصية التي تواجهها دول العالم الثالث (القصبي: 8،2008) ولمّا كانت ليبيا هي إحدى الدول النامية التي تعاني من ضعف هذه المؤسسات وعدم كفاءتها وعجزها عن تحقيق التنمية والاستقرار السياسي، وبعد هذا التأصيل النظري الموجز والمتواضع لمفهوم المؤسسات وأهميتها؛ فإن الباحث في هذا الجزء من الدراسة سوف يستعرض بعضاً مِن مؤسسات الحكم في ليبيا والتي يرى أن لها دوراً في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد وتأثر به العباد ، وضيّع مشاريع التنمية والتطور والاستقرار.

مؤسسات الحكم خلال المرحلة الانتقالية:

يقصد الباحث بالمرحلة الانتقالية في هذه الدراسة، تلك المرحلة التي أعقبت سقوط نظام معمر القذافي في (2011) حتى استلام المؤتمر الوطني السلطة والتي وَرَدَ ذِكرها في الإعلان الدستوري الصادر في (3) أغسطس (2011).

(1) المجلس الوطني الانتقالي

يُعدُّ المجلس الوطني الانتقالي أوّل مؤسَّسة سياسيَّة تُدير شئون البلاد بعد سقوط نظام معمر القذافي رغم ما شابه من ضعف و قصور سواء على مستوى تقديم الخدمات أو كمؤسسة سياسية تمثل كل الليبيين أمام المحافل الدولية، وربما يرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث إلى حداثة التجربة الديمقراطية، ونقص التجربة السياسية لكثير من أعضائه، كذلك ظروف البيئة الداخلية والخارجية التي وجد المجلس نفسه فيها وتحديات أخرى ربما لا يتسع مجال هذا البحث لذكرها، وقد وضحت المواد(17) و(18) مِن الإعلان الدستوري صلاحياته واختصاصاته كما يلي:ـ (المواد 17 ، 18 من الإعلان الدستوري لسنة 2011)

(المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، يستمد شرعيته من ثورة السابع عشر من فبراير، وهو المؤتمن على ضمان الوحدة الوطنية، وسلامة التراب الوطني، وتجسيد القيم والأخلاق ونشرها، وسلامة المواطنين والمقيمين، والمصادقة على المعاهدات الدولية، وإقامة أسس الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية "

" يتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس".

"ينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أولاً وثانياً، وإذا خلا أيٌ من هذه المناصب يختار المجلس من يحل محله. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية للحاضرين، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية، اختير الذي يرجحه الرئيس "

أما طريقة انتخابه واختيار الأعضاء والمرشحين وكذلك رئيس المجلس ونوابه فقد وضحتها المادة (24) من الإعلان الدستوري أيضا كما يلي :ـ

*" يتكون المجلس الوطني الانتقالي المؤقت من ممثلين عن المجالس المحلية، ويُراعى في تحديد ممثلي كل مجلس محلي الكثافة السكانية والمعيار الجغرافي للمدينة أو المنطقة التي يمثلها،

وللمجلس الحق في إضافة عشرة أعضاء لدواعي المصلحة الوطنية، ويتم ترشيح واختيار هؤلاء الأعضاء من قبل المجلس ."ينتخب المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رئيساً له ونائباً أولاً وثانياً، وإذا خلا أيٌ من هذه المناصب يختار المجلس من يحلَّ محلّه. ويكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية النسبية للحاضرين، فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية، اختير الذي يرجحه الرئيس" (المادة 24 من الإعلان الدستوري لسنة 2011)

كما أن مِن المُهمّ قوله هنا أن مؤسسات الدولة في فترة المجلس الانتقالي رغم ضعفها؛ إلا أنها حافظت على وحدتها وتماسكها، كما أن مِن المُهمّ أيضا قوله في هذا السياق، أَن السلطات الجديدة في ليبيا (المجلس الانتقالي) وجدت نفسها أمام مهام جسيمة قد تكون أصعب وأقسى من المرحلة التي سبقت إسقاط نظام القذافي، فالوضع الليبي يموج أمام مرحلة انتقالية غاية في الصعوبة بسبب هذا الإرث المتراكم من الأخطاء والمطبات والعثرات ذات البعد الاستراتيجي (مظلوم : 2018 ، 85)

(2) المؤتمر الوطني العام

المؤسسة السياسية الثانية في هذه الدراسة والتي استلمت السلطة مِن المجلس الانتقالي في عملية وصفها مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بأنها شفافة وديمقراطية كما وصف عملية انتقال السلطة مِن المجلس الانتقالي إِلى المؤتمر الوطني بأنها العلامة الأكثر تفاؤلاً بأن ليبيا قد بدأتْ فترة طويلة وصعْبة في عملية بِناء المؤسسات السياسية (تقرير مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في ليبيا ، 2011) كما شهدت لها بعثة الاتحاد الأوروبي بالشفافية وحسن الأداء وذَكَرَت أن ليبيا أخذت خطوة حقيقية إلى الأمام نحو بناء دولة حديثة (بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا 2011) ففي السابع من يوليو(2012) توجه مئات الآلاف من الليبيين المسجلين كناخبين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم السياسية سعيا إلى بناء مقومات الدولة الجديدة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات، وبلغ عدد المقترعين (1,768,605) منهم (1,081,331) من الرجال، و (687,274) من النساء. وبنسبة مشاركة تصل إلى (61%) من عدد المسجلين بالسجل الانتخابي، وبعد الانتهاء مِن عمليات العد والفرز، واستنفاذ مرحلة الطعون أعلنت المفوضية القوائم النهائية للفائزين بمقاعد المؤتمر الوطني العام وتمت المصادقة عليها بتاريخ (1) أغسطس

(2012). وأكد المراقبون الدوليون على نزاهة وشفافية هذه العملية الانتخابية وأثنوا على مستوى النضج الذي تعامل به الليبيون مع صناديق الاقتراع رغم انقضاء أكثر من ستة عقود على آخر انتخابات تشريعية ليبية.(تقرير المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا)

إلَّا أن هذا المؤتمر أصْبح فيما بعد مُعرقلاً لسير التداول السلمي وسبباً في حالة عدم الاستقرار السياسي ؛ عندما أعْلن الكثير مِن أعضائه رفض تسليم السلطة في خطوة اعتبرها الكثير مِن المهتمين بالشأن الليبي بمثابة دق أسفين في جسد الدولة المدنية ومؤشر خطير على إجهاض فكرة الديمقراطية الوليدة التي بدأت تخْبو بعد سنوات ممتدة من الحكم الشمولي، وأصبح المؤتمر الوطني العام الذي استلم السلطة بسهولة يرفض تسليم السلطة بسهولة، في خطوة لا تزال تداعياتها وتبعاتها مستمرة حتى الآن على جميع المستويات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة الليبيَّة ، ربما لا يتسع المجال في سياق هذه الدراسة لسرد ما جرى مِن أحداث في فترة ولاية المؤتمر الوطني وما تم ارتكابه من أخطاء في إدارة مفاصل الدولة المختلفة، ولكن المؤكد أن الطابع القبلي والانحياز السياسي، والانتماء الجغرافي و الجهويَّ كانت هي السّمات الأساسية لتوجهات الدولة ومشروعاتها واستراتيجيتها في ذلك الوقت.

(آفاق الإصلاح الاقتصادي الليبي في بيئة مضطربة سياسيا وعسكريا ، مقال منشور على بوابة الوسط أغسطس 2019 /http://alwasat.ly/news/economy)

فشل المؤتمر الوطني في تنفيذ مهامه، ووقع تحت تأثير القوة العسكرية للميليشيات المختلفة، وصار من المألوف تمرير الصفقات والقرارات عنوة داخل المؤتمر بسبب الإرهاب الذي تفرضه هذه الميليشيات (المؤتمر الوطني العام / وكيبيديا الموسوعة الحرة 6 /8 / 2014 متوفر على الموقع ، WWW wikipidiaK org / wiki

وفي هذا الشأن هناك من يرى أن بعد إسقاط نظام القذافي انقسمت المؤسسات الليبية بعد فترة فوضى عارمة إلى قسمين مباشرين، قسم الدولة "المفترضة" بحكومتها الانتقالية وتمثيلها الدبلوماسي وتحالفاتها الداخلية القبلية والدولية، وقسم الجماعات المسلحة التي لا يجمعها ضابط من أي نوع وتعمل وفقًا لأهداف وغايات مختلفة، الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة تمامًا وتحكم فعليًا مناطق صراع بسيطرة تامة منها في ليبيا، وهي ثلاثة أنواع (إلهام محمد علي ،شبكة

الإعلام العربي: ليبيا حكومات متعددة وبرلمان منقسم تاريخ الدخول 15 / 8 / 2019 متوفر على الموقع http://moheet . com

أولاً ـ الجماعات المكانية التي تتبع لمدينة ما أو قبيلة ما .

ثانياً ـ الجماعات الفكرية والتي تنطلق من خلفية عقائدية أو أيديولوجية معينة .

ثالثاً ـ جماعات أخرى بنسبة أقل تتبع أشخاصًا معينين لهم نفوذ داخلي في ليبيا .

(3) اتفاق الصخيرات

أو الاتفاق السياسي الليبي كما يُعرف هو اتفاق شمل أغلب أطراف النزاع الليبي تم توقيعه في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ(17) ديسمبر(2015) بإشراف المبعوث الأمم المتحدة " مارتن كوبلر " لإنهاء انقسام المؤسسات الليبية ونبذ الحرب والخلاف وقّع على هذا الاتفاق(22)برلمانياً ليبياً على رأسهم "صالح محمد المخزوم" عن طرف المؤتمر الوطني العام ، و امحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي. وقد جاء في ديباجته ما يعطى الأمل في بناء مؤسسات الدولة وتعافي ليبيا وازدهارها ، إذ تعاهد وأجمع المشاركون في هذا الحوار على التزامهم بالمسار الديمقراطي ومبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام استقلال القضاء وأحكامه والتزامهم بالمصلحة الوطنية ووضعها فوق كل الاعتبارات والتمسك بالإعلان الدستوري وتوفير بيئة مستقرة يعمها الأمن والسلم تُمكّن مؤسسات الدولة من تلبية احتياجات الشعب الليبي والحفاظ على مكتسباته. (الاتفاق السياسي الليبي : 2015 ، 2 ـ 3) غير أن الخلاف حول عدد من النقاط في الاتفاق السياسي ولاسيّما المادة الثامنة المتعلق بتبعية القوات المسلحة قد أجهض هذا الاتفاق حتى الآن على الأقل ، كما يرى الباحث أن هذا الاتفاق لم يشمل الأطراف التي كانت محسوبة على النظام السابق وربما هذا هو أحد أسباب فشل الاتفاق .

المؤسسات الموازية

يمكن القول إنَّ انقسام مؤسسات الدولة قد عمّق مِن حالة عدم الاستقرار السياسي ، كما أن هذه المؤسسات والتي سوف يجيء ذكرها تِباعاً في هذا الجزء من البحث قد انقسمت أيضاً وخلقت مؤسسات موازية ، هذا الانقسام و التشظّي عمّق أكثر من حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهده ليبيا منذ فترة، وبالتأكيد هذا بخلاف ما تعاهد عليه أطراف النزاع في الصخيرات من تعهد

واحترام والتزام بالمحافظة على مؤسسات الدولة واستقرارها والتزامهم بإعلاء قيم الشعب الليبي والدولة الليبية فوق المصالح الذاتية واستعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة من أجل ليبيا ومؤسساتها (ديباجة الاتفاق السياسي الليبي:2015 ،1) ولعلّ مِن أهم هذه المؤسسات الموازية ما يلي:

1- المؤسسة الوطنية للنفط.

يُعدُّ النفط المصدر الرئيس للدخل في ليبيا حيث يشكل تقريبا(95 %) من الإيرادات العامة للدولة و (65 %) من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل الصادرات النفطية نحو(96 %) من الصادرات الليبية، ولقد بلغ حجم إنتاج النفط في ليبيا نحو(400)ألف برميل يوميا بنهاية العام(2015) بالمقارنة بنحو(1،7)مليون برميل يوميا خلال العام(2010) ووصل التراجع في إنتاج النفط إلى نسبة تصل إلى(80 %) من القدرة الإنتاجية، وتراجع التصدير بما يقارب(85%) مما تسبب في انخفاض كبير في الإيرادات، ولقد استمر النفط الليبي في التراجع خلال النصف الأول مِن العام(2016) ليصل نحو(296) ألف برميل يوميا مما يدل على استمرار تدهور وضع النفط في ليبيا ومواجهته لعدد من التحديات لعلّ مِن أهمها: انقسام مؤسسات الدولة (واقع النفط الليبي خلال 2016 ، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات) وتمتلك ليبيا أكبر مخزون من النفط في أفريقيا وتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة بنحو(6 ، 46) مليار برميل أي نحو(94،3%) مِن احتياطي العالم ويمثل نسبة(36 ، 3 %) مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوابك) ونسبة(87 ، 4) مما تنتجه منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) (المنظمة الليبية) والجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية للنفط هي من يتولى عمليات الإنتاج والاستكشاف وتسويق النفط والغاز داخل وخارج البلاد وإبرام العقود مع الشركات المحلية والأجنبية ، والتي أنشئت بموجب القانون رقم(24) لعام(1970) لتحلّ محلّ المؤسسة الليبية العامة للبترول، والتي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم(13) (1968) لسنة ، حيث أنيط بها مسئولية إدارة قطاع النفط ، وقد أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام(سابقاً) رقم (10) لسنة (1979) لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية ، والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد (القانون رقم 24لسنة 1970) وفي العام (2017) قضى

قرار مجلس النواب الذي حمل الرقم (4) لسنة (2017) الذي تناول تعديل قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (10) للعام(1979) بشأن تنظيم عمل المؤسسة الوطنية للنفط، بنقل مقر إدارة المؤسسة إلى مدينة بنغازي، وتخصيص ما مقداره(5%) من عائدات النفط لصالح المناطق التي يستخرج وينتج فيها النفط، وتعويض الأضرار الناتج عنها تلوث بيئي، وفي هذه الدراسة يرى الباحث أن هذه المؤسسة قد انقسمت هي الأخرى على نفسها وتكونت مؤسسة أخرى موازية لها عمّقت مِن حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وأربكت المشهد السياسي والاقتصادي؛ بل ، وامتد تأثير هذا الانقسام والتشظي إلى مستويات إقليمية ودولية وأصبح قطاع النفط والذي يكاد يكون المورد الاقتصادي الوحيد لليبيين يُدار من خلال مؤسستين موازيتين، إحداهُما تتبع حكومة الوفاق في الغرب والأخرى تتبع الحكومة المؤقتة في الشرق .

وفي تقرير فريق لخبراء الأمم المتحدة ما يشي بتبعات وتداعيات هذا الانقسام الذي يُهدد الأمن والاستقرار مِن خلال قيام أشخاص وشركات بتوقيع عقود مع مؤسسة النفط الموازية في بنغازي كما يلي (https://www.libyaakhbar.com/business-news)

1- ميكايالس كوريلس من شركة "ليمبادو" المحدودة للخدمات المالية المسجلة في جزر العذراء البريطانية Limbado finance ltd

2- ديمتري زينيا كوس من شركة"فولفونت" للتجارة Volvant trading .

3- إيفان ما زور من الشركة الروسية"راو روز نفتيغاز ستوري"، RAO rosneftegazstory.

4- جون مارك بيزانو من شركة "كويلسون أوفرسيز إنك"، Quelson Overseas Lnc

5- جورج آيتش تشان من شركة "فيدوتا غلوبال ليميتد" Veduta Global Limited .

كما ضم التقرير، تفاصيل حسابات مصرفية مقدمة من قبل مؤسسة النفط الموازية في بنغازي لاستلام عائدات النفط، في مصرف الاتحاد في عمان ، ولاحظ فريق الخبراء أن بعض العقود ضمت خصم بمقدار خمسة دولارات ، من سعر البيع الرسمي من قبل المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس ، في محاولات لبيع النفط الخام بطرق غير مشروعة، كما سلط تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا الضوء على ست محاولات لتصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من قبل

المؤسسة الوطنية للنفط الموازية ببنغازي منذ أغسطس(2017)، ووثق التقرير الأممي مختلف الأفعال التي تُهدد الاستقرار والأمن في ليبيا أو تعرقل عملية انتقالها السياسي، ويعرض مدى حجم الممارسات الإجرامية من قبل "الميليشيات" ضد المؤسسات الليبية لا سيّما المؤسسة الوطنية للنفط.

2- مصرف ليبيا المركزي

أفضى انقسام المصرف المركزي إلى نزاع بين مركزي القوى في ليبيا طرابلس وبنغازي حول كيفية توزيع موارد الدولة المتأتية بشكل رئيسي من مبيعات النفط ثلاثة تطورات ذات صلة فاقمت هذا الخلاف: (تقرير الشرق الأوسط ، تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، رقم 201 ، 20 مايو ، 2019)

التطور الأول، قرار المصرف المركزي في (2014) فصل فرع بنغازي عن نظام الدفع الإلكتروني للمصرف مما دفع الأخير للجوء إلى نظام محاسبي يدوي موازٍ، لقد أعلن المصرف المركزي أنه لا يعترف بالنظام المحاسبي الموازي لفرع بنغازي إلا أن البرلمان الذي يتخذ من مدينة طبرق مقرا له قال إنه يعترف به، وتعتبر السلطات في المنطقة الشرقية المعاملات التي تجري عبره صحيحة بموجب القانون الليبي.

التطور الثاني ، تمثّل في قرار الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا تفويض فرع بنغازي بتوسيع القاعدة النقدية للمصرف بطبع العملة الممولة بسندات الخزينة لكن دون أن تكون مدعومة برأس مال حقيقي ودون موافقة المصرف المركزي من أجل دفع رواتب موظفي القطاع العام، وتسديد مدفوعات أخرى في المناطق التي تخضع لسيطرتها، بلغت مثل هذه الدفعات نحو تسعة مليارات دينار ليبي (4 ، 6 مليار دولار) سنويا منذ العام(2015) ومن أجل تسديد هذه الدفعات استخدمت الحكومة المؤقتة المصارف التجارية الواقعة مقراتها ومعظم فروعها في الشرق، ونتيجة لهذه العمليات راكمت هذه المصارف احتياطيات واعتمادات لدى فرع المصرف المركزي في بنغازي لا يعترف بها المصرف المركزي في طرابلس .

التطور الثالث ، عندما فرضت حكومة طرابلس في أكتوبر(2018)إجراءات مالية حررت شراء العملات الأجنبية في سائر أنحاء البلاد بسعر صرف جديد أعلى " تسبب هذا في استنزاف احتياطات المصارف الثلاثة المذكورة لدى المصرف المركزي الذي قام بالسحب من حساباتها

بالعملة المحلية، ولعلّ هذا ما يؤكد صحة تقارير ديوان المحاسبة الذي يرى أن السبب المباشر في الأزمة المالية التي تمر بها ليبيا ويعانى منها المواطن حالة الانقسام بوجود حكومتين وسلطتين نقديتين تمارسان ذات الاختصاص، وما زاد في تفاقم الأوضاع أن كل واحدة تسعى لإرضاء السلطة التي تتعامل معها وتقوم بمجاملتها على حساب الوطن والمواطن، حيث يترتب على ذلك قيامها بإدارة السياسات الاقتصادية بشكل مختلف ومتناقض في كل منطقة مع عدم الإدراك أو التغافل عن آثار تلك التصرفات السلبية على الدولة، ويمتد آثاره على كل البلاد، كما خلقت هذه الظروف أزمة السيولة لتسببها في حالة عدم الثقة التي ولدت قناعات لدى المواطنين باستمرار سوء الأوضاع إلى أجل غير معروف، الأمر الذي ترتب عليه السعي نحو الاحتفاظ بالنقود خارج المصرف لعدم ضمان سحبها عند الحاجة إليها، بالإضافة إلى ذلك فإن ازدواج الإنفاق مِن عدّة حكومات ، والذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد المحلي يترتب عليه طلب متزايد عَلَى العملة الأجنبية ، والاحتفاظ بها بدلا مِن العملة المحلية لعدم ضمان استقرار الأوضاع الأمنيَّة، الأمر الذي أدى إلى طلب غير حقيقي على النقد الأجنبي فتضاعفت أسعاره بالسوق الموازي لعدم قدرة المصرف المركزي على تغطية كل الطلب ، كما كان لكل ذلك آثاره السلبية على الدولة والمواطن في ظل المؤسسات الموازية واستمرار حالة الانقسام والاقتتال المتمثلة في الآتي : (تقرير ديوان المحاسبة2017)

- شح السيولة بالمصارف ، واستشراء ظاهرة المصارف الموازية .
- الفساد المالي والمتمثل في الاعتمادات ، وما ترتب عليها من احتكار ، و تضخم .
- تدهور قيمة الدينار الليبي .
- ضعف قواعد الحوكمة .

3- أزمة السيولة

يُعدُّ نقص السيولة مِن أهم مؤشرات تقييم القطاع المصرفي، والتي لم يتم اتخاذ الإجراءات السليمة لمعالجتها بشكل جذري فاقتصرت إجراءات المصرف المركزي في طباعة العملة وإصدارها في غياب مجلس إدارة المصرف المركزي المختص بمنح الأذن عَلَى إصدار العملة، حيث بلغ

إجمالي حركة العملة في التداول في 12/31 / 2017 مبلغاً وقدره (826،450، 404 ،35) ويلاحظ أن حجم العملة بالتداول في 31 / 12 / 2017 وصل إلى (5، 35) مليار دينار تتضمن

- عملة قديمة إصدار الجماهيرية بقيمة(18) مليار دينار.
- الرقم المعلن عن حجم العملة المطبوعة في روسيا من قبل المصرف المركزي البيضاء بقيمة (4) مليارات دينار.
- عملة جديدة إصدار (17 فبراير) نحو (5 ، 13) مليار دينار .

ظاهرة المصارف الموازية في المضاربة بالسيولة

ظهرت المصارف الموازية نتيجة أزمة شح السيولة النقدية بالمصارف التجارية حيث تعزف الجهات العامة عن إيداع متحصلاتها النقدية بالمصارف وبدلا مِن ذلك تقوم باستبدالها بصكوك وإيداع الصكوك عوضا عن الإيداع النقدي، الأمر الذي ساهم في زيادة تفاقم أزمة السيولة ويعرض هذه المؤسسات إلى مخاطر الاحتفاظ بالنقدية وتداولها دون أن تكون مغطاة بوثيقة تأمين لمثل هذه العمليات، أظهرت نتائج الجرد المفاجئ لخزائن عدد مِن الجهات العامة حجم أموال كبيرة تتداول خارج المنظومة المصرفية (تم إخفاء أسماء الجهات لدواعي أمنية)

شركة أ ت م

وجدت نقدية سائلة بخزينة الشركة مبلغاً و قدره (027 ، 518 ، 5) دينار ليبي كما تقوم الشركة بسداد مرتبات موظفيها نقداً، وكذلك بسداد بعض الالتزامات الأخرى عن طريق لجنة مشكلة وبهذا أصبحت اللجنة تمارس دور المصارف التجارية .

شركة خ ج ل

وجدت نقدية سائلة بخزينة الشركة مبلغاً وقدره (617 ، 603 ، 1) دينار، كما وجد عدد(1847)صكاً مصدقاً لصالح الشركة إلا أن إدارة الشركة لم تقم إيداعها المصارف، وقد بلغ إجمالي قيمة تلك الصكوك (647 ، 9 54 ، 2) د.ل .

شركة م ج

قيام إدارة الشركة بإبرام اتفاقية مع بعض المصارف التجارية لتحصيل إيراداتها اليومية الناتجة عن خدماتها لصالح الشركة عن طريق مندوبي المصارف إلا أن تلك الوكالات المصرفية

ومندوبيها باتوا جزءا من الشركة، ويتم التصرف في النقدية التي يتم تحصيلها بناء على أوامر من إدارة الشركة في حين كان ينبغي توريد تلك المبالغ إلى المصارف المعنية.

شركة هـ ل وجدت نقدية سائلة بخزينة الشركة مبلغ و قدره (902 ، 177) دينار .

4- السلطة التنفيذية (الحكومة)

تُعتبر الحكومات الثلاثة والتي سوف يأتي ذكرها بمثابة أجسام موازية لبعضها عمّقت مِن حالة عدم الاستقرار السياسي، وأسهمت بانقسامها في تردي الوضع الاقتصادي وتمزيق النسيج الاجتماعي؛ بل وصلت الدولة الليبية في ظلّ هذه الظروف مِن صراع واقتتال هذه المؤسسات الموازية إلى مصاف الدول الفاشلة، بل هي إحدى الدول الموصومة بالفشل(مظلوم : 2018 ، 59) حيث عانت الدولة الليبية خلال العام(2016) مِن وجود ثلاث حكومات على الأرض ممثلة في الآتي:ــ

أ ـ حكومة الوفاق بطرابلس

ب ـ حكومة الإنقاذ بطرابلس

ج ـ الحكومة المؤقتة بالبيضاء

وهذا الوضع كما يراه ديوان المحاسبة الليبي في تقاريره أثر ويؤثر على المال العام ومؤسسات الدولة بشكل كبير من جانبين (تقرير ديوان المحاسبة للعام 2016)

الأول، ما تسببت به مِن خسائر وضياع للأموال نتيجة استغلال الأطراف الداخلية والخارجية لهذه الظروف لتحقيق مكاسب عَلَى حساب مقدرات الوطن والذي يتمثل في الآتي :ــ

ـ تحمّل الدولة لمصروفات ثلاث حكومات وما تتضمنها من نفقات تسييرية ومرتبات ومزايا للمسئولين وغيرها.

ـ إبرام المسئولين لعقود واتفاقيات وفق رؤية قاصرة ومحدودة دون التنسيق مع الجهات المختصة مما يكبد الدولة أعباء مالية كبيرة دون مبرر.

ـ توسع الحكومات الموازية في الإنفاق والتعيينات والتعاقدات مما خلق فجوة وخلل بين محاولات السيطرة والإصلاح مع الواقع الذي فرضته آثار تصرفات تلك الحكومات ومؤسساتها المالية

الثاني، تعدد إدارة المؤسسات وما نتج عنه من صراعات وإرباك أدى إلى هدر الإمكانيات وضعف الخدمات، ومِن أمثلة الأنشطة والمصالح التي تأثرت سلبا بسبب تعدد السلطات والحكومات ما يلي :ـ

- السياسات المالية والإنفاق
- القضايا الداخلية والخارجية
- الاستثمارات الليبية بالخارج
- صندوق الإنماء
- شركة الاتصالات القابضة
- صراع وازدواج مجالس الإدارة
- السلطات النقدية وإدارة سياساتها
- الاعتمادات والتهريب
- النفط والكهرباء وغيرها .

وفي ما يلي شرح مفصل لهذه الحكومات :

حكومة الوفاق الوطني: وهي الحكومة المعترف بها دوليا وتحظى بدعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأطراف دولية أخرى (بيان روما المؤرخ في 13 ديسمبر 2015) يرأس هذه الحكومة فائز السراج وتشكلت في فبراير/شباط 2016 بموجب اتفاق الصخيرات وهو اتفاق سلام وقّعه برلمانيون ليبيون في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات المغربية ، اختار أعضاء هذه الحكومة "المجلس الرئاسي الليبي" الذي انبثق عن اتفاق الصخيرات.

حكومة الإنقاذ، شكّل المؤتمر الوطني العام الليبي هذه الحكومة في أغسطس/آب 2014 ومقرها في طرابلس، ويترأسها "خليفة الغويل" ، ولم تنل الاعتراف الدولي، وأعلنت هذه الحكومة في 5 أبريل/نيسان 2016 عن تخليها عن السلطة وفسح المجال لحكومة "الوفاق الوطني" برئاسة" فائز السراج لكن عددا من أعضاء المؤتمر الوطني العام ومِن حكومة الإنقاذ سيطروا يوم 14 أكتوبر/ 2016 على مقرات المجلس الأعلى للدولة في العاصمة وعادت الحكومة إلى الواجهة السياسية.

الحكومة المؤقتة، انبثقت الحكومة المؤقتة، عن البرلمان في سبتمبر/ 2014 ف وتتخذ من مدينة البيضاء شرقي ليبيا مقرا لها ويترأسها عبد الله الثني.

مجلس النواب

مجلس النواب الليبي هو السلطة التشريعية المنتخبة في ليبيا خلفاً للمؤتمر الوطني العام في أغسطس(2014) مقر مجلس النواب الليبي هو مدينة بنغازي إلَّا أنه وحسب الإعلان الدستوري بإمكان النواب عقد جلساته في أي مدينة أخرى، حيث توافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق (مجلس النواب الليبي ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar. Wikipedia.org)

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن مجلس النواب الليبي هو أحد المؤسسات المترهلة والتي فشلت في العبور للضفة الأخرى والانتقال بالدولة الليبية من المرحلة الانتقالية إلى الدولة المدنية، وعجزت عن تقديم أبسط الخدمات الأساسية للمواطن الليبي مثل الكهرباء والسيولة النقدية .

5- المؤسسة العسكرية

نُعدُّ ظاهرة تدخل الجيش في السياسة سمة بارزة من سمات البلدان النامية فقد ظلت المؤسسة العسكرية فاعلة ومؤثرة في الأحداث، ورسم السياسات، وبناء المؤسسات وإدارة الشأن العام، وكانت دائما معنية بقضايا التنمية وبناء الدولة والمسائل الأمنيَّة والعسكريَّة ، ويقترح فون ديرميهدن (Von der Mehden) ثلاثة أدوار يمكن أن يلعبها الجيش في عملية بناء الدولة كما يلي : (جيلالى : 2014 ، 58)

- حماية الدولة والدستور.
- دور الأداة الثورية في الإصلاح .
- دور القوة غير المباشرة ليخلق الظروف لحكومة مدنية .

بالإضافة إلى هذه الأدوار يرى لوسيان باى (Lucian Pay) أن الجيش هو أداة تطوير وتحديث في البلدان النامية ويعتقد أن قادة الجيش لديهم حساسية بالغة بتخلّف بلدانهم ولديهم الوعيَّ بضرورة التغيير في مجتمعاتهم (هايدى : 1985 ، 173 ـ 174)

الجيش الليبي

يمكن القول في هذا الشأن أَن المؤسسة العسكرية في ليبيا انقسمت عَلَى نفسها إِلى مؤسسة عسكرية تتبع حكومة الوفاق في طرابلس ومؤسسة أخرى في بنغازي تتبع الحكومة المؤقتة، ويرى الكثير مِن المهتمين أَن السبب الرئيس في انقسام هذه المؤسسة يرجع في الأساس إِلى خلافات ماراثونية حول المادة الثامنة من الاتفاق السياسي وتنص المادة رقم (8) الواردة في الأحكام الإضافية في الاتفاق السياسي على أن " تنتقل جميع صلاحيات المناصب العسكرية والمدنية والأمنية العليا المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الليبية النافذة إِلى مجلس رئاسة الوزراء فور توقيع هذا الاتفاق، ويتعيّن قيام المجلس باتخاذ قرار بشأن شاغلي هذه المناصب خلال مدة لا تتجاوز عشرين (20) يومًا، وفي حال عدم اتخاذ قرار خلال هذه المدة، يقوم المجلس باتخاذ قرارات بتعيينات جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يومًا، مع مراعاة التشريعات الليبية النافذة (المادة 8 : من الاتفاق السياسي) وعَلَى كل حال فشلت جميع المحاولات لتوحيد القوى العسكرية في الشرق والغرب وأدى هذا الخلاف إلى عرقلة رفع حظر السلاح من جانب مجلس الأمن لتزويد القوات الليبية بما يمكنها من محاربة الإرهاب و الانتصار عليه (علي: 2016 ، 31)

مؤسسة الإفتاء

مؤسسة دار الإفتاء في ليبيا تأسست عام(1951) واستمرت طوال فترة الحكم الملكي وشغل منصبها " محمد أبو الإسعاد العالم " ثم استمرت في عهد معمر القذافي حتى تم إلغائها في عام(1983). وفي العام (2012) أصدر المجلس الانتقالي القانون رقم (15) بشأن تأسيس دار الإفتاء وحسب هذا القانون فإن مهامها تقتصر على التالي :ـ (القانون رقم 15 للعام 2012)

1 ـ وضع سياسة الإفتاء في ليبيا.

2 ـ الإشراف على الشئون العلمية للإفتاء.

3 ـ تحديد ثبوت الأهلة وبداية الشهور القمرية.

4 ـ تقديم الفتوى والرأي والمشورة .

5 ـ مؤسسة الإفتاء.

ويرى الكثير من المهتمين بالشأن الليبي أن دار الإفتاء قد انقسمت هي الأخرى إلى قسمين:

دار إفتاء في الغرب وتتبع حكومة الوفاق، و أخرى في الشرق وتتبع الحكومة المؤقتة .

ثانياً ـ عدم الاستقرار السياسي

يمكن القول في هذا الجزء مِن الدراسة أنَّ ظاهرة الاستقرار السياسي أصبحت السّمة الغالبة عَلَى الأنظمة السياسية في الدول النامية، وبلا شك أن ليبيا هي إحدى هذه الدول التي تمّر بهذه الظاهرة ، وهنا يمكن القول أيضاً إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة في دراسة العلوم السياسية على اعتبارها لم تأخذ حيزها مِن الاهتمام بشكل أكاديمي إلَّا بعد النصف الثاني مِن القرن العشرين، حيث ظهرت الدّول الحديثة الاستقلال في العالم النامي وظهرت معها في الوقت ذاته إشكالات وأزمات عدم الاستقرار السياسي بسبب جملة مِن العوامل التي ترد إلى طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، أضف إلى ذلك أن بعض الدول التي تتميز بدرجة أقل مِن التنوع (السوسيوثقافي) أخذت تعاني أيضاً مِن مظاهر عدم الاستقرار السياسي وهي في طور الانتقال مِن المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث (السرحان : 2003 ، 18) إنَّ عدم الاستقرار السياسي ظاهرة اجتماعية تشير بشكل عام ومجرد إلى غياب الثبات والاستقرار في صفات وخصائص الظاهرة بحيث أَن الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد صفات أخرى مما يعطيها صفة الاستمرارية في التغيير والتحول من حالة إلى أخرى تبعاً للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي(جاسم: 2010 ،) وفي معرض تكوين إطار مفاهيمي لِظاهرة عدم الاستقرار السياسي يتطلّب موضوع هذه الدراسة التعرض للتعريفات المختلفة التي حاولت أن تقدم رؤْية نظرية لهذه الظاهرة حسب المنطلقات النظرية المختلفة وسنحاول الاقتراب أكثر مِن هذه التعريفات .

ـ يعرّف (**ميرسون Merrison**) عدم الاستقرار السياسي بأنه " الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظماً بصورة مناسبة بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي مِما يؤدي إلى انحسار سريع ومتطرف في بنية العلاقات الاجتماعية"(Merrison : 1972 ، 206)

ـ فيما يرى (**داف Duff**) أن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى " الطبيعة المتغيرة للنظام الدستوري وكثرة التحديات التي يواجهها حينما يفتقد النظام السياسي للشرعية والفاعلية والانتظام على التعاقب مما يعكس عدم امتلاكه القوة والقدرة على مواجهة متطلبات وحاجات المجتمع فضلا عن فقدانه المرونة على التكيف مع الظروف المتغيرة (Duff : 1976 ، 17)

السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في تلبية مطالب الجماهير أو الاستجابة لآمالهم مما يفضي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة" وتبعا لذلك ـ **يعرّف (Johnson)** عدم الاستقرار السياسي بأنه " حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها(**Johnson** : 1973 ، 312) وضمن السياق ذاته يعرّف **(كير Curr)** عدم الاستقرار السياسي بأنه " وضع مرادف للعنف السياسي، والنظام السياسي غير المستقر هو ذلك النظام الذي يفتقد السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغييرات السياسية والاجتماعية وتتمّ عملية اتخاذ القرارات ليس وفقاً لإجراءات مؤسسية دستورية بل تبعاً لأعمال العنف الجماعي"، **ويصف (Curr)** عدم الاستقرار السياسي بأنه "عنف موجه من قبل الأفراد باتجاه النظام السياسي(السرحان : 2013 ، 20)

وفي هذا الاتجاه أيضاُ وضع **صموئيل هنتنتجتون** معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها أن عدم الاستقرار يساوى المطالب السياسية مقسومة عَلَى المؤسسات السياسية أيَّ أَن عدم الاستقرار السياسي يزداد بِزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عَلَى الاستجابة لها (العيثاوي : 2018 ، 30)

مفهوم الاستقرار في اللغة استقرار لغة : استقرَّ / استقرَّ بـ / استقرَّ على / استقرَّ في يستقِرّ، اسْتَقْرِر / اسْتَقِرَّ ، استقرارًا ، فهو مُستقِرّ ، والمفعول مُسْتَقَرٌّ به اِسْتَقَرَّ سُكَّانُ الصَّحْراءِ : ثَبَتُوا في مَكانِهِمْ بَعْدَ تَرْحالٍ هُوَ لاَ يَسْتَقِرُّ على حالٍ : لاَ يَثْبُتُ على وَجْهٍ وَلا على قَرارٍ اِسْتَقَرَّ رَأْيُهُ على السَّفَرِ : أَقَرَّ رَأْيُهُ ، رَضِيَهُ ، أَمْضاهُ استَقَرَّ بالمكان : تمكَّنَ وسَكَنَ.(ابن منظور: 2003 ، 99) .

مفهوم الاستقرار في الاصطلاح: يقصد به "عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام "(الرشواني : 2003 ، 20)

أنواع عدم الاستقرار السياسي

استكمالاً للتأصيل النظري في موضوع الاستقرار السياسي نجد مِن الأهمية استعراض التصنيفات المختلفة للاستقرار السياسي التي وردت في كتابات المهتمين بالسياسة وفي مقدمتهم أرسطو والذي يرى أن التغيير السياسي يأخذ نمطين: (علي : 1986 ، 10)

النمط الأول ، يتعلق بإمكانية التغيير في الدولة ، وهذا يحدث حين يبْدأ البحث عن تغيير للشكل القائم بشكل آخر جديد كالتغيير من الديمقراطية إلى الاوليجارشية أو العكس أو أيّ منهما إلى الحكومة الدستورية أو حكم الارستقراطية أو العكس .

النمط الثاني ، لا يتعلق ببناء الدولة بل يمكن اعتباره مرادفاً لتغيير الأشخاص في الحكومة وهذا يمثل تغيير في الموقف السياسي أكثر مِما هو تغيير في تنظيمات الدولة ، وهناك نوع آخر مِن تقسيمات عدم الاستقرار السياسي(الصبيحي : 2003 ، 13)

1 . عدم الاستقرار الحكومي ويتضمن نمطين: (تغيير في الحكومة تغيير الحكومة برمتها)

2 ـ عدم الاستقرار الدستوري .

هذا النوع من عدم الاستقرار ظاهرة شائعة في الدول المتخلّفة ، بالرغم من تأكيد حكوماتها عَلَى مبدأ علوية الدستور فالكثير مِنها لا يكتفي بخرق الدستور بل يقوم بتبديله أو تعطيله أَو إلغائه .

وهُناك تصنيف ثالث قدمه RJACKSOM و M.STEIN كالآتي (علي : 1986 ، 13)

أ ـ عدم الاستقرار النظامي ويقصد به التغيير الذي يحصل في شكل الحكم فمثلاً مِن النظام الملكي إلى الجمهوري أو مِن النظام المدني إلى العسكري أو العكس .

بـ عدم الاستقرار الحكومي يقصد به التغيرات السريعة والمتتابعة في الحكومة أو الأشخاص فيها.

ج ـ عدم الاستقرار المجتمعي يعكس الموقف الذي يكون فيه العنف السياسي وسيلة لأجراء تغييرات غير قانونية في النظام السياسي القائم أو في الحكومة أو في أشخاصها .

مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في ليبيا

بلا شك تعددت الأسباب التي كَانت وراء حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرى الكثير من الباحثين أن المؤسسات الموازية التي ولدت مِن رحم هذه الوضعية الشائكة والمعقدة عمّقت مِن حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة والتي أصْبحت بدورها عاجزة عن تحقيق الاستقرار المطلوب الذي يسمح بعبور المرحلة الانتقالية وبناء الدولة، وظلت البلاد تنتقل مِن أزمة إلى أزمة ومِن مشكلة إلى أخرى ، وفي هذا الجزء مِن الدراسة سوف يستعرض الباحث أهم المؤشرات مِن وجهة نظره عَلَى حالة عدم الاستقرار السياسي .

1- الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر هي أحد أبرز المظاهر الدالة عَلَى فشل الدولة الليبيَّة في أداء وظائفها (مركز كارنيغي للشرق الأوسط : 2012 ، أكتوبر) حيث تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأخيرة بِشكل كبير وأصبحت تشكل خطراً على ليبيا التي تمثل منطقة جذب للمهاجرين إلى الحد الذي أصْبحت فيه ليبيا توصف بأنها أكبر قاعدة لتنظيم (الرق الهجري) وتشير الأرقام إلى أن مابين(2.15 مليون) مهاجراً قد استقر في ليبيا أو سافروا إليها في عام(2013) وفي عام(2016) وَصَلَ العدد القياسي إلى (6 ،143 ،181) مهاجراً ولاجئاً إلى إيطاليا عَبَر البحر المتوسط أي بزيادة قدرها (18 %) مقارنة مع عام(2015)وقد قدّرت منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين بِحلول سبتمبر(2017) في ليبيا بنحْو(43153)شخصاً، وقد خلصت دراسة للباحثة (خديجة مسعود زياني) عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا إلى أَن الهجرة غير الشرعية لم تقتصر عَلَى الأجانب فقط بل شملت المواطنين الليبيين أيضاً (زياني: 2018، 220)

2- تدهور الوضع الأمني

يُعدُّ المعيار الأمني مِن بين أهمّ المؤشرات لقياس عدم الاستقرار السياسي فالمجتمعات غير المستقرة سياسياً هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنيَّة؛ لأَن تلك الاضطرابات هي نتيجة طبيعية لعدم الاستقرار السياسي، ويكاد يتفق الجميع عَلَى أن الوضع الأمني يُمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في أي دولة (الصبيحي : 2003 ، 63) ويكاد لا يختلف اثنان على أن التدهور الأمني في ليبيا خلال(2011 ـ 2018) قد شكّل عقبة أمام تحقيق أي استقرار سياسي في ليبيا (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017).

كما أن استمرار حالة الانقسام السياسي بوجود حكومتين وضعف السلطة التشريعية في أن تقوم بدورها في الرقابة والمسائلة واستمرار المخاطر الأمنية وعدم القدرة على بناء جيش وطني وجهاز أمني (تقرير مجلس الأمن لسنة 2018) ، ولا أدلّ عَلَى ذلك مِن مظاهر الانفلات الأمني المتمثل في تكرار حوادث الاعتداء عَلَى أرواح المواطنين، كذلك حالات السطو عَلَى المصارف التي طالت

المصرف المركزي و(13) فرعاً للمصارف العامة والأهلية والممتلكات العامة وارتفاع مؤشر جرائم الخطف والسطو المسلح وانتشار تعاطي المخدرات وتداولها تقرير(ديوان المحاسبة لسنة 2016

3- الفساد الإداري والمالي

ظاهرة الفساد الإداري والمالي تعكس ضعف المنظومة القانونية والسياسية والاقتصادية للدولة ويتخذ الفساد أشكالاً عدة بما في ذلك الرشوة ، والمحاباة ، والمحسوبية ، ونهب أموال الدولة والتهرب الضريبي ، و تبييض الأموال ، وتزوير الانتخابات (1) وفي هذا الشأن يقول المندوب الدولي (غسان سلامة) أن ما يحدث في ليبيا هو نهب منظم للمال العام، ويذكر أحد خبراء الاقتصاد أن حجم الفساد في ليبيا لا يمكن أن يحتويه تقرير لديوان المحاسبة بالرغم مِن أن صفحات التقرير للعام(2017) تعدت(900) صفحة مشيراً إلى أن ما جاء بالتقرير نقطة من بحر الفساد في ليبيا(http://almotawaset.com/tag/ ، مختار الجديد) ويرى الكثير مِن المراقبين أن ملاحقة الفساد قضائياً لا معنى له فحجم الفساد في ليبيا أكبر مِن يواجه قضائياً خصوصاً أن الفاسدين هم داخل السلطة أو عَلَى الأقل جزءاً منها، ومنهم مِن بات يمتلك ثروات عابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية دولية أو إقليمية، كما أن نسبة مِن الفساد تتخفى وراء ميليشيا مسلحة وأحزاب و لوبيات سياسية واقتصادية أقوى مِن سلطات الدولة ، فالفساد تحول إلى أسلوب أداء حكومي ونظام عمل سياسي واقتصادي وعماد من أعمدة الصراع عَلَى السلطة . بلغ الإنفاق العام للدولة الليبية خلال أعوام(2012 ، 2013 ،2014)مبلغ(180) ملياراً، ومِن خلال تقييم الأداء المالي للدولة خلال أعوام (2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) ظهرت مؤشرات خطيرة تُنذر بوقوع كارثة ماليَّة واقتصاديَّة في حال استمرت حالة عدم الاستقرار وتردي الحالة الاقتصادية وسوء الوضع المعيشي عَلَى الرغم مِن أَن مصروفات حكومة الوفاق بلغت خلال الأعوام (2012 - 2017) ما قيمته 256 مليار دينار ، ومصروفات الحكومة المؤقتة في البيضاء خلال الأعوام (2015 - 2017) بلغ 21 مليار دينار ليصل حجم الإنفاق لكل من الحكومتين(277) مليار دينار تقريبا(تقرير ديوان المحاسبة ، 2017 ، 15) إلَّا أن الحكومات في ليبيا لم تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي مِما يدعو إلى القلق مِن أن الأزمة المالية والنقدية ستزداد سوءا في الأجل الطويل (تقرير الأمين العام عن بعثة الدعم في ليبيا ، فبراير ، 2018) وفي هذا

الاتجاه يرى الباحث أَن عملية احتجاز رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالمنطقة الشرقية والتي ترجع إلى ما انتهى إليه تقرير الرقابة الإدارية للعام(2018) بشأن الفساد المالي والإداري يُمثّل سابقة خطيرة ومؤشر على استفحال الفساد وتغوّله (بيان أعضاء وموظفي فرع هيئة الرقابة الإدارية بنغازي) منشور على الموقع الرسمي لهيئة الرقابة الإدارية وكذلك عدد من وكالات الأنباء)

مسارات تطور الوضع في ليبيا ، قراءة استشرافية

في نهاية هذه الدراسة يمكن القول إن مِن الصعوبة الخروج بقراءة علميَّة دقيقة لما قد يؤول إليه الوضع في ليبيا، والواقع أن هذه الصعوبة نابعة ليس مِن واقع ليبيا المركب من الناحية السياسية فقط ولكن من النواحي الاجتماعية والثقافية والجيوستراتيجية (أحمد وآخرون : 2011 ، 6) بالإضافة إلى تضافر مجموعة مِن العوامل الخارجية والداخلية تؤجج حالة عدم الاستقرار، ورغم ذلك تقدم هذه الدراسة المتواضعة ثلاثة مسارات استشرافية للأزمة الليبية الراهنة :ـ

المسار الأول: (بناء الدولة وازدهارها)

المسار الثاني: (بقاء الوضع على ما هو عليه ، عدم استقرار سياسي، الفوضى ، المراوحة السياسية)

المسار الثالث: (التقسيم)

ونظراً لضيق هذا الحيز مِن الدراسة والذي لا يتسع لسرد كُل السيناريوهات المُحتملة للأزمة الليبية وتداعياتها المختلفة سوف يتناول الباحث المسار الأول فقط ، إذ يرى الباحث أنه أكثر هذه المسارات حظوظاً هو المسار الأول (بناء الدولة الليبية وازدهارها) ليس رجماً بالغيب وإفراطاً في التفاؤل، ولكن يعتقد الباحث أَن عوامل وحدة ليبيا أَكْثر مِن عوامل الفُرقة والاختلاف وفي هذا الاتجاه يؤكد " فيريل هايدى "(Ferrel Heady) أن عملية بناء الدولة عملية مركبة تستهدف تحقيق غايات عَلَى جميع المستويات والأبنية وحدد حزمة مِن هذه الغايات مثل الاستقرار والديمقراطية والمشاركة والمساواة والحريَّة والأمن والعدل(بن جيلالي : 2014 ، 65) وفي هذا الاتجاه يذهب الكاتب أيضاً ،والذي يرى أَن مِن دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي وإيديولوجي بين القوى الاجتماعية والسياسية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد وهذا ما يفسح المجال أمام الحوار وتبادل الآراء على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط

المجتمعي وهذا ما سوف تذهب إليه الأمور في ليبيا رغم حالة المخاض الحالية. ولكنه يظلّ مرهونا إلى حد كبير بإرادة وطنية حقيقية قادرة على تجاوز سفاسف الأمور من أجل بناء وطن إن لم يكن لنا فللأجيال القادمة.

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة مِن النتائج لعلّ أهمها:

- أن " المؤسسات الموازية في ليبيا عمقت حالة عدم الاستقرار السياسي وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.
- أثرت المؤسسات الموازية عَلَى الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي والوضع المعيشي للمواطنين وتزايد معدلات الفقر والبطالة وانهيار الاقتصاد الليبي.
- أعطت المؤسسات الموازية مبررات كافية للقوى الدولية والإقليمية بالتدخل في الشأن الليبي.
- أثرت المؤسسات الموازية بصورة سلبية عَلَى المسار الديمقراطي وإمكانية بناء دولة مدنية.
- أدت حالة التشظي والانقسام في ظلّ المؤسسات الموازية إلى أَن تصبح ليبيا تربة جاذبة للإرهاب ومرتع خصب للمجموعات الإرهابية من جميع أصقاع الأرض.
- أدى وجود الأجسام الموازية إلى خلل كبير في بنية الاقتصاد الليبي وتشوه كبير في هياكله.
- تُعدُّ ظاهرة الاستقرار السياسي لأي بلد الأرضية الخصبة والأساس لكل عمليات التنمية والتطور في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- يُعدُّ الإرهاب وتردي الوضع الأمني والاقتصادي والهجرة غير الشرعية من أهم المؤشرات على حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها الدولة الليبية.
- استمرار وجود المؤسسات الموازية لا يشكل خطراً على استقرار ليبيا السياسي فقط ولكن يهدد وحدتها ووجودها وكيانها كدولة ويضعها في مصاف الدول الفاشلة.

التوصيات

- إن استقرار أيّ نظام سياسي مرهون إلى حدٍ كبير بقدراته عَلَى الاستجابة لتحدّيات البيئة الداخلية والخارجية وهذه التحدّيات تتطلب خلق عقيدة سياسية تدعم النظام السياسي واستقرار مؤسساته.

- خلق وعي سياسي حقيقي وثقافة سياسية وتجانس فكري كفيل بإنتاج ثقافة الحوار والرأي والرأي الآخر بين القوى السياسية المختلفة المتصارعة.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي عملية وليس حالة تصل إليها الدولة وتقف عندها لأَنه مِن أهداف الدولة التي يقع عَلَى عاتقها التخصيص السلطوي للقيم.
- أوجدت حالة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها ليبيا مواطنا مُحبطاً ضعيفاً في انتمائه لبلاده بائساً فقيراً وأَدّت إِلى إضعاف منظومة القيم الاجتماعية وكذلك الولاء للوطن، لذلك فإن الأمر يتطلّب الاهتمام ببرامج التنمية البشرية والتنشئة السياسية الصحيحة.
- بسط سيادة الدولة والقانون ودعم قوات الجيش والشرطة وكافة المؤسسات الأمنية.
- الاهتمام بالمواطن الليبي أولاً وأخيراً؛ لأَن الإنسان هو العمود الفقري في خطط وبرامج واستراتيجيات التنمية الشاملة.

المراجع

مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2012 https://carnegiemec.org/2012/07/10/arevent3733

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: واقع النفط الليبي خلال 2016
http://loopsresearch.org/

ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، دار الكتب العالمية، 2003.

الاتفاق السياسي الليبي للعام 2015 https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libya

أخبار ليبيا ، متوفر على الموقع ـ https://www.libyaakhbar.com/businessnews ، الوطنية للنفط : الموازية بنغازي حاولت تصدير النفط بطرق غير مشروعة ..

الإعلان الدستوري https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_

الصبيحي، أحمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام (2003) دراسة في المفهوم والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 13، ص 63 .

إلهام محمد علي ،شيكة الإعلام العربي: ليبيا حكومات متعددة وبرلمان منقسم تاريخ الدخول 15 / 8 / 2019 متوفر على الموقع http://moheet . com

بن جيلالي، محمد آمين، مشكلة بناء الدولة، دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة رسالة ماجستير ،،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014

تقرير الأمم المتحدة حول ليبيا، 2014 ،https://unsmil.unmissions.org/node/1

تقرير الأمين العام عن بعثة الدعم في ليبيا ، فبراير ، 2018)
https://unsmil.unmissions.org/ar/

تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي
http://www.eods.eu/library/FR%20LIBYA%2021.10.2012_ar.pdf

تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2016 فhttps://audit.gov.ly/home/pdf/LABR2016.pdf .

تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017 فhttps://audit.gov.ly/home/pdf/LABR2017.pdf

تقرير مجلس الأمن، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/n17075382017 .

تقرير مركز كارترhttps://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/libyaprelimstate

جاسم، عماد مؤيد، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، 2010 ـ مظلوم ،

حسين علي ، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار ، ليبيا نموذجاً رسالة ماجستير ، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2018 .

جيندز ، انطوني ، عالم جامح ، كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا ، ترجمة عباس كاظم وحسن كاظم ، ط 1 ، بيروت ، المركز الثقافي الغربي ، 2003 .

الرشواني، منار، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، 2003.

زياني، خديجة مسعود، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 9، يونيو، 2018، ص 220 .

السرحان، حسين محمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية العدد 18، مجلة أهل البيت ،2003 .

الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث العلمي، الشركة العامة للنشر والتوزيع، 1975

صالح، عطا محمد ـ تيم، فوزي أحمد، النظم السياسية المعاصرة، الجزء الأول، ط 2، دار الكتب الوطنية، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 1426 ميلادي

صفور، عبدالرازق، الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء (الجزائر نموذجا) دراسة تقييمية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة بن يوسف ،الجزائر ،2008 .

علي، محمد حردان، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، 1986 .

علي، مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراة جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2014 .

العيثاوي، وسام حسين علي، التحديث و الاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، ط1، برلين، المانيا، 2018 .

فرج، يوسف عبد المجيد، الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011 ـ 2018) دراسة في مؤشرات وأسباب عدم بناء الدولة، 2019. بحث علمي مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الأول للدراسات الاستراتيجية (المحددات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الليبية) والذي نظمه المركز الليبي للأبحاث والدراسات يومي 12 / 13 مارس 2019 بفندق المهادي (راديسون بلو . طرابلس)

القانون رقم 13 لسنة 1968 بشأن إنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول.
https://arar.facebook.com/BarqaFreeChannel/photos

القانون رقم 15 لسنة 2011 بشأن تأسيس دار الإفتاء.
https://ssf.gov.ly/wpcontent/uploads/2012/09

القانون رقم 24 لسنة 1970بشان إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط
https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterI

قرار مجلس النواب رقم 4 بشأن تنظيم عمل المؤسسة ونقل مقر عملها إلى بنغازي
https://www.afrigatenews.net/article/

القصبي، عبد الغفار رشاد، المؤسسية وبناء المؤسسات، سلسلة إصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم سياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط 2، 2008.

مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017. مجموعة الأزمات https://www.mascenter.sd/

مقالات: فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 18 أكتوبر، http://Carnegie __ mec.org.2012

ميهوبي ، فخر الدين ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي(دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار) الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ،2014 .

هدى عيسى الغول ، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات من العجاف ، متوفر على موقع المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، http://loopsresearch.org/articles/view/230/?lang=ara

Buzan, Barry, People, States and Fear (The Universsity of North (2) Carolina Press, 1983), p.60

Merrison Donald integration and instability patterns of .du hghsjv political development American political sciences review No 3 September 1972 . p 206222

Eenest A Duff and John F . mecamart With Waltra Morales Vioience and Depression . in Latin Amereca. The free press. USA. 1976 . p.17

Keenth. F. Johnson. Causl factors in Latin Amereca political instability In: harry kebschull . political in transitional societies . Meredith. Corportion. USA. 1973 .P. 312 .

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال

ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES

الورقات العلمية المشاركة في المؤتمر

المحور الرابع: محور المحاسبة والتمويل

2019/12/30م

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

واقع المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي من منظور إدارة المخاطر

حميدة علي المحجوب
صندوق الضمان الاجتماعي–مصراتة
Hammeda2009@Gmail.Com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم واقع وظيفة المراجعة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي من منظور إدارة المخاطر، وذلك من خلال التعرف على إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم جمع البيانات الخاصة بالجانب النظري من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، في حين تم جمع بيانات الدراسة الميدانية من خلال استبانة أعدت لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي ينفذون إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر، رغم قلة معرفتهم بأساليب إدارة المخاطر وتقنياتها، بالإضافة إلى عدم وجود لائحة واضحة في تحديد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في إدارة المخاطر التي تواجه عمل صندوق الضمان الاجتماعي من خلال التنسيق بين قسمي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في صندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى العمل على إعداد لائحة أو دليل عمل يوضح أهداف ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالصندوق، وكذلك عقد دورات تدريبية وورش عمل تأهيلية للمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ومعارفهم وليتمكنوا من القيام بدورهم بالشكل المطلوب في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المراجع الداخلي، إجراءات المراجعة الداخلية.

Abstract

This study aims to study and evaluate the reality of the internal audit function in the Social Security Fund from a risk management perspective, through identifying internal audit procedures related to risk management. To achieve the goals of this study, data on the theoretical side were collected by reviewing previous studies related to the subject of the study, while field study data was collected through a questionnaire prepared for this purpose, and distributed to the study sample represented by the internal auditors working in the Social Security Fund Misurata Branch The study found that the internal auditors working in the Social Security Fund implement internal audit procedures related to risk management, despite their lack of knowledge of risk management methods and techniques, in addition to the lack of a clear regulation in determining the role of the auditor Internal risk management. The study recommended the necessity of paying attention to the function of the internal audit and activating its role in managing risks facing the work of the Social Security Fund through coordination between the internal audit and risk management departments in the Social Security Fund, in addition to working on preparing a list or a working guide that clarifies the objectives and role of the internal audit in risk management In the fund, as well as holding training courses and qualification workshops for internal auditors to develop their skills and knowledge and to be able to play their role as required in the field of internal audit and risk management.

Key words: risk management, internal auditor, internal audit procedures.

المقدمة

أدى التطور التكنولوجي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي وما صاحبه من كبر في حجم المؤسسات وتشعب أعمالها ووظائفها إلى تعرض المؤسسات إلى العديد من المخاطر، والتي يؤدي عدم مواجهتها وإدارتها إلى انهيار المؤسسات ونشوء الأزمات. الأمر الذي أوجد الحاجة إلى وجود وسائل رقابية تساعد المؤسسات على ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها واتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة لإدارتها بطريقة سليمة وللسيطرة على آثارها السلبية. فتزايد اهتمام الفكر المحاسبي بمهنة المراجعة الداخلية، باعتبارها أداة من أدوات الرقابة الداخلية، حيث أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي ((The Institute of Internal Auditor (IIA) معايير المراجعة الداخلية عام(1978)م، لتمثل الأنماط التي ينبغي على المراجع مراعاتها أثناء أدائه لمهمته، وبالتالي تحسين الممارسة العملية للمراجعة الداخلية، والتي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها الممثلين في معهد المراجعين الداخليين والجهات التابعة له، ولم تتوقف جهود المعهد عند هذا الحد؛ بل استمرت في تطوير هذه المعايير وتعديلها حيث تم إصدار آخر تعديل لها في عام (2010). (مخلوف،2007، ص59).

وانعكاساً لتطوير معايير المراجعة الداخلية على دور المراجع الداخلي، تغير الدور التقليدي له وتوسع نطاق عمله ليشمل التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات والتوصيات التي تساعد المؤسسات على تحمل مسؤولية إدارة المخاطر وتقليص المخاطر إلى حد مقبول مع المحافظة على مستوى الجودة نفسه في الأداء، الأمر الذي جعل من المراجعة الداخلية أداة مساعدة للمؤسسة في تدعيم وتفعيل قراراتها، وبالتالي التأثير في قيمة المؤسسة من خلال الوظائف التي تقوم بأدائها (عبيرات ونقاز،2007، ص29).

مشكلة الدراسة

باعتبار أن صندوق الضمان الاجتماعي من دعائم تنمية الاقتصاد الوطني، وعنصرا أساسيا في ضمان الحماية والرفاهية لجميع أفراد المجتمع باختلاف أطيافهم، وذلك من خلال صرف المعاشات والمنافع المختلفة في حالات الشيخوخة والعجز الصحي وإصابات العمل والوفاة والحمل والولادة، فهو كأي مؤسسة من مؤسسات الدولة الليبية معرضه لعدة مخاطر ترتبط ببيئة العمل والعمليات

التشغيلية والمراقبة، الأمر الذي يتطلب من المراجع الداخلي ضرورة العمل على التعرف وفهم طبيعة العمل الضماني والمخاطر المرتبطة به، ليتمكن من الوصول إلى استنتاجات وتأكيدات حول سلامة المعاملات والإجراءات المتبعة لصرف المعاشات وكذلك التحقق من فاعلية عملية إدارة المخاطر داخل صندوق الضمان الاجتماعي .

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي: "ما هو واقع وظيفة المراجعة الداخلية بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة من منظور إدارة المخاطر؟"، والذي يمكن الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى تطبيق المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحليل مخاطر البيئة الداخلية؟
2. ما مدى تطبيق المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها؟
3. ما مدى تطبيق المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم أنشطة الرقابة والمتابعة؟
4. ما مدى تطبيق المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم نظام الإبلاغ المالي؟

أهداف الدراسة وأهميتها

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على واقع وظيفة المراجعة الداخلية بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة من منظور إدارة المخاطر، وينبثق من هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على طبيعة المراجعة الداخلية في إطار إدارة المخاطر.
- دراسة إجراءات المراجعة الداخلية المتبعة من قبل المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة والمتعلقة بإدارة المخاطر.
- محاولة تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تسليط الضوء على أهمية تفعيل دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بصندوق الضمان الاجتماعي.

وبذلك فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال تبنيها لموضوع إدارة المخاطر في ظل تزايد الطلب على توسيع نطاق عمل المراجعين الداخليين ليشمل مهام تقييم ومراقبة وتحسين فعالية نظام إدارة المخاطر، هذا من ناحية، وتزايد اهتمام الهيئات والمنظمات المهنية والعلمية العالمية للمحاسبة والمراجعة بتطوير وظيفة المراجعة الداخلية، من ناحية أخرى. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من تقييمها لمدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر بصندوق الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى خدمات المراجع الداخلي المقدمة للإدارة العليا بصندوق الضمان الاجتماعي، ومن ثم زيادة قدرتها الفنية والمالية للنهوض بمسؤولياتها، الأمر الذي يدعم استقرار صندوق الضمان الاجتماعي ودوره الإيجابي ومكانته في المجتمع مالياً واقتصادياً واجتماعياً.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن البيئة التي تعمل فيها أو طبيعة الأنشطة التي تمارسها، الأمر الذي أوجب ضرورة التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بطريقة سليمة وللسيطرة على آثارها السلبية وبما يحقق سلامة أداء المؤسسة. وباعتبار أن المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة التي تلعب دوراً حيوياً في ضمان أداء أنشطة المؤسسة بكفاءة وفاعلية، لذا يمكن أن تعتمد عليها الإدارة في تقييم مدى كفاءة أنظمة إدارة المخاطر المطبقة داخل المؤسسة.

مفهوم إدارة المخاطر

قبل البدء في دراسة ماهية إدارة المخاطر، لابد من التطرق إلى مفهوم المخاطر حيث يمكن تعريفها بأنها" حالة عدم التأكد أو القلق التي تلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته، والتي قد ينتج عنها خسائر مادية) "البلقيني، واصف،2004 ،ص(15، كما يقصد بها" فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار ")آل شبيب،2010 ، ص(87، بالإضافة إلى ذلك يمكن تعريفها وذلك وفقاً لمعهد إدارة المخاطر (IRM)في بريطانيا على أنها" مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه تتضمن

جميع المهام إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح (The Institute Of Risk Management, 2002, p2).

بناء على السابق يمكن القول بأن المخاطر ترتبط بأحداث مستقبلية متوقعة تحمل في طياتها احتمالية تعرض المؤسسات إلى خسائر غير متوقعة أو أرباح غير مخطط لها تؤثر في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك نتيجة لعدم قدرة إدارة المؤسسة على التنبؤ بالمستقبل بسبب نقص المعلومات اللازمة للتنبؤ أو عدم وجود خبرة في مجال القرار المزمع اتخاذه، لذا تعد إدارة المخاطر أمر ضروري من أجل الحصول على ضمان لتحقيق أهداف المؤسسة، إذ أنها هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها The Institute Of Internal Auditors, 2009, P: 02.، حيث يمكن تعريفها وفقاً لمعهد إدارة المخاطر (IRM)في بريطانيا بأنها :الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة (The Institute of Risk Management, 2002, P2)، كما عرفتها لجنة (COSO) بأنها" عملية يقوم بها مجلس إدارة المؤسسة والإدارة وأفراد آخرون، وتُطبق في تحضير استراتيجية المؤسسة، وتصمم لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أداء المؤسسة بحيث تدير المخاطر لتكون ضمن المخاطر المقبولة لمعالجتها، ولتوفير تأكيد معقول بإمكانية تحقيق أهداف المؤسسة) ."صبح،2007 ، ص(172).

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر عبارة عن برنامج متكامل يتكون من مجموعة إجراءات المتسلسلة ومصممة بهدف الوصول إلى تحديد تفصيلي للمخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة، والبحث عن أساليب مناسبة لمعالجة هذه المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها، في ضوء ذلك يجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر المهام التالية) :الجوهر وآخرون،:(28 :2011)

- وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر.
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- بناء الوعي الثقافي للمخاطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم.

- إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
- تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.
- التنسيق بين أنشطة مختلف الوظائف التي نقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
- تطوير عمليات مواجهة المخاطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.
- إعداد التقارير اللازمة والمهمة عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب في المؤسسة.

المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر

قدم معهد المراجعين الداخليين الأمريكي سنة(1999) تعريفاً مبيناً فيه أن المراجعة الداخلية هي "نشاط تقييمي محايد الذي يتم داخل المؤسسة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة"، وهذا التعريف قد تم تحديثه وذلك ليتماشى مع التطورات والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل، حيث قدم المعهد تعريفات متتالية للمراجعة الداخلية حتى وصل إلى التعريف الذي أصدره عام(2000) والمتمثل في أن المراجعة الداخلية هي" نشاط تأكيدي استشاري موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال تقديم طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.(IIA, 2004, p1)

فنلاحظ من خلال التعريفات السابقة تطور وظيفة المراجعة وتوسع نطاق عملها لمسايرة التطورات الحاصلة في بيئة العمل ليشمل تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية المتعلقة بفعالية عمليات إدارة المخاطر إلى الأطراف ذات العلاقة، وذلك لمساعدته في التأكد من أن مخاطر الأعمال الرئيسة للمؤسسة تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعّال داخل المؤسسة، وذلك من خلال القيام بما يلي:،(الجمعية المصرية لإدارة الأخطار،2002 ،13)

- التركيز على الأخطار المهمة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
- منح الثقة في إدارة المخاطر.

- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص المخاطر وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
- تنسيق عملية إعداد التقرير عن المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية...إلخ.

هذا وقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، بالإضافة إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر .ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر ما يلي) :صبح،2007 ، ص:(173

1. توفير تأكيد حول تصميم وفعالية عمليات إدارة المخاطر بالمؤسسة.
2. توفير تأكيد بأن المخاطر قد تم تقييمها بشكل صحيح.
3. تقييم عمليات إدارة المخاطر.
4. تقييم الإبلاغ حول حالة المخاطر الأساسية والضوابط.
5. مراجعة إدارة المخاطر الأساسية، بما في ذلك فعالية الضوابط، وأية استجابات أخرى إليها.

وفي هذا السياق ولغرض تحديد الدور الأكثر ملاءمة لأي مؤسسة ينبغي على المراجع الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الرئيسة الآتية:(IIA, 2004,P1) :

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في المؤسسة.
- القيام بالأنشطة التي تسهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

كما يجب عليه القيام بالإجراءات الآتية (المدهون، 2011، ص46):

1. الحصول على المستندات التي تبين منهجية المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات، ومناسبتها لطبيعة المؤسسة.
2. بحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية، والأدلة التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمراجع الداخلي للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المؤسسة.
3. تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح.

4. مراجعة سياسات المؤسسة وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة لتحديد استراتيجية المؤسسة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.

5. مراجعة تقارير المخاطر التي وضعت من قبل الإدارة أو المراجع الخارجي أو أي جهة أخرى.

6. المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.

7. التأكد من وجود آلية تحذير مبكرة للأزمات المالية.

8. مراجعة عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المؤسسة.

9. التأكد من تحديث نهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.

10. إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.

11. المشاركة في إعداد التقارير، والرقابة على عمليات إدارة المخاطر.

12. توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر، والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.

13. التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل، والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.

14. تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المؤسسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك العديد من الإجراءات التي يجب ألاّ يمارسها المراجع الداخلي بسبب خروجها عن اختصاصه في هذا الشأن، كما أنها قد تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدماته للمؤسسة، وهذه الإجراءات هي) صبح،2007 ، ص:(173

1. تحديد مستوى المخاطر المقبولة للمؤسسة.
2. تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها للسيطرة المؤسسة.
3. توفير التأكيد حول المخاطر إلى المجلس والإدارة.
4. اتخاذ القرارات حول الاستجابة للمخاطر، فهي من مسئولية الإدارة.
5. تنفيذ الاستجابة للمخاطر على سلوك الإدارة.
6. المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.

قامت الباحثة بمراجعة الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بهدف التعرف على أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها تلك البحوث والدراسات، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسة:

- دراسة (امهلهل، والفرجاني، 2018)، بعنوان: "تطوير أداء إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر من خلال استخدام مدخلي بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وانعكاساته على جودة أداء المراجعة الخارجية (إطار مقترح)"

هدفت الدراسة إلى تطوير أداء إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر من خلال استخدام مدخلي بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وانعكاساته على جودة أداء المراجعة الخارجية) إطار مقترح(، واستطاعت الدراسة تصميم إطار لتطوير أداء المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي يؤدي إلى زيادة تامة في أداء المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وأخيراً أوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية وعقد ورش عمل حول استخدامات بطاقة الأداء المتوازن وكذلك تطوير التعليم المحاسبي بالخصوص.

- دراسة (سعود، والمحجوب، 2017)، بعنوان "إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية من وجهة نظر العاملين بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى توفر إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها في إطار المفاهيم الحديثة لإجراءات المراجعة الداخلية وبما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال المهنة والعمل.

- دراسة (لظن، 2016)، بعنوان: مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار **COSO**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية دور المراجعة الداخلية ودورها في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO ، وكان من أهم نتائجها: غياب اللوائح المنظمة لأداء المراجعة الداخلية للقيام بدورها في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية بقطاع غزة، بالإضافة لغياب الدور الفاعل للمراجعة الداخلية في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي يتعرض لها وعدم فاعلية دوره بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي .وقد خلصت لدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بتفعيل دور المراجعة الداخلية في القطاعات الحكومية للعمل وفق المكونات الثمانية لإطار COSO ، لما له من أثر إيجابي في إضافة قيمة وتحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف.

- دراسة (**Odoyo, and okiny**، 2014)، بعنوان **An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya**".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في كينيا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن الدور الأساسي للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر، وأنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم إدارة المراجعة الداخلية لإنجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزود الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال.

- دراسة (**The Institute of Internal Auditor**، 2011) بعنوان " **Auditing role in risk Management**".

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :أن هناك دور مهم للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر، كما أن فهم الإدارة السليم لمفهوم إدارة المخاطر يساعد المراجع في وضع خطة المراجعة التي تراعي منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال .وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من

أهمها: ضرورة تطوير مهارات المراجعين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها توصلت إلى أن الدور الأساسي للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة يتمثل في توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر، هذا كما أشارت الدراسات السابقة إلى ضرورة اهتمام إدارة المؤسسات بتطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها في إطار المفاهيم الحديثة لإجراءات المراجعة الداخلية وبما يتناسب مع متطلبات بيئة العمل الحديثة .

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على جزء متخصص من القطاع الخدمي ممثل في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة، بالإضافة إلى أن الدراسة اهتمت بقياس مدى مواكبة وظيفة المراجعة الداخلية للتطورات الحاصلة في مجال المهنة وذلك من خلال الاطلاع على الإجراءات المراجعة الداخلية المطبقة بالصندوق والمتعلقة بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دراسة الصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ هذه الإجراءات.

فرضيات الدراسة

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة، واستنتاجاً من الإطار النظري للدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى :لا يقوم المراجعون الداخليون العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي بإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحليل مخاطر البيئة الداخلية؟

الفرضية الثانية: لا يقوم المراجعون الداخليون العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها؟

الفرضية الثالثة: لا يقوم المراجعون الداخليون العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم أنشطة الرقابة والمتابعة؟

الفرضية الرابعة: لا يقوم المراجعون الداخليون العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة بإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم نظام الإبلاغ المالي؟

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، أما عينة الدراسة فاشتملت على كافة العاملين بقسم المراجعة الداخلية بمختلف مستوياتهم الوظيفية والبالغ عددهم (30) مراجعاً، وزعت عليهم جميعا استبانات استرد منها (24) استبانة، أي ما نسبته (80%) من الاستبانات الموزعة، وفيما يأتي عرض لخصائص عينة الدراسة حيث تشير نتائج الجدول (01) أدناه إلى:

أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا علميا ملائما، إذ أن (70.8%) من عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس فأعلى، وذلك ينعكس على أنهم قدرة عالية على المعرفة الاطلاع على موضوع الدراسة، أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فقد تبين أن النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة كانت لمن لهم تخصص المحاسبة وتمويل ومصارف بنسبة (70.8%)، وهذه النسبة تبيين أن غالبية عينة الدراسة هم من ذوي التخصص الأقرب لمهنة المراجعة والذين لديهم دراية كافية والقدرة على فهم محاور وفقرات الاستبيان لما لها ارتباط مباشر بمؤهلاتهم العلمية، كما تبين أن (45.8%) من أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة عملية في مجال عملهم تزيد عن (10) سنوات ،وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم وإدراك موضوع الدراسة باعتباره من ضمن متطلبات عملهم الوظيفي .وأن ما نسبته (80.1%) من عينة الدراسة تحصلوا على دورة إلى (8) دورات في مجال المراجعة الداخلية، وذا يدل على أن لديهم المعرفة والمهارات الجيدة في مجالات الدراسة، وأن (75%) من أفراد العينة لم يلتحقوا بأي دورة تدريبية في مجال إدارة المخاطر، وهذه النسبة تدل على أن غالبية أفراد العينة لم يطلعوا بشكل علمي ومهني على موضوع الدراسة لعدم حصولهم على دورات تدريبية في إدارة المخاطر، وهذا قد يعود لحداثة الموضوع في البيئة الليبية بالإضافة إلى عدم إدراك الإدارة لأهمية دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

جدول رقم (1): يوضح الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

م	الخاصية	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1	المؤهل العلمي	دبلوم عال	5	20.8%
		بكالوريوس	12	50%
		ماجستير	5	20.8%
		دكتوراة	-	-
		أخرى	2	8.3%
المجموع			24	100%
م	الخاصية	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
2	التخصص العلمي	محاسبة	15	62.5%
		تمويل ومصارف	2	8.3%
		إدارة أعمال	3	12.5%
		اقتصاد	1	4.2%
		أخرى	3	12.5%
المجموع			24	100%
3	سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	13	54.2%
		من 10 إلى15 سنوات	6	25%
		من 16 إلى 20 سنوات	2	8.3%
		أكثر من 20 سنة	3	12.5%
المجموع			24	100%
4	عدد الدورات التي التحقت بها في مجال المراجعة الداخلية	لم ينخرط في أي دورة	4	16.7%
		من 1 إلى 2 دورة	8	33.3%
		من 3 إلى 5 دورات	9	37.5 %
		من 6 إلى 8 دورات	2	8.3%
		أكثر من 8 دورات	1	1%
المجموع			24	100%
5	عدد الدورات التي التحقت بها في مجال إدارة المخاطر	لم ينخرط في أي دورة	18	75%
		من 1 إلى 2 دورة	4	16.7%
		من 3 إلى 5 دورات	2	8.3%
المجموع			24	100%

أداة ومصادر الحصول على البيانات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد الأدوات التالية:

1- بالنسبة للبيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري تم استيفاؤها من خلال الاطلاع على العديد من الأبحاث والرسائل الجامعية، والمقالات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2- أما البيانات المتعلقة بالجانب الميداني، فتم جمعها باستخدام استبيان صمم خصيصا لهذه الدراسة وفق المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد تجاه إجابات

عينة الدراسة، حيث اعتمد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، الذي يحتمل خمس إجابات، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2): مقياس الإجابات على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافـــق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	4.05-5	3.05-4	2.05-3	1.05-2	0-1
الوزن النسبي	81%-100%	61%- 80%	41%- 60%	21%- 40%	0%- 20%

وتبعاً لهذا المقياس تكون الفرضية مقبولة عندما يكون الوسط الحسابي (3) فأكثر، أي أكثر من (60%)من مقياس ليكرت، أما إذا كان الوسط الحسابي أقل من(3) فتكون النتيجة غير مقبولة وضعيفة.

ولزيادة التأكد من قدرة وكفاية أسئلة الاستبيان على تغطية فرضيات الدراسة تم إخضاع الاستبيان إلى عدة اختبارات، وهي:

- اختبار الصدق البنائي للاستبيان حيث تم استخدام معامل بيرسون للارتباط، والذي يعتبر أحد مقاييس صدق الأداة، كما يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة تحقيقها، ويبين مدى ارتباط كل فرضية من فرضيات الدراسة بالدرجة الكلية لمتغيرات الاستبيان. فكانت النتائج إيجابية بشكل كبير وذلك وفقاً للجدول رقم(02) ، حيث تراوحت قيمة معاملات الارتباط لجميع الفقرات بين (0.848–0.903)، وبمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من(α=0.05) ، وبذلك تعتبر جميع فرضيات الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان

المحور	الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.sig)
1	**تحليل مخاطر البيئة الداخلية**	0.848	0.000
2	**تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها**	0.879	0.000
3	**تقييم أنشطة الرقابة والمتابعة**	0.903	0.000
4	**تقييم نظام الإبلاغ المالي**	0.863	0.000

- اختبار ثبات الأداة وللتأكد من صلاحية الاستبيان كأداة لجمع البيانات تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha coefficient باعتباره أكثر أساليب تحليل المصداقية (الاعتمادية) Reliability Statistics دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للاختبار، ويعطي تقديراً للثبات، حيث بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبيان حسب معامل

ألفا كرونباخ (0.964)، بذلك هي نسبة ممتازة لاعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة، حيث إنها تزيد عن النسبة المقبولة (60%) (Amir and Sonde pandian، 2002) ، والجدول رقم (03) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لجميع متغيرات الاستبيان.

جدول رقم (4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات متغيرات الاستبيان

المحور	اسم المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
1	- تحليل مخاطر البيئة الداخلية	07	0.844
2	- تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها	10	0.927
3	- تقييم أنشطة الرقابة والمتابعة	11	0.911
4	- تقييم نظام الإبلاغ المالي	07	0.941
المستوى العام		35	0.964

تحليل واختبار فرضيات

تم استخدام اختبار ذو الحدين (الثنائي) Binomial Test الخاص بالإجابات المحتملة الجواب بـ(نعم أو لا) ، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من(0.05) والمعدل النسبي أكبر من(60%) (قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية)، وتكون الفقرة غير إيجابية (سلبية) بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من(0.05،) والمعدل النسبي أقل من(60%)، أو تكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من(0.05%)(رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية الصفرية).

الفرضية الأولى :تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة الواردة في المحور الأول من القسم الثاني من الاستبيان، والنتائج موضحة في جدول (04).

جدول رقم (5): توزيع إجابات عينة الدراسة حول تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة

م	تحليل مخاطر البيئة الداخلية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	التأكد من مدى توزيع المسؤوليات وتفويض السلطات وتوفير أساس للرقابة والمساءلة.	3.46	69.17	0.977	.002	متوسطة
2	التأكد من توفر قواعد مكتوبة تحدد الواجبات والمسؤوليات.	3.88	77.50	1.035	.000	مرتفعة
3	مراجعة العقود والاتفاقيات الخاصة بالصندوق.	3.67	73.33	1.049	.002	مرتفعة
4	التأكد من مدى توافق أهداف الإدارة للأقسام مع الأهداف والخطط الاستراتيجية.	3.67	73.33	1.090	.000	مرتفعة
5	التأكد من الالتزام والانضباط بالقوانين واللوائح والأنظمة والإجراءات.	4.17	83.33	1.049	.000	مرتفعة
6	التحقق من فعالية التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.	3.46	69.17	1.062	.000	متوسطة
7	مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقا.	3.38	67.50	1.096	.007	متوسطة
	المستوى العام	3.67	73.33	0.756	.000	مرتفعة
م	تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	تحديد برنامج المراجعة الداخلية بناء على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة.	3.67	73.33	0.917	.000	مرتفعة
2	التأكد من وجود خطة طوارئ تشمل كافة المخاطر.	3.33	66.67	1.049	.023	متوسطة
3	التأكد من مدى تحقيق الإدارة للأهداف وتقييم الانحراف.	3.79	75.83	0.833	.000	مرتفعة
4	تعمل إدارة المراجعة الداخلية مع الجهة المسئولة من أجل تحديد المخاطر.	3.92	78.33	0.830	.000	مرتفعة
5	إجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به.	3.17	63.33	1.049	.152	متوسطة
6	التأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة ويتم توصيلها للموظفين.	3.71	74.17	0.999	.000	مرتفعة
7	تعمل إدارة المراجعة الداخلية على وضع خطة شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر.	3.58	71.67	1.176	.002	مرتفعة
8	تقييم أي خدمة جديدة ينوي الصندوق تقديمها للتعرف على مخاطرها.	3.75	75.00	0.989	.000	مرتفعة
9	تقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر.	3.63	72.50	1.096	.007	متوسطة
10	فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات.	3.67	73.33	1.007	.000	مرتفعة

م	تحليل مخاطر البيئة الداخلية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
	المستوى العام	3.62	72.42	0.776	.000	مرتفعة
م	تقييم أنشطة الرقابة والمتابعة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	العمل على الفصل الملائم بين المهام.	3.75	75.00	1.032	.000	مرتفعة
2	التحقق من أن النظام المحاسبي يمنع الأخطاء والمخالفات.	4.25	85.00	0.847	.000	مرتفعة
3	التنسيق داخل قسم المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر.	4.00	80.00	0.978	.000	مرتفعة
4	التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة من قبلكم لتقوية نظام إدارة المخاطر.	3.58	71.67	0.974	.000	متوسطة
5	التأكد من تطبيق آليات عملية لكشف أي قصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنها.	3.75	75.00	0.989	.002	مرتفعة
6	التأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية وعدم وجود أية عمليات غش أو تصرفات غير قانونية.	3.75	75.00	1.073	.002	مرتفعة
7	مراجعة أعمال المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها.	4.33	86.67	0.816	.000	متوسطة
8	تقوم بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمة.	3.79	75.83	0.977	.000	مرتفعة
9	فحص الوثائق والمستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد التأكد من مشروعيتها.	4.29	85.83	0.999	.000	متوسطة
10	الاهتمام بتقييم احتمالات وقوع التزوير أو الاحتيال وكيفية مواجهة هذه الاحتمالات.	4.17	83.33	0.963	.000	مرتفعة
11	يوجد تقييم دوري للممارسات المتعلقة بأمن المعلومات.	3.79	75.83	0.977	.000	مرتفعة
	المستوى العام	3.95	79.02	0.705	.000	مرتفعة
م	تقييم نظام الإبلاغ المالي	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	التأكد من توفير المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين.	3.88	77.50	1.076	.000	مرتفعة
2	التأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها.	3.58	71.67	1.060	.002	متوسطة
3	التأكد من وجود قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفة.	3.67	73.33	1.049	.002	مرتفعة
4	التأكد من الآليات والحوافز لتشجيع الموظفين على تقديم توصيات لتحسين العمليات.	3.67	73.33	1.049	.002	مرتفعة
5	التأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا المضمونين	3.67	73.33	1.049	.002	مرتفعة
6	التأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا الموظفين.	3.79	75.83	1.062	.000	مرتفعة

م	تحليل مخاطر البيئة الداخلية	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
7	التأكد من توفر استراتيجية لتطوير نظم المعلومات	3.83	76.67	0.963	.000	مرتفعة
	المستوى العام	3.73	74.52	0.898	.000	مرتفعة
	المستوى العام للمحور الأول	3.74	74.82	0.684	.000	مرتفعة

يتضح من خلال الجدول رقم (04) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور الأول المتعلق بمدى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية لمتعلقة بإدارة المخاطر بصندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، أن:

- المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المستوى الأول من المحور قد بلغ (3.67) وبانحراف معياري قدره (0.756)، وبوزن نسبي يساوي (73.33%) وهو أكبر من (60%)، ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن فقرات هذا المستوى دالة إحصائيا عند مستوى (0.05- α)، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون على أن هناك تطبيق لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحليل مخاطر البيئة الداخلية داخل صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.

- المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المستوى الثاني من المحور قد بلغ (3.62)، وبانحراف معياري قدره (0.776)، وبوزن نسبي يساوي (72.42%) وهو أكبر من (60%)، ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن فقرات هذا المستوى دالة إحصائيا عند مستوى (0.05- α)، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون على أن هناك تطبيق لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.

- المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المستوى الثالث من المحور قد بلغ (3.95)، وبانحراف معياري قدره (0.705) وبوزن نسبي يساوي (79.02%)وهو أكبر من (60%)، ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من(0.05)، مما يدل على أن فقرات هذا المستوى دالة إحصائيا عند مستوى(0.05- α)، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون على أن هناك تطبيق

لإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بتقييم أنشطة الرقابة والمتابعة في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.

- المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المستوى الرابع من المحور قد بلغ (3.73)، وبانحراف معياري قدره (0.898)، وبوزن نسبي يساوي (74.52%) وهو أكبر من (60%)، ومستوى دلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على أن فقرات هذا المستوى دالة إحصائيا عند مستوى (α −0.05)، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون على أن هناك تطبيق لإجراءات المراجعة الداخلية لمتعلقة بتقييم نظام الإبلاغ المالي في صندوق الضمان الاجتماعي مصراتة.

كما يتبين لنا من الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور قد بلغ (3.74)، وبانحراف معياري قدره (0.684)، وبوزن نسبي يساوي (74.82%) وهو أكبر من (60%)، ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن فقرات هذا المستوى دالة إحصائيا عند مستوى (α −0.05)، وبالتالي نستنتج أن أفراد العينة يتفقون على أنه يتم تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر بصندوق الضمان الاجتماعي مصراتة. وبناء على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يقوم المراجعون الداخليون العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي بإجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر".

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال تحليل إجابات الاستبانات واختبار الفرضيات يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

- اتفق عينة الدراسة على أن المراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي يطبقون إجراءات المراجعة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر"، وذلك من خلال قيامهم بالتالي:
  - تحليل مخاطر البيئة الداخلية.
  - تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها.

- تقييم أنشطة الرقابة والمتابعة.
- تقييم نظام الإبلاغ المالي.

- كما أشارت عينة الدراسة عند الإجابة على أسئلة الاستبيان إلى ما يلي:

- قلة معرفة المراجعين الداخليين بأساليب إدارة المخاطر وتقنياتها.
- عدم وجود لائحة واضحة يحدد فيها دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.
- قلة وضوح الأدلة والمعايير المهنية الخاصة بدور المراجعة في إدارة المخاطر.

التوصيات

- ضرورة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في إدارة المخاطر التي تواجه عمل صندوق الضمان الاجتماعي، لما لها من أثر إيجابي في إدارة المخاطر، وإحكام الرقابة على مختلف أنشطة الصندوق.
- ضرورة التنسيق بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بصندوق الضمان الاجتماعي وبما يسهم في تحقيق أهداف الصندوق وإضافة قيمة له.
- متابعة التطورات الحاصلة على معايير المراجعة الداخلية ذات العلاقة بإدارة المخاطر مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين على هذه المعايير.
- العمل على إعداد لائحة أو دليل عمل يوضح أهداف ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالصندوق.
- وضع البرامج اللازمة لتأهيل المراجعين الداخليين ليتمكنوا من القيام بدورهم بالشكل المطلوب في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
- استنادا إلى أهمية دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في صندوق الضمان الاجتماعي، توصي الباحثة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر من جوانب أخرى.

المراجع

البلقيني، محمد توفيق، وواصف، جمال عبد الباقي، (2004)، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر.

الجوهر، كريمة والبلداوي، شاكر، والبياتي، محمود، (2011)، دور المدقق الداخلي والخارجي في إدارة مخاطر التكنولوجيا، مجلة الإدارة والاقتصاد، 39: 22-32.

امهلهل، سمير مفتاح، و الفرجاني، منصور محمد، (2018)، تطوير أداء إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر من خلال استخدام مدخلي بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وانعكاساته على جودة أداء المراجعة الخارجية (إطار مقترح)، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد4، العدد.

آل شبيب ، دريد كامل، (2010)، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان .

جمعة، أحمد حلمي، والبرغوثي، سمير، (2007)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع-إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية- عمان- الأردن 2007/4/18:16،

سعود، المكي معتوق، والمحجوب، حميدة، (2017)، إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا- من وجهة نظر العاملين بإدارة وأقسام المراجعة الداخلية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، المجلد 5، عدد خاص، مارس 2017.

صبح، داود يوسف، (2007)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، ط1.

لظن، هيا مروان إبراهيم، (2016)، مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- فلسطين، غزة.

Institute of Internal Auditors,(2010), "Internal Auditings role in risk Management ,www.theiia.org

The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), (2011), Internal Auditing's Role in Risk Management, Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida.

The Institute Of Internal Auditors, (2009), IIA Position Paper :The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management, USA: January 2009, P: 02. 1

The Institute of Internal Auditors, (2010), International Standards for tha Professional Practice of Internal Audit Standards, p: 19.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية
دراسة حالة بالشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية

أبو القاسم محمود أبو ستالة
محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب
amabustala@elmergib.edu.ly

صالح أحمد مادي
محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب
Sagm975@gmail.com

عمر محمد الغرياني
محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب
omarelghariani@gmail.com

عز الدين عبد العظيم باكير
محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب
Eabakir@elmergib.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر الإفصاح عن الأداء البيئي والمعوقات التي تحول دون قيام شركات صناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح عن أدائها البيئي في التقارير المالية. وذلك في ظل السعي لتحقيق متطلبات التنمية الاستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وعلى البيانات الثانوية المجمعة من التقارير المالية السنوية للشركة الأهلية للإسمنت والإيضاحات المتممة لها خلال الفترة من (2011) إلى (2018)، ولتأكيد النتائج الواردة من تلك التقارير المالية وتوضيحها، فقد تم إجراء مقابلة شخصية مع أحد مسئولي الإدارة المالية والإدارة العليا وإدارة التدريب. وقد توصلت الدراسة لنتائج تشير إلى الغياب التام للإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية للشركة، والقصور في ملاءمة النظام المالي للشركة لمتطلبات الإفصاح البيئي، وبالتالي وجود معوقات تحول دون تطبيق الشركة للإفصاح عن أدائها البيئي. إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات الناشطة ذات العلاقة البيئية في متابعة الشركات المسببة للتلوث البيئي. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة مساهمة الجهات المختصة بالشأن البيئي بتعميق مفهوم المسئولية البيئية، وتفعيل وإصدار تشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي، والعمل على تطوير وتأهيل العاملين بالشركة في مجال المسئولية البيئية ونشر الثقافة البيئية بين كافة إدارات الشركة لتنمية الوعي تجاه حماية البيئة، وتشجيع منهج البحث العلمي لموضوع المسئولية البيئية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الأداء البيئي، صناعة الإسمنت، الشركات الملوثة.

Abstract

This study aims to explore the existence of disclosures about environmental performance in Cement industry in Libya, as well as, the obstacles of these disclosures. This study used the case study approach to collect its data using content analysis of annual reports and interview tools. The main findings of this study are as follows: first, there is no signs of environmental disclosers in those annual reports analyzed from 2011-2018. Second the weakness of financial system of Cement company to fulfill the requirements of the environmental disclosure. Third, there are some difficulties and obstacles that limit these companies from enhancing their environmental disclosure. Finally, the absence of the role of non-governmental organizations in following and observing polluter companies.

Key recommendations of this study include: government' organizations should pay attention to the environmental disclosure. The necessity of official bodies and non-governmental organizations in enhancing the knowledge about social and environmental responsibilities. Enhancing the employees' capability in awareness about the environmental performance and disclosure.

Keywords: disclosures, environmental performance, Cement industry, polluter companies.

المقدمة

شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، فلقد أصبحت البيئة تعاني بسبب ما أصابها من سوء تصرف الإنسان وتعديه المتزايد عليها، فازدادت معدلات التلوث البيئي الناتجة عن النهضة الصناعية مما أدى هذا الأمر إلى تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمشكلة تلوث البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها، فانعقد لهذا الهدف العديد من المؤتمرات والاجتماعات، وفي العقود الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية البيئية، حيث سعت دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد حظيت المحاسبة عن المسؤولية البيئية الكثير من الاهتمام من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وباعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية، ولتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دول العالم في تحقيقها في مستوى جودة البيئة، إضافة إلى تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول (الزين،2013).

ونتيجة للوعي المتنامي محليا وإقليميا ودوليا من مختلف أطراف المجتمع، فقد أصبح هدف حماية البيئة ومنع تدهورها من الأهداف الأساسية التي تسعى منظمات الأعمال إلى تحقيقها حتى تستطيع البقاء والاستمرار في مزاولة أنشطتها، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة التي تواجه هذه المنظمات، كضرورة الالتزام بالقوانين والاعتبارات البيئية، والطلب المتزايد على المنتجات الخضراء صديقة البيئة، وتزايد ميل المستهلكين والمستثمرين إلى المنظمات التي تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية (ملاح،2017).

إن الاهتمام بالبيئة مسؤولية أخلاقية على المجتمعات ومنظمات الأعمال والدول تجنب تدمير البيئة وإلحاق الأضرار بها الأمر الذي يعود بالضرر على أهداف التنمية المستدامة، وقد أخذت الاهتمامات البيئية تكتسب أولويات حكومات الدول حيث بدأت في إعادة صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية التي كانت تقيس النمو على أساس المخرجات المادية الصناعية دون الاكتراث بالتلوث أو تدهور الموارد الاقتصادية(محمد، 2012)، غير أن جهود معظم الشركات الصناعية الليبية في مجال حماية البيئة لا تزال غير كافية حيث أكدت الدراسات على أن أكثر من نصف الشركات

الصناعية الليبية التي تناولتها الدراسات لا تقوم باتخاذ إجراءات فعالة لحماية البيئة، ولا تلتزم بالقوانين والاعتبارات البيئية عند ممارستها لأنشطتها المختلفة، وعدم وجود اهتمام كاف من قبل المسئولين في تلك الشركات بالجوانب والأبعاد البيئية (حنان، 2014).

لأغراض هذه الدراسة فإن المقصود بالإفصاح البيئي يشير تحديدا إلى كل المعلومات الكمية والوصفية المتعلقة بالأنشطة البيئية للمشروع سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. هذه المعلومات تتضمن الأنشطة المتعلقة بتخفيض انبعاثات الغبار والغازات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للمشروع، هذه الأنشطة قد تتمثل في اقتناء الأصول التي تكفل هذا التخفيض والمساعدة في حملات التشجير أو القيام بها، أو استخدام الطرق الصديقة للبيئة في أعمال المحاجر، مثل: استخدام الآلات الكشط بدل أعمال التفجير.

وتتمثل طبيعة الدراسة الحالية في تأكيد وتحديد منظور وتصورات الشركة الأهلية للإسمنت تجاه الإفصاح البيئي ومناقشة العوامل التي تؤدي إلى مزيد من الإفصاح عن المعلومات حول القضايا البيئية. حيث يعد مبدأ الإفصاح أحد أهم مبادئ المحاسبة، ولقد حظي موضوع الإفصاح البيئي الذي يعد جزءًا من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير منذ عام 1990 Islam et) (al.2005، ويرى (Peters & Romi.2013) بأن الوكالات الأخلاقية والإنسانية تدعو بإلحاح إلى التوقف عن حجب المعلومات البيئية، وتسعى إلى إقناع المنظمات بمناقشة التكاليف المتوقعة وفوائد الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الكشف عن المعلومات البيئية يمكن أن يكشف عن خروج الإجراءات الإدارية عن معايير السلوك المهني، وعلى الرغم من أن الإفصاح البيئي كان موضوع بحث أكاديمي مهمًا لأكثر من ثلاثة عقود إلا أن غالبية الدراسات السابقة كانت في الدول المتقدمة، في مقابل ذلك نجد أبحاث أقل في البلدان النامية، ويركز البحاث المختلفون على فجوة المعرفة في البلدان غير المتقدمة ويطلبون المزيد من الدراسات في البلدان النامية عن الإفصاح البيئي(Babiak&Trendafilova,2011 ؛ Gugler et al,2015؛ Belal&Cooper,2011) وليبيا كبلد نام يعاني من ممارسات حجب الإفصاح البيئي حيث لم تقم المؤسسات على مختلف أحجامها بتطبيق الإفصاح البيئي في تقاريرها، ولم يعثر على أي دليل يتعلق بممارسات الإفصاح البيئي لا من حيث كميتها ولا من حيث جودتها في

ليبيا، إلى جانب العمل القليل الذي تم إنجازه في البلاد. فقد أشار عدد قليل من المشاركين إلى أن الشركات الليبية لا تلبي الاحتياجات المتصورة لمستخدمي المعلومات فيما يتعلق بالإفصاح البيئي (Naser et al,2006)، كما تبين أن قلة الوعي ونقص التعاون وعدم الاهتمام بالسمعة والقضايا القانونية من بين أهم أسباب عدم الإفصاح عن القضايا البيئية في ليبيا (Nasser et al,2010) ، ومن جهة أخرى فإن الإفصاح البيئي يتطلب تطوير أنظمة إدارية بيئية لدعمه، لكن المديرين الليبيين غير مؤهلين للتعامل مع القضايا البيئية، فلقد توصل كلٌّ من (Aldrugi & Abdo, 2014) إلى أن غالبية المديرين يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة للتعامل مع القضايا البيئية في شركاتهم. وبالتالي تشير الدراسات الحديثة إلى أن نقص المؤهلات والتدريب هو المحدد الرئيسي الذي يمنع المديرين من اتخاذ المبادرات والانخراط في ممارسات الإفصاح البيئي، بالإضافة إلى ذلك، تركز الشركات على زيادة أرباحها على حساب البيئة، حيث لا يوجد الكثير من الاهتمام بالقضايا البيئية والإفصاح عنها، فعلى الرغم من وجود بعض القوانين واللوائح البيئية في ليبيا، إلا أن الشركات سواء كانت محلية أو دولية لم تكشف عن معلومات كافية خاصة مع غياب المتابعة من الجهات ذات العلاقة. وبذلك أصبحت هناك حاجة لفرض اللوائح القانونية لتشجيع الشركات المحلية على البدء في ممارسة الإفصاح البيئي (Aldrugi & Abdo, 2014)، وكنتيجة للاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية بموضوع الإفصاح البيئي أصبح من الأهمية بمكان إعطاء هذا الموضوع حقه من قبل الباحثين والأكاديميين في ليبيا وإثرائه بالبحوث والدراسات، وعليه جاءت هذه الدراسة لبحث مدى توافر الإفصاح البيئي في الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية ولتحقيق ذلك فإنها تسعى للإجابة على التساؤلات التالية:

هل يوفر النظام المحاسبي المطبق في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة مستوى معين من الإفصاح البيئي في تقاريرها السنوية؟

هل هناك وعي بيئي لدى الإدارة العليا في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بأهمية الإفصاح البيئي؟

ما هي أهم معوقات تحول دون قيام الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بالإفصاح عن أدائها البيئي؟

وتتجسد أهداف الدراسة في الآتي:

-التعرف على مدى التزام الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح المحاسبي البيئي.

-معرفة إدراك إدارة الشركة الأهلية لصناعة لأهمية الإفصاح المحاسبي البيئي ودورها في خدمة البيئة.

-معرفة المعوقات التي تحول دون قيام الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي.

-التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يُؤمل أن تساعد على الرفع من أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي.

ويمكن تبرير أهمية الدراسة من خلال إمكانية مساهمتها في مواكبة الجهود التي تقوم بها الجهات العالمية والعربية لحماية البيئة، كما تساهم هذه الدراسة في وعي معدي القوائم المالية بشركات صناعة الإسمنت الليبية بالوفاء بمتطلبات الإفصاح المحاسبي البيئي، كما أن هناك طلبا متزايدا من جانب مستخدمي القوائم المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات صناعة الإسمنت، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الإفصاح عن المعلومات البيئية ذات الصلة بأنشطة الشركات بما يتمشى مع القوانين والتشريعات مما يمهد قيام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح عن أدائها البيئي كجزء من التزاماتها تجاه البيئة سواء كان إجباريا أو اختياريا، وكما أنه من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة في صياغة تشريعات تلزم الشركات الملوثة للبيئة باتخاذ إجراءات أكثر جدية في المحافظة على البيئة وأيضا إلزام هذه الشركات بالإفصاح عن المخاطر البيئية للعمليات التشغيلية لهذه الشركات والإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من هذه المخاطر.

الدراسات السابقة

هدفت جل الدراسات إلى معرفة مدى التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي البيئي، وقد أجريت العديد من تلك الدراسات على عينات من الدول، وجاء جلها بعدم التزام الشركات بالإفصاح والقياس البيئي والبعض الآخر كان ضعيف ومتوسط، ومن تلك ما قام به الفاخري والوريدي (2018) في دراستهما التي هدفت إلى معرفة أثر القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم

المالية لتحسين الأداء البيئي، وقد توصلت تلك الدراسة إلى وجود علاقة لأثر القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين وتطوير الأداء في المؤسسات الليبية، وكانت كذلك دراسة اقنيبر (2016) والتي هدفت إلى معرفة مدى التزام الشركات الليبية بالإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي وتوصلت إلى أنه لا يوجد التزام من قبل الشركات بالإفصاح البيئي وعدم التزام الشركات اتجاه البيئة، وكذلك دراسة Carreira (2014) وقد اعتمدت هذه الدراسة على فحص وتحليل دراسات سابقة وتوصلت إلى نتيجة التأكيد المستمر على مطالبة الشركات بالاهتمام بالإفصاح البيئي، ودراسة الطاهر (2011) والتي توصلت إلى نتيجة مفادها عدم التزام شركات صناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح البيئي وأنه هناك معوقات تحول دون قيام الشركة محل الدراسة بالإفصاح محاسبيا عن أدائها البيئي، ودراسة الدباغ (2011) وكانت نتيجة الدراسة التي أجريت على دول مجلس التعاون الخليجي أن مستويات الإفصاح البيئي ضعيف، كما توصلت دراسة حنان (2014) لبيان واقع القياس والإفصاح البيئي للشركات الصناعية إلى نتيجة مفادها محدودية الشركات محل الدراسة بالقياس والإفصاح البيئي عنها في قوائمها المالية، وكذلك دراسة عبدالصمد (2016) والتي هدفت إلى تحليل وتقييم واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الإسمنت، وتوصلت الدراسة إلى عدم تطبيق المؤسسة للمحاسبة البيئية وعدم التزام الشركة بالإفصاح المحاسبي لأدائها البيئي، ودراسة قريفة (2010) والتي هدفت إلى قياس مدى التزام الشركات بالإفصاح البيئي والتي توصلت إلى نتيجة مفادها تدني مستوى الإفصاح لدى الشركات الصناعية الليبية، ودراسة الحالمي (2018) والتي هدفت من خلال الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في الكويت وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن مستوى الإفصاح والشفافية عال في بورصة الكويت، وتناولت دراسة الفرجاني (2017) وهدفت إلى معرفة مدى الإفصاح البيئي في التقارير المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية وتوصلت إلى نتيجة وأهمها الغياب التام للإفصاح المحاسبي عن أدائها البيئي في تقارير الشركة، وتناولت دراسة Setthasakko (2009) العوائق التي تحول دون الشركات من تطبيق المسؤولية البيئية في الشركات التايلاندية، والتي هدفت إلى فهم العوائق التي تحول دون تطبيق المسؤولية البيئية، وتوصلت إلى أنه هناك عوائق غياب التزام الإدارة العليا اتجاه البيئية وتنوع الثقافات ونقص الوعي البيئي، ودراسة قرقد

(2010) وهدفت هذه الدراسة إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية من المسؤولية البيئية، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب تدني مستويات الإفصاح البيئي للشركات عن أدائهن البيئي هو افتقار البحوث وغياب دور الجهات الرقابية المتخصصة، وجاءت دراسة عثمان (2011) وهدفت الدراسة إلى تحليل موقف المحاسبين في الشركات النفطية الليبية من الإفصاح البيئي، وتوصلت إلى إدراكهم للمسؤولية البيئية وأهمية المعلومات البيئية، وجاءت دراسة Gamble(1995) وهدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات ذات التأثير السلبي المفترض المقيدة بالبورصة الأمريكية كافيا، وتوصلت إلى نتيجة مفادها إن متخذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتمد على المعلومات المفصح عنها بشأن الأداء البيئي للشركات في مجال مكافحة التلوث.

الفجوة البحثية والمساهمة العلمية للدراسة

لقد احتوى الأدب المحاسبي المتعلق بالإفصاح المحاسبي البيئي الكثير من الدراسات التي تصدت لدراسة الافصاح المحاسبي البيئي، وقد اتضح من خلال الدراسات السابقة أن النتائج قد تختلف باختلاف مؤشرات القياس وطرقه، وباختلاف الظروف التي تحيط بعملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية، وعلى ذلك فإن الفجوة البحثية الواضحة في هذا الموضوع تتعلق بالجوانب المنهجية التي يتم توظيفها لدراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية، وتتمثل المساهمة العلمية لهذه الدراسة في دراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية من خلال استخدام أسلوب تحليل المضمون للتقارير المالية السنوية المنشورة والمقابلة الشخصية مع الأطراف ذوي العلاقة بالإفصاح عن الأداء البيئي ذلك لدعم نتائج تحليل التقارير، ولم يسبق – حسب علم الباحثين – إجراء هذا النوع من الدراسات في البيئة الليبية.

الإطار النظري للدراسة

أولا: طبيعة الإفصاح البيئي

نناقش في هذا الإطار مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح عن المعلومات البيئة في التقارير الختامية.

مفهوم الإفصاح البيئي

يعد مفهوم الإفصاح عن الأداء البيئي بالقوائم المالية من أهم الموضوعات التي احتلت جانب كبير من الدراسة والبحث والنقاش، سواء أكان في البحوث العلمية أو في المؤتمرات المهنية، ونظرا لتوسع المطالبات بالإفصاح عن البيانات والمعلومات حول أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة المحيطة بها، يعرف (درويش،2009: ص10)، الإفصاح البيئي "بأنه مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة، والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل"، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع هي تلك التي تحقق له منافع اجتماعية. ويشمل الإفصاح البيئي البنود التالية: مصروفات أو تكاليف التشغيل في الماضي والحاضر الخاصة بمعدات وتسهيلات رقابة التلوث، والتقديرات المستقبلية لمصروفات أو تكاليف التشغيل الخاصة بتسهيلات ومعدات رقابة التلوث، وتكاليف إعادة الموقع لما كان عليه قبل التلوث، وتمويل معدات رقابة التلوث، ووصف لتسهيلات أو عمليات رقابة التلوث والمتطلبات البيئية والمكافآت والجوائز البيئية، وجود إدارة البيئة أو أقسام المراجعة، ويأخذ الإفصاح البيئي عن بنود المعلومات البيئية العديد من الأشكال، مثل: البيانات الوصفية والكمية، الأرقام والملاحظات بالقوائم المالية (قرقد، 2010: ص33).

مما سبق يتضح أن الإفصاح البيئي هو الإفصاح عن معلومات بيئية ذات صلة بأنشطة المؤسسة إما في صلب القوائم المالية أو ضمن مرفقاتها أو في أي وسيلة عرض أخرى للأطراف ذات المصلحة للمساعدة في تقييم التداعيات المالية الناشئة من آثار العمليات الصناعية والمنتجات سواء كان إفصاحا إلزاميا أو اختياريا.

أهمية الإفصاح البيئي

لقد أصبح واضحا في هذا العصر الأهمية الكبيرة للمعلومات البيئية سواء أكانت منها المالية أو غير المالية، وسواء تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة أو بتقرير مجلس الإدارة أو أي وسيلة عرض أخرى، وأهمية الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية تكمن في ضرورة أن تتضمن التقارير المحاسبية معلومات كافية عن تكاليف الأنشطة التي تقوم بها الشركة

لغرض حمايـة البيئـة نتيجـة التزامهـا بالتنظيمـات والقـوانين البيئيـة أو نتيجـة قيامهـا اختياريـا بتلـك الأنشطة.

وتزايدت مطالب مستخدمي القوائم والتقارير المالية في السنوات الأخيرة إلى الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات لمواجهة قصور الإفصاح التقليدي عن تلبية هذه الاحتياجات، ويرجع ذلك إلى تعدد المستفيدين وتباين احتياجاتهم، وعلى ذلك يمكن القول: ضرورة ملحة ويجب تطوير معيار الإفصاح في الفكر المحاسبي ليشمل الإفصاح البيئي في شكل مرفقات إيضاحية بالقوائم والتقارير المالية، أو في شكل قوائم وتقارير مستقلة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية للمنشأة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أكثر الدول اهتماما بإخضاع الأداء البيئي للمنشأة للإفصاح المحاسبي، فقد اهتمت المنظمات المهنية المتخصصة في البلدين وكذلك لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية(SEC) بضرورة الإفصاح عن التأثير البيئي من حيث التكلفة والعائد (عثمان، 2011)، وعليه فإن إفصاح المنشآت عن أدائها البيئي له عدة منافع اقتصادية كما بينها كلٌّ من الطاهر (2011) والزين(2013) في:

1. زيادة ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المؤسسات التي تفي بمسئوليتها البيئية، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها، مما ينعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي، وفي المقابل زيادة الضغط على الشركات التي لا تفي بمسئوليتها لتحجيم أنشطتها وتحميلها أعباء معالجة الأضرار البيئية الناتجة عنها بسبب عملياتها الإنتاجية.

2. تخفيض تكلفة الإنتاج، بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المنشأة، فقيام المنشأة باستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة، وحماية البيئة من الآثار الضارة للتلوث يساعدها على زيادة الأرباح.

3. الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها، مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التي تطبقها المنشأة لحماية البيئة ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمنشأة.

4. ضرورة تبني برامج التنمية المستدامة بما يحقق التنمية التي تحقق التوازن بين احتياجات الحاضر وتطورات المستقبل.

5. تلبية الاحتياجات المتنامية لمستخدمي القوائم المالية من المعلومات التي تتعلق بالالتزامات البيئية للمؤسسة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم.

والإفصاح البيئي يعد مؤشراً مهما ذو اتجاهين، فهو يوضح ما إذا كانت الشركات مدركة للقضايا البيئية التي تؤثر في وجودها من جهة، ويمثل لمستخدمي القوائم المالية مقياسا للوقوف على الأحداث البيئية، وجهود الشركات نحو إدارة البيئة والآثار المالية عليها من جهة أخرى (صالح، 2015).

نستنتج مما سبق أن الإفصاح عن النشاط البيئي والتكاليف والعوائد المترتبة على تلك النشاطات ينجم عنه آثار إيجابية تعود بالمنفعة على المؤسسة في المدى القصير والطويل، تتمحور في زيادة حجم نشاطها والتوسع في استثماراتها، مما ينعكس على نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة.

أهداف الإفصاح البيئي

على الرغم من صعوبة تحديد الأهداف المطلوبة من الإفصاح البيئي لما ينجم عنه من آثار إيجابية كثيرة للأطراف كافة، إلا أنه وبناء على ما ورد من دوافع وأسباب كانت وراء التزام المنظمات بالإفصاح، فإنه يمكن تصنيف أهداف الإفصاح كما ذكرها النابلسي (2011) كما يلي:

1. المحافظة على المركز التنافسي للمنظمة إزاء المنظمات المماثلة في السوق من خلال تحسين سمعتها تجاه الأطراف ذات العلاقة بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية.
2. توضيح مدى التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات الحكومية وغير الحكومية مما يضفي على وجودها صفة قانونية.
3. يوفر الإفصاح معلومات جيدة يستفاد منها من قبل الإدارة في تقييم إجراءات السلامة البيئية لديها، وحجم التكاليف البيئية المترتبة على المنظمة.

4. التزام المنظمة بإجراءات سلامة البيئة وحمايتها من التلوث يساهم في خلق حالة من الاستقرار النفسي والصحي للعاملين فيها، مما يقلل من معدلات دوران العمل المرتفعة، وهذا من المؤشرات الجيدة للمنظمة.

5. يعد الإفصاح وسيلة لإدارة التفاوض بين أصحاب حقوق الملكية والغير ممن يمارس ضغوطا على المنظمة كالمستهلكين والموردين والجمهور والهيئات الاجتماعية الأخرى.

6. يعكس نشاطات المنظمة في مجال حماية البيئة، وسلامة مواقع عملها من التلوث والهدر في المواد السامة، مما يخلي مسؤوليتها القانونية إزاء الأضرار والإصابات التي تسببها منظمات أخرى مماثلة.

7. كسب رضا وقناعة المستهلكين بما تطرحه المنظمة من سلع وخدمات في السوق.

8. ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المؤسسة بمسئولياتها اتجاه المحافظة على البيئة.

ثانيا: محددات الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي

يناقش هذا المطلب المحددات التي تواجه الشركات في الإفصاح عن الأداء البيئي في مجال مكافحة التلوث وفق النقاط التالية التي ذكرها كلٌّ من (صالح، 2015: لعبيدي 2015: سحيم، 2018).

1. الأداء البيئي: يقاس الأداء بكل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ودرجة الرفع المالي، وصافي التدفقات النقدية، وهامش الربح التشغيلي، وصافي العائد غير العادي على السهم في سوق الأوراق المالية، ويتوقع زيادة حجم الأداء الاجتماعي البيئي ومدى الإفصاح عن هذا الأداء مع نمو الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.

2. حجم الوحدة الاقتصادية: يقاس حجم الوحدة الاقتصادية بإجمالي الأصول أو حجم وقيمة المبيعات، وبالتالي من المتوقع زيادة حجم الأداء الاجتماعي البيئي والإفصاح عن هذا الأداء مع زيادة حجم الشركة أو الوحدة الاقتصادية، وبمعنى آخر كلما زاد حجم الوحدة الاقتصادية مقاساً بكمية وقيمة مبيعاتها وإجمالي أصولها كلما زاد استعدادها للإفصاح عن الأداء الاجتماعي البيئي.

3. مستخدمو المعلومات البيئية: قد يؤثر مستخدمو المعلومات البيئية على طبيعة وحجم الإفصاح البيئي وذلك من خلال الضغوط التي قد يمارسها هؤلاء المستخدمين بجميع أنواعهم (الدائنون والمقرضون والمستثمرون ومصلحة الضرائب وأسواق المال) وغيرهم من مستخدمي المعلومات البيئية على الشركات وإلزامها بضرورة الإفصاح عن أدائها البيئي، وإيضاح مدى اهتمامها بالحفاظ على البيئة المحيطة.

4. سلوك ونمط الإدارة: تؤثر اتجاهات الإدارة وسلوكها على طبيعة وحجم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي، فعندما تقوم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي فإنها غالباً ما تقوم بالإفصاح البيئي عن النواحي الإيجابية فقط وتتجاهل الإفصاح عن التأثيرات البيئية السلبية لها، وذلك خوفا من إظهار الوضع الحقيقي لها والذي قد يؤثر في مدى قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها في المستقبل.

5. التشريعات الحكومية البيئية: إن التشريعات البيئية تهدف لمكافحة الوضع القائم، وعدم تجاوز معدلات معينة للتلوث المتوقع وزيادة الإفصاح البيئي من الوفاء بالتشريعات البيئية الحالية، وتبرز أهمية المعلومات التي يوفرها الإفصاح الاجتماعي البيئي في مجال اتخاد قرارات الاستثمار في أن هذه المعلومات ستكون أكثر أهمية كلما زادت عملية إصدار التشريعات الحكومية المتعلقة بالبيئة.

6. طبيعة النشاط: تقاس طبيعة النشاط بنوع الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية فمن الصناعات ذات تأثير سلبي متوقع على البيئة، وهذا يعني أن طبيعة النشاط التي تنتمي إليه الوحدة الاقتصادية تفرض على الإدارة ضرورة الإفصاح عن أدائها الاجتماعي البيئي.

7. ربحية المنشأة: إن الهدف الأساسي الذي تسعى أغلب الشركات إلى تحقيقه هو تعظيم الربح، وبالتالي فإن انخفاض الأرباح سوف يجعل المديرين لا يهتمون بالإفصاح البيئي، وذلك نظرا لأن وضع المنشأة لا يسمح بتحمل أية أضرار أو تكاليف إضافية، خاصة أن الإفصاح البيئي لايزال اختيارياً.

الدراسة العملية

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعمال الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في القوائم المالية لعينة من شركات صناعة الإسمنت الليبية للفترة من (2011) إلى(2018)م، كما اعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى من خلال اعتماد مقياس(Wiseman) الذي تم استخدامه لأغراض هذه الدراسة لجمع البيانات وتحليلها من خلال الاطلاع على التقارير السنوية للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة، وكذلك من خلال المقابلة الشخصية وذلك للوصول إلى النتائج وتحديد مجموعة من التوصيات في ظل النتائج التي تم التوصل إليها.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة، وقد جاء اختيارها ميدانيا لتطبيق هذه الدراسة بسبب ارتباطها بشكل قوي مع قضايا التنمية المستدامة من حيث اعتمادها على المواد الخام المحلية، وتقوم بتشغيل عدد كبير من العمالة، إضافة إلى أنها أحد الصناعات الأشد تأثيرا سلبا على البيئة؛ نظرا لانبعاث الغبار الذي تولده مصانعها، حيث تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة وخاصة الهواء سواء داخل بيئة العمل أو في البيئة المحيطة بمصانع الإسمنت لما تبعثه في الجو من غبار وانبعاثات غازية، والشركة إحدى أكبر وأهم الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة الإسمنت بالبيئة الليبية، حيث تنتج حوالي(51 %) من مادة الإسمنت بالإضافة إلى إنتاج مادتي الجير والجبس.

جمع البيانات: في هذه الدراسة تم الاعتماد على المعلومات المبينة في التقارير المالية السنوية للشركة محل الدراسة ولمدة (8) سنوات من (2011) إلى (2018)م، كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية المتبع في حالة صغر حجم المجتمع، وقد اعتمد البحاث أسلوب تحليل المحتوى كأداة قياس أساسية للدراسة، وبهدف إثراء الدراسة بكل ما هو جديد في مجال المحاسبة عن الأداء البيئي فقد تم دعم نتائج الدراسة بما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال حماية البيئة ودور المحاسبة في الحد من التلوث.

تحليل بيانات الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات

أولا/ تحليل المحتوى.

1- وصف مقياس الإفصاح

إن تحديد مستوى الإفصاح بشكل عام والإفصاح البيئي بشكل خاص يتم عادة باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وتحليل المحتوى هو تقنية يستخدمها الباحثون لقياس الظواهر السلوكية التي يمكن قياسها كيفياً بشكل مباشر؛ لأنها في الغالب تعتمد على الأسلوب السردي أو القصصي في التعبير عنها، فضلاً عن ذلك تحليل المحتوى يعتبر طريقة بحثية تجعل الاستدلالات من البيانات قابلة للتكرارات لتفعيل متغيرات الإفصاح البيئي الاختياري (Almagtome,2015)، وفي هذا الصدد تم تحديد الإفصاح البيئي للشركة من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للشركة عينة الدراسة بناء على وجود أو عدم وجود البيانات المتعلقة بالإفصاح البيئي إلى ست فئات من المفاهيم البيئية، وهي:

1. الإفصاح المتعلق بالنفقات البيئية والمخاطرة.
2. الالتزام بالقوانين والتعليمات البيئية.
3. مكافحة التلوث.
4. التنمية المستدامة.
5. معالجة تلوث الأراضي.
6. الإفصاح المتعلق بإدارة الأنشطة البيئية.

اعتمدت تقنية تحليل المحتوى في هذه الدراسة لكونها من أكثر الطرق المنهجية لتقنية تحليل البيانات المستخدمة في مثل هذه الدراسة التي تنطوي على ممارسات الإفصاح البيئي للشركات، وهي تعتبر الأكثر شيوعاً والتي تستخدم لتحليل الإفصاح البيئي للشركات بالاعتماد على التقارير السنوية لها، فمنذ نهاية عام(1990) أصبح لمختلف التقارير المتعلقة بالأداء البيئي للشركات أدوات سائدة للتواصل مع الأطراف المعنية، مثل: العملاء والجمهور والأطراف المستفيدة، وفي هذه الآونة ولأهمية الإفصاح عن تقارير الأداء البيئي وتقارير الاستدامة تزايد الطلب عليها من الأطراف المعنية المختلفة بشأن أصول المعلومات المتنوعة للشركات، حيث إن إفصاح الشركات عن طريق

تقارير الأداء البيئي وتقارير الاستدامة هي شكل من أشكال الاتصال المتعلقة بالمعلومات البيئية والتنمية المستدامة، ومن خلال هذه التقارير السنوية تبلغ المؤسسات الأطراف المعنية على أنواع القضايا أو المؤشرات والتي تدل على أن الشركات قد حسنت من أدائها أو أنها تتغير وفقا لسياستها واستراتيجياتها (Lankoski, Leena ,2000).

2- مؤشر الإفصاح البيئي

قد اعتمد البحاث في مجال الإفصاح البيئي على أسلوب الترميز كأداة لتحديد مستوى الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في التقارير السنوية (Wiseman,1982). وعند استخدام هذا الأسلوب فإنه يتم التركيز بالمقام الأول على البنود والمواضيع المتعلقة بالإفصاح والتي تعتبر من القضايا المهمة للأطراف المستفيدة بدلا من التركيز على عدد الكلمات أو عدد الجمل الواردة في التقرير المراد تقييمه. ويتم ذلك من خلال قيام تحديد معين من مجالات الإفصاح البيئية أو القضايا التي تهتم بالتحديد فيما إذا كانت المجالات التي لم تتم مناقشتها أو معالجتها من قبل مديري الشركات في الإفصاح البيئي عند إعداد التقارير السنوية، ولذلك فإن مؤشر الإفصاح المستخدم يصنف مناطق الإفصاح إلى بنود ويقيم وجود أو عدم وجود كل بند من البنود المحددة في مؤشر الإفصاح البيئي باستخدام منهجية الترميز (نعم أو لا) أو استخدام (0 or 1).

وباستخدام هذا النوع من التوزيع سوف يجنبنا الكثير من المشاكل المحتمل حدوثها والتي تنشا من استخدام وسائل أخرى مثل عدد الكلمات، المواضيع، الفقرات والصفحات. وعلى الرغم من أن منهجية التوزيع المستخدمة (0 or1) لا تقيس المعلومات البيئية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية، وليست جوهرية للتعرف على نوعية المعلومات المفصح عنها ولكن الهدف منها هو الاعتراف بوجود كل بند من بنود الإفصاح البيئي، ولغرض تحديد مستوى الإفصاح يعتمد المقياس المستخدم في هذه الدراسة

درجة تتراوح بين الصفر إلى ثلاثة، ويتم خلالها منح الدرجة (3) لبنود الإفصاح الكمي والدرجة (2) لبنود الإفصاح النوعي والدرجة (1) لبنود الإفصاح بشكل عام، ويتم منح الدرجة (0) للبنود التي لا يتوافر بها إفصاح بيئي، ويشمل تحليل المحتوى استعراض التقارير السنوية للشركة عينة الدراسة عن مدى توافر من عدم توافر المعلومات البيئية، فعلى أساس استخدام أسلوب تحليل

المحتوى فإن تقنية تحليل المحتوى يزيد من الموضوعية في عمليات تسجيل الإفصاح المتعلقة بالبنود البيئية وتجنب تكرار البنود الذي يحدث عند الاعتماد على عدد الكلمات أو الجمل، وباستخدام تقنية تحليل المحتوى، يتم تسجيل الإفصاح عن هذه المعلومات مرة واحدة فقط (وذلك لأن تكرار المعلومات لا يؤدي إلى ارتفاع درجة مؤشر الإفصاح البيئي).

جدول رقم (1): مكونات مقياس الإفصاح البيئي

1. الإفصاح المتعلق بالنفقات البيئية والمخاطرة. – **الاستثمارات في مجال حماية البيئة.** – **المصاريف البيئية.** – **الاستثمارات البيئية المستقبلية.** – **المصاريف البيئية المستقبلية.** – **الالتزامات البيئية.** – **احتياطيات للمخاطر المستقبلية.** – **احتياطيات للمصاريف البيئية المستقبلية.** **2. الالتزام بالقوانين والتعليمات البيئية.** – **الدعاوي القضائية المتعلقة بالبيئة الحالية والمتوقفة مستقبلا.** – **الغرامات والضرائب البيئية.** – **الحوادث البيئية.** – **معالجة الأضرار البيئية.** **3. التنمية المستدامة.** – **المحافظة على الموارد الطبيعية.** – **مقدار استهلاك الموارد الطبيعية.** – **التدوير**	**4. معالجة التلوث.** – **إزالة مخلفات موقع العمل.** – **جهود معالجة التلوث.** – **الالتزامات المستقبلية المتعلقة بموقع العمل.** – **تسرب المواد الضارة بالبيئة.** – **التلف.** **5. الإفصاح المتعلق بإدارة الأنشطة البيئية.** – **السياسات البيئية للشركة.** – **التدقيق البيئي في الشركة.** – **تحديد الأهداف البيئية.** **6. مكافحة التلوث.** – **انبعاث الملوثات البيئية.** – **معالجة التلوث البيئي.** – **إدارة مخلفات الإنتاج.** – **وجود وسائل رقابة على التلوث.** – **الضوضاء والروائح الملوثة للبيئة.** – **استهلاك الطاقة.** – **الوفورات بالطاقة المستخدمة.**

(Wiseman, 1982, p56)

واستناداً لما ذكر أعلاه تم دراسة التقارير السنوية للشركة عينة الدراسة، وباستخدام تقنية تحليل المحتوى تم تحديد البنود المتعلقة بالإفصاح البيئي بعد منح الدرجات على أساس مستوى إفصاح (كمي، نوعي، عام).

الإجابة على التساؤل الأول

جدول رقم (2): نتائج الإفصاح البيئي لعينة الدراسة

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
0	0	0	0	0	0	0	0	0

ويلاحظ مما سبق ومن خلال الجدول رقم (2) الغياب التام لوجود أي بنود تعبر عن الإفصاح البيئي بالقوائم المالية خلال السنوات محل الدراسة، وعدم وجود أي إيضاحات متممة عن الإفصاح البيئي حول القوائم المالية.

وبناء على ما تقدم فإننا نخلص إلى الإجابة على السؤال الأول بالرفض: لا يوفر النظام المحاسبي المطبق في شركات صناعة الإسمنت الليبية أي مستوى من الإفصاح البيئي في تقاريرها السنوية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلٍّ من (الجازوي والبرعصي، 2018) (عبد الصمد ومقري، 2016) (فركاش واعليجة، 2019). يرى البحاث أن ذلك بسبب عدم وجود جهات تشريعية ورقابية تلزم الشركات بضرورة الإفصاح البيئي في تقاريرها الختامية.

ثانيا/ تحليل المقابلة الشخصية

لتحقيق الهدف الثاني والثالث للدراسة تم إجراء مقابلة شخصية مع المسئولين في الإدارة المالية وإدارة التدريب، وفيما يلي تحليل هذه المقابلة، لقد تم تقسيم أسئلة المقابلة الشخصية إلى قسمين رئيسيين: يتعلق القسم الأول بالتعرف على وعي وإدراك إدارة الشركة بأهمية الإفصاح البيئي، والقسم الثاني يهتم بتحديد المعوقات التي تعوق الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية.

1- الإجابة على التساؤل الثاني

لتحقيق الهدف الثاني للدراسة تم صياغة سؤال يتعلق ببيان مدى وعي الشركة محل الدراسة بالإفصاح البيئي، ولهذا الغرض خصصت مجموعة من الأسئلة تبدأ من السؤال الأول وحتى السؤال السابع عشر، وبدراسة إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة يستنبط الآتي: أن الشركة تعي أهمية وضرورة الإفصاح البيئي وأثره على جودة التقارير الختامية، فالشركة بمختلف مستوياتها الإدارية تعي الأضرار البيئية التي تلحقها بالبيئة فهناك ما يشير إلى المسئولية البيئية في اللوائح الداخلية للشركة، كما أن وعي العاملين بالشركة بحجم مخاطر التلوث البيئي ضرورة ملحة؛ لأن ذلك سيشعرهم بالمسئولية الأخلاقية اتجاه البيئة وضرورة المحافظة عليها من خلال القيام بأعمالهم بشكل يحافظ علي البيئة، ومن الأدلة على وعي الشركة بالمسئولية البيئية أنها تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للتقليل من مشكلة التلوث البيئي؛ من خلال العمل على تركيب أجهزة التصفية الهوائية في بعض مصانعها، وذاك راجع إلى إدراك الشركة بحاجتها إلى ضرورة تحسين صورتها

وسمعتها أمام الجهات والمنظمات المهتمة بالبيئة، وبالتالي تسعى إدارتها إلى إنشاء أقسام إدارية متخصصة تهتم بقضايا البيئة، كما يتضح وعي إدارة الشركة بالمسئولية البيئية من خلال ما تقوم به الشركة من برامج وجهود ومبادرات تطوعية تساهم من خلالها في نظافة البيئة ونشر الوعي البيئي داخل الشركة من خلال مكتب الأمن والسلامة والمساهمة في العديد من حملات التشجير والنظافة العامة للحفاظ على البيئة واستبدال طرق الحصول على المواد الخام من طريقة تفجير المحاجر إلى طريقة كشط المحاجر، وإبرام عقود لتوريد مصفيات الغبار بمصانع الشركة.

يستنتج الباحثون من خلال تحليل وتفسير إجابات المقابلة الشخصية المتعلقة بمدى إدراك ووعي إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بالمسئولية البيئية والإفصاح عنها أن الشركة تدرك حجم المشكلة البيئية والأضرار التي تسببها للبيئة المتمثلة في تلويث البيئة التي تعمل بها، وهي تبذل مجهودات في سبيل حللت ومكافحة هذه المشكلة، وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة حققت الهدف الثاني، وتكون الإجابة على السؤال الثاني بالموافقة **نعم هناك وعي بيئي لدى الإدارة العليا في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بأهمية الإفصاح البيئي.** وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ملاح، 2017) ودراسة (فركاش واعليجة، 2019). ويُرجِع البحاث هذه النتيجة إلى الضرر الواضح بسبب مخلفات الشركة على البيئة الليبية والمجتمع المحيط بالشركة وما يعانيه من أضرار بسبب تلوث الهواء والآثار على المحاصيل الزراعية.

2- الإجابة على التساؤل الثالث

بناء على نتيجة اختبار التساؤل الأول والتي خلصت إلى عدم الإفصاح عن المعلومات البيئية ونتيجة اختبار التساؤل الثاني التي بينت وعى وإدراك إدارة الشركة بالمسئولية البيئية وهو ما يثير التساؤل عن ما هي الأسباب والمعوقات التي تحد من الإفصاح البيئي؟ وللإجابة على هذا الاستفهام تم صياغة مجموعة من الأسئلة تبدأ من السؤال الثامن عشر وحتى السؤال الثامن والثلاثين، وبدراسة إجابات المستجوبين عن هذه الأسئلة نستنبط أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيام الشركة بالكشف عن المعلومات البيئية في تقاريرها الختامية.

فبالرغم من أن طبيعة نشاط الصناعة الذي تنتمي إليها الشركة فهي من الصناعات ذات التأثير السلبي على البيئة مما يفرض على الإدارة ضرورة الإفصاح عن أدائها البيئي، إلا أن إجابات

المقابلة الشخصية تبين أن سلوك الإدارة غير مهتم بالكشف عن المعلومات البيئية، ويتضح ذلك من خلال عدم الاهتمام والاطلاع على أهم وأحدث المستجدات في مجال الإفصاح المحاسبي البيئي وتطبيقاته مما نتج عنه عدم وضوح مفهوم الإفصاح البيئي ومتطلبات المسئولية البيئية لدى مجتمع الدراسة، كما يتضح سلوك الإدارة في عدم مبالاتها في المحافظة على البيئة أثناء القيام بالعملية الإنتاجية، وكذلك عدم اهتمامها باستخدام التكنولوجيا المتقدمة الأقل ضررا بالبيئة والمجتمع، كما أنها لا تهتم بتدريب المحاسبين وتطويرهم في مجال القياس والإفصاح البيئي، بالإضافة إلى شبه انعدام البرامج التعريفية للموظفين بمتطلبات الإفصاح البيئي.

ومن جهة أخرى فإن النظام المحاسبي المطبق في الشركة لم يتم تطويره من قبل الإدارة بشكل يفصح عن المعلومات البيئية بالرغم من إدراك الشركة للعوائد المالية المتحققة من الإفصاح البيئي؛ إلا أنها لم تقم بتحديث وتطوير النظام المحاسبي الموجود بالشركة منذ نشأتها ويتضح ذلك من عدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية خاصة بالأنشطة البيئية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق المحاسبة البيئية، والعجز عن تطوير وتدريب المحاسبين بالشركة، وهذا ترتب عليه صعوبة قياس وحساب الإيرادات والتكاليف البيئية وفصلها عن التكاليف الإجمالية، كما أن عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية والإفصاح عن الأداء البيئي في القوائم المالية من قبل الجهات والهيئات المحاسبية المهتمة سواء الأكاديمية أو المهنية أو الجهات التشريعية كان سببا في عدم تطوير النظم المحاسبية التي تكشف عن المعلومات البيئية، أضف إلى ذلك عدم التقرير من قبل المراجع الخارجي للتقارير الختامية حول موضوع الإفصاح البيئي.

ومن جانب آخر فإن الوحدات الاقتصادية أصبحت تواجه منظمات تهتم بالبيئة وتعمل على تشريع وإصدار التشريعات البيئية بهدف مكافحة الوضع القائم بالمؤسسات وعدم تجاوز معدلات معينة للتلوث والضغط المستمر لزيادة الإفصاح البيئي، إلا أن الجهات ذلت العلاقة، مثل: منظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة وحماية المستهلك لم تتحرك بعد اتجاه البيئة والمحافظة عليها وإلزامها بمسئوليتها البيئية والإفصاح البيئي، فحسب إجابة المسئولين بالشركة الأهلية للإسمنت لم تقم أية جهة رقابية أو منظمة لها اهتمام بالبيئة بزيارتها ولا إقامة دورة أو محاضرة أو ورشة عمل

حول المسئولية البيئية، وكذاك لا يوجد أي تدخل من قبل الدولة للمحافظة على البيئة وحمايتها وترشيد التخلص من النفايات بالطريقة السليمة.

مما سبق نستنتج أن الدراسة حققت الهدف الثالث وتوصلت إلى: **أنه هناك معوقات تحول دون قيام الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بالإفصاح عن أدائها البيئي.** وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلٍّ من (ملاح، 2017)، (فركاش واعليجة، 2019). ويرجع البحاث السبب في ذلك إلى الظروف التي تمر بها البلاد خلال هذه الفترة.

النتائج

من خلال التحليل نخلص إلى أهم النتائج التالية:

- إن النظام المحاسبي المطبق في شركات صناعة الإسمنت الليبية لا يوفر أي مستوى من الإفصاح البيئي في تقاريره الختامية.
- هناك وعي بيئي لدى الإدارة العليا في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بأهمية الإفصاح البيئي، وهذه النتيجة تشير إلى استمرارية مشكلة الإدراك الموضوعي لمشكلة الإفصاح البيئي والجهود المطلوبة تجاه البيئة.
- هناك معوقات تحول دون قيام الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بالإفصاح عن أدائها البيئي أهمها سلوك الإدارة وعدم اهتمامها بالبيئة وكذلك غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات التي لها اهتمام بالبيئة.

التوصيات

- ضرورة تظافر جهود الأكاديميين والمهنيين من أجل تطوير النظم المحاسبية بشكل يفصح عن المعلومات البيئة، وإقامة دورة أو محاضرة أو ورشة عمل حول المسئولية البيئية.
- ضرورة دعم الشركات التي تحافظ على البيئة مادياً أو عن طريق تسهيلات مالية، أو منحها معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب عليها، وذلك تشجيعاً لها، وكذلك فرض غرامات وعقوبات على الشركات الغير ملتزمة اتجاه البيئة.
- حث جميع المنظمات والهيئات المهتمة بالبيئة على القيام بواجباتها اتجاه البيئة والعمل على إصدار تشريعات تلزم جميع المؤسسات بالإفصاح عن مسئوليتها اتجاه البيئة.

المراجع

الحالمي، سلطان حسن. (2018م). قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الجزيرة، المجلد الأول، العدد الأول، الكويت.

حنان، سعيدي سياف. (2014م). القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

الدباغ، وجاسم. (2011م). تحليل الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.

درويش، عبد الناصر محمد سيد، (2009)، أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للشركات الصناعية الأردنية على ترشيد القرارات وجودة التقارير المالية، المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة، المجلد 31، العدد 4، مصر.

الزين، على بشير، (2013م)، مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

سحيم، مريم مصباح (2018)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية– دراسة تطبيقية لشركة الزاوية لتكرير النفط، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ليبيا.

صالح، موسى محمد عبد الله (2015)، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، رسالة دكتوراة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

الصديق اقنيبر وآخرون. (2016م). مدى التزام الشركات الصناعية الليبية بالإفصاح البيئي في القوائم المالية، المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي لشؤون الطاقة – إجخرة، ليبيا.

الطاهر، عادل البهلول، (2011)، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1، سوريا.

عبدالصمد، نجوى ومقري (2016)، واقع القياس المحاسبي في مؤسسات الإسمنت العمومية، المجلة الجزائرية للتنمية المستدامة، الجزائر.

عثمان، حسن مسعود، (2011م)، موقف المحاسبين في قطاع النفط الليبي من الإفصاح البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

الفاخري، صلاح والوريدي، عبد الرحمن (2018)، أثر القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية في تحسين وتطوير الأداء في المؤسسات الليبية، المؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، إجدابيا، ليبيا.

الفرجاني وآخرون. (2017م). الإفصاح البيئي في شركات صناعة الإسمنت الليبية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس– ليبيا.

فركاش، احميدة عبد السلام واعليجة، معمر جمال (2019)، أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على تحسين جودة التقارير المالية، المؤتمر الثاني للعلوم والتقنية، الهيئة الوطنية للتعليم التقني، طرابلس، ليبيا.

قرقد، علي مفتاح، (2010م)، المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.

قريفة، مسعود علي. (2010م). القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي بشركات صناعة الإسمنت الليبية، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

لعبيدي، مهاوات، (2015)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، رسالة دكتوراة، جامعة بسكرة، الجزائر.

محمد، عمر السر الحسن، (2012)، المراجعة البيئية ودورها في تحسين نوعية التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، جامعة النيلين، السودان.

ملاح، آمال (2017)، الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

النابلسي، دعاء، (2011)، أثر الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية في مدينة العقبة، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

Aldrugi, A., & Abdo, H. (2014). Determining the motives or reasons that make companies disclose environmental information. Journal of Economics, Business and Management, 2(2), 117-121

Babiak, K., & Trendafilova, S. (2011). CSR and environmental responsibility: motives and pressures to adopt green management practices. Corporate social responsibility and environmental management, 18(1), 11-24

Belal, A. R., & Cooper, S. (2011). The absence of corporate social responsibility reporting in Bangladesh. Critical Perspectives on Accounting, 22(7), 654-667.

Carreira, F, Damiao, A, Abreu, R and David, F 2014, Envivonmental Disclousre From the Accounting to the Report Perspective, In Procceding of the 16 th internatical conference cn informtion Sgstems.

Gamble, G. (1995). Environmental disclosures in annual reports: An Examination, Accounting Horizons.

Islam, S., Hosen, A., & Islam, M. (2005). An examination of corporate environmental disclosure by the Bangladeshi public limited companies. Pakistan Journal of Social Sciences, 3(9), 1095-1102.

Lankoski, Leena.(2000). An analysis of the firm-level relationship between environmental performance, and economic performance, Helsinki University of Technology Institute of Strategy and International Business, Doctoral Dissertations

Makori, DM and Tagongo, A 2013, Environmental Accounting and firm profitability: An Empirvical Analysis of selected fivms Listed in Bombay Stock Exchange, India, International Tournal of Humanities and Social Scince, vol. 3, No. 18.

Naser, K., Al-Hussaini, A., Al-Kwari, D., & Nuseibeh, R. (2006). Determinants of corporate social disclosure in developing countries: The case of Qatar. Advances in International Accounting, 19, 1-23.

Nasser Saleh, Mohamad Ahmad, Fathi Ramadan, (2010) "Corporate environmental disclosure in Libya: A little improvement", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol. 6 Iss: 1/2, pp.149 – 159

Peters, G. F., & Romi, A. M. (2013). Discretionary compliance with mandatory environmental disclosures: Evidence from SEC filings. Journal of Accounting and Public Policy, 32(4), 213-236.

Setthasakko, W.(2009). Barriers to implementing corporate environmental responsibility in Thailand: A qualitative approach. International Journal of Organizational analysis, 17(3).

Wiseman, J. (1982). An evaluation of environmental dislosclosures made in corporate annual. Accounting, Organizations and Society, 7(

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية مع إطار COSO
دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة بمصراتة

ابتسام محمود القصير
محاضر بكلية العلوم التقنية–مصراتة
algaseer146@gmail.com

حسين طارق شعبان
معيد بكلية العلوم التقنية–مصراتة
hussients23@Gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع إطار (COSO)، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الدراسات والكتب والأدبيات العلمية ذات العلاقة وذلك في الجانب النظري، كما أعدت الدراسة استمارة استبيان وزعت على مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع العاملين بأقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة، وهي: الشركة الليبية للحديد والصلب– شركة الخردة– شركة مصراتة للمنتجات الغذائية) وعددهم (41) موظفاً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل 38 استبانة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البيئة والأنشطة الرقابية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة تتوافق مع إطار COSO . إلا أنها أشارت إلى عدم وجود لجان مراجعة تشرف على الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية في الشركات محل الدراسة، وأوصت بضرورة التركيز والاهتمام بالعناصر الأقل تواجدا في البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الشركات الصناعية.

Abstract

This study aims at measuring the extent of the Congruence Between (control environment, control activities) in public industrial companies / Misurata and COSO framework of View of the internal Auditors. The study used a questionnaire which was distributed to the study population. The size of population was (41) and (38) questionnaires were retrieved.

The results of this study show that the control environment and control activities in Misrata's public industrial companies are in line with the COSO framework. However, they pointed out that there are no independent audit committees, and recommended the need to focus on the less elements in the environment and internal control activities in Misrata's public industrial companies.

Keywords: internal audit, industrial companies.

المقدمة

تعد الرقابة الداخلية أحد أهم الدعائم التي تعتمد عليها الإدارة الحديثة في المنظمات، فوجود رقابة فعالة في المنظمة يساعد الإدارة في حماية الأصول وضمان دقة البيانات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية كما يساهم في التشجيع على اتباع السياسات الإدارية.

ومما لاشك فيه أن أنظمة الرقابة الداخلية تعد إحدى آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، كما أن مستوى الفساد في أي دولة يعد مؤشراً على مدى قوة أو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمات بمختلف أحجامها وأنواعها، فارتفاع مستوى الفساد في أي دولة دليل على ضعف أنظمة الرقابة الداخلية (والعكس صحيح)، وبالقياس على الدولة الليبية فإنه ليس خافياً على أحد مدى استشراء الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدولة، حيث وصل إلى مستويات مرعبة وهو ما تؤكده منظمات دولية عديدة كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية، كما أوضحت التقارير الدورية لديوان المحاسبة الليبي والهيئة العامة للرقابة الإدارية مدى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمات الليبية وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لتحسين أداء أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال مقارنتها بأفضل الممارسات على الساحة الدولية حتى يمكن التعرف على نقاط الضعف ونواحي القصور ثم العمل على علاجها وتجسير الهوة بما يمكن من الارتقاء بأدائها.

ومن بين أفضل الممارسات في هذا المجال إطار COSO للرقابة الداخلية والذي تم تطبيقه في دول عديدة حول العالم، هذا الإطار وضعته خمسة معاهد وهيئات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية ومختصة في مجال المراجعة والمحاسبة، ووفقا لإطار COSO فإن الرقابة الداخلية تنقسم إلى خمسة مكونات هي (البيئة الرقابية – تقييم المخاطر– الأنشطة الرقابية– المعلومات والاتصال– المراقبة والمتابعة) وفي هذه الدراسة تم التركيز على مكونين اثنين، هما: البيئة الرقابية والأنشطة الرقابية باعتبارهما أساس الرقابة الداخلية حيث إن البيئة الرقابية تمثل القاعدة التي يبنى عليها نظام الرقابة الداخلية ووفقا للخبراء فإنه بدون البيئة الرقابية لا يمكن لأي نظام رقابة داخلية أن يتسم بالقوة والفاعلية، أما الأنشطة الرقابية فهي الإجراءات التي تمثل صلب عمل الرقابة الداخلية.

ولأهمية القطاع الصناعي كأداة تساهم في دعم الاقتصاد الليبي فإنه وقع الاختيار على مجموعة من الشركات التابعة لهذا القطاع لتكون مجال الدراسة الميدانية وتتمثل في الشركات الصناعية العامة بمصراتة وهي (الشركة الليبية للحديد والصلب– شركة الخردة –شركة مصراتة للمنتجات الغذائية).

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة تساؤلات الدراسة فيما يلي: –

التساؤل الأول: ما مدى توافق البيئة الرقابية الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع البيئة الرقابية وفقا لإطار COSO؟

التساؤل الثاني: ما مدى توافق الأنشطة الرقابية الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO؟

وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدراسة يتمثل في التعرف على مدى توافق البيئة الرقابية والأنشطة الرقابية الداخلية للشركات الصناعية العامة بمصراتة مع البيئة والأنشطة الرقابية وفق الإطار COSO للرقابة الداخلية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها قد تساهم في التعرف على نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات محل الدراسة بما يمكن من علاجها والارتقاء بأدائها كما أن الدراسة قد تساهم في التعريف بإطار COSO وأهميته كإطار نموذجي للرقابة الداخلية.

وتأسيسا لما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة في فرضيتين اثنتين: –

الفرضية الأولى: – لا تتوافق البيئة الرقابية الداخلية للشركات الصناعية العامة بمصراتة مع البيئة الرقابية وفقا لإطار COSO.

الفرضية الثانية: – لا تتوافق الأنشطة الرقابية الداخلية للشركات الصناعية العامة بمصراتة مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO.

مراجعة الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات أنظمة الرقابة الداخلية وإطار COSO ومن هذه الدراسات ما يلي: –

دراسة (القصير وشعبان، 2019)

هدفت الدراسة التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال) من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين في ديوان المحاسبة فرع مصراتة وكذلك العاملين في مكاتب المراجعة مصراتة، وقامت الدراسة بتوزيع (45) استبانة واسترداد(38) منها، وأظهرت النتائج أن مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية تتوافق مع مكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال) وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة تعزى لجهة عملهم.

دراسة (أبوميالة، 2017)

هدف هذه الدراسة التعرف على أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي، ولقد تم توزيع (110) استبانة على المراجعين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية بفلسطين واسترد منها (90) استبانة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود التزام كبير من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بهيكل أنظمة الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمسة، وكذلك وجود أثر لهيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSOعلى تحسين جودة أداء المراجع الخارجي.

دراسة (الرمحي، 2017)

هدفت إلى قياس مدى تطبيق إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغة (189) مراجعا خارجيًا يراجعون على (189) شركة، وخلصت الدراسة إلى وجود تطبيق لثلاثة مكونات من الرقابة هي (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية) ولا يوجد تطبيق لعنصري: (المعلومات والاتصال، المراقبة).

دراسة (Thabit et.al , 2017)

هدفت إلى تقييم الرقابة الداخلية في كردستان باستخدام إطار COSO ووجدت الدراسة أن هناك فجوة بين الرقابة الداخلية في شركات كردستان ومتطلبات إطار COSO.

دراسة (Tekala et.al., 2016)

هدفت للتعرف على ممارسات أنظمة الرقابة الداخلية في مصرفي الجمهورية والصحاري بليبيا ومدى توافقها مع إطارCOSO وكشفت الدراسة إلى أن إطار COSO من الممكن أن يكون مفيدا على الرغم من عدم تطبيق مكوناته.

(Mahsina et.al., 2016)

هدف هذه المدراسة التعرف على أداء المراجعة الداخلية وفاعلية الرقابة الداخلية وفقاً ل إطارCOSO وأثر ذلك على الاستثمار الائتماني للمصارف وأظهرت النتائج أن أداء المراجعة الداخلية ملائم ومكونات COSO يتم تنفيذها وهي ملائمة للاستثمار الائتماني.

(Frazer, 2016)

تناولت هذه الدراسة إطار COSOبالتحليل، وهدفت للتعرف ما إذا كانت الرقابة الداخلية للشركات الصغيرة ذات فائدة أم لا؟ أوضحت الدراسة أنه بالرغم من أن الشركات الصغيرة تواجه عدة تحديات لتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية كالتكاليف وقلة الموظفين، فإنه بالإمكان إيجاد رقابة داخلية ذات فاعلية.

دراسة (الجرد، 2013)

هدفت هذه الدراسة التعريف بالرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO والتعرف على أثر تقييم المراجع لها على خطر الرقابة الداخلية في البيئة السورية، ولقد تم توزيع (39) استبانة على المراجعين الخارجيين في دمشق واستلام (31) استبانة، وخلصت الدراسة إلى أن مكونات الرقابة الداخلية الخمسة تؤثر على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

دراسة (السبوع، 2011)

هدفت التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، كما استهدفت أيضا اختبار أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة، ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، كما خلصت إلى وجود أثر مهم لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أن هذه الدراسة استهدفت استطلاع آراء العاملين في أقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة حول مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية للشركات محل الدراسة مع إطار COSO .

الإطار النظري

يهدف هذا المبحث التعريف بإطار COSO للرقابة الداخلية ومكوناته: –

إطار COSO للرقابة الداخلية

مع ازدياد الحاجة لمحاربة الغش والتلاعب في البيانات المالية للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثمانينات تم تشكيل لجنة COSO من أجل حماية المنظمات وللتعامل مع التقارير المالية الاحتيالية، وهذه اللجنة تتكون من أهم خمسة معاهد وهيئات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية : مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين، معهد المحللين الماليين، جمعية المحاسبين الأمريكيين، معهد المراجعين الداخليين، معهد المحاسبين الإداريين، ولقد أصدرت اللجنة النموذج الأول لإطار COSO سنة 1992م كما صدرت النسخة المعدلة منه في 2013 م، ويعد إطار COSO نموذجاً متكاملاً للرقابة الداخلية. ولقد لاقى قبولا عاماً حول العالم (أبوميالة، 2017:3). وترجم إلى العديد من اللغات وأصبح إطار الرقابة الداخلية الأكثر استخداماً على مستوى العالم، وآثرت العديد من المنظمات استخدامه بوصفه من أفضل الممارسات (روبرت هيرث، 2015: 16).

ووفقاً للجنة COSO لحماية المنظمات فإن الرقابة الداخلية هي العملية التي تتأثر بمجلس إدارة المنظمة والأشخاص الآخرين، والتي تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في: فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية واكتمال التقارير المالية، الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات (COSO,2013:3).

وتتألف الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO من خمسة مكونات رئيسية تتمثل في: –

البيئة الرقابية

وتعرّف بيئة الرقابة على أنها الهيكل والأساس اللازم لتطبيق الرقابة الداخلية وهي تشكل ثقافة الرقابة الداخلية في المنظمة وتتضمن مجموعة من الأسس يمكن إيضاحها فيما يلي: –

1. لابد من وجود قواعد للسلوك الأخلاقي في المنظمة مع إظهار الإدارة مدى الالتزام بها وكذلك اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الموظفين المنتهكين لهذه القواعد.
2. يتوجب أن يكون لدى المنظمة مجلس إدارة يتصف بالكفاءة ويعمل كأداة أساسية في توجيه سياسات وأساليب نظام الرقابة الداخلية.
3. من الضروري تواجد لجنة مراجعة تتمتع بالاستقلالية في القيام بمهامها المتعلقة بالرقابة.
4. يتوجب أن يتم تحديد مستوى الكفاءة والمؤهلات المطلوبة للوظائف في المنظمة.
5. الهيكل التنظيمي للمنظمة يعد أداة لتوضيح المسؤوليات والسلطات ويجب أن يكون قادرا على التعامل مع التغيرات في محيط المنظمة.
6. تعتبر الموارد البشرية عنصر مهم عند تصميم نظام الرقابة الداخلية، فكل إجراءات الرقابة هي منفذة من قبل الموظفين أنفسهم، وبالتالي من المهم وجود إدارة للموارد البشرية في المنظمة يقع على عاتقها تدريب الموظفين وترقيتهم وتحديد المكافأة والعقاب وتطبيق إجراءات عادلة بحقهم.
7. يجب أن يكون في المنظمة تحديد واضح للمسؤوليات والسلطات، فعلى أساسهم يمكن مساءلة كل موظف على الأعمال المكلف بها، وهذا يساعد على تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية
8. في حالة المنظمات الكبيرة الحجم والتي لديها عدة فروع من الضروري أن يكون هناك تواصل وتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع.

تقييم المخاطر

وهي تتمثل في عمليات التعامل مع المخاطر التي تشكل تهديدا لتحقيق أهداف المنظمة، وتتضمن تحليل وتقييم المخاطر التي تواجهها المنظمة.

الأنشطة الرقابية

وهي تمثل الإجراءات الرقابية التي يتم القيام بها لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة المتعلقة بالحد من المخاطر وتحقيق الأهداف، وتتضمن الأسس التالية: –

1. السياسات والإجراءات التي تضمن الالتزام بالتوجيهات الإدارية.
2. السياسات والإجراءات التي تضمن مراجعة الأداء الفعلي مقارنة مع المخطط أو مقارنة الشركة مع غيرها أو المقارنة التاريخية لأداء الشركة.
3. الضوابط المعنية بصحة ودقة التسجيل والترحيل واكتمال المستندات.
4. التصريح الملائم للعمليات المادية والأنشطة.
5. وجود الضوابط المادية المتعمقة بحماية وسلامة الأصول والسجلات.
6. وجود سياسات وإجراءات لضمان الفصل بين المهام المتعارضة.

المعلومات والاتصال

الرقابة الداخلية الفاعلة تتطلب توفير المعلومات الملائمة وإيصالها بالشكل والتوقيت المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز أعمالهم بفاعلية ويتضمن هذا المكون وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها وإعداد التقارير المالية وغير المالية.

المراقبة والمتابعة

وهي تتمثل في عمليات التقييم المستمرة أو المنفصلة أو كليهما؛ وذلك للتأكد من أن كافة مكونات الرقابة الداخلية الخمس قائمة وتعمل بفاعلية، ويتم ابلاغ الإدارة عن أوجه القصور.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد ملائما لمثل هذا النوع من الدراسات بحيث تم الاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة في الجانب النظري، أما في الجانب الميداني قامت الدراسة بإعداد استمارة استبيان من خلال الاستعانة بإطار COSO والدراسات السابقة في

هذا المجال بحيث تمثل عباراتها مفردات أو عناصر البيئة الرقابية الداخلية والأنشطة الرقابية وفقاً لإطار COSO، والاستبانة مكونة من جزئين، بحيث تناول الجزء الأول البيانات العامة التي تتعلق بالمجيبين، أما الجزء الثاني فهو مكون من محورين (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية) وتم استخدام مقياس ليكرث ذو الخمس درجات لقياس(درجة الموافقة حول مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع إطار COSO وهو متدرج من(درجة واحدة) لغير موافق بشدة إلى (5درجات) لموافق بشدة، ولقد تم تحوير مقاييس ليكرث التراتبية المنفصلة إلى فترات متصلة لتتماشى مع اختبار T والذي يستخدم فقط في حالة البيانات المتصلة وهو موضح بالجدول التالي:-

جدول رقم (1): مقياس ليكرث الخماسي

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرقم التمييزي	1	2	3	4	5
الفترات	أقل من 1.80	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.4	5-4.20

ولقد فضلت الدراسة أن تكون الفئة المستهدفة من الدراسة هم العاملون في أقسام المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة؛ وذلك بالنظر لكون هذه الأقسام تعد جزءاً من أنظمة الرقابة الداخلية، وفي الوقت نفسه أداة تقييمها والتأكد من فاعليتها، وبالتالي فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع العاملين بأقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة وهي : الشركة الليبية للحديد والصلب- شركة الخردة- شركة مصراتة للمنتجات الغذائية وعددهم (41) موظفاً، وقد وزعت الاستبانات عليهم جميعاً وتم استرداد (38) استبانة وهي تمثل عينة الدراسة.

تحليل البيانات

لتحليل البيانات المجمعة تم استخدام البرنامج الإحصائي للحزم الاجتماعية (SPSS) وتتمثل الأساليب المستخدمة في النسب المئوية والتكرارات للتعرف على خصائص العينة واختبار ألفا كرونباخ لقياس الثبات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات الإجابة واختبار T لعينة واحدة لاختبار الفروض.

وصف خصائص العينة

يمكن التعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول (2):

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديموغرافية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	6	15.8
	دبلوم عال	5	13.2
	بكالوريوس	26	68.4
	ماجستير	1	2.6
	الإجمالي	38	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	3	%7.9
	من5إلى 10	7	%18.4
	من11إلى15	6	%15.8
	أكثر من 15 سنة	22	%57.9
	الإجمالي	38	%100
التقسيم الوظيفي	موظف	15	%39.5
	مراجع داخلي	17	%44.7
	رئيس قسم	4	%10.5
	مدير إدارة	2	%5.3
	الإجمالي	38	%100

صدق الأداة وثباتها

عرضت الاستبانة على ثلاثة محكمين وذلك لقياس الصدق الظاهري، ولقد تبين من خلال التحكيم قدرة الاستبانة على قياس مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع إطار COSO للرقابة الداخلية، ولقياس درجة الثبات والاتساق الداخلي تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ من خلال برنامج SPSS وتبين أن قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول (البيئة الرقابية) (72.1%) وللمحور الثاني(الأنشطة الرقابية) (73.4%) وهي نتيجة جيدة وتعطي قدراً من الاطمئنان بإمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة، والجدول (3) يوضح ذلك:-

جدول رقم (3): نتيجة اختبار ألفا كرونباخ

المحاور	ألفا كرو نباخ
المحور الأول (البيئة الرقابية)	%72.1
المحور الثاني (الأنشطة الرقابية)	%73.4

اختبار فرضيات الدراسة

لاتخاذ القرار بشأن رفض أو عدم رفض الفرض الصفري فإنه ينظر إلى قيمة (p–value) فإذا كانت أكبر من أو تساوي (0.05) يتم قبول الفرض الصفري وإذا كانت أصغر من (0.05) يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل.

اختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (4): نتائج اختبارt في مجال البيئة الرقابية

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T	p-value	القرار
1	توجد لجنة مراجعة تشرف على أنظمة الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية	3.18	1.06	63.6	1.07	0.292	قبول
2	يتم تحديد مستوى الكفاءة والمؤهلات المطلوبة للوظائف في الشركة .	3.86	0.74	77.2	7.22	0.000	رفض
3	يوجد هيكل تنظيمي قادر على التعامل مع التغيرات في محيط الشركة.	3.55	1.03	71	3.30	0.002	رفض
4	توجد في الشركة سياسات تتعلق بإدارة الموارد البشرية.	3.63	0.81	72.6	4.75	0.000	رفض
5	يوجد تفويض واضح للصلاحيات والمسؤوليات بما يتناسب وأهداف الشركة.	3.94	0.69	78.8	8.39	0.000	رفض
6	يوجد تواصل وتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع.	3.94	0.61	78.8	9.53	0.000	رفض
7	يوجد مجلس إدارة يتسم بالكفاءة.	3.63	1.05	72.6	3.70	0.001	رفض
8	يوجد في الشركة نظام سلوكي أخلاقي يرسخ النزاهة وقيم الأخلاقية .	3.42	1.10	68.4	2.34	0.024	رفض
	الدرجة الكلية لمجال (البيئة الرقابية)	3.65		72.95		0.0399	رفض

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن قيمة (p–value) للفقرة الأولى تساوي (0.292) وهي أكبر من(5%) وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية لهذه الفقرة والتي هي(لا توجد لجنة مراجعة تشرف على أنظمة الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية) وإجمالاً يُلاحظ من الجدول (4) أن المتوسط العام لمجموع الفقرات = 3.65 وبنسبة مئوية = 72.95% وهو يقع في الفترة (3–3.99) والتي تقابلها (موافق) على مقياس ليكرث الخماسي كما أن قيمة (p–value) لمجموع الفقرات = 0.0399

وهي أقل من (5%) وبالتالي تتجه الدراسة إلى رفض الفرضية الصفرية وهي فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة والتي هي(تتوافق البيئة الرقابية للشركات الصناعية العامة بمصراتة مع البيئة الرقابية وفقاً لإطار COSO) وذلك من وجهة نظر أقسام المراجعة الداخلية فيها.

اختبار الفرضية الثانية

جدول رقم (5): نتائج اختبار t في مجال الأنشطة الرقابية

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T	p-value	القرار
1	التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.	3.52	0.86	70.4	3.76	0.001	رفض
2	يوجد تحديد واضح للمسؤوليات وفصل بين المهام.	3.52	0.82	70.4	3.91	0.000	رفض
3	وجود الضوابط المادية المتعلقة بحماية وسلامة الأصول والسجلات.	3.86	0.87	77.2	6.11	0.000	رفض
4	وجود الضوابط المعنية بصحة ودقة التسجيل والترحيل واكتمال المستندات.	3.86	0.74	77.2	7.22	0.000	رفض
5	وجود سياسات وإجراءات لضمان مراجعة الأداء الفعلي مقارنا مع المخطط أو مقارنة الشركة مع غيرها.	3.50	0.79	70	3.86	0.000	رفض
6	وجود سياسات وإجراءات لضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية.	3.65	0.81	72.6	4.75	0.000	رفض
	الدرجة الكلية لمجال (الأنشطة الرقابية)	3.655		%73.1		0.000	رفض

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن الفقرة الخامسة هي الأقل توافقاً من بين عناصر الأنشطة الرقابية للشركات محل الدراسة حيث بلغ متوسطها (3.5) بنسبة مئوية (70%) وهي(وجود سياسات وإجراءات لضمان مراجعة الأداء الفعلي مقارنة مع المخطط أو مقارنة الشركة مع غيرها أو المقارنة التاريخية لأداء الشركة) وإجمالاً فإن المتوسط العام لجميع الفقرات(3.655) وهو متوسط يقع في الفترة(3–3.99) والتي تقابل (موافق) على مقياس ليكرث الخماسي وبنسبة مئوية بلغت(73.1%) كما أن قيمة (p–value) لمجموع الفقرات = 0.000 وهي أقل من (5%) وبالتالي فإن الدراسة تتجه إلى رفض الفرضية الصفرية – وهي فرضية الدراسة – وقبول الفرضية

البديلة وهي (تتوافق الأنشطة الرقابية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع الأنشطة الرقابية وفقاً لإطار COSO) وذلك من وجهة نظر أقسام المراجعة الداخلية فيها.

النتائج

- تتوافق البيئة الرقابية في الشركات الصناعية العامة بمصراتة مع البيئة الرقابية لإطار COSO وذلك من وجهة نظر أقسام المراجعة الداخلية فيها.
- تتوافق الأنشطة الرقابية للشركات الصناعية العامة بمصراتة مع الأنشطة الرقابية لإطار COSO وذلك من وجهة نظر أقسام المراجعة الداخلية فيها.
- أظهرت الدراسة عن عدم وجود لجنة مراجعة تشرف على الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية في الشركات محل الدراسة.
- بينت الدراسة أن العنصر الأقل توافقاً في مجال الأنشطة الرقابية هو (وجود سياسات وإجراءات لضمان مراجعة الأداء الفعلي مقارنة مع المخطط أو مقارنة الشركة مع غيرها أو المقارنة التاريخية لأداء الشركة).

ويمكن القول أن النتيجة الأولى والثانية تتفق مع نتائج دراسة (القصير وشعبان، 2019) والتي هي بعنوان" مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO: من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في مصراتة" كما بينت دراسة (القصير وشعبان) أن العنصر الأقل تطبيقا في البيئة الليبية في مجال البيئة الرقابية لإطار COSO هو (وجود لجنة مراجعة تشرف على الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية) وهذه النتيجة تتشابه نوعا ما مع النتيجة الثالثة للدراسة الحالية.

التوصيات

- توصي الدراسة بضرورة أن تتواجد في الشركات الصناعية العامة بمصراتة لجان مراجعة تشرف على الرقابة الداخلية وتتمتع بالاستقلالية.
- توصي الدراسة بضرورة أن تتبنى كافة المنظمات الليبية إطار COSO للرقابة الداخلية.
- توصي الدراسة بتكثيف الجهود وتركيز البحوث والدراسات في مجال الرقابة الداخلية وكيفية تطويرها كونها النواة لحوكمة الشركات الفاعلة.

المراجع

أبو ميالة، سهيل نعيم. (2017)، أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج COSO 2013 على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي، دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية– فلسطين–، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 5، العدد (1): 1–15.

الجرد، رشا بشير. (2013)، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية: دراسة ميدانية في سورية، مجلة الجامعة، (الزاوية: جامعة الزاوية) المجلد الثالث، العدد الخامس عشر: 217– 244.

الرمحي، نضال محمود. (2017)، قياس مدى تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الزرقاء، جامعة الزرقاء، العدد الثاني: 472– 482.

السبوع، سليمان سند. (2011)، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، (عمادة البحث الأردني، الجامعة الأردنية)، المجلد 38، العدد1: 103–117.

القصير، ابتسام محمود. وشعبان، حسين طارق. (2019)، مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO: من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة، المؤتمر الدولي الثاني للعلوم التقنية، الهيئة الوطنية للتعليم التقني، طرابلس، ليبيا، مارس.

هيرث، روبرن. (2015)، إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو، مجلة التدقيق الداخلي–الشرق الأوسط، مارس.

Committee of Sponsoring Organizations of the Tread Way Commission (COSO), (2013), Internal Control- Integrated Framework, May.

Frazer, Linval. (2016), Internal Control: IS It a Benefit or Fad to Small Companies? Literature Dependency Perspective, Journal of Accounting and Finance, Vol.16(4) :149-161.

M.Tekala, Osama Mohamed.Gugus, Iriantoand.Yene, Ywidya. (2016), The Internal Control Practice of Jumhouria and Sahara Banks in Libya: The top Managements، Perspectives based on COSO Framework,

The International Journal of Accounting and Business Society,Universitas of Brawijaya, vol. 24 , No.1.

Poniwati, Mahsina. Hidayati, Asmie Khusni.(2016) COSO Framework : An Internal Audit &Effectiveness Analysis of Banking Internal Control on Credit Internal Control on Credit Investment Aspect, International Conference on Education for Economics, Business, and Finance(ICEEBF) :482-495.

Thabit, H.thabit. Alan Solaiman Zadah,Muath T.Al-abood.(2017), The Effectiveness of COSO Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies, Cihan International Journal of Social Science, vol.1,No.1: 44–54.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY
كلية الاقتصاد Faculty of Economics

الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة (الواقع وسبل تنمية الالتزام)

مفتاح عثمان الرفاعي
محاضر بقسم المحاسبة–جامعة المرقب
mu.arifai.27@gmail.com

ناصر ميلاد بن يونس
محاضر بقسم المحاسبة–الجامعة الأسمرية
naser.youns77@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة وسبل تنميته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في رؤساء أقسام المحاسبة وعمداء الكليات ورؤساء مكاتب الجودة وعمداء كليات الاقتصاد في ثلاث جامعات بالمنطقة الوسطى وهي (جامعة المرقب، جامعة مصراتة، والجامعة الأسمرية)، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: لا يلتزم أعضاء هيئة التدريس أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بتدريس المقررات الدراسية من حيث تطوير مناهج المفردات الدراسية وفق المستجدات العلمية، والاعتماد على الأساليب التقليدية في تدريس المقررات الدراسية، في حين يلتزم أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بالإشراف على البحوث وبتنمية مهارات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم، وفيما يتعلق بالامتحانات وأساليب التقييم والتقويم، أما فيما يتعلق بسبل تنمية الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي فتتمثل في (إصدار ميثاق أخلاقي خاص بمهنة أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي، وربط الالتزام به بمعايير وشروط الترقية، وإعداد دورات تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية المحاسبية ودورات خاصة في المهارات الاتصال والتواصل والعلاقات الإنسانية، وتقديم الحوافز التشجيعية للبحوث المتميزة، وتفعيل الإشراف الأكاديمي داخل التعليم المحاسبي)، وأوصى الباحثان بعدة توصيات منها: العمل على إصدار ميثاق أخلاقي لأعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعات الليبية، وإعادة النظر في العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بما يوفر لهم الوقت لتطوير أنفسهم عن طريق التدريب والتعلم المستمر.

الكلمات المفتاحية: *الالتزام الأخلاقي. أعضاء هيئة التدريس. التعليم المحاسبي. الطلبة.*

Abstract

This study aimed to identify, that, the reality of the moral commitment of the faculty staff in the Libyan accounting education towards the students and their development. For instance, this study relied on the descriptive approach and the analytical approach. Where, the researchers used the interview method to collect the opinions of the study sample represented by heads of accounting departments, deans of faculties, heads of quality offices and deans of economics faculties in three universities in the central region (El-mergib University, Misurata University, AL-asmaria University). Therefore,this study has reached several results, the most important of which are: The faculty staffs are not ethical towards students in terms of teaching courses in terms of the development of curriculum vocabulary according to scientific developments, Relying on traditional methods of teaching courses. In the other hands, in terms of supervising research and developing students' skills and directing their behavior, With regard to examinations and assessment and evaluation methods. As for ways to develop the ethical commitment of faculty staff in accounting education, (Issuing an ethical charter for the profession of teaching staff in accounting education, And linking the commitment to standards and conditions of promotion, and the preparation of training courses for the rehabilitation of faculty staffs on the use of software and electronic accounting applications and special courses in communication skills and communication and human relations, Providing incentives for excellence research, And the activation of academic supervision within the accounting education). Furthermore, the researchers recommended several recommendations, including: Work on the issuance of a moral charter for faculty staffs at the level of Libyan universities, And rethinking the teaching burden of faculty staffs by providing them with the time to develop themselves through training and continuous learning.

Key words: Ethical commitment, Accounting education, faculty staff and Students.

المقدمة

"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" هذا ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك تأكيداً على أهمية القيم والأخلاق من منظور إسلامي، ومن هنا أصبح كل مسلم مطالب بالالتزام بحسن الخلق والتعاون والإخلاص في العمل والاحترام وحب الخير، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية مطالبون بالالتزام الأخلاقي أثناء ممارسة مهنة التدريس والإشراف على الطلبة لما له من أهمية على مخرجات هذه الجامعات.

وتزداد أهمية الالتزام الأخلاقي عند ممارسة مهنة التعليم والبحث العلمي في المؤسسات التعليمية نظراً لما تتسم به نسبياً من حرية أكاديمية واستقلالية في العمل والتصرف من أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى مسؤولية هذه المؤسسات في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لريادة المجتمع في مختلف المجالات، ومن تم إذا لم يكن هناك إطار قيمي وخلقي يحكم ممارسات أعضاء هيئة التدريس ويلتزمون به في أعمالهم وتصرفاتهم، سيكون محصلة ذلك ضعف وتفكك البنيان المؤسسي للمؤسسات التعليمية، (زكي، 2012).

مشكلة الدراسة

في ظل الاهتمام الكبير بموضوع أخلاقيات العمل بشكل عام وبأخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية والأكاديمية بشكل خاص، لما له من أثر كبير على مخرجات هذ المؤسسات، سواء من خلال ممارسة عملية التعليم أو من خلال غرس القيم والأخلاق في هذه مخرجات المؤسسات التعليمية والأكاديمية، فقد قامت بعض الجامعات بإصدار ميثاق أخلاقي لمهنة أعضاء هيئة التدريس مثل الجامعة الأسمرية الإسلامية، ومن خلال استعراض بعض الدراسات السابقة مثل (الرفاعي وبن يونس،2017؛ السالم، 2017؛ القرشي، 2015؛ وحلاق، 2015)، التي أكدت على أهمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، جاءت الدراسة الحالية للتعرف على واقع الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس تجاه الطلبة، والبحث عن سبل لتنميته، **ومن هنا** يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: **ما هو واقع الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة؟**

التساؤل الثاني: **ما هي سبل تنمية الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة؟**

أهداف الدراسة

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة.
- التعريف بسبل تنمية الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة.

أهمية الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من أهمية موضوع أخلاقيات مهنة التدريس بالجامعات وأثرها على نجاح العملية التعليمية، وستفيد متخذي القرارات بالجامعات الليبية بما يتكشف من نتائج، وبالإضافة إلى ذلك ستفتح مجالات للبحث العلمي من خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج تساعد الباحثين والدارسين في هذه الموضوع.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تناول موضوع الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي تجاه الطلبة، وسبل تنمية هذا الالتزام.
- **الحدود البشرية والمكانية:** اقتصرت الدراسة على جمع البيانات من رؤساء أقسام المحاسبة وعمداء الكليات ورؤساء مكاتب الجودة في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية (جامعة المرقب، جامعة مصراتة، الجامعة الأسمرية).
- **الحدود الزمنية:** تم عمل الدراسة من شهر مارس إلى شهر مايو لسنة (2019).

مصطلحات الدراسة

الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس: هو التمثل أو التطبيق العلمي الدقيق من قبل عضو هيئة التدريس للسلوكيات التي تميز عمله وفق القيم والمعايير التي يجب أن يتحلوا بها ضمن مجال أخلاقيات مهنة التعليم لعضو هيئة التدريس في علاقته بطلابه ومهنته وزملائه (ميثاق الأخلاق المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية الإسلامية، 2018).

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات موضوع أخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس نعرض منها الآتي:

دراسة (العاني وآخرون، 2018):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم أخلاقيات مهنة التعليم وانعكاسها على كيفية التعامل مع السلوكيات غير المرغوب فيها للطلبة، والكشف عن المصادر التي يعتمد عليها التربويون في سلطنة عمان، وتم استخدام المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية من خلال تصميم بطاقة مقابلة شبه مفتوحة لجميع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في(49)مبحوثاً من (المعلمين الأوائل والمفتشين التربويين)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: قلة الالتزام والاحترام من أبرز المشكلات السلوكية الشائعة بين الطلبة، وإن معظم الأساليب تتمحور حول تعاون الزملاء ومشاركاتهم في الوصول إلى حل المشكلات الطلابية.

دراسة (السالم، 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التزام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود بأخلاقيات مهنة التعليم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من طلبة جامعة الملك سعود، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (570) قائمة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن درجة التزام عضو هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة في مجال علاقته بطلابه كانت عالية،

وكانت متوسطة فيما يتعلق بمهنته، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: العمل على إعداد مدونة أخلاقيات مهنة التعليم تكون مرجعا أساسا في عمل أعضاء هيئة التدريس.

دراسة (الجدائمي، 2017):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الجوانب الدينية والأخلاقية عند تقييم الأستاذ الجامعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة خريجي كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: أن نقص تجهيز القاعات بالأدوات والتجهيزات اللازمة وعدم وجود برامج بالجامعات لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الإلكتروني هي إحدى المعوقات التي تحد من تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني بالجامعات الليبية، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون بين أقسام المحاسبة بالجامعات في تبادل الخبرات والمعارف مجال التعليم الإلكتروني.

دراسة (الرفاعي وبن يونس، 2017):

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التعليم المحاسبي في نشر أخلاقيات المهنة كإحدى متطلبات مكافحة الفساد المالي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعتي المرقب والأسمرية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن التعليم العالي يقوم بنشر أخلاقيات المهنة من خلال رؤيته وأهدافه، إلا أنه لا يقوم بدوره بنشر أخلاقيات المهنة من خلال المقررات الدراسية والأنشطة البحثية، وأن هناك صعوبات تواجه التعليم المحاسبي تحد من نشر أخلاقيات المهنة منها عدم تطوير المقررات الدراسية بما تساهم في نشر أخلاقيات المهنة، وأوصت الدراسة بتطوير وتحديث البرامج والمقررات في لائحة المقررات بشكل رسمي بالتعليم المحاسبي لمواكبة تطورات المشاكل

المحاسبية المتعلقة بأخلاقيات المهنة عن طريق تضمين المقررات الدراسية المحاسبية مادة خاصة بأخلاقيات مهنة المحاسبة.

دراسة (الشربجي، 2017):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مستوى أخلاقيات العمل الوظيفي بالجامعات الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية حيث وزعت (357) صحيفة استبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن الرقابة الذاتية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية عالية جداً، وهذا من شأنه المساهمة في الالتزام بأخلاقيات العمل الوظيفي والالتزام بآداب الوظيفة المناطة إليهم، وقد يساعد هذا أيضا في الرفع من العملية التعليمية.

دراسة (ميلاد وآخرون، 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه التعليم المحاسبي الجامعي في ليبيا بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات التي تساهم في معالجة هذه الصعوبات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الطلاب الأوائل الخريجين بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بنشر الكتب وقلة اعتمادهم على المناهج الحديثة في التدريس، وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير المناهج المحاسبية بما يتوافق مع معايير التعليم المحاسبي.

دراسة (القرشي، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بأخلاقيات المهنة ومجال علاقتهم بمهنتهم، وطلابهم، وزملائهم، والجامعة، والمجتمع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة

الدراسة المتمثلة في جميع رؤساء الأقسام ووكلائهم بجامعة أم القرى و(246) طالباً من طلبة الدراسات العليا بالجامعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة كانت عالية، حيث جاء مجال علاقتهم بمهنتهم في المرتبة الأولى، ويليه مجال علاقتهم بالجامعة في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة في مجال علاقتهم بطلابهم.

دراسة (حلاق، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق للمعايير الأخلاقية لمهنة التعليم الجامعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة دمشق، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: حصول أعضاء الهيئة التدريسية على درجة كبيرة في تطبيق المعايير الأخلاقية لمهنة التعليم الجامعي من وجهة نظر الهيئة التدريسية، في حين إن درجة تطبيق المعايير الأخلاقية لمهنة التعليم الجامعي كانت محققة بدرجة متوسطة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، وأوصت الدراسة بضرورة تعريف أعضاء هيئة التدريس الجامعي بالمعايير الأخلاقية لمهنتهم على أن يكون الالتزام بتلك المعايير من الشروط اللازمة في التأصيل، والترفيع، والحوافز المختلفة الأخرى، وضرورة العمل على إقامة دورات تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية في مجال العلاقات الإنسانية ومراعاة إن تكون البرامج التدريسية شاملة للعناصر الأخلاقية المطلوبة.

دراسة (الشمري والحلفي، 2013):

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقعي لأخلاقيات العمل وتحديد مهارات المديرين الاستراتيجيين ذات الأثر الكبير في مؤسسات التعليم العالي المبحوثة وتحديد دور كل منهما في تحقيق الحوكمة الأكاديمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في (92) عضوَ هيئة تدريس في كليات الإدارة والاقتصاد الحكومية في بغداد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك التزام نسبي بمبادئ

أخلاقيات العمل في المؤسسات المبحوثة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: إن المستويات الإدارية العليا يجب أن تتمثل بالسلوك الأخلاقي الصحيح في تعاملها مع المتأثرين، تعزيز مستوى الأخلاقيات التي يتمتع بها المديرون كما أوضحها التدريبيين بشتى طرق التعزيز وفي المجالات كافة لكي يحافظوا على هذا المستوى أو للوصول إلى أعلى من هذا المستوى في أخلاقيات العمل الجامعي.

دراسة (زكي، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الانضباط السلوكي لأعضاء هيئة التدريس في ضوء القيم الأخلاقية الإسلامية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين الانضباط السلوكي لأعضاء هيئة التدريس في ضوء القيم الأخلاقية الإسلامية والمتغيرات الديمغرافية الخاصة بمجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في طلاب وطالبات جامعتي طيبة والطائف بدولة السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمثلون القيم الأخلاقية الإسلامية في ممارستهم السلوكية، وأنهم غالبا يكونون منضبطين سلوكيا في ضوء قيمتي الأمانة والعدالة في المعاملة من وجهة نظر طلابهم، وأوصت الدراسة بضرورة أن تأخذ الجامعة دورها في محاولة التركيز على هذه القيم للأستاذ وصقلها، ومحاولة التأثير في درجة ممارستها وذلك من خلال إعطاء أولوية للعنصر القيمي والأخلاقي عند تقيم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة أن يؤمن أعضاء هيئة التدريس بأن رئيسهم الفعلي هو قيمهم الأخلاقية الإسلامية.

دراسة (الماقوري، 2008):

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الفجوة بين مخرجات برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة في البيئة الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعة طرابلس وجامعة مصراتة والأكاديمية الليبية، ومديري الإدارات

المالية ومكاتب المراجعة ورؤساء الأقسام المالية بشركات النفط المملوكة للدولة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يمكن تضييق الفجوة بين مخرجات برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة من خلال الاهتمام بتحديث المناهج المحاسبية وفقاً للتطورات المستمرة، والاهتمام بالجانب التطبيقي والتدريبات العملية للطلاب، والاهتمام بالتأهيل العلمي لعضو هيئة التدريس وتدريبه على تنويع طرق التدريس.

دراسة (الحوراني وطناش، 2007):

هدفت الدراسة إلى تحديد السلوك الأخلاقي للأستاذ الجامعي في المجال الأكاديمي، كما يراه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، ومعرفة ما إذا كان تقدير السلوك الأخلاقي للأستاذ الجامعي يختلف باختلاف جنسهم، ورتبهم الأكاديمية، وكلياتهم، وأعمارهم، والجامعة التي حصل فيها على درجة الدكتوراة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود(14) سلوكا تمثل أكثر أنماط السلوك الخلقي، وتمحورت حول قضايا: عدم احترام الطلبة وتقدير آرائهم ووجهات نظرهم وخلفياتهم، وعدم اللياقة أو سوء التصرف أو عدم مراعاة الآداب العامة، واستغلال الجامعة أو الطلبة، والعلاقات الغرامية مع الطلبة، والتعاملات المالية مع الطلبة أو من ذويهم أو قبول الهدايا منهم، وعدم التقييم الصحيح المستند إلى أداء الطلبة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: بأن تعمل الجامعة الأردنية على توضيح الأخلاقيات الأكاديمية التي تعد ذات أهمية في الارتقاء بالعمل التعليمي الجامعي، اعتماد الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ضمن معايير الترقية، وإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع لما له من أثر في البيئة الجامعية والتعليم العالي بشكل مباشر.

دراسة (سكر ونشوان، 2006):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في تنمية وتعزيز القيم الأخلاقية لدى طلبتهم، وكذلك معرفة العوامل التي توثر في دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية وتعزيز أخلاقيات مهنة التدريس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في طلبة كلية التربية جامعة الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يحرص أساتذة الجامعات على المحافظة والتمسك بالقيم الأخلاقية وتعزيز أخلاقيات مهنة التدريس لدى الطلاب، وأوصت بعدة توصيات منها: الحرص على وضع معايير أخلاقية من قبل إدارة الجامعة والعمل على التمسك بها لدى أساتذة الجامعات، وأن تكون هذه القيم ضمن برنامج الجودة الشاملة الذي تتبناه جامعة الأقصى، والتركيز على تنمية الرقابة الذاتية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة باعتبارها الأساس في غرس القيم وتعديل السلوك الفردي من خلال عمل برنامج يؤكد أهمية الرقابة الذاتية، وأن تقوم الجهات المختصة بالجامعة مثل دائرة ضمان الجودة الشاملة بعملية تقويم مستمر لدور أعضاء هيئة التدريس ضمن معايير موضوعية وقيمية تعتمد على مبادئ الدين الإسلامي، وعقد دورات تربوية تدريبية لأعضاء هيئة التدريس من قبل إدارة الجامعة ومناقشة القيم التربوية والدينية التي تسعى إدارة الجامعة لإكسابها لطلبتها، وتحديد الإجراءات العملية المراد إكسابها للطلبة من خلال المقررات التربوية المتخصصة فضلا عن أداء أعضاء هيئة التدريس، وضرورة تضمين المقررات التربوية بالعديد من المبادئ والقيم التربوية والأخلاقية التي ترسخ القيم والمبادئ لدى الطلبة المعلمين من خلال إضافة العديد من المفردات التي تتعلق بأخلاق مهنة التعليم في المقررات التربوية التي تطرحها كلية التربية لطلبتها المعلمين.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن أغلبها اهتمت بدراسة موضوع أخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس، وتشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو واقع التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات المهنة، إلا أنها اختلفت عن الدراسات

السابقة من حيث المضمون، بالإضافة إلى أنها أجريت على قطاع التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، واشتملت عينة الدراسة رؤساء أقسام المحاسبة وبعض مسؤولي كليات الاقتصاد بجامعات المنطقة الوسطى. فضلاً عن ذلك فقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تدعيم مشكلة الدراسة واختيار المنهجية المتبعة، وفي مناقشة نتائج الدراسة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والدوريات والتقارير والإحصائيات المنشورة وغير المنشورة التي اهتمت بموضوع أخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في رؤساء أقسام المحاسبة ومسؤولي كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية في المنطقة الوسطى وهي خمسة جامعات (جامعة المرقب، جامعة مصراتة، الجامعة الأسمرية، جامعة سرت، وجامعة بني وليد)، ونظراً لاعتبارات الوقت والجهد، وبالإضافة إلى انتشار هذه الجامعات على رقعة شاسعة في ليبيا مما يصعب الوصول إليها جميعاً في هذا الوقت، فقد اكتفى الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية مع رؤساء أقسام المحاسبة وعمداء الكليات ورؤساء مكاتب الجودة في كليات الاقتصاد بالجامعات التي اختارها الباحثان كعينة للدراسة، والتي استطاع الباحثان الوصول إليها وهي ثلاث جامعات (جامعة المرقب، جامعة مصراتة، والجامعة الأسمرية).

أداة جمع البيانات

استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسة، وذلك كونها يتناسب مع حجم عينة الدراسة، وقام الباحثان بإجراء المقابلات الشخصية حسب التواريخ التالية:

جدول رقم (1): المعلومات الشخصية لعينة الدراسة وتاريخ المقابلات الشخصية معهم

ت	الصفة والجامعة	التخصص	المؤهل	الدرجة العلمية	الخبرة العملية	تاريخ المقابلة الشخصية
1	رئيس قسم المحاسبة جامعة مصراتة	محاسبة	دكتوراة	محاضر	أكثر من 10 سنوات	الأربعاء 13/ مارس/ 2019 الساعة 11:00 صباحاً
2	رئيس قسم الجودة بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة	إدارة	ماجستير	محاضر	أكثر من 12 سنة	الأربعاء 13/ مارس/ 2019 الساعة12:00 ظهراً
3	عميد كلية الاقتصاد جامعة المرقب	محاسبة	دكتوراة	أستاذ مساعد	أكثر من 15 سنة	الأحد 17/ مارس/ 2019 الساعة 10:30 صباحاً
4	رئيس قسم المحاسبة جامعة المرقب	محاسبة	ماجستير	محاضر	أكثر من 8 سنوات	الأحد 17/ مارس/ 2019 الساعة 11:30 صباحاً
5	رئيس قسم الجودة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب	محاسبة	دكتوراة	أستاذ مساعد	أكثر من 10 سنوات	الأحد 17/ مارس/ 2019 الساعة 12:00 صباحاً
6	عميد كلية الاقتصاد الجامعة الأسمرية	محاسبة	دكتوراة	أستاذ	أكثر من 30 سنة	الإثنين 18/ مارس/ 2019 الساعة 10:30 صبحاً
7	رئيس قسم المحاسبة الجامعة الأسمرية	محاسبة	ماجستير	محاضر	أكثر من 7 سنوات	الإثنين 18/ مارس/ 2019 الساعة 11:30 صبحاً
8	رئيس قسم الجودة الجامعة الأسمرية	محاسبة	دكتوراة	أستاذ مساعد	أكثر من 30 سنة	الثلاثاء 19/ مارس/ 2019 الساعة 13:00 ظهراً

عرض وتحليل بيانات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع مجموعة من الأسئلة التالية:

❖ إجابات الأسئلة المتعلقة بالتساؤل الأول: **ما هو واقع الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة؟**

وللإجابة على هذه التساؤل تم وضع مجموعة من الأسئلة من خلال الاستفادة من ميثاق الأخلاق المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية الإسلامية الصادر بتاريخ 2018/12/17، تحت رقم (941) لسنة 2018:

السؤال الأول: ما مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي أخلاقيا تجاه الطلبة فيما يتعلق بتدريس المقررات الدراسية؟

أفاد المبحوثون بأن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة ملتزمون بأخلاقيات المهنة تجاه الطلبة من حيث الالتزام بالخطة التدريسية للمفردات المعدة من قبل قسم الدراسة والامتحانات، وكذلك بمواعيد المحاضرات.

وأكد المبحوثون أن أغلب أعضاء هيئة التدريس يقومون بتسليم الطلبة مناهج للمقررات الدراسية جاهزة عن طريق تصويرها داخل أكشاك خاصة بالتصوير داخل الكليات، وهذا يعتبر مخالف لمتطلبات التعليم الحديث (الجودة)، التي تلزم أعضاء هيئة التدريس بتوصيف وتوضيح المقرر الدراسي للطلبة وأهدافه ومصادره، مع إعطائهم مفردات المقرر، بحيث يقوم الطالب بالبحث عن هذه المفردات في مجموعة من المراجع، بشرط توفرها داخل مكتبة الكليات.

أما فيما يتعلق بتطوير المناهج المحاسبية فقد بين المبحوثون بأن معظم أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي لا يقومون بتطوير مناهج المقررات الدراسية وفق المستجدات العلمية، وهذا ما أكدته دراسة ميلاد وآخرون (2017)، بالإضافة إلى ذلك أوضح المشاركون في الدراسة أن أغلب أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي لا يستخدمون أساليب التعليم الحديث المبني على (الاستفهام والاستفسار) وإنما يعتمدون على الأساليب التقليدية (التلقين)، علاوة على ذلك فإنهم لا

يستخدمون الوسائل الحديثة والبرامج والتطبيقات الإلكترونية اللازمة لتوضيح الجانب العملي لبعض المقررات الدراسية، وهذا ما يتفق ما توصل إليه الجدايمي (2017)، حيث أوصى الماقوري (2008) في هذا الشأن بالتأهيل العلمي لعضو هيئة التدريس وتدريبه على تنويع طرق التدريس وعلى استخدام التطبيقات الإلكترونية في مجال التدريس.

السؤال الثاني: ما مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي أخلاقيا تجاه الطلبة فيما يتعلق بالإشراف على البحوث؟

أفاد المبحوثون أن أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي يقومون بغرس حب المعرفة في نفوس الطلبة ويشجعونهم على البحث العلمي، ويقومون بمتابعة البحوث منذ البداية وفي مراحله متابعة دقيقة مع تقديم ملاحظاتهم أولاً بأول، إلا أن هناك بعض التقصير من قبل الطلبة مما يؤدي إلى التأخر في إنجاز هذه البحوث، كذلك يلتزمون بالأمانة العلمية مع بحوث طلابهم، وبالحياد والموضوعية عند تقييم البحوث.

أما على صعيد توجيه الطلبة نحو دراسة مشاكل المجتمع عند إعداد بحوث تخرجهم فقد بين المبحوثون أن هناك تقصير من قبل أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي، حيث يلاحظ تكرار المواضيع ولا يتم توجيه الطلبة نحو دراسة مشاكل المجتمع.

السؤال الثالث: ما مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي أخلاقيا تجاه الطلبة فيما يتعلق بتنمية مهارات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم؟

أفاد المشاركون في الدراسة بأن أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي يتحلون بأخلاقيات الإسلام في التعامل وبغرسها في نفوس الطلبة من خلال تجسيدها في أقوالهم وأفعالهم، ويحرصون على الالتزام بالعدالة والمساواة في التعامل مع الطلبة.

أما بخصوص الإشراف الأكاديمي داخل التعليم المحاسبي فإنه غير مفعل داخل كليات الاقتصاد، وبالنسبة لتشجيع الطلبة على الإبداع والابتكار والمشاركة في الأنشطة المتنوعة، فقد أكد

المبحوثون بأن هناك تقصير واضح من قبل أعضاء هيئة التدريس بهذا الخصوص، وهذا يتضح جليا من خلال عزوفهم عن المشاركة في أغلب الأنشطة البحثية العلمية محلياً ودولياً.

السؤال الرابع: ما مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي أخلاقيا تجاه الطلبة فيما يتعلق بالامتحانات وأساليب التقييم والتقويم؟

حيث أكد المبحوثون أن أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي يقومون باتباع أساليب التقييم وفقا لما هو معتمد من قبل الأقسام، ويقومون بإعطاء الطلبة تقسيمات درجات أعمال السنة، ويسمحون لهم بالاطلاع على إجاباتهم، ومراجعتها قبل اعتمادها، بالإضافة إلى ذلك فإنهم يتخذون الإجراءات والتدابير المناسبة لمنع تسرب الأسئلة وحدوث الغش، مع تسليم أوراق الامتحانات النهائية في الوقت المحدد.

❖ **إجابات الأسئلة المتعلقة التساؤل الثاني: ما هي سبل تنمية الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة؟**

وللإجابة على التساؤل الثاني تم وضع السؤال التالي:

ما هي الأساليب المناسبة لتنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي تجاه الطلبة؟

أكد المبحوثون أن من أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس تجاه الطلبة فيما يتعلق بتدريس المقررات الدراسية تكون بتكليف لجان من أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي بدراسة مناهج المقررات الدراسية الحالية، والعمل على تطويرها حسب المستجدات العلمية والعملية وهو ما يتفق مع توصيات الماقوري (2008)، وتوصيات ميلاد وآخرون (2017)، وبالإضافة إلى ذلك تكليف منسق لكل مقرر دراسي وخاصة التخصصية، وإعداد توصيف لمقررات الدراسية وتسليمها للأستاذ المكلف بتدريس المقرر الدراسي، وتوجيه أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي نحو اتباع أساليب التعليم الحديث من حيث توضيح المقررات الدراسية للطلبة، وتكليف الطلبة بالبحث عن هذه المفردات داخل مكتبة الكليات بشرط توفير المصادر والمراجع اللازمة لذلك، حيث

يساهم هذا الأسلوب في تعليم الطالب طرق البحث عن المعلومة والتعود على استخدام المكتبة والتردد عليها. كما أكد المبحوثون أيضاً أن من أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس تجاه الطلبة فيما يتعلق بتدريس المقررات الدراسية الاهتمام بإعداد دورات تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية المحاسبية اللازمة لربط الجانب النظري مع الجانب العلمي لدى الطلبة، وإعداد دورات خاصة في تحسين مهارات الاتصال والتواصل لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي وهذا ما أوصى به الماقوري (2008)، بالإضافة إلى ذلك العمل على تحسين البنية التحتية اللازمة لعمل هذه البرامج والتطبيقات الإلكترونية المحاسبية التي يحتاجها سوق العمل.

وكما أفاد المشاركون في الدراسة أن من ضمن أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالإشراف على البحوث تقديم الحوافز التشجيعية (المادية والمعنوية) للبحوث المتميزة على مستوى التعليم المحاسبي، وإعداد دليل خاص بكتابة وإخراج بحوث التخرج.

أما بخصوص أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتنمية مهارات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم فقد أكد المبحوثون أنها تتم من خلال إعداد ورش العمل والندوات حول أخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس وتوجيههم نحو الحصول على دورات في العلاقات الإنسانية وهو ما يتفق مع توصيات حلاق (2015)، وتوصيات سكر ونشوان (2006)، وبالإضافة إلى ذلك فإن تدريس الأخلاقيات المهنة ضمن المقررات الدراسية بالتعليم المحاسبي يعتبر من أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بتنمية مهارات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم، وهذا يتفق مع توصيات الرفاعي وبن يونس (2017)، وتوصيات سكر ونشوان (2006)، وتفعيل الإشراف الأكاديمي لما له من أهمية في تحسين عمليات التواصل والاتصال بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وهو ما يتفق مع توصيات السالم (2017).

فيما أفاد المشاركون في الدراسة أن من أساليب تنمية الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالامتحانات وأساليب التقييم وضع معايير وضوابط خاصة بإعداد أسئلة الامتحانات

وتحديد مواعيدها في أوقات مناسبة للطلبة، والتأكيد على التزام أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي بتقديم أعمال السنة قبل الامتحانات النهائية، بالإضافة إلى تقديمهم تقارير عن كل مقرر دراسي نهاية الفصل الدراسي، والقيام بتوزيع استبيان على الطلبة في نهاية الامتحانات النهائية للحصول على آرائهم حول مناهج المقررات الدراسية وطريقة الامتحانات للاستفادة منها كتغذية راجعة، وتشكيل لجان لمراجعة عينة من أوراق الامتحانات النهائية.

كما أكد المبحوثون أن إصدار ميثاق أخلاقي خاص بمهنة أعضاء هيئة التدريس من الأساليب المهمة لتنمية الالتزام الأخلاقي تجاه الطلبة، وهذا ما أوصت به العديد من الدراسات مثل السالم (2017)، وسكر ونشوان (2006)، وكذلك ربط الالتزام الأخلاقي بمعايير وشروط ترقية أعضاء هيئة التدريس، والعمل على إعادة النظر في العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بما يوفر لهم الوقت اللازم لتطوير أنفسهم عن طريق الدورات التدريبية مع القيام بالمهام الموكلة إليهم.

النتائج والتوصيات

النتائج

بعد تحليل إجابات المقابلات الشخصية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ: يتمثل واقع الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة في الآتي:

- لا يلتزم أعضاء هيئة التدريس أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بتدريس المقررات الدراسية حيث لا يقومون بتطوير مناهج المفردات الدراسية وفق المستجدات العلمية والعملية، ويعتمدون على الأساليب التقليدية (التلقين) في تدريس المقررات الدراسية، ولا يستخدمون الوسائل الحديثة والبرامج والتطبيقات الإلكترونية المحاسبية، إلا أنهم يلتزمون بالخطة التدريسية ومواعيد المحاضرات.
- يلتزم أعضاء هيئة التدريس أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بالأشراف على البحوث حيث يقومون بمتابعة البحوث منذ البداية وفي مراحله متابعة دقيقة، ويلتزمون بالأمانة العلمية والحياد

والموضوعية عند تقييم البحوث، إلا أنهم لا يوجهون الطلبة نحو دراسة المشاكل الفعلية في المجتمع عند إعداد بحوث تخرجهم.

- يلتزم أعضاء هيئة التدريس أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بتنمية مهارات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم حيث يتحلون بأخلاقيات الإسلام في التعامل مع الطلبة، ويحرصون على الالتزام بالعدالة والمساواة في التعامل معهم.
- يلتزم أعضاء هيئة التدريس أخلاقياً تجاه الطلبة فيما يتعلق بالامتحانات وأساليب التقييم والتقويم حيث يقومون باتباع أساليب التقييم المعتمدة من الأقسام، ويتخذون الإجراءات والتدابير المناسبة لمنع تسرب الأسئلة وحدوث الغش.

ب: يتم تنمية الالتزام الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي الليبي تجاه الطلبة بالسبل الآتية:

- إصدار ميثاق أخلاقي خاص بمهنة أعضاء هيئة التدريس على مستوى التعليم المحاسبي، وربط الالتزام به مع معايير وشروط ترقية أعضاء هيئة التدريس.
- تكليف لجان من أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي بتطوير مناهج المقررات الدراسية حسب المستجدات العلمية والعملية وإعداد توصيف لها، وتكليف منسق لكل مقرر دراسي.
- إعداد دورات تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية المحاسبية، ودورات خاصة لتحسين المهارات الاتصال والتواصل لديهم.
- تقديم الحوافز التشجيعية (المادية والمعنوية) للبحوث المتميزة، وإعداد دليل خاص بكتابة وإخراج بحوث التخرج.
- تفعيل الإشراف الأكاديمي داخل التعليم المحاسبي، وإعداد ورش العمل والندوات حول أخلاقيات مهنة أعضاء هيئة التدريس، وإضافة أخلاقيات المهنة ضمن المقررات الدراسية بالتعليم المحاسبي.

- وضع معايير وضوابط خاصة بإعداد أسئلة الامتحانات وتحديد مواعيدها في أوقات مناسبة للطلبة، والتأكيد على الالتزام بتقديم أعمال السنة قبل الامتحانات النهائية، وتقديم تقرير عن كل مقرر دراسي في نهاية الفصل الدراسي.
- القيام بتوزيع استبيان على الطلبة في نهاية الامتحانات النهائية للحصول على آرائهم حول مناهج المقررات الدراسية وطريقة الامتحانات للاستفادة منها كتغذية راجعة.

التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيمكن للباحثين تقديم التوصيات التالية:

- العمل على إصدار ميثاق أخلاقي لأعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعات الليبية.
- إعادة النظر في العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بما يوفر لهم الوقت لتطوير أنفسهم عن طريق التدريب والتعلم المستمر.
- الاهتمام بالجانب المادي لأعضاء هيئة التدريس بما يلبي حاجاتهم الأكاديمية والاجتماعية.
- إجراء دراسات مستقبلية لاستقصاء آراء الطلبة حول الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، وكذلك دراسة العوامل المؤثر على الالتزام الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم المحاسبي.

المراجع

الجدائمي، يوسف ابراهيم، 2017، الأبعاد الدينية والأخلاقية لقيم جودة أداء الأستاذ الجامعي، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي "الواقع والتطلعات"، الخمس ليبيا: كلية الاقتصاد جامعة المرقب.

الحوراني، غالب صالح، وطناش، سلامة يوسف، 2007، الأخلاقيات الأكاديمية للأستاذ الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، م 34، ع 2، 357-388.

الرفاعي، مفتاح عثمان، وبن يونس، ناصر ميلاد، 2017، التعليم المحاسبي ودوره في نشر أخلاقيات المهنة كإحدى متطلبات مكافحة الفساد المالي، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، الخمس: كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.

السالم، وفاء عبد الله محمد، 2017، واقع التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بأخلاقيات مهنة التعليم من وجهة نظر الطلاب والطالبات، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، الجمعية الأردنية لعلم النفس، م 6، ع 1، 177-187.

الشربجي، عادل محمد، 2017، مستوى أخلاقيات العمل الوظيفي بالجامعات الليبية، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي "الواقع والتطلعات"، الخمس ليبيا: كلية الاقتصاد جامعة المرقب.

الشمري، انتصار أحمد، والحلفي، إيهاب عبدالكريم، 2014، أثر أخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجيين في الحوكمة الأكاديمية، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ع 37، 47-68.

العاني، وجيهة، وآخرون، 2018، اتخاذ القرارات في ضوء أخلاقيات المهنة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، م 12، ع 2، 321-337.

القرشي، بندر بن حامد بن عيسى، 2015، درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر رؤساء الأقسام ووكيلاتهم وطلاب وطالبات الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى بالسعودية.

الماقوري، نادية ميلاد، 2008، تضييق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الزاوية.

حلاق، محمد أحمد، 2015، درجة تطبيق المعايير الأخلاقية لمهنة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، م 13، ع 3، 58-97.

زكي، خديجة بنت محمود، 2012، الانضباط السلوكي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في ضوء القيم الأخلاقية الإسلامية من وجهة نظر طلابهم، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

سكر، ناجي رجب، ونشوان، جميل عمر، 2006، دور أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الأقصى في تنمية وتعزيز أخلاقيات مهنة التدريس لدى طلبتهم، المؤتمر العلمي السابع حول مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مصر: كلية التربية بجامعة الفيوم.

ميلاد، حسن إبراهيم حسن، وآخرون، 2017، الصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر الخريجين، الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا "التحديات وآفاق النهوض"، الخمس: قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب.

قرار الجامعة الأسمرية الإسلامية رقم (941) لسنة (2018) في شأن ميثاق الأخلاق المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية الإسلامية، الصادر بتاريخ 2018/12/17 زليتن، ليبيا.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

أثر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في إدارة فعالية مخاطر السيولة (دراسة ميدانية)

عبدالفتاح عثمان العريبى
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة جامعة أجدابيا
Abdelfatah.244@gmail.com

امحمد محمد المقريف
محاضر مساعد بقسم المحاسبة جامعة أجدابيا
emhamed@uoa.edu.ly

عبدالله إدريس عبدالكريم سرير
محاضر مساعد بقسم المحاسبة–جامعة أجدابيا
abdullahsreer@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية في إدارة فعالية مخاطر السيولة من خلال استطلاع وجهات نظر مديري الفروع ومن ينوب عنهم بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينة أجدابيا وبنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ولتغطية الجانب العملي في الدراسة تم استخدام استمارة الاستبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، و توصلت الدراسة إلى أن هناك مساهمة للمعلومات المحاسبية في إدارة فعالية مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية، وقد أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على أهمية خاصية الملائمة وذلك من خلال القدرة على التأثير في القرار والحصول على المعلومة في الوقت المناسب، وأيضاً التأكيد على أهمية خاصية الموثوقية وذلك من خلال القدرة التحقق والحياد والصدق في التعبير.

الكلمات المفتاحية: خصائص المعلومات المحاسبية، المخاطر المصرفية.

Abstract

The current study aims to determine the effect of both appropriateness and reliability of accounting information on management of liquidity risk, from perspective of decision-makers of Libyan commercial banks within Benghazi city and Ajdabiya city. The study adopted deductive-inductive method. It concluded that both appropriateness and reliability characteristics have an impact on the effectiveness of liquidity risk management. Therefore, it recommends that appropriateness must be given special importance as it affects the decision and acquiring information in time. That also applies to reliability as it affects accuracy, independence, and valid expression.

Keywords: accounting information features, bank risks.

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والحيوية والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على مجمل النشاط الاقتصادي سواء محلياً أو اقليمياً أو دولياً وقد تعاظم دوره في الآونة الأخيرة من جراء ممارسته الأعمال المصرفية المتعددة والمتنوعة، وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها والعوائد والمخاطر التي تتعرض لها (كاظم، 2011).

وتعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، والتي تتمثل في عدم قدرة المصارف على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين، وكذلك عدم قدرتها على الاقتراض من السوق، وهو ما يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل المصارف، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية له أي تجميد أموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول المصرف على أرباح إضافية يشكل أيضاً خطراً على المصرف (احلاسه، 2013).

وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الصفات أو السمات التي يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، والتي تمثل بصدق واقع المؤسسة، وبالتالي فهي الخواص التي تفرق بين المعلومة الأكثر فائدة عن المعلومة الأقل فائدة، والتي تزيد من جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، وتعد المعلومة المحاسبية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، ومما لا شك فيه أن هذه المعلومة لا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا كانت تتسم بالخصائص الرئيسية التي تجعلها مفيدة لمستخدميها، وأهم هذه الخصائص خاصيتي الملاءمة والموثوقية (عمار، 2017)، ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر خاصيتي الملاءمة والموثوقية على إدارة فعالية مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية

مشكلة الدراسة

تتمثل مخاطر السيولة في الخسائر المحتملة التي يتعرض لها المصرف بسبب عدم وجود أرصدة نقدية كافية لمواجهة المدفوعات الخاصة به، وباعتبار أن المصارف التجارية يجب أن تكون مستعدة لتوفير السيولة اللازمة للعملاء عند طلبهم بتحويل جزء من ودائعهم إلى نقود، ورغم

وجود تعارض بين هدف السيولة والربحية إلا أن إدارة المصرف تسعى إلى خلق توازن بين هذين الهدفين الربحية والسيولة، بشكل لا ينعكس سلباً على المصرف كوحدة اقتصادية، ونتيجة التطورات المتسارعة وشدة المنافسة وأهمية سوق العمل دعت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام المصارف بمشكلة السيولة من خلال نظام محاسبي ومالي يعمل على توفير معلومات محاسبية من أجل معالجة وتخفيض درجة مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف، حيث تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

ما أثر خاصية الملاءمة في إدارة فعالية مخاطر السيولة؟

ما أثر خاصية والموثوقية في إدارة فعالية مخاطر السيولة؟

فرضيات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1/ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة وإدارة فعالية مخاطر السيولة.

2/ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين خاصية الملائمة وإدارة فعالية مخاطر السيولة.

3/ليس هناك فروقات في المتغيرات الشخصية لمتخذي القرار (التخصص–الخبرة)، على إجابات المشاركين حول أثر خاصيتي الموثوقية والملاءمة على فعالية إدارة مخاطر السيولة.

أهداف الدراسة

تمثل هدف الدراسة في بيان أثر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية في فعالية إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية من خلال: –

1– بيان أثر الملاءمة للمعلومات المحاسبية في فعالية إدارة مخاطر السيولة.

2– بيان أثر الموثوقية للمعلومات المحاسبية في فعالية إدارة مخاطر السيولة.

3– معرفة أثر الفروق في المتغيرات الشخصية لمتخذي القرار (التخصص–الخبرة)، حول أثر خاصيتى الموثوقية والملاءمة على فعالية إدارة مخاطر السيولة.

أهمية الدراسة

1- تنبع أهمية الدراسة من الدور المهم لإدارة السيولة في المصارف التجارية، وذلك من خلال العمل على تحسين الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تحسين إدارة مخاطر السيولة، من خلال الملاءمة والموثوقية التي تعتبر من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2- العمل على إبراز دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة – الموثوقية) في التأكيد على الأمن والثقة في المعلومات التي تحتاجها إدارة مخاطر السيولة.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال مراجعة الأدب المتعلق بالدراسة محل البحث، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية.

الدراسة النظرية والدراسات السابقة

أولا: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (أبوكمال، 2007)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية II" واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من الديون المتعثرة، والتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تحفيف حدة مخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وأن تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية.

دراسة (حمزة، 2007)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، واختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، وقامت هذه الدراسة باستقراء تحليلي لنتائج الدراسات السابقة لتأصيل الجوانب العلمية للدراسة في الفترة من(1995) إلى(2003)م، وإجراء تحليل كمي لنوعية كل من التقارير والمعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات والتي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في سوق عمان المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وفي نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق، وبضرورة اتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات.

دراسة (الأعرج، 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المصارف العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في المصارف العاملة في الأردن من خلال الإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات تلخصت بضرورة قيام المصارف باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة، وتطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة، والاستمرار بالالتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل دوري، ودعوة الهيئات الرقابية إلى تطوير أعمالها بما يضمن مواكبة آخر التطورات في سوق المصارف العالمية، وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة الخاصة بالنظام المالي.

دراسة (احلاسة، 2013)

تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج

أهمها: استخدام المصارف التجارية للمعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة، وقيام الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بفائض ونقص السيولة التي تتعرض لها المصارف أثناء ممارسة أعمالها التجارية والعمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة وإنشاء وحدة مركزية فاعلة تعنى بإدارة المخاطر وخاصة مخاطر السيولة من خلال نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة.

دراسة (حمد، 2017)

تناولت هذه الدراسة دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: توفر الخصائص التوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة يجعل المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية أكثر فائدة لمستخدميها على التنبؤ واتخاذ القرار، كما أن توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية تمكن مستخدمي هذه المعلومات من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة الالتزام بتطبيق معيار المعلومات المالية وضرورة الاهتمام برفع كفاءة مستخدمي المعلومات المحاسبية للحد من المخاطر.

دراسة (العريبي، 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق عوامل إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية وفق إسهامات لجنة بازل، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: تطبيق المصارف التجارية بمدينة بنغازي لإدارة مخاطر السيولة والمتكثلة في الإفصاح العام، وحجم الودائع، أدوات القياس المحاسبي، الإشراف والرقابة، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة، وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Aktar , et al , 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مخاطر السيولة المرتبطة بالمؤسسات، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية بدولة باكستان، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة بين حجم المصارف وصافي رأس المال العامل مع مخاطر السيولة في كل من النموذجين، وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال في المصارف التقليدية والإسلامية ولكن بشكل نسبي.

دراسة (Althebeh ,2019)

هدفت هذه إلى تحديد تأثير المعلومات المحاسبية على الحد من مخاطر السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة مقارنة للتقارير السنوية، باستخدام المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن المصارف الإسلامية كانت الأكثر نجاحا في مؤشرات السيولة، كما توصلت إلى أنه ليس هناك اختلاف كبير في نظام المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر السيولة بين المصارف التقليدية والإسلامية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: توفير طرق التمويل المناسبة من أجل تجنب مخاطر السيولة حتى لا يتم مواجهة إعسار مالي مما يؤدي إلى الإفلاس.

ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة بأنها ترتكز على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في الملاءمة والموثوقية، كما أنها تعتبر من الدراسات النادرة في البيئة الليبية، بالإضافة إلى أنها قامت بدراسة أثر المتغيرات الشخصية حول أثر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في إدارة فعالية مخاطر السيولة.

ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية

تُعرف المعلومات المحاسبية بأنها بيانات تمت معالجتها أو ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين وفي وقت محدد ومن شأنها أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها (جواد، 2007)، وتعرف أيضاً بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث

الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً (متولي، 2015)، وتعتبر المعلومة المحاسبية لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح، وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومة أن تكون فعالة ومفيدة في اتخاذ وصنع القرار (عمار، 2017).

إن عملية تحويل البيانات إلى معلومات ليس بالضروري أن تتحقق بمجرد معالجة وتشغيل هذه البيانات، ولكن تحتاج هذه العملية إلى تحقيق أحد الشرطين التاليين أو كلاهما (احلاسة، 2013):

1- مساهمة المعلومات الناتجة من تقليل درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات من خلال تقليل البدائل المتاحة أمامهم.

2- مساهمة المعلومات الناتجة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذي القرارات.

ثالثاً: خصائص المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية فعالة ومفيدة لاتخاذ القرار وتحقق الأهداف المرجوة منها فيجب أن تتسم بمجموعة من الصفات أو الخصائص والتي يمكن تصنيفها وتقسيمها إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

1- الخصائص الأساسية، وتشمل:

أ- خاصية الملاءمة: وتتحقق بواسطة ثلاث خصائص فرعية (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، التغذية العكسية أو المرتدة).

ب- خاصية الموثوقية: تتكون من ثلاث خصائص فرعية (القابلية للتحقق، الحياد، الصدق في التعبير)

2- الخصائص الثانوية، وتشمل:

أ- خاصية الثبات: وتعني تطبيق استخدام نفس الإجراءات والأساليب المحاسبية والمالية في الشركة من فترة مالية لأخرى إلا إذا دعت الحاجة إلى تغيير جوهري في طبيعة العمليات التي تقوم بها الشركة لعرضها بطريقة أفضل تخدم الأطراف المعنية (احلاسة،2011).

ب- خاصية القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة للشركة نفسها، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أو شركات أخرى في الفترة نفسها (الجوهر،2011).

وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

1- خاصية الملاءمة

تعرف المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قراراً يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات (سماح، 2015)، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها (عمار،2017)، ويمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ- التوقيت المناسب: يقصد به توقيت وصول المعلومة إلى متخذ القرار، أي يجب أن يتم استلام المعلومة في الوقت اللازم والمناسب لاستخدامها، لكي لا تفقد قيمتها أو الهف والفائدة المرجوة منها (خياطة وآخرون،2013).

ب- القدرة التنبؤية: أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية (متولي،2015).

ج- التغذية العكسية: أي أن تؤدي المعلومات المحاسبية إلى تعزيز أو تصحيح توقعات متخذ القرار، من خلال تقويم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقويم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات المعلومات (جواد،2007).

2- خاصية الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتوفر فيها خاصية الموثوقية، و تتوفر هذه الخاصية في المعلومات إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وحيادية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العلميات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث

المستقبلية بمعقولية (الجوهر،2011)، وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله (خياطة وآخرون،2013)، وتتحقق خاصية الموثوقية من خلال الخصائص الفرعية التالية:

أ- القابلية للتحقق: أي أن تكون موضوعية، بمعنى القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام الطرق والأساليب نفسها التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية (إسماعيل،2014).

ب- الحياد: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين آخر.

ج- الصدق في التعبير: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد (متولي،2015).

رابعاً: مفهوم السيولة

يقصد بالسيولة بالمعنى المطلق "النقدية" أما معناها الفني يقصد بها قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر (وهيبة، 2014)، وأما السيولة المصرفية فتعني احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة؛ وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن المصرف في الوقت نفسه من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير (بركاني، 2016)، كما تعرف بأنها قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلف لخدمة المجتمع وتشجيع الاستثمار (خياطة وآخرون، 2013)، وتعني أيضاً الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها (ديبونة، 2017)،وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، مما يضطر المصرف إلى استثمار

الفوائض ضمن الأصول السائلة، في شكل أوراق مالية أو أرصدة لدى المصارف الأخرى أو أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي (يعقوب، 2017).

وللسيولة ثلاثة أبعاد (الطالب، 2015):

1- الوقت: وهو سرعة تحويل الأصول المتاحة إلى نقود.

2- المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة الأصول المطلوب تحويلها إلى نقود.

3- التكلفة: هي التضحيات المالية الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

خامساً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك عدة عوامل تؤثر في زيادة أو خفض السيولة المصرفية وهي (وهيبة،265:2014):

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

2- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.

3- موقف المصرف المركزي بالنسبة للمصرف.

4- رصيد رأس المال الممتلك.

سادساً: مكونات السيولة المصرفية

تنقسم السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين هما:

1- الاحتياطيات الأولية: هي التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يحقق منها عائد، وهي تتألف على مستوى المصرف الواحد من المكونات التالية (يعقوب، 2017):

أ- النقد بالعملة المحلية والأجنبية بالخزينة.

ب- الودائع النقدية لدى المصرف المركزي.

ج- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى.

د- الصكوك تحت التحصيل.

هـ- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

2- الاحتياطيات الثانوية: هي عبارة عن موجودات سائلة تدر عائداً للمصرف التجاري، وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها المساهمة في تدعيم الاحتياطيات

الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق نسبة من أرباح المصرف (ديبونة، 2017).

وتنقسم الاحتياطيات من حيث مشروطيتها القانونية إلى احتياطيات قانونية والتي تشمل الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها المصرف المركزي، والاحتياطيات العامة وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، بل يحتفظ ببعضها ويستخدم البعض الآخر وفقاً لسياسته المصرفية (أحمد، 2013).

سابعاً: المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (خلاف، 2014)، وقد عرفتها لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، ومن جهة أخرى تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بنية الأعمال المصرفية (الغالي، 2015)، وتواجه المصارف عدة أنواع من المخاطر تتطلب وجود آليات مناسبة للتعامل معها، من خلال تبني المصارف إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، والاحتفاظ برأس مال كافٍ للحد من هذه المخاطر عند الضرورة (الكراسنة، 2010).

ويمكن تصنيف المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية وذلك على النحو التالي (شيخ السوق وآخرون، 2017):

1- المخاطر المالية وتنقسم إلى:

أ- مخاطر السوق.

ب- مخاطر الائتمان.

ج- مخاطر السيولة.

د- مخاطر رأس المال.

2- المخاطر غير المالية وتنقسم إلى:

أ- مخاطر التشغيل.

ب- المخاطر الاستراتيجية.

ج- المخاطر القانونية.

د- مخاطر السمعة.

ثامناً: مخاطر السيولة

هي المخاطر التي تصيب المؤسسة المالية نتيجة عدم كفاية الموارد المالية للوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها (محسن وخميسي،2016)، وتعرف أيضاً بأنها هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف الأمر الذي يجعل المصرف مضطر لبيع موجوداته في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ (شاهين وصباح، 2011)، كما تعرف بأنها عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعدم استطاعة المصرف الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وهذا بداية العجز الذي يمكن أن يؤدي إلى الإفلاس إذا استمر (شيخ السوق وآخرون، 2017).

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة منها (حمد وناجي،407:2017):

1- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها.

2- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

3- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

4- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

5- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

ولإدارة مخاطر السيولة يتطلب الأمر ما يلي (أحمد، 306:2013):

1- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.

2- تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.

3- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.

4- المحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة.

5- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.

الجزء الميداني للدراسة

تأتي الدراسة الميدانية استكمالاً وتدعيماً للجانب النظري للدراسة، وتم في هذا الجزء استطلاع وجهات نظر مديري الفروع ومن ينوب عنهم في المصارف التجارية باعتبارهم الأكثر مسؤولية في إدارة مخاطر السيولة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة تمثلت في فروع المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي ومدينة أجدابيا وهي (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية)، حيث وقع اختيار مدينة بنغازي ومدينة أجدابيا لقربهما من سكن البحاث، ولصعوبة التنقل نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد، وتم توزيع(60)استمارة استبانة على المستهدفين بالدراسة، وهم المديرون أو من ينوب عنهم، وتم استلام(53)استمارة صالحة للتحليل بنسبة(88%) وهي نسبة تعتبر مناسبة للتحليل.

ثانياً: وسيلة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبانة في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد تم صياغة أسئلة الاستبانة ارتكازاً على عاملين هما: طبيعة الدراسة، ومراجعة الأدب المالي والمحاسبي فيما يتعلق بأثر الملاءمة والموثوقية في إدارة مخاطر السيولة.

ثالثاً: اختبار ثبات ومصداقية القياس.

لاختبار مدى ثبات ومصداقية إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر الملاءمة والموثوقية في إدارة مخاطر السيولة، والارتباط بين فقرات الاستبانة المختلفة، تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ،

وتبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تعادل(0.91) وهذا المؤشر المرتفع يدل على صدق وثبات أدارة الدراسة.

رابعاً: التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الجزء تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في استمارات الاستبانة للتعرف على خصائص المشاركين في الدارسة.

القسم الأول: الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدارسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدارسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص، وظهرت النتائج التالية:

1-المستوى التعليمي:

يبين الجدول رقم (1) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية، حيث اتضح أن ما نسبته (81.1%)من المشاركين هم من حملة البكالوريوس أو ما يعادلها، أما الباقي كانت مؤهلاتهم بين الدكتوراة والماجستير، الأمر الذي يعزز الثقة في الإجابات المتحصل عليها.

جدول رقم (1): توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	43	%81.1
الماجستير	9	%17
الدكتوراة	1	1.9
ا المجموع	53	%100

2- التخصص:

يبين الجدول رقم (2) توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية، حيث تبين أن (49.1%)من المشاركين متخصصين في مجال المحاسبة، وأن ما نسبته (28.3%)من المشاركين متخصصين في مجال الإدارة، أما الباقي متخصصين في مجال الاقتصاد والتمويل والمصارف، وهذه النسبة تعطي دلالة على أن المشاركين مؤهلين تأهيلاً جيداً في مجالات لها علاقة بالدراسة، وهذا يدعم الإجابات المتحصل عليها.

جدول رقم (2): توزيع المشاركين حسب التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	26	%49.1
إدارة	15	%28.3
اقتصاد وتمويل	12	%22.6
المجموع	53	%100

3-عدد سنوات الخبرة:

اتضح من الجدول رقم (3) أن ما نسبته (84.9%)من المشاركين تفوق الخبرة لديهم عن(10) سنوات، وأن ما نسبته(13.2%)الخبرة لديهم ما بين(5) إلى(10) سنوات، أما الباقي فإن الخبرة لديهم أقل من(5)سنوات، وهذا المؤشر الجيد يعطي دلالة على أن أغلب المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة واسعة، الأمر الذي يمكنهم من تفهم طبيعة الموضوع محل الدراسة.

جدول رقم (3): توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	%1.9
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	%13.2
من 10 سنوات فأكثر	45	%84.9
الإجمالي	53	%100

القسم الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بهدف الدراسة

1- متغير خاصية الملاءمة

يبين الجدول رقم (5) تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الملاءمة، حيث كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو (4.30) بانحراف معياري (0.991)، وأقل متوسط حسابي (3.98) بانحراف معياري (1.13)، وهذا دليل على أن المشاركين في الدراسة يدركون أن هناك أثر للملاءمة في المعلومات المحاسبية على فعالية إدارة مخاطر السيولة.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمتغير الملاءمة تبين أن القيمة الاحتمالية P_value لجميع الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول هي (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة.

جدول رقم (5): يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير خاصية الملاءمة

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية عند تقييم وضع السيولة.	4.13	0.961
2	يتم استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ بمخاطر السيولة.	4.00	0.960
3	تستخدم المعلومات المحاسبية في التعرف على نسب السيولة وبالتالي الوقوف على المخاطر.	4.30	0.911
4	تساعد المعلومات المحاسبية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في إدارة مخاطر السيولة.	3.98	1.13
5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ملائمة لمتخذ القرار فيما يتعلق بالمخاطر المترتبة عن اتخاذ القرار.	4.02	1.04
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة P_value 0.000			

2- متغير خاصية الموثوقية

يبن الجدول رقم (6) تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الموثوقية، حيث كان أعلى متوسط حسابي هو (4.15) بانحراف معياري (0.968)، وأقل متوسط حسابي (3.88) بانحراف معياري (1.01)، وهذا دليل على أن المشاركين في الدراسة يدركون أن هناك أثر للموثوقية في المعلومات المحاسبية على فعالية إدارة مخاطر السيولة.

أما بخصوص اختبار الفرضية المتعلقة بمتغير الموثوقية، تبين أن القيمة الاحتمالية P_value لجميع الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني هي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة.

جدول رقم (6): يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير خاصية الموثوقية

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة وخلوها من الأخطاء إلى حد كبير مما يزيد إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة السيولة.	3.98	1.00
2	تتصف المعلومات المحاسبية بأنها تعبر عن حقيقة أنشطة المصرف باختلاف أنواعها.	3.88	1.01
3	تعتبر التقارير الناتجة عن الرقابة الداخلية أداة جيدة لاتخاذ قرارات بخصوص السيولة.	4.07	0.937
4	يتم مراجعة المعلومات المحاسبية بالشكل الذى يؤمن وصولها إلى متخذي القرارات بصورتها الصحيحة، مما ينعكس إيجاباً على إدارة السيولة بالمصرف.	4.11	0.973
5	يتم إعداد التقارير المالية بشكل موضوعي دون تحيز لأي طرف مما يزيد درجة الاعتماد عليها.	4.15	0.968
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة P_value		0.000	

3- اختبار الفرضيات المتعلقة بالجزء الثالث من الدراسة والمتعلقة بالمتغيرات الشخصية(التخصص/الخبرة)

1/ التخصص العلمى:

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة F المحسوبة لكل من الملاءمة والموثوقية أقل من القيمة الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية P_value المتعلقة بالملاءمة والموثوقية أكبر من(5%)، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنها لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات متخذي القرار حول أثر الملاءمة والموثوقية تعزى إلى التخصص العلمي.

جدول رقم (7): تحليل التباين الأحادي حول عدم وجود فروقات في الإجابات تعزى للتخصص

البيان	قيمة F	القيم الاحتمالية P_value
الملاءمة	2.634	0.060
الموثوقية	2.605	0.063

3- مدة الخبرة:

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة F المحسوبة، لكل من الملاءمة والموثوقية أقل من القيمة الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية P_value المتعلقة بالملاءمة والموثوقية أكبر من (5%)، وبناء على ذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أنها لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات متخذي القرار حول أثر الملاءمة والموثوقية تعزى إلى مدة الخبرة.

جدول رقم (8): تحليل التباين الأحادي حول عدم وجود فروقات في الإجابات تعزى للخبرة

البيان	قيمة F	القيم الاحتمالية P_value
الملاءمة	0.159	0.853
الموثوقية	0.420	0.420

خامساً: النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الإحصائي للمشاركين في الدراسة يمكن القول أن متخذي القرار في فروع المصارف التجارية الواقعة في مدينتي أجدابيا وبنغازي يرون أن هناك أثر للملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية في إدارة فعالية مخاطر السيولة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أنه ليس هناك فروقات في إجابات المشاركين حول أثر الملائمة والموثوقية تعزى للمتغيرات الشخصية (التخصص/ الخبرة)، ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن هناك مساهمة للمعلومات المحاسبية في إدارة فعالية مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية. وعليه يوصي البحاث بالآتي:

1- التأكيد على أهمية خاصية الملاءمة وذلك من خلال القدرة على التأثير في القرار والحصول على المعلومة في الوقت المناسب.

2- التأكيد أيضاً على أهمية خاصية الموثوقية وذلك من خلال القدرة والتحقق والحياد والصدق في التعبير.

المراجع

احلاسة، نصر رمضان. (2013) دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة". ". رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية–غزة.

إسماعيل، مجبل دواي. (2014) أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية "بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (3)، 240–254.

الأعرج، عدنان شاهر. (2010) إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن: مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (25)، 103–122.

الجوهر، كريمة علي كاظم. (2011) العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة " دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (34)، العدد (90)، 108–128.

الطالب، غسان سالم. (2015) مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الأردن.

العريبي، عبد الفتاح عثمان. (2018) مدى تطبيق عوامل إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية وفق إسهامات بازل مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الحادي عشر.

الغالي، بوخروبة. (2015) دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك " دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة عبدالحميد بن باديس.

الكراسنة، إبراهيم. (2010) أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. ط (2). أبو ظبي: صندوق النقد العربي– معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات.

أبوكمال، ميرفت علي. (2007) الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازلII "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية–غزة.

أحمد، نضال رؤوف. (2013) دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي "دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، 300–335.

بركاني، سمية. (2016) إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية "دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–عين البيضاء". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة أم البواقي.

جواد، صلاح مهدي. (2007) استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية "دراسة اختبارية في عينة من الشركات العراقية المساهمة"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (5)، العدد (4)، 555–565.

حمد، أنور حمد سليمان. (2017) "دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية". أطروحة دكتوراة. السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

حمد، خلف محمد، وناجي، احمد فريد. (2017) مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية " دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (52)، 401–414.

حمزة، محي الدين. (2007) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد (1)، 145–174.

خلاف، سمية. (2014) دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية " دراسة حالة الوكالة رقم 324– BADR– بأم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة أم البواقي.

خياطة، مروان، وشيخ علي، حسين، وسليمان، مالك. (2013) أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة "دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية"، تنمية الرافدين، المجلد (35)، ملحق العدد (114)، 114-133.

ديبونة، محمد الصغير. (2017) أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية " حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015"". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

سماح، الغربي. (2015) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية " دراسة حالة- ولاية مسيلة". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

شاهين، علي عبدالله، وصباح، بهية مصباح. (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (15)، العدد (1)، 1-29.

شيخ السوق، ريما حيدر، وخلف، أسمهان، ومعلا، سلمان. (2017) أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية "دراسة حالة"، مجلة جامعة البعث، المجلد (39)، العدد (27)، 157-183.

عمار، صخر. (2017) تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية " دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

كاظم، حاتم كريم. (2011) "تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية". مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (22)، 307-338.

متولي، عصام الدين محمد. (2015) نظم المعلومات المحاسبية. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

محسن، بن سليم، وخميسي، بن رجم محمد. (2016) الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة " مقاربة السيولة المعرضة للخطر"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (3)، 59-68.

وهيبة، رجراج. (2014) إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (5)، 261-282.

يعقوب، فرح. (2017) إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي " دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي". رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا، الجامعة الافتراضية السورية.

Althebeh Ziad Abdulhaleem(2019) " IMPACT OF ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM ON REDUCING LIQUIDITY RISK IN SAUDI BANKS COMPARATIVE STUDY BETWEEN ISLAMIC BANKS AND COMMERCIAL BANKS " Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 1.

Akhtar .M. et.al , (2011) " liquidity Risk Management : A comparative study between conventional and Islamic Banks of Pakistan" , journal of research in Business, vol .1 Issue 1.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

مدى فعالية رقابة ديوان المحاسبة الليبي على أداء المؤسسات العامة للالتزام بأهداف التنمية المستدامة في ضوء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

غزالة أحمد اشكال
محاضر بقسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة سرت
Ghazalaishkal@su.edu.ly

سعاد عياش علي امعرف
محاضر بقسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة سرت
s.ayash@su.edu.ly

امباركة سالم حسن العماري
محاضر بقسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة سرت
embaraka.hassan@su.edu.ly

فاطمة على المجربي
محاضر بقسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة سرت
fatima.elmoujrbi @su.edu.ly

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى استعداد ديوان المحاسبة الليبي للتحقق من جاهزية و/أو التزام المؤسسات الخاضعة لرقابته لأهداف التنمية المستدامة في الضوء المعيار رقم (5130) من خلال استطلاع آراء عينة من موظفي ديوان المحاسبة؛ وإمكانية إصداره تقريراً رقابياً حول أهداف التنمية المستدامة وأبعادها من خلال تقييم الأداء والإفصاح عن نتائج تحليل مؤشرات التنمية المستدامة للمؤسسات الخاضعة لرقابته. وتمثل مجتمع البحث في كافة مسؤولي ديوان المحاسبة الليبي وفروعه، حيث أخذت منه عينة بسيطة ممثلة له، واستخدمت أسلوبي المقابلة الشخصية وتحليل المضمون من خلال استقراء وتحليل تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة(2017)م. وتوصلت لعدد من النتائج، منها: أن ديوان المحاسبة يسعى للوفاء بمتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع الخطط والبرامج اللازمة لتمكينه من فحص وتقييم كل المؤسسات الخاضعة لرقابته تجاه التزامها بتحقيق هذه الأهداف. يتوفر في تقرير الديوان عدة مؤشرات تؤكد قيامه بفحص ومراجعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، ديوان المحاسبة الليبي، أداء المؤسسات العامة.

Abstract

Aimed of this research to identify extent contribution the Audit Bureau in achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs) in light of Standard No. (5130), and the possibility of issuing an oversight report on the SDGs and dimensions by evaluating the performance and disclosure of the results of the analysis of the sustainable development indicators of the institutions under the control Libyan Audit Bureau (LAB). The research community was represented by officials work for LAB and its branches, where a simple representative sample was taken from it. The research used personal interview methods and content analysis through extrapolation and analysis of the report of the LAB for 2017. LAB seeks to meet the requirements of achieving the SDGs through development of plans and programs to enable it to examine and evaluate all institutions under its control towards its commitment to achieve these goals. The Supreme Auditing Institutions (SAI) report provides several indicators confirming that it examines and reviews the performance of the entities under its control with regard to the SDGs.

***Keywords: Sustainable Development Goals, Libyan Audit Bureau, Performance of Public Institutions*.**

المقدمة

التزمت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل مشترك بخطة التنمية المستدامة لعام (2030) م. وتمثل أهداف التنمية المستدامة محور تلك الأجندة وتوفر التزاماً طموحاً وطويل الأجل للعمل عبر مجموعة واسعة من القضايا الحيوية المتعلقة بـ "الناس والكوكب والازدهار". ويمكن للأجهزة العليا للرقابة، من خلال عمليات المراجعة التي تجريها وبما يتوافق مع صلاحياتها وأولوياتها، تقديم مساهمات قيمة في أطار الجهود الوطنية لمتابعة التقدم ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين عبر المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة.

على وجه التحديد، يمكن أن تُسهم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ جدول أعمال(2030)م من خلال دعم الجهود لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة، على النحو الذي دعا إليه الهدف(16) من أهداف التنمية المستدامة؛ مراجعة النظم الوطنية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة؛ إجراء عمليات مراجعة الأداء التي تدرس الاقتصاد والكفاءة والفعالية للبرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في جوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة؛ وأخيراً أن تكون نموذج للشفافية والمساءلة في عملياتها، بما في ذلك المراجعة وإعداد التقارير.(أحمد، 2019)

وأكدت المجموعات التابعة للمنظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي على المعيار رقم(ISSAI 5130) " التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" وأهمية هذه الأهداف وأن للأجهزة العليا دورٌ مهمٌ في تنفيذها. لذا فإن الإنتوساي كثفت جهودها لرصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبحثت من أجل وضع نهج رقابة شامل متكامل ومشاركة أصحاب المصالح الخارجيين وتوفير دوافع لتحقيق هذه الأهداف واستخدام مؤشراتها في عمليات المراجعة.(دليل مبادرة تنمية الانتوساي، 2018)

وليبيا كغيرها من الدول الأعضاء في منظمة الانتوساي معنية بهذا الشأن، حيث شهدت الفترة الأخيرة نشاطاً يشير إلى إدراك الديوان لأهمية دوره نحو رصد ومراقبة استعداد الجهات الخاضعة لرقابته تجاه الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بمتطلبات مراجعة وإعداد تقارير عن مدى التحسن تجاه الاستعداد و/ أو التنفيذ لهذه الأهداف. حيث شارك الديوان في ورشة عمل حول

الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في العاصمة التونسية بتاريخ 2019/7/11م أقامتها الأمانة العامة لمنظمة الاربوساي حيث تم استعراض تجارب الأجهزة العليا للرقابة بهذه الخصوص.
http://audit.gov.ly/home/news_once.php?NewsId=83

وكشف تقرير ديوان المحاسبة لسنة (2017) م، عن فساد كبير في مؤسسات الدولة، من إنفاق وهدر للمال العام وصل إلى (278) مليار دينار من (2012– 2017)، إضافةً إلى تصنيف ليبيا ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، وتفشي حجم الفساد في ليبيا يُعد أحد أكبر العوائق أمام التنمية بأبعادها الاجتماعية والبيئية والمؤسسية بجانب البعد الاقتصادي.(تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2017)

والاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بأبعاد التنمية المستدامة أدى إلى تزايد الضغوط على الوحدات الاقتصادية للقيام بمسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تجاه المجتمع، مما يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة التقرير عن مؤشرا ت التنمية المستدامة لمساعدة المجتمع في اتخاذ القرارات التي من شأنها الحفاظ على حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد سعى الانتوساي إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة حيث أعد دليلاً يساعد الأجهزة الرقابية العليا للقيام بمسؤوليات الرقابة البيئية ومعيار (5110) توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على (النشاطات ذات المنظور البيئي)، ومعيار (5120) الرقابة البيئية والرقابة النظامية، ومعيار (5130) التنمية المستدامة وكتيب (5140) حول الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها الأجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية.

لذلك يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤل الآتي:" **كيف يمكن لديوان المحاسبة الليبي المساهمة في تفعيل أهداف التنمية المستدامة للمؤسسات الخاضعة لرقابته في ضوء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؟** ". لتحقيق الأهداف التالية:

- استطلاع آراء عينة من موظفي ديوان المحاسبة للتعرف على مدى استعداد الديوان لتحقيق من جاهزية و/ أو التزام المؤسسات الخاضعة لرقابته لأهداف التنمية المستدامة.
- مدى توافر مؤشرات رصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تقارير الديوان.

كما تأتي أهمية هذا البحث في التأكيد على أهمية دور الديوان في المساهمة على تحفيز الجهات الخاضعة لرقابته للالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة، كما تنبع أهميته من المساهمات المتوقعة لنتائجه والتي قد تكون مفيدة لجهات الاختصاص.

مراجعة الدراسات السابقة

- دراسة **(Montero and Blanc,2019)**

The role of external audits in enhancing transparency and accountability for the sustainable development goals

استعرضت مشاركة الأجهزة الرقابية في مراجعة استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ عام (2015). حيث غطت عمليات المراجعة هذه الترتيبات المؤسسية الموضوعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعبئة الموارد وأطر الرقابة والتقييم، والتي أسفرت عن معلومات قيمة قد يساعد الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما كشفت الدراسة التأثير الذي أحدثته عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية التي انخرطت في هذه العملية مثل المشكلات السياسية والمؤسسية والفنية. أخيرًا، استكشف الأسئلة التي يطرحها مجال المشاركة الجديد على الأجهزة للرقابية، بما في ذلك الآفاق طويلة الأجل لإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة والعلاقة مع آليات المساءلة الأخرى عن هذه الأهداف على المستوى الوطني.

- **دراسة (المطيري، 2019):" الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة من منظور الموظفين"**

هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء موظفي الرقابة في ديوان المحاسبة وموظفي الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة، من حيث فعالية الدور الرقابي الذي يقوم به الديوان في تحقيق أهدافه والمتمثلة بالحفاظ على المال العام وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة، والحد من هدر الموارد، ووقف المخالفات والعمل على تصويبها. وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يقيمون الدور الديوان الرقابي بدرجة جيد جدا، وأوصت بضرورة رفع كفاءة الديوان وفق ما يتناسب مع أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة.

- **(عبد الحساني، 2018): "مقترح تقرير موحد لتدقيق التنمية المستدامة في العراق"**

هدفت للتحقق من إمكانية إعداد تقرير مراجعة موحد للتنمية المستدامة في العراق يتضمن نقاط الضعف في أنشطة الدولة تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعرفة ماهية التنمية المستدامة في الأجهزة الرقابية، وتوصلت لعدم قيام الديوان لإعداد تقرير موحد للتنمية المستدامة على الرغم إمكانيته للقيام بذلك، وأشارت إلى أنه يوجد في تقرير الديوان مؤشرات لتقويم أداء مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

- **دراسة (Winden, 2017)**

Auditors of sustainability: exploring the role of supreme audit institutions in the implementation of the sustainable development goals

سعت الدراسة للتعرف على مدى استطاعة المؤسسات الرقابية التأثير في مجال السياسة العامة لأهداف التنمية المستدامة، وما هي الطرق التي يمكن أن تؤثر بها على تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني؟ ومن خلال تقييم مخرجات ونتائج مراجعة هذه المؤسسات، حددت المدى الذي تمارس به التأثير المعرفي وتغيير سلوك صناع القرار. وأشارت إلى أن الاتصال والاستقلال في صنع القرار ونظام المتابعة، والقدرة التنظيمية والخصائص الخارجية للمؤسسة والبيئة السياسة كلها قادرة على شرح الاختلاف الموجود في مستويات التأثير لهذه المؤسسات على مجالات السياسة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأيضاً تنفيذها. وأظهرت النتائج أنه حتى في البلدان ذات الرقابة الضعيفة على الموازنة، فإن المؤسسات الرقابية تحظى بشفافية عالية. وحيث إن خطة (2030) م أكدت على أهمية ممارسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى جانب آليات المراقبة والمراجعة، فمن خلال عمل هذه المؤسسات فإنها تضمن المساءلة العامة والإدارة المالية السليمة، وبذلك فهي جزء من الإطار الذي لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **دراسة (Hairul Nizam Yusoff et al. ،2016)**

Sustainable development: what is the role of audit?

قامت باستكشاف استخدام المراجعة البيئية كأداة للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع العام بماليزيا خاصة مع تأكيد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على اعتبارها واحدة من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. واستخدمت المنهج الكيفي، وشملت مراجعي القطاع العام

والمسؤولين الحكوميين وأعضاء الهيئة التشريعية. وأضحت النتائج أن المراجعة البيئية يمكن أن تُسهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، البلدان النامية التي تُعطى فيها التنمية الاقتصادية الأولوية على الاحتياجات للحفاظ على البيئة، فقد بينت النتيجة أن دور المراجعة البيئية محدود فعليًا ويُستخدم فقط كإجراء وقائي لضمان أن التخطيط والتطوير لا يتأثر بشكل كبير بالبيئة والمجتمع.

- **دراسة(حمد،2016): "دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"**

سعت للتعرف على مراجعة الأداء البيئي وتحديد مفهومه ونشأته ومجالاته، والآفاق والصعوبات التي تعترض تطبيقه، وبيان دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلا عن تقديم نموذج لأساليب المراجعة البيئي بما يتناسب مع طبيعة منظمات الأعمال في العراق. وتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: دور المراجعة البيئية هو إسهامها في تقييم المبادرات المبذولة لمنع وتخفيف ومعالجة الأضرار البيئية أو للتعامل مع والحفاظ على الموارد الذي يعد البناء الأساس للتنمية البيئية المستدامة.

- **دراسة (Sandor Nagy, et. al, 2015):**

Improving audit functions of supreme audit institutions to promote sustainable development

قامت بعرض وتحليل مضمون التأثير ذي القيمة المضافة للأجهزة للرقابية بالتركيز على قضايا التنمية المستدامة. وحاولت الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن لهذه الأجهزة الاستجابة للتحديات العالمية والمحلية؟ ومساعدة الحكومة على تنفيذ التزاماتها نحو الاستدامة؟ أخيرًا، قامت بتتبع الطريقة الممكنة لتحسين وظائف المراجعة على مستوى الدولة والانتوساي، باستخدام بعض أفكار نظرية الشبكة التي تتناول تحليل الروابط والتفاعلات الاجتماعية. حيث يمكن للأجهزة الرقابية المساهمة في هذه العملية من خلال وظائفها، والتكييف مع التحديات والاتجاهات والتوقعات الناشئة عن التزامات التنمية المستدامة بخلق معرفة مراجعة على مستوى الدولة والعالم، واستغلال الآثار الإيجابية للتعاون وبناء القدرات المهنية. في الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة إلى إدخال إدارة الشبكات لتحسين كل من الكوادر البشرية – لخلق معرفة محلية بالمراجعة – ورأس المال

الاجتماعي داخل الإنتوساي لنشر وخلق المعرفة التنظيمية، من أجل تعميق آثار نتائج المراجعة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة أعلاه وغيرها من تلك التي تم الاطلاع عليها يمكن أن نخلص إلى اتفاقها مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع والهدف؛ إلا أنها تختلف من عدة جوانب حيث وظفت الدراسة الحالية منهج تحليل المحتوى باستخدام أداتين هما المقابلة والاطلاع على الوثائق ذات الصلة وتحليل تقارير الديوان من أجل تشخيص أفضل لمشكلة البحث. إضافةً لعدم تناول هذا الموضوع في البيئة الليبية حسب علم البحاث. وباعتبار ديوان المحاسبة عضو في المنظمات الدولية والأفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تتضح أبعاد الفجوة البحثية والتي يهتم بها هذا البحث المتمثلة في تقديم مساهمة علمية لبيان مدى فعالية الديوان في الرقابة على أداء المؤسسات العامة للالتزام بأهداف التنمية المستدامة في ضوء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ما لم تتطرق إليه أياً من الدراسات السابقة.

الإطار النظري

حلت أهداف التنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية الألفية، إذ تُعد بعيدة المدى وتتطلب مشاركة جميع الدول، وقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر (2015) أهداف للتنمية المستدامة للفترة من (2016) إلى (2030) تتألف من (17) هدفاً رئيسياً، مرتبطة ب(169)من الأهداف الفرعية ذات الصلة، كما اعترفت بدور للأجهزة العليا للرقابة في عمليات تنفيذ "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 " بشكل فعال وكفؤ وشفاف ومسؤول (اغريب، 2019: 1-2)

وساهمت العديد من الأجهزة الرقابية في إصدار تقارير بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن اهتمام الانتوساي بالتنمية المستدامة وإصدار معيار رقم(5130) وبينت فيه كيفية إدماج التنمية المستدامة في تقارير الرقابة والمراجعة.

مفهوم مراجعة التنمية المستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة باسم الأهداف العالمية، دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار. وتستند هذه الأهداف

السبعة عشر إلى النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، مع تضمين مجالات جديدة، مثل: تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، والابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام والعدالة، ضمن أولويات أخرى. https://www.undp.orgl.

وقُدم مفهوم التنمية المستدامة في قمة ريو عام (1992)م، وشمل أبعاد التنمية الثلاثة الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي. وكانت إحدى أهم النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة عام (2012) حول التنمية المستدامة (ريو+20) هي إطلاق عملية تحت قيادة الحكومة لإنشاء مجموعة من الأهداف العالمية لتحقيق التقدم في التنمية المستدامة ورصده بشكل أفضل. وتمثل هذه الأهداف الطموحة وطويلة الأجل مجموعة من القضايا الحيوية تتلخص في (17) هدفاً من بينها القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة ومكافحة التغير المناخي وحماية المحيطات والغابات.

وقد وضعت الأمم المتحدة بالشراكة مع (193) بلداً عضواً والعديد من مجموعات المجتمع المدني أهداف التنمية المستدامة. (الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20، 2012)

وقد اعُتمدت أهداف التنمية المستدامة من قبل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأقرت من قبل السلطة التنفيذية لحكومة كل بلد (دليل البرلماني، 2017: 10)

الهدف (1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف (2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية المُحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف (3) ضمان تتمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف (4) ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فُرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف (5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف (6) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف (7) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.

الهدف (8) تعزيز النمو الاقتصادي المُطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمِنتجة، توفير العمل اللائق للجميع.

الهدف (9) إقامة بُنية تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، تشجيع الابتكار.

الهدف (10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف (11) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف (12) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف (13) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغّير المناخ وآثاره.

الهدف (14) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف (15) حماية النظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات على نحو مستدام، مكافحة التصحر، وقف تدهور الأراضي وعكس مساره، وقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف (16) التشجيع لإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد لتحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف **(17)** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

شكل رقم (1): أهداف التنمية المستدامة

المصدر: منصة معارف التنمية المستدامة https://sustainabledevelopment.un.org/

وتُعرف مراجعة التنمية المستدامة بأنها "خدمة توكيدية تصديقيه تهدف تحسين جودة معلومات التنمية المستدامة لخدمة أصحاب المصلحة بالشركة باختبار مزاعم إدارتها عن التنمية المستدامة، وإبداء رأي فني محايد عن مدى صدق تلك المزاعم وتوصيله لأصحاب المصلحة ". (احمد، 2019)

ونخلص بأنه وانسجامًا مع الهدف الـ(16) من أهداف خطة التنمية المستدامة(2030)، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة عندما تقوم بتقييم مدى تطبيق هذه الغاية، أن تقدم عن نفسها أنماطاً نموذجية يحتذى بها من حيث الشفافية والفعالية والمساءلة فيما تقوم به من أعمال بما في ذلك مراجعة الحسابات ورفع تقارير الرقابة بأنواعه، والتأكد من سلامة الاستراتيجيات الوطنية ومدى تطبيقها ومستوى التقدم الذي أحرزته بالإضافة إلى تقييم التوجيهات الحكومية والخطط الموضوعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للتأكد من سلامة تطبيق هذه التوجهات.

مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

مما لا شك فيه أن للأجهزة العليا للرقابة دور فعال في ضمان جودة أداء القطاع العام من خلال اختصاصاتها المنصوص عليها في التشريعات المنظمة في مختلف الدول. وهذا ينطبق أيضا على ما يتعلق برصد ورقابة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف وآليات تنفيذها لتحديد مدى الإنجاز المتحقق. ومن المؤكد أن قيام هذه الأجهزة بواجبها في هذا السياق يتطلب منها وضع واتباع منهجية لبناء قدراتها المهنية للقيام بالمهام الرقابية المتعلقة بالتنمية المستدامة بجودة عالية. وتم الاعتماد على المعيار الذي أصدرته منظمة الانتوساي رقم (ISSAI 5130) واعتباره دليل مرشد للأجهزة العليا للرقابة لترشيد أدائها نحو رقابة فعالة على تحقيق التنمية المستدامة، وهو يتضمن أربعة عناصر: (معيار الانتوساي 5130: 2004).

العنصر الأول: معلومات عامة، ويعرف مفهوم التطور المستمر ويقدم نظرة شاملة كيف تستطيع نقاط الانطلاق تظهر بالاستراتيجيات والقرارات السياسية وبأنشطة المؤسسات العامة والخاصة.

العنصر الثاني: يشرح كيف يمكن للحكومات عرض الشروط العامة والاستراتيجيات الوطنية للتطور المستمر، كما يشرح الإمكانيات، التي تظهر برقابة الأجهزة الرقابية.

العنصر الثالث: يحلل تكامل مفهوم التطور المستمر بمختلف المجالات السياسية والبرامج وكذلك دور الأجهزة الرقابية عندما تراقب نوعية الإنجاز.

العنصر الرابع: يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات، التي يجب أن تتبعها الأجهزة الرقابية لإنجاز تطوير قدراتها من أجل تحقيق الرقابة بمجال التطور المستمر.

ويمكن أن تُسهم الأجهزة العليا للرقابة، في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة بعدة مجالات منها: https://www.intosaicommunity.net/user/postdetails/5

- الدعوة إلى التحسينات داخل نظم الإدارة المالية العامة مثل تحسين ممارسات المحاسبة الحكومية.
- مراجعة الشفافية الوطنية وإدارة المخاطر والحماية من الغش وعمليات الرقابة الداخلية للمساهمة في جهود منع الفساد بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- مراجعة قدرة نظم السجلات الإحصائية والحيوية الوطنية على إنتاج البيانات اللازمة لضمان عدم وجود مشكلة فيما يتعلق بالبيانات والإبلاغ عن التقدم المحرز عن أهداف التنمية المستدامة الوطنية.
- تقييم صحة الأهداف الوطنية ومقاييس الأداء، وتوافر بيانات الأداء، وكفاية نظام قياس الأداء الكلي.
- تقييم الاقتصاد والكفاءة والفعالية في البرامج الحكومية لمعالجة هدف التنمية المستدامة الوطنية في مجال موضوعي محدد (على سبيل المثال، التعليم، البنية التحتية، الصحة العامة، وما إلى ذلك) وما يجب القيام به لتحقيق هذا الهدف بشكل أفضل.
- مراجعة "ثورة البيانات" والمشاركة فيها من خلال تقييم قدرة الحكومة على تسخير البيانات الضخمة من أجل اتخاذ القرارات واستخدام تحليلات البيانات لتحديد فرص التحسين.
- دراسة البيانات الوطنية المفتوحة واستراتيجيات المشاركة المدنية.

- تقرير عن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و/أو توفير البيانات للتقرير المحلي الذي سيتم تقديمه كجزء من عمليات المتابعة والمراجعة للأمم المتحدة.
- مساعدة الحكومات الوطنية على محاربة الفساد وحماية الأصول العامة.
- ساعدت مجموعة عمل الانتوساي حول المراجعة البيئية جميع الأجهزة العليا للرقابة في فهم أفضل للقضايا المتعلقة بالمراجعة البيئية؛ وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية؛ ونشر المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد الإعلامية لاستخدامها.
- طورت مجموعة عمل الإنتوساي أدوات وفرص لتبادل المعرفة لتقييم الإصلاحات الوطنية، وتبادل المعلومات حول التقدم المحرز في الإصلاحات، وتتبع الإصلاحات على الصعيدين الوطني والدولي.

وبذلك يمكن القول بأن برنامج مبادرة الإنتوساي حول مراجعة أهداف التنمية المستدامة الذي تم إطلاقه في عام (2016) كان أحد المحركات الرئيسية لهذه الجهود، حيث سعى لدعم الأجهزة العليا للرقابة لإجراء عمليات مراجعة أداء عالية الجودة لأهداف التنمية المستدامة، توفير الدعم المختلط لفريق الأجهزة من خلال التعليم الإلكتروني، الدعم عبر الإنترنت، زيارات الدعم في الموقع، التدريب وجهاً لوجه، والتعليقات والمراجعة من قبل الزملاء والخبراء. ووُضعت إرشادات حول الاستعداد للمراجعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لضمان اتباع نهج مشترك. ووفر البرنامج أيضًا آلية لضمان الجودة لإجراء المراجعة وفق المعايير الدولية للرقابة المالية وفقًا المعمول بها تلزم كل مؤسسة مراجعة عليا بإدراج المراجعة التنمية المستدامة في خطتها السنوية وإصدار تقريرها وفقًا للمتطلبات القانونية السارية.

مجال مراجعة التنمية المستدامة

إن مجال خدمة مراجعة التنمية المستدامة يشتمل على مزاعم الإدارة بشأن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وخاصة المتعلقة بوجود وتفعيل خطط وبرامج للتنمية المستدامة، كفاية الإفصاح عن خطط وآليات برامج الاستدامة وعن مدى نجاح الشركة في تنفيذ برامج للتنمية المستدامة. ويمكن بلورة حدود ومجال خدمة مراجعة التنمية المستدامة كما يلى:(خضر،2019)

- **الشركات:** وهي شريك أساسي لا غنى عنه في عملية التنمية، لذلك يجب عليها أن تُحسن استغلال الموارد وحماية البيئة من التلوث، وتحمل مسئوليتها تجاه البيئة والمجتمع التي تعمل داخله. كما يجب أن يكون لديها استراتيجيات وسياسات بيئية ومنتجات وأنظمة إنتاج بيئية، وأن تستخدم تكنولوجيا الإنتاج النظيف، وتقلل وتدير تدفق الفاقد وتعيد استخدام الموارد وتقلل التلوث، وأن تساهم في نشر الوعي البيئي بين العاملين والعملاء والمجتمع، كما يجب ألا يتعدى استخدام الشركات للموارد الطبيعية الحد الذي يسمح لها بالتجدد بشكل طبيعي. كما يتعين عليها الإفصاح عن آثار أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك عن طريق الإفصاح عن الاستدامة.
- **المحاسب:** تتجاوز مهامه جمع وتحليل بيانات الاستدامة والإفصاح عنها، حيث تتعدد أدواره لمتابعة أهداف الاستدامة والتي يمكن أن تشمل: المساعدة في إبراز مفهوم التنمية المستدامة، دعم جهود المنظمات لبناء والمحافظة على علاقات مع أصحاب المصلحة، إدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة لأغراض الاستثمار. وأن خبرة المحاسبين في تصميم وتشغيل نظم المعلومات وتوفير تحليل كمي لمعلومات مالية وغير مالية، يجعلهم في موقع جيد لدعم ومتابعة استدامة الشركات، وأن هذا يتطلب في الوقت نفسه تفهم عميق لأوجه القصور في النظم المحاسبية، مع البحث في إمكانية الاستفادة من المساهمات المحتملة للطرق والأساليب المحاسبية الأخرى، ولا سيما أن المحاسبة أصبحت شريكاً أساسياً في المسؤولية الاجتماعية، فالمهارات الأساسية المحاسبية يجب استخدامها لمقابلة طلب المنظمات على شمول عملية إعداد التقرير.
- **المراجع الداخلي:** يجب أن يحدد ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن السياسات لجميع أصحاب المصلحة، إعادة النظر في السياسات لتحديد ما إذا كانت تعكس التزام الإدارة العليا والأهداف واضحة، وأن استراتيجية التنمية المستدامة تتسق مع سياسة التنمية المستدامة والخطة التنظيمية العامة، وأنها توفر معلومات كافية ومباشرة لتمكن من وضع خطط وأهداف تنمية مستدامة فعالة. ولتحديد المنفعة العملية لاستراتيجية التنمية المستدامة يجب أن يقابل المدقق الداخلي المسئولين عن تحديد الأهداف والخطط، ويفحص العمليات المصاحبة لتلك الأهداف والخطط ويوصل استنتاجاته لإدارة العليا. كما ينبغي عليه ضمان إدراج جوانب الاستدامة في إدارة المخاطر المؤسسة، حيث يمكن أن يساعد الإدارة في تحديد وتقييم وتنفيذ منهجيات إدارة المخاطر والضوابط للتصدي

لمخاطر التنمية المستدامة وينبغي له جمع الأدلة وتحديد ما إذا كان قد تم الوفاء بأهداف عمليات إدارة المخاطر. أيضاً ينبغي عليه تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات توليد مؤشرات الأداء، للكشف عن أوجه الضعف في هذه العملية من خلال مقابلات مع مستخدمي هذه المؤشرات. وينبغي عليه مواصلة المراجعة لتحديد هذه الأسباب الرئيسية لذلك.

تحديات الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

هناك تحديات ناشئة في مراجعات الأجهزة العليا للرقابة حول مدى الاستعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهمها ما يلي:(Montero& Blanc,2019)

1. عدم وجود خطة تنفيذ وطنية طولية الأجل، أو القيود على عملية التخطيط الاستراتيجي.
2. عدم وجود هيكل مؤسسي واضح يحدد الأدوار والمسؤوليات.
3. عدم إنشاء هيئة توجيه وطنية لإدارة التنفيذ المتسق على المستوى الوطني.
4. عدم الاهتمام بالتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية.
5. الازدواج المؤسسي، أي وجود أكثر من مؤسسة رقابية أو جهاز للرقابة.
6. الحاجة إلى استراتيجية تمويل طويلة الأجل للمشاريع ذات الأولوية، حيث فقط عدد قليل من الدول قامت بمواءمة الميزانيات مع أهداف التنمية المستدامة.
7. الحاجة إلى نظام مناسب للرقابة والتقييم، مع مؤشرات موثوقة وآليات التغذية المرتدة للإبلاغ.
8. الحاجة الي تحسين المكتب الوطني للإحصاء والتنسيق مع الكيانات الأخرى.
9. عدم وجود آليات فعالة لإشراك أصحاب المصلحة، أو أن استراتيجيات المشاركة غير الواضحة.
10. إنشاء آليات متكاملة للاتصال، أو استراتيجية الاتصال غير واضحة.
11. الافتقار إلى الموارد والقدرات البشرية والبنية التحتية ووسائل لأداء مهام الرقابة.
12. انخفاض الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين قيادة الجهاز والعاملين وفي المؤسسات الحكومية والمجتمع بشكل عام.

13. مقاومة داخلية لإدراج مراجعة أهداف التنمية المستدامة في خطط المراجعة حيث قد يُعتبر ذلك بعيد عن السياق الوطني للجهاز. كما أن لأجهزة ذات الموارد المحدودة قد تفاضل بين الاستثمار في عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة والقيام بأعمال المراجعة التقليدية.

14. تحتاج الأجهزة العليا للرقابة لمواكبة التطورات المنهجية والتقنية والقدرات والمهارات اللازمة لتحليل قضايا الإدارة والسياسة وتقييم النهج المتكاملة الذي تتطلبها أهداف التنمية المستدامة.

15. غالبًا ما ترى هذه الأجهزة أن مراجعة التنمية المستدامة عملية تسييس قد تحد من استقلال الجهاز، أيضا على أنها مسألة تتجاوز الحدود الوطنية.

16. صعوبة نشر تقارير مراجعة أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وسهولة الوصول إليها قد تفاقم فجوة الشفافية المتعلقة بهذه التقارير. كما يعتبر تحويل اللغة الفنية للتقارير إلى لغة سهلة الاستخدام تحد كبير أمام الجميع. وهنا يمكن استخدام الرسوم البيانية وملخصات قصيرة غير تقنية لنشر نتائج عمليات المراجعة على نطاق واسع بين الجماهير المختلفة.

17. يمثل التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية وأصحاب المصلحة الخارجيين تحدي نتيجة المخاوف بشأن خطر إشراك أصحاب المصلحة من أجل استقلالية الجهاز. كما أن بعضها يرى أن إدارة أصحاب المصلحة عملية معقدة بسبب عددهم الهائل فيما يتعلق بأي قضية معينة، ووجود وجهات نظر ومطالبات متعددة، والشرعية المختلفة المتصورة لمختلف أصحاب المصلحة.

اجراءات ديوان المحاسبة الليبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يسعى الديوان للرقابة على المال العام والتحقق من أن الجهات الخاضعة لرقابته تدير أعمالها وأنشطتها بكفاءة وفعالية واقتصاد وتوجيهها نحو تحسين أدائها وتعزيز الشفافية، وحيث إن تنفيذ برامج التنمية المستدامة أصبح ضمن الخطط الاستراتيجية للجهات الخاضعة لرقابته والمعنية بتنفيذ هذه الأهداف، لذلك عليه ، وفق قانونه، تقييم عمل هذه الجهات لتلبية الالتزامات الدولية، من خلال التركيز على متابعة الخطط والسياسات والإجراءات التي تعدها الدولة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم على مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بمراقبة وتقييم الأنظمة المستخدمة لمتابعة هذه الأهداف ونتائجها والإبلاغ عنها، فمن خلال قيام الديوان بمهام المراجعة المالية، مراجعة الأداء، ومراجعة الالتزام سيقيم مختلف جوانب أداء القطاع العام ونتائج السياسات المتعلقة

بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي سيساهم في بناء مؤسسات تتسم بالشفافية والكفاءة والمساءلة.

ويأتي قانون الديوان رقم(19) لسنة(2013)م الصادر بموجب قرار المؤتمر الوطني العام رقم (27) لسنة(2015)م ولائحته التنفيذية منسجماً مع أهداف التنمية المستدامة(2030)م. حيث أشارت المادة (17) إلى أنه حتى يتم الرقابة على الأداء لتقييم الكفاءة والفعالية والاقتصاد لمؤسسات الخاضعة للرقابة الديوان لابد أن يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد الطبيعية والثروة النفطية بشكل خاص مع مراعاة الاستدامة والمحافظة على البيئة، إن الحكومة قد راعت مصالح المجتمع والأجيال القادمة، أن الاستغلال لا يؤثر سلباً على تلك الموارد في الدولة، أنها قد راعت استغلال البدائل المتاحة كالطاقة الشمسية والرياح والرمال ومياه البحر كبديل اقتصادي للاستخدامات الجارية، إنها استخدمت الأصول والاستثمارات والمرافق العامة بكفاءة وفعالية وبما يتناسب مع المؤشرات والمعايير المستخدمة في النشاط، التحقق من مدى كفاءة وفعالية أنشطتها ووظائفها ومن أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي لتحقيق الأهداف المحددة لها، التحقق من مدى الدقة والعناية في وضع الموازنات التقديرية كأداة للرقابة وتحقيق الأهداف وأن التدفقات النقدية من مصادر التمويل قد حددت على أسس علمية وموضوعية ومشروعة، وأنها قد خضعت للمراجعة الدورية من خلال تقارير المتابعة .

كما أن المادة رقم (21) نصت بضرورة تقييم الديوان للسياسات النقدية والمالية المعتمدة بالدولة لتحقق من كفاءتها في استمرارية واستقرار الاقتصاد الوطني وقدرتها في التصدي للازمات الاقتصادية المحتملة، أيضاً تقييم السياسات الخاصة بميزان المدفوعات والميزان التجاري للوصول إلى تأكيد معقول بأنها قد وضعت بناء على تخطيط مالي واقتصادي، وأنها تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ضمان تخصيص أفضل للموارد في إشباع الحاجات توزيع أفضل للموارد لتحقيق أهداف التنمية والتوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل، العدالة في التوزيع وتحقيق الرفاهية لطبقات المجتمع، كذلك إدارة النقد الليبي والسيولة وأنشطة الاستيراد والتصدير بما يحقق مصالح الاقتصاد الوطني.

ويمكن القول أن ما نصت عليه كلٌّ من المادتين (17)،(21) يتماشى مع ما جاءت به أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي نص عليها معيار رقم (5130).

كما أشار رئيس الديوان حول مهام الديوان في رصد مدى استعاد الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة في سبيل تحقيق الشفافية والمساءلة الفعالة. إن الديوان يباشر مهامه الرقابية بموجب خططه التشغيلية المقررة والتي تتوافق ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة سواء على المستوى المرحلي أو الاستراتيجي، وأن الديوان بدأ في مواكبة المستجدات في هذا الجانب بربط أعماله بأهداف التنمية ومدى تحقيقها، حيث باشر الديوان فعلاً في اتخاذ الإجراءات التالية: تضمين خطته الإستراتيجية والتشغيلية لمهام الرقابة على أهداف التنمية المستدامة؛ تشكيل لجنة بموجب قرار رئيس الديوان رقم (583) لسنة (2018)م تتولى دراسة ملف التنمية المستدامة(2030)م وتقييمه؛ الرصد والتحقق من جاهزية الحكومة ومؤسسات الدولة ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة أثناء مزاولة مهامها. (شكشك، 2019) كما قامت وزارة التخطيط بتشكيل لجنة فنية بموجب قرار الوزير تحت رقم (62) لسنة (2018)م تتولى ملف أهداف التنمية المستدامة (2030)م.

إضافةً لذلك، أفاد مدير الإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات بديوان المحاسبة بوجود مقترح إرشادي للدليل حوكمة للشركات المملوكة للدولة (شاوش وأبوشكيوة، 2019) الذي يؤكد على ضرورة أن تصدر الشركات تقرير استدامة تشمل إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، متضمنةً: سياسة الحوكمة ورقابة السلوك المهني للعاملين، سياسة الشركة تجاه البيئة التي تعمل فيها وتأثيرها عليها، العلاقات الحكومية والمشاركات السياسية للدولة، سياسة الشركة الخاصة بعلاقات العاملين وحقوق الإنسان وسياسات عدم التمييز، جودة المنتجات والخدمات المقدمة من الشركة ونظام التعامل مع الشكاوي، ضمان استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات، سياسة مكافحة الغش والفساد، سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي استناداً إلى طبيعة الموضوع وأهدافه، واستخدمت المقابلة الشخصية كأداة أساسية لتجميع البيانات من عينة البحث، باعتبارها الأسلوب الأكثر شيوعاً

واستخدامًا في مثل هذه البحوث، كما استخدم أسلوب تحليل المضمون لتحليل البيانات واستخلاص النتائج تبعا لذلك. إضافةً إلى الأدوات أخرى متمثلة في التشريعات والنصوص القانونية، مع استقراء وتحليل تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة (2017) م، وذلك بما يتناسب هدف البحث ونوعه.

وأجريت مقابلة شخصية مع رئيس وعدد من موظفي فرع ديوان المحاسبة سرت، كما تم إجراء حوار مع مدير الإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات، بهدف التأكيد على المعلومات المجمعة من المصادر الأخرى، والحصول على معلومات تفسيرية (كيف، ولماذا) وتم طرح الأسئلة بصيغة الأسئلة المفتوحة لأنها تناسب هذا الغرض. وقد أجريت هذه المقابلة في 2019/09/09 م بمقر ديوان المحاسبة فرع سرت. **وتمثل** مجتمع البحث في كافة مسؤولي الديوان وفروعه ذوي العلاقة بأهداف التنمية المستدامة، حيث تم اختيار عينة من المسؤولين الذين قبلوا بإجراء مقابلات شخصية معهم، وأمكن الاتصال بهم وإجراء حوار معهم لغرض تجميع البيانات اللازمة لهذا البحث.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث، تم تجميع البيانات اللازمة المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الثانوية المتمثلة في الدوريات والمقالات والقوانين، والدراسات السابقة والأبحاث ومواقع الإنترنت المختلفة وكذلك تم تجميع البيانات من المصادر الأولية والمتمثلة في المقابلة الشخصية كأداة رئيسية للبحث إضافةً لتحليل التشريعات النصوص القانونية والتقارير المنشورة لديوان.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات المتحصل عليها من المقابلات الشخصية، والمتضمنة الأسئلة المتعلقة بهدف الدراسة الأول، المتمثل في استطلاع آراء عينة من موظفي ديوان المحاسبة للتعرف على مدى استعداد الديوان لتحقيق من جاهزية و/ أو التزام المؤسسات الخاضعة لرقابته لأهداف التنمية المستدامة. ولتدعيم هذا التحليل تم الاقتباس المباشر لبعض العبارات من خلال إجاباتهم. وفيما يلي تحليلاً لهذه المقابلات:

السؤال الأول: هل يسعى الديوان للعمل على تقييم مدى فاعلية الإجراءات الحكومية المتخذة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان توجيهها الصحيح من خلال بناء القدرات لأعضائه

والتشارك المعرفي وتبادل الخبرات مع الأجهزة النظيرة، التدريب على استخدام تقنية المعلومات والحوكمة الإلكترونية، التشجيع على التميز والاجتهاد في العمل، تحفيز البحوث والدراسات المتعلقة بالأجهزة الرقابية؟

أكد كل المشاركين على أن الديوان يسعى للعمل على تقييم الإجراءات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المؤسسات الخاضعة لرقابته، والاقتباس التالي يؤكد ذلك:

" قام الديوان بتعيين عدد من الموظفين أُطلق عليهم (اللبنة) وهم أوائل الطلبة خريجي قسم المحاسبة بكليات الاقتصاد، وأُعد لهم برنامج تدريبي، تم التركيز فيه على تفعيل العمل بمعايير المحاسبة الدولية، كما قام بإيفاد العديد من موظفيه لدورات خارجية في مختلف التخصصات، كما شارك في الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية".

وعند سؤال المشاركين هل يوفر الديوان الأموال اللازمة لتنمية قدرات أعضائه تجاه أهداف التنمية المستدامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك شرط بضرورة إنفاق هذه الأموال وفقا لخطة التنمية المستدامة؟ كان الرد بأنه توجد ميزانية مخصصة مستقلة من وزارة المالية وتحال كمخصصات مالية سنوية. وفيما يخص بند التدريب وتنمية القدرات البشرية بالديوان النصيب الأكبر من الميزانية المخصصة للديوان.

وكذلك عند السؤال عن ماهية الوسائل والموارد التي تحتاج إليها كمراجع لتمكينك من تطوير أو المساهمة في تطوير خطة التنمية المستدامة؟ أكد كل المشاركين عل أن الموارد المالية من أهم الموارد، وكذلك وضع خطة مشتركة مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن.

أما عند سؤالهم عن المجتمعات والمجموعات والأفراد الذين ينبغي أو تم استشارتهم عند وضع خطة تجاه تحقيق التنمية المستدامة؟ أجاب جميع المشاركين بأنها المنظمات الدولية التي تهتم بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ونظام حوكمة، وكذلك التي تقوم بإعداد برنامج واضح للتنمية المستدامة.

عند السؤال هل يتوفر لدى الديوان موظفين مهنيّين مُكلّفين يمكنهم مشاركة اللجان المعنية مبادرات التنمية المستدامة في تحليل ومراجعة الموازنة ومشاريع القوانين ذات الصلة؟ أكد

المشاركون على أنه يوجد لدى الديوان موظفين مهنيّين أكفاء للقيام بذلك، كما هو موضح في الاقتباس التالي:

"من خلال المشاركات الدولية لديوان المحاسبة بالمؤتمرات والندوات الدولية وإعداد ورقات عمل بحثية. حيث قام وفد من الديوان بالمشاركة في ورشة عمل تدريبية حول الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تنظمها الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي بمدينة الحمامات في تونس".

عندما تم السؤال عن: ما مدى ضرورة إنشاء وحدة أو إدارة خاصة بالتنمية المستدامة تضم كوادر مؤهلة وقادرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ أكد المشاركون على ضرورة إنشاء وحدة أو إدارة خاصة لوضع ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وذلك لمواكبة التطور الحاصل في العالم، وضرورة إعداد كوادر فنية محلية وتدريبها للاستفادة منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السؤال الثاني: هل تم عقد أي جلسات لمراجعي الديوان بهدف تقديم المعلومات أو رفع الوعي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام (2030)؟

وجاء الرد على ذلك بنعم، حيث شارك الديوان في برنامج مبادرة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، اتخذت رئاسة الديوان قراراً، بشأن تبنّي تطبيق معايير الإنتوساي على كافة المستويات المؤسّسية، وتم توقيع اتفاقية الالتزام مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، وذلك في ورشة العمل التي أقيمت بالمملكة المغربية في(2014)م. كما نظم مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 12 / 03 / 2018 م حلقة نقاش حول دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لمنهجية منظمة الانتوساي، من خال ورقة عمل قدمت من قبل المركز وعرض حالة عملية لأحد الأجهزة النظيرة في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد خلصت الحلقة لعدد من التوصيات، أهمها: ضرورة تفعيل دور الديوان في رصد مدى استعداد وجاهزية السلطات التنفيذية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والقيام بعمليات الرقابة على الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. والمساهمة في تحقيق الهدف (16) الذي ينص على بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. والاضطلاع بدور نموذجي في الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها. شارك

ديوان المحاسبة الليبي بوفد رسمي في المؤتمر الإقليمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمنطقة الجوار الأوروبي الجنوبية حول " الدور المتحول للأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة في ضوء أهداف التنمية المستدامة" والذي عقد بالجمهورية التونسية خال الفترة من (20) إلى 21 / 06 / 2018 م، وتم خلاله تبادل التجارب في موضوع اللقاء بين الأجهزة المشتركة والتحديات القائمة في هذا المجال وطرق معالجتها

السؤال الثالث: هل يملك الديوان السُبل القانونية والإجرائية الكافية والقدرات التشريعية اللازمة للشروع في وضع التشريعات والنظر فيها وتعديلها بغية دعم أهداف التنمية المستدامة؟

أكد المشاركون بأنه يوجد لدى الديوان قانون ينظم العمل ولائحته التنفيذية، ويقوم الديوان من فترة لأخرى بإجراء التعديلات اللازمة لمواكبة التطورات وذلك عن طريق الجهات التشريعية في الدولة.

أما عند سؤالهم عن ما هي خطط الديوان لتنمية قدراته وموظفيه؟ أجاب أغلب المشاركين بأنه يوجد لدى الديوان إدارة عامة فنية (مركز البحوث والدراسات في الديوان) مختصة تقوم بإعداد ومتابعة كل التطورات في النظام العالمي، وإعداد دورات وورش العمل للوعي والتطور والإدراك وهي قائمة بدورها فعلا.

عند السؤال عن هل تتوفر موازنة داخلية كافية لتدريب الموظفين وتطويرهم معرفياً؟ أجاب المشاركون بنعم لدى الديوان ميزانية مخصصة للتدريب (إدارة التدريب والتطوير).

وعندما تم سؤالهم عن ما هو الدعم الذي تُقدّمه المنظمات الخارجية بهدف المساعدة في بناء قدرات الموظفين؟ أجاب المشاركين وبشكل عام بأنه تم إيفاد معظم الموظفين في الديوان وفروعه في دورات خارجية (المغرب، مصر، الكويت، تركيا) في جميع التخصصات في نهاية عام (2013) م.

وبعد سؤال المشاركين عن أي من المؤسسات المالية أو الدولية مُستعدّة لتوفير الموارد اللازمة لدعم بناء قدرات الديوان وموظفيه وعقد التدريب؟ يتضح أن معظم المشاركين يرون بأنها حسب الأوضاع الأمنية، والاقتباس التالي يدل على ذلك:

"هذا يتوقف على الوضع الأمني للدولة بشكل عام، ولكي تقوم هذه المؤسسات (وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي) بصرف أو تخصيص بنود لديوان المحاسبة ليقوم ببناء قدرات موظفي الديوان من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية".

ولتحقيق هدف الدراسة الثاني تم استقراء بعض المؤشرات من تقرير الديوان لسنة (2017)م، والتي تؤكد قيامه بمراجعة الجهات الخاضعة لرقابته تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن من خلال ما تم استقراؤه سرد بعض منها على سبيل المثال لا الحصر: (تقرير ديوان المحاسبة، 2017)

أولا: الوضع المالي وسياسات الحكومة:

- الفصل الثاني–ميزانية الترتيبات المالية – أشار إلى أن هذه الترتيبات عشوائية ولم تُرسم السياسات والأهداف الاقتصادية التي أُقرت بشأنها، وأن الجهات المعنية بالمشروعات وبرامج التنمية لم تقدم تقارير متابعة حولها مما يحول دون متابعة موقف التنفيذ، كما أن الجهات المدعومة (الأدوية، المحروقات، المياه والصرف الصحي، الكهرباء والإنارة والنظافة العامة) تعاني من نقص السيولة اللازمة لتغطية السلع والخدمات التي تقدمها.
- الفصل الخامس– سياسات إدارة الأزمة– أشار إلى تأخر الحكومة في الوفاء بمتطلباتها الاقتصادية والخدمية من حيث توفير الاستقرار وإدارة الموارد والمؤسسات الاقتصادية بكفاءة، وعدم وجود برامج واضحة لتلبية احتياجات المجتمع من خدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء والنظافة والإسكان وتوظيف الشباب ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الفصل السادس– السياسة التنموية– أشار بأنه رغم أن الإنفاق الاستثماري يعتبر الأصل في أعمال أي حكومة، وأغلب الإنفاق التسييري يستخدم كوسيلة لتسيير عجلة التنمية وزيادة الدخل، إلا أنه نتيجة للظروف الدولة وشح الموارد وتدني الكفاءة وسوء الإدارة والفساد لا تزال الدولة تفتقد الرؤية والإطار اللازمين للأهداف التنموية. حيث اعتمدت الحكومة في إدارة شؤون الدولة على الإنفاق الاستهلاكي، وأهملت استخدام الميزانية كأداة للسياسة المالية لتخلي الاقتصاد من حالات الركود والبطالة ورفع مستوي النمو وتحقيق التنمية. حيث انخفضت نسبة نفقات التنمية إلى نفقات التسيير لتصل خلال العام المالي (2016) إلى أدنى مستوياتها ولم تتجاوز نسبة (5%) وارتفعت

نسبة الإنفاق التسييري مقارنة بالإنفاق التنموي حيث كانت (95 %) وتعبر هذه النسب عن الخلل في هيكل الميزانية العامة ويجعل المالية العامة غير قابلة للاستدامة في المدى المتوسط والطويل، حيث أن المشاريع التنموية هي أهم أدوات تحقيق النمو.

- الفصل السابع–سياسة التوظيف والمرتبات– أشار إلى سوء أداء الحكومة واستمرار الانتهاكات والمخالفات في سياسة التوظيف والمرتبات.

ومما سبق، يمكن أن نستنتج أن التقرير يعكس إخفاق الحكومة في تحقيق كلٍّ من الهدف الأول، الثاني، الثالث، الثامن، والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.

- الفصل الثامن– حوكمة الشركات – أشار إلى ضعف أنظمة الحوكمة وتدني مستوى الإفصاح والشفافية وغياب أنظمة المساءلة. وهذا يعكس إخفاق الحكومة في تحقيق الهدف السادس عشر فيما يتعلق ببناء مؤسات فعالة وخاضعة للمساءلة .
- الفصل العاشر_ السياسات الاقتصادية_ أشار إلى تعطيل دور معظم أدوات السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاستدامة.
- الفصل الحادي عشر_ سياسة سعر الصرف_ أشار إلى ضعف الضوابط على سعر الصرف مما أدى إلى تدني الطبقة الوسطى لمستوى الفقر مع ظهور شريحة أثرياء مستفيدة من النقد الأجنبي لعدم العدالة في ميزة مبادلة العملة ومعاملات التحويلات الخارجية بين شرائح المجتمع. بما يؤكد إخفاق الحكومة في تحقيق الهدف الأول، الثاني، الثالث، الثامن، والعاشر من أهداف التنمية المستدامة

ثانيا: أداء القطاعات

- الفصل الثالث – قطاع النفط– أشار إلى ضعف أنظمة الحوكمة لغياب الإفصاح والشفافية والتعتيم عن بيانات مهمة أساسية، الإخلال بمبدأ فصل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات، تدني مستوى تقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والتشغيلية والقيد بالدفاتر والسجلات والنظام المالي، عدم التطرق إلى الخطة الاستراتيجية والمستهدفات التشغيلية والإنتاجية وأعمال المراجع الداخلي وجودة تقاريره وآليات العمل والجولات التفتيشية والجرد المفاجئ. وهذا مؤشر على مدى المخالفات التي تجعل هذا القطاع بعيد جداً عن ما ورد في الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

أيضاً أشار إلى تعثر البرنامج التنموي بقطاع النفط الذي أُقر بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (425) لسنة (2009)م، بالرغم من المباشرة في اتخاد الإجراءات التنفيذية؛ عدم تواجد شركات خدمية متخصصة بأعمال الصيانة؛ تأخر الميزانيات التشغيلية المطلوبة لتنفيذ برامج المخطط لها لأعمال الصيانة والحفر والتطوير من قبل الشركات المنتجة . يتبين ضعف أداء المؤسسة بتحقيق هدفي التنمية المستدامة الثامن، والثاني عشر.

كما كانت نتائج فحصه وتقييمه للنشاط البيئي بأن كلاً من شركة المبروك وأكاكوس والهروج للعمليات النفطية لا تمتلك نظماً إدارية بيئية خاصة بها، كما لا تولي الاهتمام اللازم بتحسين الأداء البيئي لانخفاض المبالغ المخصصة للبرامج البيئية وضعف مؤهلات بعض العاملين وعدم توافر الكوادر المتخصصة في إدارة الصحة والسلامة البيئية، كما لم تولي الاهتمام الكافي بشأن القيام بالاستفادة من الغاز المصاحب وقيامها بالتخلص منه بالحرق الكامل، حيث أن كميات الغاز المصاحب لإنتاج النقط يتم التخلص منها بالحرق في الهواء الجوي بالرغم من الانبعاثات الضارة الشديدة الخطورة الناتجة عن هذه الطريقة التقليدية، ولم تحذو حذو الشركات الرائدة في مجال الصناعات النفطية بشأن التقليص من كميات الغاز المحروق باستخدام تقنيات متقدمة في هذا المجال والاستفادة منه في تحقيق دخل إضافي، كما لم تقم بقياس نسب الانبعاثات المتطايرة عن عملية بألقاء النفايات الصلبة في مكبات مفتوحة بما تحتويه من بقايا الزيوت والشحوم والمواد الكيميائية . **وبذلك يتضح** التأثير البيئي السلبي وبما لا يتوافق مع على الهدف السادس، والهدف الثالث عشر.

- الفصل الحادي عشر– قطاع الصحة–أشار إلى فشل وزارة الصحة في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة حيث إن أداء هذا القطاع انحراف عن تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض نسبة الوفيات والقضاء على الأمراض والوقاية منها وضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية وذلك لقصوره في إدارة الأنشطة وتوجيه مخصصاته بشكل المناسب.
- الفصل الثالث عشر– قطاع التعليم أيضا– أشار إلى تدني أداء القطاع وفشله في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، حيث إن مستوى أداء وجودة التعليم متدنية ومخرجاته ضعيفة رغم الإنفاق الكبير على القطاع لغياب الرؤية والاستراتيجية لرفع مستوى التعليم.

- الفصل الثامن عشر– قطاع الكهرباء– أشار إلى أن الشركة العامة للكهرباء لم تفلح في تقديم الخدمة وتوفير الطاقة بالقدر الذي يلبي حاجات المستهلك وافتقارها للإدارة الرشيدة للنهوض بدورها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعليه واقتصاد، كما يعاني جهاز الطاقات المتجددة من نقص التمويل وفرص الاستثمار بما يعرقل نشر ودعم الطاقات المتحددة والبديلة. وهذا ما يجعلها غير قادرة على تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

مناقشة النتائج

من خلال ما تم معرفته من معلومات سواء من المقابلات والحوار مع إدارة وموظفي الديوان، وكذلك الاطلاع على الوثائق والتقارير ذات الصلة يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- أن الديوان يسعى للوفاء بمتطلبات أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع الخطط والبرامج اللازمة لتمكينه من فحص وتقييم المؤسسات الخاضعة لرقابته تجاه التزامها بتحقيق هذه الأهداف، حيث وفر الأموال اللازمة لتنمية قدرات أعضائه بعقد برامج تدريب داخلية والخارجية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل وتبادل الخبرات مع النظراء، وتحديث القوانين لمقابلة كل التطورات الناشئة في هذا المجال. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Sandor Nagy, et. al, 2015)
- يتوفر في تقرير الديوان عدد من المؤشرات تؤكد قيامه بفحص ومراجعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. مع ملاحظة أن نتائج فحصه قد تجاهلت تقريبا المؤشرات البيئية وذلك باستثناء قطاع النفط، وربما يكون ذلك لطبيعة هذا القطاع كونه من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة، ولكن هذا لا يعفي الديوان من مسئوليته تجاه فحص باقي الجهات لتقييم مدى التزامها بمسئوليتها البيئية. من ناحية أخرى، على الرغم من أهمية المسئولية الاجتماعية للمؤسسات ألا أنه يمكن ملاحظة تجاهل شبه كامل للديوان من خلال عمليات الفحص والمراجعة التي يقوم بها لهذا الجانب. وهذا النتيجة تكاد تكون متفقة مع ما جاءت به دراسة (عبد الحساني، 2018) التي استخدمت ذات المنهج في تحليل.
- أخيراً، من خلال ما سبق يتبين أن لدى إدارة الديوان إدراك كافٍ بأهمية التنمية المستدامة من خلال سعيه مؤخراً للانضمام والمشاركة في أغلب الفعاليات والبرامج ذات الصلة بالتنمية

المستدامة. مع ذلك، يبقى ذلك الوعي والاهتمام قاصراً على المستويات الإدارية العليا؛ حيث لازالت الفكرة والرؤية يشوبها التعتيم للمراجعين في المستويات المتوسطة والدنيا على الرغم من أهمية نشر التوعية حول أهداف التنمية المستدامة بين كل هذه الفئات التي هي أساساً تقوم بمهام الفحص والمراجعة.

- وبناءً على ما تم التوصل إليه، يوصي البحاث بأن يكيف الديوان أنظمة المساءلة الخاصة به بما يتناسب من متطلبات التنمية المستدامة ونشر الوعي بأهميتها بين كافة مراجعيه لإدراك مسئوليتهم تجاه تحفيز وتنفيذ كافة الجهات الخاضعة لرقابة أهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشفافية والقضاء على الفساد وخلق مؤسسات فاعلة تقوم بدورها تجاه المجتمع.
- وفيما يتعلق بالأبحاث المستقبلية يقترح البحاث بالمجالات التالية، والتي تُعد نقاطاً بحثية ملحة تحتاج للمعالجة:

✓ أثر التخصص الصناعي لمراجعي الديوان في تفعيل الرقابة على التزام الجهات العامة بأهداف التنمية المستدامة.

✓ أثر حوكمة قطاع النفط في تفعيل دور الديوان نحو مراجعة التنمية.

المراجع

أّحمد، سعدي، 201،: " مراجعة مدى استعداد وجاهزية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، مجلة الرقابة المالية، العدد 74.

اغريب، علاء (2019) مراجعة جاهزية الحكومة الفلسطينية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أجندة السياسات الوطنية(2017 – 2022) من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية والإدارية، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات" 23 و 24 نيسان، جامعة بيرزيت– فلسطين، ديوان الرقابة المالية والإدارية – فلسطين رام الله.

التقرير السنوي للعام 2017، ديوان المحاسبة الليبي.

المطيري، يوسف محمد ، 2019، " الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وفق أهداف ومؤشرات الخطة التنموية للدولة من منظور الموظفين: دراسة استطلاعية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية– جامعة الإسكندرية، المجلد 56، العدد الثاني – إبريل 2019 .

الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+ 20 ، المستقبل الذي نصبو إليه في ريو دي جانيرو ، البرزيل ،2012: https://sustainabledevelopment.un.org/?menu

حمد، منى كامل،2016، " دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، المؤتمر العلمي الأول (أهداف التنمية المستدامة 2030 خارطة طريق في إطار تنموي)، وزارة التخطيط العراقية، 2016/ 11/ 24.

خضر، سيف الدين محمد، 2019،" تدقيق التنمية المستدامة"، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة دولة الكويت، السنة 15، العدد 58يوليو 2019

دليل مبادرة تنمية الانتوساي، 2018:

file:///C:/Users/World/Downloads/180%20Guidance%20on%20Auditing%20Preparedness%20Version%200%20(1)%20(2).pdf

الدليل البرلماني(2017)، دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، www.undp.org

شاوش، رافع محمد وأبو شكيوة، نهى محمود(2019)"مقترح إرشادي لإعداد دليل حوكمة للشركات المملوكة للدولة، الإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات، ديوان المحاسبة، دولة ليبيا.

شكشك، خالد (2019) "نعمل على تحقيق رقابة مالية فاعلة تهدف لحفظ المال العام وصونه، مجلة الرقابة المالية، العدد الرابع، النصف الأول، مجلة دورية متخصصة تصدر عن ديوان المحاسبة الليبي، ص 4-9.

عبد الحساني، وعد هادي (2018) ، مقترح تقرير موحد لتدقيق التنمية المستدامة في العراق بحث تطبيقي على بعض مؤسسات القطاع العام في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (8)، العدد (2) 83-98.

القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته، واللائحة التنفيذية.

معيار الانتوساي (5130)، دور الأجهزة العليا الرقابة المالية والمحاسبة في التنمية المستدامة، (2004).

Aranzazu Guillán Monteroa and David Le Blancb (2019) The role of external audits in enhancing transparency and accountability for the sustainable development goals, Department of Economic & Social Affairs, DESA Working Paper No. 157, pp.1-29.

Hairul Nizam Yusoff, Ahmad Fariz Mohamed & Abdul Samad Hadi (2016) Sustainable development: what is the role of audit? Journal of Sustainability Science and Management, Volume 11 Number 1, pp: 99-112

Sandor Nagy, Jozsef Gal & Antal Veha (2015) Improving audit functions of supreme audit institutions to promote sustainable development, Applied Studies in Agribusiness and Commerce – APSTRACT, Agroinform Publishing House, Budapest, pp64-69

Winden (2017) Auditors of sustainability: exploring the role of supreme audit institutions in the implementation of the sustainable development goals, July 4th, Utrecht University

https://www.intosaicommunity.net/user/postdetails/5

https://www.undp.orgl

https://sustainabledevelopment.un.org/

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

مدى تأثير آليات الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على المصارف التجارية

إيناس مفتاح محمد العريفي
كلية الاقتصاد والتجارة–جامعة المرقب
DMJubran@elmergib.edu.ly

ضو مصطفى جبران
كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب
Enasalarifi82@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الثلاثة (لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة) وجودة المراجعة الداخلية، وكذلك اكتشاف نواحي الضعف في تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأسلوب الاستقرائي والاستنتاجي، والاطلاع على الدراسات السابقة النظرية والميدانية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع مع استقراء أهم نتائجها، وقام الباحثان بدراسة ميدانية شملت مديري وموظفي إدارات المراجعة الداخلية في المصارف، ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لعرض وتحليل نتائج الدراسة، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : أن تعيين مديري المراجعة الداخلية يعتبر من مهام لجنة المراجعة، وكذلك الحال في حالة التغيير أو عزل أحد المراجعين، كما أن من أهم واجبات لجنة المراجعة المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المصارف وتعظيم أرباحها بشكل عادل، ومساعدة مجلس الإدارة في النهوض بمسئولياته وصولًا إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة، وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة اهتمام نقابة المراجعين على توجيه المراجعين للانخراط للدورات التدريبية و ورش العمل للرفع من كفاءة المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، المراجعة الداخلية، المصارف التجارية.

Abstract

This study aims to examine the relationship between the three rules of governance of companies (auditing committee, external auditing and council of the management) and the quality of internal auditing. It also has aimed to discover the points of weakness in the application of rules of governance of companies in the commercial banks. In order to attain the aims of the study, inductive and deductive methodologies have been employed as well as reviewing previous theoretical and field Arabic and English studies that are relevant to the subject and extracting their most important results. The two researchers have performed a field study focused on managers and employees of auditing management in banks. To display and analyze the results of the study, SPSS has been used. The study has found several results, most important of which are: appointment of managers of internal auditing is among the tasks of auditing committee and that this is also the case in case of change or sacking of one of the auditors. It is also among the most important tasks of the committee of auditing to save the rights of contributors and stakeholders in banks magnifying their profit equally, helping the management council to conduct its responsibilities to the achieve the wise governance. The study has ended by suggesting a number of recommendations, most important of which are: it is important that the syndicate of internal auditing to guide the auditors to join training sessions and workshops to help boost the efficiency of internal auditing.

Keywords: governance mechanisms, internal audit, commercial banks.

المقدمة

زادت في الآونة الأخيرة أزمة عدم ثقة بين المساهمين والإدارة والمراجعين، بسبب وجود خلل في التقارير المالية التي ترتب عليها حدوث الأزمة المالية العالمية، وبالتالي كان لا بدَّ من البحث عن حلّ يتمثل في تطبيق آليات معينة تضمن الإدارة الرشيدة لأموال واستثمارات هؤلاء المساهمين، وأصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تطبق في الشركات والمصارف الخاصة والعامة على حدٍّ سواء، وبما أن المصارف التجارية أحد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا الحاضر، لما لهذه المصارف من دور حساس في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول(دليلة،2014)، وهذا يؤشر إلى الأهمية الخاصة لممارسة وتطبيق آليات الحوكمة في هذه المصارف، وبالتالي فإن عدم تطبيق المصارف التجارية للحوكمة له تأثير غير مرغوب في العديد من الجوانب، ومنها التصرفات المهنية للمراجعين الداخليين، وهذا الأمر ينعكس سلبًا على جودة أدائهم لوظيفة المراجعة الداخلية، مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وبالتالي فإنه بعد ظهور مبادئ حوكمة الشركات وتطورها في السنوات الأخيرة قد تم تحديد آليات معينة لحوكمة الشركات، وهي: مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجنة المراجعة(حماد ،2014)، لذا سعينا من خلال هذه الورقة إلى محاولة دراسة أهمية آليات حوكمة الشركات وأثرها على جودة المراجعة الداخلية، والتي تتضمنها من خلال صياغة الأسئلة التالية :

مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة تستهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الثلاثة (لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة) وجودة المراجعة الداخلية، وكذلك اكتشاف نواحي الضعف في تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية والخروج بتوصيات تدفع باتجاه تعزيز دور الحوكمة في رفع مستوي جودة المراجعة الداخلية.

وتحقيقًا للأهداف السابقة تم صياغة الفروض التالية: –

1- لا يوجد ارتباط معنوي بين المراجعة الخارجية وجودة المراجعة في المصارف التجارية.

2- لا يوجد ارتباط معنوي بين لجنة المراجعة وجودة المراجعة في المصارف التجارية.

3- لا يوجد ارتباط معنوي بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة في المصارف التجارية.

ولتحقيق الأهداف السابقة اعتمدنا على المنهج الاستقرائي: ويتمثل في الاطِّلاع على الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية والأبحاث وما صدر عن المؤتمرات العلمية والدوريات، والمنهج الاستنباطي ويتمثل في الدراسة التطبيقية لاختبار مدى صحة الفروض التي يقوم عليها البحث والاعتماد على مصادر البيانات وأسلوب ووسائل جمعها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

وبناء على ذلك تؤكد الدراسة على أهمية حوكمة الشركات وأثرها على جودة المراجعة الداخلية، فضلا عن كونها أحد الدراسات الرائدة التي تناولت الربط بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وجودة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية، كما أن موضوع حوكمة الشركات أحد أهم الموضوعات المثارة على ساحة البحث العلمي في الآونة الحالية، مما يتطلب ضرورة معرفة المتطلبات اللازمة لتفعيل قواعد حوكمة الشركات، لذا فالدراسة ستقدم مجموعة من النتائج وما سيبنى عليها من توصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتحسين جودة أدائها مما يسهم في إنجاح هذه المصارف التجارية وتقدمها واستمرارها.

الدراسات السابقة

1- الدراسات باللغة العربية:

دراسة (شعبان، 2018)بعنوان "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي" هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها والتعرف على مفهوم المراجعة الداخلية ودراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة المراجعة الداخلية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها: أنه يوجد أثر لتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة المراجعة الداخلية، حيث يساهم التطبيق السليم لحوكمة الشركات على توفير الاستقلال المهني للمراجعين الخارجيين والذي يمكن من تحقيق أهداف عملية المراجعة بمستوى كفاءة أفضل، وانتهى البحث بتقديم مجموعة من الحلول، أهمها: ضرورة قيام المصارف الخاصة برفع مستوى الحوكمة وذلك بتبني خطط متعلقة بالتوظيف وتطوير الموارد البشرية وضرورة تبعية وحدة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة .

دراسة (العنزي ، 2014) بعنوان" تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي " هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمه الشركات وأهميتها وركائزها وآلياتها الداخلية والخارجية، وكذلك التعرف على الإفصاح المحاسبي والوقوف على العلاقة المتداخلة بين حوكمه الشركات ومستوى الإفصاح المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: لا يوجد نص أو تشريع قانوني صريح يؤكد على تطبيق مبادئ وآليات حوكمه الشركات في العراق إنما يوجد ضمنا في التشريعات التي تحكم عمل الشركات العراقية، كما عرضت مجموعه من التوصيات، أهمها: يجب أن يكون للشركات المساهمة (وبناء على توصية لجنة المراجعة) مراجعا مستقلا لا تربطه أي علاقة بالشركة ككل بأي شكل من الأشكال، ولا يواجه أي تدخل في عمله، وأن يكون تقريره عن الحسابات الختامية يعبر عن الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الشركة .

دراسة (ابن التومي، 2012) بعنوان "دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تطور المراجعة الداخلية نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات، وكذلك إبراز أهمية حوكمة الشركات كأسلوب لإدارة المنظمات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها بالإضافة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في إرساء ودعم مبادئ حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن المراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية، من خلال ضمانة دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها :العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات والاعتراف بالتطورات الحديثة في المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات .

الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة(Chen, 2014) بعنوان :-

Financial crisis and the dynamics of corporate governance: "
"Evidence from Taiwan's listed firms

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق في كيفية تعديل الشركات التايوانية المدرجة لهيكل الحوكمة الخاص بها؛ للتعامل مع الأزمة المالية العالمية في عام(2008) وقد تم دراسة هيكل الشركات لمدة

ثلاث سنوات قبل الأزمة، وثلاث سنوات بعد حدوث الأزمة المالية، وتمثلت فترة ما قبل حدوث الأزمة من عام(2005) حتى(2007)، والفترة ما بعد حدوث الأزمة من عام(2009) حتى(2011)، ومن نتائج الدراسة أن التغير في حوكمة الشركات خلال الأزمة المالية مرتبط بكل من مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، قوة مجلس الإدارة، شفافية المعلومات، الأطراف ذات العلاقة، كما أن المتغيرات تؤثر على الأداء التشغيلي للشركة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها: أن الشركات التي لديها مستوى أداء تشغيلي ضعيف يجب عليها بشكل عاجل أن تقوم بتطوير نظام الحوكمة الخاص بها لتواجه التحديات الموجودة بعد الأزمة المالية العالمية .

دراسة(Gerrit , 2007)

"The role of internal auditing in corporate governance qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics "

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات وتوضيح تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي و نوعي في إطار دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها: أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام المراجعة الداخلية والخارجية، كما أن قرارات الإدارة العليا لها تأثير مهم على أداء المراجعة الداخلية وعلى عملها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها: ضرورة التأكيد على زيادة الرقابة على المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات المعاصرة .

دراسة (Jan ,2005) بعنوان :-

"Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal Auditor "

هدفت الدراسة إلى تقديم شرح مختصر عن حوكمة الشركات وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية، وما العلاقة بين حوكمة الشركات والمراجع الداخلي؟ توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات هي مجرد عملية تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة، مع

الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات جميع أصحاب المصلحة المعنيين ومراعاة عدد من المعايير المادية وغير المادية.

دراسة (Goodwin and Seow , 2002)

"The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing : Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore"

هدفت الدراسة إلى دراسة آثار ست آليات لحوكمه الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، وتتمثل هذه الآليات في لجنة المراجعة، وجودة المراجعة الداخلية، والسلوك الأخلاقي للشركة، وتغيير شريك المراجعة، وتقديم مراجع الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، و قيام مراجع الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجعة الداخلية لها أهمية كبيرة في حين أن السلوك الأخلاقي للشركة كان له أهمية ضعيفة جدا، أما لجنة المراجعة فلم يكن لها أية أهمية، وكذلك قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة، في حين يوجد اختلاف ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.

الإطار النظري: -المطلب الأول ماهية حوكمة الشركات

- **مفهوم حوكمة الشركات:-** تعد الحوكمة من الموضوعات المهمة التي يجب الإشارة إليها وإلى أهميتها في تطوير مؤسسات الدولة، وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطوير المستمر، وعلى الرغم من اهتمام الكتاب والباحثين والمنظمات المعنية بحوكمة الشركات فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين كافة القانونيين والاقتصاديين والمحللين للحوكمة، ويرجع ذلك لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والمالية للشركات.

ولقد عرفها خليل، (2005) بأنها نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمى إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية

لأسهمها، وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقيق منفعة مستخدميها. وقد عرفها Demirag et al ،(2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة، وترتيبا لما سبق يمكن للباحثين تعريف الحوكمة على أنها: مجموعة من القواعد والإرشادات والقوانين التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الشركة وتحسين كفاءتها الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين جميع الأطراف مما يولد ثقة المتعاملين في الشركة في التقارير المالية.

- **خصائص الحوكمة** :- يشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية:(دليلة، 2014)الانضباط : أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث. الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات عليه أثناء العمل. المساءلة: هي إمكانية تقييم وتقديم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة. العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصالح في المنشأة. المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

- **أهمية الحوكمة** : يمكن حصر أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:(الخضيري ، 2005، ص 58-59)

1- ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاتهم للإضرار بمصالح المساهمين وتعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.

2- الحصول على قوائم مالية للشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية، وتعتبر أداة جيدة لتطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية من أجل تحديث وتطوير الإدارة.

- **مبادئ حوكمة الشركات** :- تقوم الحوكمة على مجموعه من المبادئ التي تمكنها من تحقيق أهدافها، وقد قام بتحديدها صندوق النقد والبنك الدوليين بإصدار مبادئ حوكمة الشركات

سنة(1999)، وتم تعديلها سنة(2004) وهي باختصار محدد في ستة عناصر :- (منصور، محمد، 2012 ،ص 6-7)

1-حماية حقوق المساهمين: تضمن حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم والمشاركة الفعالة في القرارات الأساسية الخاصة بالشركة.

2- المعاملة العادلة للمساهمين: يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

3-دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة: أي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بها من أجل ضمان الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.

4-الإفصاح والشفافية: ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات .(Bushman et .al ,2004;168)

5-مسؤوليات مجلس الإدارة: تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين.

6-توفير إطار فعال للحوكمة: يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة.

وترتيبًا على ما سبق يتضح للباحثين أن تطبيق مبادئ الحوكمة يستلزم وجود عدة مقومات، منها إحساس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، ويتحقق هذا من خلال وجود هيكل تنظيمي فعال يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن، بالإضافة إلى توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن تشغيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية في ضوء وجود مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.

المطلب الثاني: الحوكمة من منظور القطاع المصرفي

- **حوكمة الشركات في المصارف:**- تختص الحوكمة في القطاع المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، ولا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطر لدى المصارف (خنتوش،2016، ص25).

ويقول حوحو ومرغاد (2014، ص 52) في تعريف حوكمة الشركات في المصارف" أنها مجموعة النظم والهياكل التنظيمية والمعلومات المستخدمة في تحديد الأساليب التي يستند إليها مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية في إدارة جميع الاستراتيجيات والعمليات المنفذة في المصرف". ولقد عرف نسمان (2009، ص 16) " بأنها النظام الذي تتم من خلاله إدارة ومراقبة أعمال المصرف، والعمل على تحقيق أهداف المستثمرين والمودعين ".

- **علاقة الحوكمة بالأداء المصرفي وأهميتها:** إن تطبيق حوكمة الشركات في المصارف يساهم في تحقيق بعض الفوائد ذات الارتباط بالأداء المصرفي، ويساعد ذلك في المحافظة على رأس مال المصرفي، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، وتبرز أهميتها وضرورة تبنيها في الآتي (حماد،2014، ص95)، (طالب، المشهداني،2011، ص48).

1-الدور الفعال التي تلعبه المصارف باعتبارها مركزاً أساسياً لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدول.

2- طبيعة نشاط المصارف الذي يتميز بالسرعة.

3- بسبب أهمية المصارف في الاقتصاد فإن انهيارها له آثار كبيرة على جميع الأطراف ذات الصلة بالمصرف.

4- تطبيق الحوكمة ومبادئها في المصارف تساعدها على تحسين أدائها والرفع من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد من المخاطر.

5-تكتسب المصارف لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجدب العملاء.

- **أهداف تطبيق حوكمة الشركات في المصارف: -**

تؤكد لجنة بازل على أن هناك مجموعة من الأهداف يتم تحقيقها ويكون لها أثر إيجابي في عملية تطوير أداء عمل المصارف وهي كالآتي:- Basel Committee on Banking (Supervision ,2006 ;p20)

تحديد أهداف المصرف بصورة واضحة، وتشغيل العمليات اليومية في المصرف حسب الأهداف الاستراتيجية، والمحافظة على حقوق أصحاب المصالح المعترف بها في المصرف، وتنفيذ عمليات المصرف وفقا لعادات وتقاليد المجتمع، ووفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

المطلب الثالث: ماهية جودة المراجعة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها

- **تعريف المراجعة الداخلية** : إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد، فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية المراجعة النوعي والاستشاري لتحسين الأداء، فقد عرفها معهد المراجعين الداخلين على أنها وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجدارة، حيث يقوم المراجع الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف المراجعة الداخلية إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة (نسمان ، 2009).

كما عرفها إسماعيل(2016، ص 25) بأنها:" مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى، ويرى الباحثان أنه بالرجوع إلى تعريف المراجعة الداخلية يتضح مدى التوسع الملحوظ في حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، حيث إنه لم يعد مقتصرًا على العمليات المالية

والمحاسبية والتشغيلية فقط؛ بل امتد ليشمل خدمة الشركة ككل من خلال تقييم وتحسين فعالية عملية كل من إدارة المخاطر والحوكمة.

- **أهمية المراجعة الداخلية** :- تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل :- (جربوع،2008، ص128).

1-تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.

2-ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

3-الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

4-حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام المراجعة الداخلية.

- **ماهية جودة المراجعة:** إن انخفاض جودة عملية المراجعة سوف يؤدى إلى التأثير سلبيا على كافة الأطراف (المراجع، الشركة محل المراجعة، حملة الأسهم، وغيرهم) والدليل على ذلك، ما أدى إليه فشل عمليات المراجعة التي قام بتأديتها مكتب ارثر اندرسن من انهيار العديد من الشركات العالمية. (Gates et al,2007)

ولقد ذكر الباحثون تعاريف عديدة لمفهوم جودة المراجعة الداخلية فلقد عرفها الأهدل،(2008، ص 4: 5) بأنها: "الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملاءمة النظام المحاسبي المطبق للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول "، كما عرفها عبدالله،(2013، ص51) من الناحية المهنية عرفت المراجعة الداخلية بأنها: قدرة المراجعة على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة

الداخلية، وتقدم التوصيات لمعالجتها أو الحد منها وإمكانية تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمنظمة، أما من الناحية الأكاديمية فقد عرفت على أنها: الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني أثناء القيام بمهنة المراجعة .

العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة الداخلية:- (نور وآخرون ،2007، ص 19-28)

هناك عدة عوامل تؤثر على جودة وظيفة المراجعة الداخلية من بينها (الأهلية) والتي تقاس من خلال المؤهل العلمي والشهادات المهنية، (والموضوعية) والتي تقاس من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير المراجعة الداخلية والجهة المسئولة عن تعيين المراجعين الداخليين والاستغناء عنهم، وكذلك (جودة أداء المهام) والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج المراجعة ونطاق المراجعة.

المطلب الرابع: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة المراجعة الداخلية

تزايد الاهتمام بدور المراجعة الداخلية مع البدء في تطبيق قواعد الحوكمة وتزايد الاهتمام أكثر وأكثر بدور المراجعة الداخلية للشركات، وذلك لاعتبارها أحد أهم الأدوات المساعدة لتفعيل دور آليات الحوكمة الأخرى، والتي تتمثل في (لجنة المراجعة-المراجع الخارجي -مجلس الإدارة).

- **العلاقة بين لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية:-** تعتبر لجان المراجعة من أهم الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية لما لها من دور فعال في اختيار وتعيين المراجعين الداخلين والإشراف على أعمالهم والاطلاع على تقاريرهم، وعلى الرغم من أهمية لجان المراجعة فإن الاهتمام بحوكمة الشركات خلال الفترة الأخيرة هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بوجود تلك اللجان، فلجنة المراجعة تعتبر قلب حوكمة الشركات؛ لأنها صمام الأمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف المهتمة (الصوص، 2012، ص54)، ولقد أشار أبو النيل(2013، ص 20)أن لجنة المراجعة تقوم بالتنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهما وزيادة جودة المراجعة الداخلية والخارجية والتكامل بينهم، فالعلاقة بين لجان المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية هي محور الارتكاز للتقارير المالية التي يعدها المراجع الداخلي، ويتضح مما سبق أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي تقوم بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك تقييم الرقابة الداخلية وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه

المهام يجب أن يراعي في تشكيل لجنة المراجعة أن تضم كافة التخصصات الأزمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير المالية (عبدالله،2016، ص 90).

ويلاحظ الباحثان أن وجود لجان مراجعة داخل أي شركة يزيد من جودة المراجعة الداخلية وذلك من خلال تحققها من استقلال المراجع الداخلي والاهتمام بتأهيله وكفاءته المهنية، كما يعود علي الشركة بالعديد من المنافع وتوفير الموارد له وحل كافة المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي وبين الإدارة، وبالتالي يمكن القول أن كلاً منهما يكمل الآخر، فلا توجد مراجعة داخلية جيدة بدون لجنة مراجعة فعالة، فلجنة المراجعة تقوم بتوفير المناخ المناسب، في حين أن المراجعة الداخلية تمدها بالمعلومات الضرورية لكي تساعدها على مواجهة القصور في أعمال الشركة، مما يؤدي في النهاية إلى حماية أصول الشركة من الغش والتزوير، كما تسعي لجان المراجعة إلي الحفاظ علي حقوق المساهمين وتعظيم أرباحهم .

- **العلاقة المراجعة الخارجية وجودة المراجعة الداخلية** :- على الرغم من أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية علاقة تقليدية قديمة، فإنه مع زيادة متطلبات حوكمة الشركات زادت أهمية العلاقة بينهما في بيئة الأعمال الحديثة، حيث أصبح دورهما أكثر تكاملاً، مما استدعى ضرورة تعميق العلاقة بينهما، حيث كان ينظر إلى المراجعة الداخلية في مراحلها الأولى كامتداد للمراجعة الخارجية، فدورها كان يقتصر على فحص ومراجعة السجلات المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية؛ إلا أنه بمرور الوقت تطورت كلاً من المراجعة الداخلية والخارجية، وأصبح لكل منهما أدواتها وأساليبها الخاصة (أبوسرعة،2010)، ويتمثل الفرق الأساسي بين المراجعة الداخلية والخارجية في تباين الأطراف المسئولة أمامهم، فالمراجعة الخارجية مسئولة تجاه مستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون عليها في إعطاء الثقة في صحة القوائم المالية الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم، بينما يعتبر المراجع الداخلي مسئولاً أمام إدارة الشركة (بوخالفة،2013ص15)، ولقد شجعت نشرة معايير المراجعة رقم(65) التعاون بين المراجع الخارجي والداخلي في أداء عمل المراجعة، حيث حددت أنه إذا انتهينا إلى أن عمل المراجعين الداخليين سوف يكون له أثر على إجراءات المراجعة الخارجية، فإنه يمكن زيادة فعالية العمل من خلال تعاون كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين من خلال عقد اجتماعات دورية-

جدولة عمل المراجعة– الاطِّلاع على أوراق عمل المراجعين الداخليين– فحص تقارير المراجعة – مناقشة موضوعات المحاسبة والمراجعة الممكنة(شعبان، 2018).

– **العلاقة بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة الداخلية:**– يعد مجلس الإدارة أحد الآليات المهمة الحاكمة لأداء المديرين في الشركات من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلك لانتخابه من قبلهم مباشر، ويتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب ووضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح، ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه على الوجه الأكمل وزيادة جودة الأداء، ترى الأدبيات ضرورة توافر فيه خاصيتين، الأولى تخص حجم مجلس الإدارة، والثانية تخص درجة استقلالية المجلس، وفيما يخص الخاصية الأولى فقد أظهرت بعض الدارسات أنه من الحكمة الاهتمام بعدد أعضاء مجلس الإدارة وجعله لا يتجاوز تسعة أشخاص، وذلك انطلاقاً من فكرة أن المجالس الكبيرة الحجم غالبا ما تتصف بصعوبة الاتصال وتدني سرعة إنجاز المهام وانخفاض فاعلية القرارات المتخذة من قبلهم، ولكن عندما يكون مجلس الإدارة صغير الحجم سيعمل على تحسين الأداء والعمل بكفاءة وفاعلية أكثر (Jensen ,.1993)

ولقد بينت دراسة(Klein,2002)(Beasley,1996)، (Xie,Davidson and Dadalf ,2003)أن المجالس الكبيرة تعود بالفائدة

على الشركة؛ وذلك لتنوع خبرات أعضائها وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل، وبالتالي زيادة جودة أدائهم.

أما فيما يخص بالخاصية الثانية –استقلالية مجلس الإدارة– فهي أكثر أهمية من حجم مجلس الإدارة في مجال التأثير على فاعلية المجالس الإدارية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخص مصلحتهم الذاتية (الفضل، زيد، 2015، ص 197)، ويرى الباحثان أن مجلس الإدارة من الآليات المهمة في حوكمة الشركات التي تعمل على زيادة فعالية المراجعة الداخلية والتي تقوم بوضع نظام محكم للرقابة الداخلية، حيث إن التفاعل الجيد بين المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة يؤدي إلى تحقيق جودة المراجعة الداخلية.

الدراسة الميدانية:- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بالفروع الرئيسة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، ولقد تم توزيع استمارة استبيان عينة عشوائية على مجموعة من الموظفين، ولقد بلغت عدد الاستبانات الموزعة (40) نسخة، وذلك بسبب قلة ومحدودية مجتمع الدراسة، ولقد تم استرجاع (31) نسخة صالحه للتحليل الإحصائي.

اختبار الصدق والثبات:

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحثان بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، حيث تكمن أهمية الثبات في الإدراك بين المؤشرات والمتغيرات، وبعبارة أخرى معرفة ما إذا كانت المتغيرات ذات ثبات أو لا؟ وهذا يكون من خلال مقارنة معامل كروباخ ألفا بنسبة إحصائية (60%) بحيث إذا كانت أكبر من (60%) يعتبر المتغير ذو ثبات، أما إذا كانت أصغر من (60%) يفقد المتغير ثباته، وبالتالي لا يصلح للدراسة. أما بخصوص المصداقية فهي لها القدرة على توضيح وتفسير التجانس بين مؤشرات المتغيرات التي تتمثل في أسئلة الدراسة الموجودة في قائمة الاستبيان، وكذلك مقارنة الارتباط بين تلك المؤشرات والمعيار (50%) بحيث إذا كانت المصداقية أكبر من (50%) تعتبر مقبولة، وإذا كانت أقل من (50%) تعتبر مرفوضة، حيث يتم حساب الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات والتأكد من صدق الاستمارة، فكانت النتائج **كما بالجدول التالي: رقم (1)**

جدول رقم (1): نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	المراجعة الخارجية	7	0.731	0.854
2	لجنة المراجعة	7	0.735	0.857
3	مجلس الإدارة	9	0.758	0.870
4	جودة المراجعة الداخلية	17	0.752	0.867
5	المجموع	40	0.886	0.941

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معاملات الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتمثل في مجموعة المراجعة الخارجية كانت تساوي(0.731)، ومجموعة لجنة المراجعة فقد كانت(0.735)، ومجموعة مجلس الإدارة(0.758)، ومجموعة جودة المراجعة الداخلية (المتغير التابع) تساوي (0.752) وهي قيم

أكبر من (60 %) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق للمتغيرات المستقلة المتمثلة في مجموعة المراجعة الخارجية قد بلغت(0.854)، ومجموعة لجنة المراجعة قد بلغت(0.857)، ومجموعة مجلس الإدارة(0.870)، ومجموعة جودة المراجعة الداخلية(0.867) وهي قيم كبيرة تفوق(50%) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها، بحيث إذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى تحت نفس الظروف سيؤدي إلى النتائج نفسها، و كرونباخ ألفا لنموذج الدراسة ككل قد بلغ(0.886) مما يدل على مستوى عال من الثبات لنموذج الدراسة ومعدل الصدق العام لنموذج الدراسة قد بلغ(0.941).

التحليل الوصفي لعينة الدراسة

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات لغرض استخدامها في هذه الدراسة والتي تشمل بعض الخصائص المتعلقة بالمراجعين الداخليين، فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للمراجع الداخلي باستمارة الاستبيان، وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية:

1- المؤهل العلمي

جدول رقم (2)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	12	38.7%
بكالوريوس	13	41.9%
ماجستير	6	19.4%
المجموع	31	100.0%

من خلال الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، يتضح لنا أن جميع أفراد العينة يحملون المستوى الجامعي حيث بلغت النسبة المئوية للمراجعين الداخليين الحاملين لدرجة البكالوريوس (41.9 %)، والماجستير (19.4 %)، والدبلوم قد بلغت (38.7 %) وهي النسبة الوسطية لعينة الدراسة.

2 – التخصص العلمي

جدول رقم (3)

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	28	% 90.3
علوم مصرفية	1	% 3.2
أخرى	2	% 6.5
المجموع	31	% 100.0

يمثل الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة من ذوي التخصص محاسبة حيث قدرت نسبتهم بـ(90.3%) وهي تدل على أن غالبية المبحوثين على دراية تامة بأهمية آليات وقواعد الحوكمة وأثرها على جودة المراجعة الداخلية، وفي المقابل فقد بلغت نسبة المبحوثين ذوي التخصص علوم مصرفية (3.2%)، و(6.5%) لتخصصات أخرى.

3 – سنوات الخبرة

جدول رقم (4)

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	% 12.9
من 5 إلى 10 سنوات	10	% 32.3
أكثر من 10 سنوات	17	% 54.8
المجموع	31	% 100.0

يمثل الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال المراجعة الداخلية، حيث نجد أن عدد (17) مراجعاً داخلياً بنسبة (54.8%) ذوي خبرة تفوق العشر سنوات، أما ما نسبته (32.3%)من ذوي الخبرة ما بين (5) و(10) سنوات، وأن المراجعين الجدد ذوي الخبرة التي لا تفوق خمس سنوات لا يشكلون سوى (12.9 %) من إجمالي العينة.

4 – العمر

جدول رقم (5)

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	2	% 6.5
من 25 إلى 35 سنة	9	% 29.0
أكثر من 35 سنة	20	% 64.5
المجموع	31	% 100.0

يمثل الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة هم مراجعين داخليين من ذوي العمر الذي يفوق (35) سنة، حيث قدرت نسبتهم بـ(64.5%)، وأن ما نسبته (29%) هم ما بين (25 و35 سنة)، ما نسبته (6.5%)هم عناصر شابة جديدة لا تتجاوز أعمارهم (25) سنة، والذي ينعكس بالإيجاب على نتائج الدراسة من ناحية الخبرة.

5- النوع

جدول رقم (6)

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	27	% 87.1
أنثى	4	% 12.9
المجموع	31	% 100.0

يمثل الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور قدرت نسبتهم بـ(87.1%)، وأن ما نسبته (12.9%) هم من الإناث، ويرى الباحثان أن السبب في ضعف نسبة الإناث هو وجود خصائص معينة يجب توفرها في المراجع الداخلي والتي يفتقرها العنصر النسائي.

ثانيا: التحليل الإحصائي الوصفي واختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة

من خلال الجدول التالي رقم (7) سيتم تحليل الفقرات وصفيا والمتعلقة بأثر آليات وقواعد الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على المصارف العاملة بمنطقة الخمس، ويتضح ذلك من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

1 –المراجعة الخارجية

جدول رقم (7): اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع خارجي مؤهل و مستقل يقدم تقريره للجهات المختصة.	3.9032	0.74632
2	يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على حجم الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي.	3.7419	0.68155
3	أن نسبة الملكية القائمة في المصرف محل المراجعة (في حالة سيطرة أحد المساهمين على أكثر من 51% من الأسهم) تؤثر على قرارات المراجع الخارجي بقبول القيام بمهام المراجعة.	3.4839	0.96163
4	يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	4.1613	0.73470

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	يعتمد المراجع الخارجي في عمله على نتائج أعمال قسم المراجعة الداخلية بالمصرف.	3.9355	0.44238
6	يؤثر نوع المصرف محل المراجعة على قرارات المراجع بقبول عملية المراجعة.	3.8710	0.56225
7	يحق للمراجع الخارجي الاستعانة بأدلة الإثبات التي يجمعها قسم المراجعة الداخلية.	4.1290	0.80589

من الجدول السابق يتضح أن معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) فما فوق حيث كان أعلى معدل للمتوسط الحسابي(4.1613) الخاص بالفقرة (يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته) ، وأن أقل معدل للمتوسط الحسابي هو(3.4839)الخاص بالفقرة (أن نسبة الملكية القائمة في المصرف محل المراجعة "في حالة سيطرة أحد المساهمين على أكثر من(51%) من الأسهم" تؤثر على قرارات المراجع الخارجي بقبول القيام بمهام المراجعة)، وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (8) يمكن ملاحظة أن R-square(معامل التحديد) تمثل ما قيمته(0.317) وهو ما يبين أن متغير المراجعة الخارجية ساهم في شرح وتوضيح أثره على جودة المراجعة الداخلية بنسبة(31.7%) وأن ما نسبته(68.3%) توضحه متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة F والبالغة(13.480) تبين جودة العلاقة بين المراجعة الخارجية وجودة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار لتأثير المراجعة الخارجية على جودة المراجعة الداخلية

الفرضية الأولى	R	R Square	T-test	F	Sig.
لا يوجد ارتباط معنوي بين المراجعة الخارجية وجودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية	0.563	0.317	2.341	13.480	0.001

من هنا يتضح رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على (**يوجد ارتباط معنوي بين المراجعة الخارجية وجودة المراجعة في المصارف التجارية**)، ويمكن القول أيضا أن عملية المراجعة الخارجية (كأداة للحوكمة) لها الأثر الواضح على الرفع والتحسين من جودة المراجعة الداخلية؛ لأن استقلالية المراجع الخارجي وحياديته تجعل من المراجع الداخلي أكثر انضباطية واتباعا للمعايير المحاسبية المتبعة في عمليات المراجعة.

2 –لجنة المراجعة

جدول رقم (9): اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وجود لجنة المراجعة بالمصارف يعمل على تحقيق التعاون بين كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.	4.0000	0.85635
2	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة نتائج أعمال المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.	4.0323	0.70635
3	من وظائف لجنة المراجعة متابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية.	4.0000	0.77460
4	من مسؤوليات لجنة المراجعة تعيين أو عزل أو تغيير مدير المراجعة الداخلية.	3.4839	1.02862
5	وجود لجنة المراجعة بالمصارف يسهم في تدعيم استقلالية الداخلي والخارجي.	4.0323	0.79515
6	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة برنامج عمل المراجعة الداخلية قبل التنفيذ.	3.8065	0.83344
7	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين ومجلس إدارة المؤسسة الحكومية.	3.8710	0.84624

من الجدول السابق يتضح أن معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) فما فوق حيث كان أعلى معدل للمتوسط الحسابي(4.0323)الخاص بالفقرة (من وظائف لجنة المراجعة مراجعة نتائج أعمال المراجعة الداخلية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها)، والفقرة(وجود لجنة المراجعة بالمصارف يسهم في تدعيم استقلالية الداخلي والخارجي)، وأن أقل معدل للمتوسط الحسابي هو(3.4839)الخاص بالفقرة (من مسؤوليات لجنة المراجعة تعيين أو عزل أو تغيير مدير المراجعة الداخلية)، وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (10) يمكن ملاحظة أن R–square(معامل التحديد) تمثل ما قيمته(0.504) وهو ما يبين أن متغير لجنة المراجعة ساهم في شرح وتوضيح أثره على جودة المراجعة الداخلية بنسبة(50.4%) وأن ما نسبته(49.6%) توضحه متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة F والبالغة(29.487) من خلال هذا التحليل يتبين أن هناك علاقة بين وجود لجنة المراجعة بالمصارف وجودة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار لتأثير لجنة المراجعة على جودة المراجعة الداخلية

الفرضية الثانية	R	R Square	T-test	F	Sig.
لا يوجد ارتباط معنوي بين لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية	0.710	0.504	2.902	29.487	0.000

من هنا يتضح رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على **(يوجد ارتباط معنوي بين لجنة المراجعة وجودة المراجعة في المصارف التجارية)**، ويمكن القول أيضا أن لجنة المراجعة (كأداة للحوكمة) لها الأثر الواضح على الرفع والتحسين من جودة المراجعة الداخلية.

3 – مجلس الإدارة

جدول رقم (11): اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم إصدار و تحديد أهداف و مهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح و مفصل من قبل مجلس الإدارة.	3.9677	0.65746
2	يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين والتشريعات التي تحرص على حقوق أصحاب المصلحة.	4.0645	0.51222
3	يراعى أن يكون مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.	4.0000	0.77460
4	يسمح للمراجعين الداخليين بمراجعة إستراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة الأسهم.	3.6774	0.94471
5	إدراك أعضاء مجلس الإدارة لأهمية المراجعة الداخلية أساس لتحقيق استقلال المراجع الداخلي.	4.2258	0.49730
6	يناقش مجلس الإدارة خطة عمل قسم المراجعة الداخلية مع فرق العمل قبل التنفيذ.	4.0645	0.57361
7	قسم المراجعة الداخلية يتبع مجلس الأداة من حيث موقعه في الهيكل التنظيمي.	3.7419	0.72882
8	يطلع مجلس الإدارة على أوراق عمل قسم المراجعة الداخلية.	3.6774	0.83215
9	يفوض مجلس الإدارة قسم المراجعة الداخلية للقيام ببعض الأعمال التنفيذية.	3.6452	0.95038

من الجدول السابق يتضح أن معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) فما فوق حيث كان أعلى معدل للمتوسط الحسابي(4.2258) الخاص بالفقرة (إدراك أعضاء مجلس الإدارة لأهمية المراجعة الداخلية أساس لتحقيق استقلال المراجع الداخلي)، وأن أقل معدل للمتوسط الحسابي هو(3.6452) الخاص بالفقرة (يفوض مجلس الإدارة قسم المراجعة الداخلية للقيام ببعض الأعمال التنفيذية)، وبالنظر لجدول الانحدار التالي بالجدول رقم (12) يمكن ملاحظة أن R– square(معامل التحديد) تمثل ما قيمته(0.200) وهو ما يبين أن متغير مجلس الإدارة ساهم في شرح و توضيح أثره على جودة المراجعة الداخلية بنسبة(20%) وأن ما نسبته(80%) توضحه متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة F والبالغة(7.262) تبين جودة العلاقة بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار لتأثير مجلس الإدارة على جودة المراجعة الداخلية

الفرضية الثالثة	R	R Square	T-test	F	Sig.
لا يوجد ارتباط معنوي بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية	0.448	0.200	2.902	7.262	0.012

من هنا يتضح رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على **(يوجد ارتباط معنوي بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة في المصارف التجارية)**، ويمكن القول أيضا أن مجلس الإدارة (كأداة للحوكمة) لها الأثر الواضح على الرفع والتحسين من جودة المراجعة الداخلية؛ لأن مجلس الإدارة يدرك أن المراجع الخارجي أساس لتحقيق استقلالية المراجع الداخلي قدر الإمكان.

4 – جودة المراجعة الداخلية

جدول رقم (13): اختبار فقرات الاستبيان

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساهم المستوى التعليمي للمراجع الداخلي في تحسين جودة أدائه.	4.3871	0.76059
2	يساهم حصول المراجع الداخلي على شهادة مهنية في تحسين أدائه.	4.4516	0.80989
3	تساهم الخبرة المهنية بأعمال المراجعة الداخلية في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي.	4.3871	0.61522
4	تساهم المعرفة بعمليات و إجراءات العمل داخل المصارف في تحسين جودة أداء المراجع الداخلي.	4.3226	0.65254
5	يساهم الإعداد والتدريب الفني للمراجع الداخلي في تحسين مستوى أدائه.	4.3871	0.71542
6	يتم تقديم التقارير المتعلقة بنتائج أعمال المراجعة الداخلية للإدارة العليا.	4.2581	0.77321
7	يتم تقديم التقارير المتعلقة بنتائج أعمال المراجعة الداخلية للجنة المراجعة	4.1935	0.74919
8	إن تعيين المراجعين الداخليين و تحديد مكافآتهم وترقيتهم والاستغناء عنهم من قبل الإدارة العليا و لجنة المراجعة يساهم في تحسين جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية.	4.2258	0.66881
9	استقلال المراجعين الداخليين في المصارف أساس نجاحهم في تأدية عملهم.	4.5161	0.56985
10	يساهم ارتباط المراجع الداخلي بالإدارة العليا إلى الارتقاء بمستوى أدائه.	4.3226	0.79108
11	الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية في المصارف يتبع مباشرة رئيس مجلس إدارة المصرف.	4.2581	0.72882
12	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ الحوكمة.	4.0000	0.96609
13	يوجد دليل إجراءات مكتوب لعمل المراجع الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة	3.8387	0.93441
14	يساهم بدل المراجع الداخلي العناية المهنية اللازمة عند التخطيط لأعمال المراجعة الداخلية في تحسين جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية.	3.9677	0.70635
15	يتم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج المصرف للارتقاء بمستوى أداء وظيفة المراجعة الداخلية.	3.6774	1.01282

ت	فقرات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	يتم استخدام إجراءات مراجعة شاملة وواضحة عند تنفيذ برنامج المراجعة الداخلية.	4.0323	0.91228
17	يساعد دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية على تحسين أدائها.	4.0000	0.85635

من الجدول السابق يتضح أن معظم المتوسط الحسابي للفقرات في نطاق الخيار (موافق) فما فوق حيث كان أعلى معدل للمتوسط الحسابي (4.5161) الخاص بالفقرة (استقلالية المراجعين الداخليين في المصارف أساس نجاحهم في تأدية عملهم)، وأن أقل معدل للمتوسط الحسابي هو (3.6774) الخاص بالفقرة (يتم فحص جودة الأداء بمعرفة أطراف من خارج المصرف للارتقاء بمستوى أداء وظيفة المراجعة الداخلية)، وهذا يدل على أن جودة المراجعة الداخلة تتأثر باليات الحوكمة المتمثلة في المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

ثالثا / النتائج والتوصيات

النتائج

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها في النقاط التالية:

- أن هناك ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية يتعدى مستوى الدلالة المعنوية (ألفا) للحوكمة المتمثلة في (المراجعة الخارجية، ولجنة المراجعة، ومجلس الإدارة) على جودة المراجعة الداخلية؛ وذلك لأن مستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.05).
- تعيين مديري المراجعة الداخلية يعتبر من مهام لجنة المراجعة، وكذلك الحال في حالة التغيير أو عزل أحد المراجعين، وعليه فإن لجان المراجعة تعدُّ أداة جيدة من أدوات الحوكمة؛ بل أحد الآليات الأساسية في نجاحها.
- وجود لجان مراجعة يساعد على زيادة جودة المراجعة الداخلية من خلال تحققها من استقلال المراجع الداخلي والاهتمام بتأهيله وكفاءته المهنية، فكل منهما يكمل الآخر، فلا توجد مراجعة داخلية جيدة بدون لجنة مراجعة فعالة، فلجنة المراجعة تقوم بتوفير المناخ المناسب، في حين أن المراجعة الداخلية تمدها بالمعلومات الضرورية لكي تساعدها على مواجهة القصور في أعمالها.

- يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًّا في حوكمة الشركات، فهو المسئول عن الإشراف والقيادة والتوجيه الاستراتيجي ومراقبة الإدارة التنفيذية، وحتى يتمكن المجلس من القيام بوظائفه بشكل فعال يجب أن يضم مديرين مؤهلين أصحاب خبرة، وفهم لدورهم المتمثل في إضافة قيمة للشركة وللمساهمين، ولهم القدرة على صنع قرارات موضوعية وفعالة، كما أن دعم مجلس الإدارة للمراجع الداخلي يعظم من قدرته على حل المشكلات التي تواجهه أثناء عمله، مع ضرورة أن يهتم أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراحات التي يقدمها قسم المراجعة الداخلية.
- لكي تتحقق مهام المراجع الداخلي لابد من حصوله على شهادة اعتماد لممارسة المراجعة الداخلية وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها وهذا يزيد من جودة أداء عملهم.

التوصيات

من خلال النتائج السابقة لقد أوصت الدراسة بالنقاط التالية:

- ضرورة اهتمام نقابة المراجعين على توجيه المراجعين للانخراط للدورات التدريبية وورش العمل للرفع من كفاءة المراجعة الداخلية.
- التعريف بماهية الحوكمة وأهميتها لدى العاملين بالمصارف حتى يتسنى تطبيق الحوكمة داخل المصارف على الوجه الأكمل.
- العمل على أن تكون تبعية قسم المراجعة الداخلية مباشرة لرئيس مجلس إدارة الشركة بالإدارة العليا.
- ضرورة أن يتم فحص جودة وظيفة المراجعة الداخلية بمعرفة أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة في هذا المجال كالمراجعين الخارجيين، وذلك لضمان أداء وظيفة المراجعة الداخلية بمستوى جيد من الجودة.

المراجع

العنزي، أحمد مهدي (2014) تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ،العدد 4.

الفضل، مؤيد محمد وزيد، مجيد (2015) حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح: دراسة اختبارية لحالة العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد 17 العدد 3.

حوحو، فطوم ومرغاد لخضر (2014) دور حوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر.

خليل، محمد أحمد إبراهيم (2005) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد 1.

الخضري، محسن أحمد، (2005)، "حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1.

جربوع، يوسف محمود (2008) مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

طالب، علاء فرحان و المشهداني، إيمان شيخان، (2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1

نور، أحمد محمد وآخرون (2007) مراجعة الحسابات، الدار الجامعية.

3–الرسائل العلمية: –

أبو النيل، سمير عباس محمد، (2013)، دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المراجعة الداخلية وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.

أبوسرعة، عبد السلام عبد الله، (2010) التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.

الأهدل، عبد السلام سليمان قاسم، (2008)، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

إسماعيل، عادل حسن (2016) دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين، أطروحة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الصوص، إياد سعيد (2012) مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

بوخالفة، وسيلة (2013) دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –الجزائر.

حماد، الطاهر محمد أحمد (2014) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية، أطروحة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

خنتوش، حنان (2016) دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

دليلة، روحاني (2014) أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

شعبان، سلام عبد الله (2018) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية.

عبد الله، انتصار حسين (2016) لجان المراجعة في طل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراة، جامعة الرباط الوطني.

عبد الله، مايسا علي محمد، (2013)، "العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا.

نسمان، إبراهيم إسحاق (2009) دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

ابن التومي، سارة (2012) دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات" المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 4-5 ديسمبر 2012.

قواعد الإدارة الرشيدة، (2012) (حوكمة الشركات) الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي.

منصور، بن اعمارة و محمد حولي (2012) دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية ، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية 4-5 ديسمبر

Basel Committee on Banking Supervision , Enhancing corporate governance for

banking organizations ,bank for international settlements , Switzerland , Basel ,February, working papers.

Beasley, M.S. (1996) "An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud" The Accounting Review, Vol ,71,pp 443-465.

Bushman et .al ,(2004) "Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance systems" Journal of Accounting and Economics, Vol 37 ,pp167–201.

Chen I Ju (2014)"Financial crisis and the dynamics of corporate governance: Evidence from Taiwan's listed firms" International Review of Economics and Finance Vol, 32 ,pp 3–28.

Demirag, I., et al., 2000 "Corporate Governance: Overview And research Agenda "British Accounting Review Vol 32, PP 341–354.

Gates, S. ,et al (2007)" Restoring public confidence in capital markets through auditor rotation" Managerial Auditing Journal, Vol 22(1) pp,5–17.

Gerrit Sarens **(2007)** "The role of internal auditing in corporate governance : qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics "Dissertation doctor.

Goodwin Jenny, Jean Lin Seow(2002) "The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors in Singapore" Accounting and Finance, Vol. 42, pp. 195-223.

International Federation of Accountants (IFAC) ,(2001).

Jan, C,(2005) "Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal Auditor". Final paper in master Internal Auditing .uams university antwerpen management school.

Jensen C. Michael (1993)" The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems "The Journal of Finance , Vol. Xl Viii, No. 3 , Jul

Xie, Biao, Wallace Davidson and Peter J. DaDalt (2003) 'Earnings management and corporate governance: the role of the board and the audit committee "Journal of Corporate Finance, Vol. 9, issue 3, 295-316.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا
" دراسة حالة: مصرف التجارة والتنمية "

أسامة امحمد سالم الجمل
محاضر مساعد بقسم التمويل–جامعة مصراتة
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر إدارة رأس المال العامل للمصارف التجارية العاملة في ليبيا على الربحية ولتحقيق هذه الغاية تم دراسة حالة " مصرف التجارة والتنمية " خلال الفترة من(2007) إلى(2018)، حيث تم استخدام البيانات الثانوية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة للمصرف خلال فترة الدارسة؛ وذلك لأنه المصرف الوحيد الذي تقاريره المالية متاحة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بواسطة معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدارسة المستقلة (حجم الودائع، حجم المصرف، حجم الاحتياطيات، حجم المصروفات، حجم محفظة القروض، معدل العائد على الاستثمار) والمتغير التابع (معدل العائد على الربحية)، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة رأس المال العامل تؤثر بشكل فعال على أداء المصرف، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة قوية بين حجم المصرف وكل من القروض وحجم المصروفات وحجم الاحتياطيات وحجم ودائع الزبائن، كما توجد علاقة موجبة قوية بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك اكتشاف علاقة قوية موجبة بين القروض وكل من حجم المصروفات، والاحتياطيات وحجم الودائع ، كذلك ظهور علاقة موجبة ضعيفة بين حجم المصروفات وكل من معدل العائد على حقوق الملكية وحجم الاحتياطيات. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الاحتياطيات وحجم المصروفات هي علاقة موجبة ضعيفة وكذلك العلاقة بين حجم الودائع وبين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة موجبة ضعيفة ، بينما أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن كلّاً من حجم المصرف ومعدل العائد على الاستثمار وحجم المصروفات مجتمعة تؤثر إيجابيا على ربحية المصرف، بينما كل من حجم الودائع وحجم الاحتياطيات وحجم القروض تؤثر سلبا على ربحية المصرف ، وأخيرا أظهرت النتائج أن هناك عوامل أخرى تؤثر على ربحية المصرف، مثل: مستوى الرفع المالي وحجم الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: رأس المال العامل، الربحية، المصارف التجارية.

Abstract

This study aims to investigate how working capital management affects the profitability of commercial banks in Libya by studying the case of Commerce and Development Bank. Time series data from 2007 to 2018 is obtained from the financial statement of the bank; and correlation analysis and ordinary least square regression is used to know how the working capital management affects profitability. The findings of study demonstrate that the working capital management affects the performance of the bank. The analysis demonstrated that there is a strong positive significant relationship between the size of the bank and each of loan portfolio, expenditure, reserves, and the customer deposits. In addition to, there is a strong positive relationship between the return on investment and the return on equity. Moreover, there is a strong positive relationship between the loan portfolio and each of expenses, reserves, customer deposits. While the positive relationship between expenses and each of reserves and return on equity is weak. Another weak positive relationship is between reserves and expenses. The last relationship between the customer deposits and each of return on investment and return on equity is positive but weak. The regression analysis indicated that size of the bank, return on investment, expenses all have a positive impact on bank profitability, while customer deposits, reserves, loan portfolio all have a negative impact on bank profitability when other factors as investments and leverage have a positive effect on the profitability of the bank.

Keywords: working capital, profitability, commercial banks.

المقدمة

استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن يحتاج إلى إدارة سليمة، لذا أجريت العديد من الدراسات حول كيفية زيادة ربحية الشركات، والتي أظهرت أن إدارة رأس المال العامل كأحد العوامل المهمة في تحديد ربحية الشركات في جميع أنحاء العالم وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، لذلك يجب اتخاذ قرارات سليمة للحصول على العائد الأقصى من استثمار رأس المال (رأس المال طويل الأجل ورأس المال العامل).

الكثير من الدراسات التحليلية المطولة أجريت على ربحية رأس مال الشركات وعلى كيفية تأثير الاستثمارات طويلة الأجل على الربحية، وأعطي اهتمام قليل لكيفية تأثير الدخل والمصاريف اليومية على الربحية، حيث أجريت القليل من البحوث التجريبية على كيفية تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف (Brealey et al, 2006)، وتسعى هذه الورقة إلى سد جزء من هذا الفراغ.

رأس المال يعني – ببساطة – الموارد التي تمتلكها الشركة لتدير عملياتها اليومية، ونجاح إدارة رأس المال العامل يتطلب تصميم سياسة جيدة ومتابعة يومية. رأس المال العامل يتضمن إدارة كل من وضع سياسة رأس المال العامل وتنفيذها في العمليات التشغيلية اليومية، حيث أن وضع السياسة وتنفيذها يضمن اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة في النقدية والمستحقات والمخزون، وكذلك مستوى مزيج التمويل قصير الأجل (Brigham and Houston, 2002) .

عرف رأس المال العامل على أنه فائض الشركة من الأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة والتي تقيس إلى أي مدى يمكن أن تمول أي زيادة في حجم الأعمال من مصادر التمويل الأخرى. وللمحافظة على الرصيد الأمثل لكل مكون من مكونات رأس المال العامل اللازم لتعظيم ربحية الشركات يجب ضمان حصول الشركات على أموال كافية لمقابلة الالتزامات طويلة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل والمصروفات التشغيلية المقبلة (Allen R. , 2013) .

أصبح رأس المال العامل عنصراً مهماً في القرارات الاستثمارية منذ أن أصبحت الإدارة اليومية أحد المحددات المهمة للربحية (Deloof, 2003)، ومع ذلك لا يتم النظر بشكل كبير في كثير من الأحيان إلى رأس المال العامل عندما يتم اتخاذ قرارات تمويل من قبل الشركات؛ لأنها تنطوي على التمويل والاستثمار في المدى قصير الأجل. حيث تسعى الشركات إلى المحافظة على

السيولة والكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض الاستثمار في رأس المال العامل (Eugene, 2004).

تقوم الشركات باتخاذ قرارات مالية قصيرة الأجل كل يوم تقريبا، مثل: من أين تقترض؟ وأين تستثمر النقدية؟ وما مقدر السيولة المتوفرة وكيف تديرها؟ (Douglas R. & John D, 1997). المشكلة تأتي من تأثير هذه القرارات على الملاءة المالية للشركات في المدى الطويل. الملاءة هي الزيادة النسبية في قيمة الأصول على التزامات الشركة. هذا أمر جيد إذا كانت الشركات تحقق أرباحا؛ لأن لديها موارد كافية لمقابلة الالتزامات، أما إذا كانت الشركة لا تحقق أرباحاً فسيكون لديها التزامات أكبر من مواردها قد لا تستطيع توفيتها حين استحقاقها، والذي قد يؤدي إلى مواجهة عسر مالي أو الإفلاس.

تخطيط ومراقبة الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة، مثل: تفادي المخاطر قصيرة الأجل من خلال الحفاظ على فائض سيولة وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة أصبحت أهداف رأس المال العامل (Eljelly, 2004). تهدف إدارة رأس المال العامل إلى المساهمة في تحقيق هدف الشركة المتمثل في تعظيم قيمة الشركة من خلال إدارة الأصول المتداولة بحيث يكون هامش العوائد على الاستثمار في هذه الأصول مساوية أو أكبر من تكلفة رأس المال المستخدم في تمويلها (Burton A, 1983). قرارات رأس المال العامل يجب أن تتخذ بطريقة تؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين (Douglas & John ,1997) . ولكن تلقى إدارة رأس المال العامل إهمالاً كبيراً بسبب المديرين والموظفين؛ لأنهم يأخذون في اعتبارهم أن رأس المال العامل لا يساهم كثيرا في أداء وربحية الشركة.

رأس المال العامل مرتبط بكل من السيولة والربحية لأي شركة (Alam et al ,2011) . ويتحقق رأس المال العامل من قدرة الشركة على مواصلة عملياتها التشغيلية دون التعرض لمخاطر السيولة. تحقيق الربح هو أحد الأهداف الرئيسية ولكن يجب ألا يكون على حساب السيولة. ومن المهم ملاحظة في القطاع المصرفي أن المصارف لها هدف أساسي هو تقديم المال كقروض والحصول على فوائد في المقابل، وبالتالي الاحتفاظ بسيولة عالية سيؤدي إلى انخفاض في

الربحية، بينما الاحتفاظ بسيولة منخفضة يؤدي إلى مشكلة الإفلاس، ولهذا إدارة السيولة بكفاءة أمر ضروري.

ومع ذلك، إدارة رأس المال العامل غير الفعالة قد تضر بربحية الأعمال، حيث الشركة التي لا تستخدم الأصول المتداولة بكفاءة تحصل على عوائد دون المستوى الأمثل لهده الأصول وكذلك الربح، وعندما هذه الشركة لا تدير التزاماتها قصيرة الأجل بشكل جيد قد تواجه ديوناً يمكن أن تؤثر على أدائها في المدى الطويل، ولا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها (Eljelly, 2004) . هذا البحث يدرس تأثير إدارة رأس المال العامل على الربحية في القطاع المصرفي، وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية: هل تؤثر ودائع العملاء على الربحية؟ كيف محفظة القروض تؤثر على الربحية؟ ما هو تأثير الاحتياطيات على الربحية؟

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتناول المفاهيم وأدبيات البحث، أما القسم الثاني يستعرض المنهجية ومعالجة البيانات، بينما القسم الثالث سيتناول النتائج والتوصيات.

مفهوم رأس المال العامل

هناك عدة معان لرأس المال العامل حيث قد يشير هذا المصطلح إلى صافي رأس المال العامل أو إلى إجمالي رأس المال العامل (سليمان، 2005) وتستخدمه الشركات بطرق عديدة، ولكن أكثر استخدام له هو الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل التي تحتاجها الشركة لتستمر في عملها. ويشير رأس المال العامل إلى الاستثمار في الموجودات المتداولة اللازمة لتنفيذ عمليات الشركة (Firer et al , 2008) . يسمى رأس المال العامل برأس المال المتداول أو رأس المال قصير الأجل وهو رأس المال المطلوب للاستثمار في الموجودات المتداولة. وعرف رأس المال العامل آخرون على أنه: مقدار الموجودات المتداولة التي لم يقدمها الدائنون الحاليون في المدى قصير الأجل (Von et al, 2000) . بينما عرف كذلك على أنه: الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة (Kaveri, 1985). وعرف رأس المال العامل بأنه: هو الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة مجتمعة مع بعضها (Brealey et al, 2009)، وكذلك أشير إليه على أنه: هو استثمارات الشركة في الأصول المتداولة (Horne & Jr , 2008)، وهنا يمكن تفسير رأس المال العامل من خلال زاويتين رئيسيتين كما هو موضح أدناه:

شكل رقم (1): تصنيفات رأس المال العامل

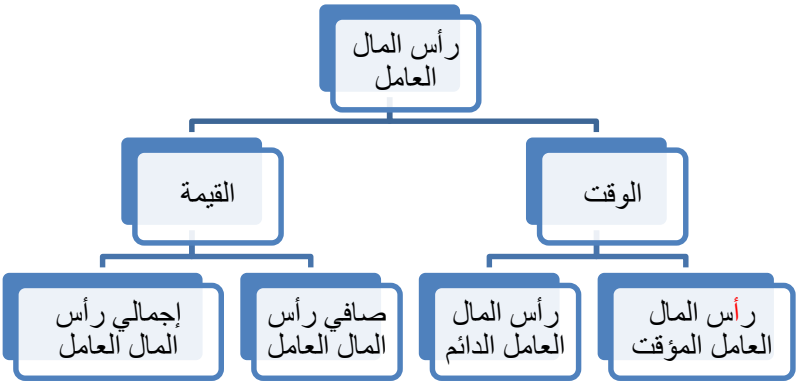

من وجهة نظر القيمة يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى إجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل كما هو موضح:

إجمالي رأس المال العامل: يشير إلى استثمار الشركة في الموجودات المتداولة، والموجودات المتداولة هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال السنة المالية، وهي تتضمن الديون التجارية والمدفوعات المقدمة والأرصدة النقدية والمخزون. إجمالي رأس المال العامل هو كمية الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة والتي يتم استخدامها في الأعمال والتركيز على كيفية تحسين الاستثمار في الأصول المتداولة وكيفية تمويلها. (Khan & Jain, 2005) .

صافي رأس المال العامل

هو الفرق بين الأصول المتداولة والتي هي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة، والمطالبات المتوقع دفعها خلال سنة مالية، أي هي الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وتشمل الالتزامات المتداولة (فواتير مستحقة الدفع، المستحقات، ديون تجارية، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة). ورأس مال عامل إيجابي يعني أن الشركة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، بينما رأس مال عامل سلبي يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

أما من وجهة نظر الوقت فيمكن تقسيم رأس المال العامل إلى: رأس مال عامل مؤقت، ورأس مال عامل دائم. كما هو موضح:

رأس المال العامل الدائم: يشير إلى رأس المال العامل الثابت وهو الحد الأدنى لمستوى الاستثمار في الأصول المتداولة لتنفيذ الحد الأدنى من الأنشطة التشغيلية (Brigham and Huston , 2002) . بعبارة أخرى هو يمثل الأصول المتداولة المطلوبة بصفة مستمرة على مدار عام كامل. رأس المال العامل له عمر محدود لا يتجاوز في العادة السنة الواحدة بينما في الواقع بعض أجزاء الاستثمار دائمة.

رأس المال العامل المؤقت: هو مقدار رأس المال اللازم لتمويل تقلبات الأنشطة التجارية، أشير إليه على أنه ارتفاع رأس المال العامل من التقلب الموسمي في أعمال الشركة، أي هي الأصول المتداولة الإضافية المطلوبة في أوقات مختلفة خلال السنة التشغيلية Fabozzi & peterson, 2003)).

دورة رأس المال العامل: أحيانا تسمى بالدورة التشغيلية للشركة البعض، وهي تبدأ بالنقدية وتنتهي بها أو تبدأ من عملية الحصول على المخزون حتى تصل إلى مرحلة تحصيل النقدية (عبد الله والسهلاوي، 2017؛ محمد، 2019).

محددات رأس المال العامل: إدارة رأس المال العامل في المصارف متعلقة بإدارة السيولة، تؤثر عوامل كثيرة على رأس المال العامل في المصارف والتي تم تصنيفها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، كالتالي:

العوامل الداخلية: سياسات الإقراض: الاستثمارات طويلة الأجل تحتاج إلى كمية سيولة عالية بينما سياسة الإقراض قصير الأجل تحتاج إلى سيولة منخفضة. القدرة الإدارية: إذا كانت الإدارة جاهزة وذو كفاءة لتحمل المخاطر ستكون هناك سيولة منخفضة.

العوامل الخارجية: سعر الفائدة السائد: إذا كان معدل الفائدة مرتفع سيكون الطلب على النقود منخفضاً، وبالتالي تصبح السيولة منخفضة. حالة الادخار والاستثمار: إذا كان الدخل وحجم الادخار مرتفع لدى الجمهور ستكون السيولة منخفضة.

الطلب على رأس المال العامل: يحتفظ المصرف برأس المال العامل من الادخار الحالي والإيداعات الثابتة لأجل منح القروض وسداد الدائنين ودفع الصكوك ودفع لأصحاب الحسابات

عندما يطالبون بالسيولة، وبشكل عام، المصارف تحتاج سيولة للحفاظ على دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

تمويل رأس المال العامل: يتم استثمار موارد الشركة عادة في الأصول الرأسمالية، مثل: الآلات، والمصانع، والمعدات، وكذلك في الاستثمارات قصيرة الأجل (رأس المال العامل)، هذه الاستثمارات تمول حسب الهيكل التمويلي للشركة، أي أنه في حالة صافي رأس المال العامل كان موجباً فهذا يعني أن رأس المال العامل تم تمويله من مصادر تمويل طويلة الأجل، أما إذا كان صافي رأس المال العامل سالباً فهذا يدل على أن رأس المال العامل تم تمويله من مصادر تمويل قصيرة الأجل. التمويل الملائم والمناسب لرأس المال العامل يضمن توفير تدفق نقدي كافٍ لسداد المستحقات.

إدارة رأس المال العامل: تقيم أداء الشركة من جانب السيولة (عبدالله والسهلاوي، 2017) كثيرا ما ينظر إلى إدارة رأس العامل من حيث المخاطر والمفاضلة بين العوائد؛ ولكنها صنفت إلى (Visscher &Weinraub, 1998) ثلاثة استراتيجيات مختلفة وهي :

الاستراتيجية الجريئة أو العدوانية: تركز هذه الاستراتيجية على الربحية، أي أنها تتميز بالربحية والمخاطر العالية، حيث يتم استخدام الأموال طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة وجزء من رأس المال العامل الدائم بينما تستخدم الأموال قصيرة الأجل في تمويل رأس المال العامل المؤقت. هذه الاستراتيجية توفر تكلفة الفائدة عند مستوى مخاطر عالية.

الاستراتيجية المعتدلة أو الناضجة: هي استراتيجية متوازنة لإدارة رأس المال العامل مع الربحية والمخاطر المعتدلة، تستخدم هذه الاستراتيجية مصادر التمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.

الاستراتيجية المحافظة: هي تتميز بانخفاض المخاطر والربحية، حيث توفر أدنى مخاطر للسيولة عند تكلفة فائدة عالية.

أهمية إدارة رأس المال العامل: يشير رأس المال العامل إلى موارد الشركة التي يتم استخدامها لإجراء العمليات اليومية، ومن غير النقدية لا يمكن للشركة دفع فواتيرها. ولشرح أهمية إدارة رأس المال العامل تطرح النقاط التالية:

الملاءة: تعمل الشركة بسلاسة في ظل وجود رأس مال عامل مناسب، حيث يمكنها سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مدة قصيرة والذي بدوره يساعد على تقوية الملاءة التجارية للشركة.

القدرة على مواجهة الأزمات: الأعمال من الطبيعي أن تواجه مشاكل، مثل: الكساد الاقتصادي، وتقلبات العملة، والإضراب، لهذا توفر رأس مال عامل بالحجم الكافي يعطي القدرة للشركة على مواجهة مثل هذه المشاكل.

العائد المنتظم: تساعد إدارة رأس المال العامل الشركة على دفع التوزيعات بسرعة وبصورة منتظمة إلى المستثمرين، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين في الشركة.

العمليات التشغيلية: يمكن رأس المال العامل الكافي الشركات من إجراء العمليات التشغيلية دون مشاكل، حيث يمكنها أن تدفع بانتظام المرتبات والالتزامات اليومية الأخرى، ودفع المصاريف في أوقاتها والتي تزيد بدورها من معنويات الموظفين وكفاءتهم.

نظرية الفصل فيشر: إن فكرة النظرية هي مثالية واكتمال أسواق رأس المال، والنظر إلى قرار الإنتاج (الاستثمار) يحكمها معيار السوق، الموضوع فقط (تعظيم الثروة) دون أي اعتبار لتفضيلات الفرد الشخصية التي تدخل في قرار الاستهلاك. نظرية الفصل تحاول شرح أنه على الشركات عدم الخلط بين الاستثمار وتمويل الاستثمارات (Hochstein, 2001) .

إذا من المهم أن تقوم الشركة بتمييز مقدار الاستثمار في رأس المال العامل وكيفية تمويله، حيث أن إجمالي رأس المال العامل هو الاستثمار بينما صافي رأس المال العامل هو تمويل لرأس المال العامل ، ويمكن فهم الفرق بوضوح بين تمويل رأس المال العامل والاستثمار في رأس المال العامل من خلال تعريف مصطلحي لكل من إجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل، حيث أن إجمالي رأس المال العامل أو رأس المال العامل يشير إلى الاستثمار في الأصول المتداولة، مثل: الذمم المدينة، والمخزون، والنقدية، في حين أن صافي رأس المال العامل يشير إلى حجم الأموال طويلة الأجل المستثمرة في رأس المال العامل، وببساطة يشير صافي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، ويتعين على الشركة الحصول على العاملان لتحسين رأس المال العامل وتعظيم الربحية . الاستثمار الرأسمالي يتميز بالاستثمار في المصانع والآلات والمعدات والاستثمارات قصيرة الأجل، وتمويل هذه الاستثمارات يعتمد على

الهيكل المالي للشركة. يعتمد قرار تمويل صافي رأس المال العامل على إشارته، حيث إذا كان صافي رأس المال العامل موجباً، سيمول صافي رأس المال العامل من رأس مال طويل الأجل، مثل: الأسهم أو القروض طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فسيمول من رأس مال قصير الأجل والذي يمكن أن يزيد من تكلفة الاقتراض بنسبة مرتفعة.

نظرية تفضيل السيولة: تسعى إلى دراسة أسباب التي تجعل الشركات أو الأفراد يحتفظون بسيولة نقدية بالرغم من أنها لا تعود عليهم بإيرادات. وفقا لهذه النظرية، النقود هي أكثر الموجودات سيولة، أي أن السيولة هي سمة هذه الموجودات، حيث كلما زادت سرعة تحول الموجودات إلى نقود كلما زادت سيولة هذه الموجودات، فعندما يتم تحويل الأصل إلى نقدية بسرعة، فإنها توفر للشركة سيولة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل ولاستثمارها في رأس المال العامل، ويتحدد الطلب على السيولة بثلاثة عوامل، هي: دافع المعاملات، ودافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات التجريبية لاختبار أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية في الشركات الصناعية والتجارية في مختلف بلدان العالم، وتوصلت إلى نتائج مختلفة والتي قادت إلى استنتاجات متفاوتة.

دراسة Fama and Jensen (1983)

أجريت هذه الدراسة لمعرفة تأثير رأس المال العامل الإدارة على الربحية في الصناعات التحويلية في المملكة المتحدة باستخدام معامل الارتباط (بيرسون). وخلصت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة كبيرة بين مكونات رأس المال العامل (فترة التحصيل، فترة السداد، فترة التخزين، دورة التحويل إلى النقد) وربحية الشركة. وأشار إلى أن المديرين بحاجة إلى التركيز على مبادئ العمل الأساسية لزيادة ثروة المساهمين.

دراسة Grant (1991)

باستخدام البيانات المقطعية وطريقة المربعات الصغرى، فحص تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات التصنيع المختارة في نيجيريا، ونتج عنه ظهور علاقة ذات أهمية كبيرة بين

رأس المال العامل والربحية. وكذلك تؤثر إدارة رأس المال العامل بشكل كبير على ربحية الشركات الصناعية وأوصى الشركات بأن تدير أموالها وحسابات القبض والمخزون وحسابات الدائنين بتقليل دورة التحويل النقدي لغرض زيادة الربحية.

دراسة Alvarez (2001)

استخدم (101) شركة مدرجة في السوق المالي طهران خلال الفترة (2004–2008) لدراسة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات. باستخدام الانحدار المتعدد، ومعامل ارتباط بيرسون، واكتشف أن دورة التحويل النقدي هو مقياس رئيسي لإدارة رأس المال العامل؛ لأن له علاقة مع ربحية الشركات.

دراسة Chen (2004)

باستخدام معامل ارتباط بيرسون لاحظ أن هناك علاقة سلبية بين ربحية الشركات ومكونات رأس المال العامل المختلفة، وأشار إلى أن الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الصادرات يجب أن تخفض دورة التحويل النقدي بواسطة تقليل فترة التحصيل وفترة التخزين لزيادة الربحية.

دراسة Mandiefe(2016) :

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية مصرف أفريلاند الأول (Afriland First Bank) في الكاميرون، واختبر السلاسل الزمنية للبيانات من سنة(2002) إلى(2013) التي استخرجت من القوائم المالية للمصرف بواسطة معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار لمعرفة أثر رأس المال العامل على ربحية المصرف ، وتوصل إلى أن إدارة رأس المال العامل هو عامل مؤثر في أداء المصرف، كما توصل إلى اكتشاف علاقة موجبة بين ربحية المصرف وكل من ودائع الزبائن وحجم المصرف، و حجم المصروفات ومعدل العائد على الاستثمار بينما زيادة الاحتياطيات تقلل من ربحية المصرف.

المنهجية

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أثر إدارة رأس المال العامل في ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا، أما مجتمع البحث فهو المصارف التجارية العاملة في ليبيا، ولتحقيق هذه الدراسة اختير مصرف التجارة والتنمية، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد على بيانات المصرف خلال الفترة من(2007) إلى(2018)، واستخدمت هذه الفترة؛ لأنها متاحة ويمكن استخدامها لتحليل كيف تؤثر إدارة رأس المال العامل على ربحية مصرف التجارة والتنمية، والمتغيرات المستقلة هي معدل العائد على الاستثمار، و حجم القروض، حجم المصروفات، حجم الاحتياطيات، حجم ودائع الزبائن، أما المتغير التابع هو معدل العائد على حقوق الملكية.

خصائص النموذج

تماشيا مع تصميم البحث تم تطوير نموذج يصلح لقطاع المصارف، وهدف النموذج هو الحصول على أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتم اختيار المتغيرات بالاسترشاد بنظرية الفصل لفيشر ونظرية تحديد الأولويات. هذا النموذج يمكننا من معرفة أثر كل متغير مستقل بمفرده على المتغير التابع، ويمكن التعبير عن النموذج رياضيا كالتالي:

$$\boldsymbol{P = f\,(SOB;\ ROA;\ LP;\ OE;\ R;\ CD)}$$

حيث أن :

الربحية : P ، حجم المصرف : SOB ، معدل العائد على الاستثمار : ROA ، القروض :LP

حجم المصروفات : OE ، الاحتياطيات : R ، الودائع : CD

ويكتب النموذج قياسيا كالتالي :

$$P = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\ SOB + \boldsymbol{\beta_2} ROA + \boldsymbol{\beta_3}\ LP + \boldsymbol{\beta_4}\ OE + \boldsymbol{\beta_5}\ R + \boldsymbol{\beta_6} CD + \mu$$

حيث :

ومعامل $\boldsymbol{\beta_0}$ ثابت ، و معاملات $\boldsymbol{\beta_1}, \boldsymbol{\beta_2}, \boldsymbol{\beta_3}, \boldsymbol{\beta_4}, \boldsymbol{\beta_5}, \boldsymbol{\beta_6}$ هي معلمات التقدير ، و μ معامل الازعاج.

$$\boldsymbol{\beta_0} \neq 0;\ \boldsymbol{\beta_1} > 0,\ \boldsymbol{\beta_2} > 0,\ \boldsymbol{\beta_3} > 0,\ \boldsymbol{\beta_4} > 0,\ \boldsymbol{\beta_5} > 0,\ \boldsymbol{\beta_6} > 0$$

تحليل البيانات

يدرس هذا القسم اتجاه التغيرات العامة في الأداء المالي خلال السنوات من (2007) إلى (2018):

الإحصاءات الوصفية

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في معادلة الانحدار

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.258915695	9.569341	9.92088261	9.144489	12	SOB
0.003283155	0.006944	0.01322989	0.000622	12	ROA
0.086827954	8.612834	8.71803007	8.439397	12	LP
0.125260547	7.661321	7.76995825	7.350119	12	OE
0.297980153	7.877396	8.33965023	7.351217	12	R
0.254842142	9.498982	9.85556704	9.069387	12	CD

يلخص الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في معادلة الانحدار. حيث استخدمت هذه الإحصاءات لوصف ومناقشة خصائص النتائج بصفة عامة، وهي تمثل متغيرات مصرف التجارة والتنمية الذي نتائجه المالية كانت متاحة خلال السنوات من (2007) إلى (2018).

قيم الحد الأقصى والحد الأدنى تقيس درجة الاختلاف لكل متغير. يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى قيمة مسجلة لحجم المصرف هي (9.92) وأقل قيمة هي (9.144) وقيمة الوسط الحسابي هي (9.569) ونسبة الانحراف المعياري هي (0.258).

وتبلغ أعلى قيمة لمعدل العائد على الاستثمار (0.1322) بينما تبلغ أقل قيمة (0.0062) ومتوسطه الحسابي (0.0069) ومعدل الانحراف المعياري (0.0032).

وصلت أعلى قيمة للقروض إلى (8.718) وإلى أقل قيمة عند (8.439) وقيمة الوسط الحسابي (8.612) وقيمة الانحراف المعياري (0.086).

وصل حجم المصروفات النقدية إلى الحد الأعلى بقيمة (7.7699) وإلى الحد الأدنى بقيمة (7.350)، وكان الوسط الحسابي (7.661) وقيمة الانحراف المعياري (0.125).

يظهر الجدول أقصى قيمة للاحتياطيات بقيمة (8.339) وأدنى قيمة لها عند (7.351) والوسط الحسابي عند (7.877) والانحراف المعياري بمعدل (0.297).

يوضح الجدول وصول حجم إيداعات الزبائن عند أعلى قيمة وهي (9.855) وكذلك عند أقل قيمة وهي (9.069)، بينما الوسط الحسابي بقيمة (9.498) ومعدل الانحراف المعياري (0.254).

تحليل الارتباط

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط

CD	R	OE	LP	ROE	ROA	SOB		
.998**	.780**	.717**	.952**	0.171	0.078	1	Pearson Correlation	SOB
0	0.003	0.009	0	0.595	0.81		Sig. (2-tailed)	
0.083	-.082-	-.034-	-.069-	.916**	1	0.078	Pearson Correlation	ROA
0.797	0.8	0.916	0.83	0		0.81	Sig. (2-tailed)	
0.18	-.151-	0.134	-.006-	1	.916**	0.171	Pearson Correlation	ROE
0.575	0.64	0.678	0.986		0	0.595	Sig. (2-tailed)	
.943**	.743**	.733**	1	-.006-	-.069-	.952**	Pearson Correlation	LP
0	0.006	0.007		0.986	0.83	0	Sig. (2-tailed)	
.734**	0.424	1	.733**	0.134	-.034-	.717**	Pearson Correlation	OE
0.007	0.17		0.007	0.678	0.916	0.009	Sig. (2-tailed)	
.774**	1	0.424	.743**	-.151-	-.082-	.780**	Pearson Correlation	R
0.003		0.17	0.006	0.64	0.8	0.003	Sig. (2-tailed)	
1	.774**	.734**	.943**	0.18	0.083	.998**	Pearson Correlation	CD
	0.003	0.007	0	0.575	0.797	0	Sig. (2-tailed)	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يظهر جدول رقم (2) معامل ارتباط بيروسون للبيانات الثانوية للفترة من (2007) إلى (2018). إذا كان إدارة رأس المال العامل بكفاءة تزيد من الربحية، فمن المتوقع إيجاد علاقة موجبة بين مقاييس رأس المال العامل والربحية. يصور الجدول ظهور علاقة قوية موجبة بين حجم المصرف وكل من القروض وحجم المصروفات وحجم الاحتياطيات وحجم ودائع الزبائن على التوالي (0.952، 0.717، 0.780، 0.998). كما يوضح الجدول ظهور علاقة موجبة قوية بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية بقيمة (0.916)، وكذلك اكتشاف علاقة قوية موجبة بين القروض وكل من حجم المصروفات، والاحتياطيات، وحجم الودائع بقيم على التوالي (0.733، 0.743، 0.943) .

يظهر الجدول علاقة موجبة ضعيفة بين حجم المصروفات وكل من معدل العائد على حقوق الملكية وحجم الاحتياطيات على التوالي بقيم(0.134، 0.424). كما يظهر الجدول أن العلاقة بين الاحتياطيات وحجم المصروفات هي علاقة موجبة ضعيفة بقيمة (0.424)، وأخير العلاقة بين حجم الودائع وبين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة موجبة ضعيفة بقيم على التوالي (0.083، 0.180).

تحليل الانحدار

جدول رقم (3): ملخص النموذج

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.979a	0.957	0.906	0.022595329

a. Predictors: (Constant), ROA, OE, R, LP, CD, SOB
b. Dependent Variable: ROE

يظهر جدول رقم (3) ملخص نموذج الدراسة، حيث معامل التحديد يقيس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغير التابع، وهذا يعني أن هذه المتغيرات المستقلة (حجم الودائع، حجم المصروفات، حجم المصرف، القروض، معدل العائد على الاستثمار، الاحتياطيات) تفسر (0.957) من التغيرات في ربحية المصرف.

جدول رقم (4): أنوفا ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1	0.057	6	0.01	18.761	.003b
Residual		0.003	5	0.001		
Total		0.06	11			

تعني الأنوفا تحليل التباين، وجدول الأنوفا ينظر إلى اختلافات التباين للمتغير، كما يستخدم لمعرفة أهمية المتغير، ومن الجدول رقم (4) يلاحظ أن نموذج الانحدار ذو أهمية عند (0.3%)، والذي يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر على المتغير التابع.

جدول رقم (5): المعاملات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1	3.374	1.839		1.835	0.126
SOB		0.861	0.643	3.019	1.339	0.238
LP		-.758-	0.35	-.891-	-2.169-	0.082
OE		0.126	0.104	0.214	1.215	0.279
R		-.099-	0.04	-.400-	-2.464-	0.057
CD		-.552-	0.606	-1.903-	-.910-	0.404
ROA		16.922	2.466	0.752	6.861	0.001

a. Dependent Variable: ROE

من الجدول رقم (5) يمكن إنشاء معادلة انحدار خطي متعدد لتصبح كالتالي:

$$ROE = 3.37 + 0.861\ SOB + 16.92\ ROA - 0.758\ LP + 0.126\ OE - 0.0992\ R - 0.552\ CD$$

هذا الجدول يحتوي على خمس معاملات بيتا للمتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. ويلاحظ أن لحجم المصرف أثر إيجابي على أداء المصرف، وهذ يعني أن كل زيادة في حجم المصرف ستؤدي إلى زيادة في الربحية، وإذا كان هناك زيادة بمقدار (1%) في حجم المصرف ستتبعه زيادة في أداء المصرف بمعدل (0.861) وحدة.

كذلك تؤثر حجم القروض سلبا على أداء المصرف وربحيته، وهذا يعني أن كل تغير وحدة في حجم القروض يقود إلى انخفاض في ربحية المصرف بمقدار (0.758). وكما يظهر أن لحجم المصروفات أثر إيجابي على أداء وربحية المصرف، بينما لحجم الودائع أثر سلبي على أداء وربحية المصرف، وكذلك لحجم الاحتياطيات أثر سلبي على أداء وربحية المصرف. وأخيرا لمعدل العائد على الاستثمار تأثير إيجابي على ربحية وأداء المصرف، بينما الثابت يعني وجود متغيرات أخرى غير موجودة في نموذج الدراسة لها أثر إيجابي بقيمة (3.374) وحدة على أداء وربحية المصرف.

مناقشة النتائج

سعت هذه الورقة إلى ملء جزء من الفراغ في الأدبيات من خلال التوسع في دراسة أدبيات أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية في قطاع المصارف، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار مصرف التجارة والتنمية كعينة للبحث، وأوضحت النتائج الرئيسية أن كفاءة إدارة رأس المال العامل هو عامل يؤثر إيجابيا على ربحية مصرف التجارة والتنمية وهو ما وصل إليه كُلًّا من (Grant, Alvarez, Mandiefe). والتحليل أظهر أن كُلًّا من حجم المصرف ومعدل العائد على الاستثمار وحجم المصروفات لها تأثير إيجابي على الربحية و الذي يوافق ما توصل إليه Mandiefe في دراسته ، بينما القروض والاحتياطيات وحجم الودائع تؤثر سلبيا على ربحية المصرف؛ وذلك لأن الاحتياطيات هي أموال مجمدة لا يمكن للمصرف استعمالها إلا في الحدود التي يسمح بها المصرف الليبي المركزي، لذلك فمن الطبيعي أن يكون تأثيرها سلبي على ربحية المصرف وهو يطابق ما توصل Mandiefe ، أما القروض فهي استثمارات المصرف في الأجل القصير والشكل الطبيعي لها أن تكون لها أثر إيجابي على الربحية؛ ولكن النتائج أظهرت العكس خلافا لدراسة Mandiefe، وقد يرجع السبب إلى انخفاض الاستثمار في القروض قصيرة الأجل نتيجة التحول إلى الصيرفة الإسلامية من قبل المصرف المركزي الليبي، أو اتجاه المصرف إلى الاستثمارات طويلة الأجل، أو سوء إدارة، و أخيرا الودائع هي أموال الغير حيث يقوم المصرف باستثمار الودائع المستقرة على شكل قروض قصيرة ومتوسطة، وكذلك أصول مالية حسب مدة استقرار الودائع، وبالتالي الحصول على الأرباح، ولكن النتائج جاءت بخلاف ذلك! والذي قد يكون

حدث بسبب تحديد سقف السحب الشهري للزبائن مما جعل معظم الودائع مستقرة في المصرف، والذي بدوره جعل المصرف يتجه إلى الاستثمارات طويلة الأجل، ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر على ربحية المصرف، مثل: مستوى الرفع المالي والاستثمارات الرأسمالية وغيرها من العوامل.

التوصيات

من النتائج المتحصل عليها من تحليل بيانات مصرف التجارة والتنمية يمكن كتابة التوصيات التالية:

- تطوير استراتيجيات التسويق من أجل زيادة المبيعات وتحصيل أرباح أكبر للمصرف.
- استخدام تدابير وإجراءات صارمة عند منح القروض؛ ليتمكن المصرف من استعادة حصة أكبر من القروض التي منحها المصرف من إجمالي القروض.
- وضع التخطيط والرقابة الكافية على العمليات اليومية لتحسين كفاءة إدارة رأس المال العامل، وبالتالي تعظيم ثروة الملاك.
- الاستثمار في النشاطات المربحة لزيادة الدخل والاحتياطيات لكي يستطيع المصرف مواجهة أي نوع من المخاطر أو الأزمات بكفاءة.
- هذه الدراسة محدودة ببيانات مصرف معين (مصرف التجارة والتنمية)، ولكن هناك مؤسسات مالية أخرى التي يمكن أن يكون لها علاقة بهذه الدراسة، لهذا يجب أن تدرس المؤسسات المالية الأخرى لمقارنة النتائج والخروج بفكرة عامة حول قطاع المصارف في ليبيا.

المراجع

سليمان، عبد العزيز عبد الرحيم (2005) التمويل والإدارة المالية، جامعة السودان المفتوحة، السودان.

عبد الله، عبد القادر محمد أحمد. والسهلاوي، خالد بن عبد العزيز (2017) الإدارة المالية، مطابع السروات، ط (5).

محمد، سارة صبحي (2019) أساسيات التمويل، سلسلة مراجع التمويل والاستثمار 1، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

Brealey R, Myers S, Allen F (2006) Working capital management. The McGRaw-Hill, New York.

Brealey R. A., Myers S. C., Marcus, A.J. (2009) Fundamentals of corporate finance, 6th edit, the McGraw-Hill, New York.

Brigham E.F., Housten J. f. (2002) Fundamentals of financial management, South –west division of Thompson Learning Incorporation , Ohio.

Burton A . Kolb (1983) Principal of financial management, Business publications INC.

Eugene FB, Joel FH (2004) Fundamental of financial management, South Western .

Fabozzi J, Peterson (2003) Financial management and analysis. John Wiley and Sons, New York.

Firer C, Jordan B. D., Ross S. A, . Westerfield R. W.(2008) Fundamentals of corporate finance . 4th edition , The McGRaw-Hill, New York.

Robert Alain Hill (2013) Working capital management: theory and strategy.

Van Horne J. C., Jr. J. M. W., (2008) Fundamentals of financial management, 13th edition, Prentice Hall, Pearson Education Limited, London.

Von Horne C., Wschowics, John H.M. (2000) Fundamentals of financial management. Prentice Holl International, New York.

A Keynesian view of the fisher separation theorem " Houchstein A. (2001) . Atlantic Economic Journal. V :29 , N,4 : 469 – 469.

The enterpreneurshıp of resource-Based theory " Alvarez S.A., Busenitzs L.W. (2001) . Jornal of Management V : 27, N, 6: 755-775.

An empirical analysis of price discrimination mechanisms and retailer profitability " Kahn R.J., Jain D.C. (2005) . Journal of Marketing Research, V: 42, N,4: 516-524.

Determinants of capital structure of Chinese listed companies " Chen J. J. (2004) . Jornal of Business Research V 57, N,12 : 1341-1351.

Does the working capital management affect profitability of Belgium firms" Deloof M (2003). Journal of Business Finance and Accounting , V: 30, N, 3 : 573 – 587.

Financing working capital in Indian industry " Kaveri V.S. (1985) , Economic and political weekly, V: 20, N,35 : 123-128.

How working capital management affects the profitability of commercial banks: Case of Afriland Cameroon " Mandiefe S. P (2016) . Arabian Journal of Business and Management Review, V :6, N, 6 : 261.

Impact of working capital management on profitability and market valuation of Pakistani Firms" Alam, H.M. & Ali, L. & Rehman, C.A. & Akram, Medfai. (2011). European Journal of Economics , Finance and Administrative Sciences , N, 32 : 48-54.

Industry practice relating to aggressive conservative working capital polices " Weinraub H.J., Visscher S.L. (1998) , Journal of Finance and startegic Decisions, V :11, N, 2 : 11 -18.

Liquidity and profitability trade off : an empirical investigation in emerging market " Eljelly A.M.A (2004) . International Journal of Economics Commerce Management , V 14, N, 2 : 48-61.

Separation of ownership and control: foundation of organizational strategy " Fama EF, Jensen MC (1983). Journal of Law and Economics V, 26 N, 2: 301- 325.

The resource-based theory of competitive advantage. Implications for strategy formulation " Grant R.M. (1991) . California Management Review V, 33, N, 3: 114-135.

المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال
ACADEMIC CONFERENCE ON ECONOMICS AND BUSINESS STUDIES
كلية الاقتصاد Faculty of Economics
جامعة مصراتة MISURATA UNIVERSITY

أثر جودة الخدمات المصرفية على ولاء العميل من خلال ثقة ورضا العملاء كعامل وسيط "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية"

حنان محمد المعيوفي
محاضر بقسم التمويل والمصارف–جامعة غريان
hsarh2005@yahoo.com

عبدالله محمد عائض
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة–جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
abdullah.mohammed@usim.edu.my

الملخص

تهدف الدراسة إلى توفير فهم أوسع عن محددات جودة الخدمات المصرفية، ودراسة بعض المتغيرات الوسيطة التي لها دور في ولاء العميل. ولإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث شملت الدراسة (1000) عميلٍ من عملاء المصارف التجارية الليبية والتي بلغ عددها أربعة مصارف باستخدام أسلوب المعاينة، تم استرجاع (730) منها صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، وقد تم استخدام التحليل الوصفي والتحليل العاملي التوكيدي بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي: (spss، Amos) لاختبار نموذج وفرضيات الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لكل من جودة الخدمة المصرفية وولاء العملاء وجودة الخدمة ورضا وثقة العملاء، وتسهم هذه الدراسة في إلزام مديري المصارف ومقدمي الخدمة بزيادة الاهتمام بالخدمات المقدمة، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالعملاء، ودراسة سلوكهم بشكل دوري لمعرفة احتياجاتهم وتفضيلاتهم للخدمات لضمان ولائهم للمصرف.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المصرفية، رضا العملاء، المصارف التجارية.

Abstract

This study aims to provide a broader understanding of the determinants of quality of banking services, through intermediate variables that have a role in customer confidence and satisfaction. Therefore, a questionnaire used as a tool to collect data, the study included (1000) customer of four Libyan commercial banks. However, a sample of (730) customer were retrieved. Descriptive analysis and factor confirmation was used. However, results indicated a positive relationship of statistical significance for quality of banking service, customer loyalty, quality of service and customer satisfaction and trust, and this study contributes to obligating bank managers and service providers to increase interest With services provided. Therefore, the study recommends increasing customer interest, and studying their behavior periodically to determine their needs and preferences for services to ensure their loyalty to their banks.

Keywords: Libyan Banks, Banking services, Customer satisfaction, Commercial Banks in Libya

المقدمة

شهد القطاع المصرفي الليبي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة، استجابة لمتطلبات النمو وزيادة فرص الاستثمار والتعاون الإقليمي، وارتفاع حدة المنافسة بين المصارف وارتفاع مستوى الوعي المصرفي وتأهيل الاقتصاد الليبي ليصبح أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي، أصبح من المهم بالنسبة للمصارف التركيز على جودة الخدمات المصرفية التي تمثل الركيزة الأساسية في المؤسسات المالية والخدمية لما لها من أثر في تشكيل ثقة العملاء ورضاهم عن المؤسسة، وبالتالي تساهم في جذب المزيد من العملاء، الأمر الذي سينعكس على تعزيز رضا عملائها وزيادة ولائهم، ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة للتعرف على تأثير جودة الخدمة المصرفية، على ولاء العميل، من خلال تأثير ثقة ورضا العملاء كمتغير وسيط. وتظهر أهمية هذه الدراسة في استعراض العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية وولاء العملاء من خلال رضا وثقة العملاء –كمتغير وسيط– وبالتطبيق على قطاع مهم وحيوي في المجتمع واستخدام الأساليب الإحصائية المتطورة لإجراء التحليل، مما يجعل هذه الدراسة تتصف بالدقة والمصداقية العالية.

الدراسات السابقة

دراسة Khafafa& Shafii,2013

Customer Satisfaction and Islamic Banking Awareness in the Islamic Banking Window System in Libya.

تهدف إلى قياس رضا العملاء في المصارف الليبية التي تعمل تحت نظام النافذة الإسلامي عن طريق فحص أبعاد الجودة المدركة وآثارها على رضا العملاء، باستخدام نموذج أبعاد جودة الخدمة المعدلة لفحصها هي: الملموسية، الضمان والاعتمادية، والاستجابة والتعاطف. كذلك تبحث هذه الدراسة في مستوى وعي العملاء الليبيين على مختلف المنتجات الإسلامية، مثل: فهم المفاهيم الأساسية للخدمة المصرفية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة التمويلية)، وعدد من الخدمات المصرفية بدون فوائد وأخذت (366) عينة من ثلاثة مصارف تجارية في ليبيا، والتي تم اعتماد نظام النوافذ الإسلامية وهي مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، ومصرف الصحاري، استخدم الباحث كرونباخ ألفا لقياس موثوقية الاستبيان. واستخدم تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين

رضا العملاء وخمسة أبعاد جودة الخدمة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وبين أبعاد جودة الخدمة مع استثناء بعد الموثوقية الذي لم يكون له أي تأثير على رضا العملاء. هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة لصنع السياسات من قبل السلطات الليبية المسؤولة عن تطوير القطاع المصرفي، وأكدت الدراسة أنه هناك حاجة إلى بحوث في المستقبل إلى مزيد من الدراسات على مدى جاهزية العملاء لعملية الصيرفة الإسلامية المتكاملة.

دراسة (قاسم، 2015)، تأثير الثقة والالتزام في ولاء العملاء للمنظمة، هدفت إلى معرفة أثر الثقة عند عملاء المصرف السوري على تحقيق ولائهم له، ومعرفة مدى أثر التزام المصرف التجاري اتجاه عملائه في تحقيق الولاء، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم توزيع(370) استبانة على عينة عشوائية من عملاء فروع المصرف التجاري السوري، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل بيانات الدراسة من خلال حساب معامل بيرسون ومعامل التحديد، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض مستوى الثقة والالتزام يرافقه انخفاض في ولاء العملاء للمصرف، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الثقة وولاء العملاء للمصرف.

دراسة Mishra & Kumar .2015)

"Widening Service Quality Gap and Customer Satisfaction : A case of Public Sector Banks"

هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة الخدمة المدركة التي تقدمها مصارف القطاع العام في الهند، حيث تم الاعتماد على العينات الطبقية لتحديد(SERVQUAL) ومدى رضا الزبائن، حيث تم استخدام مقياس الزبائن من كل بنك، وأخذت العينات الملائمة لجمع البيانات من خلال (153) استبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك فجوات في كل أبعاد جودة الخدمة وتوقعات العملاء، وكانت الفجوة الأكبر في بعدي الاستجابة والضمان، بالإضافة لكل بعد على حدة أثر على رضا الزبائن ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن قياس جودة الخدمة في مصارف القطاع العام، وأن الاستجابة والضمان هما الأكثر أهمية لرضا الزبائن.

دراسة (فهد الرياضي، 2016)، أثر أبعاد جودة الخدمة المصرفية على رضا العملاء في البنك العربي الأردني، هدفت إلى التعرف على أبعاد الجودة على رضا العملاء، حيث تم استهداف

العملاء المستفيدين من البنك العربي في مدينة الزرقاء الأردنية، وتم توزيع(418) استبانة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود رضا عام عن الخدمات المقدمة من قبل المصرف، وحاز بعد الأمان على أفضل قيمة من حيث رضا العملاء عنه، لما يحققه المصرف من سياسات تحقق للعملاء الشعور بالأمان، بالمقابل جاء بعد التعاطف في المرتبة الثانية وأظهرت الدراسة وجود تأثير معنوي لأبعاد جودة الخدمة المصرفية المقدمة على رضا العملاء، وكان بعد الاستجابة هو الأكثر تأثيراً في تحقيق الرضا، بينما كان بعد الملموسية أقل تأثيراً لتحقيق رضا العملاء من بين هذه الأبعاد.

دراسة (ياسين،2017) أثر العوامل التسويقية على جذب العملاء الأفراد في المصارف الأردنية الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (373) استبانة على عملاء البنك العربي الإسلامي، واستخدم التحليل الوصفي للعينة واستخدم الارتباط والانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Spss، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية بين العوامل التسويقية مجتمعة (مقدم الخدمة، تسهيلات عقد الإجارة، عائد الإيجار، تنشيط المبيعات) على جذب العملاء للتعامل مع المصرف.

دراسة (العيسي، 2018) معرفة العلاقة بين عناصر التسويق الداخلي لمقدم الخدمة ورضاء العملاء في المصارف الإسلامية، وقد تضمنت الدراسة (الاختيار، التدريب، والتطوير، التحفيز، تفويض الصلاحيات، الاتصالات الداخلية، رضا العملاء) حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من عملاء المصرف الإسلامي، وتم توزيع(450) استبانة على عملاء المصرف الإسلامي الدولي فرع الزرقاء، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية من خلال برنامج SPSS، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع عناصر التسويق الداخلي ورضا العملاء، وأن العملاء راضون على خدمات المصرف.

من خلال التحليل السابق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وانطلاقاً من الفائدة المرجوة من أي بحث علمي عند مناقشة نقطتين جوهريتين، تتمثل الأولى في رسم الخطوط العريضة لبحوث مستقبلية، أما الثانية فتمثل ذلك التقارب بين المحتوى الفكري والواقع العملي للبحث، ووفق هذا المضمون نستطيع من خلال هذه الدراسة الخوض في أدبيات البحث العلمي،

ومن ثم الحصول على نتائج تحاكي الواقع العملي، في خطوة أكثر عمقاً و تحليلاً، لدراسة علاقة جودة الخدمات المصرفية وأثرها على ولاء العملاء من خلال ثقة ورضا العملاء كمتغيرين وسيطين في هذه العلاقة، وهذا ماتنفرد به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في محاولة منها للتعرف عن حجم الأثر بين تلك المتغيرات بشكل أدق، وتم استخدام بعض المتغيرات وتقيم بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق النمذجة البنائية الهيكلية، وهي من الطرق الحديثة وهي حديثة العهد خاصة في البيئة العربية ولم تستخدم في البيئة المحلية، وكذلك تم استخدام عينة ذات حجم كبير ليتماشى مع الطرق الإحصائية المعتمدة مما يدعم النتائج المتحصل عليها وإمكانية تعميمها بشكل أفضل.

منهجية البحث

نظرا لعدم تجانس مفرادات مجتمع الدراسة، حيث يضم مستويات مختلفة من عملاء المصرف تختلف أعمارهم ومستوياتهم العلمية، ودرجاتهم الوظيفية، تم اختيار عينة عشوائية من جميع فئات المجتمع ولحساب حجم العينة لمقابل لحجم المجتمع تم الاعتماد على المعادلة البينائية وجدول Kregcie حيث تبين أن الحجم المناسب للعينة (384) مفردة، حسب Morgan& Kregcie,1970. حيث تم توزيع(1000) منها (430) استبانة موزعة في مصرف الجمهورية و(230) في مصرف شمال أفريقيا و(255) في الوحدة و(85) في مصرف الصحاري، جمعت حوالي (770)استبانة، وأثناء عملية فرز وإدخال البيانات إلى برنامج Spss تبين أن الاستبانات الصالحة للقياس هي(730) استبانة فقط. ونظراً لعدم استيفاء الشروط حذفت (40) استبانة. وتم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على النمذجة بالمعادلة البنائية Structural Equation Modeling التي تعتبر تحليلاً إحصائياً شاملاً لاختبار العلاقة بين المتغيرات الكامنة والمشاهدة (Hoyle, 1995). وأشار (Byrne, 1998) إلى أن النمذجة بالمعادلة البنائية يتضمن جزأين يتمثلان في:

- تمثيل العلاقة السببية عن طريق المعادلات البنائية.
- رسم العلاقات من خلال نمذجة المعادلة البنائية حتى نتمكن من التصور الذهني لنظرية البحث.

تحليل البيانات

تحليل خصائص العينة

جدول رقم (1): خصائص العينة

البيان	التوزيع	التكرار frequency	النسبة المئوية % Percent
الجنس	ذكر	441	60.4
	أنثى	289	39.6
العمر	18 – أقل من 29	89	12.2
	30 – أقل من 39	294	40.3
	40 – أقل من49	268	36.7
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	186	25.5
	بكالوريوس	277	37.9
	دراسات عليا	197	27.0
المهن	موظف حكومي	516	70.7
	قطاع خاص	96	13.3
	تاجر	62	8.5

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في العينة، حيث بلغ عدد الذكور(441) مشاركاً أي بنسبة(60.4 %)، بينما بلغ عدد الإناث(289) مشاركة بنسبة مئوية(39.9%) فقط، ونلاحظ أن الفئات العمرية بين(30–39) جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددهم(294) بنسبة(40.3%) يمثل حملة الدبلوم المتوسط(25.5%)، من العينة المستهدفة، تليها حملة الشهادات العليا، حيث كانت نسبتهم(27.0%) بينما كانت أعلى نسبة هي(37.9)، والتي تمثل حملة البكالوريوس مما يدل على أن النسبة الأكثر ارتفاعاً في المجتمع هي من حملة البكالوريوس، وكان أغلب أفراد العينة هم من موظفي القطاع الحكومي حيث بلغ عددهم(516) أي بنسبة(70.7%) وهي تمثل النسبة الأعلى بين المشاركين، بينما جاء في المرتبة الثانية العاملين في القطاع الخاص بنسبة(13.1%) وهي نسبة قليلة عند مقارنتها بموظفي القطاع العام، أما بالنسبة للنسب المنخفضة فكانت من نصيب التجار فقد كانت النسبة(8.5) وهي تمثل نسباً منخفضة.

تحليل معامل الثبات

تم حساب قيم معامل ألفا كرونباخ لمعرفة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وثبات وقدرة المقياس على قياس ما صمم لأجله، ومدى إمكانية الاعتماد عليه حتى نتمكن من إجراء التحليل الإحصائي الصحيح.

جدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات لأداة الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا ونسبة الثبات
جودة الخدمة	25	.89
رضا العملاء	17	.76
ولاء العملاء	16	.80
ثقة العملاء	6	.71
نسبة الثبات ككل		.912

عند تطبيق اختبار معامل الثبات على متغيرات الدراسة، تبين من الجدول رقم (2)، أن معامل الثبات لمتغير جودة الخدمات المصرفية بلغ (.89)، أما متغير رضا العملاء = (0.76) بينما بلغ متغير ولاءالعملاء (0.80)، وكان معامل الثبات لمتغير الثقة (0.71)، في حين كان معامل الثبات للمقياس ككل (0.91)، وبالتالي يتضح لنا أن جميع قيم معامل الثبات كانت أكبر من (0.60) مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع العبارات، ومن ثم يمكن أن نعمم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

التحليل العاملي التوكيدي

يعد أحد نماذج المعادلة البنائية، للتحقق من الصدق البنائي لمقياس الدراسة التي تم إعدادها وفق أسس نظرية، لاختبار صحة الفروض حول العلاقات بين المتغيرات المقاسة والمتغيرات الكامنة عن طريق مؤشرات حسن المطابقة، ففي حالة تحقق مؤشرات جودة المطابقة المقبولة للأنموذج المفترض يمكن الحكم على صدق أبعاده في حالة التحليل التوكيدي، ويتم اختبار صدق التمايز وصدق التقارب بين المتغيرات والفقرات الممثلة لها وبين المتغيرات ذاتها عن طريق اختزال عدد الفقرات في المتغير الكامن إلى عدد محدد من التشبع على المتغير الكامن، حيث يمكن أن نحدد قيمة معينة إذ يتم رفض التشبعات الأقل من (0.40). ولإجراء الفقرات أو أخطاء القياس

للفقرات في المتغير نفسه إلى أن يتطابق النموذج الافتراضي للدراسة مع البيانات المجمعة حسب المعايير الموصى بها.

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل جودة الخدمات المصرفية

وفقاً للنموذج النظري لـ (Parasuraman et al, 1991 و Gronoons,2000) وبناء على نماذج التطابق تتكون جودة الخدمة من خمسة أبعاد (عوامل) تتجسد في (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف الأمان)، حيث تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من كفاية بنود العوامل وعدد الأبعاد التي تقوم عليها، حيث تم حذف الفقرات التي لم تفيء بالشروط، أو تشبعت في عاملين أو أكثر، وبينت نتائج التحليل العاملي التوكيدي لمتغير جودة الخدمات المصرفية المكونة من خمس وعشرين فقرة تتمثل في خمس فقرات لكل عامل، وفقاً لأدبيات الدراسة نلاحظ أن الارتباط جيد لايتصف بظاهرة "الارتباط الغير منطقي"، حيث حقق معيار التطابق بين (0.20-0.90) حسب (Hair وآخرون،2006) . وهذا يؤكد أنه لا توجد مشكلة في التحليل العاملي التوكيدي لمتغير الجودة، كما أن أغلب الأسئلة حققت تشبعاً جيداً للمتغيرات المنتمية لها وهي أكبر من(0.30) ويمكن قراءة ضعف مؤشرات حسن المطابقة الخاصة بالنموذج، حيث بلغت قيمة مؤشر كأي المعياري (3.644) والتي من المفترض أن تكون أقل من (3) بالإضافة إلى مؤشر المطابقة المقارن CFI (.889) والتي يفترض أن تكون > من (0.90) أما مؤشر RMSEA فقد بلغ (.080) والتي من المفترض أن تكون < من(0.80) ومن أجل الحصول على أفضل النتائج بالاستناد على مؤشرات التعديل حذفت بعض الفقرات، والتي تؤثر على التحليل، ومن أجل تحسين جودة النموذج والحصول على نتائج أفضل تم الربط بين الأخطاء المعيارية في الفقرات بعضها ببعض لشدة العلاقة بينها. ومن خلال جدول مؤشرات التعديل المقترحة لمتغير جودة الخدمات الصرفية يتبين لنا أن هناك فقرات ذات قيم مرتفعة مثل (e3-e4)،(e5-e13) (e9-e10) (e19-e18)، وهي تنتمي لمتغيرات مختلفة مثل الفقرة(1) والفقرة(4) وسيتم حذفهما؛ لأنهما من متغيرين مختلفين ولايمكن الربط بينهما.وتمت عملية الربط بين الأخطاء المعيارية (e3-e4)، (e9-e10)، (e19-e18)، والحذف للفقرة (e5-e13).

شكل رقم (1): التحليل العاملي التوكيدي لمتغير جودة الخدمة

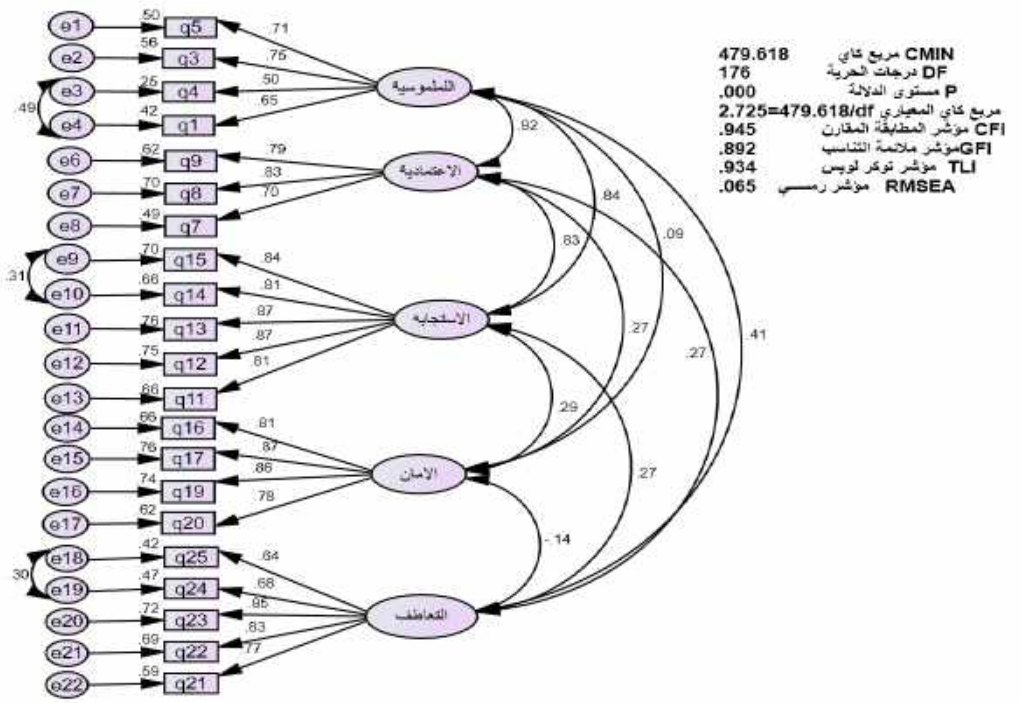

تم إجراء بعض المحاولات لتحسين تلك المؤشرات وزيادة جودة بياناتها حيث كانت نتائج النموذج النهائي تتلاءم وتتناسب مع مؤشراتها، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): مؤشرات تعديل نموذج جودة الخدمة

	χ^2	df	χ^2/DF	TLI	GFI	CFI	AGFI	RMSEA
نموذج قبل التعديل	**965.5**	**265**	**3.644**	**.87**	**.827**	**0.88**	**.787**	**.080**
نموذج بعد التعديل	**479.6**	**176**	**2.725**	**.93**	**.892**	**.945**	**.858**	**.065**

أثبتت نتائج التحليل أن هناك تطابقا بين النموذج النظري لجودة الخدمات المصرفية وبين البيانات المجمعة من بيئة الدراسة، حيث يتضح لنا من الجدول التالي (4) أن الارتباطات بين البعد الأول وهو الملموسية والبعد الثاني الاعتمادية والبعد الثالث الاستجابة والبعد الرابع الأمان والبعد الخامس التعاطف ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيم النسب الحرجة (t)، لكل فقرة أكبر من(1.964)، ومستوى الدلالة أقل من (0.05) وهو معنوي، مما يدل على أن الفقرات الخاصة بالمتغيرات تمثل تماماً هذا المقياس، كما تراوحت نسب الارتباط بين الأبعاد الخمسة بين (.14)، كأقل نسبة بين بعد الأمان وبعد التعاطف وكانت أعلى نسبة ارتباط بين بعد الملموسية وبعد

الاعتمادية، حيث بلغت نسبة الارتباط (92.) كأعلى نسبة وهذا يدل على أن الأبعاد تميزت بصدق التمايز Discriminant validity ونلاحظ أن جميع الارتباطات أقل من (95.) معنى ذلك أنه هناك ارتباط بين الأبعاد وفي الوقت نفسه يتضمنها تمايز واختلاف.

جدول رقم (4): التقديرات الغير مقننة وقيمة (T) لمستوى الدلالة والارتباط بين الأبعاد الكامنة

عامل كامن	ارتباط	عامل كامن	Estimate	S.E	C.R.	P	R	SV
			التقديرات الغير مقننة	الخطأ المعياري	قيمة تي	مستوى الدلالة	الارتباط	التباين المشترك
الملموسية	<-->	الاعتمادية	.674	.075	8.939	***	.92	0.85
الملموسية	<-->	الاستجابة	.718	.078	.9.24	***	.84	0.70
الملموسية	<-->	الامان	.075	.050	1.514	.130	.09	0.83
الملموسية	<-->	التعاطف	.365	.062	5.854	***	.41	0.17
الاعتمادية	<-->	لاستجابة	.852	.088	9.670	***	.83	0.68
الاعتمادية	<-->	الامان	.266	.060	4.437	***	.27	0.071
الاعتمادية	<-->	التعاطف	.290	.066	4.383	***	.27	0.073
الاستجابة	<-->	الامان	.336	.067	5.050	***	.29	0.084
الاستجابة	<-->	التعاطف	.339	.073	4.664	***	.27	0.073
الأمان	<-->	التعاطف	-.172	.068	2.540	.011	-.14	0.020

في الجدول رقم(5) يتم إيضاح التباين المشترك بين عوامل جودة الخدمة الخمسة لحساب التباين المشترك.

جدول رقم (5): مصفوفة التباين المشترك والتباين المستخلص بين أبعاد جودة الخدمة الخمسة

ت	المتغيرات الكامنة	الملموسية	الاعتمادية	الاستجابة	الأمان	التعاطف
1	الملموسية	0.44				
2	الاعتمادية	0.85	0.345			
3	الاستجابة	0.46	0.76	0.38		
4	الأمان	0.36	0.61	0.53	0.403	
5	التعاطف	0.44	0.66	0.68	0.53	0.325

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط لثقة العملاء

تم قياس متغير ثقة العملاء من خلال ست فقرات بغية التأكد من جودة النموذج المقترح، لقياس ثقة العملاء في المصرف، ومن خلال النظر إلى الشكل رقم (2) نلاحظ أن النموذج خالٍ من الارتباط غير المنطقي، وللتأكد من جودة النموذج المقترح لقياس ثقة العملاء، تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من كفاية فقرات العامل، حيث بينت نتائج التحليل العاملي التوكيدي ضعف جودة مؤشرات المطابقة، حيث تساوي قيمة مربع كأي χ^2 (111.58) وهي أعلى من المعيار المحدد (3) وبلغت درجة الحرية df (9) ومستوى الدلالة المعنوية دالة إحصائية (p=0.000) و (مربع كاي/ درجات الحرية) كانت (12.389)، وبلغ مؤشر CFI (.931) وهي نسبة مقبولة، في حين وصل رمسي (0.167) وهي قيمة أكبر من المحك، وحسب (George,2002& James,2003) هذه القيمة غير مقبولة؛ لأنها زادت (0.1)، ولتحسين جودة النموذج تم استخدام مؤشرات التعديل في برنامج Amos لحذف بعض الفقرات، في حين كانت قيمة (.820) AGFI وهي نسبة غير مقبولة. هذا التناقض بين النموذج النظري وبين بيانات العينة استدعى إعادة توصيف ثقة العملاء لكي يكون ملائماً ومؤشرات التطابق، ولإعادة تعديل النموذج حذفت الفقرة (e6) وللحصول على نتائج أفضل تم الربط بين (e1–e2) وربط الفقرة (e2–e4) و(e4–e5).

الشكل رقم (2) يبين نموذج متغير ثقة العملاء المعدل

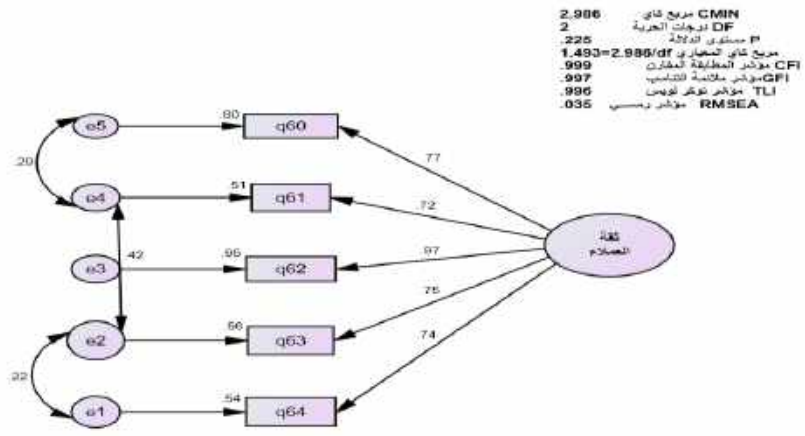

جدول رقم (6): يبين مؤشرات تعديل نموذج ثقة العملاء

	χ^2	df	χ^2/DF	TLI	GFI	CFI	AGFI	RMSEA
نموذج قبل التعديل	111.6	9	12.39	.88	.827	.93	.820	.167
نموذج بعد التعديل	2.146	2	1.49	.99	.99	.99	.98	.035

بالنظر إلى مؤشرات التعديل وبعد ربط الفقرات المذكورة أظهرت نتائج مؤشرات التطابق مستوى ممتازاً وفق المعايير الإحصائية، حيث بلغت χ^2 (2.146) ، وكانت AGFI قيمتها (.98) وهذا مناسب جداً بالإضافة إلى GFI تساوي (.99) وهو مايقارب الواحد الصحيح أما مؤشر CFI يساوي (.99) وحسب رأي الإحصائيين مناسب جداً وبلغ RMSE (.035) وكان أقل من المعيار (.080) وهذا يدل على أن نموذج ثقة العملاء لهذه الدراسة ممثل للمجتمع الكلي المأخوذ منه العينة.

جدول رقم(7): التقديرات المعيارية لنموذج متغير ثقة العملاء

ت	رقم الفقرة	عامل كامن	Estimate	S.E	C.R.	P	Loading	SMC	AVE
			التقديرات الغير مقننة	.الخطأ المعياري	قيمة تي	مستوى الدلالة	التشبع	الارتباط التربيعي	التباين المستخلص
1	q64	F1	1.000	-	-	***	.74	.54	0.63
2	q63	F1	1.030	.059	17.3	***	.75	.56	
3	q62	F1	1.346	.074	15.5	***	.97	.95	
4	16q	F1	.971	.089	13.6	***	.72	.51	
5	06q	F1	1.008	.063	9.15	***	.77	.60	
نسبة الثبات المركب أو الموثوقية									0.87

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم النسب الحرجة (t) لكل فقرة أكبر من(1.964) ومستوى الدلالة أقل من (0.05) وهو معنوي، مما يدل على أن الفقرات ممثلة تماماً لمقياس ثقة العملاء، وكانت نسبة التشبع بين عامل الثقة وفقراته الخمسة ذات دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة (T) لكل فقرة أكبر من (1.964) ومستوى الدلالة أعلى من (0.001) ونسبة التشبع عالية، وتتراوح بين

(.97) للفقرة الثالثة و(.77) للفقرة الخامسة، وهذا يدل على صدق التقارب للمقياس، وقيمة متوسط التباين المستخلص تساوي (0.63) وهي أعلى من المعيار (0.50) والثبات المركب (0.87) أعلى من المعيار المعتمد (0.70).

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط لرضا العملاء

في هذه الدراسة يمثل رضا العملاء المتغير الوسيط الثاني، وقد تم استخدام سبع عشرة فقرة للاستقصاء، وبالنظر للتحليل المبدئي لمتغير رضا العملاء كمتغير كامن، يتبين أن أغلب الأسئلة حققت تشبعاً جيداً للمتغيرات التابعة له وهي> من(0.30) وبالنظر إلى مؤشرات التطابق يظهر جلياً عدم إيفائها للشروط الإحصائية، حيث كانت قيم مؤشراتها دون المعايير المطلوبة، مثل: مؤشر مربع كأي على درجة الحرية (15.81)، بالإضافة إلى مؤشر CFI (.534) وهي تدل على عدم مطابقة النموذج المفترض للبيانات وفق ما جاءت به دراسة (Barbara,1996)، والتي يفترض أن تكون > من (0.90) أما مؤشر RMSEA فقد بلغ (.190) والتي من المفترض أن يكون أقل من (0.080) وحسب دراسة (Kline,2011) هذه القيمة لا تزال مقبولة؛ لأنها أقل من (0.1). وباستخدام مؤشرات التعديل حذفت بعض الفقرات، ومن أجل تحسين جودة النموذج تم حذف بعض الفقرات (e1،e8، e11،e12،e13،e14، e15، e16، e17).

الشكل رقم (3): التحليل العاملي التوكيدي لرضا العملاء

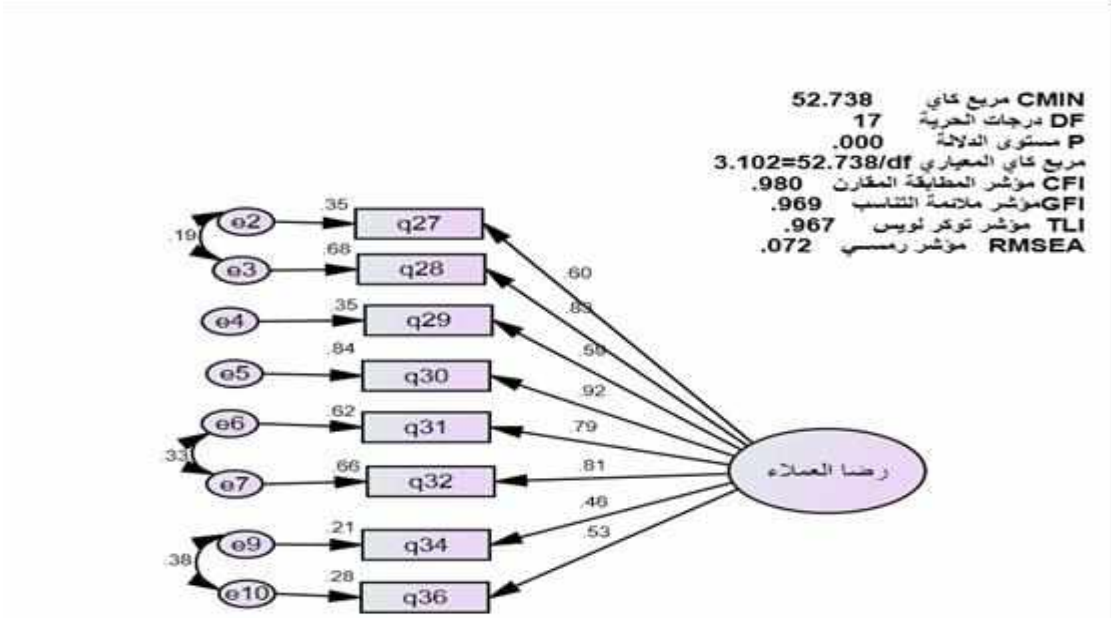

من هنا تظهر أهمية التحليل العاملي التوكيدي في استبعاد الفقرات أو الأسئلة غير المنتمية للمتغير والتي تظهر تشبعا ضعيفا، ولا تظهر أي تحسن على قيم مؤشرات النموذج، ومن خلال النموذج المعدل ومخرجات نتائج التحليل، تدل هذه النتائج على أن النموذج يحقق مؤشرات التطابق. والشكل (3) يبين التحليل العاملي المعدل لمتغير رضا العملاء بعد عملية الحدف وربط الفقرات (e3–e2) (e7–e6) (e10–e9)، تم تحسين تلك المؤشرات وزيادة جودة بياناتها، أظهرت نتائج النمودج النهائي، أنها تتلاءم وتتناسب مع مؤشراتها، كما في الجدول (8).

جدول رقم (8): يبين مؤشرات تعديل نموذج رضا العملاء

	χ^2	df	χ^2/DF	TLI	GFI	CFI	AGFI	RMSEA
نموذج قبل التعديل	**927.6**	**119**	**7.795**	**.65**	**.851**	**.69**	**.809**	**.097**
نموذج بعد التعديل	**52.73**	**17**	**3.10**	**.97**	**.97**	**.98**	**.94**	**.072**

وعليه فإن نتائج التحليل أثبتت أن جميع المكونات الأساسية ملائمة للتحليل العاملي التوكيدي التي دعمتها مؤشرات الجودة. (Hair&et al,1998). وبالنظر إلى الجدول أدناه نلاحظ أن قيم النسب الحرجة (t) لكل فقرة أكبر من (1.964) ومستوى الدلالة أقل من (0.05) وهو معنوي، مما يدل على أن فقرات المتغيرات ممثلة تماماً لمقياس رضا العملاء. وكانت نسبة التشبع أو الارتباط بين عامل الرضا وفقراته التسعة، ذات دلالة إحصائية ونسبة التشبع كانت عالية، تتراوح بين (.92) للفقرة الرابعة و(.46) للفقرة السابعة، وهي ممتازة، وهذا يدل على صدق التقارب للمقياس وتساوي قيمة متوسط التباين المستخلص (0.51) وهي أعلى من المعيار (0.50) وبلغت نسبة الثبات المركب أو الموثوقية المركبة (0.89) وأعلى من المعيار المعتمد (0.70). يتضح لنا أن الفقرات الثمانية كانت جيدة لتمثيل هذا البعد وتميز هذا العامل بأدلة صدق التقارب كأحد أنواع الصدق البنائي.

جدول رقم (9): يبين التقديرات المعيارية لنموذج متغير رضا العملاء

ت	رقم الفقرة	عامل كامن	التقديرات الغير مقننة	الخطأ المعياري	قيمة تي	مستوى الدلالة	التشبع	الارتباط التربيعي	التباين المستخلص
1	q27	F21	1.000				0.60	0.36	0.51
2	q28	F21	1.562	0.113	13.79	***	0.83	0.69	
3	q29	F21	1.239	0.123	10.05	***	0.59	0.35	
4	30q	F21	1.865	0.141	13.24	***	0.92	0.85	
5	31q	F21	1.593	0.131	12.18	***	0.79	0.62	
6	q32	F21	1.665	0.134	12.46	***	0.81	0.66	
7	q34	F21	0.898	0.109	8.20	***	0.46	0.21	
8	q36	F21	1.097	0.119	9.81	***	0.53	0.28	
نسبة الثبات المركب أو الموثوقية									0.89

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع ولاء العملاء

يمثل ولاء العملاء المتغير التابع، وقد تم استخدام ست عشرة فقرة لاستقصاء المعلومات والبيانات حول العوامل التي تؤثر على درجة الولاء. تم عمل التحليل المبدئي لمتغير الولاء كمتغير كامن في المتغير التابع، ويتبين لنا أن أغلب الأسئلة حققت تشبعاً جيداً للمتغيرات التابعة وهي> من (0.30)، وبالنظر إلى مؤشرات التطابق يتضح لنا عدم إيفائها للشروط الإحصائية، لذا سيتم رفض النموذج وفقاً لدراسة (George,2002& James,2003)، ويتم تعديل النموذج النظري عن طريق حذف بعض الفقرات، ولتحسين جودة النموذج تم الربط بين الأخطاء المعيارية للفقرات، مثل: الفقرة (e5–e1)، (e6–e3)، (e14–e13) (e15–e13) (e15–e14) ولجأنا إلى حذف بعض الفقرات (e2 ,e7,e8,e9,e10,e11, e12).

شكل رقم (4): التحليل العاملي التوكيدي لمتغير ولاء العملاء

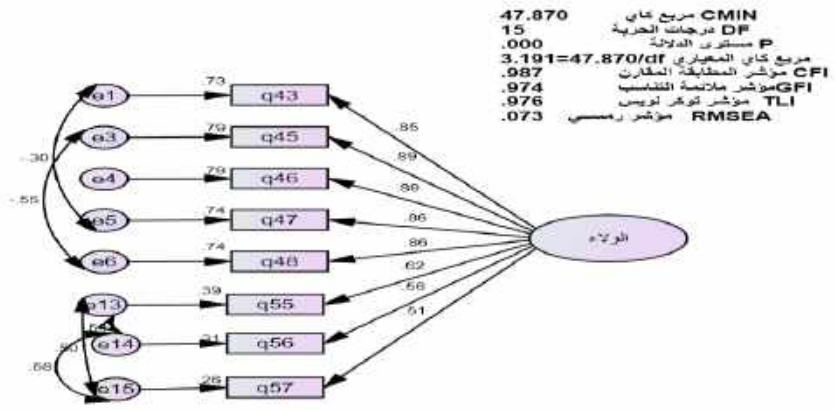

بعد عملية الحذف للفقرات والربط بين الأخطاء المعيارية، أظهرت نتائج النموذج النهائي أنها تتلاءم وتتناسب مع مؤشراتها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10): يبين مؤشرات تعديل نموذج ولاء العملاء

	χ^2	df	χ^2/DF	TLI	GFI	CFI	AGF	RMSEA
نموذج قبل التعديل	905.4	104	8.706	.69	.843	.74	.809	.103
نموذج بعد التعديل	47.87	15	3.19	.98	.98	.99	.94	.073

وعليه فإن نتائج التحليل أثبتت أن جميع المكونات الأساسية ملائمة للتحليل العاملي التوكيدي التي دعمتها مؤشرات الجودة (Hair&et al,1998). وبالنظر إلى الجدول (11) نجد أن قيم النسب ممتازة.

جدول رقم (11): يبين التقديرات المعيارية لنموذج متغير ولاء العملاء

ت	رقم الفقرة	عامل كامن	Estimate	S.E	C.R.	P	Loading	SMC	AVE
			التقديرات الغير مقننة	الخطأ المعياري	قيمة تي	مستوى الدلالة	التشبع	الارتباط التربيعي	التباين المستخلص
1	q43	F19	1.000				.85	.73	.60
2	q45	F19	1.014	.041	24.60	***	.89	.79	
3	q46	F19	1.025	.041	24.99	***	.89	.79	
4	47q	F19	1.000			***	.86	.74	
5	48q	F19	.981	.043	22.85	***	.86	.74	
6	q55	F19	7.38	.052	14.204	***	.62	.39	
7	q56	F19	.653	.053	12.38	***	.56	.31	
8	q57	F19	.605	.054	11.216	***	.52	.27	
نسبة الثبات المركب أو الموثوقية المركبة									0.93

وقبل الانتقال إلى التحليل باستخدام المعادلة البنائية النموذجية يجب التحقق من الصدق القياسي لنموذج الدراسة كاملاً حسب دراسة (Hair et al,. 2006) حيث تم استخدام برنامج (AMOS.20) للتحقق من صدق النموذج القياسي لهذه الدراسة ومدى مطابقته للواقع الميداني من خلال مؤشرات المطابقة الملائمة، حيث يعكس هذا النموذج مقدار التغاير بين كل متغيرين من المتغيرات الكامنة وذلك بالربط بين تلك المتغيرات عن طريق أسهم متتالية ذات رأسين مع تحديد الأخطاء المعيارية لتلك المتغيرات ويتم تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي CFA.

شكل رقم (5): نموذج القياس المتكامل

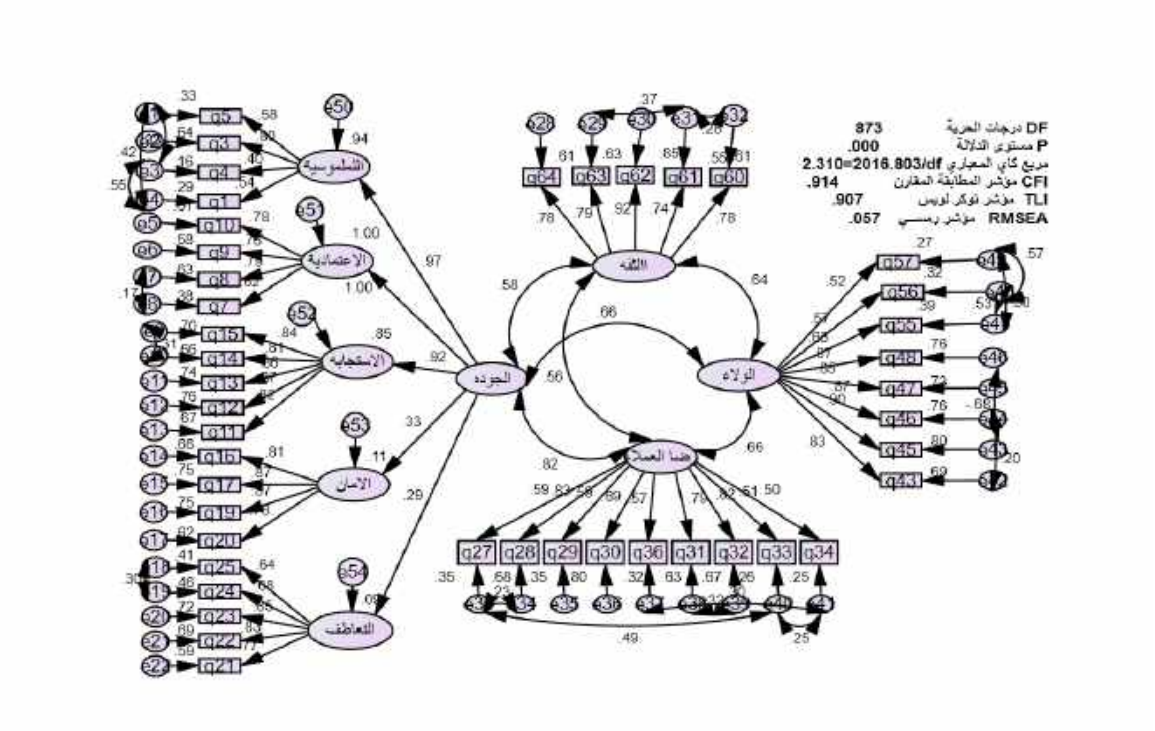

من خلال النظر لنموذج القياس المتكامل المعدل (5) وبالاعتماد على مؤشرات التعديل تم حذف بعض الفقرات المقترح التخلص منها، والربط بين الأخطاء المعيارية (e4,e3) ،(e3,e1)،(e4,e1) و(e4,e3) و(e8,e7) و(e10,e9) و(e19,e18) (e27,e24) (e31,e29)،(e32,e31)،(e40,e33) و(e34,e33) (e41,e37)،(e41,e40) و(e44,e42)، (e44,e43) و(e49,e47) و(e48,e47) و(e49,e48) إذ تبين لنا بعد حذف الفقرات السابقة والربط بين الأخطاء المعيارية وإعادة عملية تدوير البيانات أن مؤشرات الملاءمة مناسبة، وبلغت المعايير التي حددها الإحصائيون، ولكي يتم التحقق من حسن مطابقة النموذج تم استخدام مؤشرات المطابقة لتقييم التوافق بين النماذج التي تم افتراضها وبيانات العينة المدروسة، حيث ظهرت قيمة (chi^2) في هذه الدراسة(2519.9) مع درجة حرية (df) تقدر ب (873) والنسبة الفائية (p=0.000)، أما فيما يخص قيمة مربع كأي المعيارية $df \backslash chi^2$= (2.310)، مما يدل على توافق نموذج المقياس مع النموذج النظري المقترح. وكانت قيمة مؤشر التناسب المقارن CFI=.91 ووصلت قيمة مؤشر المطابقة التزايدي IFI=.92 في حين بلغ مؤشر

توكر لويس91.=TLI، وهي قيم ممتازة وفق المعايير الموصى بها (تغيزة، 2012)، (Byrne,2010 ;Hair ei at,2010). وأخيرا بلغت قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA =.057 وهي أقل من (0.080)، مما يدل على أن النموذج القياسي يطابق بيانات الدراسة بدرجة كبيرة، وبالتالي تم قبول النموذج بعد التعديل بدرجة ثقة كافية لتجسيد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة وبين المتغير التابع وكانت قيمة تشبع الفقرات لكل متغير حققت الشرط أكبر من (.30) وفق دراسة (Costello& Osborne,2005). وكانت قيمة CR في جدول التقديرات المعيارية أكبر من (1.964)، حيث كانت أقل قيمة في كل الفقرات (5.846) وكانت قيمة P تساوي صفر (***) أي أنها ذات دالة إحصائية تدل على صدق مؤشرات النموذج.

نموذج البناء المتكامل للدراسة

تم تطبيق المعادلة البنائية النموذجية لإجراء هذه الدراسة نظراً للقوة التي تتمتع بها هذه الطريقة الإحصائية في معرفة العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة (إبراهيم،2009). ويختلف النموذج البنائي عن النموذج القياسي، ففي النموذج البنائي تم تحديد المتغيرات وتتمثل في المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة، فبعد إجراء اختبار جودة النموذج القياسي والتي دلت على قدرة النموذج المفترض على تحليل ودراسة تأثير العلاقة بين المتغيرات وتحديدها، تم استخدام النماذج الهيكلية لهذه الدراسة لقياس وتقييم العلاقات بين متغيرات الدراسة الكامنة، واستناداً للنظرية المستخدمة في الدراسة والتي تم دعمها بنتائج التحليل العاملي التوكيدي. وبالنظر إلى الشكل (6) يتضح لنا أنه تم تحقيق المعايير المطلوبة لقبول النموذج، حيث بلغ مؤشر كأي المعياري (2.336) وهو< من (3)، ومؤشر المطابقة المقارن (.92) بينما وصل مؤشر توكر (.90) في حين كان مؤشر جدر متوسط خطأ التقريب (0.057) وهي أقل من (.080) وهي ممتازة حسب ما وصى به (تيغزة،2011 و Byrne,2010).

شكل رقم (6): النموذج البنائي لمتغيرات الدراسة

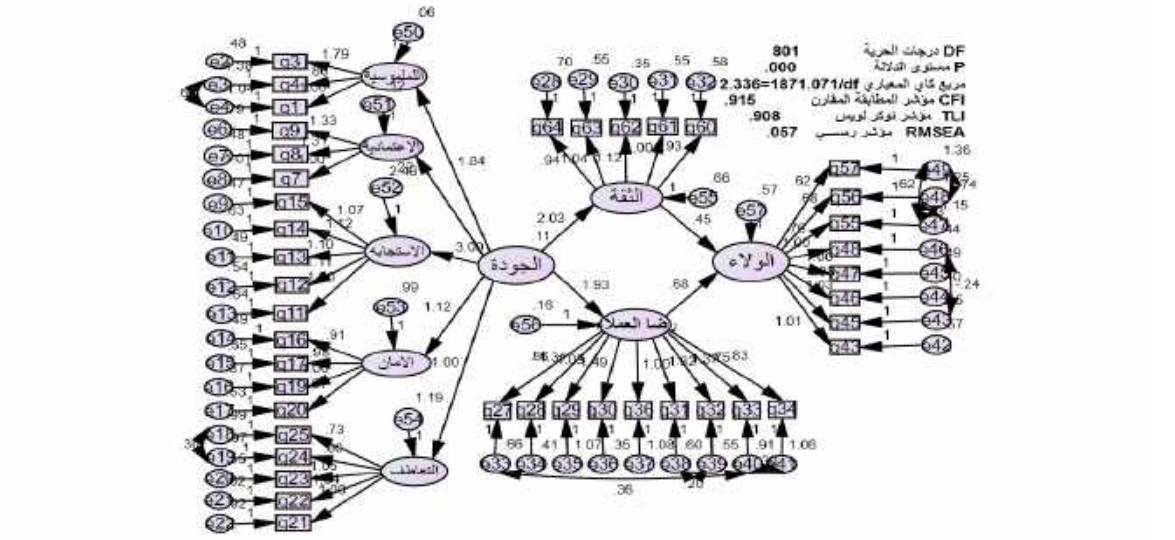

تحليل واختبار فرضيات الدراسة

يتمثل الهدف الأول Ha1 – للدراسة في التحقق من وجود تأثير لجودة الخدمات المصرفية على ولاء العملاء في المصارف الليبية، أشارت نتائج الفرضية الأول إلى وجود علاقة ذات تأثير مباشر بين جودة الخدمات المصرفية وولاء العملاء، وأكدت نتائج التحليل أن هذه الفرضية ذات دلالة معنوية، وبالنظر إلى نتائج نموذج أموس المتكامل؛ كان تأثير جودة الخدمات المصرفية على ولاء العملاء(0.246)، بمعنى أن(25%) من ولاء العملاء عبارة عن جودة الخدمة المصرفية المقدمة، وتعتبر هذه النسبة ليست مرتفعة، إذ لم تتجاوز(25%)، وهذه النتيجة تعكس النموذج النظري في الدراسة حسب ما أوصى به: (Cohen,2002). وقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة: (Elbakoush,2015) التي توصلت إلى أن جودة الخدمة والثقة لها علاقة تأثير على ولاء العملاء، ويجب على صانعي السياسات وضع الخطط المناسبة التى تكفل عدم التبديل إلى المنافسين، من خلال سياسة مكتوبة واضحة لتوجيه أنشطة المصارف، ويدعم ذلك نظرية العلاقات التسويقية، فمن مسلمات هذه النظرية أن نجاح العلاقة بين المنظمة والعملاء يأتي من خلال التعاون بينهما، وتغليب مصلحة الطرفين المستقبلية في استمرار العلاقة على المصلحة الآنية في

وقت قصير، (Morgan &Hut,1994). وقد بينت نتائج الدراسات السابقة في البيئة الليبية أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية، بالإضافة إلى الانطباع السلبي عن جودة الخدمات المصرفية في مجال الجوانب المادية الملموسة، والاستجابة والتعاطف، حسب ما جاء في دراسة: (الشحومي وآخرون،2007)، في حين أشارت دراسة: (حلوز،2012)؛ إلى العلاقة بين جودة الخدمة وولاء العملاء، تختلف حسب جنس العميل ودخله، وسنوات تعامله مع المصرف، واتفقت مع دراسة: (Mohammad et al,2013) ودراسة (الجبوري،2014) التي توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الخدمة وولاء العملاء، ودراسة (Akgam,2015) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي لجودة الخدمة على ولاء العملاء في المصارف الليبية، في حين اختلفت مع دراسة (قحف،2015)، التي توصلت إلى أن الولاء ليس مرتبطاً بالجودة ولكن هناك عوامل أخرى مرتبطة به.

الهدف الثاني2Ha- قياس وتحليل الأثر غير المباشر بين جودة الخدمة المصرفية وولاء العملاء من خلال ثقة العملاء- كمتغير وسيط،- دلت نتائج الفرضية على وجود علاقة ذات تأثير غير مباشر حيث كانت ذات دلالة إحصائية، وكانت قيمة التأثير غير المباشر(0.43)، وعند دراسة العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية والثقة وولاء العملاء أظهرت نتائج الدراسة وجود آثار إيجابية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة: (Soheila,et al, 2011)؛ التي أثبتت وجود أثر قوي ومباشر بين جودة الخدمة وثقة العملاء على ولاء العملاء، إلا أن تأثير المتغيرات غير المباشرة أكثر أهمية، وبينت دراسة: (Sukanya Kundu,2017) وجود أثر إيجابي بين جودة الخدمة ورضا العملاء، من خلال الثقة كمتغير وسيط، بينما أكدت دراسة: (Benner,2010)؛ على أهمية الثقة كوسيط بين رضا العملاء وولائهم، وأظهرت دراسة: (Loureiro,2008) أن الثقة لها أثر إيجابي على الولاء، وأشارت دراسة (Leu,2009) إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الخدمة وولاء العملاء.

الهدف الثالث3Hb - قياس وتحليل الأثر غير المباشر لرضا العملاء في العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية وولاء العملاء، دلت نتائج الفرضية على أن العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية والرضا وولاء العملاء كانت إيجابية ذات دلالة إحصائية، وكانت قيمة التأثير غير

المباشر(0.43) وهذا الأثر جزئياً في العلاقة، فبالإضافة إلى وجود أثر مباشر لجودة الخدمة على ولاء العملاء – الفرضية الأولى– فهناك أيضاً تأثير مباشر لجودة الخدمة ورضا العملاء، وبالتالي يتحول ذلك التأثير إيجابياً إلى ولاء العملاء، واتفقت نتائج الدراسة مع (Mohammad,et.al,2009)؛ التي أشارت إلى وجود علاقة أثر إيجابي وقوي لرضا العملاء على الولاء، واتفقت مع دراسة (Irwan.et al,2013)؛ التي توصلت إلى أنه هناك أثر قوي بين جودة الخدمات المصرفية ورضا وولاء العملاء، وفي السياق نفسه أشارت عدة دراسات للعلاقة بين جودة الخدمة والعناصر المرافقة لها ورضا العملاء في وجود متغيرات وسيطة مختلفة، مثل دراسة كل من: (Ismail and Francis,2009) و(Raza et al,2012) و(David et al,2013)، التي أكدت على أن العميل الراضي؛ يميل إلى إعادة تكرار شراء الخدمة التي حققت له الرضا.

توصيات الدراسة

- ضرورة اهتمام المصارف الليبية بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، واستخدام أبعاد هذه الجودة كمدخل لكسب رضاهم، وضمان ولائهم الدائم للمصرف الذي يتعاملون معه، ودراسة سلوك العميل بشكل دوري لمعرفة احتياجاته وتفضيلاته للخدمات التي يقدمها المصرف.
- ضرورة الاهتمام بثقة العملاء كونها أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة شعور العملاء بالاطمئنان اتجاه المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من المصرف لتعزيز ولاء العملاء.

المراجع

تغيزة أمحمد أبوزيان. 2012. التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتها: دار الميسرة للنشر والتوزيع. عمان.

العيسى سمير.2018. العلاقة بين عناصر التسويق الداخلي ورضا العملاء في المصارف الإسلامية (دارسة ميدانية على البنك العربي الإسلامي الدولي في مدينة الزرقاء– الأردن) (رسالة ماجستير منشورة).

المهدي، ياسر فتحي الهنداوي .(2007) منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية مجلة التربية.

ميكائيل إبراهيم.2009."أثر القلق اللغوي على الكفاءة اللغوية لدى طلبة جامعة العلوم الإسلامية دراسة تجريبية".المجلة العربية للدراسات اللغوية. معهد الخرطوم الدولي للغة العربية. العددان: (26\27).

ياسين محمود.2017. "العوامل التسويقية المؤثرة على جذب عملاء الأفراد في البنوك الأردنية":دراسة حالة لعملاء نظام الإجازة المنتهية بالتمليك في المصرف العربي الإسلامي الدولي في مدينة الزرقاء الأردن. (رسالة ماجستير منشورة).

Khafafa, A. J.; and Shafii, Z., (2013), "Measuring the Perceived Service Quality and Customer Satisfaction in Islamic Bank Windows in Libya Based on Structural Equation Modelling (SEM)", Afro Eurasian Studies, 2(1&2), 56-71.

Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell,1996, “Using Multivariate tatistics”. Third Edition, USA, Harper Collins College Publishers.

(Byrne, 1998) Byrne, B. M.2010. "Structural Equation Modeling with AMOS: Basic Concepts, Applications, and Programming Second Edition, Taylor and Francis Group, LLC.

George A. Marcoulides and Irini Moustaki, Latent,2002, “Variable and Latent Structure Models” , USA Lawrence Erlbaum Association, Inc

Hair, J.F., Jr., Anderson, R.E., Tatham, R.L. & Black,W.C. 1998 .Multivariate Data Analysis with readings (fifth Edition) . Englewood Cliffs, NJ: prentce Hall.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E. & Tatham, R. L. 2006. Multivariate Data Analysis (6 ed.): Prentice Hall.

Hoyle, R.H. (1995). Structural equation modeling: Concepts, issues and applications. New York Sage Publications

James Lattin and Others, 2003, Analyzing Multivariate Data, Brooks/Cole, Canada Thomson Learning, Inc.

Kline, R. B. 2011. Principles and practice of structural equation modeling (2nded.). New York: Guilford Pres

Kumar, M.; and Mishra, K., (2015), "Widening Service Quality Gap andCustomer Satisfaction: A case of Public Sector Banks", International Journal of Advance Research in Computer Science and Management Studies, 3(1), 30-36.

المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحاري

مصطفى ساسي فتوحة
عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد العلوم السياسية–جامعة صبراتة
eftuham@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق المصارف التجارية الليبية لصيغ التمويل والتي تتوافق والشريعة الإسلامية، وكذلك معرفة أوجه الفروق بين المشاكل والمعوقات لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري وذلك لغرض تذليل العقبات التي تحول دون تطبيق المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية وخاصة مصرفي الجمهورية والصحاري. حيث قام الباحث بتوزيع (25) استمارة استبيانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الجمهورية بالإدارة العامة و(25) استمارة استبيانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الصحاري بالإدارة العامة، وبعد فترة تم الحصول على (40) استمارة استبيانة صالحة للتحليل من الاستمارات الموزعة، (20) استمارة من مصرف الجمهورية و(20) استمارة من مصرف الصحاري. حيث تم استخدام حزمة الإحصائية SPSS في عملية تحليل الفرضيات. ومن خلال تحليل النتائج تم قبول الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود معوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري، وصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف، وتوصي الدراسة بالاهتمام بالعنصر البشري وذلك من خلال رفع قدراته بالتعلم والتدريب في جميع المجالات المتعلقة بتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية ومن النواحي المحاسبية والقانونية والمالية وتزويده بالمعرفة الشاملة لأحكام الشريعة الإسلامية وإلمامه أيضا بالأمور القانونية والإدارية والقضائية وتسخير الأموال المودعة في الاستثمار ومشاركتها في خدمة التنمية وذلك بتطبيق منتجات التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، المصارف التجارية.

Abstract

The study aims to identify the obstacles that Libyan commercial banks apply to financing formulas that comply with Islamic law, as well as the differences between the problems and obstacles of both The Jamhra Bank and the Sahara Bank in order to overcome the obstacles that prevent Libyan commercial banks from applying products Islamic banking, especially the Bank of the Jamhera and Sahara, where the researcher distributed 25 questionnaires to the employees selected from the Bank of the Republic in the public administration and 25 questionnaires to the employees who were selected from the Desert Bank in the public administration and after a period was obtained 40 eligible questionnaires for analysis from distributed forms, 20 forms from the Bank of The Jamhera 20 forms from the Sahara Bank and obtained the percentage of the forms that can be analyzed. The SPSS statistical package was used in the process of analysis hypotheses and was as follows: The first hypothesis: there are obstacles to the application of the Bank of the Jamhera and Sahara products of Islamic finance formulas for the purpose of development. To make this hypothesis easy to test, the following three sub-hypotheses have been formulated: - There are human obstacles to the introduction of banks.

Keywords: Islamic banking, commercial banks.

المقدمة

نظرا للصحوة التي شهدتها الدول الإسلامية خاصة ودول العالم عامة من انطلاقة سريعة في تطوير المصارف الإسلامية، وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، حيث عملت هذه المصارف على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها واستثماراتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحققت نجاحاً ملموساً في مجال عملها، من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن الفوائد والربا انطلاقا من قاعدة الغنم بالغرم، وتقوم بتطبيق صيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة والاستصناع والسلم... إلخ. مما يساعد ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية. إن للمصارف الإسلامية دورٌ مهمٌ في تنمية اقتصاد الدول وخاصة الإسلامية منها، وذلك من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار، حيث تستمد هذه المصارف كل معاملاتها من أحكام الشريعة الإسلامية وهى بذلك تحارب ظاهرة الاكتناز وتشجع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة (تجارية ، خدمية، زراعية، صناعية)، وفي ليبيا حيث كثرت في الآونة الأخيرة الأسئلة حول مدى قدرة المصارف الليبية (الجمهورية والصحاري) على مواكبة العصر وتقديمها لصيغ تمويل إسلامية- مثل المرابحة وبقية الصيغ-، وهل تستطيع هذه المصارف أن تستقطب المدخرات الفائضة عن حاجة الأفراد في المجتمع واستغلالها في التنمية الاقتصادية؟! حيث يتطلب معرفة هل هناك عوائق ومشاكل قد تواجه عملية تقديم أو تطبيق لصيغ التمويل الإسلامي ومن أمثلة هذه المعوقات، معوقات بشرية، ومعوقات تتعلق بفهم الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات قانونية وإدارية وقضائية والتي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث تهدف الورقة البحثية إلى معرفة معوقات تطبيق المصارف التجارية الليبية لصيغ التمويل والتي تتوافق والشريعة الإسلامية، وكذلك معرفة أوجه الفروق بين المشاكل والمعوقات لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري واقتراح حلول وتوصيات والتي يمكن مساهمتها في تذليل المعوقات التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

مشكلة الدراسة

إن قدرة المصارف الليبية على مواكبة العصر وتقديمها لصيغ تمويل إسلامية–غير المرابحة– في مشاركتها لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد تواجهها بعض المشاكل والمعوقات في تطبيق تلك الصيغ المختلفة، مع العلم أن لهذه المصارف القدرة أن تستقطب المدخرات الفائضة عن حاجة الأفراد في المجتمع (إذا ما توفر الأمن) إلا أنه توجد بعض العوائق والمشاكل التي تواجه عملية التحول لغرض تطبيق صيغ التمويل الإسلامي واستخدام ذلك في التنمية. ومن أمثلة هذه المعوقات: معوقات بشرية ، ومعوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول تطبيق المصارف التجارية الليبية منتجات التمويل الاسلامي.

لذلك فالدراسة تحاول الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هي معوقات تطبيق المصارف لصيغ منتجات التمويل الإسلامي في مصرفي الجمهورية والصحاري؟
- ما هو الفرق بين المشاكل والمعوقات في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري؟

أهمية الدراسة

لا شك في أهمية التحول من نظام مصرفي يعتمد على الإقراض إلى نظام مصرفي يعتمد على الملكية، خاصة في بلد مسلم– مثل ليبيا– حيث تجد شرائح عريضة من المجتمع حرجا في التعاطي مع نظام مصرفي مبني في الأساس على الفائدة أخذاً وعطاءً. لذلك فإن دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق صيغ منتجات التمويل الإسلامي في المصارف التجارية الليبية وخاصة في مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري يعتقد أهميتهما في بناء أفضل لنظام صيرفة إسلامية ومشاركتهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بداية قوية وناجحة لعملية التحوّل في ليبيا.

أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق المصارف التجارية الليبية لصيغ التمويل والتي تتوافق والشريعة الإسلامية، وكذلك معرفة أوجه الفروق بين المشاكل والمعوقات لكل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري واقتراح حلول وتوصيات والتي يمكن مساهمتها في تذليل العقبات

التي تحول دون تطبيق المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية وخاصة مصرفي الجمهورية والصحاري.

فرضيات الدراسة

للمساعدة في الوصول إلى أهداف الدراسة صيغت فرضية الدراسة الرئيسة بالشكل الآتي:

الفرضية الأولى

– توجد معوقات تحول دون تطبيق مصرفي الجمهورية والصحاري منتجات صيغ التمويل الإسلامي لغرض التنمية.

ولسهولة اختبار صحة هذه الفرضية صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1– وجد معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

2– توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

3– توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

الفرضية الثانية

– لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة.

ولسهولة اختبار صحة هذه الفرضية صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية.

2- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

3- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

مراجعة الدراسات السابقة

سيتم استعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الورقة.

دراسة (المرطان، 2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي –النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية ، تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة ، نظرا لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة، تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ (15%) سنويا، وفى التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، ومع التزايد المستمر أيضاً في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها. وبرغم تعدد المداخل التي تبنتها المصارف التقليدية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية ، فإن التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه ، تعتبر خير مثال على نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي، وهى تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الأخرى. فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد دون الاقتصار على قطاع الشركات الذى كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى، كما أنها تجربة لم تكن تستهدف في الأساس مجرد تعبئة مزيد من الودائع أو الاستثمارات من خلال اختراق شريحة أخرى من شرائح العملاء في السوق، وإنما كان الهدف هو السعي الحريص والمدروس نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وتطويره من غير أسقف أو حدود. ولا شك أن نجاح هذه التجربة يجعلها محط أنظار وانتباه المصرفيين والمتخصصين لمتابعة إنجازاتها والنظر إليها كحالة مصرفية تستوجب الاستيعاب والدراسة. ومن ثم فقد وليت هذه التجربة باهتمام خاص. وبرغم اعتراضات البعض، فإن الباحث في الواقع لا يرى غبارا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة.

دراسة (مصطفى، 2006م)، بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية حيث تهدف الدراسة إلى دراسة وتقييم ظاهرة

تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ودراسة المعوقات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية وكما يمكن اقتراح الحلول الملائمة للقضاء و/ أو الحد من هذه المعوقات، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة، هي أنه على المصرف الذي يرغب في هذا التحول يجب أن تتوافر النية والإرادة الصادقة من قبل المسئولين عن عملية التحول ، والإعلان عن هذه الإرادة في شكل خطة استراتيجية محددة المراحل ومعلنة منذ البداية للعاملين والعملاء والمجتمع، وأن يتوفر لها الدعم الكافي من الإدارة العليا بالمصرف ، والتأييد والدعم من السلطات الرقابية حتى تؤتي عملية التحول ثمارها المرجوة. تتلخص توصية الباحث عن هذه الدراسة في تقديم نموذج مقترح لتحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي وفق خطه زمنية متعددة المراحل(انظر في الرسالة للاطلاع إلى النموذج).

دراسة (العقول، 2011)، بعنوان المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، حيث نشأت المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي، وهي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ، وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لمعالجتها. وبينت الدراسة أن أهم هذه المشكلات تقع في مجموعتين: أولهما داخلية وترتبط بالموارد البشرية، وثانيهما معوقات خارجية وترتبط بطبيعة العلاقة مع البنوك المركزية من جهة ، والعولمة وتحدياتها في العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على توفير الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال العمل المصرفي والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى بناء التكتلات المصرفية الإسلامية بما يمكن المصارف الإسلامية من تعزيز تواجدها على المستويين المحلي والعالمي في إطار المنافسة العادلة.

دراسة (التواتي، 2012)، بعنوان أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى غير المرابحة، سواء المصارف التي لازالت تقليدية وفتحت نافذة للتمويل الإسلامي، أو الفروع الإسلامية القائمة فعلا. وقد افترضت الدراسة أن الأسباب ترجع إلى أربعة عوامل أساسية وهي: عامل القوانين والتشريعات، وعامل

القدرة المالية للمصرف، وعامل توفر الخبرات والكفاءات، وعامل توجهات الإدارة المصرفية، وقد اعتمدت على استبانة لجمع البيانات، وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن عامل التشريعات والقوانين كان أكبر العوامل المؤثرة وفق إجابات عينة الدراسة، وجاء بعده عامل الكفاءات والخبرات، ثم عامل توجهات الإدارة المصرفية، في حين أن عامل القدرة المالية لم يكن مؤثر في ذلك، حيث اتجهت إجابات العينة أن المصارف لها القدرة المالية على تقديم صيغ التمويل الإسلامية.

دراسة (الصقع، النائب، 2014): بعنوان معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على منى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، تعزى الاختلاف المصرف أو التخصص أو سنوات الخبرة، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية، وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس، وتم توزيع عدد (80) استمارة استبيانة بواقع(10) استمارات الكل فرع من الفروع المذكورة وكانت نسبة الاستجابة أكثر من(90%)، واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية، وأوصى الباحثان في ختام دراستهما بضرورة التركيز على إقامة الندوات وورش العمل التي ترفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين مع المصارف، والعمل على توفير أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات، وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة ماليا وشرعية،

وإنشاء لجنة عليا للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية تكون تابعة للمصرف المركزي، تحقق توحيد القوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية، وتكييف كافة القوانين والمعاملات السائدة حاليا بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

دراسة (فوكلة، سليم، 2018): بعنوان متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، ولتحقيق هذا الهدف تم استطلاع آراء مجتمع البحث والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية وموظفي إدارات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية من خلال عينة إحصائية تمثل مجتمع الدراسة عددها (203) مفردة، حيث بلغ حجم العينة المستهدف من الفئة الأولى للدراسة (130) مفردة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، أما الفئة الثانية من الدراسة بلغت (73) مفردة تمثل موظفي الإدارات الرئيسية للصيرفة الإسلامية بالمصارف الليبية. وتوصلت الدراسة إلى أنه بصفة عامة لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية، حيث لا يوجد في الجامعات الليبية خطط مرحلية وكاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية، وكذلك لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية، أما على مستوى متطلبات التطبيق لهذه المعايير في المصارف فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد في المصارف الليبية موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، إلا أنه يتوافر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، ومن حيث قيام مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين الليبيين بدورهما نحو تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية فإنه حتى الفترة التي أجريت فيها الدراسة لا يوجد مؤشر يدل على قيامهما بهذا الدور. وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة الليبية وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية التي تمكن من تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

دراسة (محمد، 2019)، إن التوسع المصرفي لا يمكن أن يحقق نجاحا كاملا بالنسبة للمصارف الإسلامية إذا كانت هذه الصناعة لا تهتم بمتطلبات التنمية المستدامة أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، من واقع أن المصارف الإسلامية لا تسعى بنشاطها لضمان الربح فقط وتحقيقه، وبالتالي تعزيز وإرضاء رغبات مساهميها؛ بل تقع عليها أيضا مسؤولية القيام ببعض الأنشطة والخدمات التي تشير إلى تجاوبها مع حاجات ورغبات المجتمع الذي وثق بها وتعامل معها. وعليه، نلاحظ أن المصارف الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي الذي يهتم بالأنشطة الاجتماعية المختلفة ، من جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وتقديم القروض الحسنة لمساعدة المحتاجين والمعوزين إلى غيرها من الأنشطة التي تراعي البعد الاجتماعي في تمويل وإدارة الأموال.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أنه بالرغم من نجاح بعض التجارب العربية للمصارف الإسلامية في ضمان وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي، إلا أنها في العراق تواجه بعدد من التحديات التي قد تحل دون تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وضمان حاجات المجتمع، وقد اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي لعدد من التجارب التي مارست العمل المصرفي الإسلامي، منها: تجربة السودان والأردن لغرض الاستفادة منها في العراق ، ولإثبات الفرضية جاء البحث بثلاثة محاور، المحور الأول مفهوم وأهداف التنمية المستدامة ، والثاني تطرق للجانب النظري للمصارف الإسلامية، والثالث تطرق إلى التعريف بتجربة السودان والأردن ودور المصارف الإسلامية فيها في ضمان التنمية المستدامة، إلى جانب طرح تجربة العراق في هذا الإطار.

ولقد تميزت هذه الدراسة بتحديد المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والقانونية ومعوقات فهم الأمور الشرعية وذلك على موظفي الإدارة العامة بصفتهم متخذي القرار لمصرفي الجمهورية والصحاري؛ وذلك لكبر حجم رأس مالهما، وكذلك لتعدد فروعهما الكثيرة في جميع مناطق ليبيا.

الإطار النظري

أهمية المصارف الإسلامية

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسسا للتعامل بين المصرف والمتعامل، تعتمد علي المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم وغيرها من الصيغ)، إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة والمشاركة في بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كذلك أوجدت قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة ومجالات لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية المختلفة. (صوان، 2008).

إن المصارف الإسلامية (عبد الرحمن، 2010) جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، فالمصارف إن كانت تقليدية أو اسلامية تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث. والمصارف الإسلامية أعضاء في العائلة المصرفية المحلية والدولية، ولا يحول دون ذلك اختلاف طبيعة المصارف الإسلامية واتصافها بسمات مميزة تنفرد بها عن المصارف الأخرى، وجاءت هذه السمات تلبية لرغبة المتعاملين معها من سكان العالم العربي والإسلامي والذين يؤمنون بتحريم الربا، وهذا لا يعني أنها السمة الوحيدة للمصارف الإسلامية، فالفكر المتطور وأدائها لعملياتها واستنباطها دائما أساليب وأدوات جديدة في التمويل، يأتي هذا في إطار تطوير العمل المصرفي مما جعلها ذات قدرة كبيرة على جمع المدخرات من الفئات جميعها، كما أن الاستثمار المباشر (طويل أو متوسط المدى) الذي تنتهجه المصارف الإسلامية يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية، مما جعل لها أهمية كبرى في عملية تنمية الدول النامية. فالمصارف التقليدية تنتهج الاستثمار قصير المدى لما له من ربحية عالية وسريعة مما أعطى ميزة أكبر للمصارف الإسلامية في عملية البناء والتنمية.

من حيث التعريف للمصرف (مناف قومان، 2016)، قد يختلف تعريف مؤسسة المصرف بين كونها تعمل بالطريقة التقليدية أو بالطريقة الإسلامية، فالمصرف التقليدي أو ما يسميه البعض بالربوي يعرف بأنه المؤسسة المالية التي تقوم بالإقراض والاقتراض بفائدة وتقديم الخدمات المالية وخلق الائتمان. حيث يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق أهداف اجتماعية وأهداف استثمارية ومالية مباشرة وتنمية المجتمع الإسلامي. في حين أن المصرف الإسلامي يُقصد به بالمؤسسة المالية التي تقوم بأعمال الاستثمار والتمويل والخدمات المالية على أساس العقود الشرعية، وتسهم كذلك في الادخار والتنمية والتعمير في المجتمع. كما قامت الصيرفة الإسلامية على جملة من المبادئ التي تتميز بها عن أعمال المصارف التقليدية، وأهمها: تحريم الربا أو الفائدة في المعاملات المالية بمعنى عدم التعامل بالفائدة أخذًا أو عطاءً، وعدم تقديم القروض بفائدة، ومن تلك المبادئ أيضًا تحريم كافة أشكال الاحتكار المختلفة ومنع اكتناز الأموال وتوجيه الأموال إلى قنوات النشاط الاقتصادي الحقيقي التي تنفع المجتمع، وتحريم توظيفها في مجالات تعد محرمة في الإسلام، مثل: تجارة الخمور، أو لحوم الخنزير، وفي النهاية السعي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق إحياء فريضة الزكاة.

تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر(ابودهان، 2017)؛ للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، لكن ثمة عوائق إدارية تعترض إيجادها فعلياً في السوق البنكية. منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر، في أبريل(1990)، والبنوك الإسلامية تواجه عقبات تحول دون انتشار المؤسسات المالية المُلتزمة؛ كمحدودية عددها بالسوق، وانتشارها في المناطق الداخلية بالبلاد، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي. لكن الجزائر أمام فرصة قوية ومتاحة لأن تصبح نموذجاً مميّزاً في المصرفية الإسلامية محلّياً وإقليمياً، إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهمّ مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثَمّ تمويل احتياجاتها•

الجانب العملي

منهجية البحث

بعد استقراء الأدب بالدراسات السابقة والكتب والدوريات والمواقع ذات العلاقة بموضوع البحث تبين أنه توجد بعض من المشاكل والمعوقات والتي تحول دون تطبيق صيغ التمويل الإسلامي؛ لبناء الأساس النظري للدراسة الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائج الدراسة وتفسيراتها فيما بعد، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثم الإجابة على سؤالها. هذا المنهج يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة، مع استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح التوصيات ذات العلاقة.

ولتحقيق أهداف الدراسة سيتبع الباحث المنهج التحليلي الوصف من خلال إعداد استمارة استبانة تتضمن المشاكل والمعوقات التي تعترض تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية بهدف استطلاع آراء موظفي الإدارة العامة لمصرفي الجمهورية والصحاري حولها بصفتهم من يصنع القرار من حيث تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

أداة جمع البيانات

إن طبيعة موضوع البحث فرض نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهى استمارة الاستبانة، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحث للأداة التي تستخدم لذلك مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا دراسة الموضوع من خلال مشكلة البحث والفرضيات المعدة لذلك.

تصميم استمارة الاستبانة

لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، ويرى الباحث ضرورة تقسيم استمارة الاستبانة إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحث جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب- الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق، وهي تضم أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:-

المجموعة الأولى:- وتضم(4) أسئلة شخصية، وتشمل المسمى الوظيفي والدرجة العلمية وسنوات الخبرة ومدى المشاركة في دورات في الصيرفة الإسلامية ومؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية.

المجموعة الثانية:- وتشمل(10) عبارات حول المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل(11) عبارة حول صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

المجموعة الرابعة:- وتشمل(13)عبارة حول المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، غير أن الدراسة اقتصرت على موظفي مصرفي الجمهورية والصحاري بالإدارة العامة بالمصرفين.

وبعد عملية التعديل قام الباحث بتوزيع (25) استمارة استبانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الجمهورية بالإدارة العامة و(25)استمارة استبانة على العاملين الذين تم اختيارهم من مصرف الصحاري بالإدارة العامة، وبعد فترة تم الحصول على(40) استمارة استبانة صالحة للتحليل من الاستمارات الموزعة، (20) استمارة من مصرف الجمهورية،(20) استمارة من مصرف الصحاري والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1): عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع%
مصرف الجمهورية	**25**	20	80.00
مصرف الصحاري	**25**	20	80.00
المجموع	**50**	40	80.00

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل(80 %) من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة كبيرة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1- اختبار ألفا كرونباخ () للصدق والثبات:

اختبار ألفا كرونباخ () هو اختبار يبين مصداقية إجابات مفردات العينة على عبارات الاستبيان المقاسة بمقياس واحد، حيث كلما كانت قيم معامل ألفا كرونباخ كبيرة أكبر من (0.60) فيدل على مصداقية إجابات مفردات العينة. (البياتي: 2005، 49)

2- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcox on – test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح: 1995، 29)

3- اختبار Z حول المتوسط:

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي:1997، 332)

4- اختبار Z للفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلتين:

يستخدم اختبار Z للفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف معنوي بين متوسطي مجتمعين مستقلين إذا تحققت الشروط التالية :

1- أن يكون المجتمعين قيد الدراسة مستقلين عن بعضهما البعض.

2- أن يكون المجتمعين قيد الدراسة كل منهما يتبع التوزيع الطبيعي.

3- أن تكون العينة المسحوبة من كل من المجتمعين عشوائية .

4- أن تكون بيانات العينتين في المستوى الفترة على الأقل .

لذلك يستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية (أبوصالح، 2000، 366)

ت- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cornbach. والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المصرف	م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مصرف الجمهورية	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.	10	0.730	0.854
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.	12	0.693	0.832
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.	13	0.678	0.823
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة.	35	0.805	0.897
مصرف الصحاري	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.	10	0.855	0.925
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.	12	0.801	0.895
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.	13	0.789	0.888
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة.	35	0.878	0.937

المصرف	م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المصرفين معا	1	المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.	10	0.800	0.894
	2	صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.	12	0.744	0.863
	3	المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.	13	0.759	0.871
	4	المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة.	35	0.842	0.918

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ (α) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبانة تتراوح بين (0.678 إلى 0.887) وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.823 إلى 0.937) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح، فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم (3): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على **ارتفاع درجة الموافقة.** أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على **انخفاض درجة الموافقة** ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن **درجة الموافقة متوسطة،** وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة

(Statistical Package for Social Science) (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

خصائص مفردات عينة الدراسة:

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
نائب/مساعد مدير	1	5.0	5	25.0	6	15.0
مدير إدارة	7	35.0	2	10.0	9	22.5
رئيس قسم	4	20.0	4	20.0	8	20.0
عضو لجنة	1	5.0	00	0.0	1	2.5
مدير فرع	2	10.0	1	5.0	3	7.5
موظف	5	25.0	8	40.0	13	32.5
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة الكلية موظفون** ويمثلون نسبة (32.5%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، تم يليه ممن **وظيفتهم** مدير إدارة ويمثلون نسبة (22.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن **وظيفتهم** رئيس قسم ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن **وظيفتهم** نائب/مساعد مدير ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي **وظيفتهم** وظائف أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية وظيفتهم رئيس قسم** ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات **عينة مصرف الجمهورية**، تم يليه ممن **وظيفتهم** موظف ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة **مصرف الجمهورية**، تم يليه ممن **وظيفتهم** رئيس قسم ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن **وظيفتهم** مدير فرع ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي **وظيفتهم**

وظائف أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الصحاري وظيفتهم موظف** ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات **عينة مصرف الصحاري**، تم يليه ممن **وظيفتهم** نائب/مساعد مدير ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة **مصرف الصحاري**، تم يليه ممن **وظيفتهم** رئيس قسم ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن **وظيفتهم** مدير فرع ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي **وظيفتهم** وظائف أخرى ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (5): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
دكتوراة	00	0.0	2	10.0	2	5.0
ماجستير	7	35.0	3	15.0	10	25.0
بكالوريوس	6	30.0	14	70.0	20	50.0
ليسانس	1	5.0	1	5.0	1	2.5
دبلوم عالي	4	20.0	00	0.0	5	12.5
دبلوم متوسط	1	5.0	00	0.0	1	2.5
درجة أخرى	1	5.0	00	0.0	1	2.5
Total	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن **مؤهلاتهم العلمية** بكالوريوس ويمثلون نسبة (50%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن **مؤهلاتهم العلمية** ماجستير ويمثلون نسبة (%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن **مؤهلاتهم العلمية ماجستير** ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن **مؤهلاتهم العلمية** دبلوم عالي ويمثلون نسبة (12.5 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي لهم مؤهلات أخرى. وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** **مؤهلاتهم العلمية** ماجستير ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن **مؤهلاتهم العلمية** بكالوريوس ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن **مؤهلاتهم العلمية** دبلوم عالي ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي لهم مؤهلات أخرى.

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الصحاري** **مؤهلاتهم العلمية** بكالوريوس ويمثلون نسبة (70%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن **مؤهلاتهم العلمية** ماجستير ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن **مؤهلاتهم العلمية** دكتوراة ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي لهم مؤهلات أخرى.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (6): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	00	0.0	4	20.0	4	10.0
من5 سنوات إلى أقل من10 سنوات	3	15.0	9	45.0	12	30.0
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	2	10.0	3	15.0	5	12.5
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	5	25.0	1	5.0	6	15.0
من 20 سنة فأكثر	10	50.0	3	15.0	13	32.5
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من(20) سنة فأكثر، ويمثلون نسبة (32.5%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(15)سنة إلى أقل من(20) سنة ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(10)سنوات إلى أقل من(15)سنة ويمثلون نسبة (12.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من(5) سنوات

ويمثلون نسبة(10%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاعاً في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** سنوات خبرتهم من(20) سنة فأكثر ويمثلون نسبة (50%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(15) سنة إلى أقل من(20) سنة ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(5)سنوات إلى أقل من(10) سنوات ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من (10) سنوات إلى أقل من(15)سنة ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة .

وبالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الصحاري** سنوات خبرتهم من(5)سنوات إلى أقل من(10) سنوات ويمثلون نسبة (45%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أقل من(5)سنوات ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم من(10) سنوات إلى أقل من(15) سنة ومن(20) سنة فأكثر يمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من(15) سنة إلى أقل من(20) سنة ويمثلون نسبة (5%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المشاركة في الصيرفة الإسلامية

أ. مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية

جدول رقم (7): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية

مدى المشاركة في مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	9	45.0	7	35.0	16	40.0
نعم	11	55.0	13	65.0	24	60.0
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة** شاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (40%) من العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** شاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (45%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الصحاري** شاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (65%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

ب. مدى الحضور فقط في مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية

جدول رقم (8): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى الحضور فقط في مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى الحضور	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	12	60.0	13	65.0	25	62.5
نعم	8	40.0	7	35.0	15	37.5
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة** لم يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (62.5%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (37.5%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (65%) من جميع

مفردات **عينة الدراسة**، والباقي يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

ج. مدى المشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية:

جدول رقم (9): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى المشاركة	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
لا	5	25.0	9	45.0	14	35.0
نعم	15	75.0	11	55.0	26	65.0
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة** شاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (65%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا في **دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** شاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (75%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** شاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي لم يشاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (35%) من جميع مفردات العينة.

د. مدى المشاركة في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة** لم يشاركوا في **ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (70 %) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي شاركوا في **ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات العينة.

جدول رقم (10): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى المشاركة في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية

	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	11	55.0	17	85.0	28	70.0
نعم	9	45.0	3	15.0	12	30.0
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يشاركوا **في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (55%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي شاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يشاركوا **في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (85%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي شاركوا **في ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (15%) من جميع مفردات العينة.

هـ. مدى الحضور فقط في ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية:

جدول رقم (11): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدى الحضور فقط في ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية

مدى الحضور	مصرف الجمهورية		مصرف الصحاري		المصرفان معا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
لا	12	60.0	16	80.0	28	70.0
نعم	8	40.0	4	20.0	12	30.0
المجموع	20	100.0	20	100.0	40	100.0

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معظم مفردات **عينة الدراسة** لم يحضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (70%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي يحضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (30%) من جميع مفردات العينة.

وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الجمهورية فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يحضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي حضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (40%) من جميع مفردات العينة، وبنفس الصورة بالنسبة لمفردات عينة مصرف الصحاري فإن معظم مفردات **عينة مصرف الجمهورية** لم يحضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (80%) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي حضروا **ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات العينة.

اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1- المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري** تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

جدول رقم (12): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم توفر العناصر البشرية والقيادات والمؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية.	3.38	1.254	-1.954	.051
2	عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.	3.65	1.145	-3.157	.002
3	عدم اقتناع الإدارة العليا بالصيرفة الإسلامية.	2.88	.853	-.939	.348
4	عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.	3.45	.904	-2.847	.004
5	عدم قناعة المسئولين عن تقديم المنتجات والتمويلات برسالة الصيرفة الإسلامية.	2.95	1.085	-.264	.792
6	عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية.	3.50	1.062	-2.794	.005
7	حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.	4.28	.716	-5.307	.000
8	عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.	4.12	.822	-5.007	.000
9	عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.	4.48	.506	-5.686	.000
10	عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات واتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.	3.72	.847	-4.133	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
2. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.
3. عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية.
4. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.
5. عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.
6. عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.
7. عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات واتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على **ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.**

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:-

1. عدم توفر العناصر البشرية والقيادات والمؤهلة للعمل في تقديم التمويلات الإسلامية.
2. عدم اقتناع الإدارة العليا بالصيرفة الإسلامية.
3. عدم قناعة المسئولين عن تقديم المنتجات والتمويلات برسالة الصيرفة الإسلامية.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، وهذا يدل على **أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.**

- **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري** تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية **و** استخدام اختبار

(Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم ()، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

جدول رقم (13): نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري	**3.6400**	**.56378**	**7.180**	**39**	**.000**

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.180) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6400) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات أساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري وتتمثل هذه المعوقات في التالي:-

1. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
2. عدم وجود الخبرات المتخصصة في إعداد إجراءات منتجات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويلات الإسلامية.
3. عدم وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف في مجال الصيرفة الإسلامية
4. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء.

5. عدم وجود مناهج متخصصة في المؤسسات التعليمية في ليبيا متعلقة الصيرفة الإسلامية لتأهيل الأفراد وذلك لتشغيل وإدارة المصرف.

6. عدم وجود ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية التمويلات الإسلامية لدى الزبائن لضعف الدعاية والإعلام خاصة الأداء الإعلامي لها.

7. عدم تقيد بعض الموظفين بالضوابط في تقديم التمويلات واتباع أدلة الإجراءات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.

2- صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية** تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

جدول رقم (14): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية.	3.70	.853	-4.009	.000
2	التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية.	2.95	1.319	-.257	.797
3	عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية بجواز تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.	2.80	1.043	-1.214	.225
4	عدم اعتماد توصيات الهيئات الشرعية وتشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية من الإدارات التنفيذية بالمصرف.	2.72	.877	-1.915	.056
5	قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.	3.82	.781	-4.574	.000
6	وجود القوانين إلى تعيق وتتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية.	3.00	1.062	-.070	.944
7	عدم إصدار قانون خاص يسمح بتطبيق جميع صيغ الصيرفة الإسلامية من الجهات ذات الاختصاص.	2.90	1.128	-.641	.521
8	ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.	3.80	.992	-3.907	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
9	ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.	3.50	1.132	-2.538	.011
10	عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.	2.50	1.320	-2.462	.014
11	عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب اتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.	3.60	.744	-3.996	.000
12	ضعف تكوين هيئة الرقابة الشرعية وذلك لقلة الكفاءات.	3.15	.975	-1.018	.309

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية.
2. قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.
3. ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.
4. ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
5. عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.
6. عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب اتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على **ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.**

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. التشريعات القانونية الموجودة تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية.

2. عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية بجواز تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

3. عدم اعتماد توصيات الهيئات الشرعية وتشجيع تطبيق الصيرفة الإسلامية من الإدارات التنفيذية بالمصرف.

4. وجود القوانين التي تعيق وتتعارض مع أحكام التشريع الإسلامية.

5. عدم إصدار قانون خاص يسمح بتطبيق جميع صيغ الصيرفة الإسلامية من الجهات ذات الاختصاص.

6. ضعف تكوين هيئة الرقابة الشرعية وذلك لقلة الكفاءات.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على **أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.**

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية **و**استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

جدول رقم (15): نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بصعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.	3.2042	.52939	2.439	39	.019

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.439) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.2042) وهو يزيد عن متوسط

المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:-

1. عدم فهم واستيعاب الأدلة الشرعية في عملية وضع ضوابط الصيرفة الإسلامية.
2. قلة الخبرة في تسوية المحفظة الائتمانية التقليدية وتغييرها إلى محفظة منتجة وفق صيغ التمويل الإسلامي.
3. ضعف نظم المراجعة والرقابة الشرعية الداخلية والمالية على معاملات الإسلامية وقلة الخبرات المتخصصة.
4. ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات والمصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
5. عدم وجود هيئة رقابية شرعية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.
6. عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للتمويلات الواجب اتباعها طبقا للمعايير الشرعية حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.

6-3- المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف** تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

جدول رقم (16): نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.	3.45	1.085	-2.513	.012
2	عدم وضوح الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية.	3.50	.847	-3.242	.001
3	المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات المكملة لدائرة تقديم التمويلات بالصيغ الإسلامية.	3.78	.832	-4.252	.000
4	مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.	4.05	.959	-4.598	.000
5	حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء بمميزات لصيغ التمويل الإسلامي.	4.10	.928	-4.770	.000
6	الرقابة الصارمة وفق الضوابط الشرعية والقانونية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.	3.70	.992	-3.679	.000
7	من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها في كافة المجالات المالية والاقتصادية والإدارية.	3.70	.966	-3.604	.000
8	ضآلة أحجام المصارف الإسلامية للودائع التي ستغسل في التمويل الإسلامي.	3.20	1.043	-1.129	.259
9	تحديات العولمة تكنولوجيا المعلومات: ظهر في السنوات الأخيرة تحد جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية.	3.90	1.008	-4.073	.000
10	ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.	4.00	.847	-4.664	.000
11	عدم صدور قرارات تدعم تقديم	3.85	1.027	-3.940	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	التمويلات الإسلامية لدى مصرفكم.				
12	**عدم تحقيق الأمن المعلوماتي والتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.**	**3.68**	**.859**	**-3.857**	**.000**
13	**عدم استعداد الأداة القانونية والقضائية لفض النزاعات الناتجة عن التمويلات الإسلامية.**	**3.42**	**.874**	**-2.736**	**.006**

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. عدم وضوح الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية.
3. المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات المكملة لدائرة تقديم التمويلات بالصيغ الإسلامية.
4. مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.
5. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء بمميزات لصيغ التمويل الإسلامي.
6. الرقابة الصارمة وفق الضوابط الشرعية والقانونية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
7. من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها في كافة المجالات المالية والاقتصادية والإدارية.
8. تحديات العولمة تكنولوجيا المعلومات: ظهر في السنوات الأخيرة تحد جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية.

9. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

10. عدم صدور قرارات تدعم تقديم التمويلات الإسلامية لدى مصرفكم.

11. عدم تحقيق الأمن المعلوماتي والتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.

12. عدم استعداد الأداة القانونية والقضائية لفض النزاعات الناتجة عن التمويلات الإسلامية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على **ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.**

ب–الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

1. ضآلة أحجام المصارف الإسلامية للودائع التي ستغسل في التمويل الإسلامي.

لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على **أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.**

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية **و** استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

جدول رقم (17): نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.	**3.7173**	**.48003**	**9.451**	**39**	**.000**

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.451) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7173) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات متعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف وتتمثل هذه المعوقات في الآتي:-

1. عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. عدم وضوح الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية.
3. المشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات المكملة لدائرة تقديم التمويلات بالصيغ الإسلامية.
4. مشكلات المنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من ضعف التشريعات الاقتصادية، وتأخر الفصل في القضايا، لا سيما المالية منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.
5. حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى العملاء بمميزات لصيغ التمويل الإسلامي.
6. الرقابة الصارمة وفق الضوابط الشرعية والقانونية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
7. من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها في كافة المجالات المالية والاقتصادية والإدارية.

8. تحديات العولمة تكنولوجيا المعلومات: ظهر في السنوات الأخيرة تحد جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية.

9. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

10. عدم صدور قرارات تدعم تقديم التمويلات الإسلامية لدى مصرفكم.

11. عدم تحقيق الأمن المعلوماتي والتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.

12. عدم استعداد الأداة القانونية والقضائية لفض النزاعات الناتجة عن التمويلات الإسلامية.

اختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة:

1- المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في مصرفي الجمهورية والصحاري بصورة عامة.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية في مصرفي الجمهورية والصحاري والمتمثلة في (المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية، صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية والمعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف) تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية و استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة **بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

جدول رقم (18): نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية	**3.5193**	**.38702**	**8.486**	**39**	**.000**

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.486) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5193) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **مشاكل ومعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في التالي:-**

- معوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.
- صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.
- معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

2- مدى الاختلاف بين المصرفين (الجمهورية والصحاري) في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.

لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في **المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية** تم استخدام اختبار Z حول الفرق بين متوسطي مجتمعين مستقلين على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى **المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية** (كمتغير تابع) ونوع المصرف (كمتغير مستقل) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (19) حيث كانت

الفرضية الصفرية:- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في **المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.**

مقابل الفرضية البديلة:- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصرفين في **المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية**

جدول رقم (19): نتائج اختبار مدى الاختلاف بين المصارف في أثر الديون المتعثرة على ربحية المصارف

البيان	المصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار Z	الدلالة المعنوية المحسوبة Sig
المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية	الجمهورية	3.5250	.52403	-1.302	0.201
	مصرف	3.7550	.59159		
صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية	الجمهورية	3.3083	.48524	1.254	0.218
	مصرف	3.1000	.56299		
المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف	الجمهورية	3.8538	.41454	1.854	0.071
	مصرف	3.5808	.51176		
المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية	الجمهورية	3.5729	.34974	.873	0.388
	مصرف	3.4657	.42318		

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن:

1- قيمة إحصائي الاختبار لمحور المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري (-1.302) بدلالة معنوية (0.201) وهي أكبر من مستوى المعنوي(0.05) لذلك لا نرفض الفرضية، وهذا يدل على عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا للتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.

2- قيمة إحصائي الاختبار لمحور صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري (1.254) بدلالة معنوية (0.218) وهي أكبر من مستوى المعنوي(0.05) لذلك لا نرفض الفرضية، وهذا يدل على عدم **وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في** صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

3- قيمة إحصائي الاختبار لمحور المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف في مصرفي الجمهورية والصحاري (1.854) بدلالة معنوية (0.071) وهي أكبر من مستوى المعنوي(0.05) لذلك لا نرفض الفرضية، وهذا يدل على عدم **وجود اختلاف ذو**

دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المعوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف

4- قيمة إحصائي الاختبار لمحور المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة (0.873) بدلالة معنوية (0.388) وهي أكبر من مستوى معنوي(0.05) لذلك لا نرفض الفرضية، وهذا يدل على عدم **وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية.**

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

- أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير المسمى الوظيفي هي عند (موظف) وتشكل نسبة (32.5%)
- تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الدرجة العلمية عند (بكالوريوس) ويمثلون نسبة (50 %)
- أما أعلى نسبة لمتغير سنوات الخبرة عند الفئة (من 20 سنة فأكثر) ونسبته (32.5%)
- معظم مفردات عينة الدراسة شاركوا في **مؤتمرات الخدمات المالية الإسلامية** ويمثلون نسبة (60%) من جميع مفردات **عينة الدراسة.**
- معظم مفردات عينة الدراسة لم يحضروا **مؤتمرات متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (62.5%) من جميع مفردات **عينة الدراسة.**
- معظم مفردات عينة الدراسة شاركوا **في دورة متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (65%) من جميع مفردات **عينة الدراسة.**
- معظم مفردات عينة الدراسة لم يشاركوا في **ورش خاصة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (70 %) من جميع مفردات **عينة الدراسة.**
- معظم مفردات عينة الدراسة لم يحضروا **ورش متعلقة بالصيرفة الإسلامية** ويمثلون نسبة (70%) من جميع مفردات **عينة الدراسة.**

- توجد مشاكل ومعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات في التالي:-

أ. معوقات أساسية ومتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية في مصرفي الجمهورية والصحاري.

ب. صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

ج. معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية بصورة عامة حيث إنه:-

أ. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في المعوقات الأساسية والمتعلقة بالعنصر البشري والتي تقف حائلا لتطبيق الصيرفة الإسلامية.

ب. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في صعوبة الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

ج. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في معوقات المتعلقة بالبيئة القانونية والإدارية والقضائية التي تعمل فيها المصارف.

التوصيات

الاهتمام بالعنصر البشري وذلك من خلال رفع قدراته بالتعلم والتدريب في جميع المجالات المتعلقة بتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية ومن النواحي المحاسبية والقانونية والمالية وتزويده بالمعرفة الشاملة لأحكام الشريعة الإسلامية وإلمامه أيضا بالأمور القانونية والإدارية والقضائية وتسخير الأموال المودعة في الاستثمار ومشاركتها في خدمة التنمية وذلك بتطبيق منتجات التمويل الإسلامي.

المراجـــع

أبودهان، ياسين، (2017) ، الموقع على شبكة المعلومات– الخليج أونلاين تاريخ الزيارة2019/9/15.

البعلي، عبدالحميد، "نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني"، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة. ص 19، www.sharea.gov.kw، الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت، موقع اللجنة(بدون تاريخ).

البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد– الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية– دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى–1997– ص 332د.

بودهان ، ياسين، (2017)، المصارف الإسلامية في الجزائر..

البياتي، محمود مهدي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان– (2005) ص (49).

التواتي، أحمد (2012) أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثالث، الأكاديمية الليبية، جنزور.

الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، 1992، ص542.

سعيد بن سعد المرطان، 2009 ، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي –النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.21.6.2009.الموقع:https//iefpedia.comتاريخ الزيارة2019/9/14.

سليم ، عصام محمد سليم ، متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية ، طرابلس خريف 2017 – 2018.

سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى– معهد الإحصاء – 1995.

الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة. المكرمة، 2005، ص 13 –(29).

الصنع ، محمد سالم والنائبة ، عادل عبد السلام ، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف ، مجلة الجامعة الأسمرية العدد 28، زليتن 2014.

الطويل، مختار الهادي وأبو القاسم، عبدالفتاح علي (2014). المتطلبات والصعوبات التي تواجه على المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد السادس، ص ص 177- 197.

عاشور، سمير كامل وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى- معهد الإحصاء - 1995 ص(29).

عبد الحميد عبد المجيد البلداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى-1997- ص 332.

عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية"، دار وائل، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 89.

العقول، محمد علي ، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول 5-6 شهر يونيو 2011، بعنوان:صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي ، منشورات جامعة آل البيت، 1432هـ-2011م.

كاتب سوري، ماجستير اقتصاد سياسي في الشرق الأوسط الموقع: noonpost.com تاريخ الزيارة2019/9/15.

كامل، صالح، "محاضرات في الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية"، منار للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2003، ص 379-381.

ماهر عزيز عبد الرحمن عنوان البحث صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية ، الموقع: www.researchgate.net14.9.2019 تاريخ الزيارة.

محمد سالم الصقع ا. عادل عبدالسلام النائب 2014: معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف مجلة الجامعة الأسمرية العدد 28 زليتن2014.

محمد عقول ، 2010، (المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية)المؤتمر الدولي الأول بعنوان: صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي جامعة آل البيت. عمان الأردن2010.

محمد، أسماء جاسم.2019، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، تجارب عربية مختارة مع الإشارة إلى العراق، Route Educational &Social Science Journal، Volume6(6)June2019 كلية الاقتصاد جامعة بغداد، بغداد.

محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان– (2005) ص (49).

المرطان ، سعيد بن سعد ، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: دراسة. النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية ، الرئيس التنفيذي – مصرف البحرين الشامل(بدون تاريخ).

المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية –تجربة البنك الأهلي التجاري–"، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2005.

مصطفى ، مصطفى إبراهيم محمد. تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية– دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة ، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، سنة2006م.

مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، 2006: عنوان الرسالة: تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية ، رسالة ماجستير الجامعة الأمريكية المفتوحة قسم الاقتصاد الإسلامي ، مكتب القاهرة.2006.

مصطفى محمد فوكلة، عصام محمد سليم، 2018، متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيئة الإسلامية، مجلة دراسات محاسبية، العدد الثاني خريف 2018.

مصطفى، إبراهيم محمد.2006، "تقيم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة.

مناف قومان، 2016 ، مقالات: الصيرفة الإسلامية: الفرق بين البنك التقليدي والإسلامي

النشرة المصرفية العربية"، بيروت، الربع الأول، 2006، ص 37".noonpost.com تاريخ الزيارة2019/9/15

الهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر، 2005. ص125.

توصيات المؤتمر الأكاديمي الثالث لدراسات الاقتصاد والاعمال المنعقد بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة يوم الاثنين الموافق: 30\ديسمبر\2019.

برعايـــة:

الرعاة الماسيون

الرعاة الذهبيون

الرعاة المشاركون

توصيات محور التنمية الاقتصادية

1) ضبط الإنفاق العام التسييري ورفع معدل الانفاق العام التنموي

2) تفعيل أدوات السياسة النقدية التقليدية المباشرة وغير المباشرة مع ضرورة تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي لتحسين كفاءة السياسة النقدية

3) تطوير البنية التحتية للجهاز المصـــرفي في ليبيا والانتقال من حالة الاقتصـــاد النقدي الى الاقتصاد اللانقدي بإحلال المعاملات النقدية الالكترونية بدلاً عن المعاملات النقدية السائلة (Cash)

4) تقليص الفجوة في سعر صرف الدينار بين السوق الرسمي والموازي من خلال تخفيض نسبة الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي بشكل تدريجي، وعدم ضخ الإيرادات في شكل إنفاق عام.

5) ضرورة توفر بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعطاء الأهمية القصوى لموضوع أعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي.

6) توظيف أدوات السياسة النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي.

7) اعداد استراتيجية وطنية لدعم التعليم التقني والفني

توصيات محور التطوير الاداري

1) دعم وتعزيز مفهوم وتطبيقات راس المال البشـــري من خلال تنفيذ الدورات التدريبية الممنهجة والموجهة التي من شأنها أن تحسن كفاءة أداء المؤسسات الليبية.

2) تعزيز ثقافة العمل المؤسسي من خلال تبني الشفافية الإدارية والافصاح مع تفعيل الآليات المعززة للمساءلة.

3) تعزيز القيم المرتبطة بالنظام والقانون، وقيم التنافس وقيم المكافأة بالمؤسسات الليبية

4) ترسـيخ القناعات لدى الموظفين بتطبيق مفهوم أخلاقيات المهنة كوسـيلة مثلى لتحقيق اهداف المؤسسات.

5) دعم وتعزيز مفهوم الاخطاء الصفرية كأسلوب لتعزيز الجودة بالمؤسسات

6) تعزيز تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية في الرفع من الأداء المؤسسي

توصيات محور المحاسبة والتمويل

1) العمل على تعزيز ممارسات أخلاقيات مهنة المحاسبة للمتخصصين

2) تنظيم الدورات التأهيلية والندوات والمؤتمرات التي تُرقي من وعي مُعدي التقارير المالية بأهمية الالتزام والتطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ومبادئ الحوكمة.

3) تنظيم دورات تدريبية وعقد ورش عمل تأهيلية للمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ومعارفهم في مجال المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

4) العمل على تفعيل دور لجان المراجعة بشـكل صـحيح بالشـركات الليبية، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بها،

5) أن يكيف ديوان المحاسبة الليبي أنظمة المساءلة الخاصة به بما يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة ونشر الوعي بأهميتها بين كافة مراجعيه لإدراك مسئولياتهم تجاه تحفيز وتنفيذ كافة الجهات

الخاضعة لرقابته لأهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشفافية والقضاء على الفساد وخلق مؤسسات فاعلة تقوم بدورها تجاه المجتمع.

6) دعم وتعزيز مفهوم وتطبيقات الحوكمة لدى العاملين بالمصارف الليبية

7) العمل على توعية العملاء بالمنتجات المصرفية الإسلامية التي تقدمها المصارف.

8) رفع قدرات الموارد البشرية بالمصارف من خلال التعليم والتدريب في المجالات المتعلقة بتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية

توصيات محور الاستقرار السياسي

1) سرعة تخلص الدولة من حالة الانقسام والمؤسسات الموازية

2) مكافحة الارهاب والتطرف من خلال الاستقرار السياسي وهو الضامن الوحيد لمواجهتها.

3) خلق وعي سـياسـي حقيقي وثقافة سـياسـية وتجانس فكري كفيل بإنتاج ثقافة الحوار والرأي، والرأي الآخر، بين القوى السياسية المتصارعة

4) الاهتمام ببرامج التنمية البشرية والتنشئة السياسية الصحيحة للمواطن الليبي

5) بسط سيادة الدولة والقانون ودعم قوات الجيش والشرطة وكافة المؤسسات الأمنية.